جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري

مسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندى

رسالة مقدمة من الباحث

عصام فايد محمد

لنيل درجة الدكتوراة في القانون

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد بهجت قايد

رئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة :

الأستاذ الدكتور محمد بهجت قايد	
رئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة القاهرة	رئيسا ومشرفا
الأستاذ الدكتور رضا السيد عبد الحميد	
وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس	عضوا
الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد القاضي	
رئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة بنها	عضوا

2007

توجه بالدعاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة
إنك أنت الوهاب"

صدق الله العظيم

﴿الآية الثامنة من سورة آل عمران﴾

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الذي قصدت به وجه الله عز وجل وإتباع سنة رسوله الكريم في قوله صلوات الله وتسليماته عليه: " من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل له الله طريقا إلي الجنة ".

إلي روح والدي ..... طيب الله ثراهما .

إلي جميع أفراد أسرتي .

إلي كل من مد لي يد العون لإنجاز هذه الرسالة.

أهدي لهم جميعا ثمرة هذا الجهد.

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل، وأثني عليه الثناء كله بما هو أهل له، وأشكره علي أن منحني القدرة علي إنجاز هذه الرسالة وما كنت لأنجزها لولا أن وفقني الله.

ويشرفني أن أسطر كلمات تشدو سطورها بأسمى آيات الشكر والتقدير إلي أستاذي الفاضل الدكتور/ محمد بهجت قايد أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة القاهرة، اعترافا بفضله في الإشراف علي إعداد هذه الرسالة، بما مكنني من تحقيق التطلع الذي كان أمنية وأملا، وعرفانا بفيض رعايته للباحثين انطلاقا من حرص لا يهدأ، ورعاية لا تسأم، وجهد لا يكل، فهيئة لمناخ علمي للدارسين، يعينهم علي مواصلة مسيرتهم العلمية، وقد كان لي شرف أن أكون أحد هؤلاء الدارسين والباحثين، كما أود أن أسجل كلمات تحمل في طياتها أجل معاني الامتنان والاعتزاز لأستاذي الفاضل الدكتور/ رضا السيد عبدالحميد وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس وأستاذي الفاضل الدكتور/ محمد عبدالحميد القاضي أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة بنها، لتفضلهما بالموافقة علي الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة، وتقديرا لسمو شأنهما وإعلاء لرفيع مكانتهما التي يحظيان بها بين طلاب العلم والمعرفة، ولعطائهما الذي لا ينضب ومساندتهما للباحثين والدارسين، فلهم مني جميعا عظيم الشكر والتقدير والامتنان.

والله الموفق

مقدمة

شيوع استخدام الاعتماد المستندى فى البيوع الدولية:

١- الاعتماد المستندي وسيلة غاية فى الأهمية فى مجال تسوية المدفوعات الناجمة عن البيوع التجارية الدولية[١]، ويعد أكثر الأساليب شيوعاً فى هذا المجال، لما يبثه فى نفس كل من طرفي البيع من أمن وطمأنينة فى الحصول على حقوقه[٢] الناتجة عنه، لدى قيامه بالوفاء بما عليه من التزامات.

تميزه عن غيره من وسائل تسوية المدفوعات التجارية الدولية بتحقيق الأمن لطرفي البيع :

٢- سمة الأمن تعد السمة الرئيسية التى يحققها الاعتماد المستندى لطرفي البيع مقارنة بغيره من وسائل تسوية مدفوعات البيوع التجارية الدولية الأخرى[٣]، كالوافد الجديد المسمى بالتجارة الإلكترونية وخصم الكمبيالة المستندية[٤] والتحصيل

---

(1) Sirius international insurance corp (Publ)v FAI general insurence co. Ltd and others, All England law Reports, 2004, p.317.

(٢) أنظرفيما يبثه الاعتماد المستندي من أمن في نفس طرفي البيع التجاري الدولي ، أستاذنا الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد:" عمليات البنوك" ، دار النهضة العربية ، طبعة ١٩٩٨، ص٨١ .حيث يقول بعد عرضه لأهمية الاعتماد المستندي:"وهكذا نلاحظ أن عملية الاعتماد المستندي تحقق الأمان لكل من أطرافها" .- وأنظر أيضا أستاذنا الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد:" عمليات البنوك ذات الطابع الدولي" ،غير مذكوربه دار النشر،الطبعة الأولي١٩٩٠ ، ص ٨١.- ومن المراجع الأجنبية أنظر:

Un Groupe de professeurs :" Brincipes de Technique Bancaire ", Banque , Paris, 4e édition ,1955 , No 221 ,p. 111.

(3) André choineau :" le crédit- institutions et techniques françaises", Armand Colin, Paris , 1974 , p. 13 .

(٤) أنظر في خصم الكمبيالة المستندية ، الأستاذ الدكتور/ محسن شفيق: " القانون التجاري المصري، الأوراق التجارية " ، الطبعة الأولى، ١٩٥٤، ص ٦٦٩وما بعدها - وكذلك أستاذنا الدكتور/ على جمال الدين عوض : " الاعتمادات المستندية " ، دار النهضة العربية ، طبعة ١٩٨٩، بند ١ ، ص٣ - الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير: " البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي دراسة للقضاء والفقه المقارن " ، القاهرة ، طبعة ١٩٩٣، ص١٥ وما بعدها - الأستاذ/ أحمد ياقوت صبرة :" الكمبيالات المستندية"، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري ،١٩٦١، ص ١ وما بعدها - ومن المراجع الأجنبية:-

إما للبائع أو للمشترى الدولى فلا يتحقق التوازن المنشود فى العلاقة بينهما ، ذلك أن المشترى الدولى فى التحصيل المستندى قد يتراجع عن اتفاقه مع البائع ويرفض قبول أو سحب الكمبيالة ، وقد يضطرب مركزه المالى بما لا يمكنه من توفير النقد اللازم لسداد قيمة المستندات عند وصولها في حالة تقديم المستندات مقابل الدفع أو بعد تقديمها إليه أيضاً كما فى حالة القبول مقابل المستندات ، وقد يلجأ المشترى الدولى إلى الضغط على المورد (البائع) طالباً تخفيض قيمة البضائع مستغلاً فى ذلك ضعف موقفه ، وقد يتعرض البائع لعدم انتظام التدفقات النقدية نتيجة رفض المشترى الدولى دفع قيمة الكمبيالة بالكامل، وفى هذه الحالات يتعرض البائع لخسائر جمة إن لم يصل إلى اتفاق مع المشترى الدولى فقد يضطر إلى إعادة شحن البضاعة مرة أخرى إلى سوق آخر أو إلى موطنه إذا ما تعذر عليه تدبير مشتر آخر فى نفس بلد المشترى الأصلي ، وقد يضطر إلى التفاوض مع المشترى الأصلى وتستغرق المفاوضات وقتاً تتعرض فيه البضاعة لتلف كبير كلياً أو جزئياً.

ولا تقل مخاطر خصم الكمبيالة المستندية عن مخاطر التحصيل المستندى بالنسبة للبائع ، إذ قد يمتنع المشترى الدولى عن دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة عليه عند وصول المستندات إما بسبب إفلاسه وإما بسبب انخفاض سعر البضاعة قبل وصول المستندات أو لأى سبب آخر ، فيضطر البنك حينئذ إلى الرجوع على البائع بوصفه ساحباً لكمبيالة وضامناً للوفاء بقيمتها، إذ الواقع أنه يمكن للبنك بوصفه دائناً مرتهناً أن ينفذ على البضاعة المرهونة له غير أن هذا التنفيذ قد لا يمكنه من الحصول على قيمة الكمبيالة كاملة، كما فى حالة تلف البضاعة أثناء النقل أو تدهور أسعارها وهذا لا يرضى البائع[1].

وكذلك الأمر في التجارة الإلكترونية فرغم التزايد المذهل الذى شهدته خلال السنوات القليلة الماضية والذى يقدر بمليارات الدولارات الأمريكية، إلا أنه لا يخلو أيضاً من مثالب أهمها:

أ- صعوبة إثبات التعاقدات والتصرفات التى تتم عن طريق التجارة الإلكترونية،

---

(١) الأستاذ الدكتور/ محسن شفيق، مرجع سابق، ص ٦٧٢.

إذ تعتمد المعلوماتية على تجريد الكتابة[١] من الطابع الورقى، فتفقد بذلك الدليل الكتابي.

ب- إمكانية الاستخدام غير المشروع لبيانات طرفي البيع عن طريق شخص ثالث[٢].

ج- اعتبار التجارة الإلكترونية وسيلة لترويج سلع ومنتجات وخدمات محظورة.

د- والمشكلة الأهم عدم وجود طرف ثالث وسيط بين البائع والمشترى يجعل كلاً منهما مطمئنا إلى أنه لن يفي بما عليه إلا بعد أن يفي الطرف الآخر بالتزاماته قبله.

٦- وإزاء كل هذه المثالب في السبل والوسائل الأخرى لتسوية المدفوعات الناجمة عن البيوع التجارية الدولية، يكون الاعتماد المستندي هو الوسيلة المثلى لتسوية مدفوعات هذه البيوع وبث الأمن والطمأنينة في نفس كل طرف من طرفيه[٣] باعتباره تعهدا مستقلا ونهائيا ومجردا صادرا من بنك بإرادته المنفردة بناء على طلب عميله الآمر بأن يدفع مبلغا معينا لشخص ثالث (المستفيد) ، متى قام هذا الشخص بتقديم المستندات الموضحة بخطاب الاعتماد المستندى الموجه إليه من البنك وتأكد البنك من خلال فحصه لها أنها متطابقة فيما بينها ومطابقة لكافة الشروط.

---

(١) أنظر فى ذلك الأستاذ الدكتور/ محمد حسين عبد العال : "ضوابط الاحتجاج بالمستندات العقدية في القانون الفرنسي ، دراسة تحليلية لاتجاهات القضاء الفرنسي بشأن مشكلات الإثبات بالمستندات العقدية التقليدية والنموذجية والمعلوماتية"، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص١٧٤.

(٢) أنظر الأستاذ الدكتور/ عمر الفاروق الحسيني: "تأملات في بعض صور الحماية الجنائية لنظم الحاسب الآلي"، محاضرة ألقيت في مصر والكويت، مطبوعة على الآلة الكاتبة، نوفمبر ١٩٨٩، ص ص ٤ ، ٥ .

(3) Jean Claude Bausquet :" l'entreprise et Les banques", Librairies de la Cour de cassation , Paris , بدون سنة طبع N°. 240, p.p. 227 et 228.

موطن الخطورة في الاعتماد المستندي (أهمية البحث) :

٧- وموطن الخطورة في الاعتماد المستندي ، يكمن في أكثر التزامات البنك دقة فيه وهو ضرورة أن يتحقق من صحة المستندات المقدمة إليه من المستفيد ومطابقتها للتعليمات[١]، إذ لا يجوز أن يتخذ قرارا بشأن قبول أو رفض هذه المستندات إلا بعد مطابقتها[٢].

الأسباب الداعية للقول بخطورة عملية الفحص والبحث عن مسئولية البنك عنها :

أ-زيادة نسبة المخالفات في المستندات :

٨- ومرد ذلك إلى ما دلت عليه الإحصاءات من أن نسبة المخالفات في المستندات المذكورة عاليه إذ بلغت في بنوك بعض البلدان الأوروبية كإيطاليا ٨٠% ، بينما بلغت النسبة في بنوك دول أخرى مثل استراليا وهونج كونج ما يتراوح بين ٨٠% - ٩٠%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح النسبة بين ٤٠% - ٧٠%، وبلغت في بعض بنوك المملكة المتحدة بريطانيا ٥٠% من المستندات المقدمة من المستفيدين وقيل إنه قليل ما توجد مستندات بلا مخالفات[٣].

---

(١) انظر أستاذنا الدكتور/محمد بهجت عبد الله أمين قايد، مرجع سابق، بند ١٢٠، ص ٩٩. حيث يقول إن" التزام البنك باستلام المستندات من المستفيد في فتح الاعتماد وفحصها ومطابقتها على ما جاء في خطاب الاعتماد هو أهم وأخطر التزامات البنك".

وانظر الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد :" القانون التجاري - عمليات البنوك "، دار أبو المجد للطباعة بالهرم ، القاهرة ،٢٠٠١ ، ص ١٨٠. حيث يقول " إن عملية فحص المستندات من أدق المهام التي يقوم بها البنك" .

(2) Frédéric Eisemann et Charles Bontaux :" Le crédit documentaire dans le commerce extérieur" Jupiter Exporter,Paris, 1985 , p. 85..

(3) Pierre Jaseniski :" La reuve Banque " ,N°. 500،Déc. 1989,p.1172.

حيث يعرض للإحصاءات المذكورة

Georges Ripert et René Roblot :" Traité de droit commercial", toriziéme éditon,L.G.D.J ,Paris , 1996 , N°. 2427, p. 503.

ويتعرض في حديثه لشيوع المخالفات في المستندات.

ب-الحرج الذي يقع فيه البنك :

٩- وهذا يوقع البنك في حرج إذ التزامه بالفحص التزام مزدوج فهو التزام منه نحو نفسه أولا ليطمئن إلى أنه دفع للمستفيد مقابل مستندات مطابقة ، وهو التزام نحو عميله الآمر أيضا الذي لن يقبل مستندات مخالفة لتعليماته.

جـ-ازدواج مسئولية البنك عن الفحص وتشدد القضاء في مساءلته عنها والتزامه المقيد فيها :

١٠- كما أن مسئولية البنك عن الفحص مسئولية مزدوجة[١] فهو مسئول إذا قدم المبلغ للمستفيد نظير مستندات غير مطابقة[٢]، ومسئول أيضا إذا رفض تقديم المبلغ[٣] عند تقديم المستفيد لمستندات مطابقة ، والقضاء يتشدد في معاملة البنك فاتحا كان أو مؤيدا[٤]، ويعتبر التزامه بفحص المستندات والتحقق من مطابقتها التزاما مقيدا، فيجب التأكد من أنها قدمت في المواعيد[٥] وأنها جميعها موجودة

---

(1) Frédéric Eisemann et Charles Bontoux, Op. Cit. , N° 153, p. 85.
وانظر الأستاذ الدكتور /على البارودي :" العقود وعمليات البنوك التجارية " ، المرجع السابق ، ص ٣٧٩.

(2) Michel phijac :" Banque " , janv. 1958 , P17،20
ويطلب من البنوك أن تكون حذرة تماما عندما تدفع قيمة مستندات غير مطابقة لأن اللوم سيوجه إليها.

(3) Cour de Cassation (com.) , 15 juillet 1992 , Récueil dalloz sirey , 3e cahier , jurisprudence ,1994 , p. 28.
et. Paris, 3 nov. 1989, Récuiel dalloz direy , juill. 1991 , p. 226.

(4) Trib. Com Paris., 3 Sept 1990 , Récuiel dalloz sirey ,1991, 26e cahier, sommaires commentes , p. 223.
حيث تقر أن البنك المؤيد مسئول أيضا عن الفحص
وانظر نقض مصري ١٩٨ ، السنة ٣٩ ، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧، ص ٢٩٢ وما بعدها حيث تقول إن البنك المبلغ مجرد رسول وتعتبره غير مختص بالفحص.

(5) Trib. com. Paris 20 Nov. 1990, Récuiel dalloz direy ,1991,26e cahier, sommaires commentes , p. 222.

ومستوفية لسائر الشروط ومشتملة على كافة البيانات المطلوبة بحذافيرها [١] ، وليس له أن يقدر أو يستنتج أو يفسر بيانا[٢] وعليه وهو يقوم بعملية الفحص تلك أن يستوحي عبارات خطاب الاعتماد[٣] الذي أصدره للمستفيد، محددا فيه الشروط والبيانات دون غيره من عقود تحكم علاقات أخرى كعقد الاعتماد الذي يحكم العلاقة بين البنك وعميله الآمر[٤] والذي من المفترض أن يكون خطاب الاعتماد قد صدر مطابقا له، أو عقد البيع الذي يحكم العلاقة بين العميل والمستفيد [٥] والتي تعد علاقة خارجة عن عملية الاعتماد وإن كانت تعد عملية الأساس بالنسبة له ، ودون نظر إلى البضاعة ذاتها [٦] وما إذا كانت مطابقة أو غير مطابقة للمستندات، فالبنك غريب عن عقد البيع وعن البضاعة التي هي موضوعه ومن المستحيل عليه أن يلم بالبضائع على اختلاف أنواعها ومسمياتها والمصطلحات الفنية التي تطلق عليها وخلافه[٧]، فالتزام البنك قبل المستفيد مستقل ومنفصل عن علاقته بالآمر

---

(١) وهو ما يعرف بالحرفية أو قاعدة التنفيذ الحرفي ، وهي لا تقتصر على الفحص وإنما تكون في فتح الاعتماد وفحص المستندات والجزاءات أيضا انظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٢) انظر نقض مصري ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ ، س٣٥ ، ص ٥٥١.
ونقض مصري ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩ ، س٤٠ ،ص ٦٠٦.

(٣) نقض مصري ٤٤٣ ،لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ ، س٣٥ ، ص ٥٥١.

(4) Trib. Com. Paris , 30 sépt 1992 , Récuiel dalloz sirey , 1994 ,3° cahier , sommaires commentes , p.24,Note M.Michel vasseur.
ويقرر هذا الحكم أن وفاء البنك بالتزامه لا يتوقف على موافقة الآمر وأخذ مشورته.

(5) Cour d'appel de Paris, 13 Avril1992, Récuiel dalloz sirey, 1994, 4° cahier, p. 27.

(6) Cour de Cassation (com.), 7 Octobre 1987 , La revue Banque , N°. 480 fév. 1988 , p. 234.
Cour de Cassation (com.) , 15 juillet 1992 , Recueil dalloz sirey , 3° cahier , jurisprudence ,1994 , p. 28 .

(٧) نقض مصري ١٢٢٥، لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٩ يوليو ١٩٩٠ ، س٤١ ، ص٤٠٩ . وفي ذلك تقول المحكمة " إن على البنك أن يفحص كافة الوثائق بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها في ظاهرها لشروط وتفاصيل الاعتماد مطابقة حرفية دون أي تقدير لمدى جوهرية أي شرط فيها إذ قد يكون لها معنى فني لا يدركه البنك" .

وعلاقة الأمر بالمستفيد [1].

د- أغلب المنازعات تكون عن مسئولية البنك عن الفحص:

١١- وأغلب المنازعات التي تثور أمام القضاء سواء بين البنك وبين عميله الآمر أو بينه وبين المستفيد تكون عادة عن مسئولية البنك عن فحص المستندات، بل إن كثيرا ما يعمد العميل إن وجد أن البضاعة لم تعد مناسبة له لسبب أو لآخر أن يدعى إهمال البنك ليتخلى عن الصفقة والمستندات والبنك معا.

الغاية من البحث :

١٢- ولهذه الأسباب فقد صح العزم منى على أن أتناول هذا الموضوع في رسالتي هذه هادفا بحث الأسباب المؤدية إلى وقوع المسئولية على عاتق البنك نتيجة عملية الفحص، وسبل تلافيها أو الحد منها ما أمكن قبل أن تقع ببيان الأساسيات التي يجب عليه مراعاتها من اهتمام بالفاحصين بدءا من لحظة الانتقاء لشغل هذه الوظيفة ، ومرورا بتدريبهم وتنمية مهاراتهم بإمدادهم بالمراجع والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة ،وإشراكهم في اللجان والمؤتمرات والبحوث التي تناقش هذا الموضوع وإرسالهم في بعثات إلى بنوك الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال وآخر ما توصلوا إليه من ناحية ، وإعداد السجلات والبيانات والمعلومات اللازمة لإتمام عملية الفحص وتيسيرها مع الاستفادة بالتكنولوجيات المتقدمة كالحاسب الآلي مثلا وما يمكن أن يقدمه في هذا المجال من ناحية ثانية ، وبيان المدة التي يجب إجراء الفحص خلالها والمعايير المتبعة في عملية الفحص في القانون المقارن ، ومبادئ الفحص من ضرورة مراعاة أن ينصب الفحص على المستندات وحدها والتأكد من سلامتها الذاتية واكتمالها وكفايتها لأداء وظيفتها ، والمدة التي يجب أن تقدم خلالها وبيان دور البنوك المتدخلة في عملية الفحص

---

(1) Cour d'appel de Paris, 23 avr.1992, Recueil dalloz sirey, 4e cahier, jurisprudence, 1994, p.27.

ونقض مصري ٤٠٢ ، لسنة ٤٤ ق ، جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ ، س ٢٩ ، ج ١ ، ص ٥٣٣.

ونقض مصري ١٣٣٠ لسنة ٥٢ ق ،جلسة ١٩٨٨/٥/٢ ، س٣٩ ، ص ٨٧٧.

ودور خطاب الاعتماد فيه سواء في صيغته من حيث الكمال والدقة والإيجاز والوضوح[١] ..الخ ، وما يجب أن ينطوي عليه من بيانات يلتزم فيها البنك حرفيا[٢] بتعليمات عميله الواردة بطلب فتح الاعتماد، وأثر استقلال العلاقة الناشئة عنه عن العلاقات ذات الصلة به، ومتناولا هذه المستندات واحدا تلو الأخر مبينا الحالات التي يكون فيها كل مستند مقبولا والحالات التي لا يكون فيها كل مستند مقبولا ليراعيها البنك ،مع إعطاء مستند النقل أهمية خاصة باعتباره أهم المستندات الخاضعة للفحص على الإطلاق[٣] إذ أفردت له القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس تسع مواد من الحجم الكبير من المادة ١٩ إلى المادة ٢٧ في النشرة الأخيرة لها، بينما لم تفرد لمستندات أساسية أخرى كوثيقة التأمين إلا مادة واحدةهي المادة ٢٨ ، والفاتورة التجارية التي أفردت لها مادة واحدة هي المادة ١٨ ، ومختتما بحثي بالحديث عن دعوى المسئولية عن الفحص حتى أيسر على المهتمين معرفة القانون الواجب تطبيقه والمحكمة المختصة ونوع المسئولية التي ستقع على عاتق البنك، في كل حالة وفقا لطبيعة العلاقة بينه وبين كل الأطراف التي لها الحق في مساءلته عن عملية الفحص وما إذا كانت تعاقدية .. أم غير تعاقدية، مبينا أركانها عارضاً ومحللاً للعديد من الدعاوى القضائية المتعلقة بها سواء في مصر أو فرنسا أو انجلترا أو غيرهم من الدول ومبينا وسائل الحد منها من الناحية القانونية ، كما أعرض في بحثي هذا إلى الأفكار الجديدة التي تناولها عدد من المعنيين بالاعتمادات المستندية في المجالين القانوني والمصرفي عما يطلق عليه لفظ الاعتماد المستندي الإلكتروني مبينا فكرته ودواعي التفكير فيه ومدى قدرته على تيسير عملية الفحص والحد والقضاء على مخاطرها[٤].

---

(1) Pierre Jaseniski:"La reuve Banque ", No. 500,Déc. 1989, p.p.1172, 1176 .

(٢) الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين :" عمليات البنوك "، طبعة نادى القضاة، ١٩٨٩، ص ٨٢ وما بعدها.

(3) Jean Claude Bausquet, Op. Cit. , p. 226 N 238.

(4) Pierre Jaseniski , La reuve Banque , N°. 509, October 1990 , p.917, 922.

منهج البحث:

١٣- وقد اعتمدت في بحثي المنهج التحليلي باسطا آراء الفقهاء في كل مسألة خلافية مقارنا بين هذه الآراء المختلفة ومرجحا ما اعتقدت من وجهة نظري الشخصية أنه الصواب مؤيدا رأيي بنصوص القانون وأحكام القضاء وقد استعنت في بحثي بعون الله سبحانه وتعالى ثم بتوجيهات أستاذي الدكتور/محمد بهجت عبد الله أمين قايد أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة المشرف على الرسالة والذي كان له الفضل في خروج هذا البحث في شكل متوازن وبالصورة المعروضة، ومستعينا أيضا بآراء الفقهاء في كل من مصر وبعض الدول العربية والدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا والمجر وغيرها كسويسرا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وأحكام القضاء في هذه الدول وتعليقات بعض الفقهاء على هذه الأحكام.

كما استعنت بما ضمه قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ٩٩ في مواده من ٣٤١ إلى ٣٥٠ بعد أن ظل ردحا طويلا من الزمن بلا تقنين مكتوب من المشرع المصري اكتفاء بالمصادر القانونية الأخرى التي سأعرض لها في هذا البحث ، وبما جاء بالصيغة الحالية من القواعد والأعراف الدولية نشرة ٦٠٠ التي تبدأ في السريان اعتبارا من ٢٠٠٧/٧/١ مع عدم إهمال الإشارة إلى صيغة عام ١٩٩٣ رقم ٥٠٠ التي لم تنص الصيغة الحالية على إلغائها مع إجراء مقارنة بينهما كلما اقتضى الأمر ذلك.

خطة البحث :

١٤- ينقسم البحث إلى فصل تمهيدي وثلاثة أبواب رئيسية وخاتمة على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: وأتناول فيه الأحكام العامة للاعتماد المستندي ومدى تأثره بالتجارة الإلكترونية.

الباب الأول : وأعرض فيه أساسيات الفحص والإعداد له وأثرهما في تفادي الأخطاء المرتبة للمسئولية.

الباب الثاني : وأعالج فيه الفحص التفصيلي للمستندات في الاعتماد المستندي التقليدي والإلكتروني ومسئولية البنك عنه.

الباب الثالث : وأخصصه لدعوى المسئولية عن الفحص.

الخاتمة : وأعرض فيها للنتائج المستخلصة من البحث.

والله أسال السداد والتوفيق ... سبحانه العلام العليم

الفصل التمهيدي

الأحكام العامة للاعتماد المستندى

ومدى تأثره بالتجارة الإلكترونية

تمهيد .. وتقسيم :

١٥- قبل عرض موضوع هذا البحث، وهو مسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي، أرى من المناسب، عرض الأحكام العامة للاعتماد المستندى من نشأة، وتعريف، ووظائف، ومراحل فتح، وأنواع، وعرض لمدى أثر الوافد الجديد الذي لم يمض على بدء ظهوره سنوات قليلة، ومع ذلك انتشر بشكل هائل وشغل حيزاً غير ضئيل من حجم التجارة العالمية وهو التجارة الإلكترونية، لنرى ما إذا كانت ستؤدى إلى إزاحة الاعتماد المستندى عن المكانة التى تبوأها على قمة وسائل تسوية مدفوعات التجارة العالمية الأخرى من عدمه، مرجئاً الحديث عن محاولات التحديث والتطوير التي عكفت عليها دول وهيئات ومنظمات عديدة للاعتماد المستندى ذاته ليواكب متطلبات العصر من سرعة ومرونة وانخفاض تكاليف، بعدما أصبحت هذه الأمور تشكل ميزة لكثير من وسائل تسوية مدفوعات التجارة الدولية الأخرى تتفوق بها على الاعتماد، أرجئ الحديث عنها إلى موضع آخر من هذا البحث، بالباب الثاني منه، فيما اصطلح على تسميته بالاعتماد المستندى الإلكتروني، لنرى ما قدمه أو ما يمكن أن يقدمه فى موضوع هذا البحث من تيسير لعملية الفحص، وما يمكن أن يقدمه من إسهامات فى الحد من مسئولية البنك عن هذه العملية إن لم يتمكن من درء المسئولية عنها بشكل كامل.

وعلى ذلك، سأقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : نشأة الاعتماد المستندى، وتعريفه ،ووظائفه، ومراحل فتحه، ومصادره القانونية.

المبحث الثاني : أنواع الاعتمادات المستندية .

المبحث الثالث : التجارة الإلكترونية وأثرها على الاعتماد المستندى.

المبحث الأول

نشأة الاعتماد المستندى والتعريف به ووظائفه ومراحل فتحه ومصادره القانونية

تقسيم :

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول : نشأة الاعتماد المستندى والتعريف به ومراحل فتحه.

المطلب الثاني : وظائف الاعتماد المستندى.

المطلب الثالث : المصادر القانونية للاعتماد المستندى.

المطلب الأول

نشأة الاعتماد المستندى والتعريف به ومراحل فتحه

النشأة :

١٦- تتباين الآراء في تحديد تاريخ ومكان نشأة الاعتمادات المستندية، فبينما يرى البعض أنها نشأت في أواخر القرن قبل الماضي[١]، ويرى آخرون أن نشأتها كانت في إنجلترا[٢] أو الدول الأنجلوسكسونية [٣]عموماً، ومنها انتشرت في أنحاء العالم[٤]، نجد رأياً آخر يذهب إلى أنها كانت معروفة منذ أكثر من ألف عام وأن

---

(1) Pierre Jasinski : " La Revue Banque " , N°. 520 , Oct. 1991 , p.946 .

(٢) أستاذتنا الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبى:" مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية"، اتحاد بنوك مصر ،معهد التدريب المصرفي ، يونيو ١٩٩٢، ص١.

(٣) ويلاحظ أن عبارة الدول الأنجلوسكسونية لم تعد متفقة مع الواقع الآن حيث لم يعد لقبائل السكسون وجود .

(٤) الأستاذ الدكتور/محمد حسنى عباس:" عمليات البنوك"، دار النهضة العربية،١٩٧٢، ص١٤٦- الدكتورة/حياة شحاتة سليمان :" مخاطر الائتمان في البنوك التجارية "، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة ،١٩٨٩، ص١٧٥ - الأستاذ/حسن أبو الفتوح شاهين :" الاعتمادات المستندية"، البنك المركزي المصري،معهد الدراسات المصرفية، ١٩٧٢/١٩٧٣، ص١.

العرب كانوا يتعاملون بها قديما [١].

وقريب من هذا الرأى ما يقول به آخرون من أن العديد من الباحثين يشيرون إلى أن الاعتماد المستندي مقتبس من خطاب الاعتماد القديم المستعمل لدى الفينيقيين والبابليين والأشوريين واليونانيين وإن كان البعض يرى أنه نشأ في القرون الوسطى وبالتحديد في القرن الثاني عشر[٢].

ولكن صاحب هذا الرأى يستدرك قائلا: "بيد أن جميع هؤلاء الباحثين يتفقون على أن الاعتماد المستندي لم يظهر في شكله الحديث إلا في بداية القرن العشرين، ليواكب التطور السريع في وسائل الاتصال ووسائل النقل وعدم الاستقرار السياسي على المستوى العالمي والاحتياجات المختلفة للتجارة الدولية ومعاملاتها المالية[٣]".

ومن هذا الاستدراك يتضح أن الاعتماد المستندي له جذور قديمة كما أكد أكثر من باحث، ولكنه لم يكن بالشكل الحالي الذي تتعامل به البنوك الآن، فالشكل الحالي إما أنه نشأ في نهاية القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين في إنجلترا أو إحدى

---

(١) الأستاذ الدكتور/ محيى الدين إسماعيل علم الدين :" تطوير القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، كتيب غرفة التجارة الدولية رقم ٥٠٠، ملحق الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٤، ص٢ . وفي هذا الكتيب يعرض سيادته لنصوص هذه القواعد وتعليقه علي كل نص، ويستدل على قوله: إن الاعتمادات المستندية كانت معروفة منذ أكثر من ألف عام وأن العرب كانوا يتعاملون بها قديما بأنه جاء في مجموع فتاوى ابن تيمية في الجزء التاسع والعشرين، صـ٥٤٩ ما نصه "وسئل رحمه الله عمن يكتب ضمان الأسواق ونجدها من الكتابة التي لا تجوز في الشرع هل على الكاتب إثم ؟ فإنه يكتب ويشهد على من حضر بما يرضى، فإن كان لا يجوز فإن الكتاب لا يخلون من ذلك فهل يأثمون بذلك أم لا ؟ فأجاب : ضمان السوق هو أن يضمن الضامن ما يجب على الآخر من الديون وما يقتضيه من الأعيان المضمونة ضمانا صحيحا. وهو ضمان ما لم يجب وضمان المجهول، وذلك جائز عند جمهور العلماء كمالك وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل، وقد دل عليه الكتاب كقوله "ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم" والشافعي يبطله، فيجوز للكاتب والشاهد أن يكتبه ويشهد عليه ولم ير جوازه لأنه من مسائل الاجتهاد، وولى الأمر يحكم بما يراه من القولين "، ويقول إن ضمان السوق هو نفسه الاعتماد لأنه يضمن ما يقبضه التاجر من الأعيان المضمونة.

(2) Ligia Maura Costa :" Le Crédit Documentaire ", Paris,1998 , p.2.

(3) Ligia Maura Costa , Op. Cit. , p.2.

الدول الأنجلوسكسونية عموماً .

على أن الاعتماد المستندي بوضعه الحالي لم يستقر بعد، فهو لا يزال في طور النمو وسيكشف المستقبل القريب عن مزايا أخرى عديدة له [١]، ومن هذه المزايا استخدام التقنيات الحديثة فيه على نحو ما سنراه بإذن الله في الباب الثاني من هذا البحث .

لماذا سمى اعتمادا مستندياً :

١٧- ترجع هذه التسمية إلى أن هذا الاعتماد يتطلب تقديم مستندات تدل على انتقال ملكية السلع موضوع المبادلات التجارية الدولية من البائع إلى المشترى وذلك لتمييزه عن نوع آخر من الاعتمادات يسمى بالاعتماد البسيط أو العادي لا يشترط فيه سوى تقديم إيصال باستلام المبلغ أو سحبا للقيمة فقط، وقد أدى ارتباط الاعتمادات المستندية ارتباطاً وثيقا بالمعاملات التجارية إلى تشجيع البعض على تسميته بالاعتماد التجارى[٢] .

التعريف بالاعتماد المستندى :

١٨- تتعدد تعريفات الاعتماد المستندى فعرفه قانون التجارة الجديد بأنه: " عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (ويسمى الآمر) لصالح شخص آخر (ويسمى المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل" [٣].

كما عرفته القواعد والأعراف الدولية الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس بأنه: " أية ترتيبات مهما كان اسمها أومضمونهامتي كانت غير قابلة للإلغاء وتتضمن تعهدا من البنك الفاتح بأن يلتزم بالدفع مقابل مستندات مقدمة

---

(1) Ligia Maura Costa , Op.Cit. , p. 2.

(٢) جورج عبد الملك:" الاعتمادات المستندية في البنوك التجارية"، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، ١٩٧٥/١٩٧٦، ص٩.

(٣) م ١/٣٤١ من قانون التجارة رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

تقديما مطابقا"[١].

وعرفته محكمة النقض المصرية بأنه: " تعهد مصرفي مشروط بالوفاء صادر من البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب المشترى الآمر وبالمطابقة لتعليماته والشروط التي يحددها ويسلم للبائع المستفيد، مستهدفا الوفاء بقيمة السلعة أو السلع المشتراة خلال فترة محددة في حدود مبلغ معين، نظير مستندات مشترطة ويجري التعامل في ظله بين البنك فاتح الاعتماد والبنك المؤيد أو المعزز له إن وجد وبين كل من الآمر والمستفيد على المستندات وحدها وسلامتها وتطابقها في مجموعها ومطابقتها للشروط الواردة في طلبه دون النظر إلى البضاعة أو العلاقة الخاصة بين البائع والمشتري حول العقد الذي يحكم علاقتهما ومدى صحته ونفاذه بينهما والمؤثرات التي تطرأ عليه باعتبار فتح الاعتماد بطبيعته عملا تجاريا مستقلا عن عمليات البيع والشراء أو العقود الأخرى التي يستند إليها[٢]".

ويذهب البعض [٣] إلى القول إنه: " الاعتماد الذي يفتحه البنك بناءً على طلب شخص يسمى الآمر أيا كانت طريقة تنفيذه أي سواء أكان بقبول كمبيالة أم بخصمها أم بدفع لصالح عميل لهذا الآمر ومضمون بحيازة المستندات المتعلقة بالبضاعة وهى في الطريق " .

ويذهب رأى آخر إلى تعريف الاعتماد المستندى بأنه: " اتفاق يقبل بمقتضاه بنك يسمى البنك فاتح (أو مصدر) الاعتماد بناء على طلب عميل له يسمى الآمر، أن يضع تحت تصرف شخص آخر مبلغاً معيناً من النقود مقابل تقديم مستندات معينة يحددها عقد فتح الاعتماد ذاته، وغالباً ما يسمى الاعتماد المشار إليه خطاب الاعتماد التجاري تمييزا له عن أنواع أخرى مثل اعتماد المسافرين والاعتمادات

---

(١) م٢ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة ٦٠٠.

(٢) نقض مصري، الطعن رقم ١٢٢٥، لسنة ٥٤ ق، جلسة ٩ يوليو ١٩٩٠، س٤١ ،ص٤٠٩.

(٣) أستاذنا الدكتور/علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، بند رقم ٥ ، ص ١١.

النظيفة"[1].

١٩- وهذه التعريفات تبرز دور البنك كمتعهد للمستفيد بدفع قيمة البضاعة، ودوره كوسيط بينه وبين المشترى، وتبين أطراف الاعتماد، ومضمون التعهد، وأنه تم بمناسبة بيع تجارى دولى، ويبرز بعضها أن العلاقة الناشئة عن الاعتماد مستقلة عن غيرها من العلاقات ذات الصلة به، إلا انهالا تبرز موطن الخطورة في العملية ككل وأهم ما فيها بالنسبة للبنك وهو عملية الفحص والتأكد من أن المستندات المقدمة إليه من المستفيد تتوافر فيها المطابقة لشروط الاعتماد والتطابق فيما بينها لما لهذه العملية من آثار خطيرة تهدد البنك، إذ قد تؤدى إلى تحميله المسئولية إن هو دفع إلى المستفيد نظير مستندات مخالفة وقد تؤدى إلى تحميله المسئولية أيضا إن هو لم يدفع رغم سلامة المستندات، وهى المسألة الأساسية التي دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع كموضوع للبحث.

٢٠- لذلك أميل لتعريف الاعتماد المستندى بأنه : " الاعتماد الذي يفتحه البنك بناء علي طلب شخص يسمى الأمر بدفع مبلغ لشخص ثالث يسمى بالمستفيد إن قدم الأخير المستندات المطلوبة في فترة سريان الاعتماد وثبت من الفحص أنها صالحة ومطابقة للشروط ".

المراحل الزمنية لفتح الاعتماد

٢١- من التعريفات السابقة للاعتماد المستندى اتضح أنه يتم فتحه على مرحلتين الأولى هي الطلب الذي يتقدم به العميل لفتح الاعتماد والثانية هي قيام البنك بفتح الاعتماد فعلاً[2].

المرحلة الأولى : عقد الاعتماد :

٢٢- تنفيذا للاتفاق المبرم بين البائع والمشترى في عقد البيع، يتقدم المشتري إلى بنكه طالبا فتح اعتماد مستندي وتوجيهه لصالح البائع، وعندئذ يقدم له البنك نموذج

---

(١) الدكتور/ صليب بطرس و المستشار / ياقوت العشماوى :" الاعتماد المتندي من المنظور العملى والمنظور القانونى "، المركز المتطور للصحافة (أهلا)، ١٩٨٤، ص ٢٠.

(2) René Rodiére Et Jean Louis Rives Lang, Op.Cit. , N°. 356 ,p. 419.

طلب فتح اعتماد مطبوعاً، ليملأ فراغاته محددا البيانات والشروط الأساسية[١] لعقد الاعتماد، فيعين في الطلب اسم المستفيد ونوع الاعتماد المطلوب فتحه ومدة صلاحيته وقيمة الاعتماد والمستندات الواجب تقديمها من البائع للبنك ومن البنك للمشترى، بعد فحصها[٢] وطريقة السداد وما إذا كان الدفع فوريا أم آجلا، وما إذا كان سيتم سداد دفعة مقدمة تعد بمثابة دفع على المكشوف أي دون أن يكون المشترى قد أداها للبنك مقدما أم لا.

٢٣- وأمام كل هذه الخدمات، يحصل البنك على أتعاب تتمثل في العمولة وفوائد على الدفعة المقدمة و ضمانات قد تتمثل في إيداع مبلغ كضمان أو حق رهن البضائع إذا كان البنك سيحتفظ بالمستندات الممثلة للبضاعة والتي ستقدم إليه من المستفيد[٣].

٢٤- فإن كان الاعتماد المتفق على فتحه غير قابل للإلغاء فإنه لا يكون من الجائز للبنك التراجع عن وعده أو العدول عنه مهما كانت الظروف.

أما إذا كان الاعتماد المطلوب فتحه قابلا للإلغاء فإن البنك لا يتعهد بالتزام ما قبل البائع وإنما يرتبط مع المشترى بأن يعمل على فتح الاعتماد المقبول منه مع عدم الرجوع عن هذا الارتباط إلا في حالات وجود دوافع قوية وقانونية كانعدام الثقة وخيانة الأمانة[٤].

---

(١) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص٢٢.

وأنظر كذلك:

Thierry Banneau :" droit banquire ", Paris , 1994 ،N°. 627 ,p. 367.

(2) René Rodiére Et Jean Louis Rives Lange , Op.Cit. , N° 357 ,p. 419.

(3) Thierry Banneau , Op. Cit. , p. 368, N° 627 ,p. 368..

(4) René Rodiére Et Jean Louis Rives Lange , Op. Cit. , N°. 357 ,p. 420.

المرحلة الثانية : خطاب الاعتماد وما يترتب عليه:

٢٥- تبدأ المرحلة الثانية بقيام البنك بتنفيذ التزامه قبل المشترى، فيصدر خطاب اعتماد إلى المستفيد – البائع، يخطره فيه بأنه فتح اعتمادا لصالحه يتعهد فيه بأن يدفع أو يقبل الكمبيالات التي يسحبها عليه البائع في حدود مبلغ معين إذا قدم له المستفيد المستندات المنصوص عليها في الخطاب واتضح من خلال الفحص أنها مطابقة.

وقد يتم فتح الاعتماد بمعرفة بنك المشترى ذاته، وقد يطلب هذا البنك من بنك آخر في بلد المستفيد إصدار الاعتماد وفى هذه الحالة يكون بنك المشترى مجرد آمر للبنك المصدر ويكون البنك الكائن في بلد البائع هو الفاتح للاعتماد.

وفى حالة فتح الاعتماد بمعرفة بنك المشترى قد يقوم هذا البنك بإرسال خطاب الاعتماد إلى المستفيد بنفسه مباشرة أو عن طريق فرعه أو أحد مراسليه بالخارج، وقد يطلب من البنك المتدخل أن يضيف تعزيزه أو تأييده للاعتماد فيسمى بالبنك المؤيد أو المعزز أو المؤازر وهو أقوى أنواع الاعتمادات وأكثرها ضمانا بالنسبة للمستفيد[١]، وبمجرد تلقى المستفيد للخطاب يقوم بشحن البضاعة وإرسال المستندات المطلوبة والمطالبة بقيمتها وسحب كمبيالة المستندية إن كان السداد سيتم عن طريقها ويتم السحب على البنك الملزم بالسداد.

٢٦- ومتى قدم المستفيد المستندات المطلوبة، كان على البنك أن يقوم بفحصها ليتأكد من أنها كاملة العدد[٢] ومقدمة في المواعيد، وليس بها سند شحن متأخر التقديم ثم

---

(١) الدكتورة/حياة شحاتة سليمان، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٢) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد ، مرجع سابق، ص ٩٦ – الدكتورة/ نجوي محمد كمال أبو الخير مرجع سابق، بند٦٥ ص١١٩ومابعدها -جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص ٤٣ – أمين ميخائيل عبد الملك :" الاعتمادات المستندية "، ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري، ١٩٧٣-١٩٧٤ ، ص٣٥ – زكي عبد الحميد الادكاوي: "النواحى العملية للاعتمادات المستندية"، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري، ١٩٦٨/١٩٦٩ ، ص٢٩ – الطعن ١٢٢٥، لسنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٥٥١ .

Lucien M. Martin Op. Cit. , N°. 403 ,p.p. 451,452. =

يتأكد من سلامتها الذاتية[١]، ومطابقتها لشروط الاعتماد[٢] ويتأكد أخيراً من تطابقها

= Georges Ripert :" Traité de droit commercial", Quatorzieme édition, L.G.D.J , Paris , 1996 ,No. 2425 , p. 486.
Cour d'Appel de Paris, 1 décember 1986, Recueil dalloz sirey 1988, p. 111 ,Note Michel Vasseur.

Trib. Fédéral Swisse، 11Juine 1989، Recueil dalloz siery 1992،p.308.

Com. , 5 Nov. 1991, Recueil dalloz siery 1992 , p. 303 .

Cour de Justice de Genéve , 16 Juill 1985, Recueil dollaz sirey ,1986, p.219.
Colmar, 14 juin 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 218.
Paris ,13 Sept. 1990 ,Recueil dalloz sirey,Juillet 1991, p.223 .

(١) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٨٠ومابعدها - الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص ١٢٤ومابعدها - نقض الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ق، جلسة ٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦.

Georges Marais ،Op. Cit. ،p. 28

(٢) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد ، مرجع سابق، ص ٩٨ - الدكتور / علي جمال الدين عوض ،المرجع السابق،ص ١٧٧ومابعدها- الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، المرجع السابق، ص ١٢٨ومابعدها - الطعن ٤١٤، لسنه٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥ ،س ٥، ص ٧٦٧ - الطعن ١٩٨، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ - الطعن ٤٠٢، لسنة ٤٤ق، جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠، س ٢٩، ص ٥٣٣ - الطعن ١٦٨٥ لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ - الطعن ١٢٢٥، لسنة ٥٤ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩ ، س٤١، ص٤٠٩.

Lucien M. Martin , Banque , Nov. 1976, p.p 1.154 ,1.158 .

Charles Bontaux ,Banque , 1967, p.p 83 , 86 .

Tribunal de commerce de la Seine , 6 Fev. 1950, Recueil dalloz sirey, 1950, p.323, Note Georges Marais.

Michel Phijac,Banque, Janv 1958, p.p.17-20 .

David Warne and Nicholas Elliott: "Banking Litigation", Sweet Maxwell, London , 1999 , p. 217.

ومن القضاء الإنجليزي أنظر:

[Seaconcar Far East Ltd. V. Bank Markazi Jomhouri/Islami] C.A. , Law reports , 1991 ,Vol. 1,p. 36.
[Huyton S.A.v. Peter Cremer G.m.b.H. & Co.] [Q.B. (Com.Ct.)] Lloyd's Law reports , p.620.

فيما بينها[١] فيما يعرف باسم عملية الفحص والتي سأتناولها تفصيلا في هذا البحث.

المطلب الثاني

وظائف الاعتماد المستندى

للاعتماد المستندى عدة وظائف يمكن حصرها في الآتي:

أ- تسوية مدفوعات البيوع التجارية الدولية:

٢٧- يذهب البعض[٢] إلى القول إن "البنوك تضطلع بدور بالغ الأهمية في الحياة التجارية والاقتصادية فهي المصدر الأول لتمويل التجارة الداخلية والخارجية وهى المحور الأساسي الذي تدور عليه عمليات الائتمان التجاري وتمارس البنوك نشاطها عن طريق العديد من العمليات المصرفية".

ثم يستطرد قائلا "والاعتمادات المستندية من العمليات المصرفية ذات الأهمية القصوى في التجارة الدولية".

وذهب رأى إلى القول[٣] إن "الاعتماد المستندى يعد وسيلة تتيح سداد قيمة البضائع والخدمات خاصة في العلاقات بين الدول الصناعية والعالم الثالث".

٢٨- ويستوي الاعتماد المستندي في أدائه لهذه الوظيفة مع وسائل أخرى لتسوية

---

(١) الدكتور / على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٧٩ - حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص ١١- الطعن ١٩٨، لسنة ٣٩ ق، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦، س ٢٧ ،ص ٢٩٢ - الطعن ١٦٨٥ لسنة ٥٨ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩،س ٤٠، ص ٦٠٦.

Cour de juatice civile de Genéve, 16 juill . 1985, Recueil dalloz siery,1986,p.219. Colmar, 14 Juin 1985, Recueil dalloz sirey، 1986, p218. Trib. Com. Siene , 6 Fev. 1950 , Recueil dalloz sirey 1950 , P.323 .

(٢) الأستاذ/ سعد مسعود محمد :" الاعتماد المستندى "، مجلة هيئة قضايا الدولة، العدد الرابع، السنة ٣٥، أكتوبر، ديسمبر ١٩٩١، ص٤٢.

(3) Charles Banoux Frederic Eiseman ,Op.Cit. , p3.

مدفوعات التجارة الدولية كالتمويل بالدفع نقدا[١]، والتحصيل المستندي[٢] وخصم الكمبيالة المستندية [١] والتجارة الإلكترونية[٣]، لكنه يتميز عنها جميعا بالأمان الذي يوفره لطرفي البيع[٤] على نحو ما سنرى فيما بعد وما سبق أن ألمحت إليه في المقدمة.

فوظيفة الاعتماد المستندى كوسيلة لضمان سداد المدفوعات التجارية الدولية للبائع الذي قد يكون لم يسبق له التعرف على المشترى أو الالتقاء به أو التعامل معه من الوظائف الرئيسية التي أدت إلى تطوير الاعتماد، بل وإلى نشوئه أيضاً، فالاعتماد دعت إليه الحاجة العملية بسبب العلاقات التجارية الدولية عن طريق تدخل طرف ثالث محايد يتدخل لتسوية الحساب بين طرفى البيع الدولي ويتمتع بثقتهما، رغم أنه أجنبي عن عقد البيع، وهذا الطرف الثالث كما رأينا هو البنك، فالبنك يستطيع أن يمارس دوره خارج نطاقه الإقليمي، أى أن بعد المسافة بين طرفى البيع وإن كانت تمثل عقبة بالنسبة لهما إلا أنها ليست كذلك بالنسبة للبنك[٥].

ب – توفير الأمن لطرفى البيع أثناء إجراء التسوية:

٢٩– الاعتماد المستندي يوفر الطمأنينة للبائع الذي يضمن عدم تسليم المشتري البضاعة المرسلة إلا إذا تسلم من البنك الثمن وجميع المصاريف الأخرى، كما

---

(1) André Chaineau , Op.Cit. , p.130.

(٢) أنظر في التحصيل المستندي أستاذنا الدكتور / على جمال الدين عوض:" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٢ وما بعدها – الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص، ١٤ وما بعدها – والأستاذ/ أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ١٩٥ وما بعدها – ومن المراجع الأجنبية :

René Rodière et Jean Louis Rives Lange , Op. Cit., p. 414.

(٣) انظر في ذلك الأستاذ / قدري الشرقاوى :" التجارة الخارجية "، مطبعة التجارة والتعاون، القاهرة، غير مذكور به سنة طبع، ص١٣ وما بعدها.

(4) André choineau , Op. Cit. , p.13.

(٥) الدكتورة/ جورجيت صبحى عبده قلينى :" مبدأ الاستقلال في الاعتماد المستندي"، دار النهضة العربية ١٩٩٣ "، ص ص٢٨، ٢٩.

يطمئن المشتري من جانب آخر إلى أن البضاعة المرسلة تحمل الأوصاف التي حددها عقد البيع قبل أن يقوم بالوفاء بالثمن[٢].

ولذلك قيل وبحق إن الاعتماد المستندي يعد أقدر الوسائل المعروفة في العصر الحديث على إتمام صفقات التجارة بين الدول المختلفة في ثقة تامة، وبدونه يصعب وقد يستحيل إتمام هذه الصفقات فالتاجر الذي يتعامل بالائتمان في الخارج يتعرض لمخاطر أكثر من التاجر الذي يقتصر نشاطه علي النطاق الداخلي[٣] ، بائعاً كان أو مشتريا ويقوم الاعتماد بحل مشكلة الثقة بتدخل جهة محايدة هي البنوك، بما هو معلوم عنها من أنها مقر داخله ثقة وأمانة وحياد، يعتمد عليها في عمله[٢]، ولكي يوفر البنك الأمن لطرفي البيع يجب أن يكون بنكاً بالمعني المتعارف عليه، كبنك مسجل في سجل البنوك الدولي كأحد بنوك الدرجة الأولى المعترف لها بهذه الصفة محلياً وعالمياً، ومثال ذلك بنك مصر والبنك الأهلي في مصر وبنك ميرلاند وبنك لندن في بريطانيا وبنك الرياض في السعودية، أما محلات الصرافة المسماة في أوروبا بمحل البنك Maison De Banque والتي تطلق على نفسها لفظ بنك ويضخم رأس مالها، فمن الخطر التعامل معها، ويجب الحذر إذا ما اشترطها البائع لتفحص مستنداته أو لتقوم بالدفع، فتكلف البنك الذي نتعامل معه بالاستعلام عنها إذا اشترطها البائع مقدماً[٣].

جـ-خلق ائتمان قدر الإمكان:

٣٠- من أهداف المشترى من الاعتماد أن يدفع الثمن بعد أطول وقت ممكن، ومن أهداف البائع منه أن يتم دفع الثمن إليه في أقرب وقت ممكن.

---

(١) الأستاذة الدكتورة / سميحة القليوبي :" الأسس القانونية لعمليات البنوك "، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، بند ٦٨، ص ٣٩٦ .-والأستاذالدكتور/رضا السيد عبد الحميد :"عمليات البنوك ذات الطابع الدولي "، مرجع سابق ، ص٨١.

(٢) الأستاذ/ سعد مسعود محمد ، مرجع سابق، بند ٣، ص ٤٦.

(٣) المستشار/أحمد منير فهمي :" مسئولية البنوك في الاعتمادات المستندية "، مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، الرياض، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥ م، بند ٥ ،ص٢ .

(٤) المستشار/أحمد منير فهمي ، المرجع السابق، بند ٦، ص ٢.

وقد يصل المشترى إلى هدفه إذا تمكن من فتح الاعتماد المستندى من خلال تسهيلات ائتمانية يمنحها له البنك، وفى هذه الحالة لن يكون ملتزما بدفع ثمن البضاعة إلا إذا قدم البائع (المورد) المستندات الدالة على أنه نفذ التزامه بالفعل وقام بتصدير البضاعة[١]، وبذلك يحصل على الائتمان اللازم خلال المدة التي يتم فيها نقل البضاعة، ويلتزم البنك عندئذ بدفع المبالغ المتفق عليها حسب الشروط والضمانات الواردة في عقد فتح الاعتماد[٢].

كما أن البائع يصل إلى هدفه استنادًا إلى أن البنك يعتمد عند فتحه للاعتماد جملة حقائق منها أن الباعث في إنشاء الاعتماد هو خلق ائتمان يقدمه للبائع،[٣] ويتم ذلك من خلال إرسال خطاب اعتماد إلى البائع يتضمن فتح اعتماد لصالحه في حدود مبلغ معين مقابل قيمة مستندات معينة، ولأن الخطاب يصدر من بنك محل ثقة ويمثل التزاما على البنك قبل المستفيد، فإنه يمكن للمستفيد من خلال إظهار هذا الخطاب للمتعاملين معه في المعاملات التجارية زرع الثقة في نفوسهم وجعلهم مطمئنين إلى مقدرة المستفيد (البائع) على سداد ما قد يحتاجه منهم من بضائع موضوع الخطاب، ويقدموا على تلبية احتياجاته من السلع حتى دون أن يقوم بسداد قيمتها[٤]، وفور قيامه بتقديم المستندات يحصل البائع على الثمن حتى قبل أن تصل البضاعة إلى المشترى وقبل أن يتسلمها[٥].

٣١- وبذلك يتحقق للمشترى والبائع هدفاهما فالمشترى يتجنب تجميد جزء من رأسماله في الفترة بين التعاقد على شراء البضاعة وحتى وصول المستندات

---

(١) الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد:" عمليات البنوك ذات الطابع الدولي"، مرجع سابق، ص٨٢ .

(٢) الدكتور/ عبد المجيد محمد عبودة :" النظام البنكى فى المملكة العربية السعودية "، معهد الإدارة العامة، الرياض، طبعة ١٤٠٦ هـ، ص٢١٨.

(٣) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص٢٨.

(٤) الدكتورة/جورجيت صبحي عبده قليني ، مرجع سابق، ص٣٤.

(٥) وهذا إذا لم يكن من المتفق عليه أن يكون الدفع مؤجلا.

المطلوبة إذا اضطر للدفع مقدما، حيث لا يقوم البنك بالدفع غالبا[١] إلا عند استلام المستندات، وهكذا يعتبر الاعتماد المستندى وسيلة مضمونة بالنسبة للبائع والمشترى بفضل التسهيلات والضمانات العديدة التي يقدمها البنك لكل منهما على السواء[٢].

د -تجنب البنوك للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عند قيامها بإجراء التسوية:[٣]

٣٢- على الرغم من أهمية الاعتماد المستندى بالنسبة لكل من البائع والمشترى، بما يقدمه لهما من تيسير عملية تسوية مدفوعات الصفقة التي أجرياها، وما يوفره لهما من أمن وطمأنينة، وما يقدمه لهما من تسهيلات، وعلى الرغم مما يحققه للبنك ذاته من فائدة تتمثل في حصوله على العمولة المستحقة عند فتح الاعتماد وغيرها من العمولات إلا أنه لا يخلو من مخاطر يمكن أن يتعرض لها البنك.

وهذه المخاطر قد تكون راجعة إلى نوع الاعتماد[٤]، وقد تكون المخاطر راجعة إلى تغيير في قيمة عملة الاعتماد، وقد تكون المخاطر ناتجة عن المستندات المقدمة من المستفيد، وفى هذه الحالات يكون على البنك أن يحتاط لنفسه أثناء قيامه بفتح الاعتماد فلا يقبل فتح اعتماد من أي نوع من الأنواع المتقدمة إلا إذا كان مطمئنا وعلى ثقة تامة من الشخص الذي يمنحه

---

(١) وفى بعض الأحيان يكون الاعتماد المستندى ذا دفعة مقدمة كما في الاعتماد ذى الشرط الأحمر والاعتماد ذى الشرط الأخضر اللذين سنتناولهما فيما بعد.

(٢)الدكتورة/نجوى محمد كمال أبو الخير، المرجع السابق ،ص٢٩ .

(٣)الدكتورة/ حياة شحاتة سليمان، مرجع سابق، ص ٢٥٤ وما بعدها .

(٤)كما في حالة فتح اعتماد دفعة مقدمة وما ينطوي عليه من منح تسهيلات ائتمانية لها مخاطرها المعروفة في حالة عدم السداد والتي قد تزيد هذه المخاطر إذا كان الاعتماد غير مغطى بضمان.

ائتمانه[١].

فإن كانت المخاطر ناجمة عن المستندات فيمكن تلافيها عن طريق الالتزام بأساسيات الفحص التي سأعرض لها في الباب الأول من هذا البحث وعن طريق الفحص ذاته الذي سأعرض له في الباب الثاني من هذا البحث.

(١) فإن كان الاعتماد الذي يقوم بفتحه اعتماد دفعة مقدمة بدون ضمان سيكون الائتمان ممنوحا للمستفيد وفى هذه الحالة يكون على البنك قبل أن يمنح هذا المستفيد ائتمانه أن يتأكد أولاً من مركزه المالي وسمعته عن طريق فرعه أو أحد مراسليه الموثوق بهم ببلد المستفيد.

المطلب الثالث

المصادر القانونية للاعتمادات المستندية

تمهيد :

٣٣- تعد الاعتمادات المستندية بوصفها واحدة من عمليات البنوك عملاً تجارياً [١]، ومصادرها القانونية هي المصادر القانونية للأعمال التجارية عموماً، وهي العقود وقانون التجارة والعرف والعادة والقانون المدني [٢]، مضافا إليها القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس فيما لم يرد به نص في قانون التجارة[٣].

وسأعرض فيما يلي إلى هذه المصادر مع الإحالة بالنسبة للمصدر الأول – العقود – إلى ما سبق أن ذكرته عن عقد الاعتماد عند حديثي عن مراحل فتح الاعتماد وما سيلي ذكره عن خطاب الاعتماد .

المصدر الأول : التشريع المتعلق بالاعتمادات المستندية :

٣٤- كانت قلة التشريعات والحاجات العملية واختلاف القواعد من دولة إلى أخرى من الأسباب الرئيسية التي دعت المختصين إلي الدعوة لوضع قواعد دولية موحدة للاعتمادات المستندية، حيث كان يندر تطرق القوانين لهذه الاعتمادات[٤] وعندما تتطرق إليها فإن تطرقها يكون بشكل موجز، ودون سبر لأغوار الموضوع[٥]، وظل القانون التجاري المصري ردحاً طويلاً من الزمان عازفاً عن تنظيم أحكام الاعتمادات المستندية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى أن قانون التجارة السابق صدر في عام ١٨٨٣ أى قبل انتشار الاعتمادات المستندية بشكلها الحديث على

---

(١) المادة ٥ من قانون التجارة رقم ١٧، لسنة ١٩٩٩.

(٢) المادة ٢ من قانون التجارة رقم ١٧، لسنة ١٩٩٩.

(٣) المادة ٣٤١ من قانون التجارة رقم ١٧، لسنة ١٩٩٩.

(٤) ومن القوانين القليلة التي نظمت بعض أحكام الاعتمادات المستندية قانون التجارة الكويتي ومجلة التجارة التونسية .

(٥) أنظر في ذلك قانون التجارة المصري علي سبيل المثال .

نطاق واسع[١]، كما أن اللجان العديدة التي عقدت لوضع مشروعات لقانون التجارة بدءاً من اللجنة التي عقدت في الأربعينيات لوضع قانون التجارة ومروراً باللجنة التي عقدت إبان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م ثم اللجنة التي عقدت إبان مشروع الوحدة مع ليبيا عام ١٩٦٩، كانت جهودها تقف عند وضع مشروعات قوانين فقط، ولم ير أى من هذه المشروعات النور، وقد ظل الوضع هكذا إلى أن أصدر السيد/ وزير العدل القرار رقم ١٦٦٨ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ٢٢مارس ١٩٩٠ بتشكيل لجنة لوضع قانون التجارة ووفقت هذه اللجنة إلى وضع مشروع قانون التجارة الجديد الذي كتب له النجاح أخيراً[٢]، وتم إصداره من السيد رئيس الجمهورية بعد إقراره من مجلس الشعب، تحت رقم ١٧السنة ١٩٩٩[٣].

وقد نظم هذا القانون في المواد من ٣٤١ إلى ٣٥٠ الاعتمادات المستندية مكتفياً بعرض الأحكام العامة الرئيسية لها من تعريف وأنواع واستقلال علاقات ووجوب تحقق من مطابقة المستندات، تاركاً التفاصيل للقواعد والأعراف الدولية[٤].

٣٥- ومن جانبي أري أن هذا الاتجاه اتجاه محمود، ذلك أن الاعتمادات المستندية من الموضوعات التي تحتاج دوماً إلى التعديل والمراجعة المستمرة إما لمواكبة التقنيات الحديثة، وإما لسد ما قد يكشف عنه التطبيق العملي للاعتماد من ثغرات، ولذلك فبدلاً من أن يكون القانون مخالفاً للقواعد والأعراف الدولية الموحدة وبدلاً

---

(١) وفي هذا الصدد تقول المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة في مستهل تناولها للباب الثاني الخاص بعمليات البنوك، لم ينظم القانون التجاري السابق والسارى من سنة ١٨٨٣ عمليات البنوك عموماً، بل اكتفي بالإشارة إليها في المادة الثانية التي تحدد الأعمال التجارية فذكر منها "أعمال الصرافة..وجميع معاملات البنوك العمومية" . وعذر المشروع في ذلك أنه لم يكن للبنوك عند وضع المجموعة التجارية مالها من شأن في الوقت الحاضر إذ كانت وظيفتها تقتصر على عمليات وتجارة النقود ولم يدر بخلد الشارع أنها ستكون في يوم ما العماد القومي للاقتصاد في البلاد.

(٢) أنظر في ذلك مقدمة المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة رقم ١٧ ، مايو ١٩٩٩.

(٣) ونشر بالجريدة الرسمية في ١٧مايو ١٩٩٩.

(٤) وفي ذلك تنص المادة ٣٤١/ ٣على أنه: " تسري فيما لم يرد في شأنه نص في هذا الفرع القواعد الواردة بالأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة من غرفة التجارة الدولية".

من ملاحقة المشرع الوطني لكل تعديل يطرأ علي هذه القواعد بتعديل مماثل في القانون الداخلي، يكون من الأفضل الإحالة إلى هذه القواعد خاصة وأنها في الغالب لا تزيد على كونها تجميعا للأعراف المصرفية المستقر عليها دولياً أو التي بدأ الفكر المصرفي يتجه إليها.

٣٦- ورغم أن الأصل أن التشريع يعد المصدر الأول من مصادر القانون في دول القانون المكتوب مثل مصر(١)، إلا أنه في المواد التجارية يتخلى عن مرتبته تلك للاتفاقات التي تتم بين المتعاقدين، وذلك ما لم تكن هذه الاتفاقات متعارضة مع النظام العام في مصر(٢)، وهو ما ينطبق على الاعتمادات المستندية باعتبارها واحدة من المواد التجارية أو عمليات البنوك الداخلة ضمن المواد التجارية.

٣٧- ومن ثم تكون للنصوص التشريعية غير المتعلقة بالنظام العام مرتبة تالية للاتفاقات كعقد الاعتماد الذي يتم إبرامه بين العميل الأمر والبنك الفاتح أو خطاب الاعتماد الذي يصدره هذا البنك لصالح المستفيد.

المصدر الثاني: القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية :

نشأتهـــا:

٣٨- رأينا عند الحديث عن نشأة الاعتمادات المستندية أن أغلب الكتاب يتجهون إلى القول إن الاعتمادات المستندية بصورتها الحديثة قد استعملت على نطاق واسع في أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٩ كوسيلة ناجحة لتمويل العمليات التجارية الدولية(٣)، وقد اتصفت منذ ظهورها بأنها نظام نشأ من واقع العمل وبدافع

---

(١) أنظر المادة الأولى من القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ إذ تعرض لتدرج القوانين من حيث الأولوية في التطبيق، وتضع التشريع على قمة الهرم القانوني فتنص على أنه: ١-تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها. ٢- فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

(٢) المادة ٢ من قانون التجارة رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(3) René Rodiére:" Droit Bancaire", Dalloz, Paris , 2e. Edition , 1975, NO. 353 , p.416 .=

الحاجة إليه[١]،إذ كما هو معروف فإن البائعين في فترات ما بعد الحروب كانوا يتحكمون في الأسواق نظراً لعدم كفاية الإنتاج للوفاء بحاجات المستهلكين وتهافتهم على السلع، فكانت البنوك تتساهل من جانبها بعض الشيء في تفسير قواعد الاعتمادات المستندية حتى لا تحرم عملاءها من الحصول على البضائع، خاصة أن أثمانها كانت في ارتفاع مستمر، فلما بدأ الإنتاج في الزيادة وأخذ مركز المشترين يقوى وأخذت الأسعار في الهبوط رأوا أنه لم يعد في صالحهم التساهل في تفسير قواعد الاعتمادات المستندية، فبدأوا يطلبون من البنوك رفض المستندات المقدمة إليها لأبسط الأسباب، وأقل الخلافات، وخشية من البنوك على تأثر سمعتها برفض دفع قيمة الاعتمادات لأسباب قد تكون غير وجيهة[٢]من جهة، ولندرة التشريع واختلاف قواعد الاعتمادات المستندية من دولة إلي أخري[٣] من جهة ثانية، انزعج رجال البنوك والتجار فحاولوا توحيد أحكام الاعتمادات، وظهرت الحاجة إلي إقرار قواعد موحدة لهذه المعاملات على المستوي الدولي وبالفعل تم وضع عدة مشاريع وأبحاث[٤]، وفي عام ١٩٢٦ تقدمت الشعبة الأمريكية للغرفة

=ومحمد محمود فهمي :" القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية "، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، طبعة ١٩٦١، ص١.

(١) الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض:" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، بند٢٣، ص٣٨.

(٢) الأستاذ /محمد محمود فهمي :" القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية "، المرجع السابق، ص١.

(٣) الأستاذ الدكتور/على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤) انظر في تفصيلات ذلك إلي محمد محمود فهمي :" القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية "، مرجع سابق،ص٢ إذ يقول : وقد انتهز رجال البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية اجتماعا خاصا بالائتمان التجاري في عام ١٩٢٠ وناقشوا عدداً من المسائل الخاصة بالاعتمادات المستندية والتي كانت موضع نزاع ووصلوا إلي رأي موحد بشأنها، وحذت البنوك الألمانية حذو البنوك الأمريكية وأصدر اتحاد البنوك بها قواعد موحدة للاعتمادات المستندية في يناير ١٩٢٣، وفي عام ١٩٢٤ أصدر اتحاد البنوك بفرنسا نشرة وافية عرفت الأنواع المختلفة للاعتمادات المستندية والالتزامات الناشئة عنها، والمستندات التي يمكن قبولها في حالة عدم وجود تعليمات وافية من العميل، وفي عام ١٩٢٥ صدرت قواعد مماثلة في=

التجارية الدولية بطلب لبحث مسألة توحيد القواعد التي وضعتها اتحادات البنوك في مختلف الدول مبينة أنه من شأن ذلك تسهيل التجارة الخارجية وتلافي الآثار الناشئة عن اختلاف القواعد المعمول بها وتحقيق صالح رجال البنوك والتجارة معاً، وقرر مجلس الغرفة إحالة الموضوع إلي اللجنة الدائمة للكمبيالات والشيكات وأعدت تلك اللجنة بعد الاستعانة بعدد من الخبراء في شئون الاعتمادات المستندية مشروعاً أرسل في ١٩٢٧ إلى الشعب الإقليمية لإبداء رأى فيها، ولقصر الوقت لم تتمكن الشعب من إبداء رأيها قبل المؤتمر الذي عقد في السويد عام ١٩٢٧، وبعد وضع المشروع عرض على المؤتمر الذي عقد بهولندا عام ١٩٢٩ وتمت الموافقة عليه إلا أن تطبيقه اقتصر على فرنسا وبلجيكا، بينما كانت موافقة الدول الأخرى مشروطة بإجراء تعديلات على المشروع بيد أن اتحادات البنوك بمعظم الدول أوصت أعضاءها بمراعاة هذه القواعد قدر الإمكان، وفي عام ١٩٣١ تم عقد مؤتمر آخر بواشنطن، قام بالنظر في الاقتراح المقدم من اتحاد البنوك الألمانية بإدراج موضوع الاعتمادات المستندية بجدول أعمال المؤتمر، وتم تشكيل لجنة مصرفية للاعتمادات المستندية للنظر في تعديل القواعد الموحدة السابق الموافقة عليها في عام ١٩٢٩ بهولندا[١].

وفي عام ١٩٣٣ أصدرت غرفة التجارة الدولية أول صياغة[٢] مقبولة وقابلة للتطبيق دون تحفظات، وشهدت الصياغة عدة تعديلات في عام ١٩٥١، وعام ١٩٦٢، وعام ١٩٧٤، وعام ١٩٨٣ [٣]،وعام ١٩٩٣ ، وكانت آخر التعديلات تلك

=كل من إيطاليا والسويد وتشيكوسلوفاكيا، وفي عام ١٩٢٦ سارت الأرجنتين على ذات الدرب، ثم تبعتها الدانمارك في عام ١٩٢٨ وهولندا في عام ١٩٣٠ وقد ساعدت تلك القواعد على الإقلال من الاختلافات بشأن الاعتمادات المستندية، غير أنها كانت في نطاق محلي بينما معظم الاعتماد المستندية خاصة بالتجارة الدولية.

(١)الأستاذ /محمد محمود فهمي :" القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية "،مرجع سابق، ص ص ٣ ،٤.

(2) Jean Escarra , Op. Cit. ,N^{O}. 1379 , p. 858.

(3) Fredric Eiseman et charles Bontoux , Op. Cit., p. 3.
René Rodiére , Op. Cit. , p. 416.=

التي جرت في عام ٢٠٠٧.

القواعد الدولية لسنة ٢٠٠٧ وأهم ما استحدثته :

٣٩- تعد هذه القواعد محاولة من غرفة التجارة الدولية بباريس لتسجيل تطور العرف في شكل قواعد مكتوبة [١].

وقد عمدت الصيغة الحالية كسابقتها إلي وضع عناوين في صدر كل مادة أو مجموعة مواد ليكون معبرا عما سيرد بعده، ولكن هذه العناوين لا تعتبر جزءاً من عناوين الأبواب بصفة مستمرة إذ لم يقصد بها ترتيب أى أثر قانوني وإنما هي عناوين أو ألفاظ للإيضاح ولتيسر على الباحث التوصل إلي الموضوع أو الحكم الذي يبحث فيه حتى لا يضطر إلي قراءة النصوص كاملة[٢] ليعثر عليه .

وقد أتت هذه الصيغة بأحكام جديدة منها ما هو مغاير لما كان سائداً من قبل[٣]،ومنها ما يغلب مصلحة المستفيد على مصلحة الآمر والبنك الفاتح[٤] ،ومنها

=وانظر أستاذنا الدكتور /على جمال الدين :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٣٨ وما بعدها - وانظر أيضاً الدكتورة / جورجيت صبحي عبده قلينى، مرجع سابق، ص ٥٥ وما بعدها .

(١) انظر الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" تطوير القواعد والعادات الموحدة"، المرجع السابق، ص٢.

(٢) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل، المرجع السابق،ص٣.

(٣) ومن ذلك أنه بعد أن كانت المادة السابعة من القواعد والأعراف السابقة نشرة ٤٠٠ تنص على أنه في حالة عدم تحديد ما إذا كان الاعتماد قطعيا أم غير قطعي اعتبر غير قطعي أي قابلاً للإلغاء، أتت المادة السادسة من القواعد والأعراف السابقة بحكم آخر مؤداه أنه إذا لم يتم هذا التحديد اعتبر الاعتماد قطعياً أي غير قابل للإلغاء، ثم أتت القواعد والأعراف الأخيرة النشرة ٦٠٠ بحكم جديد مؤداه أن الاعتماد يكون غير قابل للإلغاء حتي إذا لم ينص علي ذلك.

(٤) ومن ذلك أن المادة العاشرة من الصيغة الجديدة نصت علي أن الاعتماد لايمكن تعديله أو الغاءه إلا بموافقة البنك الفاتح والبنك المؤيد إن وجد والمستفيد.

وكانت النشرة ٥٠٠ ومن قبلها النشرة ٤٠٠ تجيزان الغاء الاعتماد غير النهائي دون حاجة الي موافقة المستفيد.

ما هو أكثر تحديداً من القواعد السابقة[١] .

القوة الإلزامية للقواعد الموحدة :

٤٠- تختلف القوة الإلزامية للقواعد الموحدة من دولة إلي أخري، وفقاً لأحكام القانون الداخلي لكل منها وما استقرت عليه أحكام القضاء، وعلى ذلك سأتناول هذه القوة الإلزامية في كل من مصر، وفرنسا، وإنجلترا.

أولاً: القوة الإلزامية للقواعد الموحدة وفقاً للتشريع المصري :

أ- الوضع قبل صدور قانون التجارة الجديد:

٤١- كان الوضع السائد في مصر قبل صدور قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مستقراً على أن القواعد الدولية لا تنطبق تلقائياً إذا لم يفصح أصحاب الشأن عن رغبتهم في ذلك، على أساس أنها ليست صادرة من المشرع فليست لها قوة القواعد الآمرة ولا القواعد التشريعية المكملة لإرادة الطرفين ، فلم يكن يكفي أن يسكت الأطراف لكي تنطبق[٢].

ويتفق هذا الاتجاه مع ما استهلت به القواعد الحالية موادها إذ جاء بالمادة الأولي منها "تنطبق القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية إصدار ٦٠٠ لسنة ٢٠٠٧ على جميع الاعتمادات المستندية بما في ذلك وإلي المدى الذي يمكن أن تطبق فيه على خطابات الاعتماد الضامنة، طالما أنها مذكورة في نص الاعتماد وتكون ملزمة لجميع الأطراف المعنية بالاعتماد المستندي إلا إذا نص الاعتمادعلي تعديلها أو عدم تطبيقها".

فانطباقها يتوقف على النص عليها في الاعتماد، فإن لم تذكر أو يشار إليها لم يكن هناك أي مجال لتطبيقها، ولذلك نجد أن العمل كان يجري علي الإحالة إليها بنص

---

(١) ومن ذلك أن المادة ١٤/٢من الأعراف الجديدة قد وضعت حدا أقصى للمدة المقررة لفحص المستندات قدره خمسة أيام عمل بنكية وكان الحد الأقصي لمدة الفحص في الصيغة السابقة سبعة أيام في حين أن الفحص في ظل النشرة ٤٠٠ كان يجب أن يتم خلال فترة معقولة دون تحديد.

(٢) الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٤٥.

صريح في طلب الاعتماد الذي يقدمه البنك إلي عميله ليملأه عندما يطلب فتح الاعتماد أو في خطاب الاعتماد ذاته، ومن ثم فهي تعتبر جزءاً من عقد الاعتماد ملزمة للبنوك ولطالبي فتح الاعتماد الذين ارتضوا الخضوع لأحكامها، وذلك ما لم يتم استبعادها صراحة أو كانت مخالفة لنصوص[١] تشريعية.

ب- الوضع بعد صدور قانون التجارة الجديد:

٤٢- تغير الوضع بعد صدور قانون التجارة الجديد فأصبحت القاعدة هى أن القواعد والعادات الدولية تعتبر نافذة ومطبقة والاستثناء هو عدم النفاذ، وللتأكيد على هذا الاستثناء يجب على الأطراف أن ينصوا صراحة في طلب فتح الاعتماد أو خطاب الاعتماد على عدم سريان هذه القواعد كلها أو بعضها، وهو ما دلت عليه المادة ٣/٣٤١ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ إذ تنص على أنه: "تسري فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا الفرع القواعد الواردة في الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة من غرفة التجارة الدولية".

ثانيا: القوة الإلزامية للقواعد الموحدة في فرنسا:

يتفق الفرنسيون[٢] على الخضوع لأحكام القواعد الدولية في الحالات التي لا ينص فيها الأطراف صراحةً على الخضوع لأحكامها أو علي استبعادها، وإن كان الخلاف بينهم يدور حول الأساس القانوني لتطبيق القواعد فقط، فالبعض يري أنها تطبق ولو لم تتجه إرادة الأطراف إلي تطبيقها،والبعض يري أنها تطبق وفقاً لإرادتهم الضمنية استناداً للمادة الأولي من القواعد الدولية صيغة ١٩٨٣ التي تلزمهم بالخضوع لأحكامها والبعض يذهب إلي أنها تطبق وفقاً للإرادة الضمنية للأطراف استناداً للمادة الأولي من القواعد الدولية صيغة ١٩٩٣ التي تجعل منها قواعد مطبقة ما لم يتفق الأطراف على استبعادها والتي لاتختلف في هذا الشأن عن القواعد الدولية النشرة ٦٠٠ صيغة ٢٠٠٧.

---

(١)الدكتورة/نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص٥٢.

(2) Thierry Bonneau, Op. Cit. , P. 365.

ثالثا: القوة الإلزامية للقواعد الدولية في إنجلترا:

٤٣- يرى الإنجليز [1] أن القواعد الدولية ليست تلقائية التطبيق ، بمعنى أنه لا يكفي أن يسكت الأطراف عن بيان ما إذا كانت تنطبق أو لا تنطبق لكي يؤخذ بها ، فهي ليست عرفاً أو تشريعاً ملزماً ، وإنما هي مجرد قواعد نموذجية سجلت بعضاً من الممارسات العملية والعلمية والتطويرات في مجال الاعتمادات المستندية ، وللأطراف إذا أرادوا الخضوع لها أن ينصوا على ذلك صراحة في العقد المبرم بينهم ، كما أن لهم إن أرادوا عدم الخضوع لها إما أن يسكتوا عن بيان ما إذا كانت تطبق وإما أن ينصوا صراحة في العقد المبرم بينهم على عدم الخضوع لها.

وعدم تمتع القواعد الدولية بقوة إلزامية ذاتية عند الإنجليز لا يعني أنهم يرون أنها معدومة القيمة ، ففضلاً عن أن قيمتها تظهر لديهم عندما ينص الأطراف في العقد المبرم بينهم على الخضوع لها ، فإن المحاكم قد تستأنس بها في إزالة الصعوبات المتولدة عن الممارسات العملية باعتبارها قواعد نموذجية أو معيارية تكشف بقوة في الجانب الأكبر منها عن العادات السائدة دولياً في مجال الاعتمادات المستندية .

والملاحظ أن الوضع القانوني للقواعد الدولية لدى الإنجليز مطابق لمثيله الذي كان سائداً في مصر قبل صدور قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ حيث لا تنطبق كما أسلفت إلا إذا أحال إليها الأطراف بنص صريح في طلب وخطاب الاعتماد.

كما أن الملاحظ أن الوضع القانوني للقواعد الدولية في كل من مصر قبل صدور قانون التجارة وفي إنجلترا يختلف عن مثيله في فرنسا حيث تطبق القواعد الدولية تلقائياً إذا سكت الأطراف عن بيان ما إذا كانوا سيأخذون بها أم لن يأخذوا بها.

وأرى من وجهة نظري أن الوضع القانوني للقواعد الدولية في مصر قبل صدور قانون التجارة وفي إنجلترا هو الأقرب إلى الصواب لأكثر من سبب :

---

(1) Roy Good :'Commercial law", Benguin Books, London, Second edition, 1995 , p. 984.

الأول : أن القواعد الدولية لم تصدر عن المشرع الوطني لا في شكل تشـــريع ولا في شكل اتفاقية دولية حازت على قبول المشرع الوطني عليها ، وإنما صدرت من غرفة التجارة الدولية بباريس ، وأيا كان قدر هذه الغرفة فهي ليست سلطة تشريعية حتى يخضع الأطراف لما تصدره من قواعد حتى لو لم يتفقوا صراحة على ذلك.

والثاني : أن القواعد الدولية وإن جاءت مطابقة في بعض الأحيان لعرف ملـــزم ، إلا أنها قد تكون تسجيلاً لعادات لم يستقر الاعتقاد في نفوس الأطراف علـــى أنهـــا واجبة الاحترام كما أنها قد تكون تطويراً لأوضاع قائمة ولا تمثل عرفاً ملزمـــاً أو عادة إضرد الأطراف عليها.

وقد يثار اعتقاد بأن للقواعد الدولية قوة ملزمة فـــي بعـــض الأحيـــان ، وهـــذا الاعتقاد إن صح فإنه لا يدل على أن هذه القوة الملزمة ثابتة للقواعد الدوليـــة فـــي ذاتها وإنما هي قوة مستمدة دائما إما من قانون أخذ بها ، أو عقد أحال إليهـــا ، أو عرف تطابق معها ، وعندئذ تكون القوة الملزمة ثابتة للقانون أو العقد أو العـــرف وليس للقواعد الدولية في ذاتها.

المصادر القانونية الأخرى للاعتمادات المستندية :

أ-العرف والعادة المصرفية :

٤٤- العرف بوجه عام هو اطراد التقليد على اتباع عادة معينة في العمل مع الاعتقاد في وجوب احترامها كقاعدة قانونية [١].

والعرف المصرفي نوع من أنواع العرف بوجه عام وله الأركان نفسها ويتمثل في الحلول التي جري عليها التعامل واستقر حتى تثبت في أذهان المتعاملين أنها ملزمة طالما لم يستبعدوها، وهو يستمد قوته الإلزاميـــة مـــن افتـــراض التراضـــي بـــين الأطراف على تطبيقه فيجوز لهم استبعاده بنص صريح فإذا لم يفعلوا لزمهم حكمه لأنه يعتبر داخلاً في تعاقدهم[٢].

---

(١) الأستاذ /محمد كمال عبد العزيز :" التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه"، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، ج/١ ، ص١٦٧.

(٢) الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض: "عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص١٩.

ويعد العرف المصرفي، والتجاري عموماً، المصدر الثالث من المصادر القانونية السارية على المواد التجارية بوجه عام، ومنها عمليات البنوك التي تعد الاعتمادات المستندية واحدة منها [١] .

وفيما بين البنوك فإن ما جري عليه العرف أو جرت به العادة فيما بينها يلزمها جميعاً بحيث أن من يحترمها يرتفع عن سلوكه وصف الخطأ، لأن كلاً منهم يعرف منها بقدر ما يعرفه زميله [٢].

٤٥- وفي مجال الاعتمادات المستندية بوجه خاص يجري العمل على تكملة الاتفاق بين البنك والمشتري (الأمر) بالعادات والأعراف المصرفية في نطاق الاعتمادات المستندية ويفترض علمهم، طالما لم يرد في اتفاقهم ما يخالفها أو يستبعد تطبيقها[٣].

٤٦- ونلحظ دور العرف والعادة المصرفية في حالات كثيرة منها ما جري عليه العرف في إنجلترا من تقديم سند الشحن من ثلاث نسخ[٤]، وما جري عليه العرف هناك من تفسير الاعتماد الذي يتطلب سند شحن معتاد بأنه يتطلب سند شحن نظيفاً بدون تحفظات[٥].

٤٧- وحرصاً منها على تيسير مهمة العاملين المعنيين لكل فرع من فروع العمل المصرفي درجت البنوك الكبرى، على وضع لوائح أو كراسات تعليمات، كل كراسة تخص فرعا معينا من فروع العمل المصرفي، وتتضمن تجميعاً للأعراف المتعلقة به وتوضيحا لها وبيانا لكيفية تطبيقها، ويتم تطوير هذه الكراسات بصفة دائمة ومستمرة ويقوم على وضعها وتطويرها نخبة من المصرفيين ورجال القانون بالبنك، وفيما يتعلق بالاعتمادات المستندية، أفرد بنك مصر ثلاث كراسات واحدة

---

(١) المادة ٢ القانون التجاري رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(٢) الأستاذ الدكتور/على جمال الدين عوض ، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣)الدكتور/عباس عيسى هلال: "مسئولية البنك في عقود الائتمان"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٣، ص١٦٢.

(4) Maurice Megrarh :" Paget's Law of banking ", Butterworths , London , eighth edition , 1972 , p.650.

(5) Maurice Megrarh , Op. Cit. , p. 650 –651.

للاعتمادات المستندية استيراد وأخرى للاعتمادات المستندية تصدير والثالثة للقواعد الموحدة المتعلقة بالاعتماد المستندي.

ب-الفقه والقضاء :

٤٨- لم يشر قانون التجارة المصري إلي الفقه أو القضاء كمصدرين من مصادر القانون[١]، لكنه لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الفقه وأحكام القضاء لا يندرجان ضمن مصادر القانون، فوفقاً لأحكام القانون المدني الذي هو أحد مصادر المواد التجارية تعد مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة واحدة من مصادر القانون[٢] وهى تشمل الفقه وما استقر عليه القضاء .

وللفقه والقضاء دور بارز في ظل عدم كفاية النصوص التشريعية ونصوص القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية وغموض بعض الموجود منها، فالفقه يعكف على تفسير قواعد الاعتمادات المستندية ومحاولة إيجاد الحلول لما تثيره من مشكلات، ونقل كل ما هو جديد في الخارج في هذا المجال لا في المجال القانوني وحده بل وفي مجال التطورات التقنية أيضاً .

وتبلغ أهمية الفقه في مجال الاعتمادات المستندية بوجه عام حداً كبيراً إذ يغلب أن يسترشد القضاء بآرائه في تفسير ما غمض من أحكام تقضى بها القواعد الموحدة، وبما يرونه سداً لما يظهر فيها من نقص أو عيب وهو يتأثر بآرائه فعلاً في كثير من الأحوال العملية وإن كان لا يلزم أبداً باتباع قوله[٣] ،كما أن القضاء يعمل على تأكيد المبادئ الصحيحة للاعتمادات المستندية وترسيخها وإعمال العرف المصرفي متى ثبت قيامه.

---

(١) إذ كما سبق أن رأينا، فإن المادة الثانية منه حددت هذه المصادر بأنها الاتفاق بين المتعاقدين في المرتبة الأولي، ثم قانون التجارة في المرتبة الثانية والذي أحال إلي القواعد والأعراف الدولية الموحدة فيما لم يرد به نص فيه، ثم العرف والعادة التجارية في المرتبة الثالثة، ثم القانون المدني في المرتبة الرابعة، وذلك طالما كان الاتفاق والعرف والعادة التجارية لا ينطوون على مخالفة للنظام العام.

(٢) المادة الأولي من قانون التجارة المصري رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(٣) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص٦١.

واعترافاً بدور الفقه والقضاء سواء في تكملة النقص أو في التأثير على المشرع عند وضعه لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ تنص المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة في تقديمها لعمليات البنوك أنه لم يكن هناك تنظيم لعمليات البنوك في ذاتها وقد أكمل القضاء المصري والفقه فوضع أحكاماً للودائع المصرفية والحساب الجاري والاعتمادات والخصم والكفالة، وتأجير الخزائن، والتوكيل في التحصيل وغيرها [١] .

جـ- القانون المدني :

٤٩- ذكرت أن القانون المدني يعد مصدرا من مصادر قانون التجارة ولكنه يأت في مرتبة تالية لاتفاق الأطراف والقانون التجاري والعرف والعادة [٢]وهو أمر طبيعي، فالقانون المدني يعتبر الشريعة العامة فتسود أحكامه سائر معاملات الناس على سبيل الدوام والاستقرار، فيما لا يرد به نص في القوانين الخاصة[٣]، وفي مجال الاعتمادات المستندية يمكن الاستعانة بأحكام القانون المدني فيما يتعلق بمسئولية البنوك قبل العميل الأمر[٤] فيما لو أخل بأي من التزاماته التعاقدية المنصوص عليها في عقد الاعتماد .

وقد استهدى العديد من الشراح به في تحديد طبيعة التزام البنك قبل المستفيد فأخذ البعض بفكرة الكفالة [٥]، وأخذ آخرون بفكرة الاشتراط لمصلحة الغير[٦]، وأخذ رأي ثالث بفكرة الإنابة[٧]، وأخذ رأي رابع بنظرية الإرادة المنفردة[٨]، وهي أفكار

---

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة في تقديمها لعمليات البنوك.

(٢) المادة الثانية من قانون التجارة المصري رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(٣) إذ القاعدة أن الخاص يقيد بالعام.

(٤) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص٨٣٧.

(5) Cour de cassation، Janvier 1926 , Dalloz ,1, 1926, 26, p. 201 .

(٦) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق، ص ٩٥٧ وما بعدها .

(7) Georges Marais , No 31 – 6 , Op. Cit. p. 52.

(8) Jean Eecarra, Op. Cit. , N 1390 ,p.p. 862 , 863

G. Marais ,. Op. Cit. , N 27،31.6 , p.p. 49-55

والدكتور/على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٤٩٩ وما بعدها .

والدكتور/على البارودى :" العقود وعمليات البنوك التجارية"، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

ونظريات مستمدة جميعاً من القانون المدني بصرف النظر عن مدى صحتها.

المبحث الثاني

أنواع الاعتمادات المستندية

٥٠- للاعتماد المستندي صور وأشكال عديدة، وهذه الأشكال لم تكن وليدة تقسيمات تم وضعها عند بدء التفكير في إنشاء الاعتماد المستندي بصورته الحديثة، وإنما هي نتيجة طبيعية لما أملته الاحتياجات العملية في كل حالة، وكلما استمر العمل بالاعتمادات المستندية كلما تم اكتشاف الجديد منها[١] وآخره الاعتماد المستندي الإلكتروني[٢].

ويمكن تقسيم الاعتمادات المستندية إلي عدة أنواع، تختلف بحسب الزاوية التي ننظر منها إليها، لكني سأكتفي بعرض أهم هذه التقسيمات بادئاً بالأنواع الرئيسية للاعتمادات المستندية ثم بعض الأنواع غير الرئيسية.

وعلى ذلك، سأقسم هذا المبحث إلي المطالب التالية:

المطلب الأول: الأنواع الرئيسية للاعتمادات المستندية.

المطلب الثاني: الأنواع غير الرئيسية للاعتمادات المستندية.

المطلب الأول

الأنواع الرئيسية للاعتمادات المستندية

أتكلم في هذا المطلب عن الاعتماد القابل للإلغاء والاعتماد غير القابل للإلغاء والاعتماد المؤيد .

الاعتماد المستندي القابل للإلغاء الذي كانت القواعد والأعراف الدولية السابقة تنظم أحكامه:-

٥١- هو نوع من الاعتمادات لم تعد القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات

---

(١) في هذا المعني الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، بند ٧٠٢، ص٧٥٥.

(٢) وسأتكلم عنه تفصيلا وعن كيفية فحص المستندات به في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث.

المستندية تنظم أحكامه، وهومجرد إخطار صادر من البنك لمصدر، يسمي بالمورد أو البائع أو المستفيد، بأنه سيدفع أو يقبل كمبيالاته عند تقديمها مستوفية لشروط الاعتماد دون أي التزام من البنك[١] ،إذ يحتفظ البنك لنفسه بحق تعديله أو إلغائه في أي وقت دون مسئولية في مواجهة المستفيد[٢].

ولأن البنك عندما يخطر المستفيد بالاعتماد القابل للإلغاء يوضح له فيه أنه يوجه له الاعتماد دون أدني مسئولية عليه، ويجوز له الرجوع[٣] فيه في أي وقت فإن الأصل أن له الحق في إلغاء أو تعديل الاعتماد دون أي التزام حتى بإخطار المستفيد بالإلغاء، وإن كانت العادة قد جرت على أن البنك يخطر المستفيد بالإلغاء، ولذلك فهو قليل الفائدة من الناحية العملية لأنه لا يؤدي خدمة حقيقية سواء للعميل أو الغير، ذلك لأنه طالما يتوقف استمرار الاعتماد على إرادة البنك فإن عنصر الاطمئنان لا يتوافر لدى الغير (المستفيد)، فالاعتماد القابل للإلغاء لا يوفر للبائع إلا قدراً ضئيلاً من الضمان بأنه سيحصل على قيمة الصفقة عن طريق البنك[٤]، ويندر استعمال هذا النوع من الاعتمادات لخطورته على المستفيد[٥]، ولأن السبب في فتح الاعتماد قابل للإلغاء قد يكون عدم توفر ثقة البنك فاتح الاعتماد في عميله فإن البعض ينكر عليه تسمية الاعتماد إذ الشرط الأساسي للاعتماد هو الثقة واستبدال سمعة العميل مشتري البضاعة بسمعة بنك[٦].

---

(١) الأستاذ / محمد محمود فهمي :" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية "، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري ،١٩٦١، ص ٨ .

(٢) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبدالله أمين قايد ، مرجع سابق، ص٨٤ - الأستاذ الدكتور/ على البارودي، مرجع سابق، ص ٣٧٥ - وفي ذات المعني المادة ٣٤٤ من قانون التجارة المصري رقم ١٧، لسنة ١٩٩٩.

Georges Ripert et René Roblot , Op. Cit. , N2426.

(٣) الأستاذ الدكتور /على البارودى ، المرجع السابق ،ص ٣٦٧ - وكذلك

Maurice Megrah , Op. Cit., p. 764.

(4) Paul Dobson and Clive M.Schmitthoff , Sweet & Maxwell L.T.D. :"Business Law", London, Fifteeneth edition ,1991, p. 420.

(5) David Warne and Nicholas Elliott , Op. Cit., p. 44.

(٦) الأستاذ / محمد محمود فهمي :" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية "، المرجع السابق، ص ٩.

٥٢- وتكون استخدامات هذا الاعتماد بعيدا عن القواعد والأعراف الدولية الموحدة النشرة ٦٠٠ صيغة ٢٠٠٧ وفي الحالات التي تكون فيها الثقة بين العميل الأمر والمستفيد متوافرة لا تحتاج إلي تدخل البنك فيكون القصد من فتح الاعتماد هو تنظيم طريقة الدفع بين البائع والمشتري لا أكثر[١]، وذلك كما في العلاقة بين الشركات الأم والشركات التابعة، حيث يتعلق الأمر بسلسلة من الشحنات المستمرة بينهما[٢]، كما أنه بالرغم من عدم كفاية الضمان الذي يقدمه هذا النوع من الاعتمادات فإنه يستعمل على نطاق واسع في العمليات التجارية بين سوريا ولبنان[٣].

٥٣- وكان الوضع وفقا للمادة السادسة من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة ٥٠٠ انه: "عند عدم تحديد ما إذا كان الاعتماد قابلا للإلغاء أو باتاً غير قابل للإلغاء يعد الاعتماد غير قابل للإلغاء"، وهو اتجاه مخالف لما كانت القواعد الموحدة تأخذ به من قبل[٤]، مما أثار اعتراضاً من أحد الشراح[٥]، حيث يري أن دور غرفة التجارة الدولية القائمة بإصدار القواعد الموحدة وتعديلها يقف عند تسجيل العرف الدولي السائد عندما يتطور لا باقتحام العرف ــ دون أن يتطور، وتحويله إلي وجهة تريدها.

٥٤- ووفقا للمادة الثانية من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة رقم ٦٠٠ الاعتماد يعرف بأنه :" أية ترتيبات أيا كان اسمها أومضمونها متي كانت غير قابلة للإلغاء وتتضمن تعهدا من البنك الفاتح بأن يلتزم بالدفع مقابل مستندات مقدمة تقديما صحيحا".

كماأنه وفقا للمادة الثالثة من هذه القواعد فإن :"الاعتماد يكون غير قابل للإلغاء

---

(١) أستاذنا الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد ، مرجع سابق، ص ٨٤.

(2) Nicholas Kouladis :" Principles of Law Relating to Overseas Trade ", Blackwell London Business , 1994 , p. 218.

(٣) الأستاذ / إبراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص ١٢.

(٤) المادة السابعة من القواعد الدولية ، النشرة رقم ٤٠٠.

(٥) انظر تعليق الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٦ من القواعد الدولية، النشرة ٥٠٠.

حتي لو لم توجد أية إشارة بهذا المعني ".

ووفقا للمادة السابعة من هذه القواعد فإن البنك الفاتح ملتزم بالدفع التزاما غير قابل للإلغاء من تاريخ إصداره للاعتماد.

ومؤدي ذلك أنه ليس للاعتماد المستندي القابل للإلغاء وجود في هذه القواعد بصيغتها الأخيرة.

وأري أن واضعوا هذه القواعد قد أرادوا بذلك أن يقتصر تنظيمهم للاعتمادات المستندية علي الاعتمادات بمعناها الفني والتي ليس من بينها الاعتمادات المستندية القابلة للإلغاء.

الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء:

٥٥- التزام البنك المصدر في الاعتماد غير القابل للإلغاء يصدر نهائياً[١] وبصفة قطعية في مواجهة المستفيد[٢] ،فلا يقبل الرجوع فيه أو إلغاؤه بإرادة البنك المنفردة[٣] بشرط تقديم المستندات المنصوص عليها [٤] خلال مدة الصلاحية، ولا يتم تعديله وإلغاؤه إلا باتفاق ذوى الشأن وهم البائع والمستفيد[٥] من ناحية ،وكل من له مصلحة في الاعتماد كالبنك الذي خصم كمبيالة مسحوبة بموجبه من ناحية أخرى[٦].

وتأكيدا لهذه المعاني نصت المادة ٣٤٥ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه: " ١- يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندي البات قطعياً ومباشراً قبل المستفيد، وكل حامل حسن النية للصك الذي سحب تنفيذاً للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه. ٢- ولا يجوز إلغاء الاعتماد المستندي البات أو تعديله إلا

---

(1) David Warne and Nicholas Elliott , Op. Cit. , N^{O} 6,32 , p. 215 .

(٢) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت قايد ، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣)أستاذنا الدكتور / محمد بهجت قايد ": عمليات البنوك "،المرجع السابق، ص ٨٥.

(4) David Warne and Nicholas Elliott, Op. Cit. , p. 215.

(5) Un Groupe de Professeurs , Op. Cit. , p.p. 111 , 112 .

(٦)الأستاذ / محمد محمود فهمي :" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٩.

باتفاق جميع ذوي الشأن".

كما نصت المادة ١/١٠ من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة ٦٠٠ في صدرها على أنه: ".....لايمكن إلغاء الاعتماد أو تعديله إلا بموافقة البنك الفاتح والبنك المؤيد إن وجد والمستفيد[١] ".

٥٦- وهذا النوع من الاعتمادات يعد الصورة الطبيعية للاعتمادات المستندية[٢] والغالبة في الاستعمال [٣]، والتي تؤدي الغاية من عقد فتح الاعتماد المستندي ولذلك فإنه إذا جاء الكلام عن الاعتماد المستندي بشكل مطلق فيكون المقصود الاعتماد غير القابل للإلغاء [٤]خاصة وأن النوع المقابل له وهو الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لم يتم تنظيمه في القواعد والأعراف الدولية ، النشرة ٦٠٠ كما أسلفت.

٥٧- ويراعي عند فتح اعتماد قطعي في بلد آخر غير بلد البائع أن يتم فتحه لدى بنك ذى سمعة جيدة من بلد مقبول حتى يطمئن البائع إلي الدفع بمجرد شحن البضاعة وتقديم المستندات المنصوص عليها في الاعتماد[٥] ،دون تأثر بأية تعليمات تصدر من الآمر أو بما إذا كان هذا الآمر قد أعسر، وبذلك يستطيع البائع أن يأمن مماطلة المشتري خصوصاً إذا كانت قيمة البضاعة قد انخفضت بين فتح الاعتماد وتنفيذه[٦].

وقد حكم بأن: "أساس نظام الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء هو استقلاله عن عقد البيع، فإن التزام البنك بدفع قيمة الاعتماد ينشأ متي كانت المستندات المقدمة له

---

(١) هذه المادة تقابلها المادة ٩ من القواعد الدولية ، النشرة ٥٠٠.

(٢) الأستاذ الدكتور / على البارودي ، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

(3) Nicholas kouladis , Op. Cit. , p. 218 .

(٤) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، ص٧٦٩.

(5) Nicholas kouladis, Op. Cit. , p. 218.

(٦) الأستاذ / عبد القادر عثمان عثمان :" الاعتماد المستندي من منظور تمويل التجارة الخارجية"، الطبعة الرابعة مارس ١٩٩٢، مذكرة بالآلة الكاتبة، ص ١٠.

مطابقة تماماً لشروط خطاب الاعتماد، وهو في سبيل تنفيذه التزامه الدقيق هذا يجب أن يستوحي عبارات خطاب الاعتماد فقط دون عقد البيع لأنه غريب عن هذا العقد[١]".

الاعتماد المؤيد Crédit Confirme :

٥٨- تناولته تفصيلا المادة الثانية والمادة الثامنة من القواعد والأعراف الدولية الموحدة في نشرتها الأخيرة [٢]، ويقصد به، ذلك الاعتماد الذي يتدخل فيه بنك آخر من بلد البائع ليضيف التزامه إلي جانب التزام البنك المنشئ ــ فيتعهد وفقاً للشروط المتفق عليها[٣]، ويقوم بدور البنك المنشئ نفسه[٤]، من حيث الالتزامات.

ولأنه يترتب على تدخل البنك المؤيد زيادة في تكاليف الاعتماد بالنسبة للعميل الأمر بقدر العمولة التي يتطلبها البنك المؤيد من البنك المنشئ مقابل قبوله تأييد الاعتماد الصادر منه[٥]، فإنه عادة ما لا يلجأ العميل إلي فتح اعتماد مؤيد إن لم يكن قد تعهد بذلك في عقد البيع المبرم بينه وبين المستفيد[٦] استجابة لطلب الأخير.

٥٩- وتتعدد الأسباب الداعية لطلب المستفيد تأييد الاعتماد عن طريق بنك موجود ببلده ويمكن أن نجمل هذه الأسباب في الآتي:

السبب الأول : الخشية من عدم احترام البنك الفاتح لتعهده :

المستفيد في البيوع التجارية الدولية، عادة ما يكون في بلد أجنبي عن بلد المشتري وبنك المشتري فلا يعرف عن هذا البنك شيئا ولا يستطيع الحكم على مدي احترامه

---

(١) نقض مصري الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س٣٥ ،ص٥٥١ .

(٢) وفي ذلك تنص المادة الثانية من القواعد والأعراف الدولية ، النشرة ٦٠٠ علي أنه :"يقصد بالبنك المؤيد البنك الذي يضيف تعهده للاعتماد بناء علي تفويض أو طلب من البنك الفاتح "، وتنص المادة الثامنة من هذه القواعد على أنه : " ".

(3) Un Groupe de Professeurs , Op. Cit., N°. 223 , p. 112.

(4) Françoise Dekeuwer Defozzey , Op. Cit , p.99.

(٥) الأستاذ الدكتور / محمد بهجت عبدالله أمين قايد، مرجع سابق، ص ٨٦.

(6) Paul Dobson and Clive M , Schmitthoff , Op. Cit. , p. 421.

لتعهداته، ولذلك فبالرغم من أن التعهد الصادر من هذا البنك نهائي غير قابل للرجوع فيه فإنه لا يكتفي به ويطلب من المشتري أن يكون هذا التعهد مؤيداً من بنك في بلده هو كبائع ليتحقق له الضمان الكافي[١] بأنه سيحصل على القيمة متى وفّى بالتزاماته .

السبب الثاني : الخشية من الصعوبة في التعامل أو التنفيذ :

وقد يجد البائع أن ثمة صعوبة في التعامل مع بنك أجنبي في بلد آخر أو التنفيذ عن طريقه فيطلب تأييد الاعتماد ليلتزم البنك المؤيد الكائن ببلده مباشرة، أمامه[٢].

السبب الثالث: سرعة الحصول على قيمة الاعتماد:

لطول مدة مهلة البريد التي ينتظر خلالها المستفيد حتى تصل المستندات إلى البنك المنشئ خطورة كبيرة على أعماله، خاصة إذا كانت المبالغ المستحقة له كبيرة وتكرر ذلك في وقت واحد أو متقارب بالنسبة لعدة عمليات تخص هذا المستفيد[٣]، إذ ستجمد أمواله طوال هذه المدد، ويوفر الاعتماد البات هذا الوقت حيث تقدم المستندات إلى البنك المؤيد في بلد المستفيد مباشرة.

السبب الرابع: تفادي اللجوء للمحاكم أو الخضوع لقوانين أجنبية لفض النزاع[٤]:

وقد يقدم المستفيد المستندات إلى البنك الفاتح ويرفض البنك الدفع مستنداً إلي سبب أو أسس غير مقنعة للمستفيد، أو يحدث بين البنك والمستفيد خلاف لأى سبب فيلجأ إلي مقاضاة البنك طالباً تحميله كافة الأضرار الناجمة عن رفض الوفاء بقيمة

---

(١) أنظر في ذلك: الأستاذ/ إبراهيم صدقي :" تأييد الاعتمادات المستندية "، معهد الدراسات المصرفية، يونيو ١٩٦٢، ص١٨.

وكذلك:

Georges Ripert et René Roblot , Op. Cit. , p. 504.

(2) Georges Ripert et René Roblot , Op. Cit. ,p. 504.

(٣) الأستاذ / إبراهيم صدقي ، المرجع السابق، ص ١٨.

(4) Georges Marais :" Crédit Confirme, En Matière Documentaire ",Libraire Générale de droit et jurisprudence , Paris , Deuxième Edition ,1953, N° 3 ,p.p. 18, 19.

الاعتماد رغم أنه بات غير قابل للإلغاء، ويختلف الوضع إذا كان الاعتماد مؤيداً من بنك من بلد المستفيد أو غير مؤيد من بنك في بلده، فيضطر في الحالة الأخيرة إلي إقامة الدعوى أمام محكمة أجنبية، وقد تطبق هذه المحكمة قانون البلد الذي تقع فيه وهو قانون غير معروف للمستفيد وقد تكون تكاليف إقامة هذه الدعوى باهظة، مما قد يدعو المستفيد إلي التردد في إقامة دعواه، وهذا بخلاف الحال فيما لو كان الاعتماد مؤيداً من بنك في بلد المستفيد، إذ سيلجأ حينئذ إلي محكمة قريبة ببلده وسيكون القانون معلوماً للمستفيد وتكاليف إقامة الدعوى أقل.

والراجح في الفقه أن التأييد لا يرد إلا على اعتماد بات غير قابل للإلغاء[١]، إلا أن البعض يرى أن التأييد يمكن أن يرد على الاعتماد القابل للإلغاء أيضاً[٢]، وقد حسم قانون التجارة الجديد هذا الخلاف عندما نص على أن "يجوز تأييد الاعتماد المستندي البات من بنك آخر يلتزم بدوره بصورة قطعية ومباشرة قبل المستفيد"[٣] وقد قصر هذا النص التأييد على الاعتماد المستندي البات دون الاعتماد المستندي غير البات.

وهذا اتجاه صحيح من المشرع إذ لا يتصور أن يكون الاعتماد القابل للإلغاء مؤيداً، فالفرض أن البنك غير ملتزم، ومن ثم فلا يوجد ما يصح أن يكون موضوعاً للتأييد[٤]، كما أن التأييد يرتب التزاماً قطعياً على البنك المؤيد، وهذا الأخير لن يلتزم نهائياً إلا إذا اطمأن إلي كون البنك الفاتح ملتزماً كذلك بشكل بات[٥]، هذا بالإضافة إلي أن الرأى القائل بإمكان ورود التأييد على اعتماد غير قطعي عندما أراد صاحبه إعطاء مثل لصحة رأيه أورد مثلاً قال هو عنه إنه

---

(١) أنظر في ذلك : الأستاذ الدكتور / محمد بهجب عبد الله أمين قايد ، مرجع سابق، ص ٨٧ – والأستاذ الدكتور / على جمال الدين: "الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٢٦ – والأستاذ الدكتور / على البارودي ، مرجع سابق، ص ٣٧٧ .

(٢) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ص ٧٧٠، ٧٧١.

(٣) المادة ٣٤٦ / ١ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ ، لسنه ١٩٩٩ .

(٤) الأستاذ الدكتور / على البارودي ، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

(٥) الأستاذ الدكتور / على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٢٦.

نظري[١].

ويجب التمييز بين مجرد الإخطار وبين التأييد، ولذلك ينص قانون التجارة على أنه "لا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد المستندي البات المرسل إلي المستفيد عن طريق بنك آخر تأييداً من هذا البنك للاعتماد"[٢].

وقد يكون التأييد، بطلب من البنك الفاتح عندما يكلف بنكاً آخر بالإخطار والتأييد إلا أن ذلك لا يمنع من قيام البنك الوسيط بتأييد الاعتماد بدون طلب من البنك الفاتح[٣]، فقد يؤيده بناء على طلب المشتري فإن أيده دون طلب من البنك الفاتح أو العميل الآمر إما عن طريق الخطأ وإما لاعتقاده بأن المطلوب هو التأييد وليس مجرد الإخطار ،كان التزامه أمام المستفيد التزاماً نهائياً لا يستطيع الرجوع فيه، فمتى تم إخطار البائع بالتعزيز فلا يمكن إلغاء الاعتماد المعزز[٤] إلا بموافقة البائع نفسه[٥][٦].

المطلب الثاني

الأنواع غير الرئيسية للاعتمادات المستندية

أتناول في هذا المطلب أهم الأنواع غير الرئيسية للاعتمادات المستندية منظوراً إلي كل مجموعة منها من زاوية معينة تشمل كل الأشكال المندرجة تحتها وذلك على النحو التالي :

أنواع الاعتمادات من حيث الغرض .

أنواع الاعتمادات من حيث ميعاد الوفاء .

أنواع الاعتمادات من حيث تعدد المستفيدين .

---

(١) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك " ،مرجع سابق، ٧٧١.

(٢) المادة ٢/٣٤٦ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ ، لسنه ١٩٩٩.

(٣) الأستاذ الدكتور / على جمال الدين عوض ، المرجع السابق ، ص٢٧.

(4) Paul Dobson , Clive M. Schmithoff , Op. Cit. , p412.

(5) Maurice Megrah , Op. Cit. – p. 644.

(6) UCP,ART 9,iii2.

أنواع الاعتمادات المستندية من حيث الغرض:

٦٠- أغراض الاعتمادات المستندية عديدة، ففضلاً عن أغراضها العامة التي لا يمكن القول إنها تصدق على بعض الاعتمادات دون غيرها مثل تمويل التجارة الدولية، وتوفير الأمن لكل من المشتري والبائع، وخلق ائتمان قدر الإمكان لكل منهما، هناك أغراض تخص بعض الاعتمادات دون غيرها، ومن ذلك أن يكون الغرض من الاعتماد المستندى تمويل صفقات متتابعة من ذات المشتري بالاعتماد نفسه فيسمي بالاعتماد الدوري، وقد يكون الغرض منه تمويل تجارة داخلية محلية فيسمي بالاعتماد المحلي، وقد يكون الغرض منه مبادلة سلعة بسلعة، وقد يكون الغرض من الاعتماد المستندي التصدير فيسمي باعتماد التصدير.

وفيما يلي سأتناول هذه الأنواع واحداً تلو الآخر.

الاعتماد الدائري[1]:

٦١- يلجأ العميل إليه عندما يكون متعاقداً على عدة عمليات أو صفقات متتابعة مع ذات المستفيد،وكلما أنجز الأخير صفقة أو عملية من تلك العمليات تقدم بمستنداتها إلي البنك لتسوية حساباتها في حدود المبلغ المحدد لها[2]، وهذا الإجراء ييسر التعاقد بين الطرفين بدلاً من أن يضطر العميل في كل عملية أو صفقة إلي فتح اعتماد جديد للمستفيد بقيمتها فيحتاج لاتخاذ الإجراءات ذاتها وإلي استغراق وقت طويل قد يؤدي إلي توقف برنامج الشحن أو تعطيله[3].

---

(1) Nicholas Kouladis , Op. Cit – p.p. 219,220.
Ivan Meznerics, D.Sc:" Law of banking in east – west trade", sigthoff , London , 1973 , p. 170.
الدكتور/ علي البارودي ، مرجع سابق ،ص ص ٣٧٧، ٣٧٨ - الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، ص ٧٨١ - محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، المرجع السابق، ص ٨ - أمين ميخائيل عبد الملك ،مرجع سابق، ص. ص ١٦، ١٧ - جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص ص ١٥، ١٦ - الدكتورة/ جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) الدكتورة/ جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص٥٢.

(3) Nicholas Kouladis ,Op. Cit. , p. 219.

ويطلق على هذا النوع تسمية الاعتماد الدائري[١] أو الاعتماد الدائري المتجدد[٢] أو الاعتماد المتجدد[٣]، وتجديد الاعتماد الدائري يتم بطريقة تلقائية بالمبلغ ذاته والشروط نفسها كل فترة من الفترات [٤]، بمعني أنه إذا تم استعمال الاعتماد خلال الفترة الأولي تجددت قيمته بالكامل ليصبح سارياً خلال الفترة التالية وهكذا [٥]، وهذا التجديد يميز الاعتماد الدائري عن الاعتماد المستندي البسيط أو العادي[٦].

٦٢- ويري البعض أنه يتخذ عدة أشكال في العمل وفقاً للظروف المختلفة[٧]، إلا أن جل الفقه يقسمه إلي نوعين فقط، اعتماد دائري مجمع، واعتماد دائري غير مجمع[٨]، أما الاعتماد الدائري المجمع فيتم فيه إضافة الرصيد غير المستعمل المتبقي من الفترة أو الفترات السابقة إلي المبلغ الخاص بالفترة الحالية[٩]، وأما

---

(١) الدكتورة/ محيي الدين إسماعيل :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٨٨١ - ومحمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٨ - جورج عبد الملك : ، المرجع السابق، ص ٥.

(٢) الدكتور/ علي البارودي ، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

(٣) الدكتورة/ جورجيت صبحي عبده قلينى، المرجع السابق، ص ٥٢ - أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١٦.

(٤) جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص ١٥.

(٥) فإذا كانت قيمة الاعتماد في الفترة الأولي نصف مليون جنية وكانت صلاحيته تنتهي في آخر يناير وكانت الفترة الثانية تنتهي في آخر فبراير فإنه بانقضاء الفترة الأولي يتجدد الاعتماد تلقائياً بنفس المبلغ بنصف مليون جنية اعتباراً من أول فبراير إلي آخره ثم يجدد لمرة ثالثة في شهر مارس وهكذا إلي أن تنتهي الفترة الكلية سواء كانت أربع أشهر أو خمس أو ستة أشهر.

(6) Ivan Meznerics, D.S, P170

(7) Ivan Meznerics, D.Sc , Op. Cit. , p. 170.

(٨) الدكتور/محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٧٨١ - أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص ص ١٦، ١٧ - محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٨ - جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص ص ١٥، ١٦ .

(٩) بمعني أنه لو تبقي من الفترة السابقة ربع مليون من النصف مليون الذي ذكرناه في المثال السابق فإنه يتم إضافته إلي النصف مليون الخاص بالفترة التالية لها ويتم تجميع المبلغين ليكون الإجمالي ثلاثة أرباع مليون بحيث إنه لو لم يستعمل إلا ربع مليون في الفترة الثانية=

الاعتماد الدائري غير المجمع فلا يتم فيه إضافة الرصيد المتبقي من الفترة أو الفترات السابقة أيا كان مقداره إلي رصيد الفترة الحالية .

الاعتماد المحلي[١] Local Credit :

٦٣- يكون فيه البائع من دولة العميل الأمر نفسها وتكون تسوية المدفوعات بالعملة الوطنية نفسها بغرض إتمام عملية تجارية محلية[٢]، كما لو قام أحد تجار المدينة الحرة ببور سعيد[٣] ببيع بضاعة من مخازنه بالمدينة الحرة إلي أحد التجار في أي من مدن الجمهورية وعندئذ يقوم البنك بفتح اعتماد محلي لاستيفاء الشكل أمام الجمارك[٤].

ويتجه البعض إلي القول إن الاعتماد المحلي لا يكون اعتماد استيراد وإنما هو إما اعتماد تصدير أو اعتماد غير متعلق بالاستيراد أو التصدير[٥]، وإن كنت أتفق مع هذا الرأي إلا أنني أشير إلى أن البضاعة المباعة عندما تباع من تاجر بمدينة حرة أو منطقة حرة إلي مكان آخر داخل البلد إما أن تكون مستوردة كلياً أو جزئياً.

اعتماد المبادلة[٦] :

٦٤- تتم اعتمادات المبادلة في إطار الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع المعقودة بين الدول، ويلجأ إليها العميل بعد أن يتفق مع المستفيد على استبدال سلعة مباعة منه للمستفيد بسلعة مباعة من المستفيد له وفقاً للقواعد المعمول بها في بلديهما، فيطلب من بنكه فتح اعتماد للمستفيد وينص فيه عادة على تسليم مستندات صادرات معينة

-أيضاً فإنه يتم إضافة المتبقي وهو نصف مليون إلي مبلغ الفترة الثالثة ليكون المبلغ المجمع مليونا وهكذا .

(1) Ivan Meznerics, D.Sc , Op. Cit. , p. 171.

د/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٧٧٦ - أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص١٠.

(2) Ivan Meznerics, D.Sc , Op. Cit. , p. 171.

(٣) وذلك قبل إلغاء اعتبارها مدينة حرة في شهر يناير ٢٠٠٢.

(٤) د/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، المرجع السابق، ص ٧٧٧.

(٥) المرجع السابق نفسه ،ص ٧٧٧.

(٦) أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص ص ٢١، ٢٢.

مقابل استلام مستندات واردات معينة ،أو يقوم بإيداع قيمة الصادرات في حساب خاص لاستخدامها في سداد قيمة الواردات المتفق عليها، فإن تمت عملية التصدير قبل عملية الاستيراد كان على المستفيد تقديم خطاب ضمان مصرفي لإمكان استرداد قيمة البضاعة المصدرة في حالة عدم إتمام عملية الاستيراد المقابلة في الميعاد المحدد في الاعتماد.

اعتمادات التصدير[١] :

٦٥- هو اعتماد مستندي عادي مثله مثل اعتماد الاستيراد ووجه الخلاف بينهما في أن اعتماد التصدير لا يتم فتحه لدي بنك المشتري وإنما يقوم المشتري بفتحه لدي بنك المستفيد[٢] ،ومن هنا كانت النظرة إليه كاعتماد مفتوح بغرض تصدير بضاعة من هذا البلد إلي بلد آخر[٣] ،ولا تدل كثرة الكتابات عن اعتمادات الاستيراد على أن اعتمادات التصدير نادرة في العمل، فالبعض يذهب إلي القول إن اعتمادات التصدير هي أكثر الوسائل المصرفية انتشاراً وأعلاها قيمة بالنسبة لتمويل التجارة الدولية[٤]، ولعل ذلك راجع إلي ما توفره من ضمانات ضخمة للمستفيد إذ تتيح له الحصول على قيمة الاعتمادات من بنك في بلده والحصول على القيمة فور تقديم المستندات دون حاجة إلى مهلة البريد، وتسهل له التعامل مع هذا البنك باعتباره من البنوك الموجودة في بلده والتي يثق فيها، و تسهل له مقاضاته إذا اقتضت الضرورة ذلك وفقا لقانون لا يجهله وهو قانون بلده.

٦٦- واعتماد التصدير قد يكون قابلاً للإلغاء أو غير قابل للإلغاء[٥] ،لكن الملاحظ أن غالبية الاعتمادات المستندية الخاصة بالتصدير تكون على شكل اعتمادات غير

---

(١) د/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٧٧٤ - حسن أبو الفتوح، مرجع سابق، ص ٢، ص٦ - زكي عبد الحميد الإنكاوي، مرجع سابق ، ص ١ وما بعدها - إبراهيم صدقي، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين ،المرجع السابق، ص ٧٧٥.

(٣) إبراهيم صدقي، المرجع السابق، ص ٩.

(٤) حسن أبو الفتوح شاهين، المرجع السابق، ص٣.

(٥) محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق، ص ٧٧٦.

قابلة للإلغاء ويندر أن تكون من النوع القابل للإلغاء[١] .

أنواع الاعتمادات المستندية من حيث ميعاد الوفاء:

٦٧- الأصل أن يقوم البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد المستندي فور تأكده من سلامة المستندات المقدمة إليه من المستفيد، إلا أنه ثمة صور أخرى يكون فيها الاعتماد مستحقاً في جزء منه مقدماً فيما يعرف باعتماد الدفعة المقدمة ذى الشرط الأحمر أو الشرط الأخضر، وحالات أخرى يكون فيها الاعتماد مستحقاً في ميعاد لاحق على ميعاد التأكد من صحة المستندات فيما يعرف بالاعتماد مؤجل الدفع إما باستخدام كمبيالة مستندية أو بدون استخدامها.

وعلى ذلك أتناول فيما يلي اعتمادات الدفعة المقدمة بنوعيها والاعتمادات المنجزة أي مستحقة الوفاء فوراً، والاعتمادات آجلة الدفع بنوعيها.

اعتماد الدفعة المقدمة "ذو الشرط الأحمر":

٦٨- هو أكثر الأشكال التي تظهر مدى أثر الاعتمادات المستندية في تمويل التجارة الخارجية حيث يصرح البنك فاتح الاعتماد للبنك الوسيط بسداد مبلغ محدد مقدماً، وعادة ما يكتب هذا التصريح بالمداد الأحمر وبذلك تتوفر سيولة نقدية للمصدر (البائع) يتمكن معها من تجهيز البضاعة وشحنها دون حاجة إلي ائتمان مصرفي أو تجاري[٢]، فيحصل على دفعة مقدمة[٣]، أو قرض قبل شحن البضاعة[٤] وحصول البنك على المستندات النهائية[٥]، لذا لا يقدم المشتري غالباً على إصدار أمر إلي بنكه بإصدار اعتماد الشرط الأحمر إلا إذا كانت لديه ثقة كافية في البائع[٦].

وتشترط البنوك عادة أن يتم سحب الدفعة أو الدفعات المقدمة مقابل إيصال

---

(١) حسن أبو الفتوح شاهين، المرجع السابق ، ص ٦.

(٢) الأستاذ / عبد القادر عثمان عثمان :" الاعتماد المستندي من منظور تمويل التجارة الخارجية" مرجع سابق، ص ١٧.

(3) Françoise Dekeuwer , Op. Cit. , p. 99.
(4) Nicholah Kouladis , Op. Cit. , p. 222.
(5) Maurice Megrah , Op. Cit. , p. 646.
Françoise Dekeuwer , Op. Cit. , p. 99.
(6) Georges Marais , Op. Cit. , p. 55 .

بالاستلام تحدد فيه المبلغ المدفوع مقدماً على ذمة الاعتماد بمعرفة المستفيد ،يقر فيه إلي جانب استلامه المبلغ بالتعهد برد القيمة إذا لم يتم شحن البضاعة واستعمال الاعتماد خلال فترة الصلاحية المنصوص عليها(١).

ويستعمل المستفيد المبالغ المدفوعة مقدماً لتمويل نقل البضاعة من الداخل إلي ميناء الشحن أو لتعبئة البضاعة، وفي بعض الحالات تستعمل تلك المبالغ لشراء البضاعة أو لرد سلفة لبنك كانت البضاعة مرتهنة لديه (٢).

وقد جرى عرف مصدري الأصواف الخام في استراليا ونيوزيلندة وجنوب إفريقيا على الحصول على دفعة مقدمة من قيمة الاعتماد (٣) ،مما يجعل المشترين مضطرين للتعامل معهم بموجبه، كما يستخدمه المشترون في استيراد الخشب من فنلندة (٤) وتعتمد عليه التجارة في الدول الأنجلوسكسونية (٥) .

٦٩- وهذا الشكل من الاعتمادات المستندية يحتاج إلى كفاءة عالية في التنفيذ وفائدة متبادلة قائمة على تبادل المصلحة بين كل من المصدر والمستورد، وإجراءات ائتمانية مدروسة بين الأمر بالاعتماد والبنك فاتح الاعتماد (٦).

وعادة ما يتطلب فتح الاعتماد ذى الشرط الأحمر الحصول على موافقة خاصة من السلطات التنفيذية التي لا تصدره إلا إذا كانت البضاعة تجهز أو تصنع خصيصاً للمستورد (٧).

---

(١) الأستاذ/جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٨.

(٣) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين:" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٧٧٩ -وأنظر أيضاً:

Maurice Megrah ،Op. Cit. ،p. 662.

(٤) الأستاذ/جورج عبد الملك ،المرجع السابق، ص١٧.

(5) Ivan Meznerics, D.Sc، Op. Cit. ،p. 172.

(٦) الأستاذ / عبد القادر عثمان عثمان:"الاعتماد المستندي من منظور تمويل التجارة الخارجية "، مرجع سابق، ص ١٧.

(٧) الأستاذ/جورج عبد الملك، المرجع السابق، ص١٧.

اعتماد الدفعة المقدمة (ذو الشرط الأخضر)[١] :

٧٠- الشرط الأخضر وهو شرط يحرر بالمداد الأخضر، ويسمح كسابقه للبنك بدفع نسبة معينة من قيمة الاعتماد ولكنه يزيد على ذلك في أنه يغطي أيضاً مصاريف تخزين البضائع باسم البنك، و الشرط الأخضر يمكن أن يرد في أى اعتماد مستندي وإن كان يستعمل بكثرة في اعتمادات الصوف في استراليا[٢].

الاعتمادات المنجزة[٣] :

٧١- يطلق على الاعتمادات المستندية المنجزة أسماء عديدة تدل كلها على معني واحد، فهي قد تسمي باعتمادات الوفاء أو اعتمادات الاطلاع أو اعتمادات الدفع مقابل المستندات، وفي هذا النوع من الاعتمادات يكون الاعتماد قابلاً للصرف عندما يتقدم المستفيد بمستندات الشحن ويتأكد البنك من خلال فحصه لها من أنها مطابقة لشروط الاعتماد فوراً ودون تأجيل أو خصم كمبيالات.

الاعتمادات المؤجلة الدفع :

٧٢- وفي هذا الاعتماد لا يتم دفع الثمن إلا بعد مدة معينة يكون المشتري قد تمكن خلالها من تصريف البضاعة[٤] أو تصريف جزء منها ،فيتم الدفع بعد فترة من تقديم المستندات إلي البنك ويتم النص على هذه المدة في الاعتماد وتتراوح عادة بين شهر واحد أو ستة أشهر[٥]، وتصل في بعض الأحيان إلى تسعة أشهر [٦]، وقد يتم احتساب المدة من تاريخ بوليصة الشحن أو تاريخ الاطلاع على المستندات

---

(١) الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "،المرجع السابق، ص ص ٧٧٩، ٧٨٠ - الأستاذ/إبراهيم صدقي، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) إبراهيم صدقي، المرجع السابق، ص١٢.

(٣) الدكتور / محيي الدين إسماعيل :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٧٧٩ - الأستاذ / أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ١٢- والأستاذ/ أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص ١٢- الأستاذ/ جورج عبد الملك ، مرجع سابق ، ص١٧.

(٤) الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق ،ص٧٨٠.

(٥) الأستاذ / أحمد غنيم ، المرجع السابق، ص ١٣.

(6) Un Groupe De Professeurs , Op. Cit. , N 228 ,p. 114.

وقبولها من الآمر بفتح الاعتماد[١].

ولا يطمئن البائع إلي تأجيل الوفاء بالثمن إلا إذا كانت لديه ضمانات كافية، وخير ضمان يحصل عليه البائع أن يكون الملتزم بالوفاء أمامه بنكا [٢] ذا سمعة جيدة.

٧٣- ويأخذ تدخل البنك في الاعتمادات المؤجلة الدفع صورتين، الأولي لا تستخدم فيها الكمبيالات، والثانية تستخدم فيها الكمبيالات المعروفة بالكمبيالات المستندية.

الاعتمادات مؤجلة الدفع التي لا تستخدم فيها الكمبيالات[٣]:

٧٤- وفي هذا النوع من الاعتماد يقوم المستفيد بتقديم مستندات الشحن إلى البنك غير مصحوبة بسحب حيث يتم الدفع من البنك في وقت لاحق منصوص عليه في الاعتماد، ومن ثم تتحقق فائدة للآمر في أنه يعطى فترة سماح أو أجل للسداد، كما تتحقق فائدة للمستفيد في أنه يضمن الوفاء بالقيمة في الموعد المحدد، كما تتحقق لهما فائدة مشتركة تتمثل في تجنب أعباء الدمغة التي تفرض على الكمبيالات [٤].

وتقبل بعض البنوك الأجنبية دفع قيمة هذا الاعتماد للمستفيد عند تقديم المستندات بعد خصم معدل الفائدة الساري عن الفترة من تاريخ الدفع للمستفيد حتى حلول أجل الاستحقاق، وتوجد بنوك أخرى لا تقبل التدخل في هذا النوع لضعف السيطرة على ضمانات السداد المقدمة من الآمر في تاريخ الاستحقاق، إذ قد يقوم الآمر باستصدار أمر قضائي ضد البنك المنشئ بمنعه من الوفاء للمستفيد متعللاً بوجود عيب ما إما في البضاعة أو الخدمات أو الأداءات المقدمة إليه ،وهو ما قد يسئ إلي سمعة البنك ويضعه في موقف حرج أمام المستفيد الذي تعهد له بالوفاء في تاريخ

---

(١) الأستاذ / أحمد غنيم ، المرجع السابق، ص١٣.

(٢) الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٧٨٠.

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٧٨٠ - أحمد غنيم ، مرجع سابق، ص٢١.

(٤) وقد أشارت المادة ٦/بـ من القواعد الدولية النشرة الأخيرة إلى هذا النوع بشكل عابر إذ جاء بها ما نصه :" يجب أن تبين جميع الاعتمادات ما إذا كان يستفاد منها بالدفع لدى الاطلاع أو بالدفع المؤجل أو بالقبول أو بالتداول".

الاستحقاق [١].

الاعتمادات مؤجلة الدفع بموجب كمبيالات (اعتمادات القبول) :

٧٥- للكمبيالة دور فعال في الاعتمادات المستندية وخاصة في اعتمادات القبول المستندية، والتي يمكن تعريفها بأنها اعتمادات مستندية تنص شروطها بضرورة سحب كمبيالات زمنية لقبولها من البنك مصدر الاعتماد مقابل تسليم المستندات طبقاً للشروط الواردة بالاعتماد[٢]،ولايجب أن تكون الكمبيالة مسحوبة علي العميل طالب فتح الاعتماد، وغالباً ما يقوم المستفيد بخصم الكمبيالة لدي أحد البنوك الموجودة ببلده فيحصل البائع على الثمن رغم أن الاعتماد مؤجل الوفاء[٣]، وفي بعض الأحيان يقوم المستفيد بتقديم الكمبيالة إلي البنك المنشئ مصحوبة بالمستندات ليقبلها، فإذا قدمها هو أو وكيله إلي المسحوب عليه للحصول على القبول جاز للمسحوب عليه أن يمتنع عن التوقيع على الكمبيالة حتى تصل البضاعة ويتأكد من مطابقة المستندات المرفقة بالكمبيالة للبضاعة المتفق عليها، أما إذا كانت الكمبيالة بيد حامل حسن النية كالبنك الذي أجري الخصم، فلا يجوز للمسحوب عليه أن يستمهله إلي حين وصول البضاعة أو أن يعلق القبول على شرط ظهور المطابقة، وإلا اعتبر عدم التوقيع بالقبول بمثابة الرفض[٤]، ومقابل توقيعه على الكمبيالة بالقبول يتسلم البنك المنشئ المستندات، وتمثل هذه المستندات البضاعة ذاتها ويعتبر من يحوزها حائزاً للبضاعة ،فإذا امتنع المشتري عن سداد قيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق، يستطيع البنك التصرف في البضاعة نتيجة للمستندات، وله أن يمتنع عن تسليمها للمشتري[٥].

٧٦- ومتي قبل البنك الكمبيالة أصبح ملتزماً بدفع قيمتها للحامل ولا يجوز له أن

---

(١) أنظر في ذلك الأستاذ /أحمد غنيم ، المرجع السابق، ص٢١.

(٢) الأستاذ / أحمد ياقوت صبرة، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣) الدكتورة / جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٤) الأستاذ الدكتور/ محسن شفيق، مرجع سابق، ص ص٦٧٧، ٦٧٨.

(٥) الدكتورة / جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص ٦٧.

يتمسك قبله ــ بفرض أنه حسن النية ــ بالدفوع التي يستطيع توجيهها للساحب[١].

ولقد لجأت بعض البنوك المصرية إلي وضع شرط في اعتماد القبول أنها تضمن قبول الكمبيالة من العميل دون مسئولية عليها، أي أنها تضمن القبول ولا تضمن الوفاء، وهذا الشرط يعتبر تعديلاً لقواعد الاعتمادات الموحدة وهذا التعديل جائز لأن القواعد الموحدة يمكن قبولها جزئياً بتعديل بعض موادها، لكن المشكلة أن هذه الشروط تضعف الثقة في الاقتصاد المصري عامة، لذلك عرضت هذه المشكلة على اللجنة الفنية لاتحاد البنوك للنظر فيها[٢].

ومن جهتي أري أن الشرط المذكور مخالف لحكم القانون، ويفرغ القبول من مضمونه فالأصل أن الساحب وكذا المظهر إليه عندما يتقدمان بالكمبيالة للقبول إنما يتقدمان بها ليطمئنا إلي موقف المسحوب عليه من الوفاء في تاريخ الاستحقاق، فإن قبل المسحوب عليه الكمبيالة ثم أضاف أن هذا القبول دون مسئولية عليه فكأنه يرفض القبول لأن عدم المسئولية معناه عدم الالتزام بالوفاء وبالتالي لا يكون للقبول معني ولذلك ينص قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه[٣]: "يجب أن يكون القبول غير معلق على شرط"، فإضافة شرط إلي القبول قد يجعل من القبول ضماناً ناقصاً كما ذهبت إلي ذلك المذكرة الإيضاحية[٤] ،بل وقد يجعله ضماناً معدوماً فيما إذا كان الشرط يفرغ القبول من مضمونه على النحو المعروض في إضافة شروط عدم المسئولية إلي القبول.

---

(١) الأستاذ الدكتور/ محسن شفيق، المرجع السابق، ص ٦٧٩.

(٢)الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص٧٨٠.

(٣) المادة٤١٤/١ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(٤) وفي ذلك تقول المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة : "إن المادة ٤١٤ من القانون قد أوجبت عدم تعليق القبول على شرط وذلك سواء أكان هذا الشرط واقفاً أم فاسخاً وذلك حتى لا يكون القبول المشروط بمثابة ضمان ناقص للحامل يبيح للمسحوب عليه الرجوع في قبوله وهذا يخرج عن مقتضى الالتزام الصرفي الذي لا يتيح للموقع الصرفي الخروج على التزامه الذي أعلن عنه بموجب توقيعه على تلك الورقة لأي سبب خارج عنها".

مدى إمكانية استخدام الكمبيالة الإلكترونية في تسوية المدفوعات الناجمة عن الاعتماد المؤجل الدفع:

٧٧- ظهر في فرنسا ما يعرف بالكمبيالة الإلكترونية، وهي كمبيالة بالمعني الدقيق تصدر إما على دعامة ورقية تسلم من الساحب إلي مصرفه ليحفظها هذا الأخير لاستخدامها عند اللزوم في الرجوع على المدين في حالة عدم الوفاء، ويتم تحصيلها بعد نقل مضمونها على شريط ممغنط (دسك) بواسطة الحاسب الآلي للمقاصة وتستلزم لوفائها موافقة صريحة من المسحوب عليه يتم استلامها على إشعار موجه بواسطة البنك القائم على الوفاء، وقد تصدر على دعامة ممغنطة منذ البداية فلا يكون هناك محل لاستخدام الورق فيها .

ولئن كان نظام الكمبيالة الإلكترونية على دعامة ممغنطة يثير حتى الآن كثيراً من المشاكل القانونية، ولم يصبح حتى وقتنا هذا محل تحليل قانوني كاف، كما أن مستخدميه لم يكتشفوا بعد كل مزاياه وعيوبه خاصة من وجهة النظر المصرفية[1]، إلا أن الكمبيالة الإلكترونية الورقية لا تخلو أيضاً من عيوب إذ لا يتم تداولها بعد تقديمها إلي المصرف ،كما أنه لإمكان تطبيقها في مصر يلزم أن يصدر بها تنظيم تشريعي بعد دراسة لمزاياها وعيوبها في البلدان التي طبقت فيها.

ويعرض بعض الشراح الإنجليز لمدي إمكانية استخدام الكمبيالة الإلكترونية في تسوية المدفوعات الناجمة عن الاعتماد المؤجل الدفع، فيقولون إنه ومما يجب ملاحظته أن النظام القانوني الحالي لا يوفر الجو المناسب للتوثيق الإلكتروني ،إذ طبقاً للاعتمادات المستندية الحالية فإن الدفع عادة ما يتم بواسطة تداول كمبيالات إذ أن قانون الكمبيالات لسنة ١٨٨٢ يستهل نصوصه بتعريف الكمبيالة بأنها :

١- الكمبيالة Bill of Exchange هي أمر كتابي غير مشروط موجه من شخص إلي آخر موقع بواسطة الساحب لمطالبة المسحوب عليه بالدفع عند الطلب مبلغ معين في وقت محدد حال أو مستقبلي لأمر شخص محدد أو لحامله.

---

(١) انظر في ذلك أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" الأوراق التجارية الإلكترونية"،النهضة العربية، الطبعة الأولي، ٢٠٠١، ص ١٧ إلي ص٢١.

٢- وأي ورقة لا تتوافر فيها هذه الشروط أو تتطلب القيام بعمل أزيد من دفع المبلغ، لا تعتبر كمبيالة .

ومن الممكن أن يكون الأمر إلكترونياً وموثقاً إلكترونياً أيضاً بطريقة غير مشروطة بالكتابة وموقعاً من الأمر ولكن المحاكم لن تقبل الأخذ بهذا الأمر، ولذلك فإنه يمكن للأطراف الدفع بدون استخدام الكمبيالات إلي أن يتم تعديل قانون الإثبات المدني الصادر في عام ١٩٦٨ بحيث يسمح باستخدام التوثيق الإلكتروني كوسيلة للإثبات أمام المحاكم(١) .

أنواع الاعتمادات المستندية من حيث تعدد المستفيدين :

٧٨- الصورة الذائعة في الاعتمادات المستندية التي يتعدد فيها المستفيدون هي صورة الاعتماد المستندي القابل للتحويل، ولكنه إلي جانب هذه الصورة توجد صور أخرى فهناك الاعتماد المستندي القابل للتحويل والتجزئة، وهناك اعتماد Back to Back(٢) وعمدت إلي الإشارة إليه بالتسمية الأجنبية له لتعدد مسمياته باللغة العربية التي قد تصل إلي ستة مسميات أو يزيد، وهناك صورة أخرى وإن كنت لا أعتبرها من صور الاعتماد المستندي إلا أنني أذكرها لا باعتبارها إحدى صور الاعتماد وإنما إحدى صور تعدد المستفيدين وذلك عندما يتم التنازل عن قيمة الاعتماد لصالح طرف آخر وقلت إنها ليست صورة للاعتماد لأن التنازل يتم بعد تصفية الاعتماد بالفعل .

وعلى ذلك سأعرض فيما يلي لهذه الصور تباعاً:

الاعتماد القابل للتحويل Transferable :

٧٩- أشارت إليه المواد٣٨ من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة ٤٨،٦٠٠ من القواعد الدولية النشرة ٥٠٠ ، ٥٤ من القواعد الدولية النشرة ٤٠٠، ٣٤٩ من قانون التجارة، ويقصد به أن يكون للمستفيد من عقد فتح الاعتماد الحق

---

(1) Paul Todd :" Bills of lading and Bankers Documentary credits ":, L.L.P. , London, Third edition , 1998 , pp. 167, 168.

(٢) ويسمى بالاعتماد المعاون وله مسميات أخرى عديدة فالبعض يسميه بالاعتماد المقابل أو الاعتماد المساعد والبعض الآخر يسميه بالاعتماد الخلفي أو الفرعي أو الظهير وسأعرض لهذا الاعتماد تفصيلاً في البند ٨٤.

في تحويل الاعتماد لصالح مستفيد آخر[١] ،إما لأنه ليس هو المنتج[٢] وإما لأنه لا توجد لديه الكمية المناسبة فيكلف بعض المنتجين بإعدادها، وفي هاتين الحالتين يقتضي الأمر تحويل قيمة الاعتمادات أو جزء منها إلي هؤلاء المنتجين أو الموردين[٣]، ومن ثم فهو يحل للموردين العديد من المشاكل الناتجة عن عدم امتلاكهم للأموال الكافية لسداد قيمة البضائع للمنتجين الأصليين قبل أن يتمكنوا من بيعها[٤] .

٨٠- وقد شاع استعمال هذا الاعتماد عقب الحرب العالمية الثانية عندما كانت عمليات الشراء تتم عن طريق وسطاء نظراً لقلة البضائع وكثرة الطلب عليها فكان المشتري يفتح الاعتماد لصالح الوسيط، وهذا يحوله بدوره لصالح المورد للبضاعة[٥] والتعديلات المسموح بها عند التحويل تكون في : مبلغ الاعتماد – سعر الوحدة – تاريخ انتهاء الاعتماد – آخر تاريخ لتقديم المستندات – مدة الشحن، وعادة ما يلجأ المستفيد الأول لاستبدال الفاتورة الأصلية بفاتورة المستفيد الثاني حتى لا يعلم المشتري بفرق السعر ومقدار الربح الذي سيحصل عليه المستفيد الأول من هذه العملية[٦].

---

(١) نقض مدني الطعن ٣٧٢ لسنة ٤٨ ق ،جلسة ١٨ فبراير ١٩٥٨، س٣٦، ص٢٨٢ . – وأنظر:

Georges Marais , Op. Cit. , N°. 21,5o , p. 42.

حيث يفرق بين الاعتماد القابل للتحويل Credit Transferable والاعتماد القابل للنقل Credit Transmissible فيقول إن البعض ينظر إلي الاعتماد القابل للتحويل على أنه يكون بالتنازل لمستفيد في مكان (بلد) آخر أما الاعتماد القابل للنقل فيكون بالتنازل عن الاعتماد إلي مستفيد= = آخر في البلد نفسه، ويعقب على ذلك بالقول إن هناك اختلافا في معني المصطلحين وإن القواعد الدولية تستخدم تعبير قابل للتحويل للدلالة على كلا المصطلحين.

(2) Paul Dobson and Clive M. Schbmitthoff , Op. Cit, p. 412.

(٣) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص٧٧٧.

(4) Françoise Dekeuwer , Op. Cit. , p. 99.

(٥) الأستاذ / محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٨.

(6) René Rodiére et Jean louis Rives Lange , Op. Cit , No 368,p. 428, 429.

٨١- ولما كان الاعتماد المستندي يقوم على الاعتبار الشخصي[١] فإن رضا كل من الأمر المشتري والبنك الفاتح يعد أمرا ضرورياً[٢] لتحويل قيمة الاعتماد، وهذا الرضا إما أن يصدر من الأمر في تعليماته أو في اتفاق لاحق بين جميع الأطراف، ورضا البنك إما أن يكون بصدور الاعتماد قابل للتحويل أو بموافقة لاحقة، فإذا ذكر في الاعتماد أنه قابل للتحويل فلا يجوز تحويله إلا مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك[٣]، فإذا لم يتضمن الاعتماد شرط جواز التحويل فلا يجوز تحويله إلي الغير، ويتم التحويل بإحدى طريقتين الأولي هي تحويل الاعتماد ذاته إلي مستفيد آخر، والثانية أن يتم فتح اعتماد جديد للمستفيد الثاني[٤] ،إلا أن الجاري عملاً هو إصدار اعتماد جديد بشروط جديدة، ويترتب على تحويل الاعتماد إلي مستفيد جديد نشوء حق مباشر لهذا الأخير في الحصول على مبلغ الاعتماد يختلف عن حوالة الدين[٥].

٨٢- وطبقاً للمادة ٣٨ من القواعد الموحدة الأخيرة فإن التحويل يكون من المستفيد الأول الي المستفيد الثاني إما بكامل القيمة أو جزء منها ، ويمكن تحويل الاعتماد علي أجزاء لأكثر من مستفيد ثان بشرط أن تكون الدفعات والشحنات الجزئية مسموح بها ، ويتحمل المستفيد الأول عند التحويل جميع المصروفات من عمولات وأتعاب وتكاليف وخلافه مالم يتفق علي خلاف ذلك.

الاعتماد القابل للتحويل والتجزئة[٦] : Tnaneferable & Divisible

٨٣- يمكن تحويل الاعتماد القابل للتحويل مرة واحدة فقط، ولكن في بعض الأحيان

---

(١) الأستاذ الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) الأستاذ الدكتور/على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، بند رقم ٣٥٦ ،ص ٤١٤.

(٣) الأستاذ الدكتور/ محمد بهجت عبدالله أمين قايد:" عمليات البنوك "، مرجع سابق،ص٨٨ -... وكذلك:

René René Rodiére et Jean Louis Rive Lange – Op. Cit. , N°. 368 , p. 428.

(4) Nicholas kouladis , Op. Cit. , p. 219.

(٥) الأستاذ الدكتور/محمد بهجت عبد الله أمين قايد ،المرجع السابق،ص٨٩.

(٦) الأستاذ /محمد محمود فهمى :" الاعتمادات المستندية "، المرجع السابق، ص٦.

قد تكون الصفقة كبيرة تتجاوز إمكانات البائع والمستفيد الأول وتتجاوز إمكانات منتج أو مورد واحد من المنتجين أو الموردين الذين يتعامل معهم ،وعندئذ يرغب المستفيد في تحويل أجزاء من الاعتماد لصالحهم فيجب أن يكون الاعتماد قابلاً للتجزئة، والتجزئة قد تكون زمانية، وقد تكون مكانية[١]، أما التجزئة الزمانية فتكون بشحن البضاعة على دفعات فيقوم البائع بشحن دفعة من البضاعة كل شهر أو شهرين مثلاً حتى نهاية مدة الاعتماد، والتجزئة المكانية تكون بشحن البضائع على أكثر من سفينة في وقت واحد، وليس من قبيل التجزئة المكانية نقل البضائع من سفينة إلي أخري في الطريق لأن النقل في هذه الحالة يكون بسند شحن واحد.

الاعتماد المعاون Back to Back credit :

٨٤- لهذا النوع من الاعتماد مسميات عديدة غير تسميته بالاعتماد المعاون، فالبعض يسميه بالاعتماد المقابل[٢] أو المساعد[٣] والبعض يسميه بالاعتماد الخلفي[٤] أو الفرعي[٥] أو الظهير[٦].

ويتم اللجوء إليه عندما يكون الاعتماد الأصلي غير قابل للتحويل فيطلب المستفيد من البنك أن يفتح اعتماداً ثانياً يختلف عن الاعتماد الأول من حيث نوعية المستندات ومن حيث الشروط لمستفيد ثان فنكون أمام اعتمادين[٧] المستفيد في الاعتماد الأول آمر في الثاني، والاعتمادان مستقلان عن بعضهما وإن كان الاعتماد الثاني يغطى بمبلغ الاعتماد الأول، بمعنى أن الاعتماد الأول يستخدم في

---

(١) الدكتور/محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، المرجع السابق، ص ٧٧٨.

(٢) لأستاذ /عبد القادر عثمان عثمان :" الاعتماد المستندي من منظور تمويل التجارة الخارجية"، مرجع سابق "، ص ١٣.

(٣) لأستاذ /أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص٢٠ - الأستاذ إبراهيم صدقي، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) الأستاذ /جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص ١٤.

(٥) الدكتور / السيد محمد اليماني :" شرح القانون التجاري اليمني "، ج/٢، غير مذكور به دار النشر، طبعة ١٩٨٨، ص ٣٨١.

(٦) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي ، مرجع سابق، ص ٣٤.

(7) René Rodiére Et Jean Louis Rives Lange , Op. Cit. , N°. 369 , p. 429.

تمويل الاعتماد الثاني.[١]

وعادة ما يكون الاختلاف بين الاعتمادين في شروط المبلغ والسعر وتاريخ الصلاحية، وعند استلام البنك مستندات شحن الاعتماد الثاني يطلب منه المستفيد في الاعتماد الأصلي (الأمر في الاعتماد الثاني) أن يستبدل الفواتير بأخرى تصدر طبقاً للأسعار الواردة في الاعتماد الأول حتى يخفي عن المشتري (المستورد) السعر الحقيقي للبضاعة والمنتج الأصلي لها، ويغلب استعمال هذا النوع من الاعتمادات للوسطاء الذين يتعاملون في البلاد التجارية الوسيطة غير المنتجة أصلاً للبضاعة المصدرة مثل لبنان وسويسرا لتغطية عمليات التجارة الخارجية الثلاثية.

ويشترط في هذا النوع من الاعتمادات أن : ١- يكون الاعتماد الأصلي غير قابل للإلغاء. ٢- تنتهي صلاحية الاعتماد المقابل قبل انتهاء سريان الاعتماد الأصلي بفترة تسمح بوصول المستندات من بلد المستورد وتقديمها قبل انقضاء أجل الاعتماد الأصلي[٢].

٨٥- وهذا النوع من الاعتمادات سائد في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه غير شائع أو مألوف في المملكة المتحدة، وهو يختلف عن اعتماد آخر قريب الشبه به وهو (اعتماد القنطرة) ويستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية بكفاءة عالية خاصة مع كبار عملائهم ،ولا يختلف كثيراً هذا الشكل عن اعتماد Back To Back سوى في أنه لا توجد أية صلة بين الاعتماد الأصلي واعتمادات القنطرة سواء في البضاعة محل الاعتماد أو مكان الشحن أو الوصول أو المستندات المتداولة، في حين أن البضاعة في الاعتماد Back to Back واحدة[٣].

التنازل عن قيمة الاعتماد لصالح طرف ثالث :

٨٦- عندما يتعذر الحصول على اعتماد قابل للتحويل تنفيذا لشروط الجهة الممولة مثلا من هيئة المعونة الأمريكية أو لأن فتح اعتمادات Back to Back قد تكون عالية التكلفة سواء من حيث العمولات المصرفية أو خلافه، لا يكون أمام المستفيد إلا إصدار تعليمات تقضي بتنازله تنازلاً نهائياً عن كامل قيمة الاعتماد أو جزء

---

(1) Nicholas kouladis , Op. Cit. , p. 219.

(٢) انظر في ذلك الأستاذ / جورج عبد الملك ، مرجع سابق،ص ص ١٤، ١٥ - والأستاذ /محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٧.

(٣) الأستاذ /عبد القادر عثمان عثمان :" الاعتماد المستدي من منظور تمويل التجارة الخارجية "، مرجع سابق، ص ١٥.

منها لصالح المنتج الأصلي والباقي يصرف للمستفيد من الاعتماد[١].
وقد نصت القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية على[٢] " أن عدم قابلية الاعتماد للتحويل لا يؤثر على حق المستفيد في تحويل أية مبالغ تستحق له أو تصبح مستحقه له بموجب الاعتماد طبقاً لنصوص القانون الواجب التطبيق" .
وهذا يعد تحويلاً لحصيلة الاعتماد خارج عن الاعتماد وليس تحويلاً لحق طبقاً للاعتماد ذاته[٣].

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦.

(2) U.C.P , Art. 49

(٣) تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل على المادة ٤٩.

المبحث الثالث

التجارة الإلكترونية وأثرها على الاعتماد المستندي

تمهيد وتقسيم:-

٨٧- تم التوصل في السنوات القليلة الماضية إلى وسيلة جديدة من وسائل تسوية مدفوعات بعض أنواع البيوع التجارية الدولية وهي التجارة الإلكترونية، لتنضم إلى الوسائل الأخرى المعمول بها في هذا المجال، ولأن مكانة الاعتماد المستندي بين الوسائل التي كانت قائمة قبل ظهور هذا الوافد الجديد معروفة، حيث يحتل مكان الصدارة منها بما يوفره من مزايا لأطرافه، أجد من المناسب أن نتعرف على مدى تأثره بهذا الوافد ،ولكن قبل أن أعرض لذلك يلزم أن أعرض أولا لنشأة هذا الوافد وتطوره والتعريف به،ثم أعرض للنظم القانونية الحاكمة له دوليا ومحليا، ثم أعرض أخيرا لتقديره مبينا ماله من مزايا وما عليه من مثالب، وصولا إلى التعرف علي ماله من أثر علي الاعتماد المستندي، من خلال المقارنة بين كل منهما من حيث المزايا والعيوب ،ومدى قدرة التجارة الإلكترونية على اقتحام المنطقة التي يمارس فيها الاعتماد المستندي نشاطه في مجال تسوية البيوع التجارية الدولية، وهي الخاصة بالصفقات غير ضئيلة القيمة بين التجار الدوليين.

وعلي ذلك سأقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مطالب علي النحو التالي :

المطلب الأول : نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها والتعريف بها.

المطلب الثاني : النظم القانونية الحاكمة للتجارة الإلكترونية دوليا ومحليا.

المطلب الثالث : تقدير التجارة الإلكترونية وأثرها على الاعتماد المستندي .

المطلب الأول

نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها والتعريف بها

نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها:

٨٨- شهد العالم في النصف الأخير من القرن العشرين، مرحلة تحول أساسية، ليست في شكل النظام الدولي، وتوازن القوى فحسب، بل من الناحية العلمية والإلكترونية

أيضا [١]، فمن ارتياد الفضاء، إلى نقل الدم، وزرع الأعضاء البشرية، وأطفال أنابيب [٢]، واستنساخ الحيوانات، إلى ظهور الحاسب الإلكتروني.

ويعود ظهور هذا الحاسب إلى عام ١٩٤٦ ،عندما طور الباحثان الأمريكيان J. P E Chert , J . W . Maxuchly , Ch. Neumam في جامعة بنسلفانيا أول جهاز يمكن اعتباره أداة إلكترونية للحاسب كاملة للبرمجة، استناداً إلى أفكار عالم ألماني مشهور يسمى (Van Nennam)[٣]

وإذا كانت بداية الثورة الصناعية، قبل نحو مائتي عام، قد أحدثت تغييرات في المجتمعات الإنسانية، إذ هجر الناس القرى إلى المدن، والمزارع إلى المجتمعات الصناعية، فإن الحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر)، قد غير من أنماط الحياة، وبدل من طبيعة الوظائف ،وساهم في انفتاح المجتمعات الإنسانية[٤]، حتى قيل بحق إننا على أعتاب حضارة جديدة تماماً[٥]، وذلك بما أطلقه من ثورة معلوماتية، صاحبها ظهور أشكال جديدة للاتصال والتعامل من خلال شبكة الاتصالات الدولية Interconnection Network Internet ، التي يطلق عليها اختصاراً إنترنت Internet، ويطلق عليها شبكة لأنها عبارة عن خطوط اتصال متشابكة، تربط أجهزة الكمبيوتر ببعضها البعض باستخدام خطوط التليفون[٦]، وبدأت هذه الشبكة في الستينيات من القرن الماضي حينما أقامت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)

---

(١) الدكتور/ محمد السعيد رشدي :" حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات "، النسر الذهبي للطباعة، بدون سنة طبع، ص٣.

(٢) الدكتور/ محمد المرسى زهرة :" حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات "، مذكرة على الآلة الكاتبة، بدون سنة طبع ، ص١.

(٣) الدكتور/ أسامة الخولي :" الحاسوب هذا الطفل الذي ولد كبيراً "، مجلة عالم الفكر ،الكويت، عدد أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٧، ص ٣ .

(٤) الدكتور/ محمد السعيد رشدي :" حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات "،المرجع السابق، ص ٣ .

(٥) الدكتور/ أسامة الخولي :" الحاسوب هذا الطفل الذي ولد كبيراً "، المرجع السابق، ص ٣ .

(٦)الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم :" التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية "، المحاماة العدد الأول ٢٠٠١، ص ٥٩١ - الدكتور/ محمد السعيد رشدي :" حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات "، المرجع السابق ،ص ٤ .

بالولايات المتحدة الأمريكية مشروعات شبكة وكالة الأبحاث المتقدمة (إيرانت)، لخدمة عمليات التأهب السريع للقوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت لأي هجوم، أو دخلت في مواجهات مسلحة أو حرب نووية، ثم انفصلت الشبكة العسكرية عن الشبكة الأم عام ١٩٨٣، وهو تاريخ ميلاد شبكة الاتصالات الدولية، حينما سمح لمختلف الأفراد باستخدامها بعد سنوات قلائل، مما أدى إلى نشأة خدمة ويب Web Wide World ويرمز إليها اختصاراً بـ W.W .W [١].

٨٩- وكانت الحاسبات الإلكترونية[٢] قد ظهرت في بعض البلدان العربية مع بداية الستينيات ، ثم أخذت في الانتشار رويداً رويداً إلى أن أمكن للأفراد العاديين اقتناؤها فضلاً عن المؤسسات والشركات والمشروعات الفردية، واتخذت أشكالاً عديدة ،فمن حاسبات مكتبية، إلى حاسبات إلكترونية شخصية متنقلة ،يسهل على الأفراد حملها فى أى مكان دون أدنى عناء، إلى حاسبات شخصية في الهواتف النقالة " الموبايل "، وكانت الصيحة الأخيرة فيما نشرته مجلة P.C. Magazine في طبعتها العربية مارس آذار ٢٠٠٠ ،حيث ذكرت أن هيولت – باكرد، وشركة Swatch للساعات متعاونان لإنتاج ساعة تمكن من تصفح الشبكة (شبكة الإنترنت) ،ويمكن وصلها مع مجموعة غنية من المعلومات، والخدمات المستندة إلى إنترنت حسب ما تقول هيولت – باكرد، ويقول مارك سميث، رئيس المشروع في مختبرات HP : "يعتبر استخدام الساعة وسيلة مثالية للارتباط بإنترنت باستمرار لأن كل إنسان تقريباً يرتدي ساعة يد[٣] ".

وهذا الانتشار الهائل للحواسب بأشكالها المختلفة، والدخول إلى شبكة الإنترنت عن طريقها، أوجد طوفاناً جارفاً من المعلومات غيَّر وسيغير أكثر فأكثر حياتنا كلها سواء في ميادين العمل، أو في مجالات إبرام العقود ،أو في مجال التعليم، وسوف

---

(١) الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص ٥٩٠ .

(٢) له مسميات عديدة في البلدان العربية مثل الحاسب الآلي، والحاسب الإلكتروني، والحاسوب، والكمبيوتر، أما في الإنجليزية فيسمى Computer اشتقاقاً من الفعل Compute بمعنى " يحسب "، وبالفرنسية يسمى Ordinateur .

(٣) "P.C.. Magazine" ، الطبعة العربية، السنة السادسة، العدد الثاني، مارس / آذار ٢٠٠٠، ص١٨.

يغير أدوات عصر المعلومات التي أصبحت منذ الآن واقعاً ملموساً، ولعل أبرز أوجه التغيير ستتمثل في إلغاء المسافات، فالحواسب ستشترك كلها في منظومة واحدة للاتصال من أجلنا، فلم تعد أفكاراً تقليدية عديدة ذات أهمية تذكر في ظل تلك التعاملات في مجال المعلوماتية، ومن ذلك أن العديدة من التعاملات البنكية أخذت أشكالاً جديدة بفضل المعلوماتية كالوفاء الإلكتروني وبطاقات الائتمان، وبطاقات السحب الآلي وغيرها، وكان للتجارة نصيب في هذا التغيير، إذ ظهرت التجارة الإلكترونية Electranic Commerce E. com " أو Electronic Business " E.B في نهاية القرن العشرين.

وإذا كانت التجارة الإلكترونية تؤدي إلى إبرام صفقات بين أشخاص بعيدين عن بعضهم البعض، وقد يكون أحدهم لم يسبق له أن التقى بالآخر، تماماً مثلما هو الحال في الاعتماد المستندي، هذا بالطبع مع اختلاف وسائل وأدوات كل منهما، والأمن الذي يحققه كل منهما للمتعاقدين، فما هو أثر التجارة الإلكترونية على الاعتماد المستندي؟ للإجابة على هذا السؤال، يلزم أولا التعرف بشكل أكثر توسعا على المقصود بالتجارة الإلكترونية، وعن التنظيم الدولي والداخلي لها، وتقديرها من حيث ما تجلبه للمتعاملين بها من مزايا، وتلحقه بهم من أضرار وما يشوبها من عيوب ،مع مقارنة بينها وبين الاعتماد المستندي من هذه الزوايا، ثم نبين أثرها على هذا الاعتماد -الذي هو موضوع الدراسة -في ضوء ما لها من مزايا وما تلحقه من أضرار بالمقارنة بالاعتماد المذكور.

المقصود بالتجارة الإلكترونية والتعريف بها :

٩٠- يقصد بالتجارة الإلكترونية قيام المتعاملين باستخدام أجهزة الحاسبات الإلكترونية وشبكة الإنترنت في إبرام صفقات والتسوق والاتفاق على المشروعات، بحيث يصبح جهاز الحاسب الإلكتروني نافذة مفتوحة لإتمام المعاملات التجارية بسرعة فائقة.

وقد عرفتها نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها "التجارة التي تتم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت، عبر التبادل الإلكتروني لبيانات متجاوزة عنصرى الزمان والمكان، وتغطي قطاعات

عديدة ،من بائعي التجزئة إلى الوسطاء الماليين، وتضع قواعد جديدة لعمليات البيع والتسجيل والتسليم وغير ذلك" [١].

ومن هذا التعريف يتضح أن التجارة الإلكترونية تغطي في الغالب الأعم قطاعات من بائعي التجزئة والوسطاء الماليين.

٩١- وهى تتيح للمتعاملين إمكانية الوصول إلى جميع أسواق العالم في وقت واحد، وبأقل النفقات[٢]،للوقوف على السلع والخدمات التي يرغبون فيها وأسعارها، وإمكانية المفاضلة بين أكثر من عرض لها، سواء من حيث الجودة، أو من حيث الثمن، وإجراء حوارات بين البائعين والمشترين بغرض إبرام صفقات يتم الاتفاق فيها على نوع السلعة أو الخدمة وكميتها وكيفية تسليمها وطريقة الوفاء بالثمن، بعيدا عن الطرق التقليدية التي كانت سائدة من قبل في إبرام مثل هذه الاتفاقات وعقد هذه الصفقات.

ويمكن للطرف الراغب في تسويق ما لديه من سلع ومنتجات وخدمات تسويقية عن طريق محرر وعنوان على شبكة الإنترنت أو صفحة أو صفحات يعرض فيها إمكانياته وفقا لأحدث فنون العرض المقدمة.

٩٢- ويمكن تقسيم ما يعرض على شبكة الإنترنت من سلع ومنتجات وخدمات إلى قسمين:

الأول: يمكن تسليمه إليكترونيا مثل الخدمات التعليمية والطبية والمحاسبية والثقافية والمصرفية.

والثاني: لا يمكن تسليمه إليكترونيا مثل الحاجة إلى نقل بعض السلع أو الخدمات إلى من تعاقد على شرائها أو تجربتها أو تشغيلها[٣].

٩٣- والفكرة الرئيسية للتجارة الإلكترونية، والتي بموجبها يتمكن البائعون من تسويق ما لديهم من سلع ومنتجات، ويتمكن المشترون من الوصول إليهم بأقل النفقات وفي

---

(١) انظر في ذلك الدكتور/ محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢)الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص ٥٩١.

(٣) أنظر في ذلك الدكتور/ محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص ٦٢.

وقت واحد، تدور حول تجميع البائعين في معارض أو مراكز تجارية أو فترينات تجارية افتراضية،وذلك من أجل عرض بضائعهم، وتنقسم المراكز التجارية الافتراضية إلى قسمين أولهما يمكن الدخول إليه دون حاجة لإجراءات معينة، ولكنه يسمح للزائر بالاطلاع فقط بحيث يتمكن من التجول في المركز من أجل التعرف على السلع والمنتجات والخدمات المعروضة دون أن يتمكن من شرائها، ولكي يتمكن من الشراء يكون من المتعين عليه أن يدخل إلى القسم الثاني الذي لن يتمكن من الدخول إليه إلا بعد اتباع إجراءات معينة تستهدف التحقق من شخصية الزائر وتسجيله، ويتم ذلك بقيام الزائر بذكر رقم بطاقته الائتمانية من أجل تيسير الوفاء،

كما يجب أن يتبنى توقيعا رقميا ذا شفرة خاصة لاعتماد التصرفات التي يبرمها، فإذا تمت هذه الإجراءات كان بإمكان الزائر الدخول إلى صفحات البيع لمختلف المحلات التجارية التي يتكون منها المركز التجاري، وأن يتعاقد على المنتجات أو الخدمات التي يرغب في شرائها، ويجب عليه بعد ذلك أن يقدم نفسه مستخدما الكود الخاص به كلما أراد الدخول إلى هذا المركز ،مع ملاحظة أنه إذا دخله فإنه يستطيع الدخول بحرية إلى المحلات المشاركة فيه دون حاجة للتحقق منه عند دخوله كل منها، فإذا دخل الزائر أحد المحلات فإنه يجد نفسه أوتوماتيكيا أمام مجموعة من الصفحات التي تتضمن شروط التعاقد والتي لا يكون بوسعه إلا أن يقبلها أو أن يرفضها [1].

المطلب الثاني

النظم القانونية الحاكمة للتجارة الإلكترونية

دولياً ومحلياً

٩٤- منذ سنوات قلائل لم تكن التجارة الإلكترونية تشغل حيزا ذا بال من حجم

---

(1) Lionel costes:" Aperçu sur le droit du commerce électronique aux Etats Unis", droit et patrimoine, N°55, décembre 1997 p. 67.

مشار إليه لدي الدكتور/ أسامة أبو الحسن مجاهد، مرجع سابق، ص ١٣.

التجارة الدولية، إذ لم تكن التقديرات المتعلقة بها تتجاوز ملايين الدولارات على المستوى العالمي، إلا أنه وفي خلال سنوات قليلة شهدت هذه التجارة تعاظما هائلا، وتقدما مذهلا، يتحقق بصورة سريعة ومستمرة، فأصبحت المعاملات الإلكترونية تقدر بالملايين[١].

وتقدر منظمة التجارة العالمية WTO عدد مستخدمي شبكة الإنترنت حاليا بأكثر من ١٠٠ مليون مستخدم في العالم، وتتوقع أن ترتفع قيمة التجارة الإلكترونية من ٢٢ بليون دولار مع نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٣٠٠ بليون دولار، كما ظهرت دراسات أخرى تفيد أن حجم الاقتصاد الناتج عن النمو الكبير في استخدام الشركات والمستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لشبكة الإنترنت سيبلغ ١٢٥ بليون دولار[٢].

٩٥- وقد لفت هذا التزايد المستمر في حجم المعاملات الإلكترونية انتباه الدول والمنظمات الدولية، وتم وضع أول إطار للتنظيم القانوني الدولي لمعاملات التجارة الإلكترونية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الموقعة في مراكش بالمغرب في ١٥ ابريل سنة ١٩٩٤[٣].

كما قامت لجنة الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤، واللجنة الاقتصادية لأوروبا عام ١٩٩٥ بوضع بعض الأطر الإرشادية [٤].

وفي ١٣ يونية ١٩٩٦، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي Unictral مشروع قانون نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وهو يعمل على تيسير المعاملات التجارية[٥]، ومعالجة العقود التي تبرم إلكترونيا حيث لا توجد

---

(١) الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم ، مرجع سابق ،ص ٥٩٢.

(٢) الدكتور/ محمد السعيد رشدي ، مرجع سابق، ص٦٣.

(٣) الدكتور/ إبراهيم أحمد ،المرجع السابق، ص ٥٩٣.

(٤) الدكتور/ محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص٦٤.

(٥) الدكتور/ حسن عبد الباسط جمعيي :" إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت "، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠٠، ص ٨٣.

عقود مكتوبة، وكذلك تكوين العقود وزمان ومكان انعقادها [١]، وقامت اللجنة التي أعدت المشروع بوضع توصية للدول ،بأن تأخذ مشروع القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية بعين الاعتبار عند صياغة تشريعاتها في هذا الشأن بداءة أو عند تطوير التشريعات الوطنية القائمة ،وأن تضع قواعد منظمة لاستخدام بدائل الأشكال الورقية للاتصال وتخزين البيانات[٢].

وفي ١٥ مايو ١٩٩٨ انعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وجاءت نتائجه وتوصياته لتلقي الضوء على أهمية التجارة الإلكترونية وتطورها ،وضرورة الإصلاح التشريعي لتجنب خطة إيجاد نظام قانوني غير موحد قد يضر ولا يشجع التجارة الإلكترونية. والعمل على بث الثقة والطمأنينة لاستخدام التوقيعات الإلكترونية، كبديل عن التوقيعات المعهودة كالإمضاء والبصمة والختم، والاهتمام التشريعي بهذا الموضوع، ونشر الوعي بما تشتمل عليه التجارة الإلكترونية وأهميتها المتزايدة في الصفقات التجارية[٣].

---

(١) الدكتور/ محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) الدكتور/ إبراهيم أحمد ، مرجع سابق، ص ٥٩٣ .

(٣) أنظر في توصيات هذا المؤتمر إلى : الدكتور/ محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص ٦٥ . حيث يشير إلى أنه: وتنص توصيات هذا المؤتمر على ما يلي:

أ- نظرا لأن التجارة الإلكترونية لا تتقيد بالحدود الوطنية، فإن تطورها يتطلب من جميع المهتمين بالتجارة العالمية من حكومات ومنظمات حكومية و غير حكومية ذات صلة وقطاع خاص الاهتمام بها وتنميتها، وعلى ذلك فإن الجهود مستمرة على المستويين المحلي والدولي لخلق بيئة قانونية وفنية مناسبة للتجارة الإلكترونية.

ب- لن يكتب لهذه التجارة التطور والانتعاش إلا بتمتع التجارة بقدر كبير من الثقة والأمن في مسائل عديدة مثل صحة الصفقات، وسلامة المعلومات، ومصداقية آلات الصفقات، والحق في الرجوع في حالة الخطأ أو الإهمال، وتأثير الصفقات على الأطراف الأخرى البريئة. =

=ج- نظرا لعدم كفاية الترتيبات التعاقدية في التغلب على الشكوك الناشئة عن استخدام الرسائل الإلكترونية وشبكة الإنترنت في التجارة الدولية وقد دلت الأبحاث التي أجرتها عدة منظمات مثل Micitral ECF ولجنة المجتمعات الأوروبية على أن القوانين القائمة والتشريعات المتعلقة بالصفقات التجارية غير ملائمة للتجارة الإلكترونية، ومن المحتمل أن تخلق شكوكاً=

ثم جرت محاولات أخرى في أوروبا [١]، لإيجاد إطار عام تلتزم به دول المجموعة

=في صحتها وسريانها، ومن المسلم به أن المزايا الفعالة للتجارة الإلكترونية لا يمكن أن تتحقق بدون وجود إطار قانوني مناسب.

د- ستعمل ثورة المعلومات الناتجة عن الإنترنت والنمو السريع للتجارة الإلكترونية على التأثير بشكل مباشر على التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، ومن المقترح أن تقوم الدول النامية والدول الأقل تطورا بالتفكير في إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية للتجارة الإلكترونية.

هـ- أما عن الإصلاح التشريعي، فإنه قد يكون من الضروري الاستفادة من مخزون القوانين واللوائح الخاصة بالتجارة الإلكترونية، والموجود على المجالات والمتطلبات القانونية للمسائل التي قد تولد الشك في البيئة الإلكترونية سيكون من الممكن إجراء التعديلات الضرورية التي تفي بمتطلبات التجارة الإلكترونية، ولتجنب خطر إيجاد نظام قانوني غير موحد قد يضر ولا يشجع التجارة الإلكترونية، قد يكون من المفيد النصح بإتباع القوانين العالمية إلى أقصى حد ممكن، ومن ذلك قانون unictral للتجارة الإلكترونية، لذلك قد يكون ضروريا أن تأخذ الدول النامية بأحدث التطورات في الاجتماعات العالمية المتعددة والتي تؤثر في التجارة الإلكترونية.

و- المجال الرئيسي الذي يحتاج لاهتمام تشريعي هو موضوع التوقيعات الإلكترونية كالتوقيعات الرقمية ووسائل التصديق الإلكتروني الأخرى، إذ أن تجارة الشبكات المفتوحة والصفقات الكبرى تتطلب بلا شك استخدام أسلوب توقيعي إلكتروني امن مثل التوقيع الرقمي، ورغم وجود تكنولوجيات أخرى في طريقها إلى الظهور، إلا أن تكنولوجيا التوقيع الرقمي معروفة على نطاق واسع الآن، وهي حاليا محط اهتمام المشرعين في عدة دول.

ز- ولبعث الثقة والطمأنينة في استخدام هذه التوقيعات، فإن الأمر يتطلب الاعتراف بها قانونا، ويتطلب تحديد الأساس الملائم للتوقيعات الرقمية، وكذا القواعد واللوائح المناسبة لها، وشروط سلطات التصديق والاعتماد سواء كان في شكل تراخيص حكومية أو اعتماد من سلطات التصديق، وكذلك قوانين المسئولية القانونية، أن العمل المستمر لـ Unictral حول إعداد القوانين المتناسقة للتوقيعات الرقمية – وسيقدم التوجيه المفيد في هذا الصدد.

ي- أما المجال الآخر الذي يحتاج إلى دراسة على أساس الأولويات فهو موضوع التعليم والوعي بما تشتمل عليه التجارة العالمية بخصوص تأثير الوسائل الإلكترونية للاتصالات وأهميتها المتزايدة في الصفقات التجارية، إذ ينبغي الاعتراف بأن معوقات التجارة العالمية لا تقتصر فقط على نقص الإطار القانوني، وإنما تشمل أيضا نقص الرغبة أو القدرة من جانب التجار= = لاستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني، وهكذا فإن تنظيم البرامج التعليمية يهدف إلى زيادة الوعي لدى التجار في الدول النامية مما يؤدي إلى نمو وزيادة التجارة الإلكترونية.

(١) أنظر في تفاصيل ذلك الي :=

الأوروبية أثناء إصدار تشريعاتها الداخلية المتعلقة بتعديل قواعد الإثبات بما يتماشى مع متطلبات التجارة الإلكترونية، وتم تحديد محاور ثلاثة يجب معالجتها والتنسيق بشأنها بين تشريعات دول المجموعة في هذا الشأن:

أما **المحور الأول**: فيتعلق بتحديد الأثر القانوني الذي يترتب على إصدار التوقيع الإلكتروني.

وأما **المحور الثاني**: فيتعلق بتنظيم خدمة اعتماد هذا التوقيع بما يسمح بالاعتراف المتبادل بين الدول الأعضاء بالاعتمادات الصادرة من الجهات المتخصصة في ذلك، وهو ما يقتضي تحديد المواصفات التي يتم على أساسها اعتماد التوقيع الإلكتروني.

وأما **المحور الثالث**: فيتعلق بتحديد التزامات الجهة القائمة على خدمة اعتماد التوقيع الإلكتروني.

وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض، ووضعت اللجنة مشروع الإطار المنوط بها إعداده، وقدمته إلى البرلمان الأوروبي في مايو ١٩٩٨م، وأبدى البرلمان بعض الملاحظات التي أسفرت عنها مناقشاته، فقام بإعادة المشروع إلى اللجنة لإعادة دراسته في ضوء تلك الملاحظات بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٩م.

وبعد إعادة الدراسة أعادت اللجنة تقديم المشروع إلى المجلس الوزاري الأوروبي وعرض على البرلمان الأوروبي في غضون شهر ابريل ١٩٩٩.

ومن أهم ملامح هذا المشروع:

١-استمرار استلزام الكتابة الورقية في شأن التصرفات القانونية ذات القيمة

=Valerie Sedallian : " Droit de L'intrnet", scollection association des utilisateurs d'internet, lausanne, 1999, p.187.Et,s

Philippe Vanlan Gendonck:"union europeene, la signature electronique reglementee", droit et nouvelles technolgies, actualites, ler dec, 1999 , p.p 1,2.

مشارا اليهما لدي الدكتور/ حسن عبد الباسط جميعي :" اثبات التصرفات التي يتم ابرامها عن طريق الإنترنت "، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ص ٨٦،٨٧ .

الكبيرة، مع رفع نصاب حد حرية الإثبات – الإثبات بكافة الطرق – من ٥٠٠٠ فرنك إلى قيمة أعلى تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠فرنك.

٢-حث الدول الأعضاء على وضع النصوص التي تساوي بين المحرر الإلكتروني[١]، والمحررات العرفية من حيث القيمة والحجم في الإثبات طالما كان التوقيع موثقا، وكان المحرر تتحقق به شروط الاستمرارية، وعدم القابلية للتعديل، والارتباط بما لا يقبل الانفصال عن التوقيع.

٣-اعتبار شهادة المصادقة الصادرة من جهة متخصصة تخضع في إنشائها وممارستها لعملها لرقابة الدولة، قرينة بسيطة على صحة المحرر الإلكتروني والتوقيع الوارد به.

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ تم إقرار هذا المشروع بعد إجراء تعديل محدود فيه وأصبح يسمى باسم التوجيه الأوروبي بشأن المحررات الموقعة إلكترونياً.

المطلب الثالث

تقدير التجارة الإلكترونية (مزاياها وعيوبها)

وأثرها على الاعتماد المستندي

مزايا التجارة الإلكترونية

٩٦- قدمت أن التقديرات المختلفة للمعاملات الإلكترونية، والتجارة عبر الإنترنت قد دلت على أن هذا النوع من التجارة قد شهد تزايدا مذهلا خلال سنوات قليلة، إذ بعد أن كان حجم التجارة يقدر بملايين الدولارات أصبح يقدر بالمليارات، ولا ريب أن هذه الزيادة السريعة والمطردة قد جاءت معبرة تعبيراً صادقا عما تحققه التجارة الإلكترونية من مزايا عديدة لدى المتعاملين بها، ويمكن تلخيص هذه المزايا في الآتي:

٩٧- أولاً: بالنسبة للبائعين:

أ- يتيح هذا النوع من التجارة للبائعين عرض سلعهم ومنتجاتهم وخدماتهم على

---

(١) يقصد بالمحرر الإلكتروني الكتابة المدونة على دعائم إلكترونية.

عدد أكبر من جمهور المستهلكين والمشترين، بعد أن كان عرضهم لهذه المنتجات والسلع والخدمات مقصوراً على قاعدة أصغر من الجمهور، مثل المترددين على المتجر الفعلي ومن تصل إليهم إعلاناته ودعايته وهم أقل عددا مهما بلغوا من أعداد المترددين على المراكز التجارية الافتراضية من خلال شبكة الإنترنت، فانفتحت للبائعين بذلك أسواق جديدة، لم يكن متاحا لهم الدخول فيها، بهذه السهولة لولا شبكة الإنترنت، والتجارة الإلكترونية.

ب- تعمل هذه التجارة على التقليل من النفقات التي كانت تنفق من قبل في التسويق التقليدي بالبلدان الأخرى ،مثل الاشتراك في المعارض الخارجية، وإرسال البعثات الترويجية، والدعاية لها بأجهزة الإعلام المختلفة، إذ يمكن من خلال شبكة الإنترنت عرض جميع المنتجات والسلع والخدمات وما يصاحبها من معلومات مهمة متعلقة بالمواصفات المتوافرة للسلع والمنتجات والخدمات وسبل الحصول عليها دون حاجة إلى النفقات الكثيرة التي كانت تنفق في التسويق التقليدي.

ج- تعمل هذه التجارة على توفير الجهد على جمهور البائعين في الانتقال إلى جمهور المشترين في أماكنهم المختلفة، إذ يمكن الوصول إلى الغاية ذاتها بمجرد إنشاء الموقع أو المجمع الافتراضي أو الفاترينة الافتراضية على شبكة الإنترنت وتزويدها بكافة البيانات اللازمة للترويج للمعروضات.

د- توفر على البائعين الوقت، إذ يمكن لكل منهم التعاقد والاتفاق وإبرام صفقات مع أكثر من شخص من جمهور المشترين من بلدان مختلفة في الوقت ذاته دون حاجة إلى الانتقال لجمهور هذا البلد مرة ،وجمهور البلد الآخر مرة أخرى، ودون حاجة إلى اتخاذ إجراءات كثيرة.

هـ- زيادة روح التنافس بين البائعين بعرض أفضل ما لديهم في أحسن صورة لاختراق الأسواق والوصول إلى العملاء.

٩٨- **ثانيا: وبالنسبة للمشترين:**

أ- تتيح هذه التجارة للمشترين الفرصة في زيارة مراكز تجارية افتراضية أكثر للتعرف على ما بها من محلات، والوقوف على ما يقدمه كل منها من سلع وخدمات ومنتجات، والمفاضلة بينها، واختيار الأنسب منها بأقل مجهود بل وهو

في منزله أو في مكانه، وبأقل قدر من النفقات .

ب- الاستفادة من التنافس الحاصل بين العارضين في الحصول على أفضل سلعة أو خدمة بأقل ثمن.

عيوب ومثالب التجارة الإلكترونية

٩٩- لا جدال في أن إدخال الحاسب الإلكتروني و شبكة الإنترنت في مجال التجارة قد أتى بالعديد من المزايا للمتعاملين في هذا المجال وقد بينت جانبا منها سواء بالنسبة للمتعاملين من البائعين ومقدمي الخدمات، أو المتعاملين من المشترين ومتلقي الخدمات إلا أنه لما كان لكل تطور وتقدم ضريبته ومخاطره فإن إدخال الحاسبات الإلكترونية في مجال التجارة يثير الخشية من المشكلات، والعيوب، والمخاطر التالية .

١٠٠- أ- مشكلة إثبات التصرفات:

فالورق يشكل الدعامة المعتادة للمستندات العقدية التقليدية، ويتمتع تبعا لذلك بقيمة كبيرة في الإثبات في إطار ما يعرف بالدليل الكتابي، بينما تؤدي المعلوماتية عموما ومنها التجارة الإلكترونية إلى تجريد الكتابة من الطابع الورقي[١] ،فرغم التطور الهائل الذي تشهده الكتابة أو المحررات الإلكترونية أو المعلوماتية لا يزال تبادل المستندات الورقية في وقتنا الحالي هو الأكثر أهمية [٢]، ويرجع ذلك إلى صعوبات الإثبات التي تثيرها المعلوماتية ولا تزول هذه الصعوبات بالمصادقة كتابة على تعاقد تم ابتداء بالوسائل المعلوماتية (الإلكترونية) [٣].

---

(١) الدكتور/ محمد حسين عبد العال :"ضوابط الاحتجاج بالمستندات العقدية في القضاء الفرنسي، دراسة تحليلية لاتجاهات القضاء الفرنسي بشأن مشكلات الإثبات بالمستندات العقدية التقليدية والنموذجية والمعلوماتية "، دار النهضة العربية ،١٩٩٩، ص ١٧٤.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٧٥.

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٧٦ - وانظر المرجع ذاته ص ١٨٤ حيث يختم البحث بعبارة : "لا تزال المستندات الورقية تتمتع من الناحية القانونية والعملية بأهمية بالغة في الإثبات تفوق كثيرا تلك التي تمثلها المستندات المعلوماتية".

١٠١- ب-مشكلة الاستخدام غير المشروع لبيانات الطرفين من جانب طرف ثالث :

فنتيجة لانتشار استخدام الحاسب الإلكتروني على نطاق واسع بين المشروعات والمؤسسات والأفراد، ثارت مشاكل عديدة منها، قيام البعض بتتبع البيانات الخاصة بالآخرين على شبكة الإنترنت بصورة غير قانونية حتى أنه أصبح متاحا لبعض الهواة والمحترفين النفاذ إلى مراكز المعلومات لا الخاصة بالمراكز التجارية فقط بل وبمراكز المعلومات العسكرية لبعض الدول، ومن ذلك ما طالعتنا به وسائل الإعلام منذ فترة من تمكن أحد الهواة في أوروبا من حل شفرة أحد مراكز المعلومات في البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) ومن ثم أصبح السبيل أمامه مفتوحا للعبث ببيانات هذه المراكز[1]، وفي هذا الإطار لم يعد صعبا التدخل بشكل غير مشروع في بيانات متجر افتراضي أو مركز افتراضي من ناحية أو استخدام كود الدخول لشبكة الإنترنت الخاص بشخص آخر في الحصول على خدمة متجر أو مركز افتراضي من سلع أو منتجات أو خدمات.

١٠٢- ج- مشكلة الترويج لسلع أو منتجات أو خدمات محظورة :

فالتعامل التجاري عبر الإنترنت يتيح للبعض اللجوء إلى طرق غير مألوفة لترويج سلع أو منتجات أو خدمات محظورة في البلدان التي يقيمون على أرضها.

١٠٣- د- مشكلة مدى حجية ما يسمى بالتوقيع الإلكتروني :

أدى ظهور التوقيع الإلكتروني إلى إثارة تساؤلات حول مدى إمكانية اعتماده بالقدر ذاته الذي يعتمد به التوقيع التقليدي ،الذي يضعه الشخص بخط يده على المحرر الكتابي الذي تتم تهيئته ليكون دليلا في الإثبات، فهناك جانب كبير من الفقه رفض اعتبار التوقيع الإلكتروني مماثلا للتوقيع التقليدي بخط اليد، وجانب آخر مؤيد

---

(١) الدكتور/ عمر الفاروق الحسيني :" تأملات في بعض صور الحماية الجنائية لنظم الحاسب الآلي بحث منقح ومزيد لبحث آخر بالعنوان نفسه تقريبا سبق للمؤلف إلقاؤه في مؤتمر الكويت الأول للقانون والحاسب الآلي الذي عقد في مدينة الكويت في نوفمبر ١٩٨٩، ص. ص٤، ٥.

لاعتباره مماثلا للتوقيع التقليدي بخط اليد [١] بل إن البعض [٢]ذهبت به الثقة في هذا التوقيع إلى حد القول إن التوقيع الإلكتروني يتفوق على التوقيع التقليدي الذي يتم بخط اليد، بالنظر إلى أن الاستيثاق من شخصية صاحب التوقيع يتم بشكل روتيني في كل مرة يتم فيها استخدام الرقم السري أو المفتاح الخاص، وبالتالي فإنه لا مجال للانتظار حتى ينشب النزاع للبحث في مدى صحة التوقيع، كما هو الشأن في أغلب الأحوال بصدد المحررات الموقعة بخط اليد، ويستطرد قائلا إن الثقة في صحة التوقيع الإلكتروني من عدمها لا تتعلق بقواعد الإثبات، بقدر ما تتعلق بكفاءة التقنيات المستخدمة في تأمين مضمون المحرر المدون إلكترونيا من ناحية، وتأمين ارتباطه بشكل لا يقبل الانفصال عن التوقيع من ناحية أخرى، لذا فعلى القاضي قبل أن يقبل أو يرفض المحرر الموقع عليه إلكترونيا أن يستوثق أولا من مدى كفاءة التقنية المستخدمة في استيفاء الشروط التي تؤهل التوقيع للقيام بدوره في الإثبات.

ويؤخذ على هذا الرأى أنه يفرط في ثقته بالتوقيع الإلكتروني و يغفل عدة أمور مهمة منها:

١-ان الرقم السرى أو المفتاح الخاص بالربط بين التوقيع والمحرر غير مأمون دائما مهما بلغت درجة التقنية المستخدمة، فرغم التقنية العالية المستخدمة في مراكز المعلومات بالبنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) تمكن أحد الهواة من فك شفرتها وأصبح السبيل أمامه مفتوحا للعبث ببيانات هذا المركز ،وهو ما يمكن آخرين من فك شفرة الأرقام السرية والمفاتيح الخاصة بالربط بين التوقيع والمحرر.

٢- من دلائل عدم الأمان التي تحيط بالرقم السرى أو المفتاح الخاص بالربط بين

---

(١) أنظر في ذلك الدكتور/ محمد المرسى زهرة، مرجع سابق، ص٢٤ وما بعدها إذ يقول :" والحقيقة، في اعتقادنا، أن التوقيع الإلكتروني يمكن أن يقوم بذات الدور الذي يقوم به التوقيع التقليدي، بل وربما بدرجة أفضل " - وأنظر أيضا الدكتور/ محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص ٤٨ وما بعدها .

(٢) أنظر في تفاصيل ذلك الي الدكتور/ حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص ٤٥.

التوقيع والمحرر أنه ينبغي أن يقوم الموقع بإجراء هذا التوقيع في سرية تامة بعيدا عن أى من المحيطين به، إذ لو تمكن أى منهم من التعرف على الرقم السري أو المفتاح الخاص بالرقم بين المحرر والتوقيع خلسة أو مصادفة فسيتمكن من خلاله من إجراء معاملات وإجراء صفقات لحسابه.

٣-أن من شأن القول بأن على القاضي أن يقرر مدى كفاءة التقنية المستخدمة في استيفاء الشروط التي تؤهل التوقيع للقيام بدوره في الإثبات إلقاء عبء جديد على القضاء ونقل عبء الإثبات وهو أمر غير مستساغ.

وأيا كان وجه الخلاف حول حجية التوقيع الإلكتروني فإن المشرع في مصر قد أصدر قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيع الالكتروني وهيئة تكنولوجيا تنمية صناعة المعلومات معترفاً فيه بحجية التوقيع الإلكتروني. (١)

١٠٤- هـ- إضافة إلى المشكلات السابقة :

وهناك مشكلات أخرى في الوفاء والملكية الفكرية والقانون الواجب التطبيق والجانب الضريبي وغيره من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية مما لا يتسع المقام للوقوف عليها جميعا، ويحتاج كل منها إلى دراسة متخصصة عن كل جانب من هذه الجوانب المتعددة.

١٠٥- و- على أن المشكلة الرئيسية التي تعنينا في مجال هذا البحث هي **مشكلة عدم وجود طرف ثالث بين البائع من ناحية والمشتري**، بحيث يضمن للأول شحن السلعة أو المنتج ولا يوافى الطرف الآخر بالخدمة إلا بعد أن يحصل على قيمتها، ويضمن للمشتري ألا يدفع هذه القيمة إلا بعد التأكد من أن السلعة أو الخدمة في سبيلها للوصول إليه على النحو المتفق عليه في التعاقد المبرم بينهما وهو الجانب الذي سنتناوله تفصيلا فيما يلي :

أثر التجارة الإلكترونية على الاعتماد المستندى

١٠٦- رأينا أنه كما أن للتجارة الإلكترونية مزاياها العديدة التي تحققها لكل من

---

(١) وهو ما سأعرض له تفصيلاً فيما بعد.

طرفي المعاملة البائعين والمشترين فإن لها أيضا عيوبها ومثالبها ومشكلاتها وخطورتها لا على طرفي المعاملة فحسب وإنما على الغير والمجتمع أيضا كما في حالة ترويج المنتجات المحظورة وغيرها، ولئن كان من شأن التطور والتقدم المستمرين في مجال الحاسبات من ناحية والتنظيم التشريعي لها من ناحية أخرى، سواء على المستوى الداخلي لكل دولة على حدة أو الاتفاقيات التي من شأنها وضع قواعد وأعراف منظمة لهذا النوع من التجارة على المستوى الدولي أن يقضي على الكثير من هذه المشكلات والحد من هذه المخاطر والعيوب والمثالب(١)، على النحو الذي بدأت السير فيه دول أوروبا في مشروع التوجه الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة وبعض دول العالم كدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ثمة مشكلة رئيسية ألا وهي أنه بينما يحقق الاعتماد المستندى عدة وظائف سبق تناولها تفصيلا ويمكن حصرها في النقاط الآتية :

١-تسوية حسابات البيوع الدولية . ٢-خلق نوع من الضمان والاطمئنان لدى أطرافه. ٣-وسيلة من وسائل التسهيل الائتماني.

فإن التجارة الإلكترونية لا تقوم بأغلب هذه الوظائف على قدر أهميتها خاصة بالنسبة للصفقات الكبيرة وذلك لافتقادها للطرف الثالث القائم بطمأنة طرفي التعاقد في علاقة الأساس وهما البائع والمشتري، إلى أن المشتري لن يدفع القيمة إلا بعد التأكد من واقع المستندات من أن البضاعة قد شحنت أو في سبيلها للشحن وأنها مستوفية للشروط المطلوبة ،وطمأنة البائع إلى أنه قبل أن يبدأ في إعداد البضاعة سيكون قد صدر إليه تعهد من طرف ثالث محل ثقة البنك بموجب خطاب الاعتماد يتعهد له فيه بأنه متى قام بتقديم المستندات الدالة على أن ما يطلبه المشتري في البضاعة من شروط ومواصفات وما يرغب فيه من التأكد من أنها في طريق الوصول إليه وأنها مؤمن عليها ضد أخطار الطريق، قد صار متوافرا فيحصل على القيمة دون أدنى اعتراض من المشتري.

---

(١) انظر في ذلك الدكتور/ عمر الفاروق الحسيني ، مرجع سابق، ص ٢٨ .حيث يقول : " ان أهم ما نخلص به من هذا البحث هو أن الحاسب الآلي برامجه ونظمه ومبتكراته ليس إلا أسطورة يعجز القانون أمامها عن المواجهة عند اللزوم".

فالاعتماد يمنح البائع ائتمانا بأن ثمة مبلغا موضوعا بالبنك تحت تصرفه شريطة أن يقدم المستندات المطلوبة مستوفية الشروط وفي خلال المواعيد، كما أنه يمنح المشتري تسهيلا ائتمانيا فلا يكون مضطرا للوفاء بالقيمة بأكملها لدى قيامه بتقديم طلب فتح الاعتماد وإنما يمكنه التراخي في الوفاء بالقيمة بالكامل إلى حين وصول المستندات.

هذه الوظائف الشديدة الأهمية عجزت التجارة الإلكترونية عن القيام بها بوضعها الراهن برغم التطور الكبير الذي لحق بها ،سواء من حيث التنظيم القانوني إلى حد ما على المستوى الدولي والداخلي أو التقدم التكنولوجي.

لذا يمكنني القول إن التجارة الإلكترونية رغم اتساع حجمها ستكون غير مؤثرة بشكل ذي بال على الاعتماد المستندى، إذ أن أثرها سيكون في غالب الأحوال في مجالات التجارة المحدودة والمتوسطة، وعلى ذلك فإنه يحمل لنشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أنها حين وضعت تعريفا للتجارة الإلكترونية لم يفتها أن تشير فيه إلى أن هذا النوع من التجارة يغطى قطاعات عديدة من بائعي التجزئة إلى الوسطاء الماليين، وهي غير القطاعات التي عادة ما تكون محلا للاعتماد المستندي حيث التجارات الكبيرة والصفقات الضخمة التي لا تنهض التجارة الإلكترونية بوضعها الراهن للوفاء بما تتطلبه من أمن وطمأنينة وائتمان.

ملخص الفصل التمهيدي :

١٠٧- يتجه بعض الباحثين إلي القول : إن الاعتماد المستندي مقتبس من خطاب الاعتماد الذي كان معروفا لدى الفينيقيين والأشوريين والبابليين واليونانيين القدماء، ويتجه آخرون إلى القول إن الاعتماد المستندى لم يعرف إلا في القرون الوسطي وبالتحديد في القرن الثاني عشر، وقد استدل أنصار الرأي الأول على قولهم إن الاعتماد المستندى كان معروفاً منذ القدم بما جاء في سورة يوسف في قوله تعالى: " وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ" مؤكداً أن هذا هو ضمان السوق الذي يشمل الاعتماد المستندى وخطاب الضمان.

بيد أنه أيا كان وجه الرأي في هذه المسألة فإن الاعتماد المستندى بصورته الحالية، لم يعرف إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ومنذ ظهوره بذلت جهود عديدة من المعنيين بالتجارة وأعمال البنوك لتوحيد قواعده، وقد أثمرت هذه الجهود عن وضع قواعد وعادات دولية موحدة للاعتمادات المستندية، يتم تعديلها بشكل دوري ومنتظم لتواكب التطور الحاصل في العرف المصرفي.

على أن القواعد المتعلقة بالاعتمادات المستندية، لم يتم تنظيمها تشريعيا في مصر إلا في وقت متأخر بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، شأنها في ذلك شأن باقي عمليات البنوك.

ولا يغرب عن البال، أن الاعتمادات المستندية تقوم بعدة وظائف على درجة عالية من الأهمية في مجال تسوية مدفوعات التجارة الدولية، وذلك بما توفره لطرفي البيع من أمن واطمئنان وثقة في أن حقوقهما مصونة، وما تخلقه لهما من ائتمان.

والمصادر القانونية التي تحكم الاعتمادات المستندية، عديدة يقف على قمتها الاتفاق أو ما أفصحت عنه إرادة الأطراف، سواء في عقد الاعتماد أو خطاب الاعتماد، ثم قانون التجارة، فالقواعد والعادات الدولية الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس، فالعرف المصرفي، وأحكام القضاء ونصوص القانون المدني .

وللاعتمادات المستندية صور وأشكال عديدة، كما أن لها عدة تقسيمات، على أن

أهم هذه التقسيمات هو التقسيم الذي يحدد ما هو رئيسي وما هو غير ذلك، وتنحصر الاعتمادات الرئيسية في الاعتمادات النهائية و غير النهائية والاعتمادات النهائية المؤيدة، أما غير الرئيسية فتشمل باقي أنواع الاعتمادات، وإن كان هذا التقسيم لا يعني بحال أن الاعتمادات غير الرئيسية غير مهمة .

وقد انتشرت في السنوات القليلة الماضية وسيلة جديدة لتسوية مدفوعات التجارة الدولية ،هي التجارة الإلكترونية، وللوقوف علي أثرها علي الوسيلة الرئيسية لتسوية هذه المدفوعات وهي الاعتمادات المستندية، يلزم مقارنتهما من حيث المزايا والعيوب، وصفوة القول في هذا الإطار أن التجارة الإلكترونية وان كانت تتيح للمتعاملين بها مزايا عديدة كتوفير الوقت والجهد والوصول لجمهور المستهلكين بسرعة ... الخ، إلا أن من أهم عيوبها أنها لا توفر للمتعاملين بها المزايا نفسها التي يوفرها الاعتماد المستندي وأهمها الأمن، بما يجعل أثرها علي الاعتماد المستندي، كوسيلة لتسوية المدفوعات المذكورة محدوداً للغاية في مجال التجارة الدولية عالية القيمة التي تعد المجال الخصب والرحيب للاعتمادات المستندية .

الباب الأول

أساسيات الفحص والإعداد له

وأثرهما فى تفادى الأخطاء المرتبة للمسئولية

تمهيد وتقسيم :

١٠٨- تساهم معرفة أساسيات وأوليات عملية الفحص كما يساهم الإعداد له فى عدم الوقوع فى الأخطاء المؤدية للمسئولية، ومن ثم فى درء هذه المسئولية قبل وقوعها، وتبدأ هذه الأساسيات والأوليات والاستعدادات بالعنصر البشري الذي يناط به القيام بالفحص من حيث انتقائه وتدريبه وتهيئة الظروف المناسبة له وإمداده بالوسائل التي تكفل له أداء هذه المهمة بالدقة اللازمة التي لا تقل عن المستوي الدولي المطلوب، ومن هذه الأساسيات أيضا وقوف الفاحص علي المدد المتعلقة بالفحص وبدء وانتهاء عملية تقديم المستندات ومعايير الفحص ومبادئه، أما آخر هذه الأساسيات فتتمثل فى الدور الذي يضطلع به خطاب الاعتماد في عملية الفحص.

وهو ما سأتناوله فيما يلي :

وعلي ذلك سأقسم هذا الباب إلي ثلاثة فصول علي النحو التالي :

الفصل الأول: الإعداد لعملية الفحص والبنوك المعنية به.

الفصل الثاني: المبادئ العامة للفحص.

الفصل الثالث: دور خطاب الاعتماد في عملية الفحص.

وفيما يلي عرض لهذه الفصول بالتفصيل.

الفصل الأول

الإعداد لعملية الفحص والبنوك المعنية به

تمهيد وتقسيم :

١٠٩- من الخطأ الاعتقاد أن عملية الفحص تبدأ من لحظة تسليم المستندات إلى البنك القائم بالفحص – فاتحاً كان أو مؤيدا أو مفوضا بالفحص – فما لم تتوافر لهذه العملية كافة العناصر اللازمة لإتمامها بشكل متميز، وفى زمن قياسي لايتجاوزخمسة أيام عمل بنكية ، فسيكون حديثنا عن تفادى أخطاء عملية الفحص المؤدية للمسئولية نوعاً من اللغو أو العبث الذي لا طائل منه.

فالإعداد الجيد يشكل ٩٠% من عوامل نجاح هذه العملية، والذي أعلمه أن موضوع الإعداد لعملية الفحص لم يحظ إلى الآن بدراسة كافية من المهتمين بعمليات البنوك بوجه عام، والاعتمادات المستندية بوجه خاص، إذ لا تكاد تزيد الدراسات المتعلقة به – رغم أهميتها – على أسطر قليلة يتم الحديث فيها لماماً وبشكل عام.

١١٠- وأعتقد أني لست في حاجة إلى الإشارة إلى أن أهمية الإعداد لعملية الفحص تنبع من أمرين:

الأول: المستوى الذي تطلبته القواعد الدولية للفحص[١] إذ تطلبت هذه القواعد في في النشرة ٥٠٠ أن يؤدى الفحص وفقا للمستوى الدولي وتطلبت في النشرة ٦٠٠ أن يؤدي الفحص وفقا لمستوي لايتعارض مع المستوي الدولي، وهذا المستوى لا يمكن الوصول إليه إلا بإعداد جيد ومتميز لهذه العملية.

والثاني: يتمثل في أهمية عملية الفحص ذاتها وخطورة الآثار المترتبة عليها[٢]

---

(١) انظر في ذلك المادة ٥/١٤ من القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠ . ـــ والمادة ١٣ من القواعد الدولية ، النشرة ٥٠٠.

(٢)انظر في ذلك الدكتور/ علي البارودي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "منشأة المعارف"، الاسكندرية ، ١٩٨٣، ص ٣٧٩.

والتي أقلها تحميل البنك المسئولية عن الخطأ في فحص المستندات وإلزامه بالدفع للمضرور – آمرا كان أو مستفيداً – فضلا عن إضاعة الوقت والجهد والمال في نزاعات قضائية يطول مداها، إذ سبق أن ذكرنا أن الإحصاءات قد دلت على أن نسبة المخالفات في المستندات وصلت في بنوك بعض الدول إلى ٨٠% [١]، وهو ما دفع البعض للقول إنه قليلا ما نجد مستندات بلا مخالفات[٢] ،ودفع آخرين إلى القول إن فحصها يعد موطناً للخطورة في الاعتماد المستندي[٣] ككل، وهذا كله يتطلب من البنوك أن تعد للأمر عدته وتوفر للعملية كافة العناصر اللازمة لإجراء فحص بلا أخطاء أو بأقل قدر ممكن منها، وهذه العناصر منها ما هو بشرى ومنها ما هو معلوماتي، فالإعداد للفحص يرتبط فى المقام الأول بنوعية العناصر البشرية التي ستقوم بهذه المهمة أو تقوم بها بالفعل بانتقائها وفقاً لما تتمتع به من قدرة وكفاءة بعيدا عن المحاباة والمحسوبية ،التي لا تزال في عالمنا الحالي تحتل وزنا معتبرا في عملية الاختيار[٤] فلطريقة الانتقاء دور أياً كان حجمه في اختيار الأصلح والأكفأ، وبعد الاختيار يجيء دور تنمية المهارات، ولهذه التنمية سبل عدة فقد تكون ذاتية [٥]وقد تنمى المهارات من قدوة للفاحص مثل رئيسه مثلا، وقد تتأتى من التدريب بمختلف مظاهره كإلقاء محاضرات أو عقد ندوات أو دراسة حالات[٦].

كما قد تكون تنمية المهارات بإيفاد الفاحصين إلى البنوك العالمية الكبرى للاستفادة من خبراتها[٧]، أو تبادل الزيارات بين المعنيين بالبنوك المصرية والبنوك العالمية

---

(1) P ierre Jasiniski,la revue Banque , dec. 1989, N°. 500, p. 1172.
(2) Georges Ripert et Rene Roplot , Op. Cit. , N°.2427, p. 503 .
(٣) انظر في د/علي البارودي ، مرجع سابق، ٣٧٩.
(٤) انظر في هذا المعنى الدكتور/ عبد الله طلبة :" الإدارة العامة"، كلية الحقوق، جامعة دمشق، طبعة ١٩٨٣ / ١٩٨٤ ،ص٣٠١.
(٥) الدكتور / محسن العبودى :" الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية "، دار النهضة العربيـــة، طبعة ١٩٨٤، ص ٢٦٧ .
(٦) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٧ – وانظر أيضا الدكتور / عبد الله طلبة، المرجع الســـابق، ص ٣٣٦ وما بعدها.
(٧) الأستاذ / أحمد غنيم :"سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المســـتندية "، المســـتقبل،=

الكبرى، وبإمداد الفاحصين بآخر ما وصل إليه الفكر القانوني والمصرفي في هذا الشأن، فمن غير المستساغ مثلا أن نرى دولا وهيئات ومنظمات أجنبية قامت بإجراء أبحاث وإعداد دراسات لتبادل المعلومات إلكترونيا في الاعتماد المستندي سواء في إرسال الإخطارات أو في تداول المستندات وفحصها منذ سنوات عديدة، ومازال بعض المعنيين بهذه العملية لدينا لا يعلمون شيئا عن هذه الدراسات والأبحاث وحتى التطبيقات.

ولا يقتصر الإعداد للفحص على ارتباطه بنوعية العناصر البشرية فقط وتنمية مهاراتها، فللجانب المعلوماتي أيضاً، دوره الذي لا ينكر، ويتخذ الإعداد لعملية الفحص معلوماتياً مظاهر عديدة فقد يتم إعداد البيانات من خلال سجلات مثل سجلات الاعتمادات المستندية، وسجل فاتحي الاعتمادات، وسجل الحسابات المدينة مقابل مستندات الاعتماد [١]، وقد يتم إعداد البيانات من خلال الحاسبات الآلية إعدادا إلكترونياً.

١١١- والفحص الذي يتم الإعداد له لا يقوم به بنك واحد هو البنك الفاتح[٢]، وإنما قد تقوم به بنوك متدخلة أخرى مثل البنوك الوسيطة [٣] إذا تم تكليفها

بورسعيد، ١٩٩٥، ص ٨٣.

(١) زكى مهنا حسن و بكر محمد عثمان :" العمليات المصرفية نظرياً وعملياً "،غير مدون بـه دار النشر، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، ص ١٩٨ وما بعدها .

(2) Cour de Cassation (com.) ,15 juillet 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p. 28, note M . Michel Vasseur.

نقض مصري الطعن رقم ١٢٢٥ ،السنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩،س ٤١ ،ص٤٠٩- إبـراهيم صدقي: "تأييد الاعتمادات المستندية "، معهد الدراسات المصرفية، يونيو ١٩٦٢، ص١٦- أمـين ميخائيل عبد الملك :" الاعتمادات المستندية "، المرجع السـابق، ص٢٤- زكـي عبـد الحميـد الأنكاوي : "النواحي العملية للاعتمادات المستندية"، معهد الدراسات المصـرفية، ١٩٦٨/١٩٦٩، ص١٦.

(3) Epechtein et Ch. Bontaux , crédit documentaire , Règles communs au intérêts particuliers , Banque , Janv. 1976, p. 583.

André Faraggi et Jacque Coty , crédit documentaire irrecevable و Rôle de la banque intermédiaire , Banque , Janv. 1979 و p. 583.

بالفحص أو البنوك المؤيدة[١].

وعلى ما تقدم سأقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإعداد لعملية الفحص بشرياً.

المبحث الثانى: الإعداد لعملية الفحص معلوماتياً.

المبحث الثالث: البنوك المعنية بالفحص.

---

(١) إبراهيم صدقي ، المرجع السابق، ص ص١٩ ،٢٠ .

المبحث الأول

الإعداد لعملية الفحص بشرياً

١١٢- أولى خطوات نجاح عملية الفحص وتفادى الوقوع فى أخطاء بسببها هى اختيار العناصر البشرية[١] المناسبة للقيام بهذه المهمة على وجهها الصحيح وبشكل متميز، وبعد هذا الاختيار تأتى الخطوة الثانية وهى العمل على تنمية كفاءة ومهارة[٢] هذه العناصر لتتواكب مع المتغيرات العلمية والعملية الحديثة التي تمكنها من الاستمرار في تأدية عملها علي أعلي مستوى من الكفاءة، ثم العمل على استقرار هذه العناصر ماديا[٣] ومعنويا[٤]، للحفاظ عليها من استقطاب المصارف والجهات الأخرى العاملة في مجال الاعتمادات المستندية، ولتمكينها من أداء وظيفتها بذهن صاف من ناحية أخرى.

وعلى ذلك سأقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: انتقاء المكلفين بالفحص.

المطلب الثاني: تنمية مهارات المكلفين بالفحص.

---

(١) أنظر في هذا المعنى الدكتور / سليمان محمد الطماوي :" مبادئ الإدارة العامة "، دار الفكر العربي ، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥ ،ص٤٨٠- الدكتور / عبد الله طلبة، مرجع سابق، ص ٢٩٩ وما بعدها .

(٢) انظر في هذا المعنى الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٢٧- دوايت والدو:" دراسة الإدارة العامة "، ترجمة/ الشريف عبود، دار الفكر العربي، غير مدون به سنة الطبع ، ص٩٨ وما بعدها- الدكتور/ سليمان محمد الطماوى، المرجع السابق، ص٥٢٨- الدكتور/ عبد الله طلبة، المرجع السابق، ص٣٢٣ وما بعدها- الدكتور/ محسن العبودي: "الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٦٧ وما بعدها.

(٣) الأستاذ/ عبد المنعم حسني المحامي:" تخطيط القوي العاملة ببنك مصر "، غير مدون به اسم دار الطبع أو النشر، القاهرة، ١٩٧٤، ص٣٧ وما بعدها.

(٤) انظر في هذا المعنى الدكتور/ سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص٥٨١ وما بعدها- الأستاذ/ عبد المنعم حسني المحامي، المرجع السابق، ص٤٠.

المطلب الثالث: تهيئة الظروف المناسبة لهم.

المطلب الأول

انتقاء المكلفين بالفحص

١١٣- الحقيقة أن مشكلة اختيار العناصر البشرية القادرة على القيام بعملية الفحص بسهولة ويسر وفي وقت قياسي، وبمستوى عالٍ من الكفاءة وبأقل قدر من ممكن من الأخطاء المؤدية للمسئولية من المشكلات الأساسية في هذه العملية، فالفحص يتطلب عناصر مؤهلة للقيام بالعمليات المصرفية بوجه عام والاعتمادات المستندية بوجه خاص مع إجادة اللغة الإنجليزية[١] وغيرها من اللغات التي تحرر بها مستندات الفحص ويتم بها التراسل والإخطار، والقدرة على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية الحديثة كالحسابات الآلية، والإلمام بما تتطلبه القواعد والأعراف في مستندات الفحص، إذ أن مستندا كسند الشحن قد لا يكون نظيفا وفقا لعقد البيع الذي يحكم العلاقة بين المشترى والبائع أو عقد النقل البحري المبرم بين الشاحن والناقل لورود شروط أو تحفظات معينة به، ومع ذلك يعد نظيفا وفقا للاعتماد المستندي طالما كانت هذه التحفظات غير متعلقة بحالة البضاعة أو تغليفها[٢]، وللفاحص دور في العلم بهذه الحقيقة ووضعها موضع التطبيق وتلافي الأضرار التي يمكن أن تنجم عن الالتفات عنها أو عن غيرها من الحقائق التي تخص الاعتماد المستندي، وهذا يوضح أهمية العناصر البشرية في هذه العملية.

١١٤- والواقع أن تاريخ اختيار العاملين لشغل الوظائف عموما - لا لشغل وظيفة فاحص فقط - ملئ بالتجارب والخبرات في هذا الميدان، حيث إن الوظائف منذ نشوئها قد استخدمت طرقاً مختلفة للوصول إلى أحسن المسالك المؤدية إلى

---

(١) وأخص اللغة الإنجليزية بالذكر في هذا المجال باعتبارها اللغة الأكثر تداولا واستعمالا بين البنوك في العلاقات والمعاملات الدولية.

(٢) أنظر في ذلك المادة ٢٧ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة ،النشرة رقم ٦٠٠- والمادة ٣٢ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة، النشرة ٥٠٠ - وأنظر كذلك الدكتور /عزيز عبد الأمير العكيلي :" دور سند الشحن في تنفيذ عقد البيع كاف أو سيف "، رسالة دكتوراه، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ٥٢٩.

اختيار أفضل العناصر وأحسنها، فقد كانت الوظائف خلال حقب معينة من التاريخ، حكرا على طبقات معينة وفئات محدودة من المجتمع[١] ،وفى حقب كان الأمر متروكا لحرية الإدارة المطلقة وقد تمخض عن ذلك نتائج مؤسفة إذ تحكمت المحسوبية في الاختيار، وتفشت الرشوة، وفسد الجهاز الإداري عموماً مما حدا بالمعنيين إلى وضع قواعد لاختيار الأصلح[٢]، وهناك طرق مختلفة لاختيار الموظفين ويمكن إجمالها في:

أولا: الإعداد المسبق لشغل بعض الوظائف[٣].

ثانياً: الاختيار عن طريق المسابقة[٤].

---

(١) انظر في هذا المعنى الدكتور / عبد الله طلبة، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٢) انظر في هذا المعنى الدكتور / سليمان محمد الطماوى، مرجع سابق، ص ص ٤٩٧، ٤٩٨.

(٣)وذلك عن طريق إلحاق الراغبين في العمل بمدارس أو مراكز تدريب أو مراكز دراسات . وقد طبقت فرنسا هذا النظام في عام ١٩٤٥ إذ أنشئت مدرسة للإدارة L ecole national d'administration بمقتضى أمر ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لتقوم بإعداد طوائف من الموظفين كموظفي مجلس الدولة، وديوان المحاسبين والسلك السياسي، والمفتشين الماليين وموظفي الكادر الإداري وكل طائفة أخرى من الموظفين تعين بمرسوم وبعد ذلك يتم تعيين افضل خريجي الأقسام كل في تخصصه ولا يعين في هذه الوظائف إلا خريجو المدرسة ويتضمن برنامج التعليم في الأقسام المذكورة، سنة للتمرين في الإدارات الإقليمية، سواء في فرنسا أو مستعمراتها في الخارج وسنتين لتلقى المحاضرات مع استمرار الطلبة في إحدى الإدارات المركزية، ويشمل برنامج المحاضرات محاضرات للتثقيف العام ودراسات في نوع التخصص وتمرينات عملية ودراسات للغات الأجنبية الحية وأخيرا رياضة بدنية ولهذه الطريقة فائدة في حل مشكلة الاختيار ولكنها باهظة التكاليف إذا تمت بشكل كامل وقد اتبعتها مصر فيما يتعلق بتخريج ضباط الشرطة وضباط الجيش- أنظر في هذا المعنى أنظر الدكتور/ سليمان محمد الطماوى، المرجع السابق، ص ٤٩٩ وما بعدها.

(٤) وهذه هي الطريقة الرئيسية المأخوذ بها في معظم دول العالم -أنظر في ذلك ، المرجع السابق نفسه، ص ٥٠٢ - الأستاذ / عبد المنعم أحمد حسني خليل، مرجع سابق، ص ١٤.
وقد أخذت بها، اللائحة العامة للعاملين ببنك مصر حيث نصت المادة ٢ منها على أنه : يعلن البنك عن الوظائف الخاصة به. ويتضمن الإعلان البيانات الخاصة بالوظائف المعلن عنها وشروط شغلها.
كما نصت الفقرة الأولى من المادة ٣ منها على أنه: يؤدى المتقدمون لشغل الوظائف المعلن-

=عنها امتحانا، وتكون أسبقية التعيين في تلك الوظائف بحسب الترتيب النهائي لنتائج هذا الامتحان والذي يتحدد وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الإدارة في هذا الشأن مع مراعاة قانون الخدمة العسكرية والوطنية.

وإذا كان الاختيار عن طريق المسابقة متبعا في العديد من الدول والأماكن، فإن أوضاع المسابقة تختلف من دولة لأخرى، ومن مكان لآخر وفقا لنوع الوظيفة المطلوب التعيين فيها بهدف اختيار الشخص المناسب، فتجرى اختبارات مختلفة للمفاضلة بين المتقدمين يمكن إجمالها في

١- **اختبار الذكاء العام:**

ويهدف إلى استبعاد الذين يخفقون في الحصول على نسبة معينة من الدرجات، ويعقبه بالنسبة لمن يجتازونه اختبارات أخرى في المعلومات والميول والمواهب، ويصلح هذا الاختبار لمن تتطلب وظيفته المتقدم إليها.

٢- **اختبار الذكاء الاجتماعي:**

وهو محدود الاستخدام نسبيا.

٣ - **اختبارات القدرة الإدارية :**

٤ - **الاختبارات الميكانيكية :**

وتكون في الوظائف التي تحتاج مهارات فنية.

٥ - **اختبارات الشخصية والميول :**

والبعض يترك معرفة هذه الميول والشخصية للفترة التي سيوضع فيها الشخص تحت الاختبار.

٦ - **اختبارات التحصيل :**

وهى تتسم بطابع أكاديمي لمعرفة كمية المعلومات التي يعرفها المرشح لشغل الوظيفة.

٧ - **الاختبارات الجسمانية :**

للتأكد من خلو الشخص من الأمراض المعدية أو التي تؤثر على قدرته على القيام بأعباء الوظيفة.

وقد تكون الاختبارات تحريرية أو شفوية، إلا أن أشهر الاختبارات.ما يقوم على أساس الاختبارين التحريري والشخصي فعلى أساس وصف الوظائف وما تتطلبه في شاغلها من مؤهلات واستعداد خاص، تتولى لجنة محايدة وضع الامتحان التحريري الذي يتفق ومستوى الوظيفة المطلوب التعيين فيها ويؤدى المتسابقون هذا الامتحان ومن يجتازونه بنجاح يسمح لهم بدخول الاختبار الشخصي للكشف على شخصية المرشح ومدى استعداده لمواجهة المشاكل المختلفة وكيفية تناوله للأمور، وسعة إطلاعه ، وأخيرا الحكم على مظهره الشخصي، وذلك دون تكرار=

ثالثاً: طريقة الانتخاب[١].

رابعاً: طريقة الوظائف المحجوزة[٢].

١١٥- وأرى من وجهة نظري أن هناك طرقا لا تصلح لاختيار المكلفين بالفحص، كطريقة الاختيار بطريق الانتخاب وطريقة الوظائف المحجوزة، لأنها

=للاختبار التحريري، فيمكن للجنة في الاختبار الشخصي أن تلاحظ ما يبدو على الشخص من تعبيرات انفعالية وحركية وتستشف ما وراء أحاديثه من آراء وما يظهر منه من ذكاء أو قدرة على التفكير وطلاقة في التعبير ومدى إحاطته بالمعلومات الجارية والمهنية المناسبة لميدان العمل المتقدم له.

وهذه الطريقة تمتاز بميزتين أساسيتين:

١-العدالة إلى حد كبير لأنها تبعد الوساطات.

٢- التمكين من اختيار الأصلح لشغل الوظيفة.

(١) وهى طريقة استثنائية محضة، وتأخذ في العمل إما صورة الانتخاب عن طريق الشعب مباشرة كاختيار قضاة محاكم الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية وانتخاب العمد في مصر بواسطة ناخبي القرية، و إما صورة الانتخاب عن طريق النظراء كانتخاب الأساتذة لعميد الكلية، ويعيب هذه الطريقة فى صورتها الأولى أنها وان كانت تعبر عن شعبية لمن يتم اختياره إلا أن الأفراد العاديين عادة لا يحسنون الاختيار بالنسبة لبعض الوظائف لعدم علمهم بمتطلبات الوظيفة وتأثرهم بالاعتبارات الخاصة. انظر في ذلك الدكتور / سليمان الطماوى، مرجع سابق، ص ٥١٤ وما بعدها.

(٢) وهى وظائف لا تحتاج إلى تخصص كبير أو مستوى عالٍ من الكفاءة، ويتم حجزها لطوائف معينة لاعتبارات خاصة كأن تكون هذه الطائفة قد تحملت قدرا كبيرا من ويلات الحرب (مثل أرامل الشهداء، وجرحى الحرب، وأبناء الشهداء) أو أن تكون هذه الطائفة من المعوقين، أو من المجندين الذين شاركوا فى العمليات الحربية وأبلوا فيها بلاء حسنا انظر في ذلك الدكتور / سليمان الطماوى، المرجع السابق، ص ٥١٥ وما بعدها- وفى ذلك نظمت المادة ٥٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ٥٨ لسنة ٧٠ بتاريخ أول يونيو ١٩٧٠ تعيين المجندين الذين شاركوا في العمليات الحربية وأبلوا فيها بلاء حسنا بشرط التقدم بطلب التعيين خلال الستة أشهر التالية لانتهاء الخدمة الإلزامية .

كما نظم القانون ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٨٥انظر في ذلك الدكتور / سليمان الطماوى، المرجع السابق، ص ٥٠٤ وما بعدها.

وإن صلحت في اختيار الأكاديميين أحدهم لتولى منصب العمادة أو رئاسة لجنة فإنها لا تصلح لقيام العاملين بالبنك أو بإدارة الاعتمادات المستندية باختيار أحدهم ليتولى مهمة الفحص إذ من المحتمل أن يكون العديد بل والغالبية منهم لا علم له بمتطلبات شغل الوظيفة ليختار على أساسها.

كما أن المجال الطبيعي للوظائف المحجوزة هو الوظائف التي لا تحتاج إلى تخصص كبير أو مستوى عال من الكفاءة.

ولذلك تكون المفاضلة قد انحصرت بين طريقتين من طرق الاختيار وهما الإعداد المسبق، والمسابقة.

١١٦- وأرى أن أنسب الطرق لاختيار المكلفين بالفحص هي طريقة الجمع بين المسابقة بشقيها التحريري والشفوي والتي يعقبها إلحاق المختارين بدورة تدريبية قبل مزاولتهم مهام وظيفتهم يتدربون فيها عمليا وشفويا على الفحص من جميع جوانبه على يد عدد من المتخصصين في هذا المجال بأكثر من جهة كالبنوك والجامعات والخبراء الأجانب بحيث يتوافر للفاحص أكبر قدر من المعلومات عن عملية الفحص التي قد لا يكون قد درسها بشكل كاف أثناء دراسته الجامعية ومن اكثر من مصدر فلا تكون الممارسة والرؤساء هما المصدر الوحيد لهذه المعلومات، ومما يساعد علي اتباعها أن القانون أطلق يد إدارات البنوك في وضع اللوائح المنظمة لهذه العملية[1].

---

(١) ففي شأن بنوك القطاع العام كانت المادة ١٩ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي تنص علي أن :

"مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام المشار إليها فى المادة السابقة هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ووضع السياسة الائتمانية التي ينتهجها والإشراف على تنفيذها وفقا لخطة التنمية الاقتصادية وإصدار القرارات بالنظم التي يراها كفيلة بتحقيق الأغراض والغايات التي يقوم على تنفيذها وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فى إطار السياسة العامة للدولة "

وللمجلس فى مجال نشاط كل بنك اتخاذ الوسائل الآتية :

أ - .....ب - .....ج -.....د - .....هـ -.....

و - .....ز - .....=

المطلب الثاني

تنمية مهارات المكلفين بالفحص

١١٧- لا يكفى أن يتم اختيار أكفأ المتسابقين وأن يتم تدريبه قبل توليه مهام وظيفته كفاحص بل يجب أن تنمى مهاراته للوصول إلى أعلى درجات الكفاية من ناحية، ومواكبة المتغيرات المصرفية والتقنية والقانونية المتعلقة بهذا المجال من ناحية أخرى، وتنمية المهارات وإن كانت من بين متطلبات عمل الفاحص بشكل خاص فإنها مطلوبة للعاملين في مجال البنوك بوجه عام، إذ يؤدى تخصص البنك في مهنته إلى زيادة في قدر التزامه لأنه بالضرورة استعد لمباشرة هذه المهنة من حيث الإمكانيات المادية وكفاءة الأشخاص الذين يستخدمهم في تقديم الخدمات، فيكون طبيعيا أن ينتظر منه عملاؤه أكثر مما ينتظرونه عادة من الفرد العادي، فهم لا يتوقعون منه عناية الشخص المعتاد في شئون غيره، وذلك كما هو الشأن في سمسار البورصة أو الطبيب فإن كلاً منهما معد ومستعد لتقديم خدمات لا يقوى عليها شخص ليس لديه المؤهل ولا الكفاءة اللازمة لمباشرة هذه المهنة[١].

ولا تتأتى هذه الكفاءة بعد التأهيل والممارسة إلا بكثرة التدريب، ومن الطبيعي أن يطلب من الجامعة ومعاهد التدريب والمؤسسات التعليمية الأخرى المساهمة في

= ح – وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج ".

ثم صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد وأعطى في مادته رقم ٩١ لمجالس إدارات بنوك القطاع العام سلطة أوسع ليس في وضع اللوائح فقط وإنما في إعتمادها أيضاً .

وعن طريق وضع هذه اللوائح يمكن لإدارة البنك – ممثلة فى مجلس إدارته – أن تضمن لوائحها الطريقة المثلى لاختيار العاملين القادرين على القيام بعملية الفحص .

وكنت أود القول أن تكون هذه الطريقة طريقة لاختيار كافة العاملين بالبنوك لولا أن الموضوع مقصور على فحص المستندات في الاعتماد المستندى ومسئولية البنك عنه .

وبهذا يبدأ تأهيل المصرفي لعملية الفحص، ولكن هذا وحده لن يكون كافيا فالفحص عملية دقيقة تحتاج بالفعل إلى دراية تامة وخبرة مصرفية ومران وحذر شديد.

(١) الأستاذ الدكتور / على جمال الدين عوض: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، ص ٢٧.

ذلك، ويكون التدريب بعدة وسائل أهمها المحاضرات والمباريات التدريبية، وتمثيل الأدوار ودراسة الحالات والمؤتمرات والندوات وورش العمل، والتدريب الذاتي والتدريب بالقدوة[١].

وسأحاول إعطاء لمحة سريعة عن أهم أساليب تنمية المهارات للوقوف على مزاياها وعيوبها واختيار المناسب منها للفاحصين.

١ – المحاضرات :

١١٨– تعد المحاضرة واحدة من أقدم طرق التعليم والتدريب ووفقا لهذا الأسلوب يقوم المحاضر بتقديم عرض مجهز ومرتب للمعلومات الهدف منه إفهام الدارس والمتدرب ما يقوله المحاضر.

وبرغم النقد الذي يوجه إلى هذا الأسلوب والمتمثل في أنه:

أ – يفتقد المشاركة الجماعية.

ب – يتطلب من المحاضر إعدادا دقيقاً.

ج – يتطلب قدرة فائقة على الإلقاء من قبل المحاضر.

إلا أنه يتمتع بمزايا عديدة قال بها أنصاره، ومن أهمها:

أ – أنه أسلوب مباشر لدرجة كبيرة.

ب – أنه يمتاز بالوضوح.

ج – يحقق الرقابة المباشرة من قبل المحاضر.

د– يؤدي إلى توفير الوقت[٢].

ولتلافى أوجه النقد السالفة يجب مراعاة الآتي :

أ – تقليل عدد المتدربين إلى الحد الذي يضمن لهم المشاركة.

ب– الاستعانة بالوسائل الأخرى.

---

(١) الدكتور/ عبد الله طلبه ، مرجع سابق، ص ٣٣٦ وما بعدها– الدكتور/ محسن العبودي،مرجع سابق، ص ٢٦٧وما بعدها.

(٢) الدكتور/ عبد الله طلبه ، مرجع سابق، ص ص ٣٣٦، ٣٣٧.

ويكون للمحاضرة قدر لا بأس به من الفاعلية في مجال الفحص إذا كانت ستلقى بمناسبة صدور تعديلات جديدة للقواعد والأعراف الدولية أو صدور قانون أو مبدأ قضائي جديد في هذا الشأن، وحينئذ يعرض المحاضر المستحدث في القواعد أو القانون أو المبدأ القضائي وأثره على المفاهيم السائدة، باعتبارها أموراً نظرية لا تستوجب الالتجاء إلى أسلوب آخر خلاف هذا الأسلوب[١].

كما يكون للمحاضرة قدر لا بأس به من الفاعلية فى حالة ظهور تقنيات حديثة يمكن استخدامها في هذا المجال، بيد أن فاعليتها لن تكتمل في الحالة الأخيرة إلا باستخدام وسائل أخرى نظرا لطبيعتها العلمية، فإن كانت أعداد المتدربين كبيرة ولا تجدي معها طريقة أخرى فلا مانع من استخدام هذه الطريقة وحدها.

٢ – الندوات أو المناقشة:

تتميز هذه الطريقة عن سابقتها بأنها من الوسائل الفعالة في نقل المعلومات، وإذا أحسن استخدامها تؤدى إلى درجة أكبر من التركيز والاهتمام والاستغراق إذ يصبح مصدر المعلومات أكثر من متحدث، فيعرض كل منهم وجهة نظره في موضوع الحديث ويواجه بعضهم البعض الآخر وعلى ذلك فإنه إذا أخفق أحد المشاركين في هذه الندوة من المتخصصين أمكن للحضور الاستفادة من غيره ومناقشته أيضا فيما يقول وفى هذا ضمان لسلامة المعلومة التي تصل إلى المتلقي.

١١٩- وثمة فارق بين الندوة والاجتماع يتمثل في أن الندوة تستهدف حث المشتركين في الندوة على التفكير الجماعي لحل مشكلة معينة بينما يعقد الاجتماع لتغطية أحداث أو موضوعات معينة على وجه السرعة كما أن الاجتماع تحكمه إجراءات رسمية معينة بينما لا نجد هذا في الندوة حيث المناقشة حرة يسيرها فرد من الحاضرين[٢].

١٢٠- وعلى ذلك يمكنني القول إن الندوة تكون من الطرق الملائمة في مجال تنمية مهارات الفاحصين، عندما تدور بأذهان العديد منهم أفكار متباينة حول مشكلة

---

(١) أنظر الدكتور/ محسن العبودي، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٢) الدكتور/ محسن العبودي، مرجع سابق، ص ص ٢٦٩، ٢٧٠.

معينة تعترضهم جميعا ويريدون أن يصلوا إلى حل فيها أو معرفة أى الآراء أصح إذ من خلال تواجد عدد من المتخصصين في آن واحد ومناقشتهم والاستفسار منهم والرد عليهم يمكن إزالة أي لبس أو سوء فهم ممكن قد يكون عالقا بذهن أحدهم حول تفسير نص أو التحقق من صحة إجراء متعلق بالفحص.

٣- دراسة الحالات[1]:

١٢١- يعد هذا الأسلوب من الأساليب الفنية الفعالة في صقل العنصر البشرى وقد انتشر استخدامه في الدول النامية إلا أن ميدانه الواسع في البلاد المتقدمة.

ويتلخص في تركيز اتجاه الجماعة على موقف معين وعلى مشكلاته فيقدم للدارسين حالة واقعية، يتم وصف الموقف فيها وصفا مفصلا وإجراء مناقشات حوله عن الذي أدى إليه الموقف، وما هى أدوار مختلف الأشخاص فيه وكيف تم التفاعل بينهم، وما هى النتائج المترتبة على موقف كل منهم، وهل يمكن تحاشي هذه النتائج، وما الذي يمكن عمله لتحاشيها؟، ولا تهدف هذه الطريقة إلى اتخاذ قرار أو حل معين للمشكلة وإنما تهدف لتشجيع المناقشة والفكر الناقد وتحسن القدرة على تشخيص المشكلات.

ويؤخذ عليها أنها لا تصلح إلا للمجموعات الصغيرة من المتدربين وأن ضيق وقت دراسة الحالة سيقف حائلا دون بحثها بشكل مستفيض، وإذا لم تكن الحالة أو المشكلة المعروضة تمثل واقعا ملموسا للمتدربين فقد تؤدى إلى استخفافهم بعملية التدريب ذاتها.

- ويمكن لهذا الأسلوب أن ينمى قدرة الفاحصين على حل المشكلات التي تعترضهم من كثرة الآراء التي ستعرض عليهم أثناء بحث الحالة المعروضة وبما توفره من مناقشات مستفيضة بعيدة عن الافتراض.

٤ - المؤتمرات :

١٢٢- المؤتمر عبارة عن اجتماع لشخصية أو أكثر لتبادل الأفكار حول مشكلة

---

(١) الدكتور/ عبد الله طلبه ، مرجع سابق ،ص ص ٣٣٨، ٣٣٩- دكتور / محسن العبودي، مرجع سابق، ص ص ٣٧١، ٣٧٢.

معينة وتعتبر المؤتمرات من الطرق التي تستخدم لتحقيق أغراض التدريب، وتعتبر هذه الوسيلة هامة من حيث إنها تؤدى إلى تطوير الأفكار وتنمية المعرفة العلمية بالحصول على معلومات إضافية من خلال تجارب الآخرين، ويتلخص هذا الأسلوب في اجتماع مجموعة من الدارسين لفحص الحقائق والبيانات ويجرى بينهم تبادل للآراء ومن ثم يصلون إلى استنتاجات معينة حول هذه الحقائق[١].

ومن المتصور اللجوء إلى هذا الأسلوب على سبيل المثال لتبادل أفكار حول مشكلة مثل زيادة نسبة المخالفات في المستندات الخاصة بالاعتماد المستندي لتبادل الأفكار عن طرق الحد من هذه المخالفات.

وسائل أخرى لتنمية المهارات :

رأينا أن التدريب بوسائله السابقة يعمل على تنمية مهارات الفاحص بعد التحاقه بالعمل المصرفي.

١٢٣- وإلى جانب هذه الوسائل هناك وسيلة التدريب بالقدوة وهذه لا تحتاج إلى محاضرات أو ندوات أو أى من الوسائل التي سبق أن رأيناها فهي تعتمد على اقتداء الفاحص برئيسه أو مديره أو المشرف الكفء باعتبار كل من هؤلاء قدوة صالحة ورائداً للمرءوس وهذا النوع من التدريب يعد أقوى الطرق التدريبية لشدة أثره وفاعليته التي تفوق العديد من الطرق الأخرى.

وقد يكون التدريب ذاتيا بمعنى أن يتولى الفرد تنمية مهاراته بنفسه في عمله، وفى هذه الحالة قد يقتضي الأمر الإشراف على هذه الجهود الذاتية وقد يترك الفرد لشأنه مع إحاطته برقابة غير منظورة.

وقد يكون التدريب جماعيا فيكون للجماعة تأثير على أعضائها [٢] في الارتقاء بالمستوى.

١٢٤- وبالإضافة إلى التدريب يجب على الفاحص المداومة على الاطلاع على الدوريات العلمية والمجلات المتخصصة في المجال المصرفي، للوقوف من خلالها

---

(١) انظر في ذلك دكتور / عبد الله طلبه، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٢) أنظر دكتور / محسن العبودى، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

على كل ما هو حديث لا في مصر وحدها بل في البلدان الأجنبية أيضا، فالاعتماد المستندي باعتباره وسيلة لتسوية مدفوعات تجارية دولية تكون أطرافه عادة من بلدان مختلفة مما يجعل الاختصاص بنظر النزاعات المتعلقة به ينعقد أحيانا لمحاكم أو لجان تحكيم أجنبية، وهذا يوجب على المصرفي القائم بالفحص أن يطلع قدر المستطاع على المبادئ السائدة في البلدان التي يجرى التعامل معها في الغالب، ويراعى الدقة وفقا لهذه المبادئ فقد درج العمل في بلد كإنجلترا على اعتبار الاعتماد الذي يتطلب سند شحن معتاداً أنه يتطلب سند شحن نظيفاً[١]، كما أن البعض يتجه للقول إن الدقة في الفحص قد تصل لدرجة التأكد من وجود أو عدم وجود فاصلة فالفاصلة قد لا تفيد شيئاً في حالات معينة وقد تغير قيمة مبلغ أو معنى جملة في حالات أخري[٢]، وهذا يدل على قيمة وفائدة الاطلاع على مثل هذه المبادئ من الدوريات والمجلات المتخصصة.

وعلى البنك الحريص أن يوفر لعامليه هذه الدوريات التي قد تفوق قيمتها قدرات الموظفين المالية.

الدور الذي قامت به البنوك والجهات المعنية للتدريب :

١٢٥- يذكر للبنك المركزي المصري أنه تنبه لأهمية التدريب في تنمية قدرات المصرفيين والعاملين بالبنوك عموما لا الفاحصين فقط، فأنشأ معهداً لهذا الغرض، وهو معهد الدراسات المصرفية، وقد أمد هذا المعهد المكتبتين المصرفية والقانونية بعدد من المحاضرات المدونة والمطبوعة في شكل كتيبات للعديد من المتخصصين في مجال الاعتمادات المستندية[٣].

وكان لاتحاد بنوك مصر دور في هذا المجال إذ أنشأ معهد التدريب المصرفي، وإلى جانب الاستعانة بالمتخصصين في البنوك يستعين هذا المعهد بالعديد من

---

(1) Maurice Megrah, Op.cit., p.p.651 –652.

(2) Pierre Jasinski, La revue Banque, dec. 1989, N°. 500, p. 1172.

(٣) كالأساتذة محمد محمود فهمي، وأمين ميخائيل عبد الملك، وإبراهيم صدقي، وحسن أبو الفتوح شاهين وغيرهم ممن تعد محاضراتهم مراجع يستعان بها إلى الآن في الكتب والأبحاث والرسائل رغم مضى أكثر من أربعين عاما على البعض منها.

أساتذة القانون في جامعاتنا المصرية لإلقاء محاضرات على المتدربين من العاملين بالبنوك والذين تعد مذكراتهم مراجع في هذا المجال[١].

وقام كل من بنك مصر والبنك الأهلي المصري بإنشاء إدارة للتدريب بكل بنك، مهمتها تدريب العاملين بالبنكين في كافة المناحي المصرفية[٢].

وتقوم البنوك المصرفية بإيفاد بعض العاملين بها لحضور المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية والندوات التي تعقد بالفنادق والجامعات للارتقاء بمستواهم.

١٢٦- الا أن النقطة التي تلاحظت لى خلال فترة عملى ببنك مصر هي القصور في إمداد المكتبات الموجودة بالبنك بالمراجع الأجنبية والدوريات والمجلات المتخصصة الأجنبية - رغم أهميتها لا للفاحصين فقط بل للمعنيين بالإدارات القانونية الذين سيناط بهم مهمة الدفاع في أي نزاع ينشأ عن الفحص أو إمداد من سيتولى هذه المهمة بالبيانات والمعلومات والمستندات اللازمة لإيضاح وجهة نظر البنك أمام الجهات المختصة بالفصل في هذا النزاع محكمة كانت أو هيئة تحكيم، وتخصيص جهة لترجمة أهم ما تحويه من مبادئ.

دور غرفة التجارة الدولية فى تنمية مهارات الفاحصين:

فضلا عن دورها فى ملاحقة التغيرات المتتابعة فى الأعراف الدولية للاعتمادات المستندية، وقيامها بإصدار نشرات بهذه التغيرات بمعدل نشرة فى كل عقد من الزمان، عهدت الغرفة إلى لجنة الأعراف والتقنيات المصرفية[٣] فى شهر مايو (آيار) عام ٢٠٠٠ بإنشاء فريق عمل لتوثيق معيار الأعراف المصرفية الدولية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية الخاضعة للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة غرفة التجارة الدولية رقم ٥٠٠ ،

---

(١) ومن أعلام المحاضرين في هذا المعهد أستاذتنا الدكتورة/ سميحة القليوبي، والأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين.

(٢) ويقوم عدد من المختصين ببنك مصر والجهات المعنية الأخرى كوزارة الداخلية (فيما يتعلق بجرائم التزوير وغيرها من الجرائم) بإلقاء محاضرات علي المتدربين بإدارة التدريب به.

(٣) وهى إحدى لجان غرفة التجارة الدولية بباريس.

وبعد دراسات مضنية قامت هذه اللجنة على مدى عامين ونصف العام بوضع ما يسمى بمعيار الأعراف المصرفية الدولية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية بغرض توحيد الممارسات فى حقل الاعتمادات المستندية حتى لا تختلف من مكان إلى آخر ويمكن لفاحصى المستندات أن يتبعوا المعايير ذاتها التى تتبع فى البلدان الأخرى أثناء إجراء عملية الفحص.

مسائل بحاجة لقدر أكبر من العناية في مجال الفحص:

١٢٧- ولأن سند الشحن يعد واحدا من أهم المستندات الخاضعة للفحص إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فقد قدم أحد المختصين اقتراحات لحل الإشكالية الخاصة بنظافته وطالب في هذه الاقتراحات بتعميق الوعي بقضايا ومشكلات هذا الموضوع، وتوفير الثقافة القانونية للجوانب المتصلة بالاعتمادات المستندية، والتركيز في برامج التدريب لدى الوحدات المصرفية بمراكز التدريب الخاصة بها، أو في البرامج المتخصصة بالمعاهد المصرفية والبعثات الخارجية وغير ذلك من المشكلات الخاصة بنظافة سند الشحن وكيفية التعامل مع هذه المشكلات أو اتخاذ القرارات المناسبة [١] بشأنها وهذا يوضح أهمية التدريب وتنمية المهارات بالوسائل الأخرى- كالبعثات الخارجية والاطلاع على المراجع والدوريات وإصدارات غرفة التجارة الدولية والمبادئ الصادرة عن القضاء- في التعرف على المشكلات الخاصة بالاعتماد المستندي عموما وبسند الشحن باعتباره واحدا من أهم مستندات الاعتماد والتي من المحتمل أن تكون لم تعرض على الفاحص من قبل أثناء مباشرته لعمله، ويوضح أهمية هذه الوسائل في إكساب الفاحص القدرة على التعامل مع هذه المشكلات واتخاذ القرارات بشأنها، حتى إذا ما عرضت عليه مشكلة منها كان بمقدوره التعامل معها في أقل وقت ممكن وبسرعة ومهارة فائقة، تضاهى السرعة والمهارة التي يؤدى بها الفاحصون في البلدان المتقدمة عملهم على النحو الذي سأعرض له تفصيلا عند حديثى عن مدة الفحص وبالمستوى الدولي نفسه الذي تطلبته القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في

---

(١) الأستاذ / أحمد غنيم: " سند الشحن البحرى فى إطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٨٣.

نشرتها الأخيرة[١] حتى لو لم يكن قد سبق له أن تعرض لمثل هذه المشكلة أثناء تأديته لعمله من قبل.

المطلب الثالث

تهيئة الظروف المناسبة للفاحصين

١٢٨- إذا كان الانتقاء وتنمية المهارات ضرورة حتمية لإعداد الفاحصين والارتقاء بمستوياتهم حتى تضارع المستويات الدولية، وتكون على درجة عالية من التميز، فإن تهيئة الظروف المناسبة لهم لا تقل أهمية بحال من الأحوال عن العنصرين المذكورين - الانتقاء وتنمية المهارات - فإذا كان العنصر البشرى هو دعامة كل جهة عمل، فإن أهميته تزيد في المجالات التي تتطلب قدراً كبيراً من الدقة والمهارة والمعرفة كالفحص، ومن الخطأ أن تقوم العلاقة بين الفاحص وزملائه ورؤسائه في العمل أو بينه وبين جهة عمله على أساس من القوانين الصارمة، والأوامر الجافة، فعلى جهة العمل التي ينتمي إليها أن تبث في الهياكل الجامدة الموجودة روح الحياة، ويأتي ذلك عن طريق:

١- الاهتمام بحل المشكلات الوظيفية للفاحصين [٢].

---

(١) المادة ١٤ من القواعد والأعراف الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(٢) فالفاحصون جزء من مجموع العاملين بالبنوك، ومن شأن ترك مشكلاتهم الوظيفية دون حل منصف وعادل استنفاد قدر من وقتهم وفكرهم في محاولة حل هذه المشكلات، إما داخليا عن طريق الشكاية والتظلم إلى الرؤساء والمعنيين بحل هذه المشكلات وإما خارجيا عن طريق اللجوء إلى القضاء والجهات الرقابية المعنية بحل هذه المشكلات أو التي يتصور العامل أنها كذلك، ولا ريب أن عمل البنك على حل هذه المشكلات قبل تفاقمها، أدنى إلى تحقيق صالح البنك والعامل معا، إذ يؤدى ذلك إلى تكريس العامل وقته وفكره المستنفد في أداء عمله والعمل على الارتقاء به بدلا من تكريسه في حل المشكلات التي تعترضه وفى بحث له يذهب أحد المسئولين ببنوكنا المصرية إلى القول إن "من المؤسف حقا أن نجد ما يزيد على عشرة في المائة من مجموع العاملين يدخلون مع البنك في منازعات قضائية حول حقوقهم الوظيفية، وأن بعضا من هذه المنازعات يتصاعد الصراع فيه حتى محكمة النقض، فتلك ظاهرة تنعكس آثارها بالضرورة على إنتاجية هؤلاء إذ يفقد البنك نسبة عالية من مجهودهم بسبب انشغالهم فى السعي للمطالبة بحقوقهم".

انظر الأستاذ / عبد المنعم أحمد حسنى خليل، مرجع سابق، ص ٣٦.=

=وإذا كانت هذه النسبة تخص المشكلات التي يتم اللجوء فيها إلى القضاء، فإنه ولا ريب ستكون هناك نسبة مماثلة بل وقد تزيد من المشكلات التي يعزف أصحابها عن اللجوء للقضاء إما لعدم رغبتهم في الدخول في مثل هذه الصراعات وإما لعلمهم المسبق بأن الإدارة ستدافع عن نفسها بالقول إن الأمر المسبب للمشكلة يدخل في نطاق سلطتها التقديرية التي ترخص لها الحق في أن تمنح العامل هذا الحق أو تمنعه دون معقب على قراراتها وإن كان يحد سلطة الإدارة في هذه الحالة مبدأ التعسف في استعمال الحق الذي نظمه القانون المدني باعتباره الشريعة العامة في مادتيه ٤، ٥.

وزيادة نسبة المشكلات تجد مردودها في كم الأرباح الصافية التي يحققها كل بنك في نهاية كل عام وكلما قلت مشكلات العاملين كلما زادت فرصة البنك في تحقيق أهدافه وارتقي مستوى الأداء بإداراته المختلفة ومنها الإدارة المعنية بالاعتمادات المستندية وبعملية الفحص.

ويذهب المسئول المصرفي آنف الذكر إلى القول إنه يمكن التخفيف من آثار المشاكل التي عرض لها عن طريق:

١ –التزام الإدارة بالتطبيق السليم لأحكام القانون في كل ما يتعلق بالشئون العمالية من تعيين وترقية ونقل وتأديب وفصل وغير ذلك، وهذا يقتضي التوسع في الاستعانة بالقانونيين في مختلف مراحل اتخاذ القرار وتنفيذه.

٢ –العناية ببحث شكاوى العاملين والاستجابة إلى الصحيح منها، وهذا يستتبع النظر في تدعيم العمل بمكتب الشكاوى على نحو يكفل تحقيق هذه التوصية.

٣– العناية ببحث قضايا العاملين بمعرفة إدارة شئون الأفراد مع تكليف الإدارة القانونية بإبداء الرأي القانوني المجرد في كل دعوى، والالتزام – قدر المستطاع – بهذا الرأي لإنهاء بعض القضايا صلحاً.

أنظر في ذلك الأستاذ / عبد المنعم أحمد حسنى خليل، مرجع سابق، ص ص ٣٦، ٣٧.

وهذا الرأي يقدم جزءاً من الحل لمشاكل العاملين بهذا البنك عموماً، وبهمنا منهم في موضوع دراستنا هذه الفاحصون للمستندات المقدمة في الاعتماد المستندي على أن الحل الأمثل الذي أراه مع تسليمنا بوجاهة الحل السابق عرضه يتمثل فى تحلى القيادات الإدارية بقدر كبير من الحرص على حل هذه المشاكل، والعمل على ما يلي : –

١ – عمل إحصائيات يمكن التعرف منها على نوعيات المشاكل، ونسبة كل منها، ووضع الحلول الكفيلة بحل كل نوعية من هذه النوعيات، بشكل عادل ومنصف، على أن يتم البدء بحل المشكلات المتفاقمة والتي دلت الإحصاءات على أنها أكبر حجما أولا ثم الأقل حجما وتفاقما=

٢ – مراعاة الجانب المادي للفاحصين[١].

=وهكذا.

٢ – إذا كانت المشكلات والقضايا ناجمة عن اختلافات في وجهات النظر فيتم تشكيل لجان لبحث أوجه الخلاف وحل ما يمكن حله منها وديا ليتفرغ العاملون لبذل الجهد والوقت فيما فيه صالح البنك والعامل نفسه.

٣– فإن كان الخلاف ناجماً عن وجود نصوص جائرة أوعن نصوص مبهمة أو تحتمل أكثر من تفسير فيتم تعديل هذه النصوص بما يحقق العدل ويزيل اللبس ويعمل على حل هذه المشكلات وذلك سواء وجدت هذه النصوص في اللوائح أم النظم أم المنشورات المعمول بها في البنك.

٤ – اختيار قيادات فى شئون العاملين والإدارات الأخرى، من الشخصيات القادرة على استخدام ما قد يخول لها من سلطة تقديرية بالشكل الأمثل الذي يرضى العامل ويدفعه للتفاني والإخلاص في أداء عمله لا من القيادات التي تسئ استخدام هذه السلطة وتخلق بالتالي المشكلات.

(١) في نشرة لبنك القاهرة موقع عليها من رئيس مجلس الإدارة أوضح البنك أن من بين مسئولياته تجاه العاملين به، ومن بين فلسفاته وسياساته وأهدافه، العمل على :

١ – الاعتراف بدور العاملين في زيادة رقم الأعمال الذي يحققه البنك .

٢ – خلق روح المساواة بين جميع العاملين .

٣ – الاعتراف بحق العاملين فى الاشتراك فى الأرباح الصافية التي يحققها البنك .

٤ – العمل باستمرار على التوسع فى نشاط البنك حتى يفسح المجال أمام جميع العاملين للتقدم والترقية .

أنظر فى ذلك الدكتور/ عاطف محمد عبيد: "أصول الإدارة العامة والتنظيم"، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٤٧٣.

ويتخذ الاعتراف بدور العاملين في زيادة رقم الأعمال الذي يحققه البنك والاعتراف بحقهم في الاشتراك في الأرباح الصافية التي يحققها البنك، صورا مادية مختلفة ما بين مرتبات شهرية وعلاوات ومكافآت تشجيعية.

وأهم ما يعنى به العامل بالبنك فاحص أو غير فاحص أن تكون هذه الصور كافية في مجموعها للوفاء باحتياجاته من مأكل وملبس وخلافه حتى يتفرغ لتجنيد نفسه ووقته وجهده لعمله البنكي وبعد ذلك يتعين على البنك تمييز العاملين الأكفاء عن الأعمال المتميزة الملموسة التي يقومون بأدائها بالشكل المناسب.

٣ – التشجيع على خلق روح الابتكار وتقديم المقترحات [١].

٤ – الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والمعنوية [٢].

---

(١) أثبتت التجربة أن إتاحة الفرصة أمام العاملين لإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم قد حقق فوائد ملموسة فيما يتعلق بتحسين طرق العمل وظروفه، ولن تكون لهذه المقترحات فائدة، إلا إذا أحس العامل ان اقتراحاته سوف تلقى ما هي جديرة به من عناية، والطريقة الغالبة فى تنظيم تلقى المقترحات تنحصر فى وضع بعض صناديق فى أماكن مطروقة ظاهرة، ويكون فى وسع كل عامل أن يودع فى تلك الصناديق ما يعن له من مقترحات، ثم تشكل لجان لبحث وتصفية الجدي منها ومحاولة وضعه موضع التنفيذ.

أنظر في ذلك د / سليمان محمد الطماوى، مرجع سابق، ص ٥٩١ وما بعدها.

(٢) فلكي يؤدى العامل الفاحص عمله بسعادة وتزداد كفاءته يجب على الإدارة أن تعمل على إشباع حاجاته ورغباته التي يلخصها الفقهاء فى الآتي:-

١ – كفالة الأمن له.

٢ – الاعتراف بتفوقه.

٣ – منحه الإحساس بالكيان الذاتي فى نطاق الجماعة.

فمن أهم حاجات العامل على الإطلاق الإحساس بالأمن والطمأنينة فالعامل غير الآمن لا يمكن أن يصل إلى الدرجة المرجوة من الإتقان لعمله وكذلك العامل الذي تحيط به منغصات فى العمل ومن أول دعائم الأمن الحصول على الأجر الذي يكفل له الحياة الكريمة فى المستوى الاجتماعي المناسب، وإلى جانب هذه الدعامة تقف دعامة أخرى وهي المعاملة الطيبة من قبل الرؤساء، فمن أخطر الأمور أن يعامل العامل على أنه آلة للإنتاج مجردة من الإحساس، ودور الرئيس الناجح هو أن يعرف كيف يجعل مرءوسيه يؤدون عملهم بسرور عن رغبة فى العمل لاعلى أساس الخوف والإكراه ولن يتحقق ذلك إلا إذا عرف كيف يعامل مرءوسيه كبشر.

ومن ناحية أخرى فإن الاعتراف للعامل بتفوقه يؤتي بثمار جيدة، فعلى الإدارة أن تعمل على حفز العامل على بذل قصارى جهده، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أحس العامل أن جهده يلقى ما هو جدير به من تقدير وتشجيع، فالناس لا يعملون لمجرد الكسب المادي ولكن للحصول على رضا المجتمع الذي يعيشون فيه وتقديره والقول بخلاف ذلك يؤدى إلى غرس روح التواكل فيهم.

ولا يخفي على أحد الدور الذي يقوم به إشعار العامل – الفاحص– بكيانه الذاتي داخل الجماعة فى تحقيق الغاية المشتركة له ولزملائه ورؤسائه بل ولمرءوسيه فمن المصلحة أن يحس العامل بأنه يؤدى عملا هاما ولازما للجماعة وأن الجماعة التي يعمل معها تعتمد عليه كما يعتمد عليها .

أنظر فى ذلك الدكتور / سليمان محمد الطماوى، المرجع السابق، ص ٥٨٦ وما بعدها.

المبحث الثاني

إعداد البيانات والمعلومات

تمهيد وتقسيم :

١٢٩- سبق أن تناولت فى المبحث الأول الإعداد لعملية الفحص بشرياً، وأعرض فيما يلي للإعداد لعملية الفحص معلوماتياً، ويتم الإعداد المعلوماتي لعملية الفحص بأكثر من وسيلة، منها السجلات ومنها الإعداد الإلكتروني، والسجلات المستعملة فى إدارة الاعتمادات المستندية بالبنوك عموماً، تتمثل فى:-

ـ سجل الاعتمادات المستندية.

ـ سجل فاتحي الاعتمادات .

ـ سجل الحسابات المدينة مقابل مستندات الاعتمادات.

ـ سجل البضائع.

ـ أجندة الاعتمادات.

ومن هذه السجلات ما يعد وثيق الصلة بعمل الفاحصين، ومنها ما هو غير وثيق الصلة بعملهم، ورغم الأهمية التي يمكن أن تشكلها هذه السجلات فى سرعة أداء الفاحصين لعملهم عن طريق توفير الوقت المستغرق فى الوصول إلى المعلومات والبيانات من أقصر الطرق نجد أن المكتبتين القانونية والمصرفية لم تحفلا بها ولا تشير إليها من قريب أو بعيد ولم يخرج عن هذا الخط – فيما اطلعت عليه من مراجع على كثرتها – إلا مرجع واحد[1]، أعتبره مرجعاً أساسيا لى فى هذا الشأن، ليقف جنبا إلى جنب مع مشاهداتى العملية خلال فترة عملى بالبنوك.

على انه بعد انتشار الحواسب الآلية على نحو ما سبق أن بينت من قبل أصبح من الميسور، الارتكان إليها في هذا المجال، لتقوم بالدور الذي تقوم به السجلات وفى وقت أسرع وبطريقة أكثر تيسيراً إما بمفردها – إن توافر لما تتضمنه من بيانات ومعلومات عناصر أساسية لا بد منها كالثبات والأمان-، وإما إلى جوار السجلات

---

(١) زكى مهنا حسن و بكر محمد عثمان، مرجع سابق، ص ١٩٨ وما بعدها.

إن كان توفير هذين العنصرين صعباً، أو محل شك.

وعلى ما تقدم، سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين: -

المطلب الأول: دور السجلات وثيقة الصلة بعملية الفحص فى هذه العملية وتقليل الأخطاء فيها.

المطلب الثانى: دور الحاسبات الآلية فى الإعداد للفحص.

المطلب الأول

دور السجلات وثيقة الصلة بعملية الفحص وتقليل الأخطاء فيها

١٣٠- تنحصر السجلات وثيقة الصلة بعملية الفحص، فى سجل واحد تسجل فيه أغلب بيانات الاعتمادات المستندية، وسأعرض فيما يلى لهذا السجل[١].

١ - سجل الاعتمادات المستندية

التعريف به:

١٣١- هو سجل تقيد فيه جميع الاعتمادات الواردة أو الصادرة بأرقام مسلسلة وتبين فيه أسماء فاتحى الاعتمادات وأسماء المراسلين المفتوح لديهم الاعتمادات وقيمة كل اعتماد باللغة الأجنبية وما يقابلها بالعملة المصرية وتاريخ استحقاق الاعتماد وقيمة التأمين المدفوع.

أنواعه:

١٣٢- يتخذ سجل الاعتمادات المستندية إحدى صورتين فهو إما أن يكون سجلاً واحداً لجميع الاعتمادات واردة أو صادرة، وإما أن يكون أكثر من سجل بحيث يخصص سجل لكل نوع فيخصص سجل للاعتمادات الصادرة وآخر للاعتمادات

---

(١) وثمة سجلات أخرى لكنها غير متعلقة بفحص مستندات الاعتماد المستندى وهى سجل فاتحى الاعتمادات وسجل الحسابات المدينة مقابل الاعتمادات المستندية وسجل البضائع المخزنة وأجندة الاعتمادات.

الواردة .

وإذا كانت الاعتمادات من الكثرة لدرجة كبيرة يكون من المتصور تخصيص سجل للاعتمادات المؤيدة مثلاً وسجل آخر للاعتمادات غير المؤيدة وهكذا.

وظيفتـــه:

١٣٣- يعد سجل الاعتمادات المستندية واحداً من السجلات الهامة، فهو مرآة كل من يرغب فى الوقوف على عدد الاعتمادات، وعدد الصادر والوارد منها، وبيانات كل اعتماد، والحركات التي تمت عليه، فإذا زيدت قيمة اعتماد ظهرت هذه الزيادة فيه، وإذا تم مد الاعتماد ظهر هذا المد، وإذا استعمل جزء من الاعتماد ظهرت القيمة المستعملة.

اقتراحات بغرض تأدية هذا السجل لدوره على الوجه الأكمل :

١٣٤- ويقترح البعض [١] إضافة خانات يمكن من خلالها الاكتفاء بهذا السجل ذاتياً لمعرفة كافة تفاصيل كل اعتماد، وبهذا يكون من الميسور استخراج أى بيانات تتعلق بهذا السجل من السجل ذاته، وهذه الاقتراحات تتمثل فى: -

١ - أن يتم إفراد خانة لبيان نوع البضاعة المستوردة لتمكين المعاينين من الاستدلال بسهولة عليها عند عمل إحصائيات أو معرفة أنواع البضائع التي تم استيرادها بمعرفة عميل ما، وغالباً ما تطلب هذه البيانات عند تجميع الإحصائيات.

٢ - أن يتم إفراد خانة أخرى لبيان نوع البيع، وما إذا كان بيع سيف أو فوب أو غير ذلك من أنواع البيوع التجارية الدولية التي يتم النقل بموجبها عن طريق البحر.

والغرض من إضافة بيان نوع البيع تمكين المختص من معرفة الاعتمادات التي لم يؤمن عليها ومطالبة فاتحيها بتقديم بوالص تأمين تغطى هذه الاعتمادات أو تفويض البنك لعمل التأمين بمعرفته، وذلك بدلاً من الرجوع إلى ملفات الاعتمادات ذاتها .

٣ - أن يتم إفراد خانة لكتابة رقم البنك المفتوح لديه الاعتماد من واقع إشعار

---

(١) زكى مهنا حسن و بكر محمد عثمان، مرجع سابق، ص ص١٩٨، ١٩٩.

الاستلام المرسل منه، لأنه من الجائز فى بعض الأحيان أن تفقد نسخة الاعتماد وهي فى طريقها إلى المرسل إليه وفي هذه الحالة يمكن إرسال خطاب إلى هذا البنك يطلب إليه فيه تعزيزه استلام الاعتماد حتى يمكن إرسال نسخ أخرى إليه إذا ما تبين فقد النسخة الأولى.

رأيى في هذه الاقتراحات:

١٣٥- البين من الاقتراحات السالفة أنها صدرت بغرض الاكتفاء بالسجل ذاتياً لمعرفة كافة التفاصيل المتعلقة بالاعتماد و استخراج البيانات منه بسهولة، ونرى أن الاقتراح بإضافة خانات رقم البنك المفتوح لديه الاعتماد ونوع البيع ونوع البضاعة غير كاف للوصول إلى هاتين الغايتين.

وللوصول إليهما أرى أن يتم تضمين السجل بيانات الاعتماد بشكل مختصر، فبالإضافة إلى ذكر اسم فاتح الاعتماد، واسم المرسل المفتوح لديه الاعتماد وقيمة الاعتماد وقيمة التأمين المدفوع وتاريخ الاستحقاق، وبالإضافة إلى البيانات التي تضمنها الاقتراح المذكور، هناك بيانات هامة يجب ذكرها كنوع الاعتماد هل هو قابل أو غير قابل للإلغاء، مؤيد أو غير مؤيد، قابل للتحويل أو غير قابل ..... الخ، ويجب ذكر عدد المستندات المطلوبة ونوعها وتاريخ انتهاء الصلاحية إلى غير ذلك من البيانات التي يشملها السجل، ولا يمنع اقتراحى هذا من أن تكون بعض البنوك تنهج هذا الأسلوب فتبين فى السجل بيانات مختصرة للاعتماد، فالاقتراح خاص بالحالات التي لا يرد فيها مثل هذه البيانات.

الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا السجل للفاحص:

١٣٦- هذا السجل بصورته المعروضة فى اقتراحى السابق يمكن أن يلعب دورا كبيرا فى تيسير عملية الفحص و إتمامها فى أقل وقت ممكن، فمن خلال رقم الاعتماد يستطيع الفاحص التوصل إلى صفحة السجل المدون به بيانات الاعتماد المطلوب فحص مستنداته ليطابق عليها هذه المستندات، ويتعرف على ما بها من خلافات دون حاجة إلى البحث عن ملف الاعتماد ذاته والاطلاع على أوراقه وقراءتها من اجل التوصل إلى النتيجة .

وأكثر ما يكون هذا الدور عندما يقوم الفاحص بإجراء الفحص المبدئي للمستندات حيث يكون واجباً عليه أن يستوفى الإجراءات التالية :

١- التحقق من سريان مفعول الاعتماد سواء بالنسبة لتقديم المستندات أو بالنسبة لتاريخ الشحن.

٢- التحقق من قبول الدفع الجزئي من الشحنات الجزئية فى حالات الاستعمال الجزئي للاعتماد.

٣- التحقق من تقديم المستفيد لكافة المستندات المطلوبة بالاعتماد بما يتمشى وشروط الاعتماد[١]، ثم يقوم بعد ذلك بالمطابقة النهائية لمستندات الشحن فى الحالات التي تتطلب هذا الإجراء والتي لا تكون فيها بيانات السجل كافية، حيث يقوم الفاحص بإجراء الفحص لكل مستند للتأكد من شموله على كافة أركانه من جهة وبما لا يتعارض مع بيانات المستندات الأخرى من جهة ثانية، ويتمشى فى الوقت ذاته مع بيانات وشروط الاعتماد المستندي.

٢ – سجل مقترح نسميه بسجل اعتمادات مستندية (فهرسى)

١٣٧- أرى أنه إلى جانب سجل الاعتمادات المستندية السالف، والذي تعتمد طريقة البحث فيه على معرفة رقم الاعتماد ومن خلاله يتم التوصل إلى البيانات الأخرى الخاصة بهذا الاعتماد، يجب أن يفرد البنك سجلاً آخر للاعتمادات المستندية، يسمي بالسجل الفهرسي تفرد فيه عدة صفحات لكل حرف من الحروف الهجائية ثم تدون بيانات الاعتماد الخاص بكل مستفيد في إحدى الصفحات الخاصة بأول حرف من أحرف اسمه، وعلي ذلك فإن طريقة البحث فيه ستعتمد على معرفة اسم المستفيد ومن خلال هذا الاسم يتم التوصل إلى بيانات الاعتماد.

---

(١) انظر في ذلك جورج عبد الملك، مرجع سابق، ص ٤٣. ويضيف إلى إجراءات الفحص المبدئي الثلاثة المذكورة إجراء رابع خاص بالتحقق من رصيد الاعتماد، ولكننا لا نتفق معه في اعتبار هذا الإجراء من بين الإجراءات التي يجب على الفاحص أن يوليها عنايته عند فحص المستندات لأن التزامه بالدفع للمستفيد لا يتوقف على كفاية الرصيد من عدمه فحق المستفيد مستقل عن علاقة البنك بعميله الآمر.

فائدة السجل الفهرسى للاعتمادات المستندية:

١٣٨- يساعد هذا السجل فى إرشاد الفاحص إلى البيانات التي يرغب في الاطلاع عليها فى حالة تعذر وصوله إلى هذه البيانات عن طريق السجل السابق الحديث عنه وبالتالى يكون أمام الفاحصين مصدران للتوصل إلى البيانات بشكل سريع وعاجل، مصدر يعتمد فيه على رقم الاعتماد، وآخر يعتمد على اسم المستفيد.

المطلب الثانى

دور الحاسبات الآلية فى عملية الفحص

١٣٩- تتميز الحاسبات الآلية بميزة هامة، وهى أنها قادرة على أداء العديد من الخدمات بسرعة[١] فائقة، ويمكن استغلال هذه الميزة فى الإعداد لعملية الفحص، ويكون هذا الاستغلال إما كبديل للسجلات التي عرضت في المطلبين الأول والثاني من هذا المبحث، وإما كوسيلة موازية للسجلات، بحيث يكون الأصل هو استخدام الحاسب الآلي لما يتسم به من سرعة فى استخراج المعلومات، و تكون السجلات مجرد بديل يستخدم احتياطياً فى الحالات التي يتعذر فيها التوصل للمعلومة عن طريق الحاسب لحدوث عطل به أو لأي سبب آخر.

ويتم استخدام الحاسب كبديل أو وسيلة موازية للسجلات عن طريق إعداد برنامج[٢] يمكن من خلاله إدخال معلومات إلى هذا الحاسب عن طريق الكتابة الإلكترونية (أو الرقمية)، بأن يتم وضع المعلومات فى صورة رقمية وتخزينها كبيانات إلكترونية على أقراص C D أو على أقراص مدمجة بذاكرة قراءة فقط –

---

(1) Paul Todd :"Bills of lading and Bankers documentary credits", L.L.P., London, third edition, 1998 , p.152.

(٢) انظر الدكتور / عمر الفاروق الحسينى: تأملات في بعض صور الحماية الجنائية لنظم الحاسب الآلي"، محاضرة ألقيت في مصر والكويت، مطبوعة على الآلة الكاتبة، نوفمبر ١٩٨٩، ص ص ٧، ٨. حيث يشير إلى أن البرنامج عبارة عن طريقة عمل مرسومة على نحو ما بصورة تتفق وطبيعة الآلة – أي الحاسب – وهى تنطوى على مجموعة من التعليمات التي يتلقاها الحاسب ويترجمها إلى خطوات محددة ومسلسلة على نحو معين، بهدف حل مشكلة معينة هي التي سبق تلقين معطياتها للحاسب.

C.D. Room– و يتم تخزين هذه المعلومات الإلكترونية تخزينا دائما أو للفترة التي يريدها الشخص المعنى[١].

وهذه المعلومات هي غالبا المعلومات التي يتم تدوينها بالسجلات فيدون فيها جميع الاعتمادات الواردة والصادرة و أسماء المراسلين المفتوح لديهم الاعتمادات وقيمة كل اعتماد والعملة الأجنبية وما يقابلها وتاريخ استحقاق الاعتماد وقيمة التأمين والأرصدة المدينة الخاصة بهذا الاعتماد، و موجز لبيانات الاعتماد.

وهذه تمكن الفاحص من استدعاء جميع البيانات التي يرغب فى استرجاعها فى زمن قياسي لمعرفة ما إذا كانت مستندات الاعتماد قدمت فى الميعاد وما إذا كانت كاملة العدد ..... الخ، وذلك من خلال مضاهاة البيانات الواردة بالمستندات على البيانات المدرجة بالحاسب الآلي.

وكما ذكرت أن هذه الوسيلة ستتميز بقدر أكبر من السرعة في استخراج البيانات عند الحاجة إليها مما يمكن الفاحص ولا ريب من الإسراع بالفحص والارتقاء به إلى المستويات الدولية التي تطلبتها القوانين والأعراف الدولية الموحدة[٢] على نحو ما سبق أن أشرت إليه، ومسايرة البنوك الكبرى في الدول المتقدمة في هذا المجال، كما تتميز بإمكانية إجراء عمليات منطقية مفيدة في مجال الفحص كإجراء المقارنات وعمل إحصائيات عن المخالفات الواردة بالمستندات وخلافه وبالتالي فلن تكون فائدتها مقصورة على الإعداد للفحص فقط و إنما ستتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك من مزايا يهم الفاحص الوقوف عليها والإلمام بها.

---

(١) الدكتور / محمد السعيد رشدى: "حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات "، النسر الذهبي للطباعة، بدون سنة طبع، ص ١٥.

(٢) أنظر: المادة ١٤ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠.

المبحث الثالث

دور البنوك المعنية بالفحص

تمهيد وتقسيم :

١٤٠- تنص المادة ١/١٤ من القواعد الدولية الموحدة النشرة رقم ٦٠٠ على أنه:

" ١ــ يجب علي البنك المعين بالعمل طبقاً لما عين له والبنك المعزز- إن وجد- والبنك المصدر أن يقوموا بفحص المستندات المقدمة ليحددوا من خلال المستندات وحدها ما إذا كانت هذه المستندات تبدو في ظاهرها مستوفية ومقدمة تقديما مطابقا".

ومن هذا النص، يتضح أن البنوك المعنية بالفحص هى:-

١ - البنك الفاتح.

٢ - البنك المؤيد.

٣ - أي بنك آخر يتم تفويضه من أى من البنكين المذكورين بالفحص.

وقد تكفلت مادة ١٥ من هذه القواعد ببيان دور كل من هذه البنوك في حالة التقديم المطابق فنصت علي أنه:

" ١. عندما يقرر البنك مصدر الاعتماد أن المستندات المقدمة مطابقة ، فإنه يجب أن يوفي (يدفع).

٢.عندما يقرر البنك معزز الاعتماد أن المستندات قد قدمت مطابقة ، فإنه يجب عليه الوفاء (الدفع) أو التداول ويقوم بإرسال المستندات للبنك مصدر الاعتماد".

كما تكفلت المادة ١٦ من هذه القواعد ببيان دور كل من هذه البنوك في حالة ما إذا كانت المستندات مخالفة فنصت علي أنه:

" ٠١ عندما يقرر البنك المعين (بما هو معين له) ، البنك معزز الاعتماد (إذا وجد) أو البنك مصدر الاعتماد أن التقديم غير مطابق فمن الممكن أن يرفض الإيفاء أو التداول.

٠٢ إذا قرر البنك مصدر الاعتماد أن المستندات غير مطابقة فإنه من الممكن كقرار منفرد الاتصال بمعطي الأمر (فاتح الاعتماد) لرفع الخلافات (قبولها) وهذا الإجراء لا يسمح له بمد الفترة المذكورة بالمادة الفرعية ٢/١٤ (خمس أيام عمل تالية ليوم استلام المستندات).

٠٣ عندما يقرر البنك المعين بالعمل الموكل إليه أوالبنك معزز الاعتماد (إذا وجد) أو البنك مصدر الاعتماد رفض الإيفاء أو التداول ، فيجب عليه أن يعطي إخطار منفرد بهذا المعنى لمقدم المستندات.

هذا الإخطار يجب أن يتضمن الآتي :

أ- أن البنك قد رفض الدفع أو التداول و

ب-كل خلاف تم بموجبه رفض الدفع أوالتداول و

ج- أن البنك يحتفظ بالمستندات انتظارا للتعليمات الذي سيتلقاها من مقدم المستندات أو

أن البنك المصدر يحتفظ بالمستندات حتى يتسلم مايفيد رفع الخلافات من الآمر وقبوله لها أو استلامه تعليمات من مقدمها سابقة للموافقة على الخلافات ورفعها ، أو

أن البنك سيقوم بتنفيذ التعليمات التي تلقاها سابقاً من مقدم المستندات.

٠٤ والإخطار المذكور بالبند الثالث من هذه المادة يجب أن يتم إما بالرسائل البرقيات أو بأي وسيلة أخرى لا تتعدى مدتها إقفال خامس يوم عمل بنكي تالي ليوم تقديم المستندات.

٥. البنك المعين (عندما يقرر القيام بما عين له) ، البنك المعزز –إن وجد– أو البنك المصدر بعد قيامه بإصدار الإخطار المذكور بالبند الثالث اءب من هذه المادة يمكن أن يعيد المستندات إلى مقدمها في أي وقت.

٦. إن لم يتمكن البنك المصدرأو البنك المعزز من العمل وفقاً لبنود هذه المادة فسوف يسقط حقهم في المطالبة بأن المستندات المقدمة غير مطابقة.

٧. إذا رفض البنك المصدر الدفع ، أو البنك معزز الدفع أو التداول وأعطوا إخطاراً طبقاً للوارد بالمادة في هذا خصوص فإنه من حقهم المطالبة برد المبلغ مضافاً إليه الفوائد إذا كانت التغطية قد تمت".

وأعرض فيما يلي لدور كل بنك من البنوك المذكورة فى عملية الفحص فى مطالب ثلاثة :

أتناول في المطلب الأول دور البنك الفاتح فى عملية الفحص.

وأتناول في المطلب الثاني دور البنك المؤيد فى هذه العملية.

ثم أعرض فى المطلب الثالث لموقف البنوك المتدخلة الأخرى.

المطلب الأول

دور البنك الفاتح فى عملية الفحص

١٤١- الصورة الغالبة أن يتم فتح الاعتماد فى بلد المستورد - المشترى - وهو ما سبق أن أشرت إليه فى الأحكام العامة تحت مسمى اعتماد الاستيراد وفى هذه الحالة يكون على بنك المشترى أن يقوم بإجراء الفحص على المستندات[1] المقدمة إليه من المستفيد تنفيذاً للاعتماد و قد يقع هذا الالتزام عليه وحده إن لم تتدخل أية بنوك وسيطة فى الاعتماد سواء بالتأييد أو التفويض بالفحص[2].

---

(1) Group d' professeurs, op. cit., p. 111.

(2) Cour de Cassation (com.), 15 juillet 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p28 . Note. M . Michel vasseur.

وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية: " يتعين على البنك فاتح الاعتماد أن يفحص كافة الوثائق التي يقدمها المستفيد". نقض مصري ، الطعن رقم ١٢٢٥، لسنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س-

وواجب الفحص التزام على البنك الفاتح في مواجهة عميله الآمر و في مواجهة نفسه فقبوله للمستندات المخالفة سيلحق به ضرراً إذ سيرفضها العميل ويتحمل هو نتيجة هذا القبول غير الصحيح منه، ولذلك فإنه متى استلم البنك الفاتح المستندات من المستفيد إما مباشرة أو عن طريق بنك وسيط[١] يكون عليه أن يقوم بفحصها[٢] و مطابقتها على خطاب الاعتماد[٣]، والتأكد من خلوها من المخالفات سواء في العدد أو في الميعاد الذي قدمت فيه أو ما تحويه من بيانات[٤].

و هذا هو الأصل و ما تواترت عليه أحكام القضاء و آراء الفقهاء أيضاً، بيد أن قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ نص على أنه يجب [٥] :-

"على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الآمر بفتح الاعتماد"

وما يسترعي الانتباه في هذا النص انه لم يوجب على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لخطاب الاعتماد على نحو ما أسلفت و إنما أوجب عليه أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات العميل الآمر بفتح الاعتماد مباشرة.

والتساؤل الذي يثيره هذا الاتجاه من المشرع أنه إذا كانت المستندات مطابقة لخطاب الاعتماد و كان خطاب الاعتماد مطابقاً لتعليمات العميل الآمر فلن تكون هناك مشكلة إذا ما جاءت المطابقة على أى منهما فكلاهما يتضمن نفس البيانات

-٤١، ص٤٠٩.

(١) وقد حكم بأنه "إذا سلمت المستندات إلى المراسل فيكون عليه أن يرسلها إلى البنك الفاتح ليدرسها جيداً ويعطى الأمر بالدفع"، أنظر في ذلك.

Trib .Versay, 24 mai 1991, dalloz sirey, 1992, p. 309.

(٢) وقد حكم بأن "البنك الفاتح مسئول عن فحص المستندات المقدمة من المستفيد"، أنظر في ذلك

Cour de cassation (Com.), 7 Avr. 1992, dalloz sirey, 1994, p 24.

وفى ذات المعنى أنظر الحكم الصادر من محكمة بيروت المدنية الثانية جلسة ٦ / ٦ / ٨٠، المجلة العربية للفقه و القضاء، إصدار جامعة الدول العربية، أبريل نيسان، ١٩٨٤.

(٣) نقض ٤٣٣ لسنة ٤٥ ق، جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٨٤، س٣٥، ص٥٥١.

(٤) أنظر الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، بند ١١٥، ص٩٦. اذ يقول: " فيجب على البنك أن يتأكد أن المستندات تم تقديمها أثناء الفترة المحددة لسريان الاعتماد وأنها مطابقة لما جاء في خطاب الاعتماد وكاملة العدد دون أي نقص".

(٥) المادة ٣٤٧ / ١ من قانون التجارة المصرى رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

والتعليمات، و لكن ما الحل إذا خالف البنك تعليمات عميله الآمر وأورد بالخطاب بيانات غير مطابقة لتلك التي تلقاها من العميل، هل يجرى المطابقة على البيانات الواردة فى تعليمات العميل أم البيانات الواردة بخطاب الاعتماد؟ وإذا أجراها على البيانات الواردة بتعليمات العميل و كانت المستندات مخالفة لها و لكنها مطابقة لخطاب الاعتماد، فهل سيرفض المستندات المقدمة من المستفيد بدعوى عدم مطابقتها لتعليمات العميل أم سيقبلها؟ وإذا رفضها بدعوى عدم مطابقتها لتعليمات العميل، فما ذنب المستفيد فى ذلك وهو الذي لم يرتكب خطأ، ونفذ جميع ما جاء بخطاب الاعتماد و تكبد في سبيل ذلك نفقات تجهيز البضاعة ونقلها فى بعض الأحيان كما أنه ما ذنب المستفيد فى أن ترفض مستنداته لعدم مطابقتها لتعليمات لم يخطر بها والأصل أنه يجهلها، لا ريب أنه كان الأولى أن ينص على أنه:

"على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لخطاب الاعتماد، فإن كانت رغم هذه المطابقة للخطاب، غير مطابقة لتعليمات العميل الآمر كان لهذا الأخير أن يرفضها".

١٤٢- وقد يقوم المستفيد بتقديم المستندات و عند الفحص يجد البنك أنها غير مطابقة لما ورد بخطاب الاعتماد، و فى هذه الحالة يكون من الواجب عليه أن يرفضها إلا إذا أخطر عميله بالمخالفة فتجاوز عنها [١] و قبل المستندات على حالتها، فإن رفضها البنك فيكون عليه اتخاذ إجراءين، الأول أن يخطر عميله بالرفض[٢]، والثاني أن يخطر المستفيد بذلك أيضاً دون تأخير[٣] ويبين لهما الأسباب

---

(١) المادة ٢/١٦ من القواعد الموحدة، النشرة رقم٦٠٠. وتنص على أنه: " إذا قرر البنك مصدر الاعتماد أن المستندات غير مطابقة فإنه من الممكن كقرار منفرد الاتصال بالآمر لرفع الخلافات بقبولها وهذا الإجراء لا يسمح له بمد الفترة المذكورة بالمادة الفرعية ٢/١٤ (خمس أيام عمل تالية ليوم استلام المستندات)".

(٢) المادة ٣٤٧ / ٢ من قانون التجارة المصرى رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(٣) المادة ١٦/ ٣ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة ٦٠٠. وتنص على أنه: " عندما يقرر البنك المعين بالعمل الموكل إليه أوالبنك معزز الاعتماد (إن وجد) أو البنك المصدر رفض الإيفاء أو التداول ، فيجب عليه أن يعطي إخطارمنفرد بهذا المعنى لمقدم المستندات ". =

التي استند إليها فى هذا الرفض.

بيد أن الملاحظ أيضاً أن قانون التجارة بدلاً من أن يلزم البنك بالإخطارين ألزمه بإخطار واحد، و هو إخطار العميل الأمر، إذ أورد بالمادة ٣٤٧/ ٢ منه انه: "وإذا رفض البنك المستندات وجب أن يخطر الأمر فوراً بالرفض مبيناً أسبابه".

و كان الأولى أن ينص على أنه " و إذا رفض البنك المستندات وجب عليه أن يخطر الأمر و المستفيد فوراً بالرفض مبيناً أسبابه "، حتى يزال أي لبس أو اعتقاد بأن الإخطار الفوري واجب للأمر دون المستفيد.

١٤٣- و أحيانا لا يتم فتح الاعتماد لدى فرع البنك المقدم إليه طلب فتح الاعتماد وإنما يتم فتحه لدى فرع آخر لهذا البنك [١]، و عندئذ لا يعد الاعتماد مفتوحاً لدى بنك آخر، ففروع البنك الواحد لا تتمتع بالاستقلال[٢] سواء كان الفرع بذات الدولة أو بدولة أخرى، و فى هذه الحالة ينعقد الاختصاص بالفحص لأى من الفرعين وفقاً للنظام الداخلي للبنك باعتبار أن كلا منهما وحدة من وحدات البنك وجزءاً من أجزائه.

١٤٤- وفي أحيان أخرى يقتصر دور بنك المشترى علي مجرد الوكالة أي السعي نيابة عن المشترى لدى المراسل لفتح الاعتماد لحساب موكله، فإذا قبل المراسل هذا الطلب أصبح الاعتماد اعتماد تصدير[٣]، وفقا لما سبق أن ذكرت فى الأحكام العامة وذلك بالنظر إلى أنه تم فتحه لدى بنك فى البلد المصدرة منه

=وانظر Michel Phijac, Banque, Janv. 1958, p.p. 17 – 20.

(١) – أنظر في ذلك

Trib.com. Seine, 6 fev. 1950, Recuiel dalloz sriey, 1950, p.p.32 –325. Note Georges Marais.

وفى هذه القضية طلبت مؤسسة دولية بمونت كارولو (مشترية) من البنك التجاري الإيطالي بباريس أن يطلب من فرعه بمرسيليا فتح اعتماد لصالح مورد من دولة داهومى.

(٢) الأستاذ الدكتور / على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، هامش ص ٢٨.

(٣) دكتور/ محيى الدين إسماعيل علم الدين: "موسوعة أعمال البنوك"، الطناني، ١٩٨٧، ص٧٧٥ – إبراهيم صدقي، مرجع سابق، ص ٩.

البضاعة، و فى هذه الحالة يكون البنك الفاتح هو الملتزم بفحص المستندات المقدمة من المشترى و لا تقوم علاقة مباشرة بين البائع و بنك المشترى [١] الذي لم يوجه إليه أية خطابات اعتماد و لا تربطه به علاقة ما بشأن هذا الاعتماد، و ينحصر دور بنك المشترى علي مجرد كونه وكيلاً عن المشترى في السعي للحصول على موافقة المراسل على فتح الاعتماد لصالح البائع و إرسال خطاب الاعتماد من جانبه.

المطلب الثاني

دور البنك المؤيد فى عملية الفحص

١٤٥- قد لا يكتفى المستفيد بفتح اعتماد مستندي نهائي لدى بنك بلد المشترى، فيطلب من المشترى تأييده من بنك فى بلد المستفيد نفسه لاعتبارات يراها[٢]، فيدخل بنك آخر ليضيف التزامه إلى التزام البنك الفاتح و يتعهد بتعهداته الواردة بخطاب الاعتماد نفسها، و يكون أمام المستفيد تعهدين نهائيين من بنكين أحدهما الفاتح والآخر المؤيد.

فإذا ما تم تأييد الاعتماد من قبل البنك المؤيد، كان للمستفيد الخيار فى أن يتقدم بالمستندات إلى البنك الفاتح أو البنك المؤيد ليفحصها ويسدد قيمتها، فإن قدمها إلى البنك المؤيد قام الأخير بفحصها و دراستها و التأكد من سلامتها ومطابقتها لخطاب الاعتماد والتأكد من تقديمها خلال المهلة المقررة، فإن تأكد من ذلك كان عليه واجب الدفع للمستفيد دون أن يتوقف هذا الدفع على أمر من المشترى أو بنك المشترى (الفاتح) و دور البنك المؤيد فى ذلك يماثل تماماً دور البنك الفاتح، فالتزامات كل منهما فى مواجهة المستفيد واحدة [٣]، علي أنه إذا تم الفحص بمعرفة

---

(١) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير: " البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي دراسة للقضاء والفقه المقارن " ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، طبعة ١٩٩٣، ص ٢٨٤.

(٢) أنظر الاعتماد المستندى المؤيد في الفصل التمهيدي، وأنظر المادة ٣٤٦ / من قانون التجارة حيث تنص على أنه: "و يجوز تأييد الاعتماد المستندى من بنك آخر يلتزم بدوره بصورة قطعية ومباشرة قبل المستفيد ".

(٣) أنظر الدكتور/محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، بند ١٠١،=

البنك المؤيد فإنه يكون علي هذا البنك بعد الانتهاء من عملية الفحص التي قام بها أن يرسل المستندات إلى البنك الفاتح.

١٤٦- لكن ما العمل إذا قام البنك المؤيد بفحص المستندات و سداد قيمتها و أرسلها إلى البنك الفاتح، هل يقوم البنك الفاتح بإعادة فحصها ليتأكد قبل تنفيذها إلى عميله الأمر من أنها مطابقة لشروط الاعتماد و مطابقة بعضها البعض أم يكتفى بالفحص الحاصل من البنك المؤيد؟.

يقول البعض فى هذه الحالة إنه: "على البنك المؤيد أن يرسل المستندات إلى البنك الفاتح طالباً منه أن يرد إليه ما وفاه نظير هذه المستندات، غير أن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد بل يقوم البنك الفاتح بعملية فحص أخرى على المستندات لاتخاذ قرار نهائي و حاسم فى شأنها، فإذا قبل المستندات وجب عليه أن يرد للبنك المنفذ حقه"(١).

وأرى من وجهة نظرى أن هذا الرأي سليم و يتفق مع المنطق إذ أن غاية الفحص الذي قام به البنك المؤيد هو اتخاذ موقف حازم بالنسبة للمستندات فى مواجهة المستفيد إما بقبولها متى كانت متفقة مع شروط خطاب الاعتماد، أو رفضها إن كانت تنطوى على أي مخالفات.

أما الفحص الثانى الذي يجريه البنك الفاتح فلا يهدف إلى تحديد موقف البنك من المستفيد لأن الوفاء للمستفيد بقيمة الاعتماد تم بالفعل و لكنه يهدف إلى تحديد موقف البنك الفاتح من السداد الذي أجراه البنك المؤيد، وما إذا كان هذا السداد في محله أم في غير محله، فإن كان السداد قد تم مقابل مستندات مطابقة و متطابقة مع شروط الاعتماد وفاه قيمتها أى أعطاها للبنك المؤيد وإن كان السداد الحاصل من البنك المؤيد قد تم مقابل مستندات مخالفة فإن البنك الفاتح سيكون مضطراً لرفض الوفاء بقيمتها للبنك المؤيد.

وإذا رفض البنك الفاتح المستندات المقدمة من البنك المؤيد، فلا يكون للمستفيد شأن

=ص٨٦. إذ بعد أن قدم مثالا لعملية تأييد اعتماد يقول عن البنك المؤيد: "يصبح هذا الأخير ملتزما أمام المستفيد مثل البنك الأول فاتح الاعتماد تماما".

(١) الدكتورة / نجوى أبو الخير، مرجع سابق، ص٣٤٧.

بهذا الرفض لأن تنفيذ الاعتماد لدى البنك المنفذ هو المعتبر فى نظر المستفيد، و قبول هذا البنك يعتبر نهائياً لصالح المستفيد، حتى لو رفض البنك الفاتح المستندات، إلا إذا كان البنك المنفذ قد قبل المستندات مع التحفظ و أجرى تسوية مشروطة [١]، والتسوية المشروطة نوع من الدفع مقابل مستندات غير سليمة ولكن البنك يعتقد أنها لن تكون محل رفض من عميله، وهذا الدفع لا تقبله البنوك الفرنسية إلا إذا قدمت لها المستندات من بنك مماثل وقبل هذا البنك تلك التحفظات، أما فى إنجلترا فلا تتم الموافقة على السداد مع التحفظ و بدلاً من ذلك يتم اللجوء فى حالة وجود مستندات مخالفة إلى السداد بشرط تقديم ضمان من بنك من بنوك الدرجة الأولى[٢]، فإن كان بالمستندات أية مخالفات، ولكن البنك المؤيد قبلها دون تحفظ أو دون ضمان فإنه يتحمل مسئولية ذلك وحده، حتى لو قدر أن الاختلاف بسيط [٣].

وفي نزاع قضائى تم عرضه فى المحاكم الفرنسية، كانت مؤسسة دولية بمونت كارلو قد طلبت من البنك التجاري الإيطالي فرع باريس ان يطلب من فرع البنك بمرسيليا اعتماداً مستندياً لصالح إحدى الشركات بدولة داهومى الإفريقية لشراء نخالة حبوب، و لعدم وجود فروع لهذا البنك بداهومى، طلب من بنك إفريقيا الوسطى فرع مرسيليا أن يعزز الاعتماد، وقبل البنك المذكور ذلك، و بعد قيام الشركة المستفيدة بتقديم المستندات للبنك المؤيد، و قيام هذا البنك بسداد قيمتها، أرسل المستندات إلى البنك الفاتح – البنك التجاري الإيطالي – ليرد له ما أداه للمستفيد و لدى قيام البنك الفاتح بفحص المستندات اتضح له أنها غير مطابقة للشروط، وتتضمن عدة مخالفات بالفاتورة وسند الشحن وشهادة المنشأ كما اتضح أنها غير متطابقة مع بعضها البعض، فرفض الوفاء بقيمتها للبنك المؤيد، وعند عرض الأمر على المحكمة قررت أن البنك الفاتح كان محقاً فيما تمسك به من عدم الوفاء بقيمة الاعتماد للبنك المؤيد لما بالمستندات المقدمة من مخالفات[٤].

ولا يقف دور البنك المؤيد على التأكد من خلو المستندات من المخالفات فى البيانات

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص٣٤٨ وما بعدها.

(2) Michel Phijac, Banque, 1958, P. 17.

(3) Trib. Com. Pairs, 3 sept. 1990 , dalloz sirey, 1991, p. 222.

(4) Trib.Com. Seine, 6 fev. 1950, dalloz 1950, p. 313., Note Georges Marais.

بل عليه أن يتأكد من خلوها من أى تزوير واضح أو جلى[١].

المطلب الثالث

موقف البنوك الوسيطة الأخرى

١٤٧- وكما قد يكون البنك الوسيط مؤيداً قد يكون غير ذلك، فيكون مبلغاً بالاعتماد فقط، أو مفوضاً بالفحص و السداد دون أن يضيف تعهده إلى تعهد البنك الفاتح بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد.

ويذهب رأى إلى القول إنه ليس ثمة فارق بين البنك المبلغ والبنك المؤيد فى الالتزامات التي يلتزمان بها فى مواجهة المستفيد، ويسوق لذلك مثلاً يقول فيه لو أن بنكاً فى فيتنام وله فرع فى نيويورك قام بفتح اعتماد، وطلب من بنك فرنسي إبلاغ الاعتماد للمستفيد فقام البنك الفرنسي بالإبلاغ،وبعد أن قدم المستفيدالمستندات، وتغير نظام فيتنام، وأوقف نشاط البنك الفاتح، رغم استمرار فرعه بنيويورك فى العمل، فإن البنك المبلغ (الفرنسي) سيكون عليه التزام بأن يفي بقيمة الاعتماد، ثم يرجع بها على فرع البنك الفاتح في نيويورك[٢].

و يتجه رأى آخر إلى القول إن التزامات البنكين المؤيد و المبلغ ليست متماثلة، فالتزامات البنك المؤيد مشابهة لتلك الملتزم بها البنك الفاتح، أما البنك المبلغ فتقف التزاماته عند واجب الإخطار والتأكد من صحة خطاب الاعتماد وذلك ما لم يكن التفويض الصادر له من البنك الفاتح يسمح بدور أكبر من ذلك كما لو كان يكلفه بالسداد مثلاً [٣]، ومن المظاهر الأخرى لعدم تماثل دور البنكين والتزاماتهما أن

---

(1) Samuel Epschtein, De quelques litiges en matière de crédit documentaire, Bauque, 1956, p. 479.

(2) Epechtein et Ch. Bontaux, crédit documentaire, Règles communs au intérêts particuliers, Banque, Janv. 1976. p. 583.

(3) André Faraggi et Jacque Coty, crédit documentaire irrecevable, Rôle de la banque intermédiaire, Banque, Janv. 1979. p.583.

وأنظر الأستاذ الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، البند ١٠٢، ص٨٧. اذ يقول: " ويجب التمييز بين حالة البنك المؤيد للاعتماد الذي يتدخل في الخارج بناء علي طلب المستفيد للتعهد بتنفيذ الاعتماد في مواجهته، وبين البنك المراسل الذي يلجأ إليه البنك فاتح الاعتماد تيسيرا لوصول خطاب الاعتماد إلى المستفيد، فالبنك المراسل هو فرع للبنك=

عمولة البنك المؤيد عادة ما تكون أزيد من عمولة البنك المبلغ.

وأرى من وجهة نظري أن الرأى الأخير، هو الأقرب إلى الصحة للأسباب التي سبق ذكرها، كما أنه الأكثر اتفاقا مع نصوص القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية من ناحية، وأحكام القضاء من ناحية أخرى، فوفقاً للمادة ١/١٤ من القواعد الموحدة النشرة ٦٠٠ فإن مهمة الفحص لا تكون لأى بنك مهما كان دوره وإنما لأحد البنوك الثلاثة الآتية : البنك المنشئ، والبنك المؤيد، والبنك المعين الذي يعمل نيابة عن أى منهما، ومن المعلوم أن مباشرة النيابة تكون فى الحدود التي حددها المنيب، إذ نصت على أنه:

"يجب علي البنك المعين بالعمل طبقاً لما عين له والبنك المعزز- إن وجد- والبنك المصدر أن يقوموا بفحص المستندات المقدمة ليحددوا من خلال المستندات وحدها ما إذا كانت هذه المستندات تبدو في ظاهرها مستوفية ومقدمة تقديما مطابقا".

ومن جهته - ولي القضاء وجهه شطر الرأي الأخير أيضاً، ففي قضية عرضت على القضاء الفرنسي تدور وقائعها حول قيام أحد البنوك الأمريكية - Manfactures trast lie- بفتح اعتماد مستندى بناء على طلب عميله لصالح شركة محفوظات بحرية، وطلب من البنك الفرنسي أن يقوم بإبلاغ الاعتماد واستلام المستندات والكمبيالات، ولما تلقى البنك الفرنسي المستندات وسلمها للبنك الفاتح الأمريكي اتضح للأخير أن المستندات بها خلافات، وثار خلاف عما إذا كان من الجائز الرجوع على البنك المبلغ الفرنسي لمسئوليته عن عدم فحص المستندات، ولما عرض الأمر على محكمة النقض الفرنسية حسمت النزاع بالقول إن التزامات البنك المبلغ تقف عند حد التأكد من صحة خطاب الاعتماد والإخطار به وهذا بخلاف الحال فيما لو كان مؤيداً[1].

وفي قضية أخرى عرضت على القضاء الفرنسي أيضاً، وتدور وقائعها حول قيام

=فاتح الاعتماد أو فرع بنك أجنبي يوجد في بلد البائع يستخدمه بنك العميل الأمر في إرسال خطاب الاعتماد".

(1) Ariet de la cour de cassation du 30 janv. 1956, note Xavier Marin, Banque, 1956, p.189.

سيدة أعمال من دولة بنين بالتعاقد مع مورد فرنسي على شراء صفقة سجائر فرنسية وطلبت من البنك التجاري بدولة بنين فتح اعتماد مستندى لصالح المورد، ومن جانبه طلب البنك المذكور من بنك إفريقيا الدولي إخطار المستفيد بخطاب الاعتماد وتعهد له بسداد قيمة الاعتماد مقابل تقديم مستندات سليمة، وعندما تلقى البنك المبلغ المستندات أرسلها إلى البنك الفاتح و دفع قيمتها للشركة المستفيدة ولما قدم البنك الفاتح المستندات لعميلته الآمرة وجدت الأخيرة أن المستندات غير كاملة ثم اتضح أنها كانت ضحية عملية نصب من الشركة المستفيدة، وتم تداول الدعوى أمام القضاء وأصدرت فيها محكمة الاستئناف حكماً بإلزام كل من البنك الفاتح والبنك المبلغ بالقيمة لمسئوليتهما عن الفحص غير الصحيح وما نتج عنه، إلا أن محكمة النقض عندما نظرت القضية ولت وجهها شطر وجهة أخرى - فألغت حكم محكمة الاستئناف وأوردت في أسباب حكمها أن البنك المبلغ غير معنى بالفحص وكل ما يعنى به هو التأكد من صحة خطاب الاعتماد من الناحية الظاهرية وإخطار المستفيد بالخطاب، وبعد ذلك تكون كافة الالتزامات على عاتق البنك الفاتح، الذي يعد مسئولاً وحده عما شاب عملية الفحص من أخطاء[1].

ولم تشذ محكمة النقض المصرية عن هذا الاتجاه، ففي قضية عرضت عليها قام مستورد إنجليزي بفتح اعتماد مستندى لصالح مورد مصري لدى أحد البنوك الإنجليزية الذي كلف البنك الأهلي المصري بإخطار المستفيد بخطاب الاعتماد، وعندما قدمت المستندات إلى البنك الإنجليزي وجد أن بها مخالفات فرفضها، فما كان من المستفيد إلا أن أقام دعوى أمام القضاء المصري، وعندما تم نظرها أمام محكمة النقض نعى الطاعن على الحكم المطعون عليه بالقول إنه لا يسوغ للبنك الإنجليزي التنصل من سداد قيمة الاعتماد المفتوح بمقولة اختلاف البيانات الواردة بسندات الشحن عن شروط عقد فتح الاعتماد بعد أن تولى البنك الأهلي المصري فحص هذه المستندات وظهور مطابقتها لشروط الاعتماد، وقيامه بصرف قيمة البضاعة مما ينبني عليه التزام البنك الإنجليزي الفاتح بسداد هذه القيمة غير أن الحكم المطعون فيه - الاستئنافي - رد على ذلك بقوله إن المطعون ضده الثالث

---

(1) Cour de cassation, 15 nov.1991, dalloz sirey,1992, p. 303.

-البنك الأهلي المصري- ليس له دور إيجابي في مجريات التعامل فى الصفقة المباعة وأنه لا يعدو أن يكون رسولاً ينقل الرغبات و يحول الأوراق المتبادلة بين الطاعنة - الشركة المصرية المستفيدة - و البنك المفتوح لديه الاعتماد، وهذا من المحكمة خطأ فى فهم حقيقة الواقع إذ المطعون ضده الثالث وكيل عن المطعون ضده الثاني - البنك الإنجليزي - إذ استلم المستندات من الطاعنة وطابقها على شروط فتح الاعتماد وقام بصرف القيمة بعد التأكد من المطابقة بينهما ولولا هذه النيابة لما كان له شأن فى فحص المستندات قبل الصرف.

وفى ردها على هذا النعي قضت محكمة النقض بأنه : "وحيث إن النعي بكافة وجوهه مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بخصوص نفى نيابة المطعون ضده الثالث عن المطعون ضده الثانى وعدم ترتيب آثار قانونية على قيام الثالث بفحص المستندات ودفع الثمن على الطاعن على قوله: وحيث إنه عن الوجه الثاني والخاص بنيابة البنك الأهلي عن بنك ميرلاند وما ترتبه المستأنفة على ذلك غير صحيح ذلك أن الخطاب المرسل من البنك الأهلي إلى المستأنفة كان مجرد إخطار بفتح الاعتماد وتبليغه بالبرقية الواردة من قبل بنك ميرلاند وقد جاء فى هذا الخطاب أن الاعتماد مبلغ لكم بدون مسئولية علينا أو إلزام أو ارتباط من جانبنا ومن ثم فإن القول بأن نتيجة فحص المستندات بمعرفة البنك الأهلي على فرض صحته يرتب أثراً قانونياً غير صحيح إذ أن البنك الأهلي وفقاً لخطابه كان مجرد رسول لا نائباً، وإذا كان التحقق من توافر صفة النيابة عن الخصم أو عدم توافرها مسألة موضوعية وكان الحكم قد نفى هذه الصفة عن المطعون ضده الثالث - البنك الأهلي - بأسباب سائغة لها أصل ثابت بالأوراق ويؤدى عقلا إلى المعنى الذي خلص إليه فإن الجدل فى ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً تنحسر عنه رقابة محكمة النقض، ويكون النعي بهذا الوجه على غير أساس"[1].

وهذا هو الأصل ولكن فى بعض الأحيان قد يكلف البنك الفاتح أو البنك المؤيد بنكاً آخر لا لمجرد التبليغ، و إنما بالفحص وتنفيذ الاعتماد دون ان يضيف تعهده أو

---

(١) نقض مصري الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٢٩ / يناير ١٩٧٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ وما بعدها. - الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك"، مرجع سابق، ص٩٧.

التزامه إلى تعهد والتزام البنك الفاتح أو المؤيد.

وفى هذا الشأن يذهب البعض إلى القول: "إنه طبقاً للقواعد العامة فى المسئولية التعاقدية، إذا قام البنك الفاتح بتكليف بنك آخر بتنفيذ الاعتماد – فحص المستندات وسداد القيمة – دون أن يطلب منه تأييده فإنه يكون مسئولاً عن تصرفات البنك الوسيط ويتحمل أخطاءه طالما كان اختيار هذا البنك قد تم بمعرفته هو، أما إن كان الاختيار قد تم بمعرفة الأمر فيتحمل الأمر مسئولية أخطائه وتصرفات البنك الوسيط، وهذا بخلاف ما قررته أحكام القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، إذ تقرر أن البنوك لا تعد مسئولة عن تصرفات البنوك الوسيطة، ولكنه إعفاء محدود الأثر طالما أن البنك الفاتح مسئول أمام عميله الأمر عن الفحص قبل السداد، وإلا كان له الحق فى أن يرفض سداد قيمة الاعتماد"(١).

وقد لا يكون البنك الوسيط موكلاً من البنك الفاتح أو المؤيد بعمل ما كالإبلاغ أو الفحص أو التنفيذ، و إنما موكل من المستفيد بتسليم المستندات إلى البنك الفاتح أو المؤيد، فما دور هذا البنك فى عملية الفحص، وهل يمكن أن يعد مسئولاً عن أى خلافات بالمستندات التي يقوم بتسليمها أو متابعة الإجراءات الخاصة بهذه المستندات؟

أجابت محكمة باريس على هذا التساؤل بالقول إن البنك الوسيط عن المستفيد ليس له إلا تنفيذ التعليمات التي طلبت منه وليس عليه شئ بعد ذلك، ففي قضية عرضت عليها تدور وقائعها حول قيام شركة فرنسية مستفيدة من اعتماد مفتوح لدى أحد البنوك بدولة البحرين – مملكة حاليا – بتقديم مستندات الاعتماد إلى بنك باركليز فرع باريس، وكانت هذه المستندات تشتمل على مستند يستلزم عدم تسليم المستندات إلى المشترى إلا بعد الحصول منه على ضمان بنكي، إلا أن البنك البحريني سلم المستندات للمشترى دون أن يحصل على الضمان المطلوب، وعندما عرض الأمر على محكمة باريس قضت بأن ليس على البنك الوسيط (باركليز – باريس) أي مسئولية فالتزامه مقصور على تنفيذ التعليمات الموجهة إليه وهى

(1) Françoise Gura :"Contrat Bancaire, Contrats de service", Paris, Economica, Tom 1, 1990, N°. 333, p. 302.

إرسال المستندات إلى البنك البحريني أما البنك الفـاتح فكـان عليـه أن يفحـص المستندات قبل تسليمها للمشترى ويحدد موقفه بالنسبة للشرط المذكور[1].

(1) Pairs, 6 juillet, 1990, dalloz, juillet, 1991, p. 225.

الفصل الثاني

المبادئ العامة للفحص

ومعاييره ومدده

تقسيم :

١٤٩- ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، أعرض في الأول للمدد[١] ودرجة

---

(١) انظر في مدة الفحص المادة ٢/١٤ من القواعد الدولية للاعتمادات المستندية، النشرة ٦٠٠ - المادة ١٣/ب من القواعد الدولية الموحدة، النشرة ٥٠٠- تعليقات الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين علي مواد النشرة رقم ٥٠٠ : "تطوير القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، مرجع سابق ص ص١٢، ١٣- الدكتور / رضا السيد عبد الحميد : "عمليات البنوك ذات الطابع الدولي"، مرجع سابق، ص ١٠٧- الدكتورة/ نجوي محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ص ١٤٤ وما بعدها – الدكتور/ حسام الدين عبد الغني الصغير : " الجديد في القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ٥٠٠" ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ وما بعدها.

Paris, 13 Juillet 1988. Dalloz sirey, 1990, p.178. Note Michel Vasseur.
David Warne Op. Cit., N°. 6-43, p. 220.
Lucien M. Martin, Op. Cit., N° 403, p. 452 -
Maurice Megeah, Op. Cit., p.p. 643, 644, 646.
René Rodiere et Emmanuel du Pontativce, Op. Cit., p.529.

وانظر في التقديم خلال مواعيد الصلاحية

المادة ١٤والمادة٢٩ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠.

الدكتور /محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، بند ١١٥، ص٩٦ - الدكتور/ على جمال الدين عوض : "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص١٦١ وما بعدها – الدكتور/ علي البارودي : "العقود وعمليات البنوك التجارية"، مرجع سابق، ص٣٧٩- وتعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المواد ٢٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من القواعد الموحدة – الدكتور / رضا السيد عبد الحميد: "عمليات البنوك ذات الطابع الدولي"، المرجع السابق، ص ١٠٧ – الدكتور/ صليب بطرس و المستشار ياقوت العشماوى :" الاعتماد المستندي من المنظور العملى والمنظور القانونى "، المركز المتطور للصحافة (أهلا)، ١٩٨٤، ص٦٤ - الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، المرجع السابق، ص ١٠٩. =

العناية الواجب مراعاتهما أثناء إجراء عملية الفحص[١]، وفي الثاني لمعايير الفحص[٢]، وفي الثالث للمبادئ العامة للفحص[٣] من قصره على المستندات من

= Colmar,14 Juin1985, Recuil dalloz sirey,1986, p.218.
Baurges,1 Mars 1988, Recueil dalloz sirey,1989, p.195.
Cour d'Appel de Bruxelles, 6 Ch., 6 Nov. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p.215.
Paris, 12 Mai 1990. dalloz sirey, juill 1991, p.221.
Com., 20 Nov. 1990, dalloz sirey, juill 1991, p.222.

(١) المادة ٤/١٤ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ – والمادة ١٣/أ من القواعد والأعراف الدولية، النشرة٥٠٠ – الدكتور علي جمال الدين: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ص ١٦٩،١٧٠ – الدكتورة / سميحة القليوبي: "الأسس القانونية لعمليات البنوك"، مرجع سابق، ص٤١٠ – الدكتورة / سميحة القليوبي: "مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٥ – الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين في تعليقه على المادة ١٣ من القواعد والأعراف الموحدة ،النشرة رقم ٥٠٠ – محمد محمود فهمي : "القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، معهد الدراسات المصرفية، طبعة ١٩٦١، ص١٠ – الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، السنة ٤١، ص ٤٠٩.

(٢) المادة ١٤من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ – والمادة ١٣ من القواعد والأعراف الدولية، النشرة ٥٠٠ – الدكتور / علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ص ١٦٩ ، ١٧٠ – الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين في تعليقه على المادة ١٣ من القواعد والأعراف الموحدة ،النشرة رقم ٥٠٠ – محمد محمود فهمي : المرجع السابق ،ص١٠ – الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، السنة ٤١، ص ٤٠٩.

(٣) أنظر في كل أو بعض هذه المبادئ إلى كل من: المادتين ٥ ، ١٤ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ – والمواد٣، ٤، ١٣من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠ .

والمواد ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨ من قانون التجارة رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩م.

ومن الفقه أنظر أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، ص ٩٦ – الأستاذ الدكتور / علي جمال الدين عوض ، المرجع السابق، البند ٢١٧، ص ٢٦١ – الدكتورة /سميحة القليوبي: "الأسس القانونية لعمليات البنوك"، المرجع السابق، ص٤١١ – الدكتورة / سميحة القليوبي: "مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص٢٦. – الدكتور / علي البارودي: "العقود وعمليات البنوك التجارية"، مرجع سابق،=

=ص ص٣٧٩، ٣٨٠ - الدكتور / السيد محمد اليماني: "الاعتماد المستندى والطبيعة القانونية لإلتزام البنك"، مرجع سابق، ص ٩٢- جورج عبد الملك: "الإعتمادات المستندية فى البنوك التجارية"، المرجع السابق، ص ٢٤ - أمين ميخائيل عبد الملك: " الإعتمادات المستندية"، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري ، ١٩٧٣/١٩٧٤ ، ص٢٤ - حسن أبو الفتوح شاهين: "الاعتمادات المستندية"، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، ١٩٧٢/١٩٧٣، ص ١١.

ومن الأحكام القضائية المصرية أنظر : الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ - الطعن٤٠٢ ، لسنة ٤٤ق، جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠، س ٢٩، ص ٥٣٣ - الطعن ١٦٨٥، لسنة ٥٨ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ - الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ - الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥س٥، ص ٧٦٧.

ومن الأحكام والمراجع الأجنبية أنظر:

Georges Marias, Op. Cit., N°.13, p.p. 29- 31.
Luicien M. Martin, Op. Cit., p. 451.
Georges Ripert et René Roblot, Op. Cit., N°. 2425, p.486.
Réné Rodiére et Emmanuel du Pontavice, Op. Cit., N°. 430, p. 528.
David Warne and Nicholas Elliott Q.C., Op. Cit., p.218.
Roy Goode: "commercial law", Benguin Books, London, 2e edition, 1995, p.990.
Réné Rodiére et Jean Louis Rives Lange, Op. Cit., N° 362, p. 424.
Maurice Megrah, Op. Cit., p. 653.
Samuel Epschtien, De quelques Litiges en matiére de crédit documentaire, Banque, 1956, p. 479.
Charles Bontaux, Banque, 1967, p.p. 83- 86.
Michel Phijac, Banque, Janv. 1958, p.p. 17-20.
Cour de Cassation (Com.), 7 Oct. 1987, La reuve banque, N°. 480, Fev. 1988. p. 234.
Cour de cassation (Com.), 15 Juillet 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p.28. Note Michel Vasseur.
Trib. Com. de Paris, 18 Jan. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 213. note M. Michal Vasseur.
Michel Vasseur, Sous Cas., 18 Jan. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 213.
Cour de Justice de Genéve, 16 Juill. 1985, Recueil dollaz sirey, 1986, p.219.
Colmar, 14 juin, 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 218.
Paris 13 Sept. 1990, Recueil dalloz sirey, Juillet 1991, p. 223.
Cour d'Appel de Paris,1 décembre 1986, Recuei dalloz sirey, 1988, p.111. Note Michel Vasseur.
Com., 5 Nov. 1991, Recueil dalloz siery, 1992, p. 303.
Trib. Fédéral Swisse, 11 Juine 1989, Recueil dalloz siery, 1992, p.308. =

حيث الظاهر والتأكد من اكتمال أعداد هذه المستندات وسلامتها الذاتية ومطابقتها لشروط الاعتماد وعدم تناقضها مع بعضها البعض، وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول : المدد ودرجة العناية الواجب مراعاتهما أثناء إجراء عملية الفحص.

المبحث الثاني : معايير الفحص في الفقه والقانون المقارن.

المبحث الثالث : المبادئ العامة للفحص.

= Paris, 14e chambre, 30 avril 1985, Banque, Juillet, 1985, Note Jean louis rives lange.

Trib. Com. Seine, 6 Fev. 1950, Recueil dalloz sirey, 1950, p.323, Note Georges Marais.

Trib. Com. Siene, 6 Fev. 1950, Recueil dalloz sirey, 1950, p.323.

المبحث الأول

المدد ودرجة العناية الواجب مراعاتهما أثناء إجراء عملية الفحص

تقسيم :

١٥٠- أتناول في هذا المبحث ثلاثة موضوعات: الأول هو مدة الفحص، والثاني وجوب التأكد من تقديم المستندات خلال مدة صلاحية الاعتماد، والثالث هو درجة العناية الواجب مراعاتها أثناء إجراء عملية الفحص، وذلك في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول : مدة الفحص.

المطلب الثاني: التأكد من تقديم المستندات خلال مدة الصلاحية.

المطلب الثالث: درجة العناية الواجب مراعاتها أثناء إجراء عملية الفحص.

المطلب الأول

مدة الفحص

١٥١- حددت المادة ٢/١٤ من القواعد الدولية نشرة ٦٠٠ مدة الفحص بقولها : "لكل من البنك المعين الذي يقوم بالعمل طبقاً لما عين له والبنك المعزز -إن وجد- والبنك المصدر مدة لاتزيد عن خمسة أيام عمل بنكية تالية ليوم تقديم المستندات لتحديد ماإذا كانت المستندات المقدمة مطابقة أم غير مطابقة،ولاتتأثرهذه المدة بوقوع تاريخ تقديم المستندات في آخر تاريخ للصلاحية أو اليوم الأخير لتقديم المستندات ".

وكانت المادة ١٣/ب من القواعد الدولية نشرة ٥٠٠ تنص على أن :

" تكون لكل من البنك المنشئ والبنك المؤيد - إن وجد - أو البنك المعين الذي

يعمل نيابة عنهما مهلة معقولة لا تتجاوز سبعة أيام عمل مصرفية لاحقة على يوم تسليم المستندات، لكى تفحص هذه المستندات وتحدد ما إذا كانت تحتفظ بها أو ترفضها وتخطر الطرف الذي قدم هذه المستندات طبقاً لذلك ".

وواضح من هذين النصين أنه لم يعد للبنك أزيد من خمسة أيام لفحص المستندات وتحديد الخلافات.

ومدة الخمسة أيام المنصوص عليها في القواعد الحالية والسبعة أيام التي كان منصوصا عليها في النشرة ٥٠٠ لم يكن منصوصا عليها في الصيغ السابقة من القواعد الدولية نشرة ٤٠٠ أو النشرات السابقة عليها[١]، إذ كانت المادة ٣/١٦ من القواعد الدولية نشرة ٤٠٠ تنص على أن :

"من حق البنك فاتح الاعتماد أن يحصل على مدة معقولة لفحص المستندات ليقرر ما إذا كان سيتسلمها أم سيرفضها".

وقد بين النص الحالي أن الخمسة أيام هي أيام عمل مصرفية وعلى ذلك لا يدخل فيها أيام العطلات الأسبوعية أوالإجازات الرسمية ببلد البنك الفاحص وذلك بغض النظرعما إذا كانت هذه العطلات والإجازات معمولاً بها في دولة المستفيد من الاعتماد أو غير معمول بها فيه، ويبدأ حساب هذه المدة منذ استلام البنك للمستندات خلال مدة الصلاحية.

ولا ينبغي أن يفهم من هذه المدة أن الفحص يستغرق خمسة أيام في جميع الحالات، فالمادة لا ترمي إلى ذلك، وهو ما يتضح من وجود عبارة "لاتزيد عن خمسة أيام" في النص، ومفاد ذلك أن على البنك أن يبدي رأيه في المستندات بشكل حازم وسريع دون أية فرصة للبحث الطويل.

وفي قضية عرضت على القضاء الإنجليزي في ظل النشرة ٥٠٠ تقول المحكمة : " لابد أن يتم الفحص خلال مدة معقولة لا تزيد عن سبعة أيام عمل مصرفية تالية لاستلام المستندات"[٢]، ثم تقول أن :" عدم رفض المستندات خلال السبعة أيام يدل

---

(١) الدكتور / حسام الدين عبد الغني الصغير ، مرجع سابق ، بند ٢٤ ، ص ٢١.

(1) Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All

على عدم وجود نية لرفضها".[١]

وقد كان عدم التحديد مدعاة لتراخي بعض البنوك في إبداء رأيها لمدد طويلة.

ومن ذلك ما عرض على القضاء الفرنسي حيث قام البنك A بفتح اعتماد مستندي لمستفيد فرنسي وقام البنك B بتأييد الاعتماد وإبلاغ المستفيد بالخطاب واستلام المستندات، وبعد قيام المستفيد بتقديم المستندات إلى البنك المؤيد أرسلها الأخير إلى البنك الفاتح بعد ١٥ يوماً، وبعد سبعة أيام أخرى تالية رد عليه البنك الفاتح بأن المستندات لديه وتحت تصرفه وتحت مسئوليته حتى تتم موافقة العميل الأمر، ثم أرسل تلكساً آخر بعد سبعة أيام أخرى يبلغه فيها أن العميل يرفض المستندات لما بها من مخالفات، ولما عرض الأمر علي القضاء نعت المحكمة على البنك الفاتح أنه تأخر في إبداء رأيه إلى ما بعد المدة المعقولة الكافية لإجراء الفحص وألزمته هو والبنك المؤيد بسداد قيمة الاعتماد [٢].

وفى نزاع عرض على القضاء الفرنسى، حكم بأنه: "على البنك أن يفحص المستندات فإن وجد بها ما يوجب رفضها كان لزاماً عليه أن يبدي اعتراضاته ويعيد المستندات دون تأخير"[٣]، أي في مدة تتراوح بين يومين وستة أيام [٤]، وقد تصل إلى سبعة أيام إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، أما في الدول المتقدمة فقد لا تتجاوز ثلاثة أيام[٥] في أي حال.

وفي قضية بنك ترست ضد البنك الحكومي الهندي قدمت المستندات في ٢١ سبتمبر ورفضت في ٣٠ سبتمبر أي بعد أكثر من سبعة أيام لعدم مطابقة المستندات وهنا نظرت المحكمة الإنجليزية إلى مسألة الوقت المعقول كمسألة واقع لا كمسألة مبدأ، إذ تألفت مستندات الاعتماد المقدمة من ٩٦٧ ورقة وكانت حسب رأى أحد الخبراء أعقد مستندات شهدوها، ومع ذلك تم اعتبار الثمانية أيام التي استغرقتها

England law reports, 2002,p.707.

(1) Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.708.

(2) Paris,13 juill 1988, Dalloz Sirey,1990, p.178 note Michel Vasseur.

(3) Bordeaux, 9 Novembre 1959, René Rodiere et Emmanuel du pontativce, dexiéme edition, Op. Cit., p. 529.

(٤) الدكتور / رضا السيد عبد الحميد: "عمليات البنوك ذات الطابع الدولي"، مرجع سابق، ص١٠٧.

(5) David Warne, Op. Cit., N°. 6 - 43, p .221.

عملية الفحص مدة زائدة على الحد[١]، وهذه القضية وإن كانت خاضعة لأحكام القواعد الدولية صيغة ١٩٨٣ إلا أنها تظل صالحة للتطبيق وفق أحكام القواعد الدولية صيغة ١٩٩٣، على أساس أن الوقت الاحتمالي المحدد حالياً هو سبعة أيام.

ومتى فرغ البنك من فحص المستندات كان لزاماً عليه ألا يحتفظ بها لفترة غير معقولة دون أن يبدي فيها رأيه سواء بالقبول أو الرفض، وإلا اعتبر ذلك بمثابة قبول منه لهذه المستندات[٢]، والتزم بالوفاء بقيمتها.

علي أن ثمة حالة يكون من الصعب علي البنك أن يقوم فيها بإتمام الفحص خلال المدة المحددة أو المتعارف عليها، وهي حالة تشكك البنك في حدوث تدليس من جانب المستفيد، إذ أن البنوك البريطانية التي اعتادت علي إبداء رأيها خلال ثلاثة أيام فحسب تجد أن مدة السبع أيام التي كانت تتطلبها النشرة ٥٠٠غير كافية لإبداء رأيها إذا ما ثار لديها شك في حدوث تدليس، إذ تجد نفسها في مأزق وحيرة من أمرها فالمدة المذكورة غير كافية للتيقن من صحة أو عدم صحة شكوكها، فإن غلبت الحرص علي إبداء الرأى خلال المواعيد وسايرت شكوكها ورفضت المستندات واتضح فيما بعد ان هذه الشكوك لم تكن في محلها قد تضار في سمعتها دوليا وتواجه بمقاضاة المستفيد لها، وإن غلبت الحرص على إبداء الرأى في المواعيد أيضا ولكن قبلت المستندات ثم اتضح أن شكها كان في محله فقد تواجه برفض العميل استلام المستندات والوفاء بقيمتها، علي اعتبار أن الأدلة كانت كافية لتبرير رفض المستندات للتدليس[٣].

علي أننى أري أن هناك سبلاً عديدة للخروج من مثل هذا المأزق، ومن هذه السبل أن يتصل البنك بعميله لأخذ رأيه[٤]، أو أن يقبل البنك المستندات مع التحفظ أو بشرط تقديم ضمان. [٥]

---

(1) David Warne, Op. Cit., N°. 6-44, p.220.
(2) Maurice Megrah, Op. Cit., p. 646.
(3) David Warne, Op. Cit., N°. 6-61, p.229.

(٤) أنظر في ذلك المادة ١٦ /٢ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠ إذ تنص علي أنه: "إذا قرر البنك الفاتح أن المستندات غير مطابقة ، كان له حسب تقديره وحده أن يتصل بالآمر للتجاوز عن هذه الاختلافات ".

(٥) أنظر في ذلك: المادة ١٤ /و من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠.
Charles Bontaux :"Crédits Documentaires - Règlements Sous Réserves", Banque, 1967, p.p. 83- 86.
Michel Phijac:" Crédits Documentaires - Les Règlements Conditionnels", Banque, Janv. 1958, p.p.17-20.

المطلب الثاني

تقديم المستندات خلال مدة صلاحية الاعتماد

١٥٢- أول مهام البنك الفاحص، هو إجراء الفحص المبدئي للمستندات، فيتحقق من سريان مفعول الاعتماد سواء بالنسبة لتقديم المستندات أو بالنسبة لتاريخ الشحن[١].

وفي هذه العملية يقوم بالنظر فيما إذا كانت المستندات قد قدمت قبل سريان الاعتماد أم بعده أم في خلال مدة صلاحية الاعتماد[٢] لاتخاذ الإجراء المناسب، كما ينظر في مستندات الشحن وما إذا كانت تحمل تاريخاً قديماً [٣]ينبئ عن أن البضاعة وصلت قبل المستندات مما سيحمل العميل بغرامات تأخير أو يحمله هو بها إن نفذ على البضاعة لاستيفاء حقه منها أم تحمل تواريخ غير قديمة.

وتفريعاً لذلك، سأتناول فيما يلي هذه الأمور بادئاً بالحديث عن التقديم السابق على بداية النفاذ، ثم الحديث عن وجوب مراعاة ميعاد انتهاء الصلاحية، وما يتفرع عنه من ضرورة الحديث عن حكم المستندات التي يتأخر تقديمها لأسباب لا شأن للبنك بها وحكم ضياع المستندات قبل التقديم، وعن امتداد تاريخ انتهاء الصلاحية، وعن التقديم المتأخر للمستندات.

أولاً : التقديم السابق على بداية النفاذ أو بداية فترة التقديم:

١٥٣- مدة النفاذ هي المدة التي يبدأ منها سريان أثر الاعتماد لصالح المستفيد في حق البنك، ولا يبدأ سريان هذا الأثر إلا بوصول خطاب الاعتماد إلى المستفيد، وقد يحدد هذا الخطاب مدة لبداية تقديم المستندات فلا يكون مقبولاً من المستفيد أن

---

(١) جورج عبد الملك، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) أنظر في ذلك المادة ٤/٦ والمادة ١/١٤من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(٣) أنظر في ذلك المادة ٣/١٤من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

يتقدم بالمستندات قبل هذه البداية[١]، فإذا لم يحدد الخطاب مدة بداية لتقديم المستندات فلا يقبل منه تقديم المستندات قبل وصول الخطاب إليه.

على أنه كثيراً ما تكون بعض المستندات معدة مسبقاً قبل تاريخ الاعتماد، وفي هذه الحالة يتم التفرقة بين ما إذا كان البنك قد اشترط أن تكون جميع المستندات المقدمة لاحقة في التاريخ على تاريخ الاعتماد أم لم ينص على هذا الشرط.

وفي حالة ما إذا اشترط البنك أن تكون جميع المستندات لاحقة في التاريخ على تاريخ الاعتماد ــ لا يكون من الجائز للمستفيد مخالفة هذا الشرط، أما إن كان البنك لم ينص على هذا الشرط فإن المستندات تكون مقبولة طالما كان التقديم في خلال الأجل المحدد بشروط الاعتماد، عملاً بنص المادة ٩/١٤ من الأعراف الموحدة نشرة ٦٠٠ التي تنص على أنه : "من الممكن أن يحمل المستند تاريخ إصدار سابقا على تاريخ الاعتماد ولكن لايجب أن يحمل تاريخ لاحق علي تاريخ تقديمه ".

ولا يفهم من ذلك أنه يمكن قبول المستندات التي تحمل تاريخا سابقا حتى ولو كانت تحتوي على عيوب أو مخالفات[٢]فالمادة لا تقصد ذلك.

ثانياً : مراعاة ميعاد انتهاء الصلاحية :

١٥٤- كما أن للتقديم مدة بداية، فله أيضاً ميعاد لانتهاء الصلاحية، فلا يصح التقديم بعده[٣]، فالاعتماد المستندي يتضمن عادة مدة أو تاريخاً لانتهاء صلاحيته، وهو تاريخ له أهمية قصوى لأنه الأجل الذي ينتهي به التزام البنك أمام البائع المستفيد.

وهذا التاريخ يشترطه المشتري في طلب فتح الاعتماد ليتأكد به من أن البائع لن يحصل على مبلغ الاعتماد إلا متى قام بتنفيذ ما التزم به تجاهه ــ أي شحن

---

(١) الدكتور / على جمال الدين: "الإعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(2) Georges Maris: "Crédit confirmé ", Paris,1953, p. 45.

(3) Colmar, 14 Juin, 1985,Recuil dalloz sirey, 1986, p.218.

وأنظر أيضا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك"، مرجع سابق، ص٩٦

- والدكتور / علي البارودي : "العقود وعمليات البنوك التجارية"، مرجع سابق، ص٣٧٩.

البضاعة والتأمين عليها وغير ذلك ــ في الموعد المحدد بينهما بحيث يمتنع قبول المستندات المقدمة بعد هذا الموعد.

وكانت القواعد الدولية الموحدة صيغة ٥١، ٦٢ تنص على أنه: "يجب أن يتم تقديم المستندات خلال مدة معقولة"(١).

وفي صياغة ١٩٧٤ نصت المادة ٣٧ على أنه "يجب أن ينص في الاعتماد على تاريخ انتهاء بالنسبة لتقديم المستندات"، فأصبح تحديد ميعاد الانتهاء واجباً على البنك.

وعلى هذا النهج سارت القواعد الدولية صياغة ١٩٨٣ إذ تنص المادة ٤٦/أ منها على أنه "يجب أن تنص جميع الاعتمادات على تاريخ يعتبر حداً أقصى لتقديم المستندات للحصول على القيمة أو القبول أو التداول".

وسايرت القواعد الدولية النشرة ٥٠٠هذا الاتجاه أيضاً إذ تنص المادة ٤٢ /أ، ب منها على أن:

"أ- كل الاعتمادات يجب أن تشترط تاريخاً للانتهاء، ومكاناً لتقديم المستندات للدفع أو القبول، ومكاناً لتقديم المستندات للتداول، ويخرج من هذه الحالة الاعتمادات المفتوحة للتداول وتاريخ الانتهاء المشترط للدفع أو القبول أو التداول فيه على أن يفصح عن تاريخ لانتهاء تقديم المستندات.

ب- باستثناء ما جاء بالمادة ٤٤ فإن المستندات يجب أن تقدم في أو قبل تاريخ الانتهاء".

ولكن يحدث أحياناً أن يكتفي البنك بالقول إن الاعتماد يمكن الاستفادة منه لفترة معينة، كشهر أو عدة أشهر دون أن يحدد بداية معينة لهذه الفترة، وفي هذه الحالة يعتبر تاريخ إصدار خطاب الاعتماد بواسطة البنك المنشئ، هو اليوم الأول الذي يسري منه الميعاد.

---

(١) انظر في ذلك الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ١١٠.

وهو ماأخذت به القواعد والأعراف الدولية الموحدة النشرة ٦٠٠ إذ تنص في المادة ٤/٦منها علي :

" أ- يجب أن ينص بالاعتماد على تاريخ انتهاء صلاحية تقديم المستندات والتاريخ المحدد لانتهاء صلاحية الوفاء أو التداول سوف يعتبر تاريخا لإنتهاء صلاحية تقديم المستندات.

ب-مكان البنك المتاح له الاعتماد يكون مكان تقديم المستند ، مكان تقديم المستندات عندما يكون الاعتماد متاح مع أي بنك يكون هذا المكان هو مكان أي بنك ، مكان تقديم المستندات بخلاف مكان البنك مصدر الاعتماد يعتبر مكان إضافي لمكان البنك مصدر الاعتماد.

ج-استثناء ما هو منصوص عليه بالفقرة ٢٩/أ فإن تقديم المستندات من جانب المستفيد نفسه أو بالنيابة عنه فإنه يجب أن يكون قبل تاريخ انتهاء الصلاحية".

وليس على البنوك أي التزام بأن تقبل تقديم المستندات خارج ساعات العمل المصرفية[١] التي يقوم البنك خلالها بفتح أبوابه للجمهور، فسواء قدمت المستندات على شباك البنك، أو أرسلت إليه بالبريد أو توجه موظف من البنك إلى مكتب البريد لاستلامها ضمن بريد البنك فيجب أن يتم كل ذلك قبل انتهاء اليوم الأخير للاعتماد[٢].

وفي قضية عرضت على القضاء الفرنسي قام البنك المنشئ بتحديد ميعاد لانتهاء صلاحية الاعتماد وأرسله ضمن بيانات الاعتماد إلى البنك المؤيد وقبل أن يقوم هذا الأخير بإبلاغ المستفيد بالاعتماد، قام البنك المنشئ بإرسال تلكس تضمن موعداً آخر لانتهاء الصلاحية، ولم يلحظ البنك المؤيد هذا الاختلاف في ميعاد الصلاحية ولم يستعلم عنه، وعندما قدمت إليه المستندات من البائع وافق عليها وأرسلها إلى البنك المنشئ إلا أن الأخير رفض المستندات لتقديمها بعد انتهاء ميعاد صلاحية

---

(١) المادة رقم ٣٣ من القواعد والأعراف الدولية الحالية، النشرة رقم ٦٠٠ .

(٢) انظر تعليق الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٤٥ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠.

الاعتماد، وعند عرض الأمر على القضاء الفرنسي، قضت المحكمة بتحميل البنك المؤيد المسئولية، على سند من أنه أخطأ عندما لم يلحظ الاختلاف في مواعيد انتهاء الصلاحية، وأنه لم يستعلم من البنك المنشئ عن حقيقة المقصود من التاريخين المبلغين من البنك المنشئ[1].

١٥٥- ولكن إذا قدمت المستندات للبنك بعد المواعيد، وكان بها مخالفات، هل عليه التزام بأن يطلب تصحيح ما بها من مخالفات؟

لقد قضى في هذا الشأن، بأنه لا التزام على البنك بأن يطلب تصحيح المستندات خاصة إذا كانت قد وردت إليه بعد المواعيد[2]، وقد تقدم المستندات في المواعيد، ويبين للبنك من خلال الفحص، أنها غير مطابقة فيردها للمستفيد، وبعد أن يقوم المستفيد بتصحيح ما جاء بها من مخالفات، يعيد تقديمها، ولكن بعد المواعيد، فهل يكون للتقديم الأول أي اعتبار؟

تم عرض هذا الأمر على محكمة استئناف بروكسل، فقضت بأن على البنك أن يرفض المستندات في هذه الحالة، حتى ولو كان الأمر قد استلم البضاعة، فلا شأن للبنك بذلك، بل إنه ليس على البنك التزام بأن يرجع إلى الآمر قبل إبداء رأيه في المستندات لتقديمها بعد انتهاء مدة الصلاحية[3].

وتفريعاً على ما تقدم من حديث عن التقديم خلال مدة الصلاحية يلزم التطرق إلى الأمور التالية :

١-حكم تأخر المستندات لسبب أجنبي لا يد للبنك فيه، أو ضياعها قبل التقديم.

٢-امتداد تاريخ الانتهاء.

٣-التقديم المتأخر للمستندات ..... إحالة

---

(1) Bourges, 1 Mars 1988 , Recueil dalloz sirey , 1989, p.195.
(2) Com ., 20 Nov. 1990, Recueil dalloz sirey, juill. 1991, p.222.
(3) Cour d'Appel de Bruxelles,6 Ch. , 6 Nov. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986 , p. 215.

وفي هذه القضية كانت الشركة البلجيكية المستفيد قد قدمت مستندات الاعتماد، وعندما استلمها البنك البلغاري وجد أن بها مخالفات فردها إليه وقامت المستفيد بتصحيح المستند .

وهو ما سأعرض إليه فيما يلي :

١- حكم تأخر المستندات لأسباب لا شأن للبنك بها أو ضياعها قبل التقديم:

١٥٦- قد تتأخر المستندات ولا ترد للبنك في المواعيد المحددة لأسباب لا يد له فيها مثل الإضرابات، والحروب والعصيان المدني والقوة القاهرة، وقد نظمت الأعراف الموحدة هذه الأوضاع، وأعفت البنوك من أية مسئولية عن التأخير الناجم عنها، فنصت في المادة ٣٦ من الأعراف الموحدة ٥٠٠ على أنه :

" لا تتحمل البنوك أي التزام أو مسئولية عن النتائج المترتبة على تعطيل أعمالها بسبب حوادث القضاء والقدر أوالشغب أو الاضطرابات الأهلية أو التمرد أو الحروب أو حوادث الإرهاب أو أي اضطرابات أو الإغلاق أو أي أسباب أخرى خارجة على سيطرتها.

ولن يقوم البنك عند استئناف عمله بالوفاء أو تداول الاعتمادات التي انتهت صلاحيتها خلال فترات توقف أعمالها [١] ".

والحالات الواردة بهذا النص وردت على سبيل المثال لا الحصر، ويستدل على ذلك من أن واضعي الأعراف بعد أن ذكروا عدداً من الأمثلة أضافوا قائلين أو أية أسباب أخرى خارجة عن إرادتها أي عن إرادة البنوك .

ومن هذا يتضح أن علي البنك ألا يقبل التقديم اللاحق على انقضاء مدة الاعتماد وزوال ظروف انقطاع العمل البنكي[٢].

---

(١) وتقابلها المادة ١٧ من القواعد الموحدة ، النشرة ٥٠٠ التي تنص على أنه:" لا تتحمل البنوك أية تبعة أو مسئولية عن النتائج المترتبة على انقطاع أعمالها بواسطة القوة القاهرة أو الاضطرابات أو العصيان المدني أو التمرد أو الحروب أو أية أسباب خارجة عن إرادتها أو عن الاضرابات أو الإغلاق، وما لم تكن البنوك مفوضة بذلك فإنها لن تقوم بعد استئناف عملها بالدفع أو بتحمل التزام مؤجل بالدفع أو بقبول كمبيالات أو بتداول مستندات بموجب اعتمادات انتهت أثناء انقطاع أعمالها"

(٢) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل، التعليق على م ١٧ من القواعد الموحدة ، النشرة ٥٠٠.

غير أنه إذا اتفق الأطراف على مد الفترة المسموح فيها بتقديم المستندات تقديراً منهم للظروف والأوضاع التي حالت دون التقديم في الميعاد كان للبنك أن يقبل المستندات.

١٥٧- وقد يتم إرسال المستندات خلال المواعيد إلا أنه يتم فقدها وضياعها في الطريق، فإن انقضت مدة الاعتماد دون وصول المستندات إلى البنك المكلف بالتنفيذ فإن البنوك لا تتحمل أية تبعة أو مسئولية عن النتائج المترتبة على التأخير ولا الفقد أثناء النقل لأية رسائل أو خطابات أو مستندات أو عن التأخير أو التلف أو الأخطاء الأخرى الحاصلة أثناء تبليغ أية رسائل، فيجب أن يتم تقديم المستندات قبل انتهاء الصلاحية[١][٢].

ويستوي أن يكون فقد المستند قد تم أثناء إرساله بالبريد أو أثناء إرساله عن طريق بنك آخر لكي يوصله إلى البنك المكلف بالتنفيذ، فإعطاؤه لهذا البنك لا يعتبر تنفيذاً للاعتماد، لأن العبرة بتقديم المستندات إلى البنك المكلف بالتنفيذ، والذي يعتبر فحصه للمستندات ودفعه مبلغ الاعتماد ملزماً لجميع البنوك المتدخلة الأخرى[٣].

فالأمر يتوقف على مركز البنك الذي فقد منه المستند فهو إما أن يكون بنكاً وسيطاً غير مفوض بالدفع أو فحص المستندات أو وسيطاً مفوضاً بالدفع والفحص وإما أن

---

(١) المادة٦/٥ من الأعراف الموحدة النشرة ٦٠٠- التي تنص على :" فيما عدا ماذكر بالمادة ٢٩/أ يجب أن يكون تقديم المستندات قبل تاريخ انتهاء الصلاحية سواء تم التقديم من المستفيد نفسه أو بالنيابة عنه " - المادة ١٦ من الأعراف الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠ - وتقابلها المادة ١٨ من الأعراف الموحدة، النشرة رقم ٤٠٠ التي تنص على أن : " البنوك لا تتحمل أية مسئولية نتيجة تأخير المستندات أو الرسائل أو فقدها في الترانزيت ولا نتيجة الأخطاء في المراسلات".

(٢) وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور / رضا السيد عبد الحميد :" عمليات البنوك ذات الطابع الدولي "، مرجع سابق، ص ١٠٧ إذ ه : " على البنك التأكد من أن المستندات التي قدمت أثناء سريان الاعتماد، ولو مرت تلك المدة ولم يقدم البائع المستندات فيستطيع البنك رفضها إلا إذا رخص له المشتري بقبولها، ولو تأخرت المستندات أو فقدت في الطريق فلا يتحمل البنك أية مسئولية"

(٣) الدكتور / علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٦٦ .

يكون بنكاً مؤيداً[١].

فإذا ما كان الوسيط بنكا مؤيداً للاعتماد وقام باستلام المستندات وفحصها ثم ضاعت منه فإنه يكون ملتزماً بالوفاء بقيمتها هو والبنك الفاتح للمستفيد، ولا شأن للمستفيد بالفقد الحاصل من هذا البنك لأنه سلمها إلى بنك مؤيد، والتزام هذا البنك مماثل لالتزامات البنك الفاتح ومضاف إلى التزامات هذا البنك .

فإن كان الوسيط بنكا مبلغاً مفوضاً بالاستلام والدفع وفقدت المستندات منه فإنه إنما يتصرف لحساب من فوضه، وتنصرف آثار تصرفاته إلى ذمة البنك الذي أصدر التفويض وتنتج آثارها في حقه، فيعد استلامه للمستندات سارياً في حق البنك الفاتح ولا شأن للمستفيد أيضاً بهذا الفقد، فكل ما يعنيه أنه سلم المستندات في الميعاد لبنك له الحق في استلامها، أما إن كان البنك الوسيط بنكاً مبلغاً وغير مفوض من البنك الفاتح أو البنك المؤيد وقام باستلام المستندات من المستفيد وفقدت المستندات منه أو في الطريق قبل إرسالها للبنك الفاتح أو المؤيد، فإنه لا يكون على البنك الفاتح أو المؤيد أى مسئولية عن هذا الفقد، لأن التسليم للبنك غير المفوض لا ينتج أى أثر في ذمة البنوك المكلفة بالتنفيذ باعتباره غير مفوض منهم، فإن فقدت المستندات في الطريق بالبريد أو من البنك غير المفوض، وكان الوقت متسعاً لتقديم مستندات بديلة كان للمستفيد أن يقدم هذه المستندات فإن انقضت المدة امتنع عليه تقديم شيء، وضاعت عليه فرصة الإفادة من الاعتماد لأن البنك عليه واجب رفض أى مستند بعد انقضاء مدة صلاحية الاعتماد لأى سبب لا يد للبنك فيه[٢] أو للفقد والضياع قبل التقديم لأحد البنوك المكلفة بالدفع.

---

(1)André Farragi et Jacques Coty,Banque,Juin.1976, p.p.583-589 .
ويعرضان فيه للدور الذي يلعبه البنك الوسيط في الاعتماد المستندي البات غير القابل للإلغاء مع انتقاد للآراء التي ذهب إليها كل من Epschtein et Bontou في بحثيهما المنشورين في شهر مايو ١٩٧٤، شهر يناير ١٩٧٦ عن الاعتماد المستندي البات غير المؤيد واللذان يذهبان فيهما إلى آراء تتفق مع مصالح المستفيدين (المصدرين) فيقولان إنه لا يكاد يكون هناك فارق بين التزامات البنك المبلغ في الاعتماد المؤيد والتزامات البنك المؤيد في الاعتماد غير المؤيد.

وانظر أيضا : Xavier Marin,Banque , 1956,p.p.788-789

(٢) المادة ٣٦ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ .

١٥٨- ولكن فقد المستفيد حقه في الانتفاع من الاعتماد لعدم التمكن من تقديم مستندات بديلة قبل انقضاء المدة لا تفقده حقه الناشئ من عقد البيع، فيكون له أن يطالب المشتري بالثمن إن نفذ هو عقد البيع .

وكلما بادر المستفيد بتقديم المستندات، كلما كان ذلك أدنى لتحقيق مصالح الأطراف، إذ يتيح التقديم المبكر الفرصة لتفادي آثار الظروف التي قد تحدث في الأيام الأخيرة من ميعاد الصلاحية من اضطرابات وخلافه.

وتتمثل هذه المصلحة بالنسبة للمستفيد في أنه سيتفادى الآثار المترتبة على التأخر في تقديم المستندات كما ذكرنا، وسيحصل على قيمة الاعتماد في وقت مبكر إذا أثبت الفحص أن المستندات صحيحة ، وسيتمكن من تصحيح المستندات إن كان بها أخطاء، وسيتمكن من تقديم مستندات بديلة إن فقدت وضاعت .

أما مصلحة البنك في ذلك فتتمثل في أنه سيتمكن من تنفيذ الاعتماد والحصول على حقوقه بالكامل من العمولات في زمن أقل.

ومصلحة الآمر تتمثل في الاطمئنان إلى سلامة المستندات، أو طلب تصحيحها في وقت مبكر و استلام البضائع فور وصولها دون تحمل أي غرامات تأخير .

٢ ـ امتداد تاريخ انتهاء صلاحية الاعتماد :

١٥٩- سبق أن أشرنا إلى أن تاريخ الصلاحية قد يمتد إذا وافق الأطراف على ذلك لأسباب يقدرونها، إلا أن ثمة حالة أخرى يمتد فيها تاريخ انتهاء الصلاحية تلقائيا دون اتفاق بين الأطراف، وهي حالة ما إذا صادف تاريخ انتهاء الاعتماد يوماً كان البنك فيه مغلقاً لغير الأسباب التي نصت عليها المادة ٣٦ من الأعراف الموحدة ٦٠٠[١]، ففي هذه الحالة يمتد تاريخ الانتهاء إلى أول يوم عمل تال يكون فيه البنك مفتوحاً [٢].

---

(١) وهي حالات الإضرابات ـ العصيان المدني والتمرد والحروب والقوة القاهرة وغيرها من الأسباب الخارجة عن إرادة البنك .

(٢) وفي هذا الشأن تنص المادة ١/٢٩ من الأعراف الموحدة ٦٠٠ على أنه :"إذا وقع تاريخ نهاية صلاحية الاعتماد أو آخر يوم لتقديم المستندات في يوم يكون البنك الذي سيتم تقديم المستندات له

والأسباب التي قد يكون البنك مغلقاً من أجلها عديدة مثل أيام العطلات الأسبوعية، والإجازات المتعلقة بالمناسبات الدينية والوطنية المختلفة [١] ، على أن هذا الامتداد لتاريخ انتهاء الاعتماد لا ينطبق على آخر ميعاد للشحن إذ لا يوجد ما يبرر امتداد هذا التاريخ[٢].

٣ ـ التقديم المتأخر لمستندات النقل البحري ..... إحالة :

١٦٠- وهذا النوع من المستندات سيتم تناوله فيما بعد، في المطلب الخامس عند الحديث عن السلامة الذاتية للمستندات .

المطلب الثالث

درجة العناية المطلوبة في فحص المستندات

١٦١- تنص المادة ٤/١٤ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة رقم ٦٠٠ على أنه:

" عند مطابقة البيانات الواردة بالمستند علي بيانات الاعتماد ، فإن المستند نفسه والمعيار الدولي للممارسة المصرفية لا يتطلبان أن تكون البيانات متطابقة كالأصل ، ولكن يجب ألا تتعارض البيانات الواردة في المستند مع البيانات

مغلق لأسباب غير المشار إليها بالمادة ٣٦، فإن تاريخ انتهاء صلاحية الاعتماد أو اليوم الأخير لتقديم المستندات أياً كانت الحالة ، سوف يمد لأول يوم عمل بنكي لاحق".

(١) وأنظر في هذا المعني تعليق الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين على م ٤٤من القواعد والأعراف الموحدة ، النشرة رقم ٥٠٠ .

(٢) وفي هذا الشان نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الأعراف الموحدة ٥٠٠ على أنه :" ب ــ لا يمتد آخر تاريخ للشحن بسبب امتداد تاريخ الانتهاء و / أو الفترة من الوقت بعد تاريخ الشحن لتقديم المستندات طبقاً للفقرة السابقة وإذا لم يكن مشترطاً تاريخ أقصى للشحن في الاعتماد أو تعديلاته فإن البنوك لا تقبل مستندات النقل التي تثبت تاريخاً للشحن لاحقاً على تاريخ الانتهاء المشترط في الاعتماد أو تعديلاته فإن امتد الميعاد كان على البنك أن يقدم إقراراً لمن يطلب منه ذلك بأنه استلم المستندات في الميعاد، حتى يطمئن المقر إليه بأنه لن تثار مشكلات في المستقبل بهذا الخصوص".

الواردة في مستند آخر أو في الاعتماد".

وكانت المادة ١٣/أ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة رقم ٥٠٠ تنص في صدرها على أنه :

" أ – يجب أن تقوم البنوك بفحص جميع المستندات المشترطة في الاعتماد بعناية معقولة للتأكد مما إذا كانت تبدو في ظاهرها متفقة مع نصوص وشروط الاعتماد.

وتتحدد موافقة المستندات المشترطة في ظاهرها مع نصوص وشروط الاعتماد بواسطة المستوى الدولي للمحاسبة المصرفية كما تعكسه هذه المواد ،والمستندات التي تبدو في ظاهرها غير متوافقة مع بعضها سوف تعتبر غير متفقة مع نصوص وشروط الاعتماد" .

والملاحظ من استقراء النصين الحالي والسابق أنه بعد أن كانت العناية المطلوبة من البنك في فحص المستندات تقدروفقاً للنشرة ٥٠٠ هي العناية المعقولة التي تقدر بواسطة المستوى الدولي للممارسة المصرفية كما تعكسه مواد هذه النشرة، أصبحت تقدر بواسطة المستوى الدولي للممارسة المصرفية أو أي عناية أخري لاتتعارض مع هذا المستوي.

وكان الفحص وفقا للمستوي الدولي قد دفع البعض [١] للقول إن أخطر ما في الأمر أن البنك المنشئ أو المؤيد ــ المكلفين بالفحص ــ أصبح مسئولاً عن فحص المستندات ومدى موافقتها لنصوص وشروط الاعتماد ظاهرياً وأصبحت مسئولية البنك هنا تقدر بواسطة المستوى الدولي للممارسة المصرفية كما تعكسه هذه المواد.

ولقد ذهب الرأى الأخير إلى القول إن :

١– المستوى الدولي للممارسة المصرفية يفهمه واضعو هذه النصوص والقواعد على أنه مستوى البنوك الأوروبية والأمريكية، وهذا المستوى بحكم الإمكانيات المتاحة في تلك البلاد يفوق مستوى الممارسة الموجود في بلادنا، ومعنى هذا أن

---

(١) الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين في تعليقه على المادة ١٣ من القواعد والأعراف الموحدة ، النشرة رقم ٥٠٠ .

النص ــ الجديد ــ يطالبنا بأن نكون في مستوى البنوك الكبرى من حيث الإمكانيات والأداء، وبذلك تصبح مسئولية بنوكنا مسئولية مشددة إذ عليها أن تحافظ على أداء لا تتوافر لدينا إمكانياته.

٢- المعيار المتشدد الذي أخذت به المادة ١٣ من القواعد والأعراف النشرة رقم ٥٠٠ يتعارض مع معيار المسئولية المدنية الموجود بالمادة ١٤٨ من القانون المدني المصري وهو معيار يسري في المسائل المدنية والتجارية على السواء، والمعيار الذي اعتمدته هذه المسئولية هو معيار الشخص المعتاد بمعنى أن تطابق تصرفات البنك على مستوى بنك عادي مثله يعمل في ظروفه المنظورة التي يعمل فيها هذا البنك.

٣- المسئولية التي يفترضها نص المادة ١٣ تتبني معياراً عالمياً من المسئولية هي مسئولية بنك حريص ذي إمكانيات واسعة، وهو معيار لا يصلح لبنوكنا المصرية والعربية بما يوجب عليها عدم قبول تشديد مسئوليتها ودفع تعويضات مبالغ فيها .

رأيي في الموضوع :

١٦٢- في مجال الرد على الرأي الأخيرأرى أنه بالنسبة للبنوك الكبرى المحترفة في مصر والدول العربية لم يتغير الوضع كثيراً عما كان عليه قبل صدور النشرة ٥٠٠ من القواعد والأعراف الموحدة ذلك أنه كان ولا يزال مطلوبا منها إجراء فحص وفقا للمستوى الدولي ولا ينبغي علينا أن نعتبر أخذ النشرة الجديدة للمستوى الدولي، للممارسة المصرفية كمقياس للعناية المطلوبة في الفحص أمراً خطيراً، ذلك أن تعامل البنك مع عملية الفحص يجب ألا يقل عن المستوى الدولي للأسباب الآتية :

١- أن هذا المستوى هو المستوى المقبول من بنوك الدرجة الأولى في كافة أنحاء العالم.

٢- أن وجود طرف أجنبي في الاعتماد المستندي يفرض علي البنوك المحلية ألا تفحص بمستوى أقل من مستوى أداء بنوك بلد هذا الطرف وإلا عرف عن التعامل مع البنوك المحلية في هذا الشأن كلما وجد إلى ذلك سبيلا.

٣- أن البنوك بصفة عامة محلية كانت أو أجنبية بوصفها محترفة ومتخصصة في العمليات المصرفية يجب أن تكون مستعدة استعداداً خاصاً لتقديم خدمات لا تتوقع عادة من غير المحترف أو المتخصص ويكون هذا الاستعداد من عدة نواح :

أولها : أن يستخدم في عملية الفحص أشخاص عديدون ذوو قدرة عالية وكفاءة تامة تمكنهم من القيام بالمهام المنوط بهم أداؤها.

ثانياً : أن يزود هؤلاء الأشخاص بكل ما من شأنه تمكينهم من الوقوف على أصول العمليات المصرفية التي يقومون بها، من دراسات ومراجع، وتدريبات .

ثالثاً : أن يستعين بالآلة في عملياته مثل الحاسبات الآلية فضلاً عن كافة الأساليب العلمية الحديثة التي يتلاحق اكتشافها تباعاً .

٤- المادة ١٤٨ من القانون المدني التي استند إليها الرأى القائل إن الأخذ بالمستوى الدولي للممارسة المصرفية كمعيار للفحص يمثل خطورة، هذه المادة لم تنص على أن المعيار الذي يجب الأخذ به هو معيار الشخص المعتاد إذ جاء نصها على النحو التالي :

أ- يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية.

ب- ولا يقتصر العقد على التزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام .

فلم يرد بالنص أى إشارة إلى معيار الشخص المعتاد الذي قال به هذا الرأي .

وبفرض أن النص يأخذ بمعيار الشخص المعتاد ، فهذا لا يعني عدم الأخذ بالمستوى الدولي للممارسة المصرفية كمقياس للعناية المطلوبة في الفحص ، إذ في ظل عصر العولمة الذي نعيشه ، أصبح العالم قرية صغيرة ، يجب أن تتوحد فيها المقاييس والمعايير بحيث يكون معيار المستوى المحلي للعناية المطلوبة في الفحص هو ذاته معيار المستوى الخارجي أو الدولي لهذه العناية.

٥- أن تخلف بنوكنا المصرية والعربية عن المستوى الدولي في الفحص وعدم مواكبتها له يحط من قدرها ويقلل من شأنها في نظر المتعاملين معها، لذا فإنه بدلاً من النعي على القواعد والأعراف بأنها أخذت بالمعيار الدولي واعتباره معياراً متشدداً، ينبغي على البنوك المصرية والعربية التي تؤدي خدمات وتتقدم لفحص

المستندات بمستوى أقل من هذا المستوى أن ترتقي بمستواها، ولديها من القدرة الفنية والمالية ما يمكنها من الوصول إليه، على أنني لا أذهب إلى القول إن التزام البنك التزام بنتيجة فثمة حالات كما في التزوير لا يكون البنك مسئولاً عنها فهو لا يسأل عن التزوير في المستندات مثلاً، طالما كان غير جلي، وظاهر [١].

أما الرأي القائل أنه ثبت حتى الآن أن معيار المستوى الدولي في الفحص محير فقد أردف صاحبه قائلاً أنه لذلك نشرت غرفة التجارة الدولية دليلاً للممارسة المصرفية الدولية وقد تحل هذه النشرة المشكلة[٢]، وفي ظل النشرة الجديدة رقم ٦٠٠لم يعد المعيار الدولي هو المعيار الوحيد للفحص وإنما أصبح يقف جنبا الي جنب مع معايير أخري قد يتطلبها الاعتماد أو يكون معمولا بها في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون أشد من المستوي الدولي.

موقف القضاء :

١٦٣- استقر قضاء محكمة النقض المصرية على أن درجة العناية الواجب بذلها من جانب البنك في عملية فحص المستندات هى العناية المعقولة التي تضمن التأكد من مطابقة المستندات في ظاهرها لشروط وتفاصيل الاعتماد، مطابقة حرفية كاملة دون أى تقدير لمدى جوهرية أى شرط فيها[٣].

ورغم أن هذا القضاء سابق على صدور النشرة ٥٠٠ إلا أنه لا يبعد كثيراً عما جاءت به إذ يقرر أن العناية المطلوبة في الفحص هى العناية المعقولة كما ذكر كل من النص الجديد والنص السابق، كما يوضح أن هذه العناية ينبغي أن تضمن التأكد من مطابقة المستندات لشروط وتفاصيل الاعتماد مطابقة حرفية كاملة ولا أعتقد أن المستوى الدولي يتطلب قدراً أكبر من هذا.

---

(١) أنظر في ذلك المادة ١٥ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة رقم ٥٠٠ -الدكتور /محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك " ، مرجع سابق ،ص ص ٩٨، ٩٩ - الدكتور علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٢٧٠، ص ٤٠٧ وما بعدها.

(٢) وقد أصدرت غرفة التجارة الدولية هذه النشرة في عام ٢٠٠٢ تحت عنوان:
International standard Banking practice (ISBP). For examination of documents under documentary credits, A proved by the I.C.C banking commission.

وسأعرض لهذه النشرة في مواضع أخرى من هذا البحث.

(٣) الطعن رقم ١٢٢٥، لسنة ٤٩ق، جلسة ٩/٧/ ١٩٩٠، س٤١، ص٤٠٩.

المبحث الثاني

معايير الفحص في الفقه والقانون المقارن

تمهيد وتقسيم :

١٦٤- يتسم الاعتماد المستندي بأنه دولي الطابع، فقد يكون المستورد وبنكه في دولة ما، والمصدر في دولة أخرى، ويتم الفحص عن طريق بنك إما في هذا البلد أو ذاك، وفقاً لمكان الفتح وما إذا كان هناك بنوك مؤيدة أو متدخلة معنية بعملية الفحص أو لا توجد فيكون الأمر مقصورا على البنك الفاتح، وقد تنشأ عن هذه العملية ــ عملية الفحص ــ نزاعات، ويتم اللجوء بشأنها إلى القضاء أو التحكيم، وهو أمر يستلزم الوقوف على اتجاهات القضاء والتحكيم ومعايير الفحص التي يأخذ بها ليكون كل طرف على علم مسبق بالمعيار الذي سيتم تطبيقه، والأصل أن يلتزم البنك عند الفحص بمعيار التنفيذ الحرفي لما ورد بخطاب الاعتماد ولا يخرج عنه، بيد أنه يبدو أن بعض المحاكم بدأت في الخروج عن هذا الأصل لتخفف من صرامة وشدة معيار التنفيذ الحرفي متخذة في ذلك سبلاً عديدة، لذا رأينا أن نتعرف على موقف الفقه والقضاء في مصر وفي الدول الأخرى مثل إنجلترا، وفرنسا، وسويسرا للتعرف على المعايير المعمول بها في كل نظام، ثم تقدير هذه المعايير وصولاً لمعرفة أفضلها.

وعلى ذلك أقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

المطلب الأول : معيار الفحص المعتمد في مصر .

المطلب الثاني : معايير الفحص المختلفة في القانون المقارن.

المطلب الثالث : تقدير المعايير المختلفة .

المطلب الأول

معيار الفحص المعتمد في مصر

تمهيد :

١٦٥- يلتزم الفقه[١]، والقضاء[٢] ــ ممثلاً فى محكمة النقض ــ والتشريع[٣] في مصر معياراً واحداً في فحص المستندات المقدمة من المستفيد من الاعتماد إلى البنك وهو معيار التطابق التام بين المستندات والشروط الواردة بخطاب الاعتماد (وهو ما يعرف بقاعدة التنفيذ الحرفي)، ولا أكاد أرى رأياً فقهياً واحداً أو حكماً

---

(١) الدكتور/ محمد بهجت عبدالله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٩٦- اذ بعد عرضه لما استخلصه من حكم محكمة اكس الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ وحكم المحكمة العليا بموناكو الصادر في ٥ مايو ١٩٥٥ من أن التزام البنك بفحص المستندات ومطابقتها علي خطاب الاعتماد التزام حرفي، أضاف قائلا يجب أن ينفذ بدقة من البنك دون أي تعديل – الدكتور/علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٨٣ . ويقول إن مبدأ الحرفية في التنفيذ والصرامة في محاسبة البنك في سلوكه يبدو تطبيقه واضحا في شروط الاعتماد الذي يفتح وفي قيام البنك بفحص المستندات التي يقدمها اليه البائع عندما يطالبه بتنفيذ الاعتماد – الدكتورة/ سميحة القليوبي :" مسئولية البنوك والتزاماتها النسبة للاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٢٧ .اذ تقول ورقابة البنك للتحقق من المستندات هي في جوهرها رقابة شكلية وحرفية يتقيد فيها البنك بذات المستندات الموضحة في طلب الاعتماد المقدم من عميله – الدكتورة سميحة القليوبي:" الأسس القانونية لعمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٤١١ .اذ تقول انه ليس للبنك أية سلطة في التقدير أو التفسير– الدكتور/حسام الدين عبد الغني الصغير ، مرجع سابق ، ص ٣٢ وما بعدها.

(٢) الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، السنة الخامسة، ص ٧٦٧ .
الطعن رقم ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١ .
الطعن رقم ١٦٨٥ ،لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ .
الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ، س ٢٧ ، ص ٢٩٢ .
الطعن رقم ١٢٢٥ ،لسنة ٤٩ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ .

(٣)أنظر في ذلك كلا من المادة ٣٤٢، ١/٣٤٧، ١/٣٤٨ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ٩٩ حيث تشير كل منها بشكل أو بآخر الي التزام البنك بمطابقة المستندات لتعليمات عميله.

لمحكمة النقض المصرية شذ عن هذه القاعدة، بما يمكننا من القول إنه لا مجال في القانون المصري ــ تشريعاً كان أو عرفاً أو مبادئ قانون طبيعي وقواعد عدالة ــ للأخذ بمعايير أخرى في الفحص، أو للتخفف من معيار التطابق التام أو الخروج عنه.

ولبيان ذلك، أستعرض ما ذهب إليه الفقه والقضاء والتشريع في مصر، في هذا الشأن بادئاً بالفقه باعتباره السباق دوماً في عرض الأفكار والمعايير والاتجاهات في شتى مناحي القانون، ثم أتبعه بعرض لموقف القضاء من هذه المسألة، وأختم المطلب بما ذهب إليه المشرع مؤخراً في القانون ١٧ لسنة ٩٩ المسمى بقانون التجارة ومذكرته الإيضاحية.

أولاً : رأى الفقه : (١)

١٦٦- عبر بعض الفقه المصري عن معيار التطابق التام، تعبيراً بديعاً، فقال إن القاعدة الذهبية في الاعتماد المستندي أن البنك لا يدفع قيمته للمستفيد ما لم تكن المستندات المقدمة تطابق ما جاء في خطاب الاعتماد، وفي غيبة هذا التطابق يجوز للبنك أن يتمسك بعدم الدفع، ولا يمكن للمستفيد أن يجبر البنك على الدفع(٢).

فالبنك يلتزم بالوفاء متى تطابقت مستندات البائع مع شروط الاعتماد بصرف النظر

---

(١)انظر في ذلك : الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد:" عمليات البنوك " ،المرجع السابق، ص ٩٢ ، ص ص ٩٦، ٩٧ – الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٨٣،ص ١٦٨ وما بعدها – الدكتور/ صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ١٠١، ص ١٤٢– الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٨٢٥ – الدكتور/ السيد محمد اليماني :" الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك "، مرجع سابق، ص ٩٣ – الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ١٠٣ – جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص ٤٠ – محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٦ – محمد محمود فهمي:" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، مرجع سابق،ص١٠.

(٢) الدكتور / صليب بطرس والمستشار /ياقوت العشماوي ، المرجع السابق، ص ١٠١ .

عما يحدث بين البائع والمشتري[١].

ومعنى التطابق أن على البنك أن يتثبت من أن المستندات المقدمة إليه تطابق بدقة شروط الاعتماد تطابقاً مادياً بحيث يجب عليه أن يقبل المستندات إذا توافر فيها هذا التطابق وأن يرفضها إذا لم يتوافر[٢].

والعبء الذي يتحمله البنك في فحص المستندات للوقوف على مدى التطابق وفقاً لهذا المعيار والتأكد من مطابقتها لخطاب الاعتماد، عبء ثقيل[٣]، إذ أن كل إهمال من جانبه في ذلك يحرمه من مطالبة عميله باسترداد ما يكون قد دفعه في نظير المستندات أياً كانت قيمتها، وكذلك يسقط حقه في العمولة.

ولا يقتصر أثر تطبيق قاعدة التنفيذ الحرفي في الفحص على العلاقة بين البنك والعميل الذي ينبغي أن تقدم إليه مستندات مطابقة تماماً من الناحية الظاهرية لشروط الاعتماد، وإنما يمتد أثرها إلى المستفيد إذ لو كانت المستندات المقدمة منه مطابقة لخطاب الاعتماد ومقدمة في المواعيد، ولكن البنك رفضها، فإن ذلك سيمكن المستفيد من الرجوع عليه بقيمة ما أصابه من أضرار نتيجة لهذا الرفض، فضلاً عن إمكان رجوع الآمر عليه أيضاً بما أصابه من أضرار نتيجة لرفضه مستندات سليمة وعدم تسليمها له فور الانتهاء من فحصها ليتمكن من استلام البضاعة بموجبها.

فمبدأ التطابق يسمح للعميل أن يتمسك بأى مخالفة في المستندات[٤]، فلا مجال للقول إن المخالفة يسيرة أو كبيرة، فالبنك ليس خبيراً، وبعبارة أخرى البنك غريب عن عقد البيع وهو بالنسبة له من الغير وغالباً لا يعلم شروطه فلا يستطيع تقدير بيان أو ورقة معينة تطلبها العميل في تعليماته وأدرجت في الخطاب أو تفسيرها أو استنتاج أمر ما منها، فتعليمات الآمر تتضمن غالباً عبارات ومصطلحات فنية

---

(١) الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد:" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) الدكتور / صليب بطرس والمستشار /ياقوت العشماوي ، مرجع سابق، ص ١٤٢ .

(٣) الدكتور/ علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٧١ .

(٤) الدكتور/ حسين شحادة الحسين :" موقف البنك من المستندات المخالفة في الاعتماد المستندي"، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠١، ص ١٥٦ .

خاصة بالبضاعة أو تنفيذ البيع، وليس بوسع موظفي البنك الإحاطة بكل هذه المصطلحات، فمن المستحيل على البنك أن يكون ملماً ومدركاً لجميع العادات والأعراف والمصطلحات الفنية والتجارية المستعملة بين التجار أو بين المتعاملين في الاعتمادات المستندية عموماً تجاراً كانوا أو مقاولين.

كما أنه يلاحظ أن التزام البنك باحترام معيار الشكل ــ التنفيذ الحرفي ــ في فحص المستندات يقابله التزام البائع باحترام ما ورد بالخطاب، ويجب أن يكون نظر كل منهما وفهمه لما ورد فيه واحداً يقاس بمعيار واحد هو عبارة خطاب الاعتماد(١).

ثانياً: موقف القضاء المصري :

١٦٧- لم يخرج القضاء المصري عن الإجماع الفقهي في اتخاذ التطابق التام معيارا لفحص المستندات.

والمتتبع لأحكام محكمة النقض يلحظ أن المحكمة كانت حريصة دوماً في معظم أحكامها على بيان أهم القواعد، والمبادئ الأساسية التي تنظم الاعتمادات المستندية، ومن بين هذه المبادئ المبدأ المتعلق بمعيار فحص المستندات، ودللت على اتجاهاتها في هذا المجال بعدة تعبيرات، فتارة تستعمل تعبير أنه ليس للبنك أن يتصرف من جانبه في أي خلاف ولو يسير في مطابقة المستندات فتقول :

" إن من القواعد الثابتة في موضوع فتح الاعتمادات المصرفية المثبتة تحتم على المصرف المفتوح لديه الاعتماد أن تكون المستندات المقدمة إليه مطابقة تمام المطابقة لما ورد بشأنها في شروط فتح الاعتماد وليس له أن يتصرف من جانبه في أى خلاف ولو يسير في مطابقة هذه المستندات وأنه إن فعل ذلك يكون مسئولاً أمام فاتح الاعتماد" (٢).

وكانت المحكمة ترد بذلك على نعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون والعرف التجاري، عندما اعتبر البنك الذي يفتح اعتماداً مثبتا مجرد آلة

---

(١) الدكتور / علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢) الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، السنة الخامسة، ص ٧٦٧ .

منفذة لشروط فتح الاعتماد، في حين ــ حسب زعم الطاعن ــ أن البنوك في هذه الحالة تعتبر أمينة للطرفين المودع والمودع لصالحه الاعتماد، وعليها تنفيذ ما يقتضيه منطق العقل وما تتطلبه النزاهة وأنه لم يقم نزاع بين الطرفين في خصوص عقد فتح الاعتماد من أن يكون شحن البضاعة ــ أحذية ــ من ميناء الإسكندرية واضطرار الطاعن لشحن الأحذية من ميناء آخر هو ميناء بورسعيد، وأن اختلاف ميناء الشحن هو اختلاف قليل الأهمية لم يكن من شأنه أن يبرر امتناع المطعون عليهما الثاني والثالث ــ البنكين المنشئ والمؤيد ــ عن تنفيذ الاعتماد المثبت، ومن ردها المتقدم على هذا النعي يبين أن محكمة النقض شاءت أن تطرح معيار الفحص المعقول عندما التفتت عما طالب به الطاعن من أن يراعي في الفحص منطق العقل، كما شاءت أن تسد أية ثغرة للخروج عن معيار التطابق التام تحت زعم أن الخلاف قليل الأهمية أو أنه خلاف وحيد، وفي هذا السبيل تمسكت المحكمة بمعيار التطابق التام عندما أوضحت أن المستندات المقدمة ينبغي أن تكون مطابقة تمام المطابقة، وأنه ليس للبنك أن يتصرف من جانبه في أى خلاف ولو يسير في مطابقة هذه المستندات .

وتارة أخرى تستخدم محكمة النقض عبارة التطابق التام في الفحص مقروناً أو غير مقرون بعبارات أخرى من قبيل أن البنك ليس له أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج[١]، [٢]، [٣] .

---

(١) موضع آخر من طعن النقض السابق، وفيه تقول : " إن التزام البنك التزام مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري فلا يلزم بالوفاء إلا إذا كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماماً لشروط عقد فتح الاعتماد" .

(٢) طعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١ .وفيه تقول : " إن التزام البنك التزام مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة تماماً لما تضمنه خطاب الاعتماد ودون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج ".

(٣) طعن ٣٧٢ ، لسنة ٤٨ ق، جلسة ١٩٨٥/٢/١٨، س ٣٦ ،ص ٢٨٢ ، وفيه تقول: " وحيث إن هذا النعي سديد في وجهه ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأساس في نظام الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء هو استقلاله عن عقد البيع القائم بين البائع والمشتري=

(١) وقريب من ذلك استخدام المحكمة لتعبير المطابقة التامة لخطاب الاعتماد الذي يجب أن تستوحي عباراته وحده عند الفحص دون غيره(٢) وتارة ثالثة تستخدم محكمة النقض في التعبير عن معيارها المعتمد في فحص المستندات عبارة التطابق الكامل بين المستندات وشروط فتح الاعتماد ودون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير(٣)، وتارة رابعة وأخيرة تستخدم محكمة النقض تعبير

= يلتزم بمقتضاه البنك الذي فتح الاعتماد بالوفاء بقيمته متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة تماماً لما تضمنه خطاب الاعتماد دون أن يكون له في ذلك أدنى سلطة في التقدير والتفسير والاستنتاج ".

(١) الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ .وفيه تقول::"إن التزام البنك التزام مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري، يلتزم بمقتضاه بالوفاء بقيمة الاعتماد متى قدم إليه المستفيد منه المستندات المبينة بخطاب فتحه مطابقة تماماً لما تضمنه ومتطابقة فيما بينها من الناحية الشكلية، دون أن يكون للبنك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج، إذ ليس من واجبه فحصها من الناحية الموضوعية لأن المستندات وليست البضائع هي الأداة الوحيدة التي يقوم عليها التعامل بين ذوي الشأن في الاعتماد ".

(٢) الطعن رقم ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١ .إذ تقول :"التزام البنك بدفع قيمة الاعتماد ينشأ متى كانت المستندات المقدمة مطابقة تماماً لشروط خطاب الاعتماد، وهو في سبيل تنفيذه التزامه الدقيق هذا يجب أن يستوحي عبارات خطاب الاعتماد فقط دون عقد البيع لأنه غريب عن هذا العقد ولا شأن له بشروطه".

(٣) الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ .إذ تقول :" لما كان ما تقدم وكان المصرف الذي يفتح اعتماداً مستنداً للوفاء بثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يلتزم بالوفاء إلا إذا كان هناك تطابق كامل بين المستندات وشروط فتح الاعتماد ودون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الثاني ــ بنك ميرلاند ــ رفض صرف قيمة الاعتماد للطاعن بناء على ما اكتشفه من مخالفة بيانات الشهادة الصحية لبيانات البضاعة في باقي المستندات المقدمة من حيث عدد الصناديق المعبأة فيها ووزن كل صندوق وأن تلك الشهادة تحمل تاريخاً لاحقاً لتاريخ الشحن مما شكك البنك في سلامتها فضلاً عن خلوها من بيان صلاحية البضاعة بالمملكة المتحدة وفقاً لما تنص عليه شروط فتح الاعتماد فإن الحكم إذ انتهى إلى أن المطعون ضده الثاني محق في عدم الصرف لالتزامه بتعليمات المطعون ضدها الأولى التزاماً حرفياً لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع ويكون هذا النعي بدوره على غير أساس ".

- الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص٩٧.

مطابقة حرفية كاملة للتدليل على معيار الفحص المعتمد لديها [١].

خلاصة موقف القضاء :

١٦٨- وهذه التعبيرات المختلفة التي استخدمتها محكمة النقض تلتقي عند معنى واحد هو أن قضاء هذه المحكمة قد ولى وجهه شطر معيار التنفيذ الحرفي أو التطابق التام في الفحص، دون غيره، وتتبدى ملامح هذا الاتجاه من قولها :

١- إنه ليس للبنك عند مطابقة المستندات على خطاب الاعتماد أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج .

٢- إن عليه وهو يجري هذه المطابقة أن يستوحي عبارات خطاب الاعتماد فقط دون عقد البيع لأنه غريب عن هذا العقد ولا شأن له بشروطه .

٣- إن عليه وهو يجري هذه المطابقة، ألا يتصرف من جانبه في أي خلاف ولو يسير .

٤- إن عليه وهو يجري هذه المطابقة أن يلتزم بالمطابقة التامة، الكاملة، الحرفية، دون أي تقدير لمدى جوهرية أى شرط، إذ قد يكون للشرط معنى فني لا يدركه البنك أو موضع اعتبار خاص لدى الآمر .

---

(١) الطعن رقم ١٢٢٥ ، لسنة ٤٩ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ وفيه تقول :" وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه يتعين على البنك فاتح الاعتماد أن يفحص كافة الوثائق التي يقدمها المستفيد بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها في ظاهرها لشروط وتفاصيل الاعتماد، مطابقة حرفية كاملة دون أي تقدير لمدى جوهرية أي شرط فيها، إذ قد يكون له معنى فني لا يدركه البنك، أو موضع اعتبار خاص لدى الآمر، لما كان ذلك، وكان الثابت من تقرير الخبراء المنتدبين في الدعوى، الذي أخذ به الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه، مخالفة المستندات التي قبلها البنك الطاعن، رغم سبق رفضه لها وتمسكه بذلك، للشروط التي وضعها المطعون ضده في طلب فتح الاعتماد من حيث الكميات المشحونة وتاريخ وكيفية شحنها وسعرها والتعديل الواضح في أحد الأصناف وعدم تقديم إقرار من ربان السفينة التي تم شحن جزء من البضاعة عليها، باستلامه لها بحالة جيدة، وذلك على النحو المفصل به، وللأسباب التي أوردها واعتنقها الحكم المطعون فيه وهي كافية لحمل قضائه بعدم مطابقة تلك المستندات لشروط الاعتماد وافتقارها السلامة الظاهرية".

ثالثاً : موقف التشريع :

١٦٩- لم يتخلف المشرع عن الإجماع الذي انعقد عليه رأى الفقه وتواتر عليه قضاء محكمة النقض في الأخذ بالتطابق التام، أو التنفيذ الحرفي كمعيار لعملية الفحص، فنص في المادة ٣٤٧ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه:

"١- على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الآمر بفتح الاعتماد.

٢- وإذا رفض البنك المستندات وجب أن يخطر الآمر فوراً بالرفض مبدياً أسبابه".

ونص في المادة ٣٤٨ من هذا القانون على أنه :

"١-لا مسئولية على البنك إذا كانت المستندات في ظاهرها مطابقة للتعليمات التي تلقاها من الآمر.

٢-ولا يتحمل البنك أى التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح الاعتماد بسببها".

ومفاد هذين النصين ــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة الجديد ــ [١]، أنه على البنك أن يحترم تعليمات عميله الآمر الواردة في عقد الاعتماد وخاصة بشأن المستندات وموعد تقديمها وغير ذلك مما ينص عليه الآمر وأن يلتزم في ذلك التفسير الحرفي لتعليماته دون أن يكون له في ذلك أدنى فرصة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج، وعليه أن يفحصها بعناية معقولة وبحسن نية وأن يتأكد عند فحصه لها من أنها تطابق في ظاهرها للتعليمات وأنها لا تنطوي على تعارض فيما بينها، ويلزم أن يكون فحصه للمستندات في زمن معقول فإن تأخر في ذلك تأخراً لا مبرر له اعتبر قابلاً إياها ولا مسئولية على البنك متى نفذ التزامه على هذا النحو، أما إذا انتهى من الفحص إلى رفضها بسبب مخالفتها للتعليمات فعليه واجب إخطار الآمر فوراً [٢].

وأن البنك لا يتحمل أى التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح الاعتماد بسببها، فالبنك لا

---

(١) انظر شرح المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة رقم١٧ ، لسنة ١٩٩٩ لنصي المادتين ٣٤٧، ٣٤٨ من القانون.

(٢) انظر شرح المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة رقم١٧ ، لسنة ١٩٩٩ لنص المادة ٣٤٧ .

شأن له بها، وهو يتعامل فقط بالمستندات الممثلة لحيازة البضاعة، فإذا كان بالبضاعة عيب أو كانت ناقصة مثلاً، فلا مسئولية على البنك إذ هو ينظر فقط إلى المستندات ولا شأن له بخارجها(١).

ويبين من النصين، وشرح المذكرة الإيضاحية للقانون لهما، أن المشرع سار على النهج الذي انتهجه الفقه والقضاء المصريين بشأن معيار الفحص فأخذ بمعيار التطابق التام، لكن يؤخذ على نص المادة ٣٤٧ أنه تطلب أن يكون التطابق بين المستندات المقدمة من المستفيد من ناحية وبين التعليمات التي وجهها الآمر للبنك من ناحية أخرى وذلك عندما نص في فقرته الأولى على أنه" على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الآمر بفتح الاعتماد" وهو ما يتعارض مع الأصل المقرر في مجال فحص المستندات من أن المطابقة تكون بين المستندات وعبارات خطاب الاعتماد وذلك للأسباب الآتية :

١- أن خطاب الاعتماد هو وحده الذي يحكم العلاقة بين البنك القائم بالفحص والمستفيد مقدم المستندات، أما تعليمات العميل الأمر فتحكم علاقة أخرى مستقلة وهي العلاقة بين البنك والعميل الآمر، ومن شأن مطابقة المستندات المقدمة من المستفيد على تعليمات الآمر الإخلال بمبدأ استقلال العلاقات القائمة بين أطراف الاعتماد من ناحية، وإلزام المستفيد بأن يقدم مستندات متفقة مع تعليمات الآمر التي لم يطلع عليها من ناحية أخرى، والتي قد لا تكون متطابقة مع ما ورد بخطاب الاعتماد من ناحية ثالثة .

٢- أن قضاء النقض الذي استلهم المشرع أحكامه عند وضع هذا النص وردد عباراته في المذكرة الإيضاحية قد استقر على أن المطابقة بين المستندات وخطاب الاعتماد وليس بين المستندات وتعليمات الآمر(٢).

---

(١) شرح المذكرة الإيضاحية لقانون التجارة رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩ لنص المادة ٣٤٨ .

(٢) انظر في ذلك قول محكمة النقض في أحكامها الحديثة :إن التزام البنك بدفع قيمة الاعتماد ـ ينشأ ـ متى كانت المستندات المقدمة مطابقة تماماً لشروط خطاب الاعتماد، وهو في سبيل تنفيذه التزامه الدقيق هذا يجب أن يستوحي عبارات خطاب الاعتماد فقط - الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١ . وقولها :"يلتزم ... البنك الذي فتح الاعتماد=

مزايا الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي :

١٧٠- يؤدي الأخذ بمعيار التطابق التام ــ التنفيذ الحرفي ــ إلى تحقيق عدة مزايا على النحو التالي:

١- تحقيق مصلحة جميع الأطراف، إذ يحقق مصلحة للبنك تتمثل في أنه بمجرد تقديم المستندات المطابقة إلى الآمر يكون من حقه أن يسترد قيمة الاعتماد التي قام بدفعها إلى المستفيد، والعمولة المتفق عليها، والفوائد إن كان لها وجه، ويحقق مصلحة للمستفيد تتمثل في أنه بمجرد قيامه بتقديم المستندات المطابقة وقيام البنك بفحصها والتأكد من سلامتها ومطابقتها للشروط المنصوص عليها بخطاب الاعتماد يكون من حقه الحصول على مستندات سليمة مطابقة لتعليماته يمكنه الحصول من خلالها على البضاعة مشمول الاعتماد، ومن هنا تتحقق المصالح التي ابتغاها الجميع من الاعتماد دون أية مصاعب أو مشكلات .

٢- الحيلولة دون مساءلة البنك أو الرجوع عليه بأية تعويضات أو مطالبات، سواء من الآمر أو المستفيد، إذ قد يؤدي عدم المطابقة التامة للمستندات إلى إلحاق أضرار بالآمر، فالبنك لو تغاضى عما بالمستندات من مخالفات التي يجد خلال العرض أنها قد تبدو بسيطة أو غير مهمة، واتضح بعد ذلك أنها مهمة سيتحمل المسئولية عن ذلك التغاضي[١]، لذا أقره القضاء الفرنسي على رفضه مستندات خاصة بمنتج طبي يحمل رقما مخالفا لرقم المنتج الطبي المطلوب بخطاب الاعتماد[٢]، كما أقره القضاء المصري على رفضه مستندات تدل على أن الشحن تم من ميناء بورسعيد عندما اتضح له من الفحص أن الميناء الذي تطلبت شروط الاعتماد الشحن منه هو ميناء الإسكندرية وليس ميناء بورسعيد[٣].

=بالوفاء بقيمته متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة تماماً لما تضمنه خطاب الاعتماد ودون أن يكون له في ذلك أدنى سلطة في التقدير والتفسير والاستنتاج ــ الطعن ٣٧٢ ، لسنة ٤٨ق، جلسة ١٩٨٥/٢/١٨ س ٣٦، ص ٢٨٢ .

(1) Michel Phijac. Banque , 1958 , p.17.

(2) Trib. Com. Paris, 3 Sep. 1990, dalloz sirey,1991,p.223.

(٣) الطعن رقم ٤١٤ ، لسنة ٢١ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، س ٥، ص ٧٦٧ .

٣- سد المنافذ أمام العميل سيئ النية الذي عادة ما يتذرع بأي ذريعة ويتمسك بأي مخالفة في المستندات للتنصل من التزاماته، ويتخلص من الصفقة التي تم فتح الاعتماد من أجلها، إذا استشعر أن قيمة البضاعة قد انخفضت في الأسواق ولن تحقق له الربح أو العائد الذي كان يمنى نفسه به.

٤- يدفع أي شبهة عن الفاحص، ويحميه من أي اتهام يمكن أن يوجه إليه بأنه كان متواطئاً مع أحد الأطراف حين قدر أو استنتج أن المخالفات الواردة بالمستندات قليلة الشأن أو يمكن التجاوز عنها .

٥- يكفي البنك عناء البحث عن مدلول بعض العبارات المخالفة الواردة بالمستندات والبحث عما إذا كانت مرادفة لمثيلتها الواردة بخطاب الاعتماد أو قريبة منها أو تغني عنها، خاصة وأن هذه العبارات قد يكون لها مدلول أو معنى فني لا يدركه البنك لأنه غير متخصص أو يكون لها اعتبار خاص لدى الآمر ولا يدركه البنك لذا حرصت أحكام النقض على التأكيد دوماً على أنه ليس للبنك أن يقدر مدى جوهرية أي شرط إذ قد يكون له معنى فني لا يدركه البنك أو موضع اعتبار خاص لدى الآمر[1].

مساوئ الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي:

١٧١- عرضت فيما تقدم لمزايا الأخذ بمعيار التطابق التام أو التنفيذ الحرفي عند فحص المستندات، إلا أن عرض هذه المزايا يجب ألا يؤدي إلى إغفال عيوب ومساوئ هذا المعيار، فمعيار التنفيذ الحرفي شأنه شأن أي معيار آخر له مزاياه وعيوبه، ومما لاشك فيه أن عرض مزايا وعيوب كل معيار على فرض أن هناك أكثر من معيار يجعل الباحث أكثر قدرة على الوقوف على أكثر المعايير مزايا وأقلها عيوباً، وأيها أجدر بالأخذ به.

لذلك فإنه كما عرضت لمزايا المعيار المذكور تواً سأعرض فيما سيلي لعيوبه ومساوئه:

١- من عيوب هذا المعيار أنه يجعل البنك مجرد آلة منفذة لشروط الاعتماد لا

---

(١) الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ .

منفذة لما يقتضيه منطق العقل أحياناً، ففي بعض الأحيان تكون المخالفات الواردة بالمستندات شديدة الوضوح في أنها لا تنم عن غش أو سوء نية، كما في حالة ثبوت أن المخالفة عبارة عن خطأ مطبعي أو خطأ مادي ليس إلا أو أنها غير ذات أثر .

ومن ذلك ما عرض على القضاء الفرنسي في قضية كان البنك فيها قد اشترط على المستفيد في خطاب الاعتماد، أن يتم الشحن على الباخرة باكاس التي تبدأ في التحرك من ميناء القيام في موعد محدد، وعندما قدم المستفيد المستندات، وقام البنك بفحصها وجد أن بعض المستندات مذكور بها أن اسم الباخرة الناقلة هو باكاس وبعضها الآخر وارد به نفس الاسم للباخرة ولكنه مقرون برقم ٣٨، وعلى ذلك رفض البنك الوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد، على سند من القول، بأن ثمة تعارض بين بيانات المستندات بعضها البعض، إلا أن المحكمة لاحظت أن رقم ٣٨ الذي اقترن به اسم الباخرة ليس إلا رقم الرحلة وأن الباخرة المذكورة قد تحركت من ميناء القيام في الموعد المحدد فاعتبرت المخالفة مخالفة غير ذات أثر وألزمت البنك بدفع القيمة إلى المستفيد على أن يسترد ما دفعه من عميله الأمر[١].

٢- أن معيار التطابق التام لا يراعى حقيقة أن نسبة المستندات المطابقة لشروط الاعتماد لا تتعدى ٢٧% فقط[٢] بينما تتراوح نسبة المخالفات في هذه المستندات بين ٨٠% في إيطاليا و ٥٠% في بعض البنوك الإنجليزية و ٧٠% في كل من بنوك هونج كونج واستراليا [٣].

---

(1)Pris, 23 sept. 1988 , dalloz sirey , 1990 .p.179 .
(2) Duncan Sheehan, The journal of business law , May 2005, p.326
(3) Pierre Jasiniski, La revue Banque, dec. 1989, p.1172.

المطلب الثاني

المعايير المعتمدة في القانون المقارن

١٧٢- كما رأينا المعيار المعتمد في فحص المستندات في مصر وهو معيار التطابق التام، أرى أنه من الواجب الوقوف على معايير الفحص في عدد من الدول الأخرى، وما إذا كانت تلتزم بمعيار التطابق أم تضع استثناءات عليه أم تتخذ معايير أخرى في الفحص وعلي ذلك سأبدأ بالمعيار المعتمد في فرنسا ثم في سويسرا، وألمانيا وإنجلترا.

أولاً : معيار الفحص في فرنسا :

١٧٣- يعتنق الفقه والقضاء الفرنسيان المعيار نفسه المعتمد في مصر في فحص المستندات وهو معيار التطابق التام .

وفي ذلك يقول أحد الشراح في تعليقه على حكم محكمة السين الصادر في ١٩٥٠/١١/٦ : " إن أحكام القضاء تقرر أن كلا من البنك الفاتح والبنك المؤيد ملتزمان أمام المستفيد بالوفاء بقيمة الاعتماد طالما كانت المستندات المقدمة منه متطابقة فيما بينها ومطابقة لشروط خطاب الاعتماد وكل ما يطلبه البنك فيه كالفاتورة، والوزن، والثمن، والإيصال الأصلي، شهادة التحاليل، ونوع البضاعة وكميتها "[1].

ويقول آخر : "إنه سواء أكان الاعتماد باتاً أم غير بات فإن البنك يلتزم بالوفاء بقيمة الاعتماد إلى المستفيد ما دامت المستندات المقدمة منه مطابقة لشروط الاعتماد " [2].

وفي قضية عرضت على القضاء الفرنسي تتلخص وقائعها في أن شركة سورية اتفقت مع إحدى الشركات الفرنسية على أن تشتري منها منتجاً يحمل رقم

---

(1) Georges Marias , dolloz , 1950 , p. 325.
(2) Charles Bontaux, Banque , 1967 , p. 83.

402TRA، ولتنظيم عملية سداد قيمة الصفقة قامت بفتح اعتماد مستندي لصالح الشركة الفرنسية لدى أحد البنوك السورية وتأيد الاعتماد من البنك الدولي بباريس، وعندما قدمت الشركة البائعة المستندات لاحظ البنك السوري خلال مراجعته لها أن رقم المنتج المذكور بالفاتورة مخالف للرقم الوارد بخطاب الاعتماد المرسل إلى الشركة البائعة فرفض السداد رغم محاولات كل من الشركة البائعة والبنك المؤيد مفاوضته ومساومته في هذا الشأن، وعند عرض النزاع على القضاء الفرنسي قررت المحكمة أن التزام البنك المؤيد مستقل عن التزام البنك الفاتح وطالما قدمت المستندات أولاً إلى البنك المؤيد فقد كان لزاماً عليه أن يفحصها ويتأكد من مطابقتها التامة للشروط الواردة بخطاب الاعتماد، فإن تبين أنها مطابقة كان عليه أن يقوم بالوفاء بقيمتها إلى المستفيد، بيد أنه لما كان الثابت من الأوراق أن اسم المنتج الوارد بالفاتورة مختلف عن الاسم المطلوب بخطاب الاعتماد، وكان أحد التلكسات قد أوضح أنه منتج بديل للمنتج المطلوب ومشابه له تماما، فما كان يجب علي البنك المؤيد أن يقدر إن كان هذا المنتج البديل يصلح أو لا يصلح، وكان لزاماً عليه أن يرفض المستندات لما بها من مخالفات ويمتنع عن الوفاء بقيمتها للمستفيد[١].

وفي قضية أخرى عرضت على محكمة Colmar تقول المحكمة :" إن على البنوك المعنية بالفحص أن تفحص المستندات وتتأكد من أنها كاملة ومتطابقة ولا تنطوي على أية مخالفات لشروط الاعتماد أو على أي تزوير"[٢].

١٧٤- وهكذا فإن القاعدة العامة المعمول بها في فرنسا والمستقر عليها فقهاً، وفي أحكام القضاء هي الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي في الفحص، إلا أن هذا لا يمنع المحاكم من التخفف من قسوة هذا المعيار وصرامته في حالات قليلة نادرة عندما تجد أن المخالفة قليلة الشأن عديمة الأثر ولا تنبئ عن خبث طوية من جانب المستفيد أو سوء قصد منه، من ذلك ما ذهبت إليه محكمة باريس في حكمها الصادر في ١٩٨٨/٩/٢٣ في قضية الباخرة باكاس إذ ألزمت البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد، رغم أن المستندات المقدمة منه إلى البنك جاء في بعضها أن اسم الباخرة التي تم شحن البضاعة عليها هو باكاس، وجاء في بعضها الآخر أن اسم الباخرة التي تم شحن البضاعة عليها هو باكاس ٣٨، وذلك عندما اتضح لها أن اسم الباخرة هو باكاس كما ذكر في جميع المستندات أما رقم ٣٨ الذي ورد ذكره

(1) Trib.Com.Paris , 3 Sep. 1990, dalloz sirey , 1991 . P.223.
(2) Colmar , 14 Juin. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p.218.

في بعض المستندات دون البعض الآخر فلا شأن له باسم الباخرة ذاتها وإنما هو رقم الرحلة، التي اتضح أن ميعاد قيامها هو الميعاد نفسه المقرر قيام الباخرة باكاس فيه[١].

وهذه الحالة لا ترقى إلي اعتبارها معيارا جديدا في فرنسا أو عدولا من القضاء عن معيار التطابق التام في الفحص، وإنما هي محاولة فقط للتخفف من شدة وطأة معيار التطابق التام وما يوجبه علي البنك من تنفيذ تعليمات عميله الآمر حرفيا من ناحية وما يوجبه علي المستفيد من تنفيذ شروط خطاب الاعتماد بحذافيرها من ناحية أخري.

ففى هذه القضية يتضح بشكل جازم أنه لم يتم النقل علي باخرة أخري غير تلك التي نصت عليها شروط خطاب الاعتماد، وقد استدلت المحكمة علي ذلك من أن اسم الباخرة ثابت بالأوراق ومن أن تاريخ قيام الرحلة المقررة لها هو نفس تاريخ تحرك الباخرة المذكورة، وأن الرقم الذي اقترن به اسم الباخرة في بعض المستندات لم يعدُ أن يكون رقما للرحلة وليس رقما لسفينة أو باخرة أخرى تحمل الاسم نفسه.

١٧٥- علي أنه إن كان هذا التخفف جائز للقضاء، إلا أنه ينبغي عدم تشجيع البنوك علي اتخاذه منهاجا لها، لما في لجوء المصرفيين إليه من مخاطر تتمثل في أنهم قد يصيبوا أو يخطئوا في استنتاجاتهم أو تقريرهم لما إذا كانت المخالفة ذات أثر أم عديمة الأثر، فإذا أخطأوا التقدير واتضح أن المخالفة ذات أثر لم يكونوا يدركونه ستحوم الشكوك حولهم وقد توجه إليهم (أصابع الاتهام) بأنهم لم يكونوا حسني النية عندما لجأوا إلي هذا التفسير، هذا بالإضافة إلي أن تشجيع البنوك علي التخفف من وطأة وقسوة معيار التطابق التام قد يفتح الباب علي مصراعيه للتجاوز عن العديد من المخالفات، ويحمل البنك المسئولية فيما لو أقدم علي التجاوز عن المخالفة بينما يرفض العميل الآمر التجاوز عنها، لكل ذلك أرى أن الاتجاه المحمود الذي انتهجته محكمة النقض المصرية من وجوب استلهام البنك شروط

---

(1) Paris, 23 sept . 1988 ,dalloz sirey , 1990 . p.179.

خطاب الاعتماد(١)، عند الفحص وعدم النظر خارج المستندات وخطاب الاعتماد، وعدم إعطاء البنك أى سلطة أثناء الفحص في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج(٢) هو الاتجاه الأولي بالأخذ به.

ثانيا: معيار الفحص في سويسرا (تقسيم المستندات إلى ضرورية وغير ضرورية):

١٧٦- ينتهج القانون السويسري نهجا مغايرا لذلك المعمول به في كل من مصر، والفقه الفرنسي ومعظم أحكام القضاء في فرنسا، إذ بينما تأخذ هاتان الدولتان كما رأينا بمعيار التطابق التام والتنفيذ الحرفي لشروط الاعتماد أيا كانت هذه الشروط، نجد أن القانون السويسري يعمل علي تقسيم البيانات والمستندات إلي ضرورية، وأخرى غير ضرورية حتى ولو كانت واردة ضمن شروط الاعتماد، وعلى ذلك فإنه إذا كانت المخالفة تتمثل في عدم قيام المستفيد بتقديم بيان أو مستند ضروري يكون من حق البنك بل من الواجب عليه الامتناع عن دفع قيمة الاعتماد، أما إن كانت المخالفة متمثلة في عدم قيام المستفيد بتقديم بيان أو مستند غير ضروري فإن ذلك لا يمنعه من الوفاء بالقيمة إلي المستفيد(٣).

ففي قضية عرضت علي المحكمة الفيدرالية السويسرية تتلخص وقائعها في أن أحد البنوك الأردنية طلب من بنك سويسري تأييد اعتماد مستندي مفتوح لصالح مستفيد لبناني نظير مستندات خاصة بصفقة خراف، وكان من بين المستندات المشترطة في خطاب الاعتماد مخالصة تفيد أنه تم تسليم البضاعة، وعندما قام المستفيد بتقديم المستندات إلي البنك السويسري المؤيد اكتشف هذا البنك أن المخالصة المذكورة لم تقدم ضمن المستندات المقدمة من المستفيد فامتنع عن الوفاء بالقيمة مطبقا أحكام الاعتمادات المستندية المعمول بها عموما والتي نظمتها الأعراف الموحدة، بيد أنه عندما قامت المحكمة الفيدرالية بسويسرا بنظر الدعوى رأت أن القانون الواجب

---

(١) الطعن رقم ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١ .

(٢) الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ -الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص٩٧.

(3) Note Michel Vasseur, sous cas., 11,Janv. 1989, dalloz sirey, 1992,p.308.

التطبيق هو قانونها السويسري، ولأن هذا القانون يقسم المستندات إلـي مسـتندات ضرورية ومستندات غير ضرورية، كما أسلفنا، وكانت المخالصة المذكورة تندرج تحت التقسيم الخاص بالمستندات غير الضرورية، فقد انتهت المحكمة في قضـائها إلي أن البنوك المعنية بالتنفيذ ملزمة بالوفاء بقيمة الاعتماد إلي المستفيد دون حاجة إلي تقديم المخالصة المذكورة[١].

ثالثا: معيار الفحص في ألمانيا (معيار التقدير الشخصي - الاجتهاد في حالات قليلة جدا ونادرة):

١٧٧- تخفيفا من قسوة وصرامة معيار التنفيذ الحرفي ظهر في ألمانيا معيار يقول :إنه بالرغم من وجود التزام علي البنك بمراعاة التطابق التام بين المستندات وشروط الخطاب، فإنه توجد حالات معينة يسمح فيها للبنك أن يجتهد ويقدر تقديرا شخصيا أن المستندات جديرة بالقبول رغم مخالفتها لشروط الاعتماد، وعندئذ يكون العميل ملتزما بتلقي المستند من البنك دون أن يكون له حق في الرجوع عليه بأية مسئولية، وهذه الحالات محدودة جدا ويدخل فيها الحالة التي يصدر فيها العميل تعليماته إلي البنك بعبارات عامة كما لو جاءت هذه التعليمات بدون ذكر تفاصيل أوصاف البضاعة المطلوبة[٢].

ووفقا لهذا المعيار يكون التنفيذ الحرفي هو الأساس الذي يقوم عليه النظام الألماني في الفحص، ودون الدخول في تفصيلات هذا النظام، أما الخـروج عـن معيـار التطابق التام والسماح بالاجتهاد الشخصي فلا يكون إلا علي سبيل الاستثناء وفـي حالات قليلة جدا ونادرة بما لا يدعو للقول إن هذا النظام يشكل معيارا جديدا فـي الفحص مغايراً للمعيار المأخوذ به في مصر عموما، وفي غالب الأحوال بفرنسا.

رابعا : معيار الفحص في إنجلترا (التنفيذ الحرفي) :

١٧٨- يتحدث أحد الشراح الإنجليز عن المعيار المتبع في فحص المستندات

---

(1) Trib. Federal Suisse, 11 Janv. 1989 , dalloz sirey , 1992 , p. 308.

(٢) Ellinger صـ٢٨٢، مشار إليه بمؤلف الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخيـر، مرجـع سابق، ص ٣١٦.

فيقول :إن على البنك ألا يخرج عن تعليمات عميله الآمر وعليه أن يرفض أي مستندات تقدم إليه من البائع إذا كانت غير مطابقة للتعليمات إذ لا مجال لقبول مستندات من هذا النوع [١]، فحيث لا تتطابق المستندات لا يكون البنك مضطراً لقبولها أو سداد القيمة[٢].

المطلب الثالث

تقدير معايير الفحص المختلفة

١٧٩- من خلال العرض السابق لمعايير الفحص المتبعة في كل من مصر وعدد من الدول الأخرى، ظهر واضحاً أن البعض يلجأ إلى الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي بكل صرامة، والبعض الآخر يحاول التخفف منه بوسائل عدة منها، ما اتجهت إليه إحدى المحاكم الفرنسية في قضية الباخرة باكاس من إلزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد رغم التناقض بين المستندات التي أظهر بعضها أن اسم الباخرة باكاس فقط وأظهر البعض الآخر اسمها مقروناً برقم ٣٨ معتبرة هذا التناقض غير منطوٍ على أية مخالفة لشروط الاعتماد باعتبار أن الاسم في كافة المستندات واحد أما الرقم فخاص بالرحلة .

ورأينا أن القانون السويسري يحاول هو الآخر التخفف من هذه الصرامة بتقسيم المستندات إلى ضرورية وغير ضرورية واعتبار أن عدم تقديم المستندات غير الضرورية أمر لا يمثل أية مخالفة بما يوجب على البنك القيام بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد.

كما رأينا أن القانون الألماني يتخفف من شدة وطأة معيار التنفيذ الحرفي بالسماح للبنوك في حالات قليلة جداً ومحددة بأن تقوم بالتقدير أو التفسير المناسب ويكون الآمر ملزماً في هذه الحالات بقبول المستندات على حالها .

ونظراً لما سبق أن عددته من مزايا لمعيار التنفيذ الحرفي فإنني أرى أنه أفضل معيار رغم صرامته وشدة وطأته لما يؤدي إليه من عدم الكيل بأكثر من مكيال

---

(1) Paul dobson and Clive M. Schmithoff, Op.Cit., p.422.
(2) Duncan Sheehan, Op.cit., p.342.

وسد جميع الثغرات أمام أي من العاملين بالبنوك للتواطؤ مع أحد الأطراف الأخرى خاصة المستفيد بأن يتغاضى عن بعض المخالفات الواردة بالمستندات المقدمة منه، بل وإبعاد أي شبهة فيما لو أقدم على تقدير أن المخالفة يمكن التجاوز عنها وهي في الحقيقة غير ذلك.

ويؤخذ على معيار تقسيم المستندات إلى ضرورية وغير ضرورية أنه يتبع طريقة تحكمية لا يمكن الوقوف فيها على ما هو ضروري من المستندات وما هو غير ضروري ، كما أن هذا المعيار ينطوي على قدر كبير من المصادرة على رغبة العميل الآمر وحاجته إلى مستندات معينة تبعث الطمأنينة في نفسه إلى أن البضاعة ستصل في المواعيد المتفق عليها بحالة سليمة وصالحة، هذا فضلاً عن أن معيار تقسيم المستندات إلى ضرورية وغير ضرورية يعطي للبنك قدراً من الحرية في تقدير أن بعض المستندات التي يرى العميل أنها هامة وحرص على النص عليها في عقد الاعتماد ما هي إلا مستندات غير ضرورية فيتغاضى البنك عنها أو عن العيوب الواردة فيها دون مبالاة بأهميتها لدى العميل ذاته ودون الرجوع إلى العميل للوقوف على ما إذا كانت هذه المستندات مهمة من عدمه ودون مراعاة لحقيقة أن البنك ليس تاجرا ولا يجب عليه أن يقحم نفسه في تقدير مدى أهمية المستندات وما يرد بها من بيانات قد يكون لها معاني فنية وتجارية لا يدركها البنك وموظفيه أو موضع اعتبار خاص لدى العميل.

المبحث الثالث

المبادئ العامة للفحص

١٨٠- يجب على البنك المعنى بالفحص ــ فاتحاً كان أو مكلفاً بالفحص أو مؤيداً ــ أن يفحص المستندات المقدمة إليه من المستفيد ليتأكد من سلامتها ومطابقتها لما ورد بخطاب الاعتماد، وفي سبيل ذلك عليه أن يراعى المبادئ التالية :

١-قصر الفحص على المستندات[١]، فلا شأن للبنك بالبضاعة وما إذا كانت سليمة أو غير سليمة ،مطابقة لما ورد بالمستندات أم غير مطابقة لها .

٢-التأكد من أن المستندات قدمت خلال مدة صلاحية الاعتماد .

٣-التأكد من أن المستندات كاملة العدد [٢].

---

(١) أنظر في ذلك :المادة ٥ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة ٦٠٠ – المادة ٤ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة ٥٠٠ – الدكتور/ محمد بهجت عبدا لله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص٩٩.حيث يعبر عن ذلك بقوله إن التزام البنك بفحص المستندات لا يمتد إلى فحص البضائع محل البيع – الدكتورة سميحة القليوبي :" الاسس القانونية لعمليات البنوك "،مرجع سابق، ص٤١٣ – الدكتور/ علي جمال الدين عوض :"الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، بند ١٤٩، ص١٧٠ – الدكتورة/ نجوي محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، بند ٥٣ ، ص١٠٣ – محمد محمود فهمي :" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية "،مرجع سابق، ص ١٠ – أمين ميخائيل عبد الملك ،مرجع سابق، ص٣٣.

Georges Marias, Op. Cit., N°. 13. . p.p.29 - 31 .
Lucien M. Martin, Op. Cit, p.p 452-453.
Cour de cassation (Com.) , 15 Juillet 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p.28.
الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق،جلسة ٩/٧/ ١٩٩٠س٤١ ،٤٠٩.

(٢) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "،المرجع السابق، ص ٩٦ – الدكتورة/ نجوي محمد كمال أبو الخير، المرجع السابق، بند٦٥ ص١١٩ .، جورج عبد الملك ، مرجع سابق ،ص ٤٣ – أمين ميخائيل عبد الملك ، المرجع السابق، ص٣٥– زكي عبد الحميد الادكاوي ، مرجع سابق، ص٢٩– الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق، جلسة ٩/٧/١٩٩٠، س ٤١، ص ٥٥١ .

Lucien M. Martin, Op Cit, N°. 403, p.p. 451،452 .=

٤-الفحص من ظاهر المستندات[١].

٥-التأكد من السلامة الذاتية للمستندات [٢]، من حيث كونها صالحة ونافذة ولا تكشف بذاتها عن عدم صدقها.

٦-التأكد من أن المستندات مطابقة لشروط خطاب الاعتماد[٣].

=Georges Ripert Op.Cit N°. 2425 P. 486.
Cour d'Appel de Paris , Décembre 1986, Recueil dalloz sirey, 1988, p. 11, Note Michel Vasseur.
Trib. Fédéral Suisse, 11Juine 1989, Recueil dalloz siery, 1992,p.308.
Com.,5 Nov.1991, Recueil dalloz siery, 1992 , p. 303.
Cour de Justice de Genève, 16 Juill, 1985, Recueil dalloz sirey ,1986, p.219.
Colmar, 14 juin 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 218.
Paris, 13 Sept. 1990, Recueil dalloz sirey, Juillet 1991, p. 223.

(١)أنظر في ذلك المادة ١٤/أ من القواعد الدولية للاعتمادات المستندية صيغة ٢٠٠٧، النشرة رقم ٦٠٠ -المادة ١٣/أ من القواعد الدولية للاعتمادات المستندية صيغة ١٩٩٣، النشرة رقم ٥٠٠ - أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٢٦٥- الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص ١٠٣ .
David Warne and Nicholas Elliott Q.C. ,Op. Cit, N°. 6-41 ,p.219-.

(٢)أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ١٨٠ومابعدها- الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، المرجع السابق، ص ١٢٤ومابعدها- نقض الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ .

Georges Marais-,Op ,Cit, p. 28 .

(٣)أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد ، المرجع السابق، ص ٩٨ - الدكتور / علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ١٧٧ومابعدها- الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، المرجع السابق، ص ١٢٨ومابعدها -الطعن ٤١٤، لسنة٢١ ق،جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، س ٥، ص ٧٦٧ - الطعن ١٩٨، لسنة ٣٩ ق، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢- الطعن ٤٠٢ ، لسنة ٤٤ق، جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠، س ٢٩، ص ٥٣٣ - الطعن ١٦٨٥، لسنة ٥٨ق،جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ - الطعن ١٢٢٥ ، لسنة لسنة ٥٤ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩ س ٤١، ص ٤٠٩.
Lucien M. Martin., Banque , Nov. 1976, p.p. 1.154 -1.158.
Charles Bontaux ,Banque , 1967, p.p 83 - 86.
Michel Phijac, Banque, Janv. 1958, p.p17-20.
David Warne ,Op Cit, p. 217.

٧-التأكد من أن المستندات غير متناقضة مع بعضها البعض[١].

وأتناول هذه المبادئ في سبعة مطالب فيما يلي :

المطلب الأول

قصر الفحص على المستندات

١٨١- تنص المادة ١/٤ من الأعراف الموحدة نشرة ٦٠٠ على أن: [٢]

"الاعتمادات المستندية منفصلة بطبيعتهاعن البيع والعقودالأخري التي تكون أساسا لها ولاتتقيد البنوك بأي حال من الأحوال بهذه العقود، حتى لونص الاعتماد علي أية إشارة إليها.

وعلي ذلك فإن التزام البنك بالدفع أوالتداول أوبأية إلتزامات أخرى في الاعتماد لا يخضع لأي مطالبات أو ادعاءات من الآمر ناتجة عن علاقاته مع البنك المصدر أو مع المستفيد.

---

(١) د / على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٧٩ - حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص ١١ - الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ - الطعن ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ق، جلسة ٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ .

Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.707.

Cour de justice civile de Genève, 16 juill. 1985, Recueil dalloz sirey , 1986,p.219.

Colmar, 14 Juin 1985, Recuail dalloz sirey, 1986, p. 218.

Trib. Com. Siene , 6 Fev. 1950,Recueil dalloz sirey, 1950 , p. 323.

(٢) تقابلها المادة ٣ /١من الأعراف نشرة ٥٠٠ التي تنص على أن : " الاعتمادات بطبيعتها عمليات مستقلة عن البيوع أو العقود الأخرى التي قد تكون أساساً لها، ولا تكون البنوك معنية بهذه العقود أو ملتزمة بها حتى ولو وردت في الاعتماد إشارة إليها وأياً كانت هذه الإشارة، وبناء عليه فإن التزام البنك بأن يدفع أو يقبل ويدفع مسحوبات أو يتداول أو ينفذ أى التزام آخر طبقاً للاعتماد، لا يمكن أن يكون موضوعاً لمطالبات أو دفوع يتقدم بها الآمر ناشئة عن علاقاته مع البنك الآمر أو مع المستفيد ".

وليس للمستفيد أن ينتفع من العلاقات التعاقدية القائمة بين البنوك أو بين الآمر والبنك مصدر الاعتماد".

وتنص المادة الخامسة منها على أنه : [١]

"البنوك تتعامل في المستندات وليس في البضائع أو الخدمات أو الأداءات التي تتعلق بهذه المستندات".

وتنص المادة ١٤ /١،٧ منها على أن :

" ١ –يجب علي البنك المعين بالعمل طبقاً لما عين له والبنك المعزز– إن وجد– والبنك المصدر أن يقوموا بفحص المستندات المقدمة ليحددوا من خلال المستندات وحدها ما إذا كانت هذه المستندات تبدو في ظاهرها مستوفية ومقدمة تقديما مطابقا.

٧–المستند الذي يقدم دون أن يكون مطلوباً في الاعتماد سيتم تجاهله ويمكن رده إلى مقدمه " .

وأهم ما يمكن استخلاصه من هذه النصوص أن تعامل البنوك في الاعتمادات المستندية بوجه عام، وفي عملية الفحص بشكل خاص، مقصورا على المستندات[٢]، وذلك عن طريق مطابقتها على شروط خطاب الاعتماد[٣] كما بينت

---

(١) تقابلها المادة ٤ من النشرة ٥٠٠ التي تنص على أنه : " في عمليات الاعتمادات تتعامل كل الأطراف المعنية في المستندات لا في البضائع أو الخدمات أو الأداءات الأخرى التي قد تكون المستندات الأخرى متعلقة بها ".

(٢) الدكتور/ علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، بند ١٤٩، ص١٧٠ – الدكتورة/ نجوي محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، بند ٥٣ ،ص١٠٣ – محمد محمود فهمي :" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٠ – أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٩٨ – الدكتور / علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ١٧٧– الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، المرجع السابق، ص ١٢٨– الطعن٤١٤، لسنة٢١ ق ،جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، س ٥، ص ٧٦٧ – الطعن ١٩٨، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ – الطعن ٤٠٢ ، لسنة ٤٤ق، جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠، س ٢٩، ص ٥٣٣–=

من قبل، متبعاً في ذلك معيار التنفيذ الحرفي في المطابقة[١]، فيتأكد من أن المستندات المقدمة هي ذاتها المذكورة بالخطاب وليس من بينها أى مستند بديل [٢]، وعلى البنك وهو يفحص هذه المستندات أن ينفذ التزامه هذا دون نظر للبضاعة أو العقد المبرم بين الآمر والمستفيد[٣]، فالبنوك ليست لها خبرة أو معرفة بالأعراف والعادات الخاصة بكل تجارة [٤].

فالتزام البنك لا ينصب على التحقق من مطابقة البضاعة ذاتها للأوصاف الواردة بالاعتماد إذ أنه من المسلم به أن البنك إنما يتعامل في المستندات فقط ولا يجب أن يتعدى التزامه هذا الحد [٥].

وفي هذا الشأن يقول البعض إنه :" ليس للبنك أن يتحقق من مطابقة المستندات للبضاعة أومطابقتها لشروط عقد الاعتماد المبرم بينه وبين العميل الآمر ولذلك

=الطعن ١٦٨٥، لسنة ٥٨ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦، الطعن ١٢٢٥، لسنة ٥٤ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ .

Lucien M. Martin. Banque , Nov. 1976. p.p. 1.154 -1.158.

(١) الدكتور/ محمد بهجت عبدالله أمين قايد ، المرجع السابق، ص ٩٦ – الدكتور/علي جمال الدين، المرجع السابق، ص ٨٣ – الدكتورة/ سميحة القليوبي :" مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية "، المرجع السابق، ص ٢٧ – الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، السنة الخامسة، ص ٧٦٧ – طعن رقم ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١ – طعن ٣٧٢ لسنة ٤٨ ق، جلسة ١٩٨٥/٢/١٨ الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ – الطعن ١٩٨لسنة ٣٩ ق، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ – الطعن رقم ١٢٢٥ ، لسنة ٤٩ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩.

Michel Phijac. Banque , 1958 , p.17.
Georges Marias , dolloz , 1950 , p. 325.
Charles Bontaux, Banque , 1967 , p. 83.
Michel Vasseur, Crédit documentaire, sous cas. 11 Janv. 1989, dalloz sirey, 1992, p.308.

(٢) الطعن رقم ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س٣٥، ص ٥٥١–الدكتورة / سميحة القليوبي :"الأسس القانونية لعمليات البنوك"، مرجع سابق، ص٤١١.

Cass. Com. 7 Oct. 1987, La reuve banque, N°. 480, 1 Fev. 1988. p. 234.

(٣) الدكتور / السيد محمد اليماني :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق ص ٩٣ .

(٤) جورج عبد الملك :" الاعتمادات المستندية في البنوك التجارية "، المرجع السابق، ص ٢٤ .

يتحمل البنك المسئولية عن الخطأ في نقل تعليمات الأمر " [١].

وهناك اتجاه آخر يري أنه " لا يجوز للبنك أن يرفض السداد لأن السلع غير مطابقة لعقد البيع، فالبنك يحق له رفض المستندات نظراً لعدم سلامتها الظاهرية فقط [٢]، وليس على البنك أن ينظر خارج المستندات، وعلى ذلك فإن البنك لا يسأل عن سلامة البضاعة طالما كانت المستندات المقدمة إليه سليمة فلا شأن له في هذه الحالة بما إذا كانت البضاعة قد وردت إلى المشتري في حالة جيدة أم لا [٣]، وما إذا كان الأمر قد استلمها أم لم يقبلها [٤] ،وما إذا كان الأمر قد تسلمها أم لم يتسلمها [٥] .

وفي قضية عرضت على القضاء الفرنسي تتلخص وقائعها في أنه تم فتح اعتماد مستندي لتمويل صفقة شراء شرائط فيديو من سنغافورة وعندما استلم المشتري الفرنسي – شركة Impact – البضاعة وجد أنها عبارة عن أشياء أخرى ليست شرائط فيديو فعرضت الأمر على القضاء الذي قرر أن عدم المطابقة كان في البضاعة وليس في المستندات فالبنوك تتعامل في المستندات فقط أما البضاعة فالشأن فيها يرجع إلى العلاقة بين الأمر (المشتري) والمستفيد (البائع) [٦].

وفي القضاء المصري تقول محكمة النقض : إن التعامل بين كل من البنك من ناحية والآمر والمستفيد كل على حدة من جهة أخرى يتم على المستندات وحدها وسلامتها وتطابقها في مجموعها ومطابقتها للشروط دون نظر إلى البضاعة أو العلاقة الخاصة بين البائع والمشتري حول العقد الذي يحكم علاقتهما، ومدى صحته ونفاذه بينهما والمؤثرات التي تطرأ عليه باعتبار فتح الاعتماد بطبيعته عملاً

---

(1) Lucien M. Martin- Op . Cit ,N°. 403 ,P. 451,452.
(2) Georges Ripert et René Roblot , Op . Cit, N°. 2425 ,p.486.
(3) René Rodiére et Emmanuel du Pontavice, Op . Cit , p. 529.
(4) Jean claude Bausque, Op . Cit ,p.232.
Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.707.
(5) Cour d'appel de Bruxelles, 6 Nov. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 215.
(6) Cour de cassation (Com.) , 15 Juillet 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p. 28. Note Michel Vasseur.

تجارياً مستقلاً عن عمليات البيع والشراء والعقود الأخرى التي يستند إليها[١].

ومن جانبه أكد المشرع المصري في قانون التجارة الجديد على هذه المعاني فنص في المادة ٢/٣٤٨ على أنه :

"ولا يتحمل البنك أى التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح الاعتماد بسببها".

وقد تناولت المذكرة الإيضاحية للقانون هذا النص بالشرح قائلة : "ولا يتحمل البنك أى التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح الاعتماد بسببها، فالبنك لا شأن له بهـا، وهـو فقط يتعامل بالمستندات الممثلة لحيازة البضاعة، فإذا كان بالبضاعة عيب أو كانت ناقصة مثلاً، فلا مسئولية على البنك إذ هو ينظر فقط إلى المستندات ولا شأن لـه بخارجها، ويكون البائع والمشتري وشأنهما في خصوص مطابقة البضـاعة لعقـد البيع أو نقصها أو وجود عيب بها".

١٨٢- ووفقاً لما تقضي به الأعراف الموحدة [٢]، فإنه " يمكن أن يحمل المستند تاريخ سابق علي تاريخ إصدار الاعتماد ولكن لا يجب أن يحمل تاريخ لاحق لتاريخ التقديم".

وترتيباً على ذلك فإن البنوك لا تقـوم بفحـص المسـتندات غيرالمشـترطة فـي الاعتماد[٣]، وإنما يتمثل دورها في فحص المستندات بعناية معقولة للتأكد من أنهـا مطابقة لشروط الاعتماد[٤] وهو ما يتفق مع ما اتجه إليه القضاء الفرنسي في قضية تتلخص وقائعها في أن تاجراً فرنسياً قام بفتح اعتماد مستندي لصالح بائع أسـباني لتمويل صفقة علب أغذية محفوظة مشترطاً أن تكون هذه البضاعة صحية ومطابقة للقوانين الفرنسية، وقام البنك الفاتح بإرسال خطاب الاعتماد إلى البائع محدداً فيـه المستندات المطلوبة والشرط المذكور، وعندما وردت المستندات قام البنك بفحصها وإرسالها للأمر الذي اعترض بقوله إن المستندات لا تشتمل على شـهادة صـحية

---

(١) الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ .

(٢) المادة ٨/١٤ من القواعد والأعراف الدولية، النشرة رقم ٦٠٠ .

(٣) المادة ٧/١٤ من القواعد والأعراف الدولية، النشرة رقم ٦٠٠ .

(4) Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.707.

خاصة وأن البضاعة الواردة كانت في حالة متدنية سواء من حيث الحفظ أو التغليف، والتجأ إلى القضاء الذي رفض دعواه على سند من القول إنه لا يكفي أن يطلب الآمر ومن بعده البنك الفاتح بضاعة صحية ومطابقة للقوانين الفرنسية ذلك أن هذا الشرط لا ينم على وجوب تقديم مستند معين، وعلى ذلك فإنهما إن كانا ــ الآمر والبنك ــ يقصدان تقديم شهادة صحية فيكون من الواجب عليهما أن ينصا على ذلك صراحة غير مكتفين بالشرط فقط[1].

وفي قضية شهيرة عرضت على القضاء اللبناني وأثارت خلافاً بين الشراح حول ما إذا كان المستفيد ملزماً بتقديم مستند لم تطلبه عبارة خطاب الاعتماد صراحة، وهل يعتبر عدم تقديم هذا المستند بمثابة مخالفة منه، تقول محكمة النقض اللبنانية إنه:

"يستفاد من النظر في القواعد الموحدة التي تحكم الاعتمادات المستندية أنها تقوم في مجموعها على حتمية تطابق المستندات المقدمة للشروط الواردة في خطاب الاعتماد، ولهذا فإنه للحكم بمسئولية البنك لتخلفه في فحص المستندات المقدمة أو لعدم تطلبها جميعاً، وجب أن يكون المستند مطلوباً وأن تكون العبارة المستخدمة في الاعتماد تتطلبه في ذاتها ولا يكفي أن يكون ذلك مستنتجاً من العبارة الواردة في خطاب الاعتماد .

فإذا ورد بخطاب الاعتماد شرط يقضي أن اسم وتاريخ إبحار السفينة الناقلة يلزم صدور إخطار تلغرافي به من جانب المرسل إلى المشتري، فإن هذا الشرط لا يتضمن ــ وفقاً لقواعد الاعتماد المستندي ــ معنى ضرورة تقديم صورة البرقية مع المستندات .

ويصبح تفسير هذا الشرط بأنه مقصور على إلزام البنك الذي يتلقى المستندات بالتأكد من كون المستفيد قد احترم الشرط، وهو تفسير يتفق مع عبارة الشرط الذي اختار صياغته البنك الفاتح، وهو اختيار يلزم البنك المؤيد كما أنه اختيار لا يسمح

---

(1) Trib. Com. Paris, 18 Jan. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 213, Note M. Michal Vasseur.

بإعطاء الشرط أثراً يجاوز عبارته" [١].

وفي تعليقه على حكم محكمة باريس التجارية الصادر في ٨٥/١/١٨ يقول أحد الشراح الفرنسيين : إنه لا يمكن للبنك مطالبة المستفيد بمستند غير مذكور صراحة بخطاب الاعتماد[٢].

المطلب الثاني

التأكد من أن المستندات كاملة العدد

١٨٣- يجب على البنك القائم بالفحص أن يتأكد من أن المستندات المقدمة، مطابقة لما جاء في خطاب الاعتماد كاملة العدد دون أي نقص[٣]، فإذا تخلف المستفيد عن تقديم مستند واحد، ولو كان ثانوياً، امتنع على البنك تنفيذ الاعتماد[٤]، وإلا كان مسئولاً في مواجهة عميله، وثمة شبه إجماع في البلدان المختلفة على وجوب مراعاة هذه القاعدة[٥]، إذ نعت محكمة النقض المصرية على البنك الفاتح بأنه أخطأ حين قبل مستندات بعد أن رفضها رغم انطوائها على عدة مخالفات من بينها عدم تقديم إقرار من ربان السفينة التي تم شحن جزء من البضاعة عليها، باستلامه

---

(١) نقض لبناني، جلسة ٧١/٥/٢٦، مشار إليه لدى الدكتور/ على جمال الدين :" الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(2) Michel Vasseur, Sous Cas. 18 Jan. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 213.

(٣) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٩٦، وبذات المعنى :

Georges Ripert , Op . Cit , N°. 2425 ,p.. 486.
René Rodiére et Jean Louis Rives lange, ,N°. 362, p. 424.
Lucien M. Martin- Op . Cit, N°. 403, p.p. 451،452 .

(4) Cour de Justice de Genève , 16 Juill, 1985, Recueil dalloz sirey ,1986, p.219 .
Colmar, 14 juin 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 218.

(٥) انظر الدكورة / نجوى محمد كمال أبو الخير، المرجع السابق، ص ١١٩، حيث تقول : إنه لا خلاف في وجوب مراعاة هذه القاعدة في البلدان المختلفة، بينما رأينا قانون دولة مثل سويسرا يجيز التغاضي عن بعض المستندات المشترطة في خطاب الاعتماد.

لها بحالة جيدة رغم أنه كان قد اشترط على المستفيد في خطاب الاعتماد تقديم هذا المستند ضمن مستندات الاعتماد(١).

وفي فرنسا قضت محكمة باريس في حكمها الصادر في ٣ سبتمبر ١٩٩٠ بأن إذا ما اكتشف البنك أثناء الفحص أن أحد المستندات المطلوبة في خطاب الاعتماد لم يقدم من المستفيد، فإنه يكون من الواجب على البنك أن يرفض المستندات ويمتنع عن تنفيذ الاعتماد، إذ الأصل أنه لابد من توافر جميع المستندات الخاصة بالعملية على أن يترك الأمر بعد ذلك لكل من المشتري الآمر، والبائع المستفيد، ليتدبرا أمورهما معاً(٢).

كما قضت محكمة استئناف باريس في ديسمبر ٨٦ بأن على البنك قبل أن يقوم بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد أن يفحص المستندات ويتأكد من أن من بينها شهادة الإيداع المشترطة في خطاب الاعتماد، وإذا لم يفعل ذلك فإنه يسأل عن خطئه هذا(٣).

وفي دعوى أخرى قضت محكمة النقض الفرنسية بتحميل البنك الفاتح المسئولية لما شاب عملية الفحص من إهمال حيث لم يتنبه البنك إلى أن المستندات المقدمة إليه خلت من وثيقة التأمين التي سبق له أن اشترط على المستفيد في خطاب الاعتماد تقديمها ضمن المستندات(٤).

وما سبق يمثل القاعدة السائدة في معظم الدول، وأغلب المحاكم، لكن ثمة حالات يلجأ فيها البائع أحياناً، بدلاً من تقديم مستندين مثلاً إلى تقديم مستند واحد يحمل بيانات المستندين معاً، فهل يعد هذا تقديماً صحيحاً للمستندات المشترطة في خطاب الاعتماد أم تقديما ناقصا لها.

وثمة حالة يتم فيها التغاضي عن بعض المستندات ليس استناداً إلى اجتهاد أو تقدير شخصي من القاضي أو المصرفي القائم بالفحص، وإنما لأن القانون يقسم

---

(١) الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق ،جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٥٥١ .

(2) Paris 13 Sept. 1990 , Recueil dalloz sirey. Juillet 1991, p. 223.

(3) Cour d'appel de Paris,1décember 1986, Recueil dalloz sirey, 1988, p. 111.Note , Michel Vasseur.

(4) Com. 5 Nov. 1991, Recueil dalloz sirey, 1992 , p. 303.

المستندات إلى ضرورية يلزم تقديمها طالما اشترطها البنك في خطاب الاعتماد وأخرى غير ضرورية لا يجبر المستفيد على تقديمها للبنك حتى لو كان خطاب الاعتماد قد نص عليها واعتبرها واحدة من المستندات المطلوبة والواجب تقديمها[١].

لكن هذه الحالة لا تعد حالة مطبقة في البلدان المختلفة وإنما هي حالة نادرة وجدت تطبيقاً لها في القانون السويسري ..

وواضح أن القانون السويسري قصد من تقسيم المستندات إلى مستندات ضرورية وأخرى غير ضرورية، أن يلتزم المستفيد بتقديم الأولى دون الثانية وعندئذ يكون البنك ملزماً بالوفاء بقيمة الاعتماد وفقاً لهذا التقديم، وأن يقلل من الآثار المترتبة على تعدد وكثرة المستندات، وأهمها بلا ريب كثرة المخالفات التي أصبحت من الكثرة لدرجة أن وصلت في بعض البلدان إلى ٨٠% من الاعتمادات [٢]، ورغم وجاهة الاعتبارات التي أدت بالمشرع السويسري إلى هذا التقسيم للمستندات، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يصادر على إرادة أطراف الاعتماد فالأصل أنه تم الاتفاق على هذه المستندات بين الآمر والمستفيد في العقد الذي يحكم العلاقة القائمة بينهما، وتم الاتفاق عليها الآمر والبنك في طلب فتح الاعتماد الذي تحول إلى عقد بقبول البنك به وإصداره خطاب الضمان، وارتضاه المستفيد من البنك حين قبل تقديم المستندات وفقاً لخطاب الاعتماد الذي تطلب المستندات والذي كان بإمكانه أن يلتفت عنه كلية أو يطلب من الآمر أن يعدل في شروط الاعتماد بعد موافقة البنك .

بما معناه أن إرادة المشرع قد حلت محل إرادات الأطراف جميعاً، كما أن هذا الاتجاه من المشرع لا يستقيم مع مبدأ الشكلية الذي يسود الاعتماد المستندي

---

(1) Trib. Fédéral Suisse, 11Juin 1989, Recueil dalloz sirey, 1992,p. 308.
ففي قضية سبق الإشارة إليها قضت المحكمة الفيدرالية بسويسرا بإلزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد إلى المستفيد رغم عدم اشتمال التقديم على مخالصة تسليم بضاعة كان منصوصاً عليها ضمن المستندات المنوه عنها بخطاب الاعتماد مطبقة في ذلك أحكام القانون السويسري الذي يلزم البنوك بالسداد دون حاجة إلى تقديم مثل هذا المستند.

(2) Pierre Jasiniski , la revue Banque , Dec. 1989,N°. 500, p.1172.

والمعيار الحرفي المطبق عليه[١]بما مؤداه أنه لا يترتب للمستفيد أي حق قبل البنك إلا إذا قدم مستندات كاملة[٢]، مطابقة لشروط خطاب الاعتماد[٣]، ومتطابقة مع بعضها البعض[٤]، وخلال المواعيد [٥] .

---

(١) الدكتور/ محمد بهجت عبدالله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٩٦ - الدكتور/علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٨٣ - الدكتورة/ سميحة القليوبي :" مسئولية البنوك والتزاماتها النسبة للاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٢٧ .

الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، السنة الخامسة، ص ٧٦٧.

الطعن رقم ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق ،جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١.

الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦.

الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ .

الطعن رقم ١٢٢٥ ، لسنة ٤٩ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ .

Trib.Com. Paris , 3 Sep. 1990, dalloz sirey , 1991 , p. 223.

Paul dobson and Clive M. Schmithoff ,Op. Cit p.422.

(٢) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله امين قايد ، المرجع السابق، ص ٩٦-وبذات المعنى الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص ١١٩- الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٥٥١ .

Georges Ripert , Op . Cit , N°. 2425 , p. 486.

René Rodiere et Jean Louis Rives lange, Op . Cit , N°. 362 ,p. 424.

Lucien M. Martin, Op . Cit , N°. 403, p.p 451،452 .

(٣) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٨٠-الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص ١٢٤- نقض الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ق، جلسة ٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ .

Georges Marais-Op . Cit , p. 28 .

(٤) الدكتور / على جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ١٧٩ - حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص ١١ - الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ - الطعن ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ق، جلسة ٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ .

Cour de juatice civile de Genéve, 16 juill. 1985, Recueil dalloz siery , 1986-p..219.

Colmar, 14 Juin 1985, recuail dalloz sireiy, 1986, p. 218. .

(٥) المواد أرقام ٣ ، ٦ ، ١٤ ، ٢٩ ، ٣٣،٣٨من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة رقم ٦٠٠-المواد أرقام ٢٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية،النشرة رقم ٥٠٠.

الدكتور /محمد بهجت عبد الله أمين قايد ، المرجع السابق، بند ١١٥، ص٩٦-الدكتورة / سميحة القليوبي:" الأسس القانونية لعمليات البنوك"، مرجع سابق،-

المطلب الثالث

الفحص الظاهري

١٨٤- تنص المادة ١/١٤ من القواعد الدولية صيغة ٢٠٠٧، نشرة ٦٠٠ على أنه:

" يجب علي البنك المعين بالعمل طبقاً لما عين له والبنك المعزز- إن وجد- والبنك المصدر أن يقوموا بفحص المستندات المقدمة ليحددوا من خلال المستندات وحدها ما إذا كانت هذه المستندات تبدو في ظاهرها مستوفية ومقدمة تقديما مطابقا".

ومما يلفت الانتباه في هذا النص عبارة (تبدو في ظاهرها مطابقة لشروط ونصوص الاعتماد)، فكلمة (في ظاهرها) وردت من قبل بالمادة ١٣/أ من القواعد الدولية صيغة ١٩٩٣، النشرة٥٠٠ والمادة ١٥ من القواعد الدولية صيغة ١٩٨٣، النشرة ٤٠٠، ولا يقصد بها التمييز بين ظاهر وباطن المستندات[١]، أو أن يكون الفحص سطحياً[٢]، فكلا المعنيين مرفوض، وإنما القصد ألا يتجاوز البنك في فحص المستندات العبارات الواردة معتمداً على عناصر خارجية[٣]، فالبنك الذي تقدم إليه المستندات لا تتوفر له الإمكانيات ولا السلطات التي تمكنه من التحقق من الحالة المادية للبضائع أو أية حقائق أخرى خارجة عن المستندات[٤]، وعلى ذلك

=ص ص٤١٤ ، ٤١٥- الدكتور/ على جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص١٦١ الدكتور/ علي البارودي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق، ص٣٧٩ - وتعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المواد أرقام ٢٢ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من القواعد الموحدة - الدكتور / رضا السيد عبد الحميد :" عمليات البنوك ذات الطابع الدولي "، مرجع سابق، ص ١٠٧ - الدكتور/صليب بطرس والمستشار/يعقوب العشماوي، مرجع سابق، ص٦٤-الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، المرجع السابق، ص ١٠٩ .

Colmar , 14 Juin , 1985, Recueil dalloz sirey,1986 , p..218.

Baurges , 1 Mars 1988 , Recueil dalloz sirey , 1989, p.195.

Georges Maris : "Crédit confirmé" 1953 N°. 237 , p. 45 .

Cour d'appel de Bruxelles, 6 Ch.,6 Nov.,1985, Recueil dalloz sirey,1986-p. 215.

(1) David Warne and Nicholas Elliott Q.C. Op . Cit , N°. 6-41 ,p.219.

(٢) أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين عوض:" الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٢٦٥ .

(٣)المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٥.

(4) Roy Good, Op . Cit , p.991.

فإنه لا يجوز للبنك أن يفسر عبارة ما في المستندات على أنها مرادفة لمثيلتها الواردة بشروط خطاب الاعتماد [١]، فمن العسير على البنك أن يكون على إلمام تام بآلاف أو ملايين المرادفات الشائعة الاستخدام بين التجار.

ومن العناصر الخارجية التي ينبغي على البنك عدم النظر فيها أثناء قيامه بعملية الفحص الظاهري للمستندات عقد البيع أو أوامر المشتري[٢]، إذ وفقاً للمادة الرابعة من القواعد الدولية صيغة ٢٠٠٧ فإن الاعتمادات بطبيعتها معاملات مستقلة عن البيوع أو العقود التي تكون أساساً لها ولا تكون البنوك معنية بهذه العقود أو ملتزمة بها حتى لو وردت إشارة إليها ..... الخ.

ووفقاً للمادة الخامسة من هذه القواعد فإن " البنوك تتعامل في المستندات لا في البضائع أو الخدمات أو الأداءات الأخرى التي تكون المستندات متعلقة بها ".

ويقتضي الفحص الظاهري للمستندات من البنك (ألا يقحم نفسه في عملية) بذل تحريات خاصة للتأكد من صدق الأوراق[٣]، وقد تلجأ البنوك في بعض الدول مثل إنجلترا إلى الاستعانة بخبراء في عملية الفحص بغية الوصول إلى أعلى مستوى دولي على النحو الذي أشارت إليه المادة ١٣ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٥٠٠، لكن عادة ما يكون ذلك في ظل ظروف معينة تقتضي اللجوء إلى هذا الإجراء، وحيثما يكون هذا التصرف ملائماً فإن كانت الأمور لا تستدعي اتخاذ مثل هذا الإجراء فلا يتم الاستعانة بخبراء من الخارج[٤].

لكن الاستعانة بالخبراء إذا كانت مألوفة في دولة مثل إنجلترا، قد لا تكون مألوفة في دول أخرى، إذ كما يقول البعض إن الممارسة البنكية تختلف من دولة لأخرى[٥].

فظاهر المستندات هو المرجع في عملية الفحص للبنك أو عليه فإن كان هذا الظاهر يدل على أن المستند مزور أو به كشط أو طمس أو تحشير أو غير ذلك مما يشكك

---

(1) Roy Good, Op . Cit , P..991.

(٢) الأستاذ الدكتور / علي جمال الدين، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٣) أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(4) David Warne- Op . Cit ,N°. 6-41 ,p. 219.

(5) David Warne- Op . Cit , N°. 6-41 ,p.219.

في صحته وصدقه كان على البنك أن يرفضه، وبالعكس فإنه إذا قام البنك بفحص المستند بعين خبير محترف وتبين له من حيث الظاهر أنه مطابق لشروط الاعتماد فإنه يكون من الخطأ ألا يقبله البنك [١] حتى لو كان المستند في حقيقته مزوراً[٢].

وفي قضية عرضت على القضاء الإنجليزي تقول المحكمة أنه :" لا توجد محكمة بريطانية واحدة حتى الآن رأت أن للبنك المصدر الحق في رفض الوفاء بقيمة الاعتماد إلى المستفيد الذي يقدم مستندات تبدو في ظاهرها مطابقة لشروط الاعتماد إلا في حالة الغش"[٣] وفي هذه الحالة يلزم أن يكون الغش واضحاً.

المطلب الرابع

السلامة الذاتية للمستندات

١٨٥- يجب أن ينطوي التقديم على مستندات صالحة Valid بمعنى أن تكون سليمة Legal أي لا تكشف بظاهرها على عدم صدقها، وأن تكون نافذة Effective، وإلا كان تقديماً معيباً تعين على البنك رفضه[٤].

صحيح أن البنك لا يضمن سلامة - أي صدق- المستندات أو عدم تزويرها ولكنه على أي حال ملزم بعدم قبول أوراق تكشف بمظهرها عن مخالفة البائع التزاماته المحددة بالخطاب[٥].

فلا يقبل تكملة سلامة مستند من مستند آخر لأن سلامة كل مستند تستمد من ذاته لذلك حكمت محكمة النقض المصرية بأن "البنك فاتح الاعتماد وكذلك البنك المنفذ المعزز له ممنوع من النظر خارجها ــ أي خارج المستندات ــ وليس له إلا التأكد من مدى مطابقتها لما ورد بخطاب فتح الاعتماد المرسل للمستفيد، لأن سلامة كل مستند يجب أن تستمد من ذاته فحسب فلا تكمل من مستند آخر[٦]".

---

(1) Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.707.

(2) Duncan Sheehan, Op.cit., p. 327.

(3) Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.708.

(٤) الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص ١٢٤ .

(٥) الدكتور / على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق ص ١٨٠.

(٦) نقض الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ق، جلسة ٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ . .

فكل مستند ينبغي أن يكون في نوعه وشكله وبياناتـه مطابقـاً للمطلـوب تمامـاً، وتكريساً لهذه المعاني، يقول أحد الشراح الفرنسيين: "إن على البنـك أن يفحـص المستندات المقدمة إليه خاصة سند الشحن الصادر عن الشركة الناقلـة، وبوليصـة التأمين الصادرة من جانب شركة التأمين ليتأكد من سلامتها، فمن غير الجائز للبنك أن يقبل مستنداً غير سليم، ذلك أن هذا التصرف يعرضه لإقـدام المشـتري علـى رفض المستند المخالف محملاً البنك المسئولية[1]".

وإذا كان هذا الفقيه الفرنسي قد خص سند الشحن وبوليصة التأمين بالذكر فلأنهمـا من المستندات الأساسية، ولا يستفاد من ذلك أن واجب التأكد من سلامة المستندات مقصورا على هذين المستندين، آية ذلك أنه استطرد قائلاً إنه " لا يجوز للبنك قبول أي مستند غير سليم" [2].

وعلى ذلك يعد معيباً كل مستند لا ينهض ببياناته على القيام بأداء وظيفتـه التـي وضع من أجلها، أو متأخر التقديم، أو يدعو للشك والارتياب، و فيما يلي سـنتكلم عن هذه النقاط الثلاث تفصيلاً :

١ ـ أداء كل مستند لوظيفته :

١٨٦- يجب أن يحتوي كل مستند على البيانات التي تجعله قادراً على أداء وظيفته، فسند الشحن [3] يجب أن يتضمن اسم المشحون له البضاعة أو من له سند الحيازة حسب ما توجبه عبارات خطاب الاعتماد، واسم الشاحن، وعدد النسخ، وطريقة سداد النولون، وتحديد ميناءى الشحن والتفريغ وفقاً للوارد بالاعتماد، وتاريخ استلام البضاعة، ووصف البضاعة وكميتها وأوزانها وماركات العبوات وأرقامها وتغليفها، و ما يفيد أن السند يغطي كامل الرحلة حتى ولو كانت الرحلة

---

(1) Georges Marais-Op . Cit , N°. 13 ,p. 28 .

(2) Georges Marais- Op . Cit ,N°. 13 ,p..28.

(٣) أنظر في ذلك المواد من ١٩ الي ٢٧ من القواعد والأعراف الدولية الموحـدة للاعتمـادات المستندية ،النشرة رقم ٦٠٠ وسأتكلم عنها تفصيلا في الفصلين الاول والثاني من الباب الثاني من هذا البحث عند تناولي للفحص التفصيلي لمستندات النقل

وأنظر أيضا الدكتور /علي جمال الدين عوض: "الاعتمـادات المسـتندية"، مرجـع سـابق، ص١٩٠ - الدكتورة /نجوي محمد كمال أبوالخير ، مرجع سابق، ص ١٣٨ .

André Boudinot ,Op. Cit, p. 93.

Lazar Sarna, "Letters of credit - the law and current practice ", third edition, Carswell, 1998, p.4 .

ستتم على مراحل، وتوقيع المالك أو ربان السفينة.

والفاتورة [١] يجب أن تكون صادرة باسم معطي الأمر وأن تشتمل على اسم المستفيد من الاعتماد، ويجب أن تتطابق مع ما هو وارد بالاعتماد من حيث الكمية والوزن والبدء والنوع والمواصفات والماركات الخاصة بالبضاعة والتغليف وأن تكون القيمة الواردة في حدود قيمة الاعتماد وألا تزيد قيمة المصاريف عما هو وارد بالاعتماد .

وبوليصة التأمين[٢] يجب أن تتضمن تاريخ بدء التأمين والأخطار المؤمن عليها كما هو وارد بالاعتماد، وأن تغطي الشحن بالكامل ويجب تقديم الصور المعتمدة كلها للبنك، وهكذا بالنسبة لباقي المستندات المطلوبة .

١٨٧- ويقف التزام البنك بالتأكد من سلامة المستندات عند حد الشكل الظاهري[٣]، دون أن يتعداه .

وعلى ذلك، فإنه لا يعد سليماً المستند الذي يخلو من أحد البيانات المذكورة، أو الذي يرد به بيان يقعده عن أداء الوظيفة المقصودة منه قانوناً أو اقتصادياً، فالفاتورة لا تصلح كفاتورة إذا ذكرت ثمناً إجمالياً لا يسمح بمعرفة ثمن الوحدات .

ولا يلزم أن تكون جميع البيانات مشترطة في الاعتماد، فثمة بيانات يفرضها المنطق حتي لو لم ينص عليها، من ذلك أن شهادة الخبرة أو الوزن أو النوعية أو المصدر يجب أن تتضمن بيان البضاعة موضوع الاعتماد والتي تنصب عليها

---

(١) أنظر في ذلك المادة ١٨ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة رقم ٦٠٠، والمادة ٣٧ من القواعد والأعراف السابقة ، النشرة رقم ٥٠٠ المقابلة لها.

وأنظر أيضا الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٥٥ -الدكتورة /نجوي محمد كمال أبوالخير ، المرجع السابق، ص ٢٠٠ .

Paul Todd , Op . Cit ,p.p. 141, 188 1 .

Lazar Sarna , Op . Cit , p.4 -3.

(٢) أنظر في ذلك المادة ٢٨ من القواعد والاعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة رقم ٦٠٠، والمواد من ٣٤،٣٥،٣٦ من القواعد والاعراف السابقة النشرة رقم ٥٠٠ المقابلة لها.

وأنظر أيضا الدكتور علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٢٤٣ - الدكتورة /نجوي محمد كمال أبوالخير ، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

Paul Todd , Op . Cit ,p. 187

(٣) المادة ١/١٤ من الأعراف الموحدة ، نشرة ٦٠٠.

René Rodiére et Jeam Louis Rives Lange, Op . Cit , N°. 362 ,p. 424.

معلومات الشهادة[١].

٢ ـ المستندات متأخرة التقديم :

١٨٨- تنص المادة ٣/١٤ من الأعراف الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠ على أنه[٢] :

"٣- يجب أن تقدم المستندات التي تحتوي على أصل وأكثر من مستندات الشحن الخاضعة للمواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ عن طريق المستفيد أو من ينوب عنه خلال فترة لا تزيد عن ٢١ يوم ميلادي عادي وليس بنكي بعد تاريخ الشحن كما تم وصفها في هذه الأحكام ، وفي جميع الأحوال لاتقدم المستندات بعد تاريخ انتهاء صلاحية الاعتماد".

ومن ذلك يفهم أن السند المتأخر هو مستند سليم في ذاته ولكن الشك الذي يحوم حوله ينشأ من مقارنة تاريخ تحريره بتاريخ تقديمه إلى البنك، فيكون تاريخ تقديمه متأخراً جداً لذا يسميه البعض بالسند المتأخر[٣].

وعلى ذلك يعتبر قديماً، سند الشحن المتعلق ببضائع مشحونة وصلت من ميناء التفريغ قبل تسلم المستورد للسند [٤]، أو قدمت مستنداتها بعد الموعد المحدد في الاعتماد أو بعد ٢١ يوماً من تاريخ الشحن أيهم أقل .

فإن كان السند قديماً وجب على البنك رفضه إلا إذا نصت شروط الاعتماد على جواز قبوله، أو أجازه العميل[٥]، لأن مثل هذا السند يترتب عليه عادة عدم قدرة المشترى على سحب المستندات والإفراج عن البضائع خلال فترة زمنية قصيرة، وهو ما يعني تحمله رسوم وغرامات التأخير في الجمارك وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته مع عملائه المتعاقدين على شراء بضائعه، كما تكون البضائع قابلة للتلف السريع أو ذات طبيعة موسمية مما يهدد قدرته على تصريفها إذا ما تأخر الإفراج عنها .

ولقد درجت البنوك على رفض هذا السند لأنه إذ يلحق الضرر بعملائها، إنما يلحق

---

(١) الدكتور/ على جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ص ١٨٣، ٢٥٥.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٢ .

(٣) الدكتور / علي جمال الدين :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٤) هنري ميشيل حشيمه :" سند الشحن "، معهد الدراسات المصرفية، ١٩٦٢ ، ص ص ٢٠، ٢١.

(٥) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين ، التعليق على المادة ٢٢ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة رقم ٥٠٠.

الضرر بها أيضاً بشكل غير مباشر، ذلك أن تلف البضائع أو فوات موسم تصريفها يضعف من قدرة العملاء على الوفاء بالائتمان الممنوح لهم لاستيراد هذه البضائع، ومن ثم يؤثر على قدرتهم على رد الائتمان الممنوح لهم ــ إن وجد ــ في المواعيد المتفق عليها[١] .

١٨٩- وثمة حالات يكون من المستحيل فيها وصول السند إلى بلد المشترى قبل وصول السفينة الناقلة للبضائع، كما في حالة البضاعة المصدرة إلى بلد مجاور فلو صدر تاجر مصري بضاعة إلى لبنان فلن يستطيع تقديم المستندات إلا في اليوم الثاني أي في وقت وصول الباخرة إلى لبنان[٢] .

على أن فكرة رفض السند المتأخر لا يمكن إطلاقها ــ فهي إن كانت مقبولة بالنسبة لمستند النقل ــ لا تكون مقبولة في مستندات أخرى، فمجرد التأخير في تقديم الفاتورة لا يفقدها قيمتها في الإثبات .

٣- المستندات المثيرة للشك :

١٩٠- هناك من الدلائل ما يكشف عن أن المستند غير سليم، كأن يوجد به كشط أو طمس أو تحشير، أو محرر على غير أوراق الجهة المنسوب إليها إصداره، أو يحمل رمزاً مخالفاً لرمز هذه الجهة، أو ختماً ليس لها، أو أن يكون بالمستند تزوير واضح من أي نوع كان، في هذه الحالات يجب على القائم بالفحص أن يأخذ حذره ليتيقن من مدى صحة هذا المستند، فإن ثبت له أنه غير صحيح وجب عليه رفضه، وإلا تحمل البنك مسئولية التغاضي عن المخالفة الواردة بالمستند أو العيب الذي اعتوره .

وفي قضية عرضت على القضاء الفرنسي تتلخص وقائعها في أن أحد التجار قام بفتح اعتماد مؤيد لصالح تاجر آخر لتمويل صفقة شراء حديد خردة، واشترط المشترى على البنك ألا يتم الدفع إلا مقابل مستندات عبارة عن فاتورة لكل دفعة حديد يتم شحنها، وتذاكر نقل بالسكك الحديدية تحمل خاتم محطة القيام، وبعد أن تم تنفيذ عدد من عمليات الشحن بشكل سليم، استلم البنك المؤيد مستندات خاصة بدفعات أخرى وقد تضمنت هذه المستندات عدداً من المخالفات فتغاضى عنها وأرسل المستندات إلى البنك الفاتح وعند قيام الأخير بتسليم هذه المستندات للآمر أعادها الآمر إليه لما بالتذاكر من تزوير .

---

(١) أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤١.

(٢) محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق ،ص١٩.

والتجأ الأطراف إلى القضاء فألقى البنك المؤيد المسئولية على البنك الفاتح قائلاً إنه استلم منه المستندات رغم ما بها من مخالفات دون تحفظ أو اعتراض، بينما اعتصم البنك الفاتح بنصوص الأعراف الموحدة التي تعفي البنوك من المسئولية عن التزوير بالمستندات، وبعد أن قضت محكمة أول درجة بإعفاء البنكين من أية مسئولية استنادا إلى أنهما وإن كانا معنيين بفحص المستندات والتأكد من سلامتها من الناحية الظاهرية وأنها متطابقة مع بعضها البعض ومطابقة لشروط الاعتماد إلا أنهما لا يسألا عن التزوير الوارد بهما، وعند عرض النزاع على محكمة الدرجة الثانية قامت بإلغاء حكم أول درجة ملقية بالمسئولية على البنكين معاً ناعية على البنك المؤيد بأنه ما كان ينبغي عليه أن يقوم بالوفاء بقيمة الاعتماد إلى المستفيد إلا مقابل مستندات صحيحة، ولما كان هذا وكان الثابت أن تذاكر النقل المقدمة ضمن المستندات تحمل أختاماً مغايرة لتلك المستخدمة بمحطات القطارات بما يدل على أن بها تزويراً واضحاً، وكان البنك المؤيد لم يعن بذلك فإنه يتحمل النتائج المترتبة على تصرفه هذا[١] .

وقضي في فرنسا أيضاً بأن البنك الفاتح كان محقاً ،حين رفض المستندات المقدمة له من المستفيد لما شابها من مخالفات منها أن ثمة تعديل في إحدى الشهادات المحررة بمعرفة الجمارك[٢] .

وفي قضية ثالثة يعرض لها ويعلق عليها أحد الشراح الفرنسيين قضي بأنه متي قام البنك بفحص المستندات المقدمة من المستفيد ووجد أنها متطابقة فإنه يكون ملزماً بالوفاء بقيمتها، ولكن إذا اتضح له أن المستندات مزورة فإنه يقع عليه التزام بوقف التنفيذ وعدم دفع القيمة فالتزوير في المستندات يوقف التزام البنك[٣].

---

(1) Samuel Epshtien: "De quelques Litiges en matière de crédit documentaire", Banque , 1956, p. 479.

(2) Trib. com. Seine, 6 Fev. 1950, Recueil dalloz sirey , 1950,p.323 .

(3) Paris, 14 chambre, 30 avril 1985, Banque , Juillet, 1985, Note Jean louis rives lange.

المطلب الخامس

مطابقة المستندات لشروط خطاب الاعتماد

١٩١- لخطاب الاعتماد دور محوري في عملية الفحص، ويتأتى هذا الدور من أن المستندات التي تقدم إلى البنك من المستفيد يجب أن تكون مطابقة تماما لخطاب الاعتماد[١]، بما معناه أنه ينبغي علي البنك القائم بالفحص أن يتأكد تأكدا تاما من مطابقة المستندات للشروط المنصوص عليها بخطاب الاعتماد، حتى لو لم ينص علي بعض هذه الشروط بعقد البيع، إذ لا شأن للبنك بذلك[٢]، بل وحتى لو لم ينص عليها بالشروط المتفق عليها بين البنك وعميله بعقد الاعتماد[٣].

١٩٢- وقد أكدت القواعد والأعراف الدولية الموحدة على هذا المبدأ فنصت على أنه " ١-يجب علي البنك المعين بالعمل طبقاً لما عين له والبنك المعزز- إن وجد- والبنك المصدر أن يقوموا بفحص المستندات المقدمة ليحددوا من خلال المستندات وحدها ما إذا كانت هذه المستندات تبدو في ظاهرها مستوفية ومقدمة تقديما مطابقا.

٧-المستند الذي يقدم دون أن يكون مطلوباً في الاعتماد سيتم تجاهله ويمكن رده

---

(1) Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.707.

وفي ذلك يقول أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص ٣٧ ان علي البنك عندما يطابق المستندات على شروط الاعتماد أن :

١- يتأكد من أن كافة البيانات الواردة بكل مستند متفقة ومطابقة تماماً لما ذكر بشأنها في الاعتماد .

٢- أن تكون بيانات كل مستند كاملة فلا يتم تكملتها بما ورد في مستند آخر .

٣-ألا يتغاضي عن بعض البيانات أو الشروط بحجة أنها غير لازمة، أو غير جوهرية أو غير ضرورية .

٤-ألا يتغاضي عن أي اختلاف في مواصفات البضاعة ذاتها وألا يقبل مواصفات أخرى، أو اصطلاحات مغايرة باعتبار أن لها المعنى نفسه.

(٢) الدكتور/ علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(3) Lucien M. Martin, Op. Cit, N°. 403 ,p. 452.

إلى مقدمه.»[١].

كما تواتر القضاء المصري على إقرار هذا المبدأ أيضا، إذ قضى بأن القواعد القانونية الثابتة في موضوع فتح الاعتمادات المصرفية المثبتة تحتم على المصرف المفتوح لديه الاعتماد أن تكون المستندات المقدمة إليه مطابقة تمام التطابق لما ورد بشأنها في شروط فتح الاعتماد[٢].

وحكم بأن البنك الذي يفتح اعتماداً مستندياً للوفاء بثمن صفقة بين تاجرين لا يلزم بالوفاء إلا إذا كان هناك تطابق كامل بين المستندات وشروط فتح الاعتماد[٣].

وحكم بأن البنك الذي يقوم بتثبيت اعتماد مصرفي لوفاء صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلاً عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كفيلاً يتبع التزامه عميله المشتري بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماماً لشروط الاعتماد[٤].

كما حكم بأنه يتعين على البنك فاتح الاعتماد أن يفحص كافة الوثائق التي يقدمها المستفيد بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها في ظاهرها وتفاصيل الاعتماد[٥].

وحكم بأنه لما كان أساس نظام الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء هو استقلاله عن عقد البيع، فإن التزام البنك بدفع قيمة الاعتماد ينشأ، متى كانت المستندات المقدمة له مطابقة تماماً لشروط خطاب الاعتماد [٦].

وفي قضية عرضت على القضاء الإنجليزي تقول المحكمة أن شروط خطاب الاعتماد هي التي تبين الحالات التي يجوز فيها للمستفيد أن يحصل على قيمة

---

(١) المادة ١٤/١،٨من القواعد الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٦٠٠.

(٢) نقض مصري ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق ،جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، س ٥، ص ٧٦٧ .

(٣) نقض مصري ١٩٨، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ .

(٤) نقض مصري ٤٠٢ ، لسنة ٤٤ق، جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠، س ٢٩، ص ٥٣٣، وفي نفس المعنى نقض ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ .

(٥)نقض مصري ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص ٤٠٩ .

(٦) الحكم السابق في موضع آخر .

الاعتماد [١] بعد فحص المستندات.

وفي قضية أخرى عرضت على القضاء الإنجليزي أيضاً يقول اللورد دبلوك:"التزام البنك الوارد بخطاب الاعتماد مستقل عن أي نزاعات أخرى".[٢]

وفي فرنسا يقول البعض إنه بالنسبة للمصرف الذي لا شأن له بالعقد ــ المبرم بين المشتري والبائع ــ فإنه ليس عليه سوى التأكد من أن المستندات مطابقة ومتطابقة مع بعضها البعض[٣]، كما يقول آخر " إن القاعدة الثابتة بالنسبة للاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء مؤيداً كان أو غير مؤيد، أن التزام البنك بالتنفيذ والوفاء بقيمة الاعتماد لا يكون إلا إذا كانت المستندات مستوفية لكافة شروط الاعتماد"[٤].

وحكم في القضاء الفرنسي بتحميل البنك المسئولية لقيامه بدفع قيمة الاعتماد للمستفيد رغم عدم مطابقة المستندات للشروط الواردة بالخطاب ومنها أن الفاتورة خلت من بعض العبارات المشروطة بالخطاب كعبارة صافي، تجاري ..... الخ [٥].

لذلك فإنه على البنوك أن تكون شديدة الحذر عند الوفاء بقيمة مستندات غير متطابقة لأن اللوم سيوجه إليها، وعلى ذلك فإنه يكون لزاماً عليها أن تتأكد من أنها ستتمكن من استرداد ما دفعته إذا رفض العميل الأمر مثل هذه المستندات[٦]، وإلا لا تقبلها.

ولا مجال للقول إن هناك خلافات يسيرة وأخرى كبيرة، ففي المجال القانوني للاعتمادات المستندية لا توجد مثل هذه التسمية[٧].

وفي إنجلترا يقول أحد الشراح إن مسألة متى تكون المستندات مطابقة أو غير مطابقة لشروط الاعتماد تعد من أهم أسباب التقاضي في هذا المجال، ورغم أن

---

(1) Sirius international insurance Corp (Publ)v FAI General insurance Co. Ltd and others, All England law Reports, 2004, P.317.

(2) Montrad Ltd. V.Grundkotter fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16,17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002,p.709.

(3) Lucien M. Martin. Banque , Nov. 1976, p.p 1.154 -1.158.

(4) Charles Bontaux ,Banque , 1967- p.p 83- 86.

(5) Trib. com. Seine, 6 Fev. 1950, Recueil dalloz sirey, 1950, p.323, Note Georges Marais.

(6) Michel Phijac ,Banque, Janv. 1958, p.p.17-20.

(7) Pierre Jasinski, La revue Banque, N°.500, dec. 1989, P.1172.

قضايا المطابقة هي الغالبة في مجال الاعتمادات المستندية، فإن عدداً كبيراً منها لا يصل إلى حد التقاضي بالمرة[١].

المطلب السادس

عدم تناقض المستندات مع بعضها البعض

١٩٣- تنص المادة ٤/١٤ من الأعراف الموحدة، نشرة ٦٠٠ على أنه:

" .....ولكن يجب ألا تتعارض البيانات الواردة في المستند مع البيانات الواردة في مستند آخر أو في الاعتماد [٢]".

ومفاد هذا النص انه يجب أن تكون المستندات متطابقة فيما بينها [٣]، ولذلك يجب على الفاحص الانتباه إلى عدم وجود بيان في أحد المستندات ينبئ عن تعارض ما مع ما جاء بمستند آخر رغم اختلاف الجهات المصدرة لكل مستند[٤].

إذ لو تضمنت المستندات بعض التعارض في بياناتها تعين على البنك رفضها[٥]، وعدم صرف قيمة الاعتماد وإلا كان مسئولاً عن خطئه في مواجهة العميل[٦]، ويكفي لذلك أن يكون التناقض من الناحية الشكلية، لأنه ليس من واجب البنك أن يفحص المستندات من الناحية الموضوعية لمحاولة رفع هذا التناقض الظاهر[٧].

وقد أكدت محكمة النقض المصرية هذا المعني في أكثر من حكم لها، إذ حكمت بأنه "لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثاني- البنك-

---

(1) David Warne Op . Cit , p. 217.

(٢) هذه المادة تقابلها الفقرة الأخيرة من المادة ١/١٣ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠، التي تنص علي أنه" والمستندات التي تبدوغير متوافقة مع بعضها سوف تعتبر غير متفقة في ظاهرها مع نصوص وشروط الاعتماد" .

(3) David Warne- Op. Cit , N°. 6-42 ,p.219.

(٤) حسن أبو الفتوح شاهين ، مرجع سابق، ص ١١ .

(5) Cour de justice civile de Genéve,16 juill. 1985 , Recueil dalloz siery, 1986,p..219.
Colmar, 14 Juin 1985, recueil dalloz sirey, 1986, p. 218.
David Warne, Op . Cit , N°. 6-42 ,p.219 .

(٦) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٧) الدكتور / على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ١٧٩.

رفض صرف قيمة الاعتماد للطاعن بناء على ما اكتشفه من مخالفة بيانات الشهادة الزراعية الصحية لبيانات البضاعة في باقي المستندات المقدمة من حيث عدد الصناديق المعبأة فيها ووزن كل صندوق وأن تلك الشهادة تحمل تاريخاً لاحقاً لتاريخ الشحن مما شكك البنك في سلامتها فضلاً عن خلوها من بيان صلاحية البضاعة وفق ما تنص عليه شروط الاعتماد فإن الحكم إذ انتهى إلى أن المطعون ضده الثاني محق في عدم الصرف لالتزامه بتعليمات المطعون ضدها الأولى التزاماً حرفياً لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع»(١)، (٢) .

وفي فرنسا حكمت محكمة السين بأن للبنك الفاتح الحق في رفض المستندات وعدم الوفاء بالقيمة للبنك المؤيد الذي كان قد سددها للمستفيد طالما أن شهادة الأصل متناقضة مع سند الشحن في بيان اسم الباخرة الناقلة للبضاعة وأن ميناء الوصول في كلا المستندين يختلف عن الآخر، وأن نوع البضاعة في بعض المستندات غير مطابق للنوع المذكور في مستندات أخرى(٣)، (٤).

---

(١) الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق، جلسة ٧٦/١/٢٦، س ٢٧، ص ٢٩٢ .

(٢) الطعن ١٦٨٥ / ٥٨ق، جلسة ٨٩/٦/١٩، س ٤٠، ص ٦٠٦ وفيه حكمت المحكمة بأن : "وجود اختلاف في بيان كمية البضاعة ــ بطاطس ــ بين الشهادة الصحية التي نص عليها في قائمة المستندات الواجب تقديمها وبين بقية المستندات يخول البنك منفذ خطاب فتح الاعتماد رفض تلك المستندات".

(3) Trib. Com. Seine, 6 Fev. 1950,Recueil dalloz sirey, 1950 , p..323.

(٤) حكم محكمة Algers الصادر في ١٩٢٥/١١/١٧ ورد بتعليق جورج ماريبه على حكم محكمة السين الصادر في ١٩٥٠/٢/٦، دالوزسيري، ١٩٥٠، ص ٣٢٣، وفيه تقول المحكمة إنه " لكي يلتزم البنك بالدفع إلى المستفيد لابد أن يقدم الأخير مستندات متطابقة وبذلك يتحقق الضمان لكافة الأطراف".

الفصل الثالث

دور خطاب الاعتماد في عملية الفحص

تمهيد وتقسيم :

١٩٣- يقوم خطاب الاعتماد بدور محورى في عملية الفحص، فهو الخطاب الذي تتحدد فيه المستندات محل الفحص و الشروط الواجب توافرها فيها [١]، و البنوك المعنية باستلامها، و المواعيد التي ينبغي تقديم المستندات خلالها، كما أنه الخطاب الذي تتحدد فيه التزامات البنك قبل المستفيد إذا ما نفذ شروط الخطاب[٢].

لذا قيل إن خطاب الاعتماد يعد المرجع الوحيد في تحديد التزامات البنك قبل المستفيد، حتى لو تضمن شروطاً مغايرة لتلك الواردة بعقد فتح الاعتماد[٣] كما قيل إنه يجب على البنك أن يستوحي عباراته فقط وهو في سبيل تنفيذ التزامه الدقيق ــ بالمطابقة والفحص[٤].

١٩٤- ولكى يقوم الخطاب بهذا الدور ينبغي مراعاة أمور عديدة، أهمها الدقة الشديدة في كتابته فيكتب بشكل سليم بعيداً عن أية أخطاء، وإلا تحمل البنك مسئولية ذلك [٥]، وتعسرت عليه عملية الفحص، وعلى ذلك فإنه ينبغي على البنك ألا يستعمل في تحرير الخطاب كلمات ناقصة أو غامضة أو كلمات تحدث لبساً، فإذا كان من المطلوب من المستفيد تقديم شهادة صحية، فلا يكون من المقبول من البنك

---

(1) Jean Claude Bausquet :"L'entreprise et les banques", librairie de la cour de cassation, Paris, غير مذكور به سنة طبع, p. 230.

الأستاذ الدكتور / علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، البنـد ٦٠، ص٨٤ .

(2) Nicholas Kouladis:" Principles of law relating tow overseas trade", Blackwell Business, London, 1994, p 217.

(٣) الطعن٣٧٢ ، لسنة ٤٨ق، جلسة ١٨/١٢/١٩٨٥، س٣٦،ص٢٨٢.

وفي هذا المعني أيضا أنظر الأستاذ الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنـوك"، مرجع سابق ، بند ١٠٧، ص٩٠ .

(4) Sirius international insurance corp (Publ)v FAI general insurence co. Ltd and others, All England law Reports, 2004, p.317.

(5) Michel Phijac, Banque, Janv. 1958, p.17.

أن ينص في الخطاب على أن المطلوب "شهادة صحية إذا لزم الأمر" إذ من شأن هذه الكلمات إيقاع المستفيد والبنوك الوسيطة والبنك المنشئ ذاته في لبس في تحديد ما إذا كانت الشهادة واجبة التقديم أم غير واجبة التقديم(١).

كما أنه على البنك أن يلتزم في كتابة الخطاب بتعليمات عميله الأمر حرفياً(٢)،حتى لا ترد المستندات المقدمة من المستفيد بشكل مغاير لتعليمات العميل الآمر، وإن كانت مطابقة لتعليمات البنك فيرفضها العميل .

ونظراً لهذا الدور، نعرض لخطاب الاعتماد بشيء من التفصيل في المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : أهمية خطاب الاعتماد في عملية الفحص .

المبحث الثاني : العلاقات الناشئة عن خطاب الاعتماد والعلاقات ذات الصلة به ودورها فى المسئولية عن الفحص.

المبحث الثالث : أثر العلاقات ذات الصلة بخطاب الاعتماد علي عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.

---

(1) Pierre Jaseniski, La revue Banque, N°. 500, déc. 1989, p.1172.

(٢) الأستاذ الدكتور /علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ص ٨٢،٨٣ .

المبحث الأول

أهمية خطاب الاعتماد في عملية الفحص

١٩٥- أعرض في هذا المبحث لتعريف خطاب الاعتماد وتمييزه عن غيره، ثم للدور الذي تلعبه صيغة الخطاب في عملية الفحص، ثم لدور بياناته في هذه العملية وذلك في ثلاثة مطالب علي النحو التالي :

١ــ المطلب الأول : في التعريف بخطاب الاعتماد وتمييزه عن غيره من الخطابات المشابهة .

٢ــ المطلب الثاني : دور صيغة خطاب الاعتماد في عملية الفحص .

٣ــ المطلب الثالث : دور شروط خطاب الاعتماد وبياناته في هذه العملية .

المطلب الأول

التعريف بخطاب الاعتماد وتمييزه عن غيره

تعريف خطاب الاعتماد :

١٩٦- يعرف بعض شراح القانون خطاب الاعتماد بأنه "الصك الذي يصدره البنك استجابة لطلب العميل بإنشاء الاعتماد محدداً فيه نقلاً عن طلب الآمر، حق المستفيد والشروط التي يمكنه بمقتضاها الحصول على هذا الحق"[١] .

ويعرفه آخرون بأنه "وثيقة يتعهد البنك بواسطتها بأن يسدد للبائع (المستفيد) قيمة البضائع حسب شروط منصوص عليها في الاعتماد"[٢].

ورغم إبراز هذين التعريفين لسبب صدور الخطاب، ومضمونه، إلا أني ألاحظ عليهما إغفالهما لبعض الأمور الرئيسية ،الواجب إبرازها، ومنها أن الخطاب وإن كان يصدر بناء على طلب الآمر أو نقلاً عنه كما جاء بالتعريفين إلا أنه يتسم بسمة رئيسية هي أنه منفصل ومستقل عن الآمر، كما أنهما لم يشيرا إلى أن المستفيد لن

---

(١) الأستاذ الدكتور / محيى الدين إسماعيل علم الدين: " موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٨١٧ .

(2) Nicholas Kouladis Op. Cit, p. 217.

يحصل على القيمة المبينة بالخطاب إلا إذا أسفر الفحص عن أن المستندات المقدمة من المستفيد مطابقة لما ورد بالخطاب ومتطابقة مع بعضها البعض.

ويذهب رأى ثالث إلى تعريف خطاب الاعتماد بأنه "صك يوجهه بنك إلى فروعه أو مراسليه في الأقاليم أو في الخارج ينقل إليهم دفع نقود للمستفيد في حدود المبلغ المبين في الخطاب، خلال مدة معينة" (١) .

وألاحظ على هذا التعريف أنه يعرف خطاب اعتماد آخر غير خطاب الاعتماد المستندي، دون أن يحدد نوع خطاب الاعتماد الآخر الذي يعرفه.

التعريف المعتمد :

١٩٧- وتلافياً لهذه المآخذ أميل لتعريف خطاب الاعتماد المستندي بأنه" صك صادر من البنك الفاتح بناء على طلب عميله الأمر لصالح شخص ثالث يسمي بالمستفيد يتعهد فيه تعهداً نهائياً مستقلاً عن أي علاقة أخرى بأن يدفع له مبلغاً معيناً خلال فترة معينة اذا قدم له المستفيد المستندات المشترطة واتضح من الفحص أنها متطابقة مع بعضها البعض ومطابقة لشروط الاعتماد ".

وأرى أن هذا التعريف يتميز بإبراز السمات الأساسية لخطاب الاعتماد المستندي، إذ يبين أن الخطاب صك، وترجع نشأته إلى اتفاق تم بين البنك وعميله الأمر، ورغم ذلك يتسم بانفصال عن هذا العميل الآمر سواء في علاقته بالبنك أو بالمستفيد، ويتضمن تعهداً من البنك بأنه ملتزم بإرادته المنفردة بأن يدفع للمتعهد إليه (المستفيد) المبلغ المحدد، بشروط معينة تتمثل في أن يقدم له مستندات مذكورة بالخطاب، ويبرز التعريف أهم عملية يقوم بها البنك في هذا الخصوص وهي عملية الفحص التي على أساسها يتحدد موقف البنك من المستفيد، وما إذا كان سيدفع له القيمة المبينة بالخطاب أم لا، وفقاً لما إذا كان الفحص قد كشف عن أن المستندات التي قدمها المستفيد مطابقة أو غير مطابقة من عدمه، ومن ثم يكون التعريف الأخير ــ من وجهة نظري ــ قد اشتمل على كل العناصر الواجب إبرازها فيه .

---

(١) الأستاذ الدكتور / محمد حسني عباس :" عمليات البنوك "، دار النهضة العربية، ١٩٧٢،ص ١٤٠.

التمييز بين خطاب الاعتماد المستندي وغيره :

١٩٨- ١ ــ التمييز بين خطاب الاعتماد وبين خطاب الاعتماد السياحي (١):

خطاب الاعتماد السياحي عبارة عن خطاب صادر من بنك يسمى البنك المصدر بناء على طلب أحد عملائه يتضمن توجيهاً إلى بنك معين أو عدة بنوك بأن تدفع لهذا الشخص أو شخص آخر يتم ذكر اسمه مبالغ في حدود معينة لا يتجاوزها.

وعادة ما يستخدم هذا الخطاب عندما يعقد شخص ما العزم علي السفر إلى بلد أجنبي ويخشي من ضياع نقوده أثناء السفر ، فيتوجه إلى مصرف في بلده ويضع فيه النقود اللازمة له طالباً من البنك استصدار خطاب بالقيمة بعد خصم العمولة بحيث يتمكن من صرفه أو الصرف منه في البلد الذي سيسافر إليه (٢).

وهو على ذلك يختلف عن خطاب الاعتماد المستندي(٣) من عدة أوجه، منها أن خطاب الاعتماد السياحي لا يقترن بتسهيلات ائتمانية ممنوحة من البنك المصدر لعميله الآمر، بخلاف خطاب الاعتماد المستندي الذي غالبا ما يكون مقروناً بفتح اعتماد بسيط للعميل الآمر يتم منحه فيه تسهيلات ائتمانية بضمان البضاعة الممثلة في المستندات، كما أن خطاب الاعتماد السياحي، يستخدم في حالات سفر الشخص إلى بلد آخر وخشيته من ضياع أمواله خلال السفر، أما خطاب الاعتماد المستندي فيستخدم في عمليات التصدير والاستيراد علي نحو ما سبق أن أوضحت، ووجه الاختلاف الأخير أن طرفي خطاب الاعتماد السياحي هما البنك المصدر وعميله الذي يعد آمرا ومستفيدا في الوقت ذاته، أما أطراف خطاب الاعتماد المستندي في صورته البسيطة فهم البنك وعميله الآمر والمستفيد(٤).

---

(1) Ch. Bontaux : La Lettre de crédit documentaire", banque , 1985p.p14-16.
الأستاذ الدكتور / محمد حسني عباس، مرجع سابق، ص ١٤٠ - الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين : " موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ج٢، ص ٨١٧.

(٢) الأستاذ الدكتور / محمد حسني عباس، المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٣) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق، ص ٨٣٠.

(4) Ch . Bontaux –Op. Cit., p.14-16.

٢ . التمييز بين خطاب الاعتماد و خطاب الضمان :

١٩٩- عرف قانون التجارة الجديد خطاب الضمان بأنه تعهد مكتوب يصدر من البنك بناء على طلب شخص (يسمى الآمر)، بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (يسمى المستفيد) إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ودون اعتداد بأية معارضة [١].

ويوضح هذا التعريف أن هناك أوجه شبه بين خطاب الاعتماد وخطاب الضمان، فكلاهما تعهد صادر من بنك، وكلاهما موجه إلى مستفيد، وصادر بناء على طلب عميل آمر، وكلاهما ينصب على تعهد بدفع مبلغ معين خلال مدة معينة تسمى بمدة الصلاحية، والعلاقة القائمة بين البنك والمستفيد نتيجة لهذا التعهد مستقلة عن العلاقة بين الآمر والبنك أو بين الآمر والمستفيد .

بيد أن هذا الشبه الكبير بين الخطابين، لا ينفي أن هناك أوجه اختلاف بينهما، تبدو مظاهرها في أن التعهد الصادر من البنك في خطاب الضمان تعهد نهائي ومجرد بالدفع عند أول طلب، ودون شرط تقديمه مستندات معينة، أما التعهد في خطاب الاعتماد المستندي فيتوقف على شرط تقديم المستندات المبينة بالخطاب والخاصة بالبضائع المتعاقد عليها بين الآمر والمستفيد .

ويمكن أن يكون خطاب الضمان صادراً بمناسبة توريد بضائع، ولكن يفرق بينه وبين خطاب الاعتماد أن الذي يقوم بتقديم المستندات في خطاب الاعتماد المستندي هو المستفيد، أما الملتزم بتقديم المستندات في حالة خطاب الضمان فهو العميل، ولشدة الشبه بين خطاب الاعتماد المستندي وخطاب الضمان ــ في الحالة التي يكون فيها مشروطاً ــ استطاعت البنوك في بعض الأحيان أن تتحايل في مسائل أذون الاستيراد على المدة المحددة لها، وذلك أن أذون الاستيراد كانت تصدر وتظل سارية المفعول لمدة ستين يوماً، ولم تكن هذه المدة كافية للاتصال بالبائع لإجراء أو إنهاء ترتيبات فتح الاعتماد، فتنقضي دون أن يفتح الاعتماد، وبذلك يصبح من المتعذر فتحه ويتعين استصدار إذن استيراد جديد ودفع رسوم استصدار

---

(١) المادة ١/٣٥٥ من قانون التجارة ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

جديدة، وكان التحايل الذي ذكرناه بأن يصدر البنك خطاب اعتماد مستندي لصالح المستفيد وهو عبارة عن خطاب ضمان يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين إلى المستفيد إذا تقدم إليه بمستندات معينة حتى أجل معين(١).

مدى مرادفة خطاب الاعتماد المستندي لخطاب الاعتماد التجاري :

٢٠٠- تتباين الآراء في تحديد ما إذا كان تعبير خطاب الاعتماد التجاري مرادفاً لتعبير خطاب الاعتماد المستندي، فيتجه رأي إلى الحديث عن التعبيرين كمترادفين فيقول إن"هناك صورة أخرى لخطاب الاعتماد يرتبط استعمالها بعمليات الاستيراد والتصدير وباستعمال الاعتمادات المستندية ويطلق على هذا النوع "خطاب الاعتماد التجاري" ويقع ذلك بأن يتفق العميل "المشتري" مع البنك على إصدار خطاب اعتماد باسم شخص آخر هو "المستفيد" وفاء لثمن بضاعة، ومتى استلم البائع خطاب الاعتماد قام بتصدير البضاعة ثم يتقدم إلى البنك المراسل ويسلمه خطاب الاعتماد مرفقاً به مستندات الشحن مقابل استلام مبلغ الخطاب، ويرسل البنك المراسل هذه الوثائق، مع خطاب الاعتماد وإيصال استلام المستفيد المبلغ إلى البنك وصورة الخطاب كي يقوم بتسليم مستندات الشحن إلى العميل(٢)".

ويتجه رأي آخر إلى القول إن خطاب الاعتماد التجاري هو صورة من صور الاعتمادات المستندية، ولا يستخدم إلا في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهو عبارة عن خطاب يصدر من البنك بفتح اعتماد وتعهد بالدفع مقابل تقديم مستندات، ويتم إرساله إما إلى المستفيد بائع البضاعة مباشرة أو عن طريق بنك آخر غير البنك الفاتح على أنه في كل الأحوال يكون البنك الفاتح هو الملتزم أمام المستفيد فلا يضيف البنك الوسيط التزامه إلى جانب التزام البنك الفاتح، وللمستفيد أن يفوض بنكاً وسيطاً بأن يحصل على القيمة من البنك المصدر ويقوم البنك الفاتح بالتسديد له، ويختلف هذا الاعتماد عن الشكل المعهود لخطاب الاعتماد المستندي والذي يمكن أن يكون مؤيداً من بنك آخر عادة ما يكون في بلد

---

(١) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، ص ٨٢١ .

(٢) الأستاذ الدكتور / محمد حسني عباس، مرجع سابق، ص ١٤١ .

المستفيد البائع فيضيف التزامه عند الأخطار إلى جانب التزام البنك الفاتح[١] .

والعرض السابق لكلا الاتجاهين يجعلني أميل إلى القول إن خطاب الاعتماد التجاري لا يعد مرادفاً لخطاب الاعتماد المستندي، وإنما هو مجرد صورة من صوره، ذلك أن خطاب الاعتماد المستندي يمكن أن يكون مؤيداً من بنك آخر غير البنك الفاتح وقد يكون غير مؤيد وفي الحالة الأخيرة تكون صورة الاعتماد المستندي مطابقة لخطاب الاعتماد التجاري .

المطلب الثاني

صيغة خطاب الاعتماد ومضمونه

٢٠١- على البنك عند وضعه خطاب الاعتماد أن يتوخى الدقة في الصياغة وتدوين البيانات[٢]، وأن يلتزم حرفياً بتعليمات العميل الأمر وألا ينحرف عنها بدعوى أنه يحافظ على مصلحته، أو أن هذا الانحراف أصلح للعميل[٣]، فالحفاظ على مصلحة البنك يكون عند قبوله لطلب فتح الاعتماد المقدم من العميل الأمر، فإن وجد البنك أنها تتفق مع مصالحه قبلها، وإن كانت لا تتفق مع مصالحه فله أن يطلب من العميل تعديلها فإن رفض التعديل، كان للبنك أن يرفض الطلب، وأما مصلحة العميل، فعلى العميل أن يراعيها، ويقف دور البنك في هذه الحالة على النصح عند إبرام عقد الاعتماد، وليس مخالفة التعليمات عند صياغة خطاب الاعتماد .

ولكي يمكن فحص المستندات ومطابقتها بخطاب الاعتماد يجب أن تكون تعليمات العميل التي سيتم تنفيذها، كاملة واضحة[٤]، (دقيقة) موجزة لتفادي التناقض الناتج عن زيادة المعلومات[٥]، ووفقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القواعد والأعراف الدولية الموحدة ،النشرة ٦٠٠ :"يجب على البنك المصدر ألا يشجع أي

---

(1) Ch . Bontaux ,Op. Cit., p14-16.

(2) René Rodiére et Jean-Louis Rives Lange : "Droit Bancaire ", Op. Cit., p 420.

(٣) الدكتور/علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٨٢.

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٨٤.

(5) Pierre Jasiniski, La revue Banque , N°. 500 , déc. 1989 , p. 1172

محاولة من عميله الآمر لإرفاق نسخ من العقود أو الفواتير المبدئية وما شابه كجزء لا يتجزأ من الاعتماد"،حتى يحافظ علي استقلال العلاقات التي تحكمها هذه العقود وحتي يتوقى أي خطأ ناتج عن إغفال ماقد تتضمنه الفواتير المبدئية من شروط.

وكانت المادة الخامسة[١]من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، نشرة ٥٠٠ تنص علي أنه:

"يجب على البنوك توقى الخلط وسوء الفهم ألا تشجع أي محاولة:

١- لتضمين أية تفاصيل زائدة في الاعتماد أو في أي تعديل له".

وهذا النص وإن كان ينطوي على توجيهات يحسن العمل بها لتستقيم المعاملة[٢]، إلا أنه يجب عدم الوقوف عند لفظ تشجيع، وأرى مع أستاذي الدكتور / على جمال الدين أن على البنك ألا يتخذ مسلكاً سلبياً ويترك العميل يضع ما يشاء أو يترك ما يشاء في تعليماته، بل عليه أن يوجهه التوجيه الذي يتفق والغاية من الاعتماد وما توصي به القواعد الدولية [٣] .

والتعبيرات الغامضة التي توصف بها المستندات من قبيل ما ورد بالمادة ٢٠ من القواعد الدولية سالفة الذكر يجب التجاوز عنها، طالما أن المستند في ظاهره موافق لنصوص وشروط الاعتماد [٤].

وقضى بأنه لا يكفي أن يطلب البنك في خطاب الاعتماد بضاعة صحية ومطابقة للقوانين الفرنسية باعتبار أن هذه العبارة لا تدل على وجوب تقديم مستند معين[٥].

---

(١) تقابلها المادة ٥ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٤٠٠ ،ولامقابل لهـا فـي القواعـد الموحدة ،النشرة رقم ٦٠٠.

(٢) تعليق الدكتور/ محيى الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٥ من القواعد الدولية .

(٣) الأستاذ الدكتور / على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، هامش ص ٨٥ .

(٤) الأستاذ الدكتور / محيى الدين إسماعيل علم الدين في تعليقه على المـادة ٢٠ مـن القواعـد الدولية.

(5) Trib.com. Paris, 18 Janv. 1985, dalloz sirey, 1986 , 2[re] cahier , Note M.=

فإذا لم تكن التعليمات واضحة وجب على البنك أن يطلب إلى العميل تفسيرها، وإذا كانت ناقصة أو بها خطأ أو كانت مخالفة لعقد البيع فليس له أن يكملها أو يصححها، فلا شأن له إلا بتنفيذ تعليمات العميل بحذافيرها وكما تلقاها، إلا إذا كانت بحالتها لا يمكن تنفيذها لنقص عناصر جوهرية بها فيكون عليه أن يطلب تعليمات جديدة من العميل وينتظر وصولها [١] .

ويجب أن يتجنب البنك في إصداره خطاب الاعتماد التعبيرات مثل "في، تقريباً، وما شابهها"، ومع ذلك إذا استخدمت مثل هذه العبارات فإن البنك يفسرها على أن الحدث سيتم خلال خمسة أيام سابقة وخمسة أيام لاحقة على التاريخ المعين على أن يدخل اليوم الأول والأخير في هذه المدة[٢].

ولأن نصوص خطاب الاعتماد تتمتع جميعا بالحجية في الحكم على المستندات، سواء أكانت نصوصا مطبوعة أم مضافة بالآلة الكاتبة أم بخط اليد أم بأي وسيلة كتابية حديثة أخرى كالحاسب الآلي، فهي جميعا واجبة الاتباع،وإخلال المستفيد بها يعرضه لرفض مستنداته[٣].

ولكن ما العمل إذا تعارضت نصوص خطاب الاعتماد مع بعضها، أعتقد أن الأقرب إلي الصواب أن نرجع إلى القواعد العامة في تفسير العقود، وفي ذلك تنص المادة ١٥٠ من القانون المدني على أنه :

"١-إذا كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين.

٢-أما إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف على المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل

=Michel Vasseur .

وكان المقصود بها تقديم شهادة صحية متفقة مع القوانين الفرنسية .

(١) الأستاذ الدكتور / على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع السابق، ص ٨٥.

(٢) المادة ٣ من القواعد الموحدة ،النشرة رقم ٦٠٠ .

(٣) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :"موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٨٢٣.

وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجاري في المعاملات ".

وهذه المادة وإن كانت تتناول قواعد التفسير العامة في العقود إلا أنها تسري أيضا علي تفسير جميع الأحكام الأخرى التي يحتج بها الخصوم[١] ،على أن سريانها على خطابات الاعتماد يقتصر على الحالات التي يكون فيها القانون الواجب التطبيق هو القانون المصرى ووفقا لها لا يتم الوقوف على معاني الألفاظ عند التناقض وإنما يستهدى في التفسير بطبيعة التعامل والعرف الجاري وعلى ذلك يفضل النص المكتوب باليد على النص المكتوب بالآلة الكاتبة أو الكمبيوتر أو المطبوع عموما[٢].

المطلب الثالث

بيانات خطاب الاعتماد ودورها في عملية الفحص

٢٠٢- لخطاب الاعتماد حجية مطلقة في الحكم على المستندات، إذ يجب أن تكون المستندات المقدمة من المستفيد مطابقة لما اشترطه الخطاب، وقد تواتر الفقه[٣] والقضاء [٤]على التأكيد على هذا المعنى إذ أن كل اختلاف بين الخطاب والمستندات يجعلها مرفوضة، ويجعل الوفاء بقيمة الاعتماد ممتنعا في الأصل، إلا إذا رأى البنك أن يخاطر بقبولها تحت التحفظ أو مقابل ضمان،وهذه الحجية المطلقة توجب على البنك تضمين الخطاب بيانات معينة وشروط يراها هو وعميله لازمة

---

(١) الأستاذ / محمد كمال عبد العزيز :" التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه"، مرجع سابق، ص ٤٣١.

(٢) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق ،ص ٨٢٣.

(٣) الأستاذ الدكتور / علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٨٢.

(٤) انظر في ذلك قول محكمة النقض في أحكامها الحديثة :إن التزام البنك بدفع قيمة الاعتماد ــ ينشأ ــ متى كانت المستندات المقدمة مطابقة تماماً لشروط خطاب الاعتماد، وهو في سبيل تنفيذه التزامه الدقيق هذا يجب أن يستوحي عبارات خطاب الاعتماد فقط" ،الطعن ٤٤٣ ،لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س ٣٥، ص ٥٥١ . وقولها: "يلتزم ... البنك الذي فتح الاعتماد بالوفاء بقيمته متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة تماماً لما تضمنه خطاب الاعتماد ودون أن يكون له في ذلك أدنى سلطة في التقدير والتفسير والاستنتاج " ،الطعن٣٧٢ ،لسنة ٤٨ق، جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨، س٣٦ ،ص٢٨٢.

للوفاء بالقيمة للمستفيد، وهذه الشروط والبيانات هي التي يتم عليها الفحص، فالبيانات والشروط إلى جانب الدقة والوضوح والإيجاز وعدم الدخول في تفاصيل زائدة وعدم استعمال كلمات غامضة أو غير محددة تعد من الأمور الأساسية لإتمام عملية الفحص، ومن ثم تنفيذ الاعتماد بشكل سليم، وقد سبق أن عرضت لموضوعات الدقة – الإيجاز ... الخ في معرض حديثي عن صيغة الخطاب [١] وأتناول الآن بيانات الخطاب التي سيتم الفحص عليها .

١-المستفيد ومحل إقامته:

٢٠٣- هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يجب أن يفتح الاعتماد لصالحه، وفي نماذج الغرفة التجارية الدولية يجيء تعيين المستفيد بدقة تاليا لتعيين الآمر وطبيعة الاعتماد ورقم الاعتماد[٢] ،وعلي المستفيد الالتزام بالشروط التي أخطره بها البنك فاتح الاعتماد[٣]، حتى إن اختلفت مع ما ورد بعقد البيع أو عقد الاعتماد[٤].

وعندما يوافق البنك على إصدار خطاب الاعتماد إلى المستفيد، فإنه يولي اهتماما خاصا لسمعة المستفيد وأمانته وأخلاقياته، لما لها من أهمية خاصة بالنسبة للبنك وبالنسبة للعميل الآمر أيضا.

ومرد ذلك إلي أن أخلاقيات المستفيد ستمنعه من اللجوء إلى الغش أو التدليس أو تقديم مستندات مزورة .

كما أنه إذا دفع البنك قيمة مستندات مشكوك في سلامتها أو لا تطابق الشروط يكون أكثر أمنا كلما كان المستفيد متمتعا بأخلاقيات سامية .

وترجع أهمية بيان محل إقامة المستفيد إلى انه المحل الذي يمكن إرسال الخطاب إليه فيه.

---

(١) أنظر في ذلك المطلب الثاني من هذا المبحث.

(٢) الأستاذ الدكتور /على جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٤) الطعن ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ق ،جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س٣٥، ص٥٥١.

٢-نوع الاعتماد:

٢٠٤- نوع الاعتماد يحدد التزامات كل من البنك والمستفيد، ولهذا يتعين على البنك ذكره في الخطاب[١] .

٣- مدة الصلاحية :

٢٠٥- يجب أن يذكر في خطاب الاعتماد مدة صلاحيته بالتحديد طالما كان الاعتماد باتا[٢]، فإن لم ترد في تعليمات العميل مدة وجب على البنك أن ينتظر حتى يحدد له العميل مدة للصلاحية، ذلك أن مدة الصلاحية مسألة جوهرية في بيان التزام البنك أمام المستفيد[٣] فإن ورد للبنك سواء من العميل أو بنك آخر أكثر من تاريخ صلاحية فعليه أن يستعلم عن أى هذه التواريخ الأصح قبل أن يصدر خطاب الاعتماد، وإلا تحمل المسئولية عن أى خطأ يترتب علي عدم الاستعلام[٤]، وهذا ما لم يكن واضحا أن أحد هذه التواريخ لاحق على غيره ويعد تعديلا له، وتبدو أهمية هذا البيان في الاعتماد البات دون الاعتماد غير البات فالاعتماد غير البات يمكن إلغاؤه في أى وقت دون مسئولية على البنك أمام المستفيد طالما لم يقدم الأخير المستندات المطلوبة، أما الاعتماد البات فتوجد استحالة في إلغائه طالما صدر الخطاب من البنك ووصل إلى المستفيد إلا بانتهاء مدته، فإن لم تكن المدة محددة سيجد البنك نفسه في مأزق.

كما تبدو أهميته في أنه بانتهاء مدة الصلاحية لا يجوز تجديدها أو مدها إلا بموافقة كافة الأطراف (الآمر والمستفيد والبنك الفاتح والبنك المؤيد)[٥].

وتنص المادة ٦/٤/أ [٦] من القواعد الدولية الأخيرة ، النشرة رقم ٦٠٠على أن :

---

(١) وقد سبق ذكر أنواع الاعتمادات المستندية في المبحث الثاني من الفصل التمهيدي.

(2) P.N. Varshney :" banking law & pratice", Op. Cit.,p.256.

(٣) الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٩٦.

(4) Bourges, 1 chambre , 1 mars 1988 , Recueil dalloz sirey,1989 , 20e cahier, sommaires commentés , p.195.

(5) cour d'appel de Grenoble , 21 oct. 1991recueil dalloz sirey,1994 , 3e cahier, sommaires commentés , p.21.

(٦) وتقابلها المادة ١/٤٢ من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشـــرة رقـــم ٥٠٠ والتي تنص علي أنه :" ١-كل الاعتمادات يجب أن تشترط تاريخا ومكانا لتقديم المســـتندات=

" يجب أن ينص بالاعتماد على تاريخ انتهاء صلاحية تقديم المستندات والتاريخ المحدد لانتهاء صلاحية الوفاء أو التداول سوف يعتبر تاريخا لإنتهاء صلاحية تقديم المستندات ".

ويذهب بعض الشراح إلى أن تاريخ الصلاحية عبارة يرد ذكرها في موضعين الأول التاريخ الذي لا يجوز للبنك أن يسدد الاعتماد بعده وهو ما يطلق عليه تاريخ صلاحية الاعتماد، والثاني التاريخ الذي يتعين أن يتم الشحن قبله أو فيه[١] .

٤- قيمة الاعتماد :

٢٠٦- يلتزم البنك بأن يدون في خطاب الاعتماد قيمة الاعتماد كما هي واردة في تعليمات عميله الآمر مقدارا ونوعا[٢] بدون نظر إلى عقد البيع[٣] .

فإن تعذر على العميل تحديد المقدار بدقة واستخدم كلمات تحمل معنى التقريب مثل " حوالي ، وتقريبا"[٤] جاز للبنك أن يحدد المبلغ في خطاب الاعتماد بفرق لا يزيد على١٠% زيادة أو ١٠% نقصا من المبلغ أو وحدة الثمن التى يشير إليها العميل.

ويتم تحديد القيمة بنوع العملة نفسها التي ذكرها الآمر في عقد فتح الاعتماد أيا كانت محلية أم أجنبية .

٥- محل الوفاء :

٢٠٧- عادة ما يتعهد البنك المصدر بالوفاء بالقيمة [٥] فيتم الوفاء لديه، ولكن لأن هذا البنك لا يكون دوماً فى بلد المستورد (الآمر) ولا يعلم المستفيد عنه شيئا فقد لا يثق فيه، فيطلب أن يتم الوفاء عن طريق بنك آخر في دولة المستفيد نفسها، وهذا

=للدفع أو القبول ومكاناً لتقديم المستندات للتداول ويخرج عن هذه الحالة الاعتمادات المفتوحة للتداول، وتاريخ الانتهاء المشترط للدفع أو القبول أو التداول يفسر على أنه يفصح عن تاريخ انتهاء مدة تقديم المستندات ".

(١) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٤٠.

(٣) الدكتور / على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٤) المادة ١/٣٠ من القواعد الدولية،النشرة رقم ٦٠٠.

(5) Maurice Megrah Op. Cit, p. 647.

البنك إما أن يكون وكيلا عن البنك المصدر فيلتزم بتنفيذ تعليماته من حيث قبول المستندات والوفاء بقيمتها، أو يكون مؤيداً فيلتزم التزاما شخصيا مماثلا لالتزام البنك المصدر[١]، يتم الوفاء لدى أيهما أي لدى البنك المكلف بالوفاء أو البنك المؤيد، ويجب أن يحدد ذلك بخطاب الاعتماد وفقا للوارد بتعليمات عميله الأمر.

٦- طبيعة وكمية وحالة البضاعة:

٢٠٨- لا تلتزم البنوك ببيان طبيعة وكمية وحالة البضاعة إلا بقدر ما يرد في تعليمات العميل الأمر عند فتح الاعتماد، ولا تسأل إلا إذا لم تتحقق من صدق هذه البيانات ما لم يكن هناك خطأ منها في إدراج هذه البيانات بالخطاب[٢]. وتحث القواعد الدولية الموحدة البنوك على عدم تشجيع العملاء على تضمين عقود الاعتماد التي سيتم نقل بياناتها حرفيا إلى خطاب الاعتماد أية تفاصيل زائدة، وذلك لتوقى الخلط وسوء الفهم كما سبق أن أوضحت.

وقد يتعذر على العميل تحديد الكمية بدقة فيستخدم كلمات مثل تقريبا، ما يقرب من، أو ما يشابهها وعندئذ يفسر البنك هذه الكلمات عند الفحص على أنها تسمح بالزيادة أو النقص في حدود ١٠ % [٣].

٧- كيفية النقل:

٢٠٩- يلتزم البنك بتضمين خطاب الاعتماد الكيفية التي سيتم بها نقل البضاعة وما إذا كان النقل سيتم بحرياً [٤] حسب المعتاد أم عن طريق الجو [٥] ،أم عن

---

(1) Georges Ripert et René Roblot :" Traité de droit commercial", L.G.D.J., Paris, 1996, P 489.

(٢) أنظر في ذلك الدكتور/ علي جمال الدين عوض :"الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٣) المادة ٣٠ من القواعد الدولية ،النشرة رقم ٦٠٠.

(٤)المادة ٢٠/١ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية،النشرة رقم ٦٠٠ وتنص على أن:" سند شحن أيا كان اسمه يجب أن يوضح....."والمادة ٢١ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ وتنص على أن:" سند الشحن البحري غير القابل للتداول أيا كان اسمه يجب أن يوضح....."

(٥) المادة ٢٣من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠وتنص على أن:"=

طريق البر أو النهر[١]، وفي حالة النقل بالبحر يتم تحديد ما إذا كان النقل سيتم على سفينة جوالة أم على سفينة معينة ذات خط منتظم، وما إذا كان النقل سيقتصر على هذه السفينة أم سيكون بوسائل متعددة [٢] برية كانت أم بحرية أم جوية، وفي حالة النقل البري يجب بيان ما إذا كان النقل سيتم عن طريق الشاحنات أم عن طريق السكك الحديدية، كما يجب بيان ما إذا كان النقل سيتم عن طريق النهر مع بيان نوع البواخر التي ستقوم بالنقل، وما إذا كانت تستخدم الشراع وحده أم تستخدم وسائل أخرى إلى جواره.

ويجب بيان نوع السند الخاص بالنقل وما إذا كان سندا قابلا للتداول أو سنداً اسمياً.

وفي بيان كل ما تقدم يجب على البنك أن يلتزم بما جاء في طلب فتح الاعتماد.

٨- بيان ما إذا كان مصرحًا بالشحن على السطح:

٢١٠- مالم يتفق علي خلاف ذلك فإن المادة ٣١ من القواعد الدولية الأخيرة تحظر شحن البضاعة على سطح السفينة، ومرد ذلك إلى أن الشحن على سطح السفينة، يعرضها للتلف والعجز بأثر العوامل الجوية وغيرها من العوامل الأخرى.

لكن هناك بضائع يصعب شحنها داخل العنابر مثل قضبان السكك الحديدية وغيرها من البضائع المشابهة[٣]، فإن وافق العميل على شحنها على السطح وجب أن ينص على ذلك صراحة في عقد الاعتماد[٤]، ويلتزم البنك بذلك حرفيا في خطاب الاعتماد.

"وثيقة النقل الجوي أيا كان اسمها يجب أن توضح....."

(١) المادة ٢٤ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ وتنص علي أن:
"مستند النقل بالطرق أو السكك الحديدية والمجاري المائية الداخلية يجب أن يوضح....."

(٢) المادة ١٩ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠ وتنص علي أن:
"مستند النقل الذي يغطي علي الأقل وسيلتين مختلفتين للنقل (نقل متعدد الوسائل) يجب أن يوضح....."

(٣) المستشار / أحمد منير فهمي :" القواعد القانونية للنقل التجاري الدولي للبضائع براً وبحراً وجواً"، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض ،غير مدون به سنة طبع، ص ١٢٣.

(٤) الأستاذ/ أحمد غنيم :"الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص ٤٦.

٩- مستندات التأمين:

٢١١- يتحمل البائع التأمين إذا كان عقد البيع التجاري البحري - سيف C.I.F[١]، وهو اختصار لكلمات ثلاث ترمز الي القيمة والنولون والتأمين، والبيوع المتفرعة عن البيع سيف مثل C. I. F landed (شروط سيف + مصاريف تفريغ البضاعة في ميناء الوصول)، C. I. F –C (commission) (شروط سيف + عمولة الوكيل) [٢]، كما يتحملها في البيع Franco ويسمى بالتسليم بمحل المشتري Chez l'acheteur متضمنا كافة المصاريف بما فيها التأمين حتى وصول البضاعة محل المشتري[٣].

والبيع سيف هو أكثر أنواع البيع المذكورة ذيوعاً، أما النوع الثاني سيب فمنتشر في كل وسائل النقل حتى المتعدد الوسائل، والبيع فرانكو غير شائع الآن.

ويجب على العميل أن يحدد نوع البيع والمخاطر التي تغطيها الوثيقة، وعلى البنك الالتزام بهذا التحديد في خطاب الاعتماد وفي عملية الفحص، فإن لم يتم تحديد المخاطر التي تغطيها الوثيقة كان على المؤمن أن يقبل الوثيقة المقدمة كما هي[٤] .

١٠ــ تعديل ما ورد بالخطاب:

٢١٢- الاعتماد غير البات يجوز تعديله في أي وقت طالما لم تقدم المستندات، أما إذا كان الاعتماد باتا، فمنذ اللحظة التي يصل فيها خطاب الاعتماد إلى المستفيد، فإنه لا يمكن تعديله من الآمر وحده ولا عن طريق أي من البنوك المصدرة والبنوك الوسيطة[٥]، ولأي من هذه الأطراف الحق في الاعتراض على التعديلات والتمسك بالشروط الأصلية الواردة بخطاب الاعتماد[٦]، ولإجراء التعديل في

---

(1) Paul Todd, Op.cit., p.129.

(٢) زكي مهنا حسن، بكر محمد عثمان، مرجع سابق، ١٥٧.

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص١٥٧ - الأستاذ الدكتور / علي الزيني: "أصول القانون التجاري"، ج١، مجلد١، غير مذكور به دار النشر، القاهرة، ١٩٣٥، بند ٢١١ ،ص ٣٨١ .

(٤)الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(5)Maurice Megrah – Op. Cit., p. 644.

(٦) الأستاذ / حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص١٠.

الاعتماد البات يلزم الحصول على موافقة جميع الأطراف على التعديلات وإبلاغهم بها للوقوف على موقفهم منها[١]، ويلزم أن تتاح للأطراف فترة زمنية كافية لإجراء هذه التعديلات، من غير السائغ أن يقوم المستفيد بإمهال الأمر عدة ساعات فقط لإجراء التعديل المطلوب[٢]، وقد حكم بأن الرضا بالتعديل لا يلزم أن يكون مكتوبا بل يكفي أن يكون شفويا[٣]، وتأخذ هذه التعديلات حكم الأحكام السابق ذكرها بالنسبة لخطاب الاعتماد من حيث وضوح الصياغة ودقتها وعدم غموضها وتجنب الزيادة في التفاصيل.

(1) Paris, 13 nov.1987, Recuéil dalloz sirey , 1989, p. 196, note M. Meiche Vasseur.
(2) Cour d'appel de Paris, 12Nov. 1992 , Recueil dalloz sirey,1994 ,3e cahier, sommaires commentés , p.22. Note M. Michel Vasseur.
(3) Com., 24 avr. 1985, dalloz sirey, 1986, 21e cahier, p.213. Note M .Michel Vasseur.

المبحث الثاني

العلاقات الناشئة عن خطاب الاعتماد والعلاقات ذات الصلة به ودورها فى المسئولية عن الفحص

تمهيد :

٢١٣- تنشأ عن خطاب الاعتماد في صورته البسيطة علاقة بين البنك الفاتح والمستفيد[١]، وبالإضافة إلى هذه العلاقة تنهض علاقتان أخريان ذاتا صلة به، الأولى بين العميل الأمر والمستفيد، والثانية بين العميل الأمر والبنك فاتح الاعتماد، وأعرض فيما سيلي لهذه العلاقات توطئة لبحث أثرها على عملية الفحص فى مبحث تال.

المطلب الأول

العلاقة الناشئة عن خطاب الاعتماد

٢١٤- العلاقة بين البنك المنشئ والمستفيد ينظمها خطاب الاعتماد المرسل من البنك إلى المستفيد، وهو خطاب اسمي دائما[٢] فلا يقبل التداول بالتظهير أو التسليم، فإن كان قابلا للتحويل فيكون على البنك المنشئ أن يوضح في الخطاب أنه قابل للتحويل إلى مستفيد آخر[٣]، ويكون التحويل مرة واحدة ما لم يذكر الخطاب غير ذلك[٤]، كما أن الخطاب لابعد ورقة تجارية، فمما يميز الورقة التجارية أن

---

(١) وإذا كان الاعتماد مؤيداً من بنك آخر تنشأ علاقة أخرى بين المستفيد والبنك المؤيد، وعلاقة بين البنك المؤيد والبنك المصدر .

Georges Marais, Op. Cit., p.20.

(٢) انظر الدكتور/صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، المرجع السابق، ص ١٦٢ - الدكتورة /جورجيت صبحي عبده قلينى :" مبدأ الاستقلال في الاعتماد المستندي، دار النهضة العربية ١٩٩٣ "، ص ٨٥.

(٣) المادة ٣٨ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠.

(٤) لتفاصيل أكثر أنظر الاعتماد المستندى القابل للتحويل بالفصل التمهيدي من هذا المؤلف، وكذلك أستاذنا الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد:" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص ص ٨٧-٨٩ - والأستاذ الدكتور/ على البارودى :" العقود وعمليات البنوك التجارية "،=

موضوعها يمثل مبلغا من النقود وأنها قابلة للتداول بالطرق التجارية[١]، وهذه الخصائص غير متوافرة في خطاب الاعتماد، فالخطاب لا يقبل التداول بطريق التظهير والمناولة من يد إلى أخري، كما أن موضوعه وإن كان يمثل تعهدا بدفع مبلغ إلى المستفيد إلا إن هذا التعهد مشروط بتقديم مستندات معينة[٢]، لذا قيل إن خطاب الاعتماد لا يعد ورقة تجارية وإنما هو ورقة مصرفية تتخذ شكل الخطاب، الذي يوضح فيه التزامات البنك مصدر الاعتماد قبل المستفيد ومن ثم فهو يحدد أيضا حق المستفيد قبل البنك[٣]، وهذا الحق يعد التزاما في حق البنك قبل المستفيد وفقا للتعهد الذي أطلقه بالخطاب وهو التعهد بدفع قيمة الاعتماد عند تقديم المستندات المطابقة[٤]، ولكن لا يصح القول إن هذا الالتزام يقابله التزام أو التزامات من المستفيد[٥] بأداء عمل أو الامتناع عن عمل، فالمستفيد إن أراد أن يستفيد من التعهد الصادر له من البنك فعليه أن ينفذ شروط هذه الاستفادة أما إن رغب عن الاستفادة منه فلا يكون ملزماً بشيء قبل البنك، والالتزام الذي يرتبه الخطاب علي البنك قبل المستفيد يتميز بعدة خصائص أهمها:

=مرجع سابق، ص٣٧٧ – والدكتور محيي الدين إسماعيل علم الدين:" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص٧٧٧، ومن المراجع الأجنبية :

René Rodiére et Jean-Louis Rives -Lange :" Droit Bancaire ", Dalloz ,Paris, 2e edition, 1975, p. 428.

Paul Dopson and Clive M. Schmithoff Op .cit, p. 420.

(١) أنظر في تفاصيل أكثر أستاذتنا الدكتورة/ سميحة القليوبي وأستاذنا المرحوم الدكتور/ أبو زيد رضوان و الأستاذ / فوزي عبد الظاهر :" القانون التجاري"، مكتبة عين شمس ، القاهرة، بدون سنة طبع، ص ص ٢٧٦، ٢٧٧ – الأستاذ الدكتور / علي البارودي :" القانون التجاري"، المكتب العربي للطباعة، ١٩٨٨، ص ٣٧٩.

(٢) الدكتور/صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(3) René Rodiére et Jean-Louis Rives –Lange , Op . Cit , p.420 .

(٤) وفي ذلك تنص المادة ٢من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠ ،على أن الاعتماد: " هو أي ترتيب ، أياً كان اسمه أو وصفه ، متي كان غير قابل للإلغاء ويمثل تعهدا من البنك المصدر بالالتزام بالدفع مقابل مستندات مقدمة تقديماً مطابقاً " .

(٥) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، المرجع السابق، ص٧٩٠ إذ يقول سيادته :" أما المستفيد من الاعتماد فانه لا يتحمل بأي التزام ".

١-أن التزام البنك التزام أحادي [١]أي صادر عن الإرادة المنفردة[٢].

٢-التزام البنك في خطاب الاعتماد البات التزام نهائي : لا يتوقف علي موافقة العميل الآمر أو أخذ المشورة منه [٣]ولا يتأثر بالعلاقة بين الآمر والمستفيد[٤]، ولا يتأثر التزام البنك قبل المستفيد بأي مسألة متنازع فيها خارجة عن خطاب الاعتماد[٥] ولا يتأثر التزام البنك قبل المستفيد أيضاً بإفلاس العميل أو إعساره، وعلى ذلك فإنه لاشيء يوقف التزام البنك عند تقديم المستندات المطابقة إلا التزوير الواضح والغش [٦].

٣- أن التزام البنك التزام أصلى، قائم بذاته [٧]أي ليس تابعاً لالتزام آخر، لذلك درج القضاء المصري علي التأكيد على أنه لا يصلح وصف البنك بأنه ضامن أو كفيل يتبع التزامه التزام المدين المكفول[٨]، كما أنه لا يعد وكيلاً عن المشترى في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد [٩].

٤-التزام البنك التزام تجاري وليس التزاماً مدنياً[١٠]، ومن ثم فهو لا يخضع

---

(١) الدكتور/صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(2) Jean Escara:" Manuel de droit commercial",Librarie du Recueil sirey, Paris ,1948, p. 862et863.

وفي هذا المعني أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٤٥٢، ٤٥٣ - الأستاذ الدكتور/ محمد حسني عباس، مرجع سابق، ص ٥٤ - الأستاذ الدكتور/ علي البارودي :" العقود التجارية وعمليات البنوك التجارية"، مرجع سابق ،ص ٣٨٧ - الدكتور/صليب بطرس والمستشار/ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ١٥٨ - الأستاذ الدكتور /السيد محمد اليماني :" الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك "، مرجع سابق، ص ٤٦٢ .

(3) Trib.com. Paris, 30 Sept. ,1992 Recueil dalloz sirey 1999, p.24, Note M.Michel Vasseur.

(4) Cour de Casstion (.com.),21 décembre 1987 , La Revue Banque, N°. 48, mars 1988 , p.361.

(5) Sirius international insurance corp (Publ)v FAI general insurence co. Ltd and others, All England law Reports, 2004, p.317.

(6) Paris, 14e Chambre, 30 Avril 1975, Banque, Juillet 1975, Note Jean Louis Revis Lange.

(٧) قارن الدكتورة/ جورجيت صبحي عبده قلينى، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٨) الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، س ٥، ع ٣، ص ٧٦٧ .

(٩) الطعن ٤٠٢ ، لسنة ٤٤ ق، جلسة ١٩٧٨/٢/٢، س٢٩، ص٥٣٣.

(١٠) الدكتور/ صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوى، المرجع السابق، ص ١٥٨ .

لأحكام القانون المدني، إلا فيما لم يرد به نص بالخطاب[١] أو بقانون التجارة أو القواعد الدولية التي أحال إليها هذا القانون فيما لم يرد به نص فيه[٢].

٥-التزام البنك التزام غير ناجز وإنما هو التزام معلق على شرط تقديم مستندات مطابقة لشروط خطاب الاعتماد، فلا يجوز للبائع الاستفادة من حقه الوارد بالخطاب إلا بتنفيذه لتعليمات البنك خلال المدة المحددة وتقديمه جميع المستندات السليمة[٣].

٦-التزام البنك التزام مستقل[٤].

---

(١) تنص المادة ٢ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ٩٩ على أنه:" تسري على المواد التجارية أحكام الاتفاق بين المتعاقدين، فإذا لم يوجد هذا الاتفاق، سرت نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بالمواد التجارية، ثم قواعد العرف التجاري والعادات التجارية، فإذا لم يوجد عرف تجاري أو عادة تجارية وجب تطبيق أحكام القانون المدني ".

(٢) فوفقا للمادة ٣/٣٤١ تسري فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا الفرع القواعد الواردة بالأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة من غرفة التجارة الدولية .

(3) Georges Marais, Op.cit , p. 42,43.
Sirius international insurance corp (Publ)v FAI general insurance co. Ltd and others, All England law Reports, 2004, pp.312-313.

(٤) أستاذنا الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص٩٠ - أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٤٨ - أستاذتنا الدكتورة /سميحة القليوبي :" مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتماد المستندي "، المرجع السابق، بند ٧٢، ص ١٩- الأستاذ الدكتور/ علي البارودي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، المرجع السابق، ص٣٨١ - الدكتورة / نجوي محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، بند ٢٦ ،ص٦٣ - الأستاذ /إبراهيم سيد أحمد : " مسئولية البنوك عن العمليات المصرفية فقهاً وقضاءاً" ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٢. - الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، س ٥، ع ٣، ص ٧٦٧ -نقض مصري، الطعن ٤٠٢ ، لسنة ٤ ق ،جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠، س٢٩ ،ص٥٣٣ - الطعن ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩ ،س٤٠، ص٦٠٦ -الطعن ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س٣٥ ،ص ٥٥١ - الطعن ١٣٣٠ ، لسنة ٥٢ ق، جلسة ١٩٨٨/٥/٢، س٣٩ ،ص ٨٧٧.
Robert de Carbonnieres , Autonomie et liens en matière de crédit documentaire, Banque ,1950 , p.p. 679 - 687.
Cour de Cassation (com.), 21 déc. 1987, la revue banque, N°. 481, mars 1988,p.361.
Cour d'appel de Paris, 23 Avr. , 1992, Recuéil dalloz sirey 1994 , 4e cahier , p.27.=

٧-التزام البنك التزام مجرد، والالتزام المجرد حسب السائد في فقه الشرائع اللاتينية والجرمانية هو التصرف الصحيح بصرف النظر عن السبب[١].

المطلب الثاني

علاقة المشتري بالبائع (علاقة الأساس)

٢١٥- العلاقة بين المشتري و البائع علاقة سابقة على الاعتماد [٢] ،وفيها يكون العميل الآمر هو المشتري، والغير المستفيد هو البائع [٣] ،ويطلق عليها علاقة الأساس وعلى العقد الذي يحكمها عقد الأساس[٤] ،وفي هذا العقد، يحدد الطرفان(البائع والمشتري) شروط الاعتماد المستندي ونوعه وتاريخ فتحه وأجله والمستندات المطلوبة[٥]، كما يحددان كافة الالتزامات الملقاة علي عاتق كل منهما بما فيها الالتزام بإرسال البضاعة وتسوية القيمة، وعقد البيع البحري الذي سيتم نقل البضاعة بموجبه[٦] ،وفيه يلتزم البائع بتجهيز البضاعة وشحنها وتقديم المستندات الخاصة بها إلى البنك الفاتح وفقاً للشروط الواردة بخطاب الاعتماد [٧]، ويلتزم

=Trib . com. Havre , 14nov .1921, dalloz,1923 , 2e partie ,p .137.

(١) انظر الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٦٦٨ وما بعدها حيث يناقش التعريفات المختلفة للتصرف المجرد ويقول إن البعض نظر إلى التجريد على أنه التجرد عن السبب، بينما نظر إليه آخرون على انه من الإرادة الباطنة واتجاه ثالث قال إن التجريد يعنى تأخير الرجوع إلي ما بعد الوفاء – تاريخ الاستحقاق في الكمبيالة – ويذهب سيادته إلي أن التجريد هو منع المدين من الاحتجاج بالدفوع في مواجهة بعض الأشخاص .

(٢) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص٩٣.

(٣) الأستاذ الدكتور / على البارودي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "،مرجع سابق، ص ٣٧٨.

(٤) الدكتورة/ جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص ٦٤ .

(5) Jean Clauds Bausquet, Op.cit, p.230.

وفي ذات المعني

René Rodiére: "Dioit bancaire", 2e edition, Op . Cit ,p. 418.

(٦) الأستاذ الدكتور / على البارودي ،المرجع السابق، ص ٣٧٨ – وغالبا مايتم النقل بالعقد المعروف باسم C.A.F أو بالإنجليزية C.I.F.

(7) Georges Marais, Op.cit., p.22.

المشتري بفتح اعتمادات لدى البنك المتفق عليه، ليقوم هذا البنك بتوجيه خطاب الاعتماد للمستفيد .

والأصل أنه لا يحق لأى من الطرفين ــ البائع والمشتري ــ الإخلال بأى شرط من شروط التعاقد او تبرير التقصير بأى عذر، فالعقد شريعة المتعاقدين بما يفترض معه أن كلا الطرفين قدر كافة الظروف المحتملة قبل قبول التعاقد والتوقيع على العقد [١].

فإذا لم يقم المشتري بفتح الاعتماد في الميعاد المتفق عليه أو فتحه بالمخالفة للشروط المتفق عليها، كان من حق البائع أن يمتنع عن شحن البضاعة المبيعة، ويعتبر العقد مفسوخاً، إذا كان يتضمن شرطاً يقضي بالفسخ التلقائي للعقد دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه أو حكم قضائي[٢]، فضلاً عن التعويض عما لحقه من أضرار[٣]، أو أن يلتفت عن الاعتماد المفتوح بالمخالفة للشروط الواردة بعقد البيع معتبراً المشتري متخلفاً عن تنفيذ التزاماته الجوهرية، ومن ثم يمتنع البائع عن تنفيذ التزامه بتسليم المبيع معتصماً بحقه في الدفع بعدم التنفيذ إذا ما طولب به إعمالاً للمادة ١٦١ من القانون المدني[٤]، أما إذا كان عدم التنفيذ راجعا إلى البائع كما لو قدم مستندات سليمة للبنك ولكن البضاعة غير مطابقة ،أو لم يقدم المستندات أصلاً رغم فتح الاعتماد بالشروط نفسها الواردة بالعقد، فإنه يكون من حق المشتري أن يرجع عليه بما عسي أن يكون قد أصابه من أضرار .

وقد يخلو العقد المبرم بين الطرفين ــ المشتري والبائع ــ من بعض شروط فتح الاعتماد كشرط تاريخ الفتح وتاريخ انتهاء الصلاحية، وحينئذ يكون المشتري ملزماً بفتح الاعتماد خلال فترة زمنية تتيح للبائع أن يتدبر أمره ارتكاناً إلى هذا الاعتماد[٥]. ويكون على البائع أن يتقدم إلى البنك بالمستندات خلال فترة الصلاحية التي يحددها البنك .

---

(١) الأستاذ /جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، ص٩٣.

(3) René Rodiére, Op. Cit., p.418.

(٤) الطعن ١٣٣٠ ، لسنة ٥٢ ق، جلسة ٢ مايو ١٩٨٨س٣٩، ص٨٧٧.

(5) Georges Marais, Op. Cit., p. 21.

ولا تبرأ ذمة المشتري من قيمة البضاعة محل عقد البيع المبرم بينه وبين البائع بمجرد قيامه بفتح الاعتماد المستندي لصالح هذا الأخير، ففي قضية عرضت على القضاء الفرنسي تدور وقائعها حول قيام مشتري فرنسي بشراء بضاعة عبارة عن أجهزة الكترونية من شركة في هونج كونج وقام بفتح اعتماد مستندي لصالح البائع لدى أحد البنوك بفرنسا علي أن يتم السداد بمعرفة بنك آخر في هونج كونج وقام البنك الفرنسي بقيد القيمة بحساب المستفيد (البائع) لديه، إلا أنه نظرا لوقوع البنك الفرنسي في مشاكل قانونية فإنه لم يتمكن من الوفاء بهذه القيمة فاضطر البائع الي اللجوء للقضاء مختصما المشتري ومطالبا إياه بالوفاء بقيمة البضاعة استنادا الي عقد البيع المبرم بينهما وحاول المشتري التنصل من المسئولية عن السداد على سند من القول إنه فتح اعتمادا مستنديا لصالح المشتري وأن البنك التابع قيد القيمة لحساب هذا البائع، لكن المحكمة ألزمت المشتري بالسداد للبائع قائلة إن مجرد فتح الاعتماد المستندي لا يبرئ ذمة المشتري من الوفاء بالقيمة أو من التحلل من التزاماته الواردة بعقد البيع [١].

المطلب الثالث

علاقة الآمر بالبنك (عقد الاعتماد)

٢١٦- وينظم هذه العلاقة عقد فتح الاعتماد المستندي[٢]، وفيها يحدد المشتري الآمر تعليماته والمستندات المطلوبة والشروط الواجب توافرها فيها[٣]، ويرتب عقد الاعتماد التزامات على طرفيه الآمر والبنك، فهو يفرض على العميل الآمر ثلاثة التزامات:

أ- الالتزام بدفع العمولات والمصاريف وتقديم الغطاء :

٢١٧- يلتزم العميل عند إنشاء الاعتماد بدفع عمولة البنك طبقاً للأسعار المقررة

---

(1) Trib. com. Paris, 19 juin 1991, Recueil dalloz sirey,1994 , 3e cahier, sommaires commentés , p.23. Note M. Michel Vasseur.

(٢) الأستاذ الدكتور / علي البارودي : " العقود وعمليات البنوك التجارية "، المرجع السابق، ص٣٧٨ .

(3) Jean Claude Bausquet , Op . Cit , p. 230 .

للعمولات المصرفية[١]، وقد يطلب العميل من البنك تحصيل عمولته من المستفيد فينص في خطاب الاعتماد على ذلك ،وإذا لم يقبل المستفيد أداءها رجع بها البنك على الآمر[٢]، وإذا تم تأييد الاعتماد يلتزم العميل بدفع عمولة التأييد، كما يلتزم أيضاً بعمولة الدفع أو القبول[٣].

كما يلتزم الآمر بدفع مصاريف الاعتماد، ويدخل فيها تكاليف إرسال البرقيات والمراسلات البريدية مع المستفيد أو البنك الوسيط ورسوم الدمغة .. الخ[٤]، والضمانات التي يطلبها منه البنك[٥].

ويلتزم العميل أيضا بتقديم الغطاء اللازم لموافقة البنك على فتح الاعتماد، ويحدد هذا الغطاء عادة من قبل البنك بنسبة معينة من قيمة الاعتماد[٦]، ويسمى بالمارج[٧]، والغطاء إما أن يكون عيناً أو نقداً أو التزاماً[٨]، وقد يوقف البنك الدفع

---

(١) وقد صدر عن البنك المركزي المصري تعريفة للخدمات المصرفية في ١٩٦٦/١/١، ثم في عام ١٩٧٩، ثم تعريفة في عام ١٩٨٩وتحدد هذه التعريفة أسعار العمولات المستحقة عن فتح الاعتمادات المستندية ومراجعتها وتعديلها ولا ترد العمولة إلى العميل بعد تحصيلها لعدم قيام المستفيد بتقديم المستندات أو لقيام الآمر أو البنك بإلغاء اعتماد قابل للإلغاء ، وقد أصدر بنك مصر تعريفة للخدمات المصرفية عام ١٩٩٣ ثم اصدرتعريفة جديدة للخدمات المصرفية عام ٢٠٠٧ .

(٢) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، ص ص ٧٩١، ٧٩٢.

(٣) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، هامش ص ٣٨ .

(٤) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق، ص ص ٨٠٠، ٨٠١ .

(5) René Rodiére, Op. Cit., N°. 357 , p. 419.

(٦) الدكتورة / جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص٨.

(٧) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، المرجع السابق، ص ٣٨ .

(٨) المرجع السابق نفسه، بند ٥٩، ص ١٧٧، والغطاء العيني قد يكون بضاعة أو أوراقاً تجارية أو مالية أو محلاً تجارياً، كما قد يكون عقاراً وهذا أمر نادر بسبب الإجراءات العقارية المعقدة، والغطاء النقدي هو مبلغ من النقود المحلية أو الأجنبية يودعها العميل لدى البنك أو يقوم البنك بخصمها من الحساب الجاري للعميل ويمتلك البنك الغطاء النقدي في الحال ولا يعود للعميل أي حق عليه فلا يملك التصرف فيه أثناء صلاحية الغطاء.

وقد يكون الغطاء خطاب ضمان صادراً من بنك آخر لصالح البنك فاتح الاعتماد المستندي،=

للمستفيد على ورود هذا الغطاء إذا لم يكن قد تم أداؤه وكان خطاب الاعتماد قد تضمن شرطا إضافيا مقتضاه أن "المبلغ لن يدفع إليه إلا بعد تلقي غطاء الاعتماد"[١]، وهو ما أيده القضاء الفرنسي[٢]، بيد أن البنك قد يتفق مع عميله على فتح الاعتماد على المكشوف أى بغير غطاء استناداً إلى ما يوليه إياه البنك من ثقة بالنسبة لمتانة مركزه المالي وحسن سمعته، ويرجع ذلك إلى أن الغطاء هو نوع من التأمينات التي تقدم إلى البنك لضمان حقه ولا يشترط أن يكون الحق دائماً مضموناً (Secured) وإنما كثيراً ما يكون غير مضمون (Unsecured)[٣].

ب ـ الالتزام بتلقي المستندات :

٢١٨- يدرج البنك في طلب فتح الاعتماد نصاً يلزم المشتري بأن يتقدم لسحب المستندات[٤]، فور إخطار البنك له بالحضور لاستلامها، وهذا الإخطار يؤدي إلى أمرين :

الأول : دعوة العميل إلى استلام المستندات والتأكد من سلامتها ودفع المتبقي من قيمة الاعتماد.

الثاني : اعتبار العميل معذراً، ومن ثم تحميله تبعة التأخر في استلام المستندات وإيقاع عبء أي تلف أو هلاك أو رسوم جمركية (أرضية) على البضاعة على عاتقه .

=كما قد يكون غطاء الاعتماد اعتماداً مستندياً ويحدث ذلك في حالة الاعتماد الظهير (Back-to Back credit) حيث يطلب المستفيد من خلال الاعتماد المستندي إلى البنك المراسل أن يفتح اعتماداً ظهيراً يكون غطاؤه هو الاعتماد الأصلي.

(١) أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٣٤ .

(2) Trib. com. Seine, avril 1958 et arrêt de la cour d'appel de paris du 7 avril 1959 , Banque, déc. 1959, p.p. 820-822- Note Xavier Marin.

(٣) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"،مرجع سابق، ص ٨٠١، وعادة ما تكون صيغة النص علي النحو التالي "تتعهد بسحب المستندات التي ترد إليكم في بحر أسبوع من تاريخ إخطارنا بوصولها بخطاب مسجل وسداد المبالغ المستحقة بالسعر السائد بالإضافة إلى عمولة ومصاريف مراسليكم ".

ويذهب رأي إلى القول إن تلقي المستندات ليس التزاماً بمعنى الكلمة فليس له جزاء مدني في ذاته إلا من حيث إلزام الآمر بدفع قيمة المستندات إلى البنك، ونقل تبعة الهلاك إليه(١).

وأرى ــ من وجهة نظري ــ أن هذا القول محل نظر، إذ سبق أن أسلفت أن البنك عادة ما يدرج في طلب فتح الاعتماد نصاً يلزم المشتري بأن يتقدم لسحب المستندات فور إخطار البنك له بالحضور لاستلامها فإن رفض الآمر(٢) الاستلام أو تقاعس عنه فإنه يعتبر مخلاً بالتزام تعاقدي يجيز للبنك مطالبته بالتعويض عما أصابه من أضرار .

ولذلك أتفق مع الرأي القائل إن عقد فتح الاعتماد يلزم الآمر بأن يتسلم المستندات من البنك(٣).

ج ـ الالتزام بدفع الباقي من قيمة المستندات :

٢١٩- ومتى قام الآمر بتلقي المستندات، يكون واجبا عليه أن يفي بالقيمة إلى البنك(٤)، فإذا كان قد سبق أن قدم غطاء جزئياً عنها وقعت المقاصة في حدود هذا الغطاء وظل الآمر مديناً للبنك بالباقي(٥).

ويشمل الرد المبلغ الذي دفعه البنك وكافة المصاريف التي التزم البنك بدفعها بمقتضى القوانين والعادات السارية في الدول الأجنبية التي ينفذ فيها الاعتماد كالضرائب، ويدخل فيها تكاليف إرسال البرقيات والمراسلات البريدية مع المستفيد والبنك الوسيط ورسوم الدمغة، وإذا اشترط الاعتماد أن تكون المصاريف على حساب طرف آخر غير الآمر ولم يتمكن البنك من تحصيلها منه فإن الآمر يظل ملزماً بسدادها(٦).

---

(١) الأستاذ الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين ،المرجع السابق، ص ٨٠١ .

(٢) عميل البنك.

(3) Georges Marais, Op. Cit., p.22.

(٤) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٥٤ .

(٥) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص ٨٠٢ .

(٦) المادة ٣٧ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠ .

ويتوقف تحديد زمان الوفاء على ما يرد بشأنه في الاتفاق بين البنك وعميله باعتباره مسألة موضوعية خاضعة لاتفاقهما[١]، وفي حالة تأجيل الوفاء بالقيمة إلى ما بعد قيام الآمر باستلام البضاعة وبيعها قد يقترح الآمر على البنك أن يقدم له إيصال أمانة مقابل استلام المستندات[٢]، والراجح أنه لا قيمه لهذا الإيصال، لأنه[٣] لا يضمن للبنك شيئاً من حقه خاصة إذا كان العميل الراهن معسراً أو سيئ النية وقام بالتصرف في البضاعة ببيعها لمشتر حسن النية ،فتخرج نهائياً من ضمان البنك ويفقد البنك عندئذ حق التتبع والتقدم .

ثانياً : التزامات البنك أمام عميله الآمر :

كما أن الاعتماد يفرض على العميل التزامات معينة أمام البنك، فإنه يفرض التزامات مقابلة على البنك أمام عميله ويمكن تلخيص هذه الالتزامات في الآتي:[٤]

١- إخطار المستفيد بخطاب الاعتماد وفقا لشروط الأمر.

٢- تلقي المستندات المقدمة من المستفيد في الميعاد .

٣- فحص المستندات والتأكد من سلامتها.

٤- تسليم هذه المستندات إلى العميل الآمر.

---

(١) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، المرجع السابق، ص ١٥٥ .

(٢) انظر في هذه الصيغة الأستاذ الدكتور / علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ص ١٣٦، ١٣٧ .

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٣٧ - والأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق، ص ١٠٨٧.

(4) Georges Marais , Op.cit , p.26.

وانظر الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين:" موسوعة أعمال البنوك "،مرجع سابق ، ص ص٣-٨ حيث يقول إن هذه الالتزامات تتركز فى التزامين رئيسيين هما:

ا - الالتزام بالدفع عند تقديم المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

ب - الالتزام بتقديم هذه المستندات إلى الآمر.

١- إخطار المستفيد بخطاب الاعتماد وفقا لشروط الآمر :

٢٢٠- متى قام البنك بإبرام العقد بينه وبين عميله الآمر على فتح الاعتماد، يكون عليه التزام بأن يوجه خطاب الاعتماد إلى المستفيد وفقا للتعليمات الصادرة له من الآمر[١]، ويمكن للبنك بناء على تعليمات عميله أن يلغى الاعتماد ويسترد الخطاب طالما أنه لم يصل إلى المستفيد، أما إن وصل الخطاب إلى المستفيد وتسلمه فإنه يمتنع على البنك وعميله إلغاء الاعتماد أو إجراء أي تعديلات عليه إلا بعد موافقة البائع فإن لم يحز التعديل على موافقة البائع يكون البنك ملتزما بالدفع له وفقا للشروط الأصلية لخطاب الاعتماد[٢].

ويتميز التزام البنك في هذا الخصوص بخاصية جوهرية هي أن علي البنك أن يتبع في كل خطواته تعليمات الآمر حرفيا دون أن ينحرف عنها[٣].

فإذا لم يقم البنك بتنفيذ التزامه بإخطار المستفيد بخطاب الاعتماد وفقا لتعليمات عميله الآمر، كان للعميل الآمر دون المستفيد الحق في إلزامه بإصدار الخطاب والرجوع عليه بالتعويض عما أصابه من ضرر، أما البائع فلا يحق له ذلك لأن حقوقه لا تنشأ إلا من خطاب الاعتماد والفرض أن الخطاب لم يصدر[٤] .

٢-تلقى المستندات المقدمة من المستفيد في الميعاد :

٢٢١- فالبنك يلتزم أمام المشترى بأن يحصل على المستندات المقدمة من المستفيد في المهلة المتفق عليها وفقا لشروط عقد الاعتماد والخطاب المرسل من البنك إلى البائع[٥]، فإن تم التقديم بعد فوات هذه المدة، وقبلها البنك جاز للعميل الآمر أن يرفضها دون أن يبدى أسبابا لهذا الرفض، إلا أن الرغبة في إطالة مدة الصلاحية قد تكون صادرة عن العميل ذاته، ولا يمكن للعميل أن يطيل هذه المدة

---

(١) انظر أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، بند ١١٥، ص٩٥ .

(٢) Georges Marais , Op.cit , p.26.

(٣) أستاذنا الدكتور/ على جمال الدين :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص٨٢.

(٤) الدكتور / صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(5) Georges Marais , Op.cit , p. 28 .

إلا بعد الحصول على موافقة البنك على مد مهلة الاعتماد، والبنك قد يقبل هذا الطلب،وقد يرفضه ،مكتفيا بالمهلة الأصلية التي عندما تنقضي ينقضي التزام البنك بتلقي هذه المستندات [١].

٣- فحص المستندات والتأكد من سلامتها :

٢٢٢- الواقع أن للبنك والعميل مصلحة في أن يقوم الأول بعملية الفحص والتأكد من صحة وسلامة المستندات، فأغلب المنازعات التى تثور أمام القضاء على نحو ما أوردنا وسنورد بهذا البحث تكون عادة في مسئولية البنك عن فحص المستندات[٢].

٤- الالتزام بتسليم المستندات إلى العميل الآمر :

٢٢٣- على البنك بمجرد انتهائه من عملية الفحص وتأكده من سلامة المستندات أن يبادر بإخطار المشترى بوصولها وأن يدعوه لتسلمها حتى يتيح له الفرصة في استلام البضاعة من السفينة مباشرة دون أن يتحمل أية رسوم جمركية (أرضية أو تخزين)[٣].

---

(1) Georges Marais , Op.cit , p.28.

وفى ذات المعنى الدكتور / صليب بطرس والمستشار / يانوت العشماوي، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) الدكتور / على البارودى :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق، ص٣٨٠ .

(3) Georges Marais , Op.cit , p. 31.

المبحث الثالث

أثر العلاقات ذات الصلة بخطاب الاعتماد

على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها

المطلب الأول

أثر العلاقة بين الآمر والمستفيد علي عملية الفحص ومسئولية البنك عنها

٢٢٤- العلاقة بين الآمر والمستفيد مستقلة عن العلاقة بين البنك والمستفيد[١] فمبدأ الاستقلال من المبادئ المسلم بها في مجال الاعتماد المستندي ما لم يكن هناك غش[٢]، ويأخذ استقلال العلاقتين عدة مظاهر نعرض لها فيما يلي:

من حيث النشأة :

٢٢٥- يختلف خطاب الاعتماد عن عقد البيع في النشأة، فلئن كان عقد البيع هو الأساس للالتزامات والتعاقدات التالية له ومنها خطاب الاعتماد إلا أن خطاب الاعتماد لايجد أساسه المباشر في عقد البيع وإنما في التزام البنك الناشئ عن عقد الاعتماد، هذا فضلا عن أنه من المتصور نشوء عقد بيع دولي دون أن يستتبعه صدور خطاب الاعتماد كما في حالة تسوية مدفوعات هذا البيع عن طريق التحصيل المستندي[٣] أو خصم الكمبيالة المستندية[٤] أو غير ذلك .

---

(١)المادة الرابعة من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠، وأنظر الدكتورة / جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص١٠٣.

(2) Trib . féd. . Suisse, 20 août 1991, Recueil dalloz sirey,1992 , 23e cahier . sommaires commentés , p.233. Note M. Michel Vasseur.

(٣) أستاذنا الدكتور/ على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢.
René Rodiére et Jean-Louis Rives –Lange, Op.cit, p. 414.

(٤) أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ محسن شفيق: " القانون التجاري المصري، الأوراق التجارية"، الطبعة الأولى، ١٩٥٤، ص ٦٦٩ -وأستاذنا الدكتور/ على جمال الدين، المرجع السابق، ص٣ - الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص١٥ - الأستاذ/ أحمد ياقوت صبرة :" الكمبيالات المستندية"، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، ١٩٦١، ص ١ .
René Rodiére et Jean-Louis Rives -Lange , Op.cit., p.415.=

من حيث الأطراف :

٢٢٦- يعد البائع طرفا مشتركا في كل من العلاقة التي تربطه بالآمر والعلاقة التي تربطه بالمستفيد، ولكن صفته ومركزه القانوني وتعاملاته في كل علاقة منها تختلف عن مثيلاتها في العلاقة الأخرى، ففي عقد البيع ينظر إليه باعتباره بائعا [١]لأنه يتعامل مع مشتر وكلاهما تاجر، أما في خطاب الاعتماد فينظر إليه باعتباره مستفيدا من اعتماد مستندي يتعامل مع بنك.

من حيث الموضوع:

٢٢٧- موضوع عقد البيع هو البضاعة ذاتها أما موضوع خطاب الاعتماد فينصب على المستندات[٢] الممثلة لتلك البضاعة، وقد تأتي البضاعة مطابقة لما جاء بهذه المستندات وقد تأتي مخالفة لها وقد لا تأتي بالمرة، وفي كل هذه الحالات لا يكون للبنك أي شأن بذلك[٣]، فهو أجنبي عن عقد البيع وعن العلاقة الناشئة عنه ولا يتعامل في البضائع إلا من زاوية كونها ضامنة لحقوقه قبل عميله الآمر إذا ما تقاعس عن استلام البضاعة لأية أسباب.

من حيث الالتزامات :

٢٢٨- وكما أن موضوع خطاب الاعتماد ينصب على المستندات ولا شأن له بالبضاعة، كذلك أيضا فإن التزامات البنك الناشئة عن خطاب الاعتماد تنصب على الوفاء بالقيمة الواردة بخطاب الاعتماد دون قيمة البضاعة ذاتها [٤] ،وإن كان من صالح البنك ألا تكون قيمة البضاعة أقل من القيمة الواردة بالمستندات باعتبار أن البضاعة ضامنة لحقوق البنك ومن غير المستساغ أن يكون الضمان اقل من المستحقات .

= Michel Remilleret , Op.cit , p. 108 .

(١) أنظر في هذا المعني الأستاذ الدكتور / على البارودى :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق، بند ٢٦٥، ص٣٧٨ .

(2) Lazar Sarna, Op.cit., p 4-1 .
(3) Roy Good, Op.cit, p.p. 987, 988.
(4) Roy Good, Op.cit, p. 987.

ومن ناحية أخرى فإن التقديم الحاصل من المستفيد (البائع) ينصب على المستندات المبينة بخطاب الاعتماد[١]، لا على المستندات المنصوص عليها بعقد البيع.

وعلى ذلك فلا شأن للبنك بما إذا كانت المستندات المطلوبة في خطاب الاعتماد أقل من تلك المتفق عليها في عقد البيع[٢] فهو عندما ينفذ التزامه قبل المستفيد ينفذه دون نظر للبضاعة أو العقد المبرم بين المشتري والبائع[٣]، ودون نظر إلى ما قد يشوب عقد البيع من بطلان نسبي أو مطلق أو فسخ[٤]، فالتزام البنك بدفع قيمة الاعتماد ينشأ متى كانت المستندات المقدمة له مطابقة تماما لشروط خطاب الاعتماد، وهو في سبيل تنفيذ التزامه الدقيق هذا يجب أن يستوحى عبارات خطاب الاعتماد فقط دون عقد البيع لأنه غريب عن هذا العقد ولا شأن له بشروطه[٥]، وكما أن التزام البنك يتوقف علي تطابق المستندات مع شروط خطاب الاعتماد فإنه ومن الوجهة الأخرى فإن حقوق المستفيد قبل البنك تتوقف علي ما ورد بالخطاب وبشكل مستقل عن أى علاقة بالأمر[٦].

أثر هذا الاستقلال على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها:

٢٢٩- ونخلص مما تقدم إلى أن ثمة استقلالاً تامًا بين العلاقة الناشئة عن خطاب الاعتماد والعلاقة الناشئة عن عقد البيع، وعلى ذلك يكون على المستفيد أن يقدم إلى البنك المستندات المبينة بخطاب الاعتماد حتى ولو كانت مخالفة لما تم الاتفاق عليه بعقد البيع بين المشتري والبائع، ويكون على البنك الوفاء بالقيمة الواردة بخطاب

---

(1) Lazar Sarna . Op.cit., P 4- 1

(2) Trib. Féderal Suisse, 11jan , 1989, Recuéil dalloz sirey, 1992, p. 308.

(3) Cour de Cassation Com. , 7 October 1987, reuve Banque, N°. 48, Fev. 1989, p. 234.
P . N .Varshney, Op.cit., p. 254.
Nicholas Kouladis ,Op.cit., p. 217.

(٤) الأستاذ الدكتور/ علي البارودي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق، ص٣٨٢.

(٥) نقض ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س٣٥، ص٥٥١.

(6) Paris, 5e chambre, 23 avril 1992, Recueil dalloz sirey,1992, 29e cahier , informations rapides, p.198.

الاعتماد متى قدمت إليه المستندات مطابقة لشروط الاعتماد[1] ومتطابقة مع بعضها البعض.

كما يكون على البنك أن يقصر فحصه على المستندات المنصوص عليها بخطاب الاعتماد دون نظر إلى عقد البيع وما انطوى عليه من شروط واتفاقات إذ لا مسئولية أن لم ينظر إليه، وتكريسا لما تقدم اطرد قضاء محكمة النقض على التأكيد على استقلال العلاقة التي تربط البنك بالمستفيد عن عقد البيع، إذ قضت بأنه وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن البنك الذي يقوم بتثبيت اعتماد مستندي لوفاء ثمن صفقة بين تاجرين لا يعتبر وكيلا عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامنا أو كفيلا يتبع التزامه التزام عميله المشتري بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاما مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماما لشروط الاعتماد، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه على انه وإن كانت المستندات التي قدمتها الطاعنة إلى البنك المطعون ضده الأول مطابقة لشروط فتح الاعتماد إلا أنه لا يسوغ لها المطالبة بقيمة الاعتماد طالما قد استردت البضائع المبيعة وأعادت شحنها إلى مصر لما يترتب على ذلك من تعذر تسليم البنك مستندات الشحن، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه وقد نشأ للطاعنة حق في صرف قيمة الاعتماد بتقديمها المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد فإن هذا الحق لا يتأثر بما حدث بعد ذلك من إلزام السلطات البريطانية للطاعنة ايا كان السبب إعادة شحن البضاعة المبيعة إلى مصر إذ أن علاقة البنك المطعون ضده الأول بالطاعنة المفتوح لمصلحتها الاعتماد منفصلة عن علاقته بعميله المشتري كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالطاعنة البائعة فهو وشأنه في الرجوع عليها بما عسى أن يكون له من حقوق ناتجة عن عقد البيع(٢) .

---

(1) Cour d'appel de Paris , 23 Apr. , 1992, Recuéil dalloz sirey 1994 , 4e cahier , p.27.

(٢) نقض مصري، الطعن ٤٠٢ ، لسنة ٤ ق، جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠، س٢، ص٥٣٣، وفي المعني ذاته أنظر: الطعن ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩٨٩/٦/١٩ س٤٠، ص٦٠٦ وفيه قضت=

-المحكمة بأن :" من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البنك الذي يفتح اعتمادا مستنديا للوفاء بثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلا عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامنا أو كفيلا يتبع التزامه التزام عميله المشتري بل **يعتبر التزامه في هذه الحالة** التزاما مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه بالوفاء بقيمة الاعتماد متى قدم إليه المستفيد منه المستندات المبينة بخطاب فتحه مطابقة تماما لما تضمنه ومتطابقة فيما بينها من الناحية الشكلية دون أن يكون للبنك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج إذ ليس من واجبه فحصها من الناحية الموضوعية لأن المستندات وليست البضائع هي الأداة الوحيدة التي يقوم عليها التعامل بين ذوى الشأن في الاعتماد ".

وفي الطعن رقم ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥س٥ ص ٧٦٧، قضت المحكمة بأنه: "لا يصح اعتبار البنك الذي يقوم بتثبيت اعتماد مصرفي أمينا للطرفين إذ لا توجد لديه وديعة بالمعنى المصطلح عليه قانونا كما لا يصح وصفه بأنه ضامن أو كفيل يتبع التزامه التزام المدين المكفول – المشتري في هذه الصورة- بل يعتبر التزام البنك في هذه الحالة التزاما مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري فلا يلزم بالوفاء إلا إذا كانت المستندات المقدمة إليه من البائع مطابقة تماما لشروط عقد فتح الاعتماد ".

وفي الطعن ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س٣٥، ص ٥٥١ ،قضت بأنه : وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن البنك الذي يفتح اعتمادا مستنديًا للوفاء بثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلا عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامنا أو كفيلا يتبع التزامه التزام عميله المشتري بل يعتبر التزامه في هذه الحالة مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة تماما لما تضمنه خطاب الاعتماد

و بأنه:"وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان أساس نظام الاعتماد المستندى غير القابل للإلغاء هو استقلاله عن عقد البيع فإن التزام البنك بدفع قيمة الاعتماد ينشأ متى كانت المستندات المقدمة له مطابقة تماما لشروط خطاب الاعتماد وهو في سبيل تنفيذه التزامه الدقيق هذا يجب أن يستوحى عبارات خطاب الاعتماد فقط دون عقد البيع لأنه غريب عن هذا العقد ولا شأن له بشروطه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه كما سبق البيان عند الرد على السببين الرابع والخامس قد انتهى صحيحا إلى حق المطعون ضدها الأولى البائعة في صرف قيمة الاعتماد حيث قدمت المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد فإن هذا الحق لا يتأثر بالعلاقة الناشئة عن عقد البيع إذ أن علاقة البنك الطاعن بالمطعون ضدها الأولى المفتوح لمصلحتها الاعتماد منفصلة عن علاقته بعميله المشتري كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالمطعون ضدها الأولى – البائعة – وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأورد في ذلك قوله"العبرة بالنظر إلى قيام البائع بتنفيذ الشروط الواردة بخطاب الاعتماد فمتى نفذها-

وهو ما جري عليه القضاء الفرنسي ففي قضية عرضت على محكمة النقض الفرنسية: قدم المستفيد المستندات المنصوص عليها بخطاب الاعتماد وعندما قام البنك بفحصها وجد أنها غير مطابقة لشروط الخطاب فرفضها، وأمام المحكمة نعى الأمر على البنك أنه لم ينبهه إلى ما إذا كانت البضاعة مطابقة أو غير مطابقة وردت المحكمة على هذا النعي بأنه غير سديد لأنه طالما رفض البنك المستندات لما بها من خلافات فلا يكون له أن يقحم نفسه في أمور تحكمها العلاقة بين الآمر والمستفيد(1).

وفي قضية أخرى عرضت على المحاكم الفرنسية : حكم بأنه في الاعتماد المستندى غير القابل للإلغاء يكون على البنك الوفاء بالتزاماته الواردة بخطاب الاعتماد بصرف النظر عن العلاقة القائمة بين كل من الآمر والمستفيد وبما أن المستندات الواردة من المستفيد قد استوفت كافة الشروط الواردة بخطاب الاعتماد فإنه يكون على البنك أداء قيمتها إليه، حتى ولو كانت هذه الشروط ناقصة وغير كافية لوفاء المستفيد بالتزاماته قبل العميل الآمر(2) .

وهذا الموقف غير جديد علي المحاكم الفرنسية، ففي دعوى عرضت علي محكمة الهافر في مطلع العشرينيات من القرن الماضي كانت وقائعها تدور حول حدوث نزاع بين الآمر والمستفيد علي تنفيذ عقد البيع المبرم بينهما، قضت المحكمة بأن هذا النزاع ليس من شأنه أن يؤثر علي حق المستفيد قبل البنك، ولذلك إذا أصدر

= بائع وجب على البنك الوفاء له أيا كان موقفه من تنفيذ البيع ذاته وذلك لاستقلال الاعتماد عن البيع ولأن القول بعكس ذلك يؤدي إلى زلزلة الثقة في الاعتماد وفتح الباب على مصراعيه للتواطؤ أو على المماطلة فى الوفاء" فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما أورده ردا على دفاع الطاعن مما يكون معه النعي عليه بالقصور في التسبيب على غير أساس".

وفي الطعن ١٣٣٠ لسنة ٥٢ ق، جلسة ١٩٨٨/٥/٢، س٣، ص ٨٧٧، قضت بأن :" الاعتماد المفتوح يعتبر عملية تجارية مستقلة عن عقد البيع وعقد فتحه ينشأ عنها التزام محدد مبين بخطاب فتح الاعتماد في مواجهة البائع المستفيد".

(1) Com., 21 déc. 1987, La revue banque, N°. 481, Mars 1988, p.361.

(2) Cour d'appel de Paris, 23 Avr. 1992 , Recuéil dalloz sirey 1994 , 4e cahier, p.27.

المشتري في هذه الحالة أوامره إلي البنك بالامتناع عن الدفع للبائع (المستفيد) فلا يستجيب البنك لطلب المشتري ويقوم بالدفع ما دام المستفيد قد نفذ كل شروط الاعتماد وذلك استنادا إلي العلاقة التي تربطه به[١].

ونخلص من ذلك إلى تواتر الأحكام الصادرة من محكمة النقض المصرية ومحكمة النقض الفرنسية والمحاكم الفرنسية عموما على استقلال التزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد المستندي عن عقد البيع المبرم بين المشتري والمستفيد.

ولهذا الاستقلال أثر هام على عملية الفحص إذ يجعل من البنك طرفا غير معنى عند إجراء الفحص بما تضمنه عقد البيع المبرم بين البائع والمشتري وغير مسئول عن مطابقة المستندات له، فلا شأن له بما إذا كانت المستندات المقدمة إليه من المستفيد مطابقة أو غير مطابقة لهذا العقد وما تضمنه من شروط والتزامات، فالمرجع الوحيد عند إجراء الفحص هو خطاب الاعتماد دون عقد البيع وعلى البنك أن يستوحى شروط هذا الخطاب عند قيامه بإجراء عملية الفحص، فإن كانت المستندات المقدمة من المستفيد مطابقة لهذه الشروط ومتطابقة فيما بينها، كان على البنك أن يقبلها ويقوم بالوفاء للمستفيد بالقيمة التي سبق أن تعهد له بأدائها، وإن كانت المستندات المقدمة من المستفيد غير مطابقة لهذه الشروط أو غير متطابقة فيما بينها كان عليه أن يرفضها ويمتنع عن الوفاء بالقيمة، مالم يقبلها العميل الآمر ويتنازل عن ما بها من مخالفات [٢].

وقد حكم بأنه علي البنك ألا يسدد قيمة الاعتماد إلا إذا تأكد من توافر كافة الشروط الواردة بخطاب الاعتماد في المستندات المقدمة من المستفيد [٣].

٢٣٠- وهذا الاستقلال فرضته دواعٍ عملية حتى لا يتعطل حق البائع في مواجهة البنك بسبب راجع إلى عدم تنفيذ عقد البيع، كما يعفي البنك من مسئولية مراقبة تنفيذ التزامات كل من البائع والمشتري الناشئة عن عقد البيع، بل إن هذا الاستقلال

---

(1) Trib. com. Havre , 14 nov. 1921, dalloz,1923 , 2e partie , p.137.

(٢) الدكتورة/ جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص ١١٥.

(3) Cour d'appel de Paris, 23 Avr. 1992, Recuéil dalloz sirey 1994, 4e cahier p.27.

يظل قائما حتى ولو أشار خطاب الاعتماد إلى عقد البيع[1] والقول بعكس ذلك يلقى عبئاً ثقيلاً على البنك أثناء إجراء الفحص، إذ يفرض عليه أن يراقب تنفيذ المستفيد لخطاب الاعتماد ويراقب تنفيذه لعقد البيع ويفتح الباب على مصراعيه للتواطؤ والمماطلة في الوفاء، وهو ما يزعزع الثقة في الاعتماد ويهدر ميزة الأمن التي يوفرها الاعتماد للمستفيد.

ومتى أوفى المستفيد بالتزامه الوارد بالخطاب وقدم المستندات إلي البنك المعنى بفحصها فاتحاً كان أو مؤيدا أو مكلفا بالفحص وتبين للبنك أن المستندات مطابقة ومتطابقة ومقدمة في المواعيد المحددة بخطاب الاعتماد، التزم البنك بالدفع أو القبول أو الخصم على حسب الأحوال .

وفي قضية عرضت علي محكمة استئناف باريس قضي برفض طلب الآمر تأجيل الوفاء لقيمة الاعتماد لحين الفصل في قضية جنائية أخري مقامة ضد المستفيد بزعم أنه قدم ضمن مستندات الاعتماد تذكرة نقل مزورة[2].

وفي قضية عرضت علي محكمة استئناف بروكسيل قضي بأنه يجب علي البنك أن يقوم بالوفاء بقيمة الاعتماد متى استلم من المستفيد المستندات المتطابقة ولا يستطيع الآمر أن يمنعه من ذلك بحجة عدم تنفيذ المستفيد لالتزاماته الواردة بعقد البيع[3].

المطلب الثاني

استقلال العلاقة الناشئة عن خطاب الاعتماد

عن علاقة الآمر بالبنك وأثر ذلك على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها

٢٣١- وكما يأخذ استقلال العلاقة الناشئة عن خطاب الاعتماد عن علاقة الآمر بالمستفيد مظاهر عديدة سبق أن أشرت إليها، فإن استقلال العلاقة الناشئة عن خطاب الاعتماد عن علاقة الآمر بالبنك تتخذ مظاهر عدة أعرض لها فيما يلي :

---

(1) Trib . com . Paris, 3e cahier ,2 mai 1990, Recueil dalloz sirey,1991, 26e cahier, sommaires commentés , p.221.

(2)Cour d'appel de Paris,5e chambre, 27 fev. 1992, Recueil dalloz sirey,1994, 4e cahier , somnaires commentes p.27.

(3) Cour d'appel de Bruxelles ,7e chambre, 30 juin. 1992, Recueil dalloz sirey,1994,4e cahier,somnaires commentes, p.23,Note M.Michel Vasseur.

من حيث النشأة :

٢٣٢- ترجع نشأة العلاقة بين البنك وعميله الآمر إلى عقد الاعتماد الموقع بينهما[١]، أما العلاقة بين البنك والمستفيد، فترجع إلى خطاب الاعتماد الذي يصدره البنك إلى المستفيد بإرادته المنفردة[٢] محدداً فيه حقوق هذا الأخير والشروط الواجب توافرها لكي يتمكن من الحصول على هذه الحقوق.

ولئن كان من الضروري لكي يصدر البنك خطاب الاعتماد أن يكون قد سبقه قيام العميل الآمر بإبرام عقد الاعتماد مع البنك محدداً فيه تعليماته بإصدار الخطاب، إلا أن الأمرين مستقلان عن بعضهما[٣] من عدة نواحٍ، إذ قد تطول المدة بين نشأة كل من التصرفين، وقد تتدخل ظروف سياسية أو اقتصادية في الدولة التي فتح فيها الاعتماد تحول دون إصدار الخطاب، وعندئذ إما أن يتأخر إصدار الخطاب أو لا يصدر بالمرة، ومن ثم فالتصرفان غير متلازمين ودائماً بينهما استقلال في النشأة.

من حيث الأطراف :

٢٣٣- من المسلم به أن أطراف عقد الاعتماد تتمثل في البنك وعميله الآمر، أما أطراف خطاب الاعتماد فتتمثل في البنك والمستفيد، ويضاف إليهم في بعض الأحيان بنك آخر إذا كان الاعتماد مؤيداً يسمى بالبنك المؤيد أو المعزز[٤]، وعلى

---

(١) أنظر أستاذنا الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد :" عمليات البنوك "، مرجع سابق، بند ١١٣، ص٩٤ .

(٢) أنظر أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ص ٤٥٢، ٤٥٣ - وأنظر الأستاذ الدكتور/ محمد حسني عباس، مرجع سابق، ص ٥٤ -وأنظر الأستاذ الدكتور/ علي الباردوي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق، ص ٣٨٧ - وأنظر الأستاذ الدكتور السيد/ محمد اليماني :" الاعتماد المستندي وطبيعة التزام البنك "، مرجع سابق، ص ٤٦٢ .

Jean Escarra, Op. Cit, No. 1390 , p. 863.

(٣) المادة الرابعة من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠.

(٤) المادة ٣٤٦ من قانون التجارة الجديد، المادة ٨ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠.

الرغم من أن البنك يعد طرفاً مشتركاً في كلتا العلاقتين إلا أن ذلك لا يمنع من اختلاف طبيعة التزامه في كل منهما، علاوة على اختلاف الدائن في كل علاقة[١]، ولا يمنع أيضاً من اختلاف التزامات كل طرف قبله، فالبنك ينفذ التزامه قبل المستفيد دون نظر إلى العقد المبرم بينه وبين الأمر[٢]، وعندما يفحص المستندات المقدمة من المستفيد يستوحي فقط عبارات خطاب الاعتماد[٣]، وحده، ومن ثم لا يستطيع أحد الطرفين المتعاملين معه أن يصدر إليه تعليمات تتعلق بعلاقة الطرف الآخر، فكلا المتعاملين معه يعد أجنبياً عن العلاقة الأخرى[٤] فإن كان للآمر رغبة في فرض شروط معينة فيكون عليه أن يبديها قبل قيام البنك بتوجيه خطاب الاعتماد للمستفيد[٥].

من حيث الموضوع والالتزامات:

٢٣٤- موضوع عقد الاعتماد يتمثل بالدرجة الأولى في الاتفاق علي قيام البنك بإصدار خطاب اعتماد إلى المستفيد، يتعهد فيه بدفع مبلغ معين إذا قدم المستفيد المستندات المشروطة بالخطاب[٦]، أما موضوع التزام البنك قبل المستفيد في خطاب الاعتماد، فلا ينصب على إصدار خطاب اعتماد، فالخطاب يكون قد صدر بالفعل، وإنما ينصب علي دفع المبلغ السالف ذكره إذا قام المستفيد بتنفيذ شروط الخطاب وقدم المستندات المبينة به.

ورغم أن الموضوعين يقتربان من جهة تناولهما لخطاب الاعتماد وما يتضمنه من تعليمات وبيانات، إلا أن وجه الاختلاف الرئيسي بينهما يتمثل في أن موضوع

---

(١) الدكتورة/ جورجيت صبحي عبده قليني، مرجع سابق، ص١٠٤ .

(٢) نقض ٣٧٢ ، لسنة ٤٨ ق، ٨٥/٢/١٨، س٣، ص ٢٨٢، حيث تقول المحكمة إن الأصل أن خطاب الاعتماد وحده المرجع في تحديد التزام البنك قبل المستفيد حتى ولو تضمن شروطاً مغايرة لما ورد في عقد فتح الاعتماد الأصلي .

(٣) نقض ٤٤٣ ، لسنة ٤٥، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س٣ ص ٥٥١.

(٤) الدكتورة / جورجيت صبحي عبده قليني، المرجع السابق، ص ١٠٥ .

(5) G. Marais, Op. Cit., p. 23.

(٦) وذلك بشرط أن يكون الخطاب غير مخالف لتعليمات العميل الآمر، وأنظر في ذلك الدكتور/ علي البارودي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

العلاقة الأولي التزام البنك بإصدار تعهد بإنشاء خطاب اعتماد، أما موضوع العلاقة الثانية فهو تعهد البنك بدفع القيمة الواردة بالخطاب الذي صدر.

أثر ما تقدم علي عملية الفحص ومسئولية البنك عنها:

٢٣٥- ويترتب على الاختلاف السابق استقلال في العلاقتين، دعت إليه الحاجة العملية، فالبنك إذا أخطأ في خطاب الاعتماد واشترط تقديم مستندات مغايرة أو وضع لهذا التقديم شروطاً مخالفة لتلك التي طلبها منه عميله الأمر في عقد الاعتماد، فلن يكون المستفيد ملتزماً بما جاء بالعقد وإنما سينصب التزامه على ما جاء بخطاب الاعتماد، وإلا أصبح مركزه قلقاً ومهدداً، رغم التزامه بالتعليمات التي وجهها البنك إليه لتنفيذ تعهده بالوفاء بالقيمة .

فخطاب الاعتماد يعد المرجع الوحيد في تحديد التزام البنك قبل المستفيد، حتى لو تضمن شروطاً مغايرة لما ورد في عقد فتح الاعتماد كما ذكرنا[١]، وقد يترتب على ذلك أن يقدم المستفيد للبنك مستندات مطابقة لخطاب الاعتماد، لكنها غير مطابقة لعقد الاعتماد الأصلي، وفي هذه الحالة لا يستطيع البنك إجبار العميل الآمر على قبول تلك المستندات، إذا كانت غير مطابقة لما ورد في عقد الاعتماد وهذا يؤكد فكرة استقلال الموضوع[٢] والالتزامات في كل من العلاقتين[٣].

٢٣٦- كما يترتب على استقلال التزام البنك في عقد الاعتماد عن التزامه في خطاب الاعتماد على نحو ما قدمت، أنه لا يجوز للبنك الدفع في مواجهة المستفيد ببطلان عقد فتح الاعتماد أو بفسخه أو إنهائه لأي سبب، كما لا يجوز للبنك أن يمتنع عن تنفيذ التزامه قبل المستفيد بحجة أن عميله الآمر قد تخلف عن تنفيذ التزاماته في عقد الاعتماد سواء كان سبب ذلك راجعاً إلى خطأ العميل أو استحالة تنفيذ التزاماته بسبب القوة القاهرة أو ما يماثلها، ولا يجوز للبنك المصدر أن يتوقف عن الوفاء بقيمة الاعتماد لحين الحصول على موافقة الآمر على السداد أو

---

(١) نقض ٣٧٢ ، لسنة ٤٨ ق ،١٩٨٥/٢/١٨، س٣٦، ص ٢٨٢.

(٢) الدكتورة / جورجيت صبحي عبده قلينى، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ص ١٠٧، ١٠٨.

أخذ مشورته في هذا[١] ،أو لأنه لم يتمكن من الحصول من الأمر على هذه القيمة أو على المتبقي منها[٢]، أو لأن الأمر لم يف بما عليه من التزامات وفقاً للعقد المبرم بينهما[٣].

فالتزام البنك قبل المستفيد في الاعتماد القطعي نهائي وبات وغير قابل للرجوع فيه، ولا يتأثر بالعوامل الخارجية والأحداث اللاحقة التي قد تتمثل في وفاة الآمر أو فرض الحراسة عليه أو إفلاسه أو أى عوامل أخرى متعلقة به[٤].

٢٣٧- وفى بعض الأحيان يكون الخطأ صادراً من الآمر عند فتح الاعتماد فبدلاً من أن يفتحه لدى بنك معين متفق عليه مع البائع، يقوم بفتحه لدى بنك آخر وعندئذ يظل التزام البنك المفتوح لديه الاعتماد قائماً بصرف النظر عن خطأ العميل، ويكون للمستفيد إما أن يقبله أو أن يلتفت عنه معتبراً الآمر متخلفاً عن التزامه الجوهري.

وتأكيدا لهذا المعني قضى بأن " الاعتماد المفتوح يعتبر عملية تجارية مستقلة عن عقد البيع وعقد فتحه ينشأ عنه التزام محدد مبين بخطاب فتح الاعتماد في مواجهة البائع المستفيد، ولا يملك البنك في حالة الاعتماد المباشر والبنوك المشتركة في فتحه في حالة الاعتماد الدائري تعديله أو الرجوع فيه بعد استلام البائع المستفيد لخطاب الاعتماد، ومن ثم فإن اشتراطه يعتبر اشتراطا لعنصر جوهري في العقد يوجب على المشترى تنفيذه طبقاً لما ورد بالعقد، وإلزامه به هو التزام مقابل لالتزام البائع بتسليم المبيع فإذا فتح المشترى الاعتماد بالمخالفة للشروط الواردة بعقد البيع كان للبائع أن يلتفت عنه ويعتبر المشترى متخلفاً عن تنفيذ التزامه الجوهري"[٥].

---

(1) Trib.Com. Paris. 30 Sep. 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p.24, Note M. Michal Vasseur.

(2) Georges Marais, Op. Cit., p.24.

(٣) أستاذتنا الدكتورة / سميحة القليوبى :" مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية"، مذكرة بالآلة الكاتبة، معهد التدريب المصرفي، يونيو ١٩٩٢، ص ص ١٩، ٢٠ .

(4) Jean Claude Bausquet, Op. Cit., p.232.

(٥) نقض الطعن رقم ١٣٣٠ ، لسنة ٥٢ ق، جلسة ١٩٨٨/٥/٢، س٣، ص٨٧٧، وتدور وقائع هذا الطعن حول قيام مستورد سعودى بالاتفاق مع إحدى الشركات المصرية على شراء=

خلاصة ما تقدم:

٢٣٨- سبق أن استخلصت أنه لا أثر للعلاقة بين الآمر والمستفيد علي عملية الفحص فعلي البنك أن ينظر في المستندات المقدمة من العميل وحدها دون نظر إلى عقد البيع المبرم بين الآمر والمستفيد، ومطابقة هذه المستندات لخطاب الاعتماد وحده.

كما أننى أخلص من حديثي عن أثر العلاقة بين البنك وعميله الآمر إلـى النتيجـة نفسها إذ أنتهى إلى أن على البنك وهو يقوم بإجراء عملية الفحص باستلهام أحكـام خطاب الاعتماد وحده دون النظر إلى عقد الاعتماد الذي كان سبباً لوجوده باعتبار أن الأمرين مستقلان عن بعضهما البعض.

=كمية من الألومنيوم على أن يتم الوفاء بقيمتها بموجب اعتماد مستندى معزز وغيـر قابـل للإلغاء يتم فتحه لدى البنك المصري الأمريكي،إلا أن المستورد لم يلتزم بالشـرط المـذكورة وفتح الاعتماد لدى بنك آخر فالتفتت الشركة المصدرة عنه رغم إرسال خطاب الاعتماد إليها ومد صلاحيته، معتبرة المستورد متخلفاً عن تنفيذ التزام جوهرى، بيد أن المستورد أقام دعوى تعويض عن عدم قيام الشركة البائعة بإرسال البضاعة رغم فتحه الاعتماد فما كان من محكمة النقض إلا أن أصدرت حكمها الوارد بالمتن.

ملخص الباب الأول:

٢٣٩- أساسيات وطرق الإعداد لعملية فحص المستندات، عديدة ومتنوعة، ومن أول هذه الأساسيات حسن اختيار الفاحصين وتهيئة الظروف المناسبة لهم وتدريبهم وإمدادهم بالوسائل الكفيلة بأداء ما يناط بهم من مهام علي الوجه الأكمل.

ويلي ذلك الوقوف علي مبادئ عملية الفحص، سواء أكانت متعلقة بالمدد التي يجب أن تقدم خلالها المستندات، والمدد الخاصة بعملية الفحص ذاتها، أم كانت متعلقة بمعايير الفحص -وغالبا ما يكون وفقا لمعيار التنفيذ الحرفي للتعليمات- أو الشروط الواجب توافرها في المستندات المقدمة وأهمها أن تكون مطابقة لشروط الاعتماد ومتطابقة فيما بينها ومكتملة .

وآخر الأسس تتمثل في الدور الذي يلعبه خطاب الاعتماد في عملية الفحص، فيجب أن يكون الخطاب مختصراً ودقيقاً وبعيدا عن استخدام ألفاظ غامضة أو مبهمة، وأن تكون شروطه مطابقة للشروط الواردة بعقد الاعتماد، فإن وردت المستندات فعلي البنك حال قيامه بفحصها أن يستوحي عبارات هذا الخطاب ويجري الفحص علي أساسها دون النظر خارج الخطاب.

الباب الثاني

الفحص التفصيلي للمستندات ومسئولية البنك عنه

تمهيد وتقسيم :

٢٤٠- المستندات التي ينص عليها عقد الاعتماد وخطاب الاعتماد ويجري عليها الفحص عديدة ومتنوعة[١]، وهي تنقسم[٢] إلى مستندات رئيسية لا يكاد يخلو منها عقد أو خطاب اعتماد، وأخرى إضافية قد ينص أو لا ينص عليها فيهما، والمستندات الرئيسية تشمل مستندات النقل عموماً بحرياً أو جوياً أو برياً أو نهرياً أو بأى وسيلة أخرى ووثيقة التأمين والفاتورة التجارية،أما المستندات الإضافية فتشمل باقي المستندات ومنها شهادات المنشأ والنوعية والتفتيش والشهادة الصحية والشهادة الزراعية والشهادة البيطرية والفاتورة القنصلية .. إلخ[٣].

٢٤١- وتعد مستندات النقل أهم هذه المستندات على الإطلاق[٤]، كما يعد سند الشحن البحري القابل للتداول النموذج الأمثل لها، لذلك سأخصص له فصلاً كاملاً أبين فيه كافة شروط قبوله وما يؤدى قبوله منها إلى وقوع أو عدم وقوع مسئولية البنك، ثم أخصص الفصل الثاني لباقي المستندات، وأخصص الفصل الثالث والأخير من هذا الباب للجديد في مجال الاعتمادات المستندية، وهو الاعتماد المستندي الإلكتروني

---

(1) Jean Escarra: Manuel de droit commercial" , librairie de recueil sirey, Paris , 1948 , N°.1382 , p. 859 .

حيث يقول إن المستندات تشتمل بالأقل على سند الشحن ووثيقة التأمين والفاتورة والموافقة التصديرية وشهادة المنشأ والشهادة الصحية.

(٢) أنظر في تقسيم المستندات إلى رئيسية وإضافية إلى الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين: "موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، بند ٧٧٧ ،ص ص٨١٦، ٨١٧.

وفي قضية :

Sirius international insurance corp (Publ)v FAI general insurence co. Ltd and others, All England law Reports, 2004, p.317.

تقول المحكمة أنه جرت العادة على أن يشترط الاعتماد تقديم وثائق شحن ووثائق تأمين وخلافه.

(٣) وقد خصت القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية في نشرتها الأخيرة مستندات النقل بثمان مواد من المادة ١٩ حتى المادة ٢٧ وخصت وثيقة التأمين بمادة واحدة هي المادة ٢٨وخصت الفاتورة التجارية بمادة واحدة هي المادة ١٨ .

(٤) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، المرجع السابق ، ص٨٤٠.

وما له من مزايا وما عليه من عيوب وكيفية فحص المستندات فيه والمسئوليات التى يمكن أن تترتب عنها.

وأهم ما يجب مراعاته عند فحص المستندات مراعاة ما ورد بالمبادئ العامة للفحص وتفادى الخطأ فيها[١]، بأن تكون المستندات المقدمة مطابقة لما ورد بخطاب الاعتماد[٢] وأن تكون عبارة عن أصول[٣]، فضلاً عن مراعاة الشروط التي سيرد ذكرها بالنسبة لكل مستند على حدة.

وعلى ذلك سأقسم هذا الباب على النحو التالي:

الفصل الأول: فحص سند الشحن البحري القابل للتداول والمسئولية عنه.

الفصل الثاني: فحص المستندات الأخرى والمسئولية عنها.

الفصل الثالث: الاعتماد الإلكتروني وكيفية فحص المحررات غير الورقية والمسئوليات التى يمكن أن تترتب عليها.

---

(١) أنظر الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث.

(٢) أنظر الفصل الثاني والثالث من الباب الأول من هذه الرسالة وأنظر:

Lazar sarna:" Letter of credit, the law and current practice" , carswell , third edition, 1998 , p. 4 .

Huyton S.A. V. Peter Cremer G.m.b.H & Co.[Q.B. (com – Ct)] Lloyd's law neportes , 1999 , vol. 1 , p. 620.

Seaconsar Far East Ltd. V. Bank Markazi Jomhouri Islami Iran] [C.A] Lloyd's law reportes , 1999 , Vol. 1 , p. 36.

(3) Lazar Sarna :" letter of Credit ", op.cit , p. 4.

الفصل الأول

فحص سند الشحن البحري القابل للتداول

والمسئولية عن هذا الفحص

٢٤٢- سند الشحن هو الإيصال الذي يوقعه الناقل أو نائبه أو وكيله مقراً فيه بأنه قد تسلم البضاعة لنقلها[١]، ويؤدي السند عدة وظائف[٢]، فهو يدل على أن الناقل قد استلم البضاعة على السفينة في سبيل نقلها[٣]، ويعد ممثلاً للبضاعة[٤]، وإذا كان قابلاً للتداول فإنه يتم نقل ملكية البضاعة بتداوله، ويكون السند قابلاً للتداول[٥] في حالتين، الأولى إذا كان اذنياً أى صادر لأمر أو لإذن شخص معين وفي هذه الحالة يتم التداول بتظهير سند الشحن إلى شخص آخر، أما الحالة الثانية فيكون السند للحامل وفي هذه الحالة يصدر السند دون تحديد اسم مالكه فتنتقل ملكيته وملكية البضاعة التي يمثلها من ذمة إلى ذمة بواسطة تسليم السند ذاته من يد إلى يد دون حاجة إلى تظهير، وقد أفردت القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية المادة ٢٠ منها لبيان شروط قبول السند القابل للتداول، وأفردت المادة ٢٧ لبيان الحالات التي تعد فيها سندات النقل بما فيها هذا السند نظيفاً، كما عرضت لبعض شروط قبول السند في مواد أخرى، وأعرض فيما يلي لشروط قبول هذا السند متناولاً كل شرط

---

(١) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، بند ٧٩٥، ص٨٤٠.

(2) René Rodiere et Emnanuel pontavice, dixieme édition, Op. Cit., N°. 332.

(3) Lazar Sarna , Op.cit., p. 4-9.
M. Bravard Veyrieres et ch. Bemangeat :" Traité de droit commercial ", Librarie Plon , Paris, Tome.Quatrième , 1886 , p. 391.
René Rodiere et Ennanuel pontavice , Op.cit. , N°. 332.

(4) M. Bravard Veyrieres et ch. Bemangeat , Op. Cit., p.391.
الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق، ص٨٤٩.

(٥) المرجع السابق نفسه ، ص٨٥٢.

بالتحليل، على أن يتم الإحالة إليها أو إلى البعض منها عند عرض شروط قبول سندات النقل الأخرى، ومن هذه الشروط ما يتعلق بسند الشحن ذاته ومنها ما يتعلق بالرحلة وتاريخ الشحن ومنها ما يتعلق بالسفينة والشحن عليها.

وعلى ذلك سأقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: شروط القبول المتعلقة بسند الشحن.

المبحث الثاني: شروط القبول المتعلقة بالرحلة وتاريخ الشحن.

المبحث الثالث: شروط القبول المتعلقة بالسفينة والشحن عليها.

المبحث الأول

شروط القبول المتعلقة بسند الشحن ذاته

٢٤٣- تتعدد الشروط الواجب توافرها في سند الشحن ذاته حتى يكون مقبولاً من قبل البنوك وتتمثل هذه الشروط في الآتي:

١- أن يكون السند نظيفاً.

٢- أن يحمل اسم الناقل وتوقيعه.

٣- أن يكون مطابقاً لشروط الاعتماد.

٤- ألا يكون مشتملاً على بيان خاضع لمشارطة إيجار.

٥- أن تقدم مجموعة كاملة من السند.

٦- الموقف بالنسبة لبوالص الشحن المختصرة .

وسأتناول هذه الشروط فيما يلي كل شرط في مطلب على النحو التالي:

المطلب الأول

نظافة سند الشحن

٢٤٤- تنص المادة ٢٧[1] من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية،

---

(١) هذه المادة تقابلها المادة ٣٢ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠، التي تنص على أن:" أ- سند الشحن النظيف هو المستند الذي يخلو من أي عبارة أو ملاحظة تدل على وجود عيب في حالة البضاعة أو التعبئة.

ب- لن تقبل البنوك سندات الشحن التي ترد فيها عبارات وملاحظات بهذا المعنى، وما لم ينص الاعتماد صراحة على العبارات أو الملاحظات التي يمكن للبنوك قبولها.

ج- تعتبر البنوك أن طلب وجوب اشتمال سند الشحن عبارة نظيف على المتن قد تم الالتزام به إذا كان مستند النقل مستوفياً لشروط ومتطلبات هذه المادة والمواد ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨ أو ٣٠".

النشرة رقم ٦٠٠على أن:

"١٠البنك سيقبل فقط مستند الشحن النظيف ،وهو المستند الذي لا يحمل أي عبارة أو إشارة أو ملحوظة تشير إلي وجود عيوب في البضاعة أو تعبئتها.

٢٠ليست هناك حاجة لظهور كلمة نظيف على مستند الشحن حتى لو تطلب الاعتماد أن يحتوي مستند النقل علي عبارة (نظيف على المتن الظهر)".

ملاحظات على النص:

وواضح من النص آنف الذكر أنه :

١- أن البنك سيقبل سند الشحن النظيف فقط .

٢-وضع شرطين لاعتبار السند نظيفاً هما:

أ- خلو السند من أي تحفظ بشأن حالة البضاعة.

ب- خلو السند من أي تحفظ بشأن حالة التغليف.

٣- يستفاد من النص أن وصف النظيف لا يقتصر على سند الشحن البحري القابل للتداول، وإنما يشمل أيضاً كل سندات النقل الأخرى.

٤- لم يحدد النص الوقت الذي إن وقع فيه العيب أصبح السند غير نظيف وإن وقع قبله أو بعده اعتبر نظيفاً[١].

لم تشترط الفقرة الأخيرة من النص ذكر كلمة نظيف على السند فاعتبر مجرد استيفاء السند للشروط كافياً لاعتباره نظيفاً[٢].

---

(1) Paul Todd :" Bills of lading and Bankers, documentary credit", L.L.P. – London and Hong Kong , third edition , 1998 , p.179.
(2) Paul Todd , Op.cit. , p. 179.

أسباب إدراج التحفظات (درء المسئولية عن الناقل – وإثبات حالة البضاعة):

٢٤٥- يمثل سند الشحن عالماً كبيراً من الأسرار والخفايا ويبدو الغوص في بحاره أمراً شديد الصعوبة كما يصعب الإلمام بجوانبه ومناحيه، فهو مرتبط بمتغيرات ديناميكية عديدة مثل المبتكرات التكنولوجية في وسائل النقل والاتصال وتباين العادات التجارية والبرية، وتباين الأعراف بالبلدان وموانئ الشحن المختلفة على اتساع المعمورة، ونوع التجارة والقواعد والقوانين والنظم المحلية في مختلف البلدان، والممارسات القضائية بشأن ما يتعلق بسند الشحن من أحكام، وتباين مستويات الأداء المصرفي من دولة إلى أخرى وغير ذلك[١].

٢٤٦- لذلك فإن التعامل فيه يمثل صعوبة للناقل، وصعوبة للفاحص، فالناقل عندما يتسلم البضاعة قد يجد نفسه في موقف حرج بين مشتر مرسل إليه من حقه أن يحصل على سند ملائم ومناسب لتجارة بعينها[٢]، وبنك قد لا يقبل سنداً به إضافات أو تحفظات، وشاحن قد يعود عليه بدعوى المسئولية إن أصدر سنداً غير نظيف بينما كانت حالة البضاعة أو التغليف تنبئ عن وضع مختلف، وعلى ذلك يكون مضطراً لدى تسلمه البضاعة من الشاحن أن يعبر عن موقفه من حقيقة ما يراه[٣]، فإن وجد أن ثمة ما يستدعي الذكر والإشارة يقوم بإدراج شروط وتحفظات[٤] بالسند ليرد بها المسئولية عن نفسه أو يحد منها، ويضعها على عاتق الطرف الذي شحن البضاعة محل التحفظ، إلا أن الأمر ليس كذلك دوماً، فقد

---

(١) أنظر في هذا المعنى الأستاذ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٣٧.

(2) Maurice Megrah :" Paget's law of Banking" , Butterworths , London , eighth edition 1972, p. 651.

(٣) الدكتور/ حسين شحادة الحسين :" موقف البنك من المستندات المخالفة في الاعتماد المستندي"، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠١، ص٢٦٧.

(4) Lazar Sarna , Op.cit. , p. 4-9.
Michel Phijac , Op.cit. , p.17.
والدكتور/ علي جمال الدين: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٢٧- الدكتور حسين شحادة الحسين، المرجع السابق، ص٢٦٧ – الأستاذ/ أحمد غنيم، المرجع السابق، ص٣٦.

تنهض اعتبارات عملية وراء هذه التحفظات ترتبط بكمية البضاعة المشحونة أو احتمال تعرضها للتلف نتيجة لسوء وضع البضاعة، وظروف الشحن والظروف السائدة داخل الميناء والوقت المتاح للشحن والتكاليف اللازمة للتحقق من البضاعة، فكل هذه الظروف قد تعيق محاولة الناقل التحقق من بيانات البضاعة ومن ثم فإنه إما أن يثق في بيانات الشاحن ويصدر سند شحن نظيفاً، وهذا ينطوي على مسئولية كبيرة للناقل يترتب عليه تحمله كافة النتائج المترتبة على ذلك عندما تصل البضاعة إلى المرسل إليه في ميناء التفريغ، أو أن يضع الشروط التي تبين أنه لم يستطع التحقق من بيانات البضاعة[١].

٢٤٧- والناقل لا يضطر إلى التأشير على سند الشحن أو التحفظ فيه لثبوت أن هناك غشاً أو خطأ أو إهمالاً من الشاحن في الوفاء بالتزامه بشحن بضاعة مطابقة لتلك الموصوفة بالبيانات المقدمة للناقل سواء من حيث الكمية أو الوزن أو التعبئة إلخ، فحسب وإنما قد يلجأ إلى ذكر هذه التحفظات لاعتبارات عملية بحتة لا شأن لها بوفاء الشاحن أو عدم وفائه بالتزاماته، ومن ذلك مثلاً أن يشير الناقل إلى أنه تم فتح العبوات في الدائرة الجمركية[٢]، أو إلى أن عبوة وقعت في البحر بعد شحنها[٣]، أو إلى أن البضاعة قد تعرضت للتلف أو الحريق الذي لحق بالسفينة والشحنة[٤].

---

(١) أنظر في ذلك الأستاذ أحمد غنيم :" سند الشحن البحري في اطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ص٣٩، ٤٠ - الدكتور حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ص٢٦٧، ٢٦٨.

(2) André Baundinot:" Pratique and crédit documentaire ", edition sirey , Paris ,1979, p.103.

(3) Trib. Com. Seine, 6 Fev. 1950, dalloz ,1950 ,p.p. 322, 325, Note: Georges Marais .

وفي هذه القضية رفض المشتري استلام مستندات الاعتماد لما بها من خلافات منها أن سند الشحن تضمن تأشيرة تفيد أن إحدى العبوات سقطت في البحر.

(4) Golodetz (M.), Co.& inc. R. Czanikow – Rionda Co. inc. The Galantia [1980], All E.R 501.=

مدى حجية السند غير النظيف (حجيته مهدرة) :

٢٤٨- ويؤدي إدراج الشروط والتحفظات بالسند إلى إهدار حجيته [١] وإضعاف الثقة الواجبة به كممثل للبضاعة مما يعوق تداوله عند التعامل بموجبه[٢]، ولذلك ظهرت سندات الشحن النظيفة مقابل أوراق الضمان.

السند النظيف مقابل أوراق ضمان :

٢٤٩- وهي سندات ييسر خلوها من التحفظات الخاصة بالبضاعة ومن ثم نظافتها التعامل عليها كأداة للتداول والائتمان على البضاعة المشحونة[٣]، وهو أمر وإن كان من شأنه تحقيق مصلحة للبائع بتمكينه من تظهير السند وتداوله بسهولة وقبض الثمن دون معارضة من البنك، إلا أنه يضر بالبنك والمشتري والمشترين اللاحقين نظراً لأن السند المقدم ذو قيمة اقتصادية أقل من المدفوع للمستندات التي تمثل البضاعة[٤]، ولئن كان البنك يتعامل في مستندات فقط وطالما ورد السند (سند الشحن) نظيفاً فلا عليه إن كان هذا مطابقاً للحقيقة أو غير مطابق لها فالسند يعد مستنداً مقبولاً طالما كان ظاهره يدل على خلوه من الشروط والتحفظات ويكون المشتري الآمر ملتزماً بقبوله من البنك[٥]، إلا أنه إذا كان السند النظيف الصادر

=وسأعرض لهذه القضية بالتفصيل فيما بعد.

(١) الدكتور/ علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، بند ١٩٠، ص٢٢٧.

(2) Lazar Sarna , Op. Cit., p. 4-9.

(٣) الدكتور/ عزيز عبد الأمير العكيلي :" دور سند الشحن في تنفيذ عقد البيع كاف أو سيف"، رسالة دكتوراه، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص٥٢٣.

(٤) الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص٢٦٨.

(٥) وسبق أن رأينا أن فحص البنك مقصور على المستندات دون البضاعة، وقد نصت المادة الرابعة من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة ٥٠٠ على أنه "في عمليات الاعتمادات تتعامل كل الأطراف المعنية في المستندات لا في البضائع أو الخدمات أو الأداءات الأخرى التي تكون المستندات الأخرى متعلقة بها"، كما نصت المادة ٣/٣٤٨ من قانون التجارة المصري على أنه: "ولا يتحمل البنك أي التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح=

مقابل أوراق ضمان لا يعبر مظهره عن حقيقة الواقع وعلى أن البضاعة سليمة والتغليف صحيح، فإنه سيضر البنك ذاته، فالاعتماد المستندي لا يخرج بطبيعته القانونية عن كونه عملية رهن للبضاعة ممثلة في مستنداتها، وهذا الرهن لا يضمن للبنك حقوقه على البضاعة المشحونة إلا إذا كانت البيانات التي يشتمل عليها سند الشحن المقدم كضمان لهذه العملية سليمة ويعبر بصدق عن البضاعة التي يشملها السند، ولا يكون الأمر كذلك عند إصدار سند شحن نظيف مقابل أوراق ضمان، إذ لا يكون السند معبراً بصدق عن البضاعة التي يمثلها[1] وتكون قيمته الظاهرية بحسبانه سنداً نظيفاً أكبر من القيمة الحقيقية للبضاعة التي يمثلها، مما يعرض البنك لضياع جزء من حقوقه بمقدار الفرق بين هاتين القيمتين عندما يريد التنفيذ على البضاعة إذا حل أجل الائتمان الممنوح للمشتري وامتنع الأخير عن الدفع.

موقف البنك من السند غير النظيف مقابل أوراق ضمان:

٢٥٠- لم تعرض القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية لهذه الحالة، كما لم يعرض لها قانون التجارة المصري ولذلك فإنه يرجع بشأنها إلى القواعد العامة، ووفقاً للقواعد العامة يعد إخفاء كل من الشاحن والناقل لعيوب البضاعة والتغليف واتفاقهما على استصدار سند شحن نظيف غير معبر عن الحقيقة مقابل أوراق ضمان صادرة من الشاحن إلى الناقل نوعاً من الغش لكل من المشتري والبنك، فإن اكتشف البنك هذا الغش بأى وسيلة مثل عدم مطابقة سند الشحن لباقي المستندات فإن له أن يمتنع عن الدفع للمستفيد، وقد حكم بأن قاعدة الغش يفسد كل

="الاعتماد بسببها" وتطبيقاً لهذا المبدأ قضت محكمة النقض الفرنسية بأن البنوك تتعامل في المستندات فقط ولا شأن لها بالبضاعة فالشأن فيها يرجع إلى العلاقة بين الأمر والمستفيد.

Cour de cassation (Com.) , 15 Juelle 1992 , Recueil dalloz sirey , 1994 , p. 94 , note M. Michel Vasseur.

وهو ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية أيضاً: أنظر في ذلك الطعن رقم ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س ٤١، ص٤٠٩.

(١) الدكتور/ عزيز عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص٥٥٥.

شيء تبرر امتناع البنك عن الدفع للمستفيد[1]، وإن تم الفحص ولم يكتشف البنك الغش الحاصل ولكنه بعد أن قدم المستندات للعميل الآمر وقبل قيام البنك بالدفع اكتشف العميل أن ثمة غشاً لأن المستندات ومنها السند لم تشر إلى أن هناك نقصاً بيناً بالبضاعة، فإنه يكون على البنك أن يمتنع عن الدفع طالما كان الغش واضحاً[2]، وسأعود للحديث تفصيلاً عن حكم المستندات المزورة والغش لاحقاً.

شروط نظافة السند:

١- التحفظات بشأن حالة البضاعة:

٢٥١- يعد السند غير نظيف إذا تضمن شرطاً أو تحفظاً يفيد أن الحالة الظاهرية للبضاعة غير جيدة أو أن بها نقصاً عن المطلوب[3]، وقد حكم بأنه إذا صدر سند الشحن خالياً من التحفظات التي تفيد وجود عيب أو تلف في حالة البضاعة يعتبر

---

(1) Paris, 14 chambre, 30 Avril. 1985, Banque, N°. 452, Juillet 1985, p. 755, Note Jean Louis Rives Lange.

(2) Cour de Cassation (Com.), 7 Avril 1987, La revue Banque, N°. 473, Juin 1987, p. 625, note Jean Louis Rives Lange.

(٣) المادة ٢٧ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠، المادة ٣٢ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠.

ومن المراجع الأجنبية :

Paul Todd ,Op.cit , p.173.
Maurice Megrah , Op.cit , p. 649 .
André Baudinot , Op.cit , p. 103 .

ومن المراجع العربية الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٢٨ - الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص٢٦٧ - الأستاذ محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص١٨ - محمد محمود فهمي:" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص١٣ - الأستاذ/ أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص٣٦ - الأستاذ/ حسن أبو الفتوح: "الاعتمادات المستندية"، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، ١٩٧٢/١٩٧٣، ص٢٣ - الأستاذ/ هنري ميشيل حشيمة :" سند الشحن "، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، ١٩٦٢ ، ص٢٠ - الأستاذ/ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في اطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٣٥.

السند في هذه الحالة نظيفاً ويكون الناقل مسئولاً عن تسليم البضاعة بأوصافها المدرجة بالسند، إذ يفترض أنه تسلم بضاعة خالية من أي عيب أو تلف[١]، ومن الأمثلة التي تجعل السند غير نظيف لوجود عيب في البضاعة أن يذكر به أن اللحوم بها دماء أو أن الكمية أقل من الوزن، أو أن عدد الأجولة أقل من العدد المذكور في البيانات المقدمة من الشاحن.

٢٥٢- وإذا كان التحفظ المتعلق بالبضاعة لا يفيد أن الحالة الظاهرية لها غير جيدة، فإن السند لا يفقد صفة النظافة التي يجب أن يكون متمتعاً بها حتى يكون مقبولاً من البنك أو المشتري المرسل إليه، ومن ذلك الشروط الدارجة التي توضع على السند بصفة آلية دون أن يسبقها فحص للبضاعة يبرر وضع هذه الشروط[٢]، ومن ذلك أيضا شروط الجهل بالنوع أو الوزن أو الكمية، كذلك ذكر الناقل بسند الشحن أن نوع البضاعة غير معروف أو أن الوزن والمحتويات والقيمة غير معروفة أو أن البضاعة قابلة للكسر[٣]، فمثل هذه الشروط غير جدية أو مقصودة ولذلك فهي غالباً عديمة الأثر[٤] ولا تفسد السند لأنها لا تعبر عن عدم سلامة مسلك البائع.

فإن تطلب الاعتماد خلو السند من أية تحفظات حتى لو كانت من تلك الدارجة التي لا يشملها الفحص كان السند غير مقبول رغم أنه لا يحتوي على ما يفيد عدم سلامة مسلك البائع أو وجود عيب في البضاعة، وعلى ذلك جرى نص المادة الثانية والثلاثين من القواعد والأعراف الدولية النشرة ٥٠٠، إذ أنها ربطت قبول البنك للسند بالاشتراطات التي يتطلبها الاعتماد فيه فضلاً عن خلوه من التحفظات

---

(1) Cour d' appel d' Aix , 5 Novembre 1953 , Le droit maritime français , tome 6 , 1954 , p. 220.

(٢) الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٣) الأستاذ/ محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ص١٨، ١٩.

(4) Paul Todd, Op.cit., p. 174.

حيث يعتبر الشروط التي لا تقطع بأن عيباً ما أصاب البضاعة أو التغليف شروطاً عقيمة وغير ذات أثر من الناحية القانونية.

الخاصة بعيوب البضاعة والتغليف.

٢- التحفظات بشأن تغليف البضاعة:

٢٥٣- لا يكفي لثبوت صفة النظافة للسند أن يكون خالياً من التحفظات الخاصة بالحالة السيئة للبضاعة، وإنما يلزم أن يكون خالياً من التحفظات التي تشير إلى وجود عيوب في التغليف والتعبئة أيضاً[١]، والتحفظات المتعلقة بسوء حالة التغليف كثيرة وهي قد ترد في عبارات محددة أو في عبارات عامة، فإن حدد التحفظ العيب الذي شاب عملية التغليف بشكل إيجابي كان تحفظاً مما يفسد السند ويفقده صفة النظافة ويوجب رفضه، ومن ذلك أن يرد بالتحفظ أن الحقيبة غير صالحة[٢]، أو أن الأجولة ممزقة أو غير صالحة، أو أن المعلبات ملوثة، أو أن هناك آثاراً لسيلان السائل المشحون على البراميل[٣]، أو أن بعض الصناديق قد تحطمت[٤]، أو أن

---

(١) أنظر في ذلك المادة ٢٧ من القواعد الموحدة، النشرة ٦٠٠، المادة ٣٢ من القواعد الموحدة، النشرة٥٠٠.

ومن المراجع الأجنبية:

Paul Todd , Op.cit., p. 173.
Maurice Megrah , Op.cit., p. 649.
Andrié Baudinot , Op.cit., p.p 102, 103.
Trib. Com. Seine , 6 Fev. 1950 , dalloz, 1950 , p. 325.

ومن المراجع العربية:

الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٢٩ - الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص٢٦٨ - الأستاذ/ محمد محمود فهمي :" القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية "،مرجع سابق، ص١٣ - الأستاذ/ أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص٣٦ - الأستاذ/ هنري ميشيل حشيمة، مرجع سابق، ص٢٠ - الأستاذ/ حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص٢٣.

(2) Trib. Com. Seine , 6 Fev. 1950 , dalloz ,1950 , p. 325.

(٣) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٢٩.

(٤) الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٢٩ - الأستاذ/ محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، المرجع السابق، ص١٩.

بعض الأكياس فارغة[١]، أو أن هناك سيولة بالصفائح[٢]، أو أن هناك ثقوباً بالصناديق، أو أن البالة ممزقة[٣]،أو الأغلفة غير كافية[٤]،أو أن البراميل مكسورة [٥]،أما إذا ورد التحفظ في عبارات عامة كعبارة بدون مسئولية عن السيلان أو الكسر فإنه يعد شرطاً للإعفاء من المسئولية بالنسبة للناقل ولا يندرج تحت مفهوم التحفظات التي تفقد السند نظافته، وكذلك عبارة الغلاف أو الأكياس والصناديق مستعملة[٦]، لأن الاستعمال السابق لا يدل على أن الغلاف غير صالح، وهذا ما لم يكن الاعتماد قد اشترط شرطاً يدل على وجوب التغليف بغلاف جديد.

كما أن ملاحظة مثل "التعبئة قد لا تكون ملائمة لرحلة بحرية" لا تنفى عن السند صفة النظافة لأنها لا تعلن صراحة عن وجود عيب فى حالة البضاعة أو التعبئة[٧].

استيفاء شروط الاعتماد:

٢٥٤- لا يكون السند نظيفاً بخلوه من الشروط أو التحفظات الخاصة بالحالة السيئة للبضاعة أو التغليف فحسب، بل يلزم أن يكون أيضاً مستوفياً للشروط الواردة بالاعتماد، وقد أشارت الفقرة الثانية من المادة الأولي من القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية،النشرة رقم ٦٠٠إلى هذا الشرط، فنصت على أنه:"وتكون هذه القواعد ملزمة لجميع الأطراف المعنية بالاعتماد المستندي إلا إذا نص الاعتماد على تعديلها أو عدم تطبيقها".

---

(١) الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٢) الأستاذ/ حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص١٧.

(٣) الأستاذ/ محمد محمود فهمي :" الاعتمادات المستندية "، المرجع السابق، ص١٩.

(٤) الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٥) الأستاذ/ حسن أبو الفتوح شاهين، المرجع السابق، ص١٤.

(٦) الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٧) نشرة غرفة التجارة الدولية رقم ٦٤٥ بشأن معيار فحص الاعتمادات المستندية، ٢٠٠٢، بند ٩١.

٢٥٥- وقد تتمثل الشروط التي يضمنها البنك خطابات الاعتماد في الشروط التي ترتبط بظروف أو شروط تعبئة البضاعة وشحنها، كالنص على أن الشحن يكون داخل البرادات أو الثلاجات أو تحت درجة حرارة معينة ثم يرد السند خالياً من الإشارة إلى ذلك[١].

ومن هذا القبيل أيضاً النص في الاعتماد على أن يكون السند معتاداً[٢]، والراجح أن تعبير السند المعتاد ليس مرادفاً لتعبير السند النظيف، وإنما يقصد به السند المتفق مع ما يجري عليه العمل في كل نوع من أنواع التجارة المختلفة[٣]، فهو سند معتاد في العرف التجاري[٤]، ومن جهتي اتفق مع الرأي القائل إنه إذا لم يكن السند المعتاد نظيفاً ولم يكن البنك مخولاً سلطة قبوله، فإن عليه أن يرفضه إن قدر أن قبوله سينطوي على مخاطرة كبيرة، فالبنك لا يستطيع الإلمام بالأعراف السائدة في كل تجارة، وقد يكون السند متفقاً مع هذه الأعراف التي يجهلها البنك ولكنه غير نظيف[٥]، وقد سبق أن أشرت للحالات التي يكون فيها السند نظيفاً أو غير نظيف.

تحديد وقت وقوع العيب الذي يجعل السند غير نظيف:

٢٥٦- في قضية Golodetez (M.) & Co. inc v. Czarnikow – Rionda Co. inc. the Galantia[٦] ثار جدل حول الوقت الذي إن حدث فيه العيب بالبضاعة أو التغليف كان السند غير نظيف، وتدور وقائع هذه القضية حول حدوث حريق بسفينة بعد تمام الشحن أدى إلى استخدام المياه لإطفائه وتفريغ السفينة من

---

(١) الأستاذ/ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في اطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤٠.

(2) Maurice Megrah , Op.cit., p. 652.

وانظر أيضاً الدكتور/ علي جمال الدين عوض: " الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٣١ – الأستاذ/ أحمد غنيم، المرجع السابق، ص٤٠.

(٣) الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٣٢.

(4) Maurice Megrah , Op.Cit, p. 652.

(٥) الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٣٢.

(6) [1980] 1 All. E.R. 501.

البضائع ثم إعادة تحميلها بهذه البضائع مرة ثانية، وقد أدى كل ذلك إلى وقوع تلف بالبضاعة، وذكر ذلك بسند الشحن، وثار التساؤل حول ما إذا كان السند يعد نظيفاً رغم التحفظ به بأن هناك عيبا بالبضاعة والتغليف، أم يعد غير نظيف لأن البضاعة والتغليف كانا جيدين عند الشحن والتلف تم بعد ذلك ؟

الحقيقة أن القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية لم تضع حلاً لهذه المشكلة، فقد اشترطت أن يكون السند خالياً من العيوب الخاصة بالبضاعة أو التغليف دون أن تحدد الوقت الذي من المفترض أن يكون قد وقع فيه العيب.

ولأن أحداث قضية جالاتيا وقعت في ظل صيغة ١٩٦٢ من القواعد والأعراف الدولية فإن أحد الشراح يقول إنه من المدهش والمؤسف حقاً أن الصعوبة الواردة بهذه القضية لم تحسم في النسخ اللاحقة من هذه القواعد[١]، لذلك أرى من جانبى أن على البنك في مثل هذه الحالات إما أن يعرض الأمر على المشتري ليستطلع رأيه وإما أن يرفض السند لورود تحفظات به وذلك ما لم يكن مخولاً سلطة قبوله.

مدى اشتراط ذكر كلمة نظيف في السند:

٢٥٧- تشترط البنوك في خطابات الاعتماد أن يحمل سند الشحن كلمة "Clean" نظيف[٢]، إلا أن القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية، النشرة ٥٠٠[٣] تضمنت نصاً يغني عن ذكر هذه الكلمة في السند، لذا فإن اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية تبنت وجهة نظر مؤداها أنه ليس هناك حاجة لأن تظهر كلمة نظيف فى بوليصة الشحن حتى لو طلب الاعتماد "بوليصة شحن على المتن نظيفة" أو بوليصة شحن تحمل ملاحظة نظيفة على المتن[٤].

---

(1) Paul Todd , Op.cit. , p. 175.
(2) Paul Todd , Op.cit. , p.173.
(٣) أنظر في ذلك المادة ٢٧ من القواعد والأعراف الموحدة، النشرة ٦٠٠ , فيما نصت عليه من أن:" ٢٠ليست هناك حاجة لظهور كلمة نظيف على مستند الشحن حتى لو تطلب الاعتماد أن يحتوي مستند النقل علي عبارة (نظيف على المتن الظهر)".
(٤) نشرة غرفة التجارة الدولية رقم ٦٤٥، بند ٩١.

عدم اقتصار صفة النظافة على سند الشحن البحري:

٢٥٨- واضح من نص المادة ٢٧ من القواعد الموحدة، النشرة ٦٠٠، أن صفة النظافة لا تقتصر على سند الشحن البحري القابل للتداول المنصوص عليه في المادة ٢٠ من القواعد والأعراف الدولية، وإنما يجب توافرها في كل مستندات النقل مثل سند الشحن البحري غير القابل للتداول المنصوص عليه بالمادة ٢١، وبوليصة الشحن الخاضعة لعقد إيجارسفينة المنصوص عليها بالمادة ٢٢، والسند متعدد المراحل المنصوص عليه بالمادة ١٩، ووثيقة النقل الجوي المنصوص عليها بالمادة ٢٣، ووثائق النقل بالطرق البرية والسكك الحديدية والطرق النهرية المنصوص عليها بالمادة ٢٤، ومستندات النقل الصادرة من وكلاء الشحن المنصوص عليها بالمادة ٢٦من القواعد والأعراف الموحدة.

ولذلك فإنه ليس ثمة ما يحول دون اعتبار وثائق النقل الأخرى غير سند الشحن البحري غير القابل للتداول نظيفة أو غير نظيفة.

المطلب الثاني

اسم الناقل[١] وتوقيعه

٢٥٩- أوجبت القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية لاعتبار بوليصة الشحن مقبولة أن يبين فيها اسم الناقل الذي تعهد بالقيام بعملية النقل[٢].

كما اشترطت لاعتبار السند أو البوليصة مقبولة أن تكون موقعة أو موثقة من الناقل أو الربان أو من الوكيل المعين لهما أو عنهما، مع إيضاح ما إذا كان التوقيع أو التوثيق صادراً عن الناقل أو الربان أو وكيل أيهما[٣].

ومن وكلاء الناقل حسب الراجح في الفقه أمين السفينة الذي يرتبط مع الناقل بعقد أمانة السفينة ويمثله في تسلم وتسليم البضاعة والمحافظة عليها وقبض أجرة النقل والتعامل مع سلطات الميناء والجمارك ويتولي إعداد الجداول الخاصة بوصول السفينة الي الميناء الذي يعمل فيه ويمثل الناقل في الدعاوي التي ترفع منه أو عليه نظير أجر يحصل عليه من قبل الناقل[٤].

أما توقيع الشاحن فلم تشر إليه القواعد الدولية لذا يتم الرجوع بشأنه إلى التشريعات وتعليمات الاعتماد وأحكام القضاء، وعبارات السند ذاته كأن يذكر به أنه "لا يعتبر هذا السند ساري المفعول إلا بتوقيع الشاحن أو ما شابه ذلك"[٥] وقد حكم بأن توقيع

---

(١) أستاذنا الدكتور / محمد عبد الحميد القاضي : " التعويض عن حالات الهلاك والتلف والتأخير في نقل البضائع بطريق البحر"،رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس، القاهرة ،طبعة ١٩٨٤،ص١٥٤ ، بند٧٦.

(٢)المادة ٢٠ من القواعد الموحدة، النشرة ٦٠٠-المادة ١/٢٣ من القواعد الموحدة، النشرة ٥٠٠- المادتين ٢٦،٢٩ من القواعد الموحدة النشرة ٤٠٠.

(٣)المادة ٢٠ من القواعد الموحدة، النشرة ٦٠٠-المادة ١/٢٣ من القواعد الموحدة، النشرة ٥٠٠- المادتين ٢٦، ٢٩ من القواعد الموحدة، النشرة ٤٠٠.

(٤) أستاذنا الدكتور / محمد عبد الحميد القاضي : " التعويض عن حالات الهلاك والتلف والتأخير في نقل البضائع بطريق البحر"،مرجع سابق،ص.ص١٥٨-١٦٣ ، بند٨١ ومابعده.

(٥) وفى ذلك ينص البند الرابع من نشرة غرفة التجارة الدولية رقم ٦٤٥ على أن "وجود إطار=

الشاحن على سند الشحن ضروري للاعتداد بما ورد فيه من شروط مخالفة للقواعد العامة، لأن سند الشحن لا يكون حجة على طرفيه إلا إذا كان كاملاً، ولا يعد كاملاً إذا لم يوقع عليه من الشاحن[١]، كما حكم بأن خلو السند من توقيع الشاحن وبيان الأجرة يجعله مجرد إيصال صادر من الربان باستلام البضاعة[٢]، ولكن الملاحظ أن القضاء لم يتطلب توقيع الشاحن بالشدة نفسها التي يتطلب بها توقيع الناقل أو الربان[٣]، فخلو السند من توقيع الناقل أو الربان يفقده كل قيمة له في إثبات استلام الناقل للبضاعة.

المطلب الثالث

الالتزام باشتراطات الاعتماد

٢٦٠- استهلت القواعد الدولية الموحدة ، النشرة ٦٠٠ موادها بالمادة الاولي التي نصت على أنه :".....وتكون هذه القواعد ملزمة لجميع

-أو مساحة للتوقيع لا تعنى بالضرورة أن يتم التوقيع فى الإطار أو المساحة، فعلى سبيل المثال لا تتطلب المصارف توقيعاً فى المكان المعنون توقيع الشاحن أو وكيله أو البيانات المشابهة التى توجد عادة" فى مستندات النقل كبوليصة الشحن الجوى أو مستند النقل بالبر، إلا أنه إذا بين المستند ذاته أن توقيعه لازم لسريان مفعوله (مثل "لا يعتبر هذا المستند سارى المفعول إلا بتوقيع الشاحن أو ما شابه ذلك") يتوجب توقيعه.

(1) Trib. com. Marseille, 19 Mai 1972 , Recueil dalloz sirey , 1972, 30e Cahier , Jurisprudence , p. 508.
Cour de Cassation (Ch. Civile), 6 Mai 1941, Gazette du Palais, 1941, 1er, p.520.

(2) Cour de cassation, 23 Mars 1960, Revue Trimestrielle de droit commercial , Tome 13, p. 658 , note Michel de Juqlart.

(٣) الدكتور/ عزيز عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص ص١٣٥، ١٣٦ .

وأنظر:

[Oceanfocus shipping ltd. V. Hyundai merchant marine co. Ltd. (the "hawk")] [q.b. (com. Ct.)] Lloyd's law reports, [1999] vol. 1 ,p. 176.

الأطراف المعنية بالاعتماد المستندي إلا إذا نص الاعتماد على تعديلها أو عدم تطبيقها".

وواضح من عبارة (إلا إذا نص الاعتماد على تعديلها أو عدم تطبيقها) الواردة بالنص أن لاشتراطات الاعتماد مرتبة متقدمة على باقي الاشتراطات التي تتطلبها القواعد والأعراف الدولية الموحدة في السند، فإن طلب مستند معين يكون من الواجب على البنك الحريص ألا يقبل مستنداً مماثلاً[١] أو مخالفاً.

٢٦١- بيد أن اشتراطات الاعتماد يجب أن تكون منصبة على سند شحن أو سند آخر يماثله في الوظيفة وليس أي مستند غير ذلك، ومن ثم لا يعد مقبولاً الاستعاضة عن سند الشحن بأمر تسليم غير موقع من الناقل أو من ينوب عنه.

فقد رأينا أن سند الشحن عادة ما يصدر من الناقل إلى الشاحن بشأن بضاعة مرسلة إلى شخص واحد قد يكون هو الشاحن نفسه أو وكيلاً عنه أو مشترياً منه، بيد أن الأمور لا تسير على هذا النسق دائماً فأحياناً تكون الشحنة ضخمة ومزمع إرسالها إلى عدة مشترين لكل منهم جزء يشترونه إما من الشاحن مباشرة أو عن طريق مشتر وسيط[٢]، وعندئذ يصدر سند شحن إجمالي Connaissement Global [٣]، وفي هذه الحالة يكون من العسير تسليم كل مشتر نسخة من هذا السند نظراً لأن كل نسخة لا تمثل حصة فقط وإنما تمثل قدراً أكبر منها فيستعاض عن سند الشحن بأوامر تسليم كل منها صادر إلى مشتر معين بالقدر الذي يخصه.

وفي قضية Colin and Shieldo v. w.Weddel and Co. Ltd. [٤] يقول

---

(1) Georges Marais :" Du crédit confirmé emmtiére", Op. Cit., p.p. 29-30.

(2) Paul Todd :" Bills of lading and Bankers, documentary credit ", L.L.P. , London, and Hong Kong , third edition , 1998 , p.137.

(٣) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص٨٤٥.

(4) [1952] 2 All E..R 337, [1952] 2 lioyd's Rep. 9.

Denning L. J. [1]، "في عقد البيع سيف يمكن اجراء تعديل على العقد بشكل يمكن البائع من استصدار أوامر تسليم إلى المشترين من السفينة الناقلة .. وذلك بغرض تمكين البائع من تقسيم الشحنة إلى أجزاء صغيرة يتم بيعها إلى مشترين مختلفين ويكون هذا في حالة صدور سند شحن واحد بكامل الشحنة لا يمكن تسليمه إلى مشتر واحد لأنه - أي السند - يخص بضائع أكثر مما ورد في كل عقد بيع، ولذا فإنه في كل عقد بيع يشترط البائع على المشتري أن له الحق في أن يسلمه أمر تسليم صادراً من الناقل، أما الشحنة الضخمة فإنها تقسم إلى أجزاء يسلم كل منها بموجب أمر تسليم واحد بدلاً من سند الشحن".

ويرى البعض[٢] أن هذا الأمر - أمر التسليم - يأخذ ثلاثة أشكال هي:

١- أمر التسليم الصادر والموقع من البائع وحده وهو إما أن يسلم للمرسل إليه حاملاً تعهد البائع بأن يسلم المرسل إليه كمية البضاعة المبينة بالأمر، أو يكون في شكل أمر تسليم يتوجه فيه البائع إلى ربان السفينة أو وكيل له في ميناء الوصول لتسليم البضاعة إلى حامل أمر التسليم بالكمية المبينة الأوصاف بالأمر.

٢- أمر تسليم موقع من الناقل أو ممثله بناء على طلب البائع نظير استرداد سند الشحن ويتعهد فيه الناقل أو ممثله بتسليم المستفيد كمية البضاعة المدرجة بالأمر، وقد يصدر الأمر من البائع ويوقعه الناقل أو ممثله.

٣- أمر تسليم موقع من أمين الحمولة وهو شخص يمثل البائع الشاحن في ميناء الوصول ويتسلم الحمولة من الناقل بمقتضى سند الشحن الذي أرسله البائع إليه، وأمر التسليم الذي يحمل توقيع أمين الحمولة إما أن يصدر من البائع إلى أمين الحمولة الذي يقبله بتوقيعه، وإما أن يصدر مباشرة من أمين الحمولة ويتعهد فيه بتسليم كمية البضاعة المدرجة بالأمر للمستفيد.

ويقرر البعض الآخر[١] أن أمر التسليم يأخذ أحد شكلين، الأول أوامر تسليم التاجر

---

(1) Ibid, at pp. 342-343 (All E.R.)

(٢) الدكتور/ عزيز عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص١٨١ وما بعدها.

والتي يصدرها أحياناً شخص غير الناقل مثل المشتري الوسيط مثلاً، والثاني أوامر تسليم السفينة والتي إما تصدر بواسطة الناقل أو وكيله أو بواسطة شخص آخر غير الناقل يوكله الناقل والتقسيمان يؤديان المعنى نفسه، فأمين الحمولة الوارد ذكره بالتقسيم الأول ليس إلا وكيلاً أو ممثلاً للبائع، وعلى ذلك يمكننا القول إن أمر التسليم إما أن يصدر بتوقيع من البائع أو من يمثله أو ينوب عنه بما في ذلك أمين الحمولة، وإما أن يصدر بتوقيع الناقل أو من يمثله وينوب عنه.

٢٦٢- وأوامر التسليم الموقع عليها من الناقل أو من ينوب عنه أو يمثله هي وحدها التي تمنح المرسل إليه حقوقاً قبل الناقل[٢]، وأكثر أمناً من أمر التسليم الصادر من التاجر، إذ بينما لا يزيد أمر التسليم الصادر من التاجر عن كونه تعهداً من البائع (التاجر) بأنه سوف يسمح بأن تسلم البضاعة للمشتري بعيداً عن السفينة أو خارجها، فإن أمر التسليم الصادر من الناقل أو الربان أو وكيل أيهما ينص على أن الشحنة قد حملت على متن السفينة المسماة في تاريخ معين، وعلى ذلك فإن البنك الذي يحصل على الأمر الأخير يحصل على ضمان مثل ذلك الذي يحصل عليه لو كان قد قدم إليه سند شحن، فهو يمثل البضاعة ويعد بمثابة إيصال استلام لها من الناقل ويعد دليلاً على عقد النقل وينقل الملكية[٣].

٢٦٣- ولكن إذا كان المطلوب في الاعتماد سند شحن فلا يحل محله أمر تسليم ولو كان يحمل توقيع الناقل أو مندوب عنه حتى لو كان هذا الأمر مما يقبل في الاعتماد أي في علاقة البنك بالمستفيد[٤].

٢٦٤- ولأن الناقل سيتحمل المسئولية بإصدار أمر التسليم أو توكيل آخر بإصداره فإن أوامر التسليم الموقع عليها من أيهم – أوامر تسليم السفينة – عادة ما تمنح بدلاً من بوليصة الشحن، إذ كما يقول البعض فإنه من الحماقة أن يسمح الناقل

---

(1) Paul Todd :"Bills of lading and Bankers, documentary credit", third edition , L.L.P., London and Hong Kong , 1998 , p.137.

(2) Paul Todd, Op.cit., p.138.

(3) Paul Todd , Op.cit., p. 140.

(٤) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص١٩٧.

ببقاء بوليصة أو سند الشحن في تداول مستمر رغم إصداره أوامر التسليم[١].

المطلب الرابع

تقديم المجموعة الكاملة لنسخ بوليصة الشحن

٢٦٥- وفقاً للمادة ٤/٢٠ من القواعد الدولية للاعتمادات المستندية في نشرتها الأخيرة إذا كان الإصدار قد احتوى على أكثر من أصل فيجب أن يحتوي التقديم على المجموعة الكاملة لهذه الأصول[٢]، أما إذا كان الإصدار قد اقتصر على أصل واحد فيجب تقديمه فقط.

والسبب في اشتراط تقديم المجموعة الكاملة المصدرة من سند الشحن أن التشريعات تتفاوت فيما بينها في تحديد عدد النسخ الواجب إصدارها فعلى سبيل المثال نجد أن مصر التي كان تشريعها السابق يحدد نسخ سندات الشحن بأربع نسخ ثم أصبح تشريعها الجديد يتطلب إصدار نسختين فقط[٣]، أما فرنسا فيتطلب تشريعها إصدار أربع نسخ من سند الشحن[٤]، وفي إنجلترا جرت العادة على أن يكون الإصدار في حدود ثلاث نسخ[٥].

ويقسم البعض[٦] أحكام التشريعات الأجنبية في هذا الصدد إلى ثلاثة أنواع من الأحكام التشريعية:

---

(1) Paul Todd , Op.cit., p.140.

(٢) ووفقا للبند الخامس والسبعين من نشرة غرفة التجارة الدولية رقم ٦٤٥ يجب أن يبين مستندًا ما فى هذه الحالة عدد النسخ الأصلية التى تم إصدارها، كما أن مستندات النقل التى تحتوى على تعابير "نسخة أصلية أولى" و "نسخة ثانية" و"نسخة ثالثة" ..... الخ. أو تعابير مشابهة تعتبر جميعا نسخة أصلية ولا تحتاج بوليصة الشحن إلى أن يؤشر عليها بأنها "نسخة أصلية" لقبولها بوليصة شحن أصلية.

(٣) م ٢٠٢ من قانون التجارة البحري الحالي رقم ٨ لسنة ١٩٩٠.

(4) M. Bravard Veyrieres et Ch. Bemangeat :"Traité de droit commercial ", Librarie Plon, Paris ,Tome Quatrième , 1886 , p.p.391, 392.

(5) Maurice Megrah , Op. Cit, p. 650.

(6) Henery Terrel et Henery Lejeune :"Traité de opération commerciales du Banque", Masson et éditeurs Paris, huitième édition 1951, p. 251.

١- تشريعات تكتفي بإلزام مصدر السند بالإشارة إلى العدد الإجمالي للنسخ المصدرة على كل سند، تاركة له الحرية في أن يصدر أي عدد طالما التزم بهذا الواجب، ومن هذه التشريعات تشريعات كل من ألمانيا والسويد والنرويج والدانمارك.

٢- تشريعات أخرى تحذو حذو المشرع الفرنسي فتتطلب إصدار أربع نسخ من السند، مع ترك الحرية للناقل في إصدار عدد أكبر من النسخ إن شاء ذلك، ومن هذه التشريعات التشريع البلجيكي والألماني والروماني والهولندي.

٣- هناك دول مثل إنجلترا يتطلب نظامها القانوني إصدار ٣ نسخ من سند الشحن، نسخة للناقل ونسخة للشاحن وثالثة للمرسل إليه، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تختلف القوانين من ولاية إلى ولاية لكنها قريبة من التشريع الإنجليزي.

٢٦٦- وهذه النسخ تسلم إلى عدد من الأشخاص ذوي الصلة بالبضاعة المشحونة[1]، وتحقق مزايا لكل منهم فالربان يحتفظ بنسخة للتدليل بها على أنه أوفى بالتزاماته التي رتبها عليه عقد النقل والمطالبة بموجبها بأجور النقل وكافة الحقوق الأخرى، والمرسل إليه يستطيع بالنسخة التي تقدم إليه التأكد من كمية ونوع وطبيعة البضاعة وفقاً للبيانات المدرجة بسند الشحن، والشاحن يستطيع بالنسخة التي معه إثبات قيامه بتنفيذ التزاماته التي فرضها عليه عقد البيع من ناحية وخطاب الاعتماد من ناحية أخرى والمطالبة بقيمة البضاعة، والناقل يستطيع بواسطة النسخة التي معه التعرف على حقوقه والتزاماته وتسوية حساباته مع الربان.

٢٦٧- وقد تصدر نسخ إضافية لإرسالها للمرسل إليه بطرق عديدة ضماناً لوصول نسخة إليه خاصة إذا كان هذا الإرسال في وقت من أوقات الحروب والأزمات.

٢٦٨- ورغم المزايا العديدة التي يحققها تعدد النسخ على نحو ما أسلفت إلا أن

---

(١) الدكتور/ عزيز عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص٩٧.

الأمر لا يخلو من مخاطر خاصة إذا ما تم تداول النسخ أو أكثر من نسخة غشاً أو تدليساً[١]، أما في مجال الاعتمادات فالأصل أن يقوم الاعتماد على الثقة وتتبدى مهارة البنك في قدرته على التعرف على من يجب الوثوق فيه ومن يجب التعامل معه[٢].

غير أن هذا القول ليس إلا أصلاً شبه مهجور فكما حرصت القواعد الدولية على اشتراط تقديم المجموعة الكاملة، فإن البنوك تحرص أيضاً على طلب هذه المجموعة.

٢٦٩- وكان رائد القواعد والبنوك من ذلك حماية مصالح وحقوق البنوك ودرء المخاطر التي قد يسببها عدم استلام هذه المجموعة الكاملة.

فالبنك عادة ما يقوم بفتح الاعتماد المستندي على قوة اعتماد عادي[٣]، فيكون الاعتماد المستندي متفرعاً عن عملية أخرى هي عملية فتح اعتماد عادي بسلفة يمنحها البنك لعملية مضمونة بمستندات أو بضائع، وتسمى هذه السلفة بالتسهيل الائتماني[٤]، وحماية لحقوقه الممثلة في قيمة التسهيل والعمولة المستحقة عن الاعتمادين يشترط البنك تحرير السند لأمره وتقديم مجموعة نسخ السند كاملة إليه، وبذلك يتمكن من تفادي المخاطر الآتية:

١- قيام العميل باستخدام السند أو أي نسخة منه في الإفراج عن البضاعة جمركيا واستلامها لنفسه قبل أن يقوم بالوفاء بما عليه من سلف وعمولات.

٢- قيام أي مظهر إليه من الغير باستلام البضاعة بموجب النسخة التي تحت يده

---

(1) Paul Todd , Op.cit., N°. 4-4-5 , p.133.
(2) Paul Todd , Op.cit., N°. 4-4-5 ,p.134 .

(٣) الأستاذ/ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤٢.

(٤) الأستاذة/ عفاف بشير مرعي : "تمويل عمليات الاستيراد والتصدير عن طريق التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك لعملائه"، بحث مكتوب بالآلة الكاتبة، غير مشار به لسنة طبع، ص٦ وما بعدها.

بحسن نية أو بالغش والتدليس.

٣- تزاحم حملة السندات لاستلام البضاعة[١].

فالبنك أو المشتري الذي يتسلم نسخة أو عدة نسخ دون مجموعة النسخ كاملة لا يطمئن إلي حصوله على البضاعة إذ قد يسبقه أحد حاملي النسخ المتبقية.

وحسماً لأي خلاف حول تحديد معنى كلمة أصل أو أصول سندات الشحن التي أوردتها المادة ٤/٢٠ سالفة الذكر نصت المادة ٢،٣/١٧ من القواعد الدولية الموحدة على أنه:

١-للبنك أن يعتبر أي مستند أصل إذا كان يحمل ظاهرياً توقيعاً أصلياً / علامة / ختم لمصدر المستند إلا إذا كان المستند نفسه يشير إلى أنه ليس أصل.

٢-ما لم يشر المستند إلى خلاف ذلك فإن البنك سيقبل المستند كأصل إذا كان:

أ- يبين في ظاهره أنه مكتوب ، مطبوع ، مثقب ، ومختوم بيد مصدر المستند / أو

ب- يبين في ظاهره أنه صادر على مطبوعات أصلية للمصدر و

ج- يشير إلي أنه الأصل ، إذا لم تكن تلك الإشارة تبين في ظاهرها أنهالاتنطبق على المستند المقدم".

وعلى ذلك تكون قد أصبحت المستندات التي تصدر أتوماتيكياً من الأجهزة الحديثة التي يخرج منها آلاف السندات في الساعة الواحدة مقبولة، لتعذر اتباع الأساليب

---

(١) أنظر في تفصيلات ذلك الأستاذ/ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في اطار الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ص٤٢، ٤٣.

القديمة إزاء عشرات الآلاف من عمليات الشحن التي تتم لدى شركة النقل في اليوم الواحد، وكل ما يشترط فيها لكي تكون نسخة أصلية أن يؤشر عليها بذلك وإذا اشترط التوقيع فيها جاز ذلك بكل وسيلة غير خط اليد أما إذا اشترط التوقيع بخط اليد فإنه يتعين الاستجابة لذلك الشرط[١].

المطلب الخامس

سندات الشحن المختصرة

٢٧٠- تنص المادة ٢٠/٥ من القواعد الموحدة بصيغتها الأخيرة على أنه:" بوليصة الشحن البحري ، أيا كان اسمها ، يجب أن.. تنص على بنود وشروط النقل أو تشير إلى مصدر آخر يحتوي على بنود وشروط الشحن وفي هذه الحالة فإن محتوى الشروط الأخرى لن تفحص."، وسند الشحن ذو الصيغة المختصرة هو سند شحن عادي لكنه موجز فينص فيه على الشروط والنصوص الرئيسية[٢]، ويحيل الناقل أو شركة الملاحة أو وكالاتها في باقي الشروط إلى وثيقة أخرى غير سند الشحن[٣]، وهذا النوع من سندات الشحن غير شائع الاستعمال وينبغي التعامل به في أضيق الحدود[٤]،ويرى-من وجهة نظري- أنه إن رأى أي من البنك أو العميل أن أحد أو بعض الشروط التي لن يتضمنها سند الشحن المختصر شرط ضروري بالنسبة له، فإن عليه أن ينص في عقد الاعتماد على أن يكون السند الواجب تقديمه سنداً عادياً وليس سنداً مختصراً، حتى يضمن أن السند الذي سيقدم سيكون متضمناً

---

(١) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين اسماعيل علم الدين :" تطوير القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية رقم ٥٠٠ "، ١٩٩٤/٢/٧، التعليق على المادة ٢٠.

(٢) الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٣) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، ص٢٠٠ - الأستاذ/ إبراهيم حسن كامل العرابي :" نشأة الاعتمادات المستندية وتطور فكرة القواعد الدولية "، بحث مكتوب على الآلة الكاتبة، بدون سنة طبع، ص٢٨.

(٤) الأستاذ/ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في اطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٨.

كافة الشروط الضرورية التي جرى العمل على إدراجها بسندات الشحن.

المطلب السادس

ألا يكون السند مشتملاً على بيان خاضع لمشارطة إيجار

٢٧١- وفقاً للمادة ٦/٢٠ من القواعد الدولية، نشرة ٦٠٠، ينبغي على البنوك القائمة بالفحص أن تتأكد من أن سند الشحن المقدم إليها ضمن مستندات الاعتماد غير متضمن أي بيان خاضع لمشارطة إيجار، إذ تنص على أنه:

" سند الشحن البحري يجب ...أن لا يحتوي على أي بيان خاضع لمشارطة إيجار".

ومرد هذا الحظر إلى أن السفن التي تصدر سند الشحن المحتوي على بيان خاضع لمشارطة إيجار عادة ما تكون سفناً جوالة، غير خاضعة لخطوط ملاحية منتظمة، وهذا النوع من السفن يجوب البحار بحثاً عن شحنات كافية من البضائع وقد يفاجأ المشتري بعد وصول الرسالة بتلفها أو تلف جزء منها أو بأن عجزاً أصابها فينال ذلك من مكسبه بعد أن يكون المورد قد استوفى حقوقه من البنك، وعند ملاحقتها لرفع الدعوى للمطالبة بالتعويض لا يتمكن من ذلك، حيث تقوم السفينة بالتجوال في البحر طولاً وعرضاً ولا تستقر على أرض وليس لها مقر ولا يترك مالك السفينة أي رصيد يكفي لسداد قيمة الأضرار.

٢٧٢- وقد يصرح الاعتماد بقبول سند شحن يحتوي على بيان خاضع لمشارطة إيجار، وعندئذ يكون السند المتضمن هذا البيان مقبولاً.

بيد أنه لاستكمال بيانات السند يكون من اللازم تقديم مشارطة الإيجار المتضمنة البيان الناقص، إلا أنه إذا لم يكن البائع نفسه هو مستأجر السفينة، فإنه سيكون من العسير عليه تقديم مشارطة الإيجار تلك[1].

٢٧٣- وتكفلت المادة ٢٢ من القواعد الدولية نشرة ٦٠٠ ببيان ما يجب أن يحتوي عليه السند الصادر في صورة مشارطة إيجار لكي يكون مقبولاً إذا سمح الاعتماد

---

(1) Paul Todd, Op.cit., p. 135.

بذلك وإذا لم تشترط في الاعتماد بيانات أخرى[١].

---

(١) إذ تنص على أنه:
"بوليصة الشحن البحري (أياً كان اسمه) والتي تحتوي علي عبارة أنها خاضعة لعقد استئجار بوليصة شحن خاضعة لعقد استئجار) يجب أن توضح :

ا- أنها موقعة من :

الربان أو الوكيل المعين له أو بالنيابة عن الربان

مالك السفينة أو ووكيل مسمي أو وكيل معين بالنيابة عن الربان

المستأجر أو وكيل مسمي أو بالنيابة عن المستأجر

أي توقيع عن طريق الربان أوالمالك أووكلائهم يجب أن يوضح أنه عن الربان أو المالك أو المستأجر.

أي توقيع للوكيل يجب أن يوضح إذا كان الوكيل قد وقع بالنيابة عن الربان أو المالك أو المستأجر.

أي وكيل يقوم بالتوقيع بالنيابة عن المالك أو المستأجر يجب أن يوضح اسم المالك أو المستأجر .

ب - ينص على أن البضاعة قد تم تحميلها على المتن (الظهر) للسفينة المعينة في ميناء التحميل المنصوص عليه بالاعتماد وذلك عن طريق :

صياغة مطبوعة مسبقاً أو

ملحوظة الشحن على المتن وتحتوي على التاريخ الذي تم فيه الشحن على المتن.

تاريخ إصدار مستند النقل البحري الغير قابل التداول سوف يعتبر تاريخ الشحن إذا لم يحمل مستند الشحن الغير قابل للتداول ملحوظة بتاريخ الشحن وفي هذه الحالة التاريخ المذكور في ملحوظة الشحن على المتن تعتبر تاريخ الشحن.

ج- تنص على ميناء التحميل وميناء التفريغ المذكورين بالاعتماد ويمكن أن تنص على عدة موانئ أو مساحة جغرافية معينة كما هو موضح في الاعتماد المستندي.

د - أن تكون بوليصة الشحن من أصل واحد فإذا صدرت من أكثر من أصل فيجب تقديم المجموعة الكاملة من بوالص الشحن المذكورة بها.-

وهذه المادة تتطلب لقبول السند الصادر في صورة مشارطة إيجار الأمور التالية:

- أن يحتوي على بيان أن السند خاضع لمشارطة إيجار.

- أن يتضمن السند توقيع الناقل أو المستأجر أو الربان أو وكيل أونائب عن أيهم، وبيان البضاعة ، وميناء الشحن وميناء التفريغ ويمكن أن ينص أيضا علي موانى ومساحات جغرافية سيتم المرور عليها .

- تقديم الأصل الوحيد أو المجموعة الكاملة من الأصول المنصوص عليها بسند الشحن .

- أن البنك لن يفحص عقد الإيجار ولو طلب تقديمه.

توصية:

٢٧٤- رأينا أن الشحن على سفينة مستأجرة يعرض المشتري لمخاطر جمة، خاصة إذا ما فوض المرسل إليه أثناء استلام البضاعة بأن بها عجزاً جزئياً أو كلياً أو تلفاً إذ سيكون من العسير عليه ملاحقة السفينة أو الرجوع بالتعويضات على مالكها.

وهذه المخاطر لا تهدد المشتري وحده باعتباره مشترياً للبضاعة وإنما تهدد البنك الفاتح أيضاً، فالبضاعة عادة ما تكون مرهونة له وضامنة لحقوقه فيمكنه التنفيذ عليها إذا امتنع المشتري عن الوفاء بقيمتها له.

فإن جاءت البضاعة مصابة بالتلف أو العجز فإن ضررها سيلحق بالبنك ذاته.

لذلك أوصي بأن يحتاط البنك لنفسه عند إصدار خطاب الاعتماد ويراعى ألا يكون متضمناً أي شرط يسمح بقبول سند شحن يحتوي على بيان خاضع لمشارطة إيجار.

= هـ - البنك لن يقوم بفحص عقد الاستئجار حتي ولو طلب تقديمه في الاعتماد".

المبحث الثاني

شروط قبول السند المتعلقة بالرحلة وتاريخ الشحن

٢٧٥- تنحصر شروط الرحلة وتاريخ الشحن الواجب توافرها في سند الشحن في أربعة شروط هي بيان تاريخ الشحن والذي من المفترض ألا تبدأ رحلة السفينة قبله، ثم ميناء الشحن الذي ستقلع منه السفينة، وميناء الوصول الذي ستفرغ فيه البضاعة، ورابعاً وأخيراً أن يغطي السند الرحلة بأكملها من تاريخ الشحن حتى وصولها إلى ميناء الوصول، وفيما يلي أعرض لهذه الشروط في أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: تاريخ الشحن.

المطلب الثاني: ميناء الشحن (القيام).

المطلب الثالث: ميناء التفريغ (الوصول).

المطلب الرابع: تغطية السند للرحلة بأكملها.

المطلب الأول

تاريخ الشحن

٢٧٦- تنص المادة ٢/٢٠ من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، نشرة ٦٠٠ على وجوب الإشارة الي تاريخ الشحن بسند الشحن البحري، ومن المعتاد أن تشترط البنوك في الاعتمادات ذكر التاريخ الذي تشحن فيه البضاعة محل البيع، لما لذلك من أهمية تتمثل في أن تاريخ الشحن يبين أن البضاعة شحنت في الموعد المحدد المتفق عليه، ويمكن من معرفة ما إذا كانت وثيقة التأمين ستعد مقبولة من عدمه إذ الأصل ألا تتضمن الوثيقة تاريخاً لاحقاً على تاريخ إصدار سند الشحن، وفي حالة السند لأجل الشحن المتضمن كلمة مشحون يساعد تاريخ الشحن على معرفة الوقت الذي شحنت فيه البضاعة على متن السفينة كما يبين تاريخ الشحن بالتقريب موعد وصول البضاعة، وهو ما يحرص المشتري على معرفته، وقد يدل على نوعيتها إن كانت بضاعة مما تختلف باختلاف موسم حصادها أو إنتاجها، لذا يندر أن يغفل الاعتماد اشتراط تاريخ للشحن أو على الأقل بيان الحد

الأقصى لمدة الشحن[١].

فإذا كان الاعتماد ينص على مدة معينة أو تاريخ معين للشحن، فإن الشرط يجب الالتزام به، فإن لم يتم الالتزام به[٢] كان للبنك الحق في أن يرفض السند.

وقد يستفاد الشرط المتعلق بتاريخ الشحن – لا بنص صريح في خطاب الاعتماد وإنما– من اشتراط الشحن على سفينة معينة بالاسم تقلع من ميناء الشحن في تاريخ معين[٣]، فثمة ارتباط بين التحميل أو الشحن على متن سفينة معينة مسماة وبين تاريخ الشحن، وقد أشارت القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية إلى هذه الرابطة بقولها "وفي هذه الحالة" حالة إثبات أن البضاعة قد حملت على متن السفينة أو شحنت على سفينة معينة يكون تاريخ إصدار سند الشحن هو تاريخ التحميل على متن السفينة وتاريخ الشحن.

وفي جميع الأحوال الأخرى يكون تاريخ التحميل على متن سفينة معينة مثبتاً بتأشير على سند الشحن الذي يبين التاريخ الذي حملت فيه البضاعة على متن السفينة، وفي هذه الحالة يعتبر تاريخ التأشير بالتحميل على السفينة هو تاريخ الشحن[٤].

ولذلك نجد أن مستند الشحن المستخدم في شحن الأقطان الأمريكية قد لا يكون مقبولاً باعتبار أن التاريخ الذي يحمله هو تاريخ تسليم البضاعة إلى الناقل والذي يكون سابقاً على الشحن أو على بدء السفينة في الشحن من الميناء أو على دخول السفينة إلى الميناء[٥]، وليس تاريخ الشحن على متن السفينة.

---

(١) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ص٢٠٨، ٢٠٩.

(2) Maurice Megrah , Op.cit. , p. 56.

(٣) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير: " البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي دراسة للقضاء والفقه المقارن " ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، طبعة ١٩٩٣، ص١٥٣.

(٤) مادة ٢/٢٠ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(5) André Baudinot , Op.cit., p. 94.

وفي فرنسا تنص المادة ٨٦ من القانون البحري على ضرورة توقيع مستند الشحن خلال أربع وعشرين ساعة من وقت الشحن.

فإذا لم يلتزم قائد السفينة بهذا الإجراء أو إذا أشار إلى تاريخ غير صحيح، فإنه يتحمل المسئولية قبل الطرف المعني حال تضرره، وذلك ما لم يثبت الربان أنه كان حسن الطوية[1].

٢٧٧- وكثيراً ما يستخدم في الاعتماد تعبيرات من قبيل "فوراً"، "حالاً" ،"وفي أقرب وقت ممكن"، وما شابهها لتحديد تاريخ الشحن.

وقد تناولت القواعد الدولية الموحدة هذه التعبيرات بالتفسير فنصت على أنه[2]:

"ما لم يشترط الاعتماد اشتراطاً آخر فإن الكلمات التالية لن يتم الاعتداد بها مثل، فوراً، حالا ، في أقرب وقت ممكن ".

وهذا النص يتضمن توجيهاً إلى البنوك بعدم استعمال كلمات الاستعجال في خطاب الاعتماد مثل تعبيرات " فوراً،وحالا،وفي أقرب وقت ممكن" لكنها لم ترتب جزاء على استخدام أي منها، وفسرتها على أنها تدل على التقريب.

وفي أحيان أخرى لا يحدد تاريخ الشحن بيوم معين وإنما بعبارات أكثر مرونة تدل على أن الشحن يجب أن يتم خلال فترة معينة، مثل حتى، لغاية، بعد، النصف الأول، والنصف الأخير من أي شهر، وقد تولت المادة المذكورة هذه العبارات إذ نصت علي أن:"..... كلمة ، النصف الأول ، النصف الثاني ، من الشهر سوف تفسر على التوالي من اليوم الأول حتى اليوم الخامس عشر ومن اليوم السادس عشر حتى آخر يوم من الشهر متضمنة كافة التواريخ.

الآجال ، بداية ، منتصف ، نهاية الشهر سوف تفسر على التوالي من اليوم الأول حتى اليوم العاشر ، من اليوم الحادي عشر حتى اليوم العشرين ، ومن

---

(1) André Baudinot , Op.cit., p.95

(٢) مادة ٣ من القواعد الدولية، صيغة ٢٠٠٧، النشرة رقم ٦٠٠.

اليوم الواحد والعشرون حتى آخر يوم في الشهر جميع الأيام سوف تكون متضمنة"

وقد يخلو الاعتماد من تحديد موعد أو تاريخ للشحن، ولا يؤثر ذلك في سلامة الاعتماد ولا يلحق به البطلان، إلا أنه من الأمور غير المرغوب فيها لدى البعض[١] لما يرتبه من أثر سيء على سمعة وشخصية ومكانة البنك الذي فتح الاعتماد.

وفي هذه الحالة يجب أن يكون تاريخ الشحن واقعاً حتماً قبل نهاية مدة صلاحية الاعتماد[٢]، حيث يلزم أن يحرر سند الشحن وأن يقدم خلال هذه المدة شأنه في ذلك شأن جميع المستندات المشروطة في الاعتماد، فوفقاً للمادة ٤٢ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠، يجب أن يشترط في جميع الاعتمادات تاريخ انتهاء صلاحية الاعتماد ولا يجوز تقديم المستندات بعده.

وعلى ذلك فإنه إذا كان تاريخ إصدار سند الشحن لاحقاً على تاريخ الانتهاء المشترط في الاعتماد كان على البنوك الفاحصة رفضه[٣].

٢٧٨- وفي الشحنات المجزأة قد يصعب تحديد موعد الشحن على وجه اليقين، مثلاً إذا ورد بالاعتماد أن الأقساط أي الشحنات تكون شهرية فما معنى الشهر؟، في هذا الشأن يرى الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين أن النظر إلى التعريفات والتفسيرات الواردة بالقواعد الدولية يكون غير سليم في هذه الحالة لأن التعريفات والتفسيرات المذكورة مقصورة على النطاق الذي وضعت له لذلك يكون من الأفضل للبنك قبل أن يصدر خطاب الاعتماد أن يطلب من عميله تحديداً واضحاً للمواعيد أو المدد المسموح بها لكل شحنة، وإلا تعرض للمتاعب الناشئة عن

---

(١) أنظر في ذلك تعليق الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٤٢ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠.

(٢) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير ، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص١٥٥.

الخلاف في التفسير[١].

المطلب الثاني

ميناء الشحن

٢٧٩- من بين البيانات التي تطلبتها المادة ٢٠ من القواعد الدولية، نشرة ٦٠٠ لقبول سند الشحن بيان ميناء الشحن.

وعادة لا يخلو خطاب الاعتماد عند الحديث عن البضاعة وسند الشحن من تعيين بيان ميناء الشحن، وعندئذ يكون من الواجب على البنك القائم بالفحص رفض السند الذي يرد به أن الشحن تم في ميناء غير المذكور في الخطاب[٢].

وفي قضية أعرض لها بشيء من التفصيل لأهميتها تتلخص وقائعها في أن مستورداً إنجليزياً قام بفتح اعتماد مستندي لدى بنك باركليز- بوساطة بنك البروفيشنال لصالح مصدر مصري لتمويل صفقة أحذية، واشترط في الاعتماد أن يكون الشحن من ميناء الإسكندرية بينما قام المستفيد المصري بتقديم مستندات تدل على أن الشحن من ميناء بورسعيد فرفضها البنك الثاني، فما كان من المصدر المصري إلا أن أقام دعوى قضائية أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة طالباً منها إلزام البنكين الفاتح والوسيط بالقيمة والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية، ولما لم تجبه المحكمة إلى طلبه استأنف حكمها كما استأنفه أحد الخصوم الآخرين، وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً أيدت فيه حكم محكمة أول درجة وأوردت في حيثياتها ما نصه:

"ومن حيث إن الثابت من وقائع الدعوى الواردة في فتح الاعتماد المثبت والمبلغ إلى .. (المستفيد المصري) هى أن مدة هذا الاعتماد تنتهي في ١٩٤٧/٣/٣١ وأن يكون الدفع إليه مقابل تقديمه المستندات الدالة على شحن الأحذية من الإسكندرية

---

(١) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ص٢١٥، ٢١٦.

(٢) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، بند ١٧٧، ص٢٠٧.

وأن المستندات التي قدمها .. (المستفيد) لبنك باركليز كانت عن شحنة الأحذية من ميناء بورسعيد وأنه دفع مصاريف الشحن من عنده وختمها الفاتورتين، فإنه ولا شك في أن هذه المستندات فيها مخالفة واضحة لشروط فتح الاعتماد من حيث ميناء الشحن ودفع قيمة المصاريف، وطبقاً للقواعد السابق بيانها كان المصرفان الفاتح والوسيط محقين في الامتناع عن الدفع دون استئذان فاتح الاعتماد، وليس لهما أن يتصرفا في هذه المخالفة ولو بعد استبعادهما قيمة مصاريف الشحن – وحيث إن ما يقوله المستأنفان من أن .. (المستفيد) لجأ إلى شحن البضاعة من ميناء بورسعيد بمصاريف من طرفه لأن الشركة المشترية أخلت بالتزاماتها، ولم تعين له سفينة ليشحن عليها من ميناء الإسكندرية حتى شهر مارس سنة ١٩٤٧، وأن ميعاد الشحن كاد ينتهي وأنه لم يجد سفينة معدة للشحن بميناء الإسكندرية، وأنه كان يسعى في سبيل الحصول على تعديل شروط فتح الاعتماد وجعل الشحن من الموانئ المصرية – كل ذلك لا شأن للمصرفيين به وأمره محصور بين البائع ومشتريه»[1].

ولم يلق هذا الحكم قبولاً من المستفيد فطعن عليه بطريق النقض فقضت محكمة النقض برفض الطعن تأسيساً على أسباب منها:

أن هذا الذي قرره الحكم – حكم محكمة الاستئناف آنف الذكر – لا مخالفة فيه للقانون – ذلك أنه لا يصح اعتبار البنك الذي يقوم بتثبيت اعتماد مصرفي أميناً للطرفين إذ لا يوجد لديه وديعة بالمعنى المصطلح عليه قانوناً، كما لا يصح وصفه بأنه ضامن أو كفيل يتبع التزامه التزام المدين المكفول – المشتري في هذه الصورة – بل يعتبر التزام البنك في هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري فلا يلزم بالوفاء إلا إذا كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماماً لشروط عقد فتح الاعتماد، ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد خالف شروط فتح الاعتماد إذ شحن البضاعة من ميناء

---

(١) استئناف الإسكندرية، الطعنان ٢٣٠، ٢٨١ ، لسنة ٥ قضائية، جلسة ١٩٥١/٥/٢٢.

بورسعيد في حين أن من شروط فتح الاعتماد شحنها من ميناء الإسكندرية، وكان هذا الشرط من الشروط الواجب مراعاتها وفقاً لما جرى به العرف التجاري في هذا الخصوص وإلا كان محقاً في الامتناع عن صرف قيمة الاعتماد إلى البائع كما أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه، لما كان ذلك فإن هذا الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ولا خالف العرف المقرر في هذا الخصوص[١].

وفضلاً عما تضمنه هذان الحكمان من التأكيد على المعنى الذي درجت عليه القواعد الدولية من وجوب تعيين ميناء الشحن، والتزام المستفيد بالشحن منه، فإنهما يؤكدان على أنه إن لم يلتزم المستفيد بهذا البيان فيكون للبنك الفاحص الحق في رفض المستندات ولا يشفع لقبولها أن تكون البضاعة مطابقة للمطلوبة، ولا أن يكون كل من البنك الفاتح والعميل الأمر لن يتحملاً ثمة مصروفات زائدة نتيجة للشحن من ميناء مغاير، ولا كون الشحن من الميناء المطلوب متعذراً، ولا كون المستفيد كان يسعى إلى تعديل شروط الاعتماد فلا شأن للبنك بهذه الاعتبارات فمجالها يكون في العلاقة بين المشتري والبائع.

٢٨٠- ويثور التساؤل عمَّا يكون عليه الوضع إذا لم يعين الخطاب الميناء الذي تشحن فيه البضاعة ؟.

رداً على هذا التساؤل يذهب البعض إلى القول إنه لا مسئولية على البنك متى قبل البنك سند شحن في ميناء أقرب ما يكون إلى مصدر البضاعة أو ميناء يعتبر المخرج الوحيد للتصدير من منطقة أو إقليم إنتاج البضاعة متى كان هذا الإقليم مبيناً في الخطاب، فإذا لم يكن مبيناً في الخطاب فلا سبيل للبنك إلى معرفته، ولو عرفه فليس له أن يقدره من تلقاء نفسه، وعلى كل حال فيندر أن يخلو خطاب الاعتماد من بيان الميناء الذي تشحن فيه البضاعة[٢].

---

(١) نقض مدني، الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ق، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥، س٥، ص٧٦٧ .

(٢) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٠٨- نشرة غرفة التجارة الدولية رقم ٦٤٥ ، مرجع سابق ، البندين ٨٢ ، ٨٣

وهذا الرأى يفترض أن طلب فتح الاعتماد المقدم من العميل الآمر إلى البنك قد جاء خلواً من بيان ميناء الشحن كما أسلفت، أما إذا كان الطلب قد عين هذا الميناء فيجب على البنك الالتزام به فيذكره في خطاب الاعتماد الصادر منه إلى المستفيد، وإلا كان مخالفاً لقاعدة التنفيذ الحرفي التي تقضي في شقها المتعلق بالعلاقة بين البنك وعميله الآمر بوجوب تنفيذ تعليمات العميل الآمر حرفياً، ورغم ذلك فلا شأن للمستفيد بهذه المخالفة ولا مسئولية عليه إن هو قام بالشحن في أقرب ميناء أو من الميناء الذي يعد المخرج الوحيد للتصدير من منطقة أو إقليم إنتاج البضاعة متى كان هذا الإقليم محدداً في الخطاب، فالتزام البنك في هذه الحالة مقصورا على تنفيذ التعليمات الواردة بخطاب الاعتماد ولو كانت مخالفة لتعليمات العميل الآمر، وقد جاءت هذه التعليمات خالية من تحديد الميناء فلا يكون أمامه إلا أحد سبيلين، الأول هو ما أشرنا إليه والثاني هو أن يستفسر من البنك عن هذا البيان إن كان في الوقت متسع يسمح بالانتظار حتى ورود الرد.

المطلب الثالث

بيان ميناء الوصول

٢٨١- كما تطلبت المادة ٢٠ من القواعد الدولية، النشرة رقم٦٠٠، لقبول سند الشحن بيان ميناء الشحن تطلبت أيضاً بيان ميناء الوصول، وذلك ما لم تنص تعليمات الاعتماد على غير ذلك.

لكن ما الرأي إذا كانت تعليمات الاعتماد تنص على إمكانية تسليم البضاعة في ميناء معين.

رداً على هذا التساؤل قضت محكمة استئناف أوران بأنه إذا كان الاعتماد ينص على إمكانية تسليم البضاعة في ميناء هامبورج فإنه يكون من الجائز التسليم في هذا الميناء أو غيره من الموانئ ومنها ميناء Coteborg الذي تم تسليم البضاعة

فيه فعلاً[1].

شرط كاسبيانا The Caspiana Clause[2] :

٢٨٢- ويرتبط بموضوع بيان ميناء الوصول الشرط المعروف باسم شرط كاسبيانا الذي درج الناقلون على إدراجه بسندات الشحن لإعطائهم صلاحية في:

١- الاتجاه بالسفينة إلى ميناء مناسب وتفريغ البضاعة فيه إذا ما صادفتهم صعوبات في دخول ميناء الوصول المحدد لتفريغ البضاعة فيه.

٢- الحق في العودة بالبضاعة إلى ميناء الشحن في هذه الحالة لتفريغ البضاعة فيه.

٣- الاحتفاظ بالبضاعة على ظهر السفينة حتى يعود بها على ذات السفينة أو على سفينة أخرى إلى ميناء التفريغ (الوصول) وذلك على نفقة ومخاطر الشاحن أو المرسل إليه أو مالك البضاعة.

٢٨٣- وسمي هذا الشرط باسم كاسبيانا لأنه في ١٩٥٤/٩/٣ تم تحميل شحنة أخشاب من Vancouver و Navaimo (كولومبيا البريطانية آنذاك) إلى لندن وHull على الباخرة Caspiana المملوكة لشركة بنمية، ومنتظر وصولها في ١٩٥٤/١٠/١٤، بيد أنه خلال هذه الفترة وقع إضراب أدى إلى توقف ميناءي الوصول المذكورين عن العمل تماماً، فاضطر مجهزو السفينة إلى إعطاء أمر للربان بأن يتجه بالسفينة إلى ميناء هامبورج ولما انتهى الإضراب بميناء الوصول لم تنقل البضاعة إليه فلجأ الطرفين إلى القضاء الإنجليزي، وهنا قرر القاضي في ٢٠٠٠/١٠/٧ أنه وفقاً لعقد نقل البضاعة فإن التفريغ يجب أن يتم في أحد الميناءين الإنجليزيين، في حين تم تفريغها بالفعل في هامبورج، ولقد أكد المجهزون بأنهم نفذوا التزاماتهم استناداً إلى شروط وثائق الشحن التي كانت تنص على أنه في حالة

---

(1) Cour d'appel d'Oran , 4 Juin 1959 , Banque , Avril 1960 , p. 253.
(2) S.Epachtein et Ch. Bantaux :"Crédit documentaire et obligation du transporteur maritime", Banque 1956, p.p 212 – 217.

حدوث إضراب أو عوائق تحول دون تفريغ البضاعة في ميناء الوصول فيكون على الربان أن يفرغها في أي ميناء يكون مستعداً لاستقبال السفن (بند 14/C) وبأن تفريغ البضاعة سيعتبر في هذه الحالة بمثابة تنفيذ لعقد النقل (بند 14/F).

فوثيقة الشحن لم تلزمهم بأن يفرغوا البضاعة بميناء معين، وبذلك خلق المجهزون لأنفسهم شرطاً في وثائق التأمين يخلصهم من الالتزام بالتفريغ في ميناء الوصول عند حدوث أي صعوبات في دخول هذا الميناء كوجود تكدس بالميناء أو إغلاقه لأسباب تتعلق بالحجر الصحي، أو حدوث عواصف أو تساقط ثلوج، أو قيام حالة حرب، أو اضطرابات بالميناء أو انتشار أوبئة وغير ذلك من الحالات التي لا يستطيع الناقل السيطرة عليها.

٢٨٤- والتساؤل هنا ما موقف البنوك من هذا الشرط ؟

وقد يرد البعض على ذلك بالقول إن أغلب البنوك لا تقبل الشرط بلا تحفظ.

وأرى أن هذا الاتجاه محمود إذ من شأن قبول السند الذي يحتوي على هذا الشرط فتح الباب على مصراعيه أمام المجهزين أو الناقلين لتفريغ البضاعة في أي ميناء دون اكتراث تحت أي مزاعم وهو ما يهدد صالح البنوك والمشترين لما يمثله هذا التصرف من تعريض الحقوق التي لهم على البضاعة للخطر.

المطلب الرابع

تغطية السند للرحلة بالكامل

٢٨٥- تنص المادة ٢٠/٣/أ من القواعد والأعراف الموحدة على أن: "بوليصة الشحن التي تنص على أن البضاعة سوف أو ربما تفرغ ويعاد تحميلها تكون مقبولة بشرط أن تكون عملية النقل مغطاة بالكامل ببوليصة شحن واحدة تكون هي نفس بوليصة الشحن".

وعلى ذلك يكون من الواجب تغطية الرحلة كلها بسند شحن واحد حتى لو كان سيتم نقل البضاعة من سفينة إلى أخرى أثناء الرحلة البحرية.

ومن مقتضى ذلك أن تلتزم السفينة بخط السير المحدد لها وهو أمر مقرر في البيع

سيف وفي الاعتمادات المستندية، فتغيير الطريق قد يعرض البضاعة لمخاطر جديدة، لذلك متى تحدد في الاعتماد طريق معين وجب رفض سند الشحن الذي يحدد طريقاً غير المعين بالاعتماد أو الذي لا يذكر شيئاً عن طريق الرحلة، فإن لم يحدد الاعتماد طريقاً وجب قبول السند الذي لا يذكر شيئاً في هذا الخصوص(١).

وفي قضية عرضت على محكمة باريس حكمت المحكمة بإلزام المستفيدين الأول والثاني من الاعتماد (شركة بيريت الفرنسية، وشركة ألبا الكندية) برد قيمة الاعتماد التي كان البنك قد أداها مع التحفظ في حالة وجود خلافات، وأسست المحكمة حكمها على وجود عدة خلافات منها أن السفينة غيرت مسارها في المسافة بين ميناء القيام بألبانيا إلى ميناء الوصول بجدة(٢).

وفى هذا تنفيذا حرفى لشروط الاعتماد التى تقضى بالتزام السفينة بخط سير محدد.

لكن هل يكون للبنك أو عليه أن يرفض سنداً بحجة أنه ينصرف إلى طريق غير عادي أو غير مألوف إثباته في مثل الرحلة الخاصة بالبضاعة محل الاعتماد؟ لا يجوز للبنك ذلك إذ لا يلزمه الإلمام بالعادات البحرية التي قد يكون أطراف البيع قد خرجا عليها لأسباب لا يعرفها هو(٣).

---

(١) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(2) Trib. Com. Paris, 2 décamper.1991, dalloz sirey, 1994, p.21, Note M. Michel vasseur.

(٣) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الإعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٢٠.

المبحث الثالث

شروط قبول السند المتعلقة بالسفينة والشحن عليها

٢٨٦- تنحصر الشروط المتعلقة بالسفينة والشحن عليها والتى يجب توافرها في سند الشحن حتى يكون مقبولاً من البنوك في أربعة شروط هي: أولاً أن يكون الشحن على السفينة المعينة بالذات بخطاب الاعتماد أو السفينة المسماة، وثانياً ألا تكون هذه السفينة مما يدار بالشراع وحده، وثالثاً أن يتم الشحن على متن السفينة لا على السطح أو بجوار السفينة، ورابعاً الوضع في حالة تغيير السفينة، وأعرض لهذه الشروط في أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: السفينة المعينة بالذات (المسماة).

المطلب الثاني: ألا تكون السفينة مركباً مما يدار بالشراع وحده.

المطلب الثالث: أن يكون الشحن على متن السفينة.

المطلب الرابع: تغيير السفينة.

المطلب الأول

السفينة المعينة بالذات

٢٨٧- وفقاً للمادة ٢٠/أ/٢ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠، يلزم لكي يكون سند الشحن البحري مقبولاً أن تكون البضاعة قد حملت على متن سفينة معينة بالذات أو شحنت عليها، وهذا يمكن بيانه بعبارات مطبوعة أصلاً على بوليصة الشحن تبين أن البضاعة قد حملت أو شحنت على متن السفينة المعينة بالذات وفي هذه الحالة يعتبر تاريخ بوليصة الشحن هو تاريخ التحميل والشحن على متن السفينة، وفي جميع الحالات الأخرى يجب إثبات التحميل على متن السفينة المعينة بالذات بتدوين ملاحظة على سند الشحن تبين تاريخ تحميل البضاعة على متن السفينة، وفي هذه الحالة يكون تاريخ تدوين التحميل على المتن هو تاريخ الشحن.

ولإسباغ وصف السفينة علي العائمة لابد من توافر شرطين:

الأول: قدرتها علي السير في البحر.

الثاني: تخصيصها للملاحة البحرية علي وجه الاعتياد.[١]

والسفينة بوجه عام إما أن تكون سفينة بحرية ذات خط ملاحي منتظم[٢] ومنضمة إلى الاتحادات الدولية Conference Liners[٣]، وإما أن تكون سفينة جوالة Tramp تجوب الموانئ بحثاً عن شحنات كافية دون تقيد بخط ملاحي أو تعريفة معينة[٤].

٢٨٨- ويتميز التعاقد مع سفينة ذات خط ملاحي منتظم في أنه إذا ما لحق بالبضاعة تلف أو عجز يمكن الرجوع عليها، أما السفن الجوالة فهي وإن كانت مشجعة للتعاقد معها لانخفاض النولون وتكلفة الشحن، إلا أن من أهم عيوبها أن المرسل إليه قد يفاجأ بعد وصول الرسالة بتلفها أو بتلف جزء كبير منها أو بعجز أصابها بعد أن يكون المورد الأجنبي قد استوفى حقه كاملاً من البنك، وحينئذ لا يجد المرسل إليه إلا أحد أمرين، إما الرجوع على التوكيل الملاحي الذي لا يجوز الرجوع على أمواله الشخصية أو الحجز عليها، وبالتالي لا يجوز له الرجوع إلا على ما تحت يده من أموال تخص مالك السفينة الذي عادة ما لا يترك رصيداً كافياً لسداد قيمة الأضرار، وإما اللجوء إلى بلد الناقل البحري بالخارج، وهو ما يستغرق وقتاً ومصاريف باهظة قد لا تتناسب مع قيمة التعويض الذي سيحكم

---

(١) الأستاذ الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ص ٥٠ .

(٢) الأستاذ/ عبد الحميد عنبر : مقال تحت عنوان "أيها المستوردون انتبهوا من حقكم تحديد الشركة الملاحية وشركة التأمين"، مجلة أنباء النقل البحري العربية، العددان ١٠/١١ سبتمبر ١٩٩٧، ص٢٢.

(٣) المستشار/ أحمد منير فهمي: "مسئولية البنوك في الاعتمادات المستندية"، مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، الرياض، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص١٦.

(٤) الأستاذ/ عبد الحميد عنبر، المقال السابق، ص٢٢.

به[١]، لذلك يكون على العميل المتمرس والبنك الحريص أن يشترط عدم الشحن على أي من السفن الجوالة، وأن يكون الشحن على سفينة ذات خط ملاحي منتظم، ويضيف البعض إلى ذلك اشتراط تقديم مستند رسمي يثبت انضمام الشركة الناقلة إلى الاتحاد الدولي، ويبني توجيهه على حالات الغش البحري التي انتشرت بالسفن المستأجرة[٢].

ولا شتراط التحميل أو الشحن على متن سفينة معينة أسباب أخرى عديدة منها ضمان عدم قدم السفينة[٣] أو ضمان ملاءمة السفينة للبضاعة.

٢٨٩- وليس من شك في أن للبنك مصلحة مؤكدة في اشتراط الشحن على سفينة معينة وذات خط ملاحي منتظم باعتباره مرتهناً يهمه أن تصل البضاعة سليمة بدون عجز أو تلف، حتى لا يخسر كثيراً إذا ما اضطر إلى التنفيذ عليها حينما يتقاعس العميل عن سداد قيمة الاعتماد له.

تعيين ذاتية السفينة يكون من خلال تحديد اسمها وموطنها وحمولتها ودرجتها أو مرتبتها وجنسيتها[٤]

٢٩٠- وفي بعض الأحيان يرد بسند الشحن اسم السفينة مختلفاً اختلافاً بسيطاً عن الاسم الخاص بها فإذا كان هذا الاختلاف من الوضوح لدرجة تدل على أنه يخص السفينة المعنية نفسها كان للبنك أن يقبل سند الشحن.

وفي قضية السفينة باكاس قضت المحكمة بإلزام البنك بأن يدفع قيمة الاعتماد للمستفيد رغم أن خطاب الاعتماد كان قد اشترط أن يرد بسند الشحن أن الشحن قد تم على متن السفينة باكاس، وعندما قدم المستفيد مستنداته اتضح أن اسم السفينة

---

(١) أنظر المقال السابق نفسه، ص٢٢.

(٢) المستشار/ أحمد منير فهمي : "مسئولية البنوك في الاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص١٦.

(3) Cour de Cassation , 24 fev. 1987 , dalloz sirey, 1989 , p. 196 .

(٤) الأستاذ الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية"، مرجع سابق ، ص ٦٤.

التي حملت عليها البضائع هي باكاس ٣٨، وقد شيدت المحكمة قضاءها على سند من أن الخلاف بسيط جداً وأن السفينة غادرت الميناء وتحركت في الموعد المحدد لتحرك السفينة باكاس المطلوب الشحن عليها وأن رقم ٣٨ المقرون باسمها ليس إلا رقم رحلة هذه السفينة بما يدل على أن الشحن لم يتم على سفينة مغايرة لتلك المشترطة في خطاب الاعتماد(١).

لكن على البنك حتى لا يتحمل المسئولية أن يكون حذراً في قبول مثل هذه المستندات فلا يقبل سند الشحن المخالف إلا بعد عرض الأمر على عميله الآمر وأخذ موافقته على التنازل عن هذا الخلاف، فإن لم يتمكن من أخذ موافقته في وقت مناسب فيمكنه السداد مع التحفظ، إذ الأصل كما أسلفت بالمبادئ العامة للفحص أنه على البنك ألا يحيد عن قاعدة التنفيذ الحرفي عند فحصه للمستندات فمجرد الشحن على سفينة أخرى غير السفينة المعينة بالذات قد يكون سبباً للمقاضاة(٢).

المطلب الثاني

ألا تكون السفينة الناقلة مما يدار بالشراع وحده

٢٩١- كانت المادة ٢٣/أ/٦ من القواعد الدولية، نشرة ٥٠٠ تنص على أنه ما لم يشترط في الاعتماد خلافه فإن البنوك تقبل السند أياً كان اسمه الذي لا يحتوي في أي بيان ... ولا بيان يفيد أن السفينة الناقلة تدار بالشراع وحده.

والسبب في ذلك أن الشحن على هذه السفن يعرض البضاعة لمخاطر كبيرة غير عادية.

وهذا النص يقابله نص المادة ٢٥/ ثالثاً /٢ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٤٠٠، التي كانت تنص على أنه:

---

(1) Paris, 30 sep. 1988, dalloz sirey, 1990, p.179.

(2) [Eridania S.p.A. and Others V. Rudolf A. Oetker and Others (The "Fjord Wind")]
[Q.B. (Com. Ct.)] – Eloyd' Law Reports – [] p.307.

"في حالة النقل البحري أو النقل متعدد الوسائل الذي يتضمن نقلاً بحرياً فإن علـى البنوك أن ترفض مستند الشحن في الحالتين الآتيتين.

١- .....

٢- إذا نص على أن السفينة شراعية".

وكان الاتجاه وقتها إلى حذف هذا النص على أساس أن هذا النوع صار اسـتخدامه قليلاً وأن الموجود حالياً من هذه السفن الشراعية لا يدار بالشراع وحده، وإنما يدار بالأساليب الحديثة[١] أيضاً.

لذا أضاف واضعو القواعد الدولية الجديدة ، النشرة ٥٠٠إلى النص كلمـة "وحـده" ويستفاد من هذه الإضافة أن الحظر أصبح مقصوراً على السفن التي تدار بالشراع وحده، أما إن كانت السفينة الشراعية تدار بالأساليب الحديثة فضلاً عـن الشـراع فإنها تخرج عن نطاق الحظر فيكون السند المتضمن هذا البيان مقبولاً.

٢٩٢- وأري أن هذه الإضافة في محلها فالمعلوم أنه ليس ثمة أثر للوسيلة التي تعتمد عليها السفينة في السير في البحر باكتسابها وصف السفينة إذ يستوي أن تكون الوسيلة المستخدمة هي قوة الرياح (الشراع) أو الموتور أو الطاقة الذرية[٢]، لذلك كان ضرورياً النص صراحة علي أن تكون مما لا يدار بالشراع وحده حتي يتوفر لها من القوة ما يمكنها من نقل الحمولة والوصول بها إلي ميناء التفريغ بسلام.

علي أن الملاحظ أن الصيغة الأخيرة من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية، نشرة رقم ٦٠٠ قد خلت من شرط عدم الشحن علي سفينة تدار بالشراع، وهو أمر غريب لامبرر له.

---

(١) الأستاذ/ ابراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص٢٦.

(٢) الاستاذ الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد: "الوسيط في شرح قانون التجارة البحريـة"، مرجع سابق، بند ٥٧، ص ٥١.

المطلب الثالث

الشحن على متن السفينة

٢٩٣- تنص المادة ٢٠/أ/٢ من القواعد الموحدة في نشرتها الأخيرة رقم ٦٠٠ على أنه:

" وثيقة الشحن البحري أيا كان اسمها يجب أن .....تنص على أن البضاعة قد تم شحنها على ظهر السفينة المعينة في ميناء التحميل المذكور بالاعتماد وذلك عن طريق :

صياغة مطبوعة مسبقاً.

ملحوظة الشحن على المتن موضحاً بها التاريخ الذي تم فيه شحن البضاعة على المتن.

تاريخ إصدار بوليصة الشحن سيعد بمثابة تاريخ للشحن ،ومع ذلك فإنه إذا إشتملت البوليصة على ملصق أو إشارة تشيرالي تاريخ الشحن صراحة فإن هذا التاريخ سيكون هو تاريخ الشحن.

إذا وردت عبارة السفينة المعينة أو ما شابهها ببوليصة الشحن فإنه يجب كتابة تاريخ الشحن واسم السفينة التي تم الشحن عليها بالفعل ضمن عبارة التحميل على المتن".

وفي هذه الحالة لا يعد مقبولاً السند برسم الشحن أو لأجل الشحن[1]، كما لا يعد مقبولاً السند المتضمن أن الشحن قد تم على سطح السفينة[2]، وهو ما سأتناوله

---

(1) Maurice Megrah , Op.cit. , p. 652.

(٢) أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٠٥. - الدكتور/ نجوى أبو الخير، مرجع سابق، ص ١٥١. - الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص٢٢١- الأستاذ/ ابراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق،=

بالتفصيل.

١- السند لأجل الشحن Connaissement reçu pour embarquement:

٢٩٤- ويطلق عليه اسم سند الإعداد للشحن أو السند برسم الشحن، فبعد اتساع نطاق التجارة الدولية تضخمت كميات البضاعة المنقولة بحراً وتضاعف حجمها إلى حد لم يعد من الميسور معه شحن البضاعة فوراً لدى تقديمها إلى الناقل، إما لعدم وصول السفينة بعد إلى الميناء، وإما لعدم وصول بضاعة أخرى يتعين شحنها قبل وصول هذه البضاعة على السفينة نفسها حسب تنظيم البضاعة في عنابر السفينة، الأمر الذي يؤدي إلى تكدس البضائع على رصيف الميناء أو في مخازن الناقل لشحنها، وفي هذه الحالة لا يستطيع الناقل أن يصدر إلى الشاحن سند شحن وإنما يعطيه سنداً يفيد أنه تسلم البضاعة بقصد شحنها وذلك قبل قبول الشحن أو تحت الشحن[١].

٢٩٥- وإذا كان السند لأجل الشحن يعد أداة لتمثيل البضاعة ونقل ملكيتها[٢] مثله في ذلك مثل سند الشحن، إلا أنه يختلف عنه فيما يتعلق بإتمام الشحن، لأن السند لأجل الشحن لا يفيد أن البضاعة شحنت ولا يبين السفينة الشاحنة[٣] ولا يمكن مالكه من معرفة أين توجد البضائع[٤]، وهذا بخلاف سند الشحن الذي يثبت أن البضاعة قد شحنت فعلاً على ظهر السفينة في تاريخ معين ويذكر اسم السفينة[٥]، ولذلك فإن هذا السند لا يكون مقبولاً إلا إذا أثبت أن البضاعة قد شحنت[٦]، ولحامل

=ص٢٨ - الأستاذ/ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤٦.

(١) الأستاذ/ إبراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص٢٤ وما بعدها.

(2) Paul Todd : "Bills of lading and Bankers , Documentary Credits" , L.L.P. , London , Hong Kong , Third Edition , 1998 , p. 120.

(٣) الأستاذ/ إبراهيم حسن كامل العرابي، المرجع السابق، ص٢٥.

(٤) الأستاذ/ هنري ميشيل حشيمة، مرجع سابق، ص٤.

(٥) الأستاذ/ ابراهيم حسن كامل العرابي، المرجع السابق، ص٢٥.

(6) Maurice Megrah , Op.cit., p. 652.

السند لأجل الشحن الحق في استبداله بسند آخر بعد التأشير عليه بلفظ مشحون shipped حال إتمام الشحن، وتلجأ شركات الشحن عادة إلى ختم السند والتوقيع عليه بما يفيد الشحن مع تحديد التاريخ(١).

٢٩٦- وفي إنجلترا ثار جدل فقهي حول سند شحن حذفت منه عبارة "مشحون" ووجد بدلاً منها ما يفيد أن البضاعة موجودة بالمخازن وتحت تصرف وكلاء الناقل وأن الشحن سيتم فى تاريخ لاحق، وكان هذا الجدل يدور حول ما إذا كان هذا السند يكسب المرسل إليه الحق في ملكية البضاعة من ناحية، وفيما إذا كان يعد سند شحن أم مجرد إقرار بوضع البضاعة تحت تصرف وكلاء الناقل، أم يعد سنداً لأجل الشحن.

فذهب رأي إلى القول إنه بعد حذف عبارة مشحون من السند لم يعد دليلاً على نقل ملكية البضاعة إلى المرسل إليه، وأنه عبارة عن مجرد إقرار بأن البضاعة تحت تصرف وكلاء الناقل.

بينما ذهب رأي آخر إلى القول إن المستند وإن جاء خلواً من عبارة "مستلم بغرض الشحن"(٢) التي تدون عادة للتعبير عن أن السند عبارة عن سند لأجل الشحن، إلا أنه يستفاد منه أنه سند لأجل الشحن ويدل على ذلك أن وكلاء الناقل قد تسلموا البضاعة، ولا فرق عندئذ بأن يكون الاستلام من قبل الناقل ذاته أو وكلائه، كما أنه لا فارق بين أن تكون البضاعة مودعة بمخازن تابعة للناقل أو لآخرين طالما قام وكلاء الناقل باستلامها، ومما يؤكد على أن السند سند لأجل الشحن تضمن عبارة "تنوي شحنه" فالمستند يقرر أن البضاعة موجودة تحت تصرف الجهة الناقلة وأن البضاعة تقرر نقلها إلى جهة أخرى ، هذا من الناحية العملية والتجارية، وأما من الناحية القانونية فإن الأثر القانوني المترتب على هذه البوليصة هو ذاته الأثر القانوني المترتب على أى بوليصة أخرى مدون بها عبارة "مستلم بغرض الشحن".

---

(١) الأستاذ/ هنري ميشيل حشيمة، المرجع السابق، ص٤.

(2) Paul Todd, Op.cit., p.122.

وأرى أن الرأي الأخير هو الأجدر والأولى بالاعتبار إذ أن السند المعروض لا يرقى إلى مصاف سندات الشحن لافتقاده ركناً أساسياً من أركان سندات الشحن وهو أنه يجب أن يتضمن أن البضاعة شحنت بالفعل على متن السفينة، كما أنه لا يعد مجرد إقرار بوضع البضاعة تحت تصرف وكلاء الناقل وإنما يتجاوز ذلك لأنه يتضمن عبارة "تنوي الشحن في شهر يناير" وهي مرادفة تماماً لعبارة "تسلم لأجل الشحن"، وعلى ذلك يكون السند المذكور سنداً لأجل الشحن يأخذ حكمه وإن كان حكمه في حالة اعتباره مجرد إقرار بوضع البضاعة تحت تصرف وكلاء الناقل أو في حالة اعتباره سنداً لأجل الشحن واحد بالنسبة للبنك، وهو أنه يعد غير مقبول لانطواء السند لأجل الشحن على المخاطر السابق ذكرها ولأن الإقرار بوضع البضاعة تحت تصرف وكلاء الناقل أقل شأناً من السند لأجل الشحن، لأنه كما لا يفيد أن البضاعة قد شحنت على متن السفينة مثله في ذلك مثل السند لأجل الشحن، فإنه لا يفيد من ناحية أخرى أن مالك البضاعة قد وضعها تحت تصرف وكلاء الناقل بغرض الشحن أو النقل ومن ثم يكون غير مقبول من البنك من باب أولى.

٢٩٧- بيد أنه إذا تضمن الاعتماد شرطاً بقبول سند لأجل الشحن فإنه يكون على البنك أن يقبله[١] احتراماً منه لهذا الشرط، إلا أنه يكون عليه أن يتحمل مخاطر ذلك ومنها أنه جرت عادة شركات التأمين عند إصدار وثائق التأمين على البضائع أن تصدرها في صورتين، الأولى وثيقة التأمين من جميع الخسارات والثانية وثيقة التأمين بشرط الإعفاء من ضمان الخسارة إلا ما يترتب منها على حوادث معينة، وحينئذ يضمن المؤمن الهلاك والأضرار المادية ونقص الوزن أو الكمية الذي يلحق بالأشياء المؤمن عليها، سواء نشأ ذلك عن حادث من الحوادث التي يضمن المؤمن الخسارة المترتبة عليها إذا انعقد التأمين بشرط F.A.P. sauf (أي حوادث معينة) أو ترتب عن حوادث بحرية أو قوة قاهرة[٢].

---

(1) Maurice Megrah , Op.cit. , 652.

(٢) الأستاذ الدكتور/ ثروت علي عبد الرحيم : "الإعفاءات والمسموحات في التأمين البحري"،-

وفي هذه الحالة لا يمتد التأمين ليغطي المخاطر التي تتعرض لها البضاعة قبل الشحن[١]، فإذا ما لحق بالبضاعة أي خطر في هذه الفترة – أي الفترة التي تكون فيها البضاعة على الرصيف بانتظار الشحن أو بالمخازن بانتظار الشحن – تتعرض ضمانات البنك المتمثلة في الرهن الموقع عليها للخطر هي أيضاً، وتفريعاً على ذلك يكون من الواجب على البنك الحريص أن يرفض ابتداء أي طلب يقدم له من عميله الأمر بفتح اعتماد مستندي يستعاض فيه عن سند الشحن بسند لأجل الشحن.

٢- الشحن على سطح السفينة:

٢٩٨- الأصل في تعليمات فتح الاعتمادات المستندية أن يتم شحن البضائع داخل عنابر السفينة وليس على سطحها، ذلك أن الشحن على سطح السفينة يعد استثناء قد تمليه ظروف خاصة إما بطبيعة البضائع المطلوب شحنها[٢] كالحاويات أو جذوع الأشجار الضخمة أو مواسير المياه والمجاري الطويلة، أو قضبان السكك الحديدية، وإما لأن القانون في ميناء التحميل يقتضي ذلك لخطورة البضاعة مثلاً، وإما لعدم وجود مكان للبضاعة في العنابر[٣]، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الاتفاق واضحاً وصريحاً بين الشاحن والناقل على أن يتم الشحن فوق سطح السفينة، وأن يتضمن الاعتماد المستندي نصاً صريحاً بقبول الشحن على هذا النحو[٤].

وهذا الأصل المقرر في تعليمات الاعتمادات المستندية مقرر في علاقة النقل البحري ومقرر كذلك في علاقات البيع سيف وفي التشريعات التي ما زالت تتضمن

=رسالة دكتوراه، غير منشور به اسم دار النشر، عام ١٩٦٦، ص٢٥٧ وما بعدها.

(١) الأستاذ/ ابراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) الأستاذ/ أحمد غنيم:"سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤٦.

(٣) المستشار/ أحمد منير فهمي : "القواعد القانونية للنقل التجاري الدولي للبضائع براً وبحراً وجواً"، مجلس الغرف التجارية السعودية، الرياض، غير مدون به سنة طبع، ص١٢٣.

(٤) الأستاذ/ أحمد غنيم، المرجع السابق، ص٤٦.

هذا الحكم مع وضع استثناءات عليه لا تهدم الأصل[١].

وهومانصت عليه المادة ٢٦من القواعد الدولية في نشرتها الأخيرة[٢]، وما نصت عليه أيضاً المادة ٣١ من القواعد الدولية في نشرتها السابقة[٣].

٢٩٩- فمستند النقل الذي يبين أن البضاعة محمولة على سطح السفينة أو سوف تحمل عليه يكون مرفوضاً ويتحمل البنك مسئولية قبوله لكثرة المخاطر التي تحيط بالسطح وزيادة احتمالات فساد أو صدأ أو عطب البضاعة حال شحنها بهذه الطريقة[٤]، بسبب تعرضها للمطر والأمواج العالية والرطوبة وأشعة الشمس

---

(١) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٢) وفي ذلك نصت المادة ١/٢٦ من القواعد الدولية طبعة ٢٠٠٧، نشرة ٦٠٠ على أن:

" مستند الشحن يجب أن لا ينص على أن البضاعة تم أو سوف يتم تحميلها على سطح السفينة.

لكن إذا نص المستند علي أن البضاعة ربما تحمل على السطح فيكون مقبولا".

(٣) وهذا النص تقابله المادة ٣١ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٥٠٠، طبعة ١٩٩٣ إذ تنص على أن:

"تقبل البنوك ما لم ينص على خلافه مستند النقل الذي:

لا يبين في حالة النقل بالبحر أو بواسطة أكثر من وسيلة نقل بما في ذلك النقل بالبحر أن البضاعة قد تم تحميلها أو سيتم تحميلها على السطح، ورغم ذلك فإن البنوك تقبل مستند النقل الذي يحتوي على حكم بأن البضاعة يمكن أن تنقل على السطح بشرط ألا يذكر تحديداً أنها محملة أو سوف تحمل على السطح ونصت عليه أيضاً المادة ٢٨ من القواعد الدولية في نشرتها السابعة".

(٤) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين : "تطوير القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، كتيب غرفة التجارة الدولية، رقم ٥٠٠، التعليق على المادة ٣١، وأنظر:

[Great China Metal Industries Com. Ltd. V. Malaysian International Shipping Co-operation Berhad (The "Bunga Serosa")] [HCA] , Lloyd's Law reports , 1999 , Vol. 1 , p. 512.

وفي هذه القضية كانت البضاعة داخل حاويات مشحونة على سطح سفينة تعرضت لطقس سيئ عند عبورها الخليج الاسترالي الكبير مما أدى إلى تلف ما كانت لتتعرض له لو لم تشحن على السطح.

وأحياناً هطول الثلوج في المناطق الباردة[١]، أو وقوع جزء منها في البحر[٢].

كما ترفض البنوك سند الشحن الذي يوضح أن البضاعة على سطح السفينة على مسئولية الشاحن، حتى لو كانت البضاعة من النوع الذي تسمح عادة التجارة الخاصة بها بأن تشحن على سطح السفينة، ذلك أن البنوك ليست ملزمة بأن تعرف عادة التجارة هذه، كما يصعب عليها أن تلم بعادات التجارة أو العادات البحرية التي تتفاوت من ميناء إلى آخر وهي بصدد تمويل عمليات التجارة الدولية من خلال الاعتماد المستندي[٣].

٣٠٠- وعلى الرغم من أن معاهدة هامبورج قد نصت على جواز شحن البضاعة على السطح بشرط موافقة الشاحن عليه، أو استقرار العرف على ذلك في ميناء الشحن أو إذا اقتضت اللوائح ذلك بالنظر إلى طبيعة البضائع المشحونة، ومثال ذلك الآلات الضخمة وقطارات السكك الحديدية والمصانع جاهزة التركيب التي تشحن كما هي وآلات الري الضخمة التي تشحن مركبه مسبقاً[٤]، إلا أنه في الاعتماد المستندي لا يكون الشحن على السطح مقبولاً إلا إذا سمحت شروط الاعتماد بذلك[٥]، أما العرف واللوائح فلا شأن للبنك بها.

٣٠١- وثمة أنواع من سندات الشحن تتضمن نصاً مطبوعاً ينص على حق الناقل في شحن البضاعة على السطح أو أن البضاعة يمكن أن تحمل على سطح السفينة،

---

(١) المستشار/ أحمد منير فهمي : "القواعد القانونية للنقل التجاري الدولي براً وبحراً وجواً"، مرجع سابق، ص١٢٣.

(2)[The "Visurgis"] [Q.B. (Adm. Ct.)] , Lloyd's Law reports , 1999 , Vol. 1 , p. 218.

(٣) الأستاذ/ أحمد غنيم: "سند الشحن البحري في اطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤٧ - وبنفس المعنى الأستاذ/ ابراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص٢٨.

(٤) المستشار/ أحمد منير فهمي : "القواعد القانونية للنقل التجاري الدولي للبضائع براً وبحراً وجواً"، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٥) المادة ١/٢٦ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠.

ولكن لا تذكر بشكل صريح أن البضاعة شحنت بالفعل على سطح السفينة.

ويثور التساؤل عن موقف البنك من هذه السندات وهل يقبلها أم يعتبرها مرفوضة؟

ورداً على هذا التساؤل ذهب رأى إلى أن الاعتماد إذا لم يحمل نصاً صريحاً يبيح الشحن على سطح السفينة فإنه يمكن قبول سند الشحن الذي يتضمن شرطاً مطبوعاً يتيح للناقل الشحن على سطح السفينة، أو أن البضائع يمكن شحنها على سطح السفينة، طالما لم توجد إشارة صريحة مضافة بأي وسيلة بهذا السند تفصح عن أن البضاعة شحنت بالفعل على سطح السفينة[١]، بينما ذهب رأى آخر إلى أن المقرر بالنسبة للشروط المطبوعة عموماً أنه إذا لاحظ البنك أن سند الشحن يتضمن بين شروطه المطبوعة شرطاً يدل على أنه يلقي عليه أعباء مالية أو مضايقات تجارية تجاوز ما هو مألوف فإن عليه رفض السند على أساس أنه سند غير معتاد وغير مألوف[٢]، ووفقاً لهذا الرأى فإنه إذا كان سند الشحن المتضمن شرطاً مطبوعاً يفيد حق الناقل في الشحن على السطح أو أن البضاعة يمكن أن تحمل على السطح سيسبب مضايقات تجارية للمشتري فيجب رفضه، وهي نتيجة تختلف عن تلك التي انتهى إليها الرأي الأول.

٣٠٢- ومن جانبي أرى أنه إذا كان سند الشحن يتضمن شرطاً كهذا الشرط فإنه يجب رفضه لعدة أسباب أهمها وأولها: أن الاعتماد لا يعطي المستفيد أي حق من هذه الحقوق لذا فإن تضمن السند شرطاً كهذا فإنه يعد مخالفاً لتعليمات الاعتماد، والثاني: أن من شأن هذا الشرط أن يتمكن المستفيد من وضع البضاعة على السطح دون معارضة من البنك أو الأمر مما يعرضها للتلف ويضر بالتالي بمصلحة البنك باعتباره مرتهناً للبضاعة ومصلحة الأمر باعتباره مالكاً لها، والثالث: هو أن الشرط المطبوع شأنه شأن الشرط غير المطبوع يجيز للناقل التمسك به عند

---

(١) الأستاذ/ أحمد غليم: "سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص١٧٩.

الضرورة خاصة في الحالة الماثلة.

المطلب الرابع

تغيير السفينة

٣٠٣- تنص المادة ٢/٢٠ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠، على أنه:

" لأجل غرض هذه المادة فإن التفريغ في الطريق وإعادة الشحن يعني التفريغ من سفينة وإعادة التحميل لسفينة أخرى خلال عملية النقل من ميناء التحميل لميناء التفريغ المنصوص عليه بالاعتماد".

٣٠٤- وهذا النص يعرف تغيير السفينة أو ما يسمى بالمسافنة أو الأخطرمة بأنه تفريغ البضاعة من سفينة وإعادة تحميلها إلى سفينة أخرى أثناء النقل البحري أو المحيطي.

كما تعرض للموضوع الذي يهمنا في هذه الدراسة وهو متى يكون النقل من سفينة إلى سفينة مقبولاً ومتى يكون مرفوضاً؟، فيتناول الحالة التي لا يكون فيها أي حظر في خطاب الاعتماد لنقل البضاعة من سفينة إلى سفينة أثناء النقل، وهنا تقرر هذه الفقرة أن سند الشحن الذي يتضمن أن البضاعة تم نقلها من سفينة إلى سفينة يكون مقبولاً من جانب البنوك شريطة أن يكون النقل البحري كله قد تمت تغطيته بواسطة سند شحن واحد.

وفي هذا الشأن يقرر البعض انه يجب أن يغطي سند الشحن الرحلة بأكملها من ميناء الشحن إلى ميناء التفريغ فالمقرر أنه ما لم ينص الاعتماد على عدم جواز الشحن الترانزيتي فإن المالك يكون له الحق في نقل البضاعة من سفينة إلى أخرى بشرط ألا يكون في ذلك أي مخالفة لاتفاق مسبق على حرمانه من هذا الحق[1].

---

(1) Maurice Megrah : "Paget's Law of Banking", Op.cit., p.654.

ومن جانبي اتفق مع هذا الرأى لأنه ينطوي على مراعاة لظروف الشحن في السفن والخطوط الملاحية، إذ أنه وإن كان الأصل أن يتم نقل البضاعة بسفينة واحدة ما دام ذلك ممكناً لأن تغيير السفينة في الطريق يتطلب تفريغ البضاعة والانتظار فترة حتى يتم الشحن على السفينة التالية، مما يؤدي إلى إضاعة الوقت في الشحن والتفريغ ويتطلب نفقات ويعرض البضاعة لمخاطر إضافية[1]، إلا أن الضرورات العملية تستلزم عند شحن البضائع من موانئ معينة أو الشحن على خطوط ملاحية معينة أن يتم تفريغ البضائع في ميناء وسيط بين ميناءي الشحن والتفريغ ثم إعادة شحن البضائع على سفينة أخرى متجهة إلى ميناء الوصول النهائي.

لذا فإنه على العميل الأمر والبنك المتمرسين أن يشترطا في طلب فتح الاعتماد وخطاب الاعتماد أن يتم الشحن على متن سفينة متجهة من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول مباشرة دون نقل على سفن أخرى حتى يتسنى لهما تفادي الأضرار الناجمة عن التفريغ وإعادة الشحن في الميناء الوسيط وما ينجم عنه من مخاطر وأضرار سواء في البضاعة ذاتها بتعرضها للتلف أو الفساد الجزئي أو الكلي أو تأخر وصولها إلى ميناء الوصول.

٣٠٥- وتعرض المادة للحالة التي ينص فيها الاعتماد على حظر النقل من سفينة إلى أخرى، وتشير إلى أن السند يعد مقبولاً في هذه الحالة رغم الحظر المذكور طالما كانت الشحنة في حاويات أو مقطورة أو صنادل مربوطة كما هي مثبتة في سند الشحن، وطالما كان النقل مغطى بسند شحن واحد من ميناء التحميل إلى ميناء الوصول، وطالما كان الناقل قد احتفظ لنفسه بحق النقل من سفينة لأخرى.

ورغم وجاهة الاعتبارات التي حدت بواضعي القواعد الدولية إلى وضع هذا النص التحكمي، والتي قد تتمثل في:

١- أنه لن تلحق بالبضاعة أضرار من قبيل العجز أو التلف طالما كانت مشحونة

---

(1) [UBC Charitiring Ltd. V. Libya Shyping Co. Ltd. (The Libya")] [Q.B (Com. ct)], Lloyd's Law reports, 1999, p. 649.

بحاويات أو مقطورات أو صنادل مربوطة.

٢- أن بعض السفن قد تكون من الضخامة بحيث لا تتمكن من الدخول إلى بعض الموانئ فتضطر إلى تفريغ الحمولة في ميناء وسيط أو خارج الميناء لإعادة تحميلها على سفن أصغر تكون قادرة على دخول ميناء الوصول وتفريغ الحمولة به.

إلا أنني أرى أن هذا النص التحكمي لا يخلو من أكثر من وجه من وجوه النقد:

الأول: أن النص ينطوي على إهدار لإرادة البنك الفاتح وعميله اللذين اشترطا صراحة عدم نقل البضاعة من سفينة إلى سفينة أخرى.

الثاني: أن النص ينطوي على إهدار صريح وواضح لاثنين من أهم المبادئ التي ينبغي على البنك مراعاتها ووضعها نصب عينيه عند قيامه بفحص المستندات، وهما مبدأ التطابق التام بين المستندات من جهة وشروط الاعتماد الواردة بخطاب الاعتماد من جهة أخرى، ومبدأ التنفيذ الحرفي للتعليمات.

الثالث: أن النص يغفل بعض الأضرار التي قد تلحق بالعميل الآمر باعتباره مشترياً للبضاعة والبنك الفاتح باعتباره مرتهناً لها، مثل تأخر وصول البضاعة عن الموعد المنظور ووصولها بعد فوات موسم رواجها خاصة إذا كان موسم الرواج مقيداً.

ولتفادي الأضرار الناجمة عن الخضوع لهذا النص التحكمي أقترح الآتي:

أولاً: أن يحتاط العميل والبنك الفاتح بالنص في طلب فتح الاعتماد وخطاب الاعتماد على عدم خضوع الاعتماد لأحكام الفقرة د من البند السابع من المادة ٢٣ وينصا على حظر نقل البضاعة على سفينة أخرى.

ثانياً: أن يعملا منذ البداية على اختيار سفينة قادرة على دخول ميناء الوصول وتابعة لشركة ملاحية ذات سمعة جيدة.

ويبدو أنه لم تعرض على القضاء نزاعات بشأن تطبيق أحكام هذا النص إذ بالرجوع إلى أحكام محكمة النقض المصرية لم يلفت نظري أي حكم يتعرض لهذه المسألة، كما يبدو أنها لم تعرض أيضاً على القضاء الإنجليزي، فيقول أحد الشراح

الانجليز :

"والمسألة التي قد تطفو على السطح ولم يسبق عرضها على القضاء من قبل هي المتعلقة بالاعتماد الذي يحظر نقل البضاعة من وسيلة نقل إلى وسيلة أخرى فإن سند الشحن المتضمن تصريحاً معتاداً بالنقل من سفينة إلى أخرى سيكون مقبولاً[1]".

ومن جهتها أوصت لجنة البنوك بغرفة التجارة الدولية بوجوب الإشارة بسند الشحن إلى انتقال البضاعة من قارب إلى سفينة إذا ما تم ذلك[2].

---

(1) Maurice Megrah : "Paget's Law of Banking" , Op. cit., p.654.
(2) André Boudinot : "Pratique du credit documentaries" , Editions sirey , 1979 , p. 94.

الفصل الثاني

فحص المستندات الأخرى

تمهيد وتقسيم:

٣٠٦- لا تقتصر المستندات التي يجرى عليها الفحص على سند الشحن البحري القابل للتداول الذي تم تناوله في الفصل الأول من هذا الباب، وإنما تشتمل على مستندات نقل أخرى، منها ما هو بحري أيضا مثل سند الشحن البحري غير القابل للتداول، ومنها ما هو جوى كوثيقة النقل الجوى، ومنها ما هو برى أو نهري أو بالسكك الحديدية، ومنها ما هو متعدد المراحل أو الوسائط.

كما تشمل المستندات التي يجرى عليها الفحص مستندات رئيسية أخرى غير مستندات النقل، مثل الفاتورة التجارية ووثيقة التأمين.

والمستندات المتقدم ذكرها غالبا ما يتم طلبها في خطاب الاعتماد ثم يتم تقديمها من المستفيد ليقوم البنك بإجراء الفحص عليها قبل سداد القيمة، ولذلك سميت بالمستندات الرئيسية.

وإلى جانب المستندات الرئيسية تلك توجد مستندات أخرى غير رئيسية يتم طلبها أحيانا وقد لا يتم طلبها.

وعلى ذلك سأقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: فحص مستندات النقل الأخرى.
- المبحث الثاني: فحص الفاتورة التجارية ووثيقة التأمين.
- المبحث الثالث: فحص المستندات غير الرئيسية.

المبحث الأول

فحص مستندات النقل الأخرى

٣٠٧- ينقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: فحص سند الشحن البحري غير القابل للتداول.

المطلب الثاني: فحص سند الشحن متعدد المراحل.

المطلب الثالث: فحص وثيقة النقل الجوي.

المطلب الرابع: فحص وثيقة أو تذكرة أو إيصال الشحن بالسيارات أو السكك الحديدية أو النقل النهري.

المطلب الخامس: فحص إيصالات البريد والبريد السريع.

المطلب الأول

فحص سند الشحن

غير القابل للتداول

أهمية سند الشحن البحري غير القابل للتداول :

٣٠٨- تناولت المادة ٢١ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية[1] سند الشحن غير القابل للتداول ، وهو عبارة عن سند اسمي تعتمد عليه

---

(١) ٢١. مستند النقل البحري الغير قابل للتداول (أياً كان اسمه) يجب أن يبدو ظاهرياً أنه :

ا- ينص على اسم الناقل ويوقع عن طريق :

الناقل أو الوكيل المعين أو بالنيابة عن الناقل ، أو

القبطان أو الوكيل المعين له أو بالنيابة عن القبطان

أي توقيع عن طريق الناقل ، القبطان أو الوكيل يجب أن يوضح أنه الناقل، القبطان أو الوكيل.

أي توقيع للوكيل يجب أن ينص إذا كان الوكيل قد وقع لنفسه أو بالنيابة عن الناقل ، القبطان أو الوكيل. إذا وردت عبارة السفينة المعينة أو ما شابهها ببوليصة الشحن فإنه يجب كتابة تاريخ الشحن واسم السفينة التي تم الشحن عليها بالفعل ضمن عبارة التحميل على المتن.=

ب – تنص على أن البضاعة قد تم شحنها على ظهر السفينة المعينة بالذات في ميناء التحميل المذكور بالاعتماد وذلك عن طريق :

صياغة مطبوعة مسبقاً.

إشارة تبين التاريخ الذي تم فيه شحن البضاعة على المتن.

تاريخ إصدار بوليصة الشحن سيعد بمثابة تاريخ للشحن ،وذلك مالم تكن البوليصة قد إشتملت على ملصق أو إشارة الي تاريخ الشحن صراحة فإن هذا التاريخ سيكون هو تاريخ الشحن.

إذا وردت عبارة السفينة المعينة أو ما شابهها ببوليصة الشحن فإنه يجب كتابة تاريخ الشحن واسم السفينة التي تم الشحن عليها بالفعل ضمن عبارة التحميل علي المتن.

ج– تنص على ميناء التحميل وميناء التفريغ المذكورين بالاعتماد.

إذا لم تنص بوليصة الشحن على ميناء التحميل المذكور بالاعتماد كميناء للشحن أو إذا كانت تحمل عبارة المعين أوما شابهها من العبارات الخاصة بميناء التحميل فإن بيان التحميل على متن السفينة يجب أن يحتوي علي تحديد ميناء التحميل المنصوص عليه في الاعتماد وتاريخ الشحن واسم السفينة.

ويجب توافر هذا الشرط حتى لو كانت عبارة التحميل علي متن السفينة مطبوعة مسبقاً على بوليصة الشحن.

د – أن تكون بوليصة الشحن من أصل واحد فإذا صدرت من أكثر من أصل فيجب تقديم المجموعة الكاملة من بوالص الشحن المذكورة بها.

هـ – تنص على بنود وشروط النقل أو تشير إلى مصدر آخر يحتوي على بنود وشروط الشحن وفي هذه الحالة فإن محتوى الشروط الأخرى لن يفحص.

و – لا يحتوي على إشارة أنها خاصة لعقد إستئجار.

٢. أجل غرض هذه المادة فإن التفريغ في الطريق وإعادة الشحن يعني التفريغ من سفينة وإعادة التحميل لسفينة أخرى خلال عملية النقل من ميناء التحميل لميناء التفريغ المنصوص عليه بالاعتماد.

٣. بوليصة الشحن التي تنص على أن البضاعة سوف أو ربما تفرغ ويعاد تحميلها تكون مقبولة بشرط أن تكون عملية النقل مغطاة بالكامل ببوليصة شحن واحدة تكون هي نفس بوليصة الشحن.

بوليصة الشحن غير القابلة للتداول التي تنص علي أنه سيتم أو قد يتم إعادة التحميل تكون مقبولة حتى لو كان الاعتماد يمنع التفريغ وإعادة الشحن ، وذلك إذا تم شحن البضاعة في (حاوية أو مقطورة أو صندل) كما يكون مبين ببوليصة الشحن .

٤.الشرط الوارد ببوليصة الشحن غير القابلة للتداول الذي ينص على ان الناقل يحتفظ=

بعض الدول مثل فنزويلا[١]، وقد دعت لكثرة استخدامه أن المرسل إليه في حالة سند الشحن الإذني أو للحامل يعاني كثيراً عند استلام البضاعة إذا تأخر وصول المستندات إليه، إذ لا يقبل الناقل أن يسلمه البضاعة إلا إذا أبرز سند الشحن الإذني أو للحامل خشية أن تكون قد حصلت تصرفات بموجب هذا السند لذلك بدأ استخدام السند غير القابل للتداول في التزايد حتى يتمكن المرسل إليه من تسلم البضاعة بمجرد تقديم ما يثبت شخصيته ودون حاجة إلى إبراز سند الشحن لأنه من المؤكد أنه لن تقع بموجبه تصرفات للغير طالما أنه غير قابل للتداول[٢].

شروط قبول سند الشحن البحري غير القابل للتداول ...إحالة :-

٣٠٩- واضح من استعراض نص المادة ٢١ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية المشار إليه آنفاً أنه ينطوي على المتطلبات ذاتها التي أوردتها المادة ٢٠ من القواعد الدولية، السابق بيانها تفصيلاً[٣]، عدا أن الحديث في المادة ٢١ ينصب على السند غير القابل للتداول... لذلك أحيل إلى ما سبق ذكره بشأن هذه المتطلبات[٤].

"الحق في إجراء التفريغ وإعادة التحميل سوف يتم تجاهله".

(1) André Boudinot, Op. cit., p.105.

(٢) تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٢٤ من القواعد الدولية - وأنظر في ذلك أيضاً.

André Boudinot, Op. Cit., p. 105.

(٣) الدكتور / حسام الدين عبد الغني الصغير : " الجديد في القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية ٥٠٠" ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، بند ١١٣ ،ص ٨٠.

(٤) أرى أنه بدلاً من ترديد المتطلبات ذاتها في مادتين إحداهما بشأن سند الشحن البحري القابل للتداول (م٢٠) والأخرى لسند الشحن البحري غير القابل للتداول (م٢١) كان من المفضل الاكتفاء ببيان المتطلبات في مادة واحدة مع الإشارة إلى أن أحكامها تنطبق على السندين.

المطلب الثاني

فحص سند النقل متعدد الوسائل (أو المراحل)

مسمياته:

٣١٠- تناولت المادة ١٩ من القواعد الدولية، النشرة رقم٦٠٠[١] سند الشحن متعدد

---

(١) وتنص هذه المادة على أنه "١٠ مستند النقل الذي يغطي على الأقل وسيلتين مختلفتين للنقل (متعدد الوسائل أو مركب أو أي مسمى آخر يجب أن يبين الآتي:

أ- ينص على اسم الناقل ويكون موقع من :

الناقل أو الوكيل المعين أو بالنيابة عن الناقل ، أو

الربان أو الوكيل المعين له أو بالنيابة عن الربان.

أي توقيع للناقل أو الربان أو الوكيل يجب أن يبين ما إذا كان هذا التوقيع توقيع الناقل أو الربان أو الوكيل.

أي توقيع للوكيل يجب أن يبين ما إذا كان التوقيع بالنيابة عن الناقل أو عن الربان.

ب- يبين أن البضاعة قد أرسلت ، استلمت كعهدة أو تم شحنها على متن السفينة في المكان المنصوص عليه بالاعتماد عن طريق :

صيغة مطبوعة مسبقاً أو

ختم أو إشارة تبين تاريخ إرسال البضاعة أو استلامها كعهدة أو شحنها على المتن.

تاريخ صدور مستند النقل سيعتبر تاريخا للإرسال أو الاستلام بالعهدة أو الشحن على المتن وسيعتبر تاريخا للشحن ، ومع ذلك فإنه إذا كان مستند النقل يبين بواسطة الختم أو إشارة الي تاريخ الإرسال أو الاستلام بالعهدة أو التحميل على المتن فإن هذا التاريخ سيكون هو تاريخ الشحن.

ج- يبين مكان الإرسال أو الاستلام بالعهدة أو الشحن ومكان الوصول النهائي المنصوص عليه بالاعتماد حتى لو :

نص مستند النقل بالإضافة الي ذلك الي أماكن مختلفة للإرسال أو الاستلام بالعهدة أو الشحن أو مكان الوصول النهائي أو

نص مستند النقل على كلمات مثل المقصودة Intended أو وصف آخر للسفينة أوميناء الشحن أو ميناء التفريغ.

د- أن يكون من أصل واحد فإن صدر من أكثر من أصل وجب تقديم مجموعة كاملة كما هي منصوص عليها بالمستند.

هـ- يتضمن جميع شروط النقل أو إحالة إلى مستند آخر يحتوي على شروط النقل (مستند=

الوسائل ، ولهذا السند مسميات عديدة فالبعض يطلق عليه سند الشحن المزدوج، أو المختلط، أو المرتبط، أو متعدد المراحل[١]، والبعض يسميه سند الشحن متعدد الوسائط [٢]، ولكني أفضل تسميته بسند النقل متعدد المراحل[٣]أو سند الشحن متعدد الوسائل، ذلك أنه عبارة عن وثيقة واحدة تغطى البضاعة من بداية الرحلة إلى نهايتها حتى لو تم استخدام أكثر من وسيلة نقل برية وبحرية وجوية ونهرية وبمعرفة ناقلين متعددين.

أهميته :

٣١١- ويعالج هذا السند مشكلة قصر الخطوط الملاحية، ففي كثير من الأحيان لا توجد سفينة واحدة يمكنها أن تنقل البضاعة من ميناء القيام إلى ميناء الوصول إذا كانت المسافة طويلة، لذلك يحتاج الأمر إلى تفريغ البضاعة في ميناء في الطريق وإعادة تحميلها على سفينة أخرى تنطلق بها إلى ميناء الوصول، وقد يتم التفريغ في الطريق عدة مرات، وبهذه الطريقة تتعدد عقود النقل وإذا حدث تلف بالبضاعة فإنه يصعب معرفة أى الناقلين هو المسئول عن التلف، لذلك ظهرت فكرة جعل النقل

=نقل مختصر أو خال من البيانات في الظهر) ولن يتم فحص ماتضمنته هذه الشروط.

و- لا ترد به أى إشارة إلي أنه خاضع لعقد المشارطة.

٢. من أجل أغراض هذه المادة ، فإن إعادة الشحن تعني التفريغ في الطريق من وسيلة نقل وإعادة الشحن تعني التفريغ من وسيلة وإعادة الشحن إلى وسيلة أخرى (سواء كانت وسائل النقل مختلفة أو لم تكن مختلفة) وذلك خلال النقل من مكان الإرسال أوالاستلام بالعهدة أو الشحن إلى مكان الوصول النهائي المذكور بالاعتماد.

٣. مستند الشحن يمكن أن يبين أن البضاعة سيتم أو ربما يتم تفريغها بالطريق وإعادة شحنها بشرط أن تكون عملية النقل بأكملها مغطاة بمستند نقل واحد.

مستند النقل الذي يوضح أنه سيتم أو يمكن أنيتم إعادة شحن البضاعة في الطريق سيتم قبوله حتى لو كان الاعتماد يمنع إعادة الشحن".

(١) أنظر في ذلك الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص. ص. ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢)أنظر في ذلك الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(٣) أنظر في ذلك ترجمة الدكتور علي جمال الدين عوض للقواعد الدولية، النشرة رقم٤٠٠، : "الاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص٤٧٧.

متعدد المراحل (الوسائل) يتم بسند نقل واحد ومن ناقل واحد، يتعهد بأن يغطي جميع المراحل بوصفه في أحدها أصيلاً عن نفسه وفي الباقي وكيلاً عن الناقلين الآخرين، ويكون الناقل الأول فيه مسئولاً على جميع المراحل التالية [١].

كما يعالج نقل البضاعة من وسيلة نقل بحرية إلى وسيلة نقل برية أو جوية وتتم أيضاً بسند نقل واحد، ومن ناقل واحد يتعهد بأن يغطى جميع المراحل بوصفه أصيلاً في إحداها ووكيلاً عن الناقلين الآخرين في المراحل الأخرى[٢].

والأصل أن سند النقل متعدد المراحل أو الوسائل يعد مقبولاً من الناحية التجارية والعملية لدى المصارف ما لم ينص على خلاف ذلك[٣].

شروط قبوله:

٣١٢- شروط قبول هذا السند الواردة بالمادة ١٩تماثل شروط قبول سند الشحن البحري الواردة بالمادة ٢٠، إلا أن ثمة فروقًا هامة تعكس الفروق الجوهرية بين مستندات النقل المتعدد الوسائل وسند الشحن البحري.

فكما يقول البعض إن ثمة نقاطاً يجب أخذها بعين الاعتبار عند المقارنة بين سند الشحن متعدد الوسائل وغيره من سندات الشحن الأخرى[٤]، وأهم هذه النقاط :

أولا: سند الشحن متعدد الوسائل يكتفي فيه بالإشارة إلى أن البضاعة أرسلت أو أصبحت تحت مسئولية الناقل، وهذا بعكس سند الشحن البحري.

ثانياً: في سند الشحن متعدد الوسائل هناك احتمال لأن تكون البضاعة تحت مسئولية الناقل في الميناء الجوي.

ثالثاً: كما في النقل من سفينة إلى أخرى فإن في النقل متعدد الوسائل يمكن النقل من وسيلة برية إلى وسيلة بحرية وهكذا وبالعكس ويتم تغطية النقل في جميع المراحل بالسند نفسه.

---

(١) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين في التعليق على المادة ٢٦.

(2) Paul Todd, Op. cit., p.p.182-183.

(٣)الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(4) Paul Todd, Op.cit., p.p. 182-183.

المطلب الثالث

فحص وثيقة النقل الجوي

٣١٣- تناولت المادة ٢٣ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية [١]، وثيقة النقل الجوي، مبينة شروط قبولها عند الفحص. [٢]

---

(١) تقابلها المادة ٢٧من القواعد الموحدة، النشرة رقم٥٠٠.

(٢) وتنص هذه المادة على أنه :" ٠١ بوليصة الشحن الجوي ، أيا كان اسمها ، يجب أن تبين:

ا- اسم الناقل وتوقيع :

الناقل أو

وكيل مسمي أو وكيل معين له بالنيابة عن الناقل ، أو

أي توقيع للناقل أو وكيله يجب أن يعرف أنه للناقل أوالوكيل.

أي توقيع للوكيل يجب أن يوضح أن الوكيل قد وقع بالنيابة عن الناقل .

ب - أن البضاعة قد تم قبولها للشحن.

تاريخ الإصداروذلك التاريخ سيعد بمثابة تاريخ للشحن ،مالم تكن البوليصة قد اشتملت على ملصق أو إشارة تشيرالي تاريخ الشحن صراحة فإن هذا التاريخ سيكون هو تاريخ الشحن.

أي معلومات أخري تكون موجودة علي مستند الشحن الجوي ولها علاقة برقم الرحلة وتاريخها لن تؤخذ في الاعتبار أثناء تحديد تاريخ الشحن.

ج - مطار الإقلاع وميناء الوصول المذكورين بالاعتماد.

د - أنه الأصل الخاص بالمرسل أو الشاحن حتي لو طلب الاعتماد مجموعة الأصول الكاملة.

هـ - ينص على بنود وشروط النقل أو تشير إلى مصدر آخر يحتوي على بنود وشروط الشحن وفي هذه الحالة فإن محتوى الشروط الأخرى لن تفحص.

٠٢ لأجل غرض هذه المادة فإن التفريغ في الطريق وإعادة الشحن يعني التفريغ من طائرة وإعادة التحميل لطائرة أخرى خلال عملية النقل من مطارالاقلاع لمطار الوصول المنصوص عليه بالاعتماد.

تند الشحن الجوي يمكن أن ينص على أن البضاعة سوف أو ربما تفرغ ويعاد تحميلها بشرط أن تكون عملية النقل مغطاة بالكامل بمستند شحن واحد.

مستند الشحن الجوي الذي ينص علي أنه سيتم أو قد يتم إعادة التحميل يكون مقبولا حتى لو كان الاعتماد يمنع التفريغ وإعادة الشحن" .

وتأخذ وثيقة النقل الجوي شكل Lettere de transport aerien [١]، وهي تتيح للبنك في نطاق الاعتمادات المستندية أن يرجع بالتعويض على الشركة الناقلة [٢]، بقيمة العجز أو التلف الذي لحق بالبضاعة أثناء الرحلة الجوية إذا كان نقلها سيتم بهذه الوسيلة ولكنها لا تعد من المستندات الممثلة للبضاعة[٣]، ولذلك ظلت مستندا اسمياً [٤]،ومرد ذلك إلى أن البضاعة تصل إلى المرسل إليه في وقت قصير جداً لا يسمح بإجراء تصرفات أو عمليات ائتمانية عليها .

ومن أهم الشروط التي تطلبتها المادة ٢٧ آنفة الذكر لكي تكون هذه الوثيقة مقبولة ومؤدية لوظيفتها ما يلي:

١-اسم الناقل، وتوقيعه هو أو وكيله:

٣١٤- فأول ما تطلبته هذه المادة[٥]،أن يذكر اسم الناقل في الوثيقة، وأن يوقع عليها أو يتم توثيقها منه أو من وكيله، ومن ثم لا تكون وثيقة النقل الجوي الموقعة من الربان أو قائد الطائرة مقبولة[٦]، وهذا بخلاف سند الشحن البحري الذي يمكن أن يكون موقعاً أو موثقاً من الناقل نفسه أو وكيله أو من الربان أو قائد السفينة[٧].

---

(١) أنظر في ذلك الدكتور/ محيي الدين إسماعيل على الدين : "موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، بند ٨١٧، ص ٨٧٥ .

وأنظر أستاذنا الدكتور /محمد عبد الحميد:"القانون الواجب التطبيق علي النقل الجوي في المملكة العربية السعودية "،مكتبة النصر بالقاهرة والزقازيق، ١٩٨٩،ص ٥٦ ، بند ٢٩ . حيث عرف عقد النقل الجوي بأنه:"عقد النقل الجوي هو إتفاق بين الناقل وراغب السفر أو الشاحن ، بمقتضاه يلتزم الناقل بتحريك المسافر أو أمتعته أو نقل البضاعة بالطائرة من مكان لآخر خلال مدة معينة نظير أجر معين" .

(2) André Boudinot , Op.cit., p.p. 117 , 118.

(٣) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين، المرجع السابق، ص ٨٧٣.

(٤) الدكتور/ صليب بطرس و المستشار ياقوت العشماوى :" الاعتماد المتندي من المنظور العملى والمنظور القانونى "، المركز المتطور للصحافة (أهلا)، ١٩٨٤، ص. ص ٥٦، ٥٧.

(٥) أنظر م ٢٣/١/أ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(٦) أنظر تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٢٧من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة ٥٠٠ المقابلة للمادة ٢٣ من النشرة الحالية رقم ٦٠٠.

(٧) أنظر م ٢٠/١/أ من القواعد الموحدة، النشرة رقم٦٠٠.

كما لا تكون الوثيقة الموقعة من وكلاء الشحن وحدهم مقبولة، وذلك ما لم يكن وكيل الشاحن ناقلاً أو وكيلاً للناقل في الوقت نفسه، أو ما لم تكن الوثيقة موقعاً عليها من الناقل أو وكيل الناقل إلى جانب توقيع وكيل الشحن.

٢-تاريخ الشحن والإرسال:

٣١٥- إذا طلب الاعتماد تاريخاً محدداً للإرسال، كان من الواجب أن تتضمن وثيقة النقل الجوي تأشيرة محددة بهذا التاريخ، ويقوم تاريخ إصدار وثيقة النقل الجوي مقام هذا التحديد، ولكن لا يقوم مقامه أي بيانات أخرى مشابهة كتاريخ الرحلة ورقمها[١]، وحكم بأن تاريخ التسليم إلى الناقل الجوي لا يعد تاريخاً للشحن، ففي قضية عرضت على القضاء الفرنسي، وتدور وقائعها حول قيام مستورد بفتح اعتماد مستندي لشخص آخر مستفيد، وجاء في شروطه أنه على المورد (المستفيد) أن يقدم مستندات من بينها وثيقة نقل جوي مؤرخة ٢٠أكتوبر كحد أقصى ويذكر فيها رقم الرحلة، ولما قدمت المستندات إلى البنك الفاتح وأجرى عملية الفحص عليها اتضح له أن وثيقة النقل مؤرخة ٢٧ أكتوبر فرفض المستندات، ولم يلق هذا الرفض قبولاً من المستفيد الذي التجأ إلى القضاء زاعما أن المستندات سليمة لأنه قام بتسليم البضاعة إلى الناقل الجوي في ٢٠ أكتوبر كما ورد في شروط الاعتماد ولأن تاريخ التسليم للناقل يعد في الوقت ذاته تاريخاً للشحن، إلا أن المحكمة ردت بأن اعتبار تاريخ التسليم للناقل تاريخاً للشحن معمول به في النقل البحري دون الجوي، وأن نصوص القواعد الموحدة التي ارتكن إليها للتدليل على صحة دفاعه لاتتعلق بالنقل الجوي وإنما بالنقل البحري، ومن ثم يعد تاريخ الشحن هو تاريخ صدور وثيقة النقل الجوي لا تاريخ التسليم للناقل، ويكون الشحن قد تم بعد الميعاد وتكون الوثيقة التي ذكر بها هذا التاريخ واجبة الرفض [٢].

كما حكم بأن البنك يعد مخطئا إذا قام بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد مع التحفظ رغم مطالبته بمعرفة الأمر بعدم الوفاء بهذه القيمة لوجود اختلاف بين تاريخ

---

(١) م٢٣/١/ ج من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٦٠٠.

(2) Paris, 2 Mai 1990, dalloz sirey, Juill. 1991 , p. 221

الإرسال الوارد بمستند النقل الجوي والتاريخ الوارد بخطاب الاعتماد[١].

٣-تقديم أصل وثيقة النقل الجوي:

٣١٦- وتشترط المادة ٢٣ آنفة الذكر أن يقدم المستفيد أصل وثيقة النقل المقدم له كمرسل، حتى لو كان الاعتماد يشترط مجموعة كاملة من المستندات الأصلية أو تعبيرات مشابهة.

فوفقاً لاتفاقية فارسوفيا Varsoviae الدولية للطيران المدني الصادرة في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ وتعديلاتها، تصدر وثيقة النقل الجوي من ثلاث نسخ أو صور أصلية ويتم إصدارها عند تسليم البضاعة للناقل، الأولى للناقل ويوقعها المرسل منه، والثانية للمرسل إليه ويوقعها الناقل والمرسل وترسل مع البضاعة، والثالثة للمرسل منه يتسلمها عند قبول البضاعة ويوقعها الناقل[٢].

والنسخة التي يجب على المستفيد أن يقدمها ضمن سندات الاعتماد هي الصورة الأصلية الصادرة للمرسل إليه والموقع عليها من الناقل والمرسل[٣] .

شروط أخري :

٣١٧- وبالإضافة إلى الشروط الثلاثة المذكورة تطلبت المادة ٢٣ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة ٦٠٠، شروطاً أخرى في وثيقة النقل الجوي لا تختلف في مضمونها عما سبق أن أشرت إليه عند الحديث عن سند الشحن البحري القابل للتداول.

---

(1) Agen, 27 juin. 1988, Recueil dalloz sirey 1990, 22e cahier , p.179 , Note M. Michel Vasseur.

ولكنها لم تحمله بأية مبالغ على سبيل التعويض نظراً لقيام الأمر باستلام البضاعة وعدم قدرت على إثبات أن خطأ البنك قد ألحق به أية أضرار .

(٢) المادة ٦ من اتفاقية فارسوفيا ولمزيد من التفاصيل أنظر:

André Boudinot , Op. cit. , p.115

والدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين : "موسوعة أعمال البنوك" , مرجع سابق، ص ٨٧٥.

(٣) المادة ٢٣/١ / هـ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٦٠٠.

حجيتها :

٣١٨- قضت محكمة باريس التجارية بأن لوثيقة النقل الجوي حجيتها في إثبات إبرام عقد النقل واستلام الناقل للبضاعة، والشروط التي تم بمقتضاها هذا النقل، كما أن الناقل يلتزم بموجبها بتسليم البضاعة إلى البنك فاتح الاعتماد[1].

المطلب الرابع

فحص وثيقة أو تذكرة أو إيصال الشحن بالسيارات أو السكك الحديدية أو النقل النهري

٣١٩- تناولت المادة ٢٤من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة ٦٠٠، وثائق النقل البرية والنهرية[2]، مبينة أنه متي توافرت الشروط والمتطلبات

---

(1) Trib. Com. Paris ,10 Mars 1969 , André Baudinot , p. 118.

(٢) تنص هذه المادة على أنه: "١. مستند الشحن البري أو بالسكك الحديدية أو الطرق المائية الداخلية، أيا كان اسمه، يجب أن يبين:

ا- اسم الناقل وتوقيع:

الناقل أو

وكيل مسمي أو وكيل معين له بالنيابة عن الناقل .

يبين استلام البضاعة بواسطة توقيع ملصق أو إشارة بواسطة الناقل أو الوكيل المسمي أو بالنيابة عن الناقل.

أي توقيع أو ملصق أو إشارة تفيد استلام البضاعة بواسطة الناقل أو الوكيل يجب أن يعرف أنه للناقل أو الوكيل.

أي توقيع أو ملصق أو إشارة تفيد استلام البضاعة بواسطة الوكيل يجب أن تبين أن الوكيل قام بالتوقيع أو يتصرف بالنيابة عن الناقل .

إذا كان مستند النقل بالسكة الحديد لا ينص علي الناقل فإن أي توقيع أو ملصق للسكة الحديد يتم قبوله كإثبات أن المستند تم توقيعه بواسطة الناقل.

ب- تبين تاريخ الشحن أو التاريخ الذي تم فيه استلام البضاعة للشحن أو للإرسال أو للنقل في المكان المنصوص عليه في الاعتماد وذلك ما لم يكن مستند الشحن مشتملاً علي ملصق يحدد تاريخ الاستلام أو بيان بتاريخ الاستلام أو تاريخ الشحن، فإن هذا التاريخ سيعد تاريخاً للشحن.

ج- يبين مكان الشحن ومكان الوصول المنصوص عليهما بالاعتماد .=

في سند النقل البري أو النهري كاسم وتوقيع الناقل أو وكيله أو نائبه وتمام استلام البضاعة للنقل أو الإرسال ومكان الشحن والوصول وغير ذلك من الشروط الواردة بالنص فإن المستند يعد مقبولاً، وذلك سواء استخدم في النقل وسائل برية كالسيارات أو السكك الحديدية أو نهرية كالقوارب والزوارق البخارية والشراعية.

وتتخذ وثيقة النقل البري، شكل بوليصة شحن بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية وتذكرة نقل في النقل بالسيارات، وهذان المستندان لا يقبلان التحويل أو التداول[١].

ومن نص المادة ٢٨ آنف الذكر يتضح أن ثمة تشابهاً كبيراً بين شروط وثائق النقل البري والنهري وشروط سند الشحن البحري، وتنحصر أوجه الاختلاف بينهما في الآتي[٢]:

١- في وثائق النقل البرية والنهرية تكفي مجرد الإشارة إلى أنه تم استلام البضاعة

=٣- ا- مستند الشحن البري يجب أن يوضح أنه الأصل الخاص بالمرسل أو الشاحن أولا يتضمن أي إشارة تبين لمن تم تجهيز هذا المستند .

ب- مستند الشحن بالسكك الحديدية والمعنون " بأنه بديل " سيتم قبوله علي أنه أصل.

ج- مستند النقل بالسكك الحديدية أو بالطرق المائية الداخلية سيتم قبوله علي انه أصل سواء تم التأشير عليه بأنه أصل أم لا .

٢.في حالة غياب أي إشارة بمستند النقل على عدد الأصول المصدرة ، فإن العدد المقدم سوف= =يعتبر أنه مجموعة كاملة.

٣. لأجل غرض هذه المادة فإن إعادة الشحن تعني التفريغ من وسيلة نقل إلي أخرى من خلال طريقة النقل ذاتها أثناء النقل من مكان الشحن أوالإرسال أو النقل إلى مكان الوصول المنصوص عليه بالاعتماد.

٤. ا- مستند النقل البري أو بالسكك الحديدية أوبالطرق المائية الداخلية الذي ينص على أن البضاعة سيتم أوقد تفرغ ويعاد تحميلها يكون مقبولا بشرط أن تكون عملية النقل كلها مغطاة بمستند نقل واحد .

ب - مستند النقل البري أو بالسكك الحديدية أوبالطرق المائية الداخلية الذي ينص على أن التفريغ وإعادة الشحن سوف أو يمكن أن يتم يكون مقبولاً حتى لو كان الاعتماد يمنع ذلك".

(١) الدكتور/ صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) أنظر تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٢٨من القواعد الدولية،النشرة رقم ٥٠٠ المقابلة للمادة ٢٤ من القواعد الدولية،النشرة رقم ٦٠٠.

بغرض شحنها أو نقلها[١]، لكي تقبلها البنوك بينما في سند الشحن البحري لا تكفي هذه الإشارة، وإنما يجب أن يتم التحميل على متن السفينة فعلاً[٢].

٢- في وثائق النقل البرية والنهرية إذا خلت الوثيقة من بيان عدد النسخ المصدرة فإن البنوك تقبل وثائق / أو مستندات النقل المقدمة (مجموعة كاملة) سواء أكانت مؤشراً عليها بما يفيد أنها أصول أم غير مؤشر عليها بذلك[٣]، بينما في سند الشحن البحري يجب تقديم الأصل أو الأصول الخاصة بالسند كما صدرت[٤].

المطلب الخامس

فحص إيصالات البريد والبريد السريع

٣٢٠- حددت المادة ٢٥[٥]، من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠، الشروط الواجب توافرها في إيصالات البريد والبريد السريع حتى تكون مقبولة من البنوك في الاعتمادات المستندية[٦].

---

(١) المادة ٢٤/ ١ / ب من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.
وأنظر Paul Todd , Op. cit., p. 183.

(٢) المادة ٢٠ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(٣) المادة ٢٤/ ٣ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.
وأنظر Paul Todd , Op.cit., p. 184.

(٤) المادة ٢٠/ ١ / د من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(٥) هذه المادة تقابلها المادة ٢٩ من القواعد الموحدة السابقة ، نشرة ٥٠٠ ، طبعة سنة ١٩٩٣

(٤) فنصت على أنه: " ١.إيصال البريد (أياً كان اسمه) والذي يدل على استلام البضاعة للنقل يجب أن يبين في ظاهره الآتي :

أ-اسم الناقل وختم أو توقيع مقدم خدمة النقل البريدي في المكان الذي نص الاعتماد على أن تشحن منه البضاعة و

ب-تاريخ الاستحواذ أو الاستلام أو أي كلمة بهذا المعنى ، وهذا التاريخ سوف يتم إعتباره تاريخا للشحن.

٢.شرط دفع نفقات البريد السريع مقدماً سيتم إستيفاءه بمستند النقل الصادر من مؤدي خدمة البريد والذي يشهد بأن مصروفات النقل على عاتق طرف غير المرسل إليه.

٣.إيصال البريد أو شهادة الإرسال البريدي (أياً كان اسمها) والتي توضح أنه تم استلام-

وقد يتعجب المرء لماذا تدرج القواعد والأعراف الموحدة نصاً عن إرسال البضائع بالبريد رغم أن هذه الوسيلة لا توفر للمشتري القدر الكافي من الضمان بأن ما يتم إرساله سيتوافق مع متطلباته [1]، ونرى من جانبنا أن هذا النص لا يعالج حالة تلقي ترحيباً من البنوك الحريصة التي لا توافق على منح ائتمان إلا عند التأكد من توافر الضمانات الكافية، ولكن إذا افترضنا أن بنكاً حريصاً وافق على فتح اعتماد مستندي لتمويل بضائع يتم إرسالها بطريقة البريد السريع أو البريد العادي، فإن النص يتناول في الفقرة الأولي إيصال البريد عموما وينص علي أنه يجب أن يتضمن ختم الجهة التي شحنت منها البضاعة أو توثيقها من ناحية، وتاريخ الشحن أو الإرسال من ناحية أخرى وفي الحالات التي لا يذكر فيها تاريخ الشحن أو الإرسال يعتبر تاريخ الإيصال هو تاريخ الشحن أو الإرسال. كما أن النص يتناول في الفقرة الثانية إيصال البريد السريع، وما يجب توافره فيه حتى يكون مقبولاً من قبل البنوك في الحالات التي لا تكون هناك شروط مخالفة لهذه الشروط، بينما يتناول النص في الفقرة الثالثة الشروط الواجب توافرها في إيصال البريد العادي وشهادة الإرسال البريدي حتى يكون مقبولاً من قبل البنوك ما لم تشترط هذه البنوك شروطاً أخرى غير ذلك فاشترطت أن يوضح في إيصال أو شهادة البريد السريع:

١- أنه تم استلام البضاعة للنقل.

٢- خاتم أو توقيع مقدم خدمة النقل البريدي في المكان الذي نص الاعتماد على أن تشحن منه البضاعة و تاريخ الاستحواذ أو الاستلام وأن هذا التاريخ سوف يتم اعتباره تاريخا للشحن.

وأهم ما يسترعي الانتباه في هذا النص اعتبار تاريخ تسليم البضاعة بمكتب البريد تاريخا للشحن ، وهذا التاريخ يكون مسجلاً على إيصالات الإرسال كتابة أو بواسطة ختم، وهو ما يحدث في مستندات النقل الأخرى والمقصود باعتبار هذا التاريخ هو تاريخ الشحن أن مدة الـ ٢١ يوماً المنصوص عليها في المادة ٣/١٤ تحتسب

=البضاعة للنقل ، يجب أن تحتوي علي الختم أو التوقيع والتاريخ في المكان الذي نص الاعتماد علي أنه مكان شحن البضاعة، وهذا التاريخ سيعتبر تاريخ الشحن" .

(1) Paul Todd, Op. cit., No.5- 3 -5, p. 184.

اعتباراً من هذا التاريخ[١]، فإن قام المستفيد بتقديم الإيصال أو الشهادة بعد ٢١ يوماً من التاريخ المذكور اعتبر مستنداً قديماً أو متأخر التقديم [٢].

---

(١) أنظر تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٢٩ من القواعد الموحدة،النشرة ٥٠٠ المقابلة للمادة ٢٥ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(٢) أنظر في ذلك المادة ٣/١٤ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠، التي تنطبق على جميع أنواع مستندات النقل بما فيها النقل بالبريد.

المبحث الثاني

فحص الفاتورة ووثيقة التأمين والمستندات الإضافية

المطلب الأول

فحص الفاتورة التجارية

تمهيد:

٣٢١- قبل العرض لعملية فحص الفاتورة التجارية نرى أنه من المناسب أن نعرض أولاً لمكانتها بين مستندات الاعتماد والدور الذي تؤديه.

مكانة الفاتورة التجارية بين مستندات الاعتماد والدور الذي تقوم به:

٣٢٢- الفاتورة التجارية واحدة من بين المستندات الرئيسية في الاعتماد المستندي(١)، ويصل البعض إلى حد القول إن البائع وفقاً لعقد البيع C.I.F يجب أن يقدم فاتورة تجارية (٢)، ومرد ذلك إلى أنها تعد المستند الذي يحرره البائع موضحاً فيه البضائع والتعبئة تحديداً دقيقاً متفقاً مع شروط الاعتماد(٣)، وسعر السلعة أو السلع المباعة للمشتري(٤).

وإن كانت الفاتورة بذلك تعد مستنداً من جانب واحد هو البائع الذي يستقل بتحريرها، مما يحول دون اعتبارها ضماناً بصدق ما ورد بها خاصاً بنوعية البضاعة أو كميتها(٥)، مما قد يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بمستندات أخرى من جهات مختلفة، كشهادة النوعية وشهادة الوزن وشهادة التحاليل والشهادة الصحية والفاتورة القنصلية على نحو ما سنرى عند التعرض لفحص كل منها، إلا أن

---

(١) الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
Lazar Sarna , Op.cit., p. 4-3.

(2) Paull Todd, Op.cit., N°. 9-4-4, p. 141.

(3) Nicholas Kauladis, Op.cit., p. 220.

(4) Jean Escara, Op.cit., N°. 1382, p. 85.

(٥) الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

أهميتها تبدو في اعتبارها أساساً لاحتساب الثمن[١]، وشاهداً على تنفيذ العملية أو الصفقة التجارية[٢]، إلى جوار غيرها من المستندات، وأساساً لتحديد الرسوم الجمركية بالجمارك بميناء الوصول، كما يستخدمها المشتري في الإجراءات المحاسبية الخاصة بعملية الشراء الخارجي موضوع الاعتماد المستندي[٣]، وقد تكون وسيلة وحيدة للتعرف على مواصفات البضاعة عندما يتم شحنها في الباخرة في طرود مقفلة [٤].

ولأن الفاتورة تحرر بمعرفة البائع، فإنه إذا ظهر بها نقص أو أية مخالفة لشروط الاعتماد، يكون من الميسور استكمال النقص أو تقديم فاتورة أخرى صحيحة بمعرفة هذا البائع طالما كانت مدة الصلاحية لم تنته بعد[٥].

اشتراطات قبولها وفقاً للقواعد الموحدة

٣٢٣- أفردت القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية مادة واحدة للفاتورة التجارية حددت فيها الشروط الواجب توافرها فيها، حتى تكون مقبولة من البنك القائم بعملية الفحص، فنصت على أنه(٦):-

١- " الفاتورة التجارية :

يجب أن تبين أنها صادرة من المستفيد (ماعدا ما ذكر في المادة ٣٨ الخاصة بالاعتمادات القابلة للتحويل).

يجب أن تصدر باسم الآمر (باستثناء ما نصت عليه المادة الفرعية ٣/٣٨).

يجب أن تصدر بعملة الاعتماد و

---

(١)الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين: "موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، ص٩٠٤.
(2) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4-3.
(٣) عبد القادر عثمان عثمان:"الاعتمادات المستندية بين التجهيز والتنفيذ"، مرجع سابق، ص١٠٢.
(٤)الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين، المرجع السابق، ص٩٠٤.
(٥) أنظر في ذلك الأستاذ / إبراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص٢٤.
(٦) المادة ٣٧ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠.

لا يلزم أن تكون موقعة.

٢- البنك المعين(عندما يعمل وفقا لماعين له) والبنك المعـزز - إن وجـد- أو البنك المصدر يمكن أن يقبل فاتورة تجارية صادرة بمبلغ أكبر مـن المبلـغ المسموح به بالاعتماد ويكون قراره معتمداً على قرار باقي الأطراف بشرط ألا يكون البنك المذكور قد قام بالوفاء أو التداول بمبلغ يزيـد عـن المبلـغ المذكور الاعتماد (المصرح به الاعتماد).

٣- وصف البضاعة ، الخدمات ، حسن الأداء المذكور بالفاتورة التجارية يجـب أن يتطابق مع الوصف المذكور بالاعتماد".

ويجب أولاً وقبل كل شيء وكما سبق أن ذكرت أن تكون الفاتورة مثلها مثل باقي المستندات الأخرى مستوفية للشروط المنصوص عليها في الاعتماد[١]، وأن تكون بياناتها غير متعارضة مع بيانات المستندات الأخرى[٢]، وإلا كانت غير مقبولة[٣]، شأنها في ذلك شأن غيرها من المستندات.

وبالإضافة إلى هذا الشرط الأساسي، وبشرط عدم مخالفة ما جاء به يجب أن تتوافر في الفاتورة الشروط الآتية:

---

(١) أنظر في ذلك الأستاذ / إبراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) وفي ذلك تنص المادة ٤/١٤ من الأعراف الموحدة، النشرة رقم٦٠٠، على أنه: " عند مطابقة البيانات الواردة بالمستند علي بيانات الاعتماد ، فإن المستند نفسه والمعيار الدولي للممارسـة المصرفية لا يتطلبان أن تكون البيانات متطابقة كالأصل ، ولكن يجب ألا تتعارض البيانـات الواردة في المستند مع البيانات الواردة في مستند آخر أو في الاعتماد".

David Warne, Op.cit., N°. 6-42, p.219.

(3) Cour de justice civile de Genéve,16 juillet 1985, Recueil dalloz siery, 1986, p.219.

Colmar, 14 Juin 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 218.

David Warne, Op.cit., N°. 6-42, p.219.

١-أن تكون صادرة من المستفيد وباسم المشتري :

٣٢٤- في غير الاعتمادات القابلة للتحويل، وما لم ينص الاعتماد على خلاف ذلك فإنه يجب أن تكون الفاتورة صادرة من البائع، وهذا الشرط وإن كان العمل قد جرى على اشتراطه من قبل إلا أنه النص عليه لأول مرة يعد في نصوص القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ [١] ثم تم النص عليه مرة ثانية في النشرة رقم ٦٠٠، ولكن هذا الاشتراط لا يوجب على المستفيد التوقيع على الفاتورة بنفسه [٢]، وعدم اشتراط التوقيع على الفاتورة التجارية يفتح الطريق أمام إمكانية إرسالها بالطرق الإلكترونية كالفاكس والحاسب الآلي، حيث قد تخلو من توقيع المستفيد تماماً كما في حالة الإرسال بالحاسب الآلي أو تحمل صورة التوقيع الأصلية كما في حالة الإرسال بالفاكس.

أما اشتراط صدور الفاتورة باسم المشتري الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١٨ فلا يعد من النصوص الجديدة [٣].

فإن كان الاعتماد قابلاً للتحويل وحوله البائع لصالح مورد خاص به، فإنه قد يرفع الفاتورة الصادرة من هذا المورد لتحل محلها فاتورته الخاصة متضمنة اسمه هو محل اسم العميل الأمر، واسم المورد الخاص به محل اسمه الوارد بالفاتورة الأولى [٤].

---

(١) أنظر في ذلك نص المادة ٤١من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٤٠٠- المادة ٣٧من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠- نص المادة ١٨من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠ - وأنظر في ذلك أيضا: الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ٢٠١- زكي عبد الحميد الإدكاوي، مرجع سابق، ص ٢٦ - محمد محمود فهمي:"الاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) إذ تنص المادة ١٨ فقرة ٤على أن الفاتورة التجارية لا يلزم أن تكون موقعه.

(٣) إذ كانت المادة ١/٤١ من النشرة رقم ٤٠٠ والمادة٣٧ من النشرة ٥٠٠ تشترطان أيضاً أن تكون الفاتورة باسم المشتري.

(٤) ويستفاد ذلك مما جاء بعجز الفقرتين ١، ٢ من المادة ١٨ سالفة الذكر ومما جرى عليه نص المادة ٩،٨/٣٨ من القواعد الموحدة ، النشرة ٦٠٠ التي تنص على أنه: " ٨.للمستفيد الأول الحق في استبدال فاتورته وكمبيالته (إذا وجدت) بفاتورة وكمبيالة المستفيد الثاني في حدود مبلغ لا يزيد=

٢-ألا تكون الفاتورة صادرة بمبالغ تجاوز المسموح به في الاعتماد:

٣٢٥- تنص المادة (٢/١٨) سالفة الذكر على أنه:

" البنك المعين(عندما يعمل وفقا لماعين له) والبنك المعزز - إن وجد- أوالبنك المصدر يمكن أن يقبل فاتورة تجارية صادرة بمبلغ أكبر من المبلغ المسموح به بالاعتماد ويكون قراره معتمداً على قرار باقي الأطراف بشرط ألا يكون البنك المذكور قد قام بالوفاء أو التداول بمبلغ يزيد عن المبلغ المذكور الاعتماد (المصرح به الاعتماد)".

وواضح من هذا النص أن الأصل ألا تصدر الفواتير التجارية بمبالغ أزيد من تلك المقررة في الاعتماد، وإلا كانت معرضة لمواجهتها بالرفض وعدم القبول من جانب البنوك[1].

بيد أنه إذا كان الاعتماد قد استعمل عبارات تقريبية في تحديد مبلغ الاعتماد فيكون مقبولاً أن تزيد أو تقل قيمة الفاتورة عن ١٠% من القيمة الواردة بالاعتماد، حيث جرى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠، على أن: "الكلمات حوالي، أو تقريباً أو التعبيرات المماثلة التي تستخدم مع مبلغ الاعتماد أو كمية أو سعر الوحدة يجب تفسيرها على أنها تسمح بزيادة أو خفض لا يتعدى ١٠% من قيمة الاعتماد أو الكمية أو سعر الوحدة التي يشير إليها الاعتماد"[2].

=عن المبلغ المذكور بالاعتماد وفي هذه الحالة يمكن للمستفيد الأول أن يسحب بموجب الاعتماد الفرق (إن وجد) بين فاتورته وفاتورة المستفيد الثاني.

٩٠ إذاطلب من المستفيد الأول أن يقدم الفاتورة والكمبيالة الخاصة به (إن وجدت) ولكنه لم يتمكن من تقديمها عند أول طلب ، أو إذا نتج عن تقديم فاتورة المستفيد الأول خلافات لم تكن موجودة عند قيام المستفيد الثاني بتقديم المستندات ولم يتمكن المستفيد الأول من تصحيحها عند أول مطالبة ، فإنه يكون للبنك المحول له الاعتماد الحق في أن يقدم للبنك المصدر المستندات كما استلمها من المستفيد الثاني وذلك دون أدني مسئولية عليه تجاه المستفيد الأول".

(1) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4-4.
(2) Lazar Sarna, Op.cit., p.p. 4-4, 4-5. =

وأرى أن دفع مبالغ أقل من قيمة الاعتماد بحدود١٠% في الحالة المذكورة قد لا يحدث أية مشاكل أو منازعات.

ولكن ما العمل إذا تم دفع مبالغ أزيد من الحدود المذكورة ورفض العميل أداءها للبنك على أساس أنها أزيد من قيمة الاعتماد؟.

أرى في هذه الحالة أنه علي البنك أن يحتاط لنفسه، ويؤكد في عقد الاعتماد المبرم بينه وبين عميله على أن استخدام التعبيرات التقريبية في الاعتماد قد يؤدي إلى الدفع بالزيادة في حدود ١٠%، وهذا التأكيد لمجرد تفادي الدخول في منازعات مع العميل لكنه لا ينفي حقيقة أن المادة ٣٠ التي تنص على نسبة السماح تلك تعد واجبة التطبيق طالما لم يتفق الأطراف على استبعادها، وذلك استناداً إلى ما جاء بالفقرة الثالثة من المادة٣٤١ من قانون التجارة المصري التي تنص على أنه:" تسري فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الفرع القواعد الواردة بالأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس".

أما إذا كان الاعتماد قد استعمل عبارات محددة في تحديد مبلغ الاعتماد فيكون مقبولاً أن تزيد قيمة الفاتورة عن القيمة الواردة بالاعتماد، ولكن البنك لن يدفع حينئذ إلا القيمة الواردة بالاعتماد عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠[١].

= حيث يقول: "ويمكن للبنوك أن ترفض الفوائد الصادرة بمبالغ تتجاوز القيمة المفتوح بها الاعتماد إذ لابد أن يكون وصف السلع أو المنتجات في الفواتير مطابقاً لنظيره في الاعتماد من حيث القيمة ومع ذلك فإن هذه المواصفات قد لا تطابق المواصفات المذكورة في خطاب الاعتماد فإذا كان خطاب الاعتماد يعتمد على بعض العبارات التقريبية مثل حوالي وتقريباً في وصف الكمية أو سعر الوحدات فإن الفواتير يمكن أن تكون مخالفة في القيمة بنسبة ١٠% زيادة أو نقصاً

(١) وتنص هذه الفقرة علي أن : "البنك المعين(عندما يعمل وفقا لماعين له) والبنك المعزز - إن وجد- أو البنك المصدر يمكن أن يقبل فاتورة تجارية صادرة بمبلغ أكبر من المبلغ المسموح به بالاعتماد ويكون قراره معتمداً على قرار باقي الأطراف بشرط ألا يكون البنك المذكور قد قام بالوفاء أو التداول بمبلغ يزيد عن المبلغ المذكور الاعتماد (المصرح به الاعتماد)".

٣-وصف البضاعة بما يتفق وشروط الاعتماد:

٣٢٦- توجب الفقرة ج من المادة ٣/١٨ من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠، على البائع أن يصف البضاعة في الفاتورة بما يتفق مع شروط الاعتماد.

وعلى ذلك يجب أن تبين الفاتورة كافة مواصفات البضاعة[١] المشحونة بدقة[٢] وبشكل مطابق تماماً لشروط الاعتماد[٣]، بينما يسمح في المستندات الأخرى بأن يكون البيان بعبارات عامة[٤]، فتبين الفاتورة الماركات والعلامات إذ قد يؤدي الإخلال بالماركات من جانب المصدر إلى تعريض المشتري إلى دفع رسوم جمركية إضافية[٥].

ويجب أن تبين الفاتورة كمية البضاعة المرسلة ووزنها أو عددها وأن يتطابق ذكر الكمية فيها مع ما ورد في الاعتماد وفي المستندات الأخرى المقدمة[٦]، وعلى الجملة فإن الفاتورة يجب أن توضح التاريخ والرقم المسلسل للفاتورة وبيان الكمية والوزن ومواصفات البضائع من حيث الكمية وسعر الوحدة والسعر الإجمالي مضافاً إليه مختلف الضرائب والرسوم مثل رسوم الشحن[٧]، بدقة شديدة ودون أدنى تعارض مع شروط خطاب الاعتماد، كما يجب أن تكون باسم فاتح الاعتماد (العميل) وتتضمن ذات مبلغ الاعتماد ما لم يتفق على زيادة المبلغ[٨].

وعلى البنك أن يراعى ما تقدم عند الفحص فإن ورد بالفاتورة أدنى اختلاف في

---

(1) Pascal Ancel: "droit du crédit" Lites, Paris, 1986, N°. 384, p.212.

(٢) وفي ذلك يقول الأستاذ / إبراهيم حسن كامل العرابي، مرجع سابق، ص٢٣: "انه قد يكون للفاصلة الواردة بين أوصاف البضاعة أهمية كبيرة".

(3) Nicholas Kouladis, Op.cit., p. 220.

(4) Paul Todd, Op.cit., p. 141.

(٥) زكي عبد الحميد الإدكاوي، مرجع سابق، ص٢٦.

(٦)الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(7) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4-4
Pascal Ancel, Op.cit., N°. 384, p.212.

(٨) الأستاذة الدكتورة/ سميحة القليوبى: "الأسس القانونية لعمليات البنوك"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، ص١٦٤.

الوصف أو البيان عما هو وارد في الاعتماد فيكون عليه رفضها، إذ قد يختلف الصنف باختلاف حرف واحد في بياناتها، لأنه عادة ما تكون بيانات البضاعة في الفاتورة على أساس نماذج محددة [١]، فإذا كان الاعتماد يشترط أن يكون النبيذ المستورد إنتاج ١٩٤٧ فلا تقبل فاتورة تذكر أن النبيذ إنتاج ٤٩ [٢].

وقد أقرت محكمة باريس التجارية موقف أحد البنوك السورية عندما قام برفض المستندات لوجود اختلاف في بيانات الفاتورة عما هو مطلوب في الاعتماد، والتفتت في ذلك عن ادعاءات الشركة المستفيدة البائعة بأن الخلاف بسيط[٣].

كما قضت محكمة السين التجارية بسلامة موقف البنك الفاتح عندما رفض تعويض البنك المؤيد عما أداه للمستفيد لوجود خلافات في المستندات، منها أن الفاتورة خلت من بعض البيانات التي تطلبها خطاب الاعتماد في البضاعة كذكر عبارة صافي وعبارة تجاري[٤].

وفي قضية ثالثة قضت محكمة باريس التجارية بتحميل البنك المسئولية لقيامه بسداد قيمة الاعتماد رغم أن بيانات الفاتورة التجارية غير مطابقة مع بيانات شهادة الوزن حيث ورد بالفاتورة أن وزن الوحدة من البضاعة – خراف – ٢٧ كيلو جرام بينما جاء بشهادة الوزن أن وزن الوحدة ٢٢ كيلو جرام فقط[٥].

ما يجب على البنك عمله أثناء فحص الفاتورة[٦]:

٣٢٧- ومما تقدم نستخلص أنه يجب على البنك وهو يقوم بإجراء عملية الفحص على الفاتورة التجارية أن يتأكد من الآتي:

١- أن اسم المستفيد والأمر مذكوران ومشار إليهما في الفاتورة، وبما يتطابق مع ما

---

(١) زكي عبد الحميد الإدكاوي، المرجع السابق، ص٢٦.

(2) Michel Phijac, Banque, janv 1958, p.p.17 - 20.

(3) Trib. Com. Paris, 9 Sept. 1990, dalloz sirey, 1991, p. 223.

(4) Trib. Com. Seine, 6 Fev. 1950, dalloz, 1950, p. 323.

(5)Trib. Com. Paris., 1 ch., 2 dec. 1991, dalloz sirey, 1994, p. 21, Note M. Michel Vasseur.

(٦) أنظر المادة ١٨ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٦٠٠- وأنظر أيضاً زكي عبد الحميد الإدكاوي، مرجع سابق، ص٢٦.

هو وارد في الاعتماد[١]، وذلك ما لم يكن الاعتماد قابلاً للتحويل[٢].

٢-أن هناك تطابقًا تامًا من حيث الكمية والوزن والعدد والنوع والمواصفات والماركات والتغليف مع ما هو وارد بالاعتماد المستندي[٣].

٣-أن تكون القيمة الواردة بالفاتورة في حدود قيمة الاعتماد فإن زادت فلن يقوم البنك بدفع أزيد مما هو وارد في الاعتماد[٤].

٤- ألا تزيد قيمة المصاريف عما هو وارد بالاعتماد [٥].

٥- أن يرد المستندات إلى المستفيد إن وجد خطأ بالفاتورة، فقد حكم بأنه إذا وجد خطأ بالفاتورة المقدمة من المستفيد فإنه يكون المسئول عنه[٦].

---

(١) أنظر في ذلك نص المادة ١٨ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠ - والمادة ٣٧ من القواعد الدولية الموحدة ، النشرة رقم ٥٠٠- الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ٢٠١- زكي عبد الحميد الإدكاوي، مرجع سابق، ص ٢٦- محمد محمود فهمي : "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) فإن كان الاعتماد قابلاً للتحويل وحوله البائع لصالح مورد خاص به، فإنه قد يرفع الفاتورة الصادرة من هذا المورد لتحل محلها فاتورته الخاصة متضمنة اسمه هو محل اسم العميل الأمر، واسم المورد الخاص به محل اسمه الوارد بالفاتورة الأولى وهو ما يستفاد مما جاء بعجز الفقرتين ٢،١ من المادة ١٨ و المادة ٣٨ من القواعد الموحدة، النشرة رقم٦٠٠.

(٣) المادة ٣/١٨ من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٦٠٠- الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

Trib. Com. Paris, 9 Sept. 1990, dalloz sirey, 1991, p. 223.
Michel Phijac, Banque, janv, 1958, p.p. 17 - 20.
Nicholas Kouladis, Op.cit., p. 220.

(٤) وأنظر في ذلك المادة (٢/١٨) من القواعد والاعراف الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.
Lazar Sarna, Op.cit., p.p. 4-4,4-5.

(5) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4-4.

(6) Cour d'appel de Gronoble, 21oct. 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, 3e cahier, sommaires commentés, p.21.

المطلب الثاني

فحص وثائق التأمين

أهمية وثيقة التأمين:

٣٢٨- تعد وثائق التأمين من أهم المستندات الواجب تقديمها للبنك[١]،في الاعتمادات المستندية فغالباً ما يتم اشتراطها في الاعتماد[٢]، ووجودها ضمن المستندات يتيح للبنك التحقق من أن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البضاعة أثناء النقل مغطاة[٣]، وتعود أهميتها إلى أهمية التأمين البحرى عموما[٤]، وإلى ما تبثه هذه في نفس كل من المشتري والبنك من طمأنينة إلى أن البائع قد أبرم عقد التأمين على البضاعة المرسلة إلى الأول والمرهونة إلى الثاني وفقاً لشروط البيع والاعتماد المختلفة وما تخوله لكليهما من حق في قبض قيمة التأمين في حالة تلف البضاعة أو هلاكها، فكافة البضائع مهما كانت طبيعتها أو الطريقة التي تعبأ بها معرضة وهي فى طريقها إلى المشتري لمخاطر عديدة باهظة التكاليف إذا ما وقعت بحيث لا يستطيع مصدر أو مستورد أن يتحملها وهذه الحوادث الجسيمة التي تقع في حالة النقل البحري والنهري والجوي والبري قد تلحق وسيلة النقل والبضاعة في آن واحد، وقد تقع للبضاعة وحدها عند تحميلها، أو في أثناء الرحلة أو عند تفريغها أو

---

(١) الدكتورة/ سميحة القليوبي: "مسئولية والبنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٣١.

(2) Lazar Sarna, Op.cit., p.4-13.

(3) Henry Terrel et Henri Lejeune, Op.cit., p.255.

(4) Docteur/ Hussien Kaycd Mohamed Bahgat: "L'indemnité en matière d'assurance maritime sur facultés dans les droit Anglais, égyptien et français", Lyon, 1980, p.1.

وفيها يستهل سيادته رسالته لنيل درجة الدكتوراه بالحديث عن أهمية التأمين البحرى عموما، فيقول: "إن التأمين البحرى يشغل حيزا على درجة عالية من الأهمية فى المجال الاقتصادى سواء بالنسبة للتأمين على الأشخاص أو التأمين على البضائع، ثم يعرض لنوعي التأمين تفصيلاً وأهميتهما من هذه الوجهة فيقول:

Importance de L'assurance maritime occupe toujours un rang très importance dans la vie économique, soit pour le navires (assurance corps) soit pour les marchandises (assurance facultés).

في طريقها بعد ذلك إلى المستورد[١]، وصفوة القول إن أهمية وثيقة التأمين تتبدى فيما تدل عليه من تحديد للتعويض المستحق عند وقوع الخطر وشروط استحقاقه[٢].

تمييز وثيقة التأمين عما سواها:

٣٢٩- جرى العمل على إطلاق اسم "البوليصة" أو "وثيقة التأمين" على المحرر المكتوب الذي يثبت به عقد التأمين الذي يستوفى كل البيانات المنصوص عليها في القانون فضلاً عن توقيع المؤمن[٣].

وهي بذلك تختلف عن طلب التأمين[٤]، الذي يتقدم به المؤمن له إلى المؤمن للحصول على تعهده بضمان الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البضاعة أثناء الرحلة البحرية.

كما تختلف عن المذكرة المؤقتة[٥]، أو مذكرة التغطية [٦]، التي يقوم بتحريرها سمسار التأمين، وهو سمسار يتدخل كوسيط في إبرام عقود التأمين بين المستأمن الذي قد لا يملك الوقت أو لا تتوافر لديه الخبرة لانتقاء شركة التأمين التي تقبل إصدار وثيقة التأمين ضد الأخطار التي تتعرض لها البضاعة وبين الشركة المؤمنة التي تكلف مثل هؤلاء السماسرة للبحث عن عملاء لها، ولذلك فإن تكليفهم قد يتم عن طريق المستأمن أو المؤمن أو الاثنين معاً[٧].

ويختلف أيضاً عن شهادة التأمين التي تثبت أن البضاعة الوارد بياناتها بالشهادة

---

(١) الدكتور/ صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٤٩.

(2) Henry Terrel et Henri Lejeune, Op.cit., p. 251.

(٣) الدكتور/ محمود مختار أحمد بريري: "قانون التجارة البحرية"، دارة النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٦٠٦.

(٤) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين: "موسوعة أعمال البنوك"مرجع سابق، ص٨٨٢.

(5) Howord N. Bennett: "The law of Marine insurance", Clarendon press - Oxford, 1996, p. 27.

(6) Nicholas Kouladis, Op.cit., p.221.

(٧) أنظر في ذلك كل من الدكتور/ محمود مختار أحمد بريري ،المرجع السابق، ص ٥٩٣.

Howord. N. Bennett, Op.cit., p. 27.

Nicholas Kouladis, Op. cit., p. 221.

مؤمن عليها بموجب بوليصة تأمين عائمة مؤمن بها على البضائع التي تصدر خلال فترة معينة مع تقديم إقرار عن كل شحنة تصدر بها بوليصة التأمين بعد ذلك(١).

اشتراطات قبول مستندات التأمين

٣٣٠- حددت المادة ٢٨من القواعد الدولية للاعتمادات المستندية،نشرة٦٠٠(٢)،(٣)،

---

(١) الأستاذ / أحمد غنيم: "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) تقابلها المواد من ٣٤ إلي ٣٧ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٥٠٠- والمواد من ٣٥ إلي ٣٧ من القواعد الدولية، النشرة رقم ٤٠٠.

(٣) وتنص المادة ٢٨ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠، على أنه: " ١٠مستندات التأمين مثل بوليصة التأمين ، شهادة التأمين أو تصريح تغطية تأمينية مفتوح ، يجب أن يبدو أنه صدر أو موقع من شركات التأمين أو مؤمنين مفوضين أو وكلائهم أو ما ينوب عنهم.

أي توقيع للوكيل أو المفوض عنه يجب أن يبين ما إذا كان الوكيل أو المفوض قد وقع عن نفسه أو بالنيابة عن شركة التأمين أو وكيل شركة التأمين.

٢٠عندما يكون مستند التأمين قد صدر بأكثر من أصل واحد ، فإن جميع الأصول يجب أن تقدم.

٣٠إشعارات التغطية سوف لا تكون مقبولة.

٤٠بوليصة التأمين تكون مقبولة إذا حلت مكان شهادة التأمين أو تصريح تغطية تأمينية مفتوح.

٥٠تاريخ مستند التأمين يجب ألا يكون لاحق لتاريخ الشحن ، إذا لم يظهر من مستند التأمين أن التغطية تدخل حيز التنفيذ من تاريخ غير لاحق لتاريخ الشحن.

٦٠مستند التأمين يجب أن :

ينص على مبلغ التغطية التأمينية ويكون بنفس عملة الاعتماد.

عندما يطلب في الاعتماد أن التغطية التأمينية تكون بنسبة من قيمة البضاعة أو ما شابه ذلك فسوف يعني ذلك أن هذا المبلغ هو الحد الأدنى للتغطية التأمينية المطلوبة.

إذا لم توجد أي إشارة بالاعتماد على التغطية التأمينية المطلوبة فإن مبلغ التغطية التأمينية يجب أن يكون على الأقل ١١٠% من القيمة CIF أو CIP للبضاعة.

عندما لا يمكن تحديد القيمة CIF أو CIP من المستندات المقدمة فإن مبلغ التغطية التأمينية يجب أن يحسب على أساس المطلوب الوفاء (الدفع) أو التداول به أو الحد الأقصى لقيمة البضاعة الموضح بالفاتورة ، أيهما أكبر.

ج-مستند التأمين يجب أن يوضح أن المخاطر يجب أن تغطي على الأقل من مكان استلام البضاعة بالعهدة أو شحنها ومكان التفريغ أو ميناء الوصول النهائي كما نص عليه الاعتماد.=

والتغطية التأمينية، وفيما يلي نتناول هذه المواد بالتفصيل .

أولاً : الاشتراطات الواجب توافرها في مستند التأمين:

١- شكل الوثيقة:

٣٣١- تعرض الفقرة الأولي من المادة ٢٨ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠ لشكل مستند التأمين فتطلب الفترة (أ) أن يكون المستند صادراً وموقعاً من شركات التأمين أو مؤمنين مفوضين أو وكلائهم.

وكان النص المقابل في النشرة ٤٠٠ [١]، يكتفي بأحد الأمرين إما أن يكون المستند صادراً من شركة التأمين أو يكون موقعاً منها.

ويضيف Paul Todd إلى هذه الإشتراطات قوله إن "شركة التأمين التي ستقوم بالتأمين على البضائع ضد المخاطر البحرية يجب أن تكون شركة ذات سمعة طيبة"[٢].

وأري – من جهتي – أن هذه الإضافة جديرة بالاعتبار فلا يكفي مجرد توقيع مستند التأمين من شركة تأمين أيا كانت، وإنما يلزم لتوفير الأمن للمشتري في قبض قيمة التأمين عند تلف البضاعة أو هلاكها جزئياً أو كلياً ولطمأنته إلى أن البائع قد أبرم عقد التأمين فعلاً على البضاعة المرسلة أن يكون عقد التأمين مبرماً لدى شركة تأمين ذات سمعة طيبة، تقوم بالوفاء بتعهداتها عند وقوع الخطر المضمون.

=٧-يجب أن ينص الاعتماد على نوع التأمين المطلوب والأخطار الإضافية المطلوب تغطيتها وسيتم فإن قبول مستند التأمين دون النظر لأي أخطار غير مطلوب تغطيتها إذا كان الاعتماد يستخدم بعض العبارات مثل الأخطار المألوفة أو الأخطار المعتادة.

٨- إذا طلب الاعتماد التأمين ضد جميع الأخطار وتم تقديم مستند تأمين يتضمن إشارة إلى جميع الأخطار سواء كان يحمل عنوان جميع الأخطار أم لايحمل هذا العنوان فإن مستند التأمين سيكون مقبولاً بغض النظر عن أي مخاطر تم استبعادها.

٩-مستند التأمين قد يتضمن إشارة إلي أخطار تم إستبعادها.

١٠-مستند التأمين يمكن أن ينص على أن التغطية التأمينية خاضعة للإعفاء النسبي أو الإعفاء المخصوم".

(١) أنظر المادة ٣٥ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٤٠٠.

(2) Paul Todd, Op.cit., p.141.

وما تطلبته هذه الفقرة من ضرورة صدور مستند التأمين والتوقيع عليه من شركة التأمين وعدم الاكتفاء بأحد الأمرين، يعد اتجاها محموداً من واضعي القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، إذ من شأنه وضع حل لإحدى نقاط الخلاف التي كانت تؤدي إلى إثارة النزاعات القضائية[١]، إذ كانت بعض الشركات تكتفي بإصدار البوليصة آلياً وتسلمها على هذا النحو مما كان يوقع المتعاملين بالوثيقة في لبس حول مدى إمكانية الاعتداد بها.

أما الفقرة (٣) فتعد مكملة للفقرة (١) ويجب قراءتهما معاً [٢]، إذ قد تؤدي قراءة كل فقرة على حدة إلى تصور وجود تناقض بينهما فالفقرة أ تشترط لقبول مستند التأمين أن يكون صادراً وموقعاً من شركة تأمين أو وكيل لها أو مفوض عنها، والفقرة (ج) وإن كانت تقرر أن الأصل ألا تقبل مذكرات التغطية الصادرة عن السماسرة وهم قد لا يكونون وكلاءً عن شركة أو مفوضين عنها إلا أنه يجوز قبولها على سبيل الاستثناء إذا صرح الاعتماد بأن المطلوب تحديداً هو مذكرة تغطية.

ويستفاد من قراءة الفقرتين معاً أن الأصل المقرر هو عدم قبول المستندات الصادرة عن السماسرة[٣]، والاستثناء هو قبول مذكرات التغطية الصادرة عنهم إن تطلب الاعتماد تقديم هذه المذكرات تحديداً.

وتجيز الفقرة (٤) قبول شهادة التأمين أو بيان بموجب وثيقة تأمين مفتوحة موقعة مقدماً من شركات التأمين أو المؤمن لديهم أو وكلائهم طالما تطلبها الاعتماد وتجيز قبول وثيقة تأمين بدلا منهما.

فإذا قدمت شهادة تأمين فيكون من الواجب أن تكون موافقة لما هو منصوص عليه في الاعتماد وصادرة عن شركة التأمين أو وكيلها[٤]، وكذلك بالنسبة للبيان.

---

(1) David Warn , Nicholas Elliott, Op.cit., p. 222.

(٢) أنظر في التعليق علي الفقرتين المقابلتين لهاتين الفقرتين بالمادة ٣٤ من القواعد والاعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٥٠٠الي الدكتور / حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(3) Nicholas Kouladis, Op.cit., p.221.

إذ يقول أن مذكرات التغطية Cover note الصادرة عن السماسرة لا تكون مقبولة

(4) Nicholas Kouladis, Op.cit., p.221.

٣٣٢- ويلجأ البائع عادة إلى تقديم الشهادة أو البيان في الحالات التي يجد فيها صعوبة في تقديم وثيقة تأمين تغطى البضاعة المباعة بذاتها، كما لو كان قد أبرم وثيقة عائمة[١] تغطي كل ما يرسله خلال فترة ما، فلا يكون أمامه إلا تقديم شهادة تأمين Certificate of insurance، وهي شهادة تحل من الناحية الفنية محل وثيقة التأمين إذا كانت موقعة من شركة التأمين أو وكيلها كما أسلفت وتصف البضاعة المؤمنة وتبين المخاطر المضمونة ومبلغ التأمين وزمانه [٢].

وثمة رأي في إنجلترا يقول إن بعض شهادات التأمين الأمريكية قد تكون معادلة لبوالص التأمين لو أنها تحتوي على جميع الشروط التي تشكل بوليصة صالحة للتأمين طبقاً للقانون الإنجليزي[٣].

إلا أن القاعدة المقررة أنه حيث يتطلب الاعتماد بوليصة تأمين فلا تقبل شهادة تأمين أو مذكرة مؤقتة وإن كان العكس مقبولاً .

ومن نافلة القول إنه لا يقبل من البائع تقديم مجرد ضمان منه بأن البضاعة قد حصل التأمين عليها، فهذا الضمان لا يضيف جديداً للمشتري ولا يحمل دليلاً على صدق البائع[٤].

٢- تقديم مجموعة كاملة من الأصول:

٣٣٣- وتوجب الفقرة (٢) من المادة ٢٨ على البائع أن يقدم مجموعة كاملة من الأصول إذا كان مستند التأمين يفيد أنه صادر من أكثر من أصل واحد، وهذا ما لم يشترط الاعتماد غير ذلك.

وهو نص مشابه لمثيله الوارد بالمادة ٢٠ والعديد من المواد الخاصة بسند الشحن فيما تطلبته من تقديم مجموعة كاملة من سندات الشحن.

---

(١)انظر الدكتور/صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوى، مرجع سابق، ص٥٠، حيث يقولان: "أن الوثيقة العائمة flooting policy هي الخاصة بتأمين المواد المؤمن عليها ولا يذكر فيها اسم السفينة أو السفن على أن يحدد اسم السفينة أو السفن فيما بعد".

(٢) الدكتور / على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٤٤.

(3) Paul Todd , Op.cit., p.146.

(٤) أحمد غنيم : "الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص٤٣.

٣- تغطية الوثيقة للرحلة بأكملها زمانياً:

٣٣٤- وفقاً لما نصت عليه الفقرة (٦/ج) من المادة ٢٨ من القواعد الموحدة من أنه:

" مستند التأمين يجب أن يوضح أن المخاطر يجب أن تغطي على الأقل من مكان استلام البضاعة بالعهدة أو شحنها ومكان التفريغ أو ميناء الوصول النهائي كما نص عليه الاعتماد".

فإنه يجب أن يقوم سند التأمين بتغطية الرحلة بأكملها منذ بدء شحن البضاعة على متن السفينة وحتى وصولها إلى ميناء الوصول المحدد في الاعتماد، بحيث لا يكون تاريخ بدء سريان التأمين لاحقاً على تاريخ الشحن على متن السفينة، إذ من شأن ذلك أن تكون هناك فترة زمنية تنتقل فيها مخاطر البضاعة إلى المشتري دون أن يتم تغطيتها تأمينياً.

أما إذا اشترط الاعتماد غير ذلك فإن المستند المقدم يكون مقبولاً من البنوك طالما وافق شروط الاعتماد.

٤- قيمة وعملة التأمين:

٣٣٥- وفقاً لما نصت عليه الفقرة (٦/أ،ب) من المادة ٢٨ من أنه:

"٦-مستند التأمين يجب أن :

أ-ينص على مبلغ التغطية التأمينية ويكون بنفس عملة الاعتماد.

ب-عندما يطلب في الاعتماد أن التغطية التأمينية تكون بنسبة من قيمة البضاعة أو ما شابه ذلك فسوف يعني ذلك أن هذا المبلغ هو الحد الأدنى للتغطية التأمينية المطلوبة.

إذا لم توجد أي إشارة بالاعتماد على التغطية التأمينية المطلوبة فإن مبلغ التغطية التأمينية يجب أن يكون على الأقل ١١٠% من القيمة CIF أو CIP للبضاعة.

عندما لا يمكن تحديد القيمة CIF أو CIP من المستندات المقدمة فإن مبلغ التغطية التأمينية يجب أن يحسب على أساس المطلوب الوفاء (الدفع) أو التداول به أو الحد

الأقصى لقيمة البضاعة الموضح بالفاتورة ، أيهما أكبر.".

فإنه يجب أن يكون مستند التأمين صادراً بعملة الاعتماد نفسها لأن إصدار المستند بعملة أخرى يثير العديد من المشاكل نتيجة لتقلبات أسعار العملة وعدم استقرارها بين وقت الإصدار ووقت دفع التعويض عن الخطر في حالة وقوعه، ويتم مراعاة ما تقدم إذا لم يشترط الاعتماد خلافه، فإن اشترط الاعتماد شروطًا أخرى غير ذلك، فيكون من الواجب أن تكون الوثيقة مطابقة من حيث العملة لما ورد في الاعتماد(١).

وقيمة التأمين يجب أن تحدد بقيمة البضاعة في البيع سيف أو البيع سيب مضافاً إليها ١٠% ليكون إجمالي مبلغ التأمين ١١٠% من قيمة البضاعة في أي من هذين البيعين حسب الأحوال.

وفي بعض الأحيان لا يتضح من المستندات قيمة البضاعة سيف أو سيب فيثور التساؤل عن كيفية تحديد مبلغ التأمين، وتقضي الفقرة (٦) من المادة ٢٨ بأن القيمة في هذه الحالة تكون ١١٠% من المبلغ الذي سيتم دفعه أو قبوله أو التداول عليه طبقاً لخطاب الاعتماد أو ١١٠% من القيمة الإجمالية للفاتورة أيهما أكبر(٢).

٥-المخاطر التي يغطيها التأمين:

٣٣٦- تنص المادة ٧/٢٨ من القواعد الموحدة علي أنه:

" ٧٠يجب أن ينص الاعتماد على نوع التأمين المطلوب والأخطار الإضافية المطلوب تغطيتها ،وسيتم فإن قبول مستند التأمين دون النظر لأي أخطار

---

(1) Nicholas Kauladis, Op.cit., p.221.

وأنظرفي ذلك أيضا الي الفقرة (ب) من المادة ٣٤ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٥٠٠، الأستاذ/ حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص١٣ - جورج عبد الملك،مرجع سابق، ص٤٩ - الأستاذ/ أحمد غنيم: "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٢) أنظر تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين، على المادة من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ المقابلة للمادة ٢٨من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠.

غير مطلوب تغطيتها إذا كان الاعتماد يستخدم بعض العبارات مثل الأخطار المألوفة أو الأخطار المعتادة".

٣٣٧- والواقع أنه تختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البضاعة أثناء رحلتها البحرية وتبعاً لاختلاف المخاطر تختلف الشروط التي ترد في وثائق التأمين وتتباين الصيغ الخاصة بها من بلد إلى آخر[١]، وهذا الاختلاف يلقى على عاتق العميل الأمر مهمة قد تكون صعبة وهي تحديد الخطر الذي يرغب في تغطيته تأمينياً مع استعمال المصطلحات المستخدمة في بلد التصدير [٢]، للتدليل عليه.

أما التعبيرات غير المحددة مثل تعبير التأمين ضد المخاطر المألوفة أو ضد المخاطر المعتادة، فعلى الأمر ألا يستخدمها فإن استخدمها في الاعتماد فإن البنوك ستغدو مضطرة إلى قبول مستندات التأمين التي تقدم لها على النحو الذي قدمت به دون مسئولية عليها في ذلك، بيد أن هذا القبول لا يعني عدم فحص الوثيقة، ففحص الوثيقة واجب للتأكد من سريانها ومن كونها وثيقة مألوفة[٣].

٦-نظام المسموحات:

٣٣٨- وفقاً للفقرة (١٠) من المادة ٢٨ سالفة الذكر تقبل البنوك مستند التأمين الذي يشير إلى أن الغطاء التأميني خاضع للإعفاء النسبي أو الإعفاء المخصوم ما لم يرد بالاعتماد شرط بغير ذلك.

وهذا الإعفاء يكون مقابل ما يحدث للبضاعة من عجز أو نقص نتيجة لعيب ذاتي فيها أو لطبيعة البضاعة أو بسبب التأخير فالسوائل الكيمائية قد تكون قابلة للبخر كالكحول مثلاً، وقد تكون بعض البضائع قابلة للاحتراق الذاتي مثل القطن والصوف والفحم وقد تكون قابلة للنقص نتيجة التصاق أجزاء منها بالأنابيب التي تشحن بها أو بالتنكات التي تشحن فيها، فالشحوم والزيوت قد تكون معرضة للنقص في الوزن نتيجة للجفاف أثناء الرحلة البحرية مما يفقدها نسبة من السوائل والمياه، وفي كل هذه الحالات يكون مسموحاً بنسبة من العجز أو النقص لا يتم التعويض عنها بعدم

---

(1) Maurice Megrah, Op.cit., p. 658.
(2) André Boudinot, Op. cit., p. 118.
(٣) تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين، على المادة ٣٥، النشرة رقم ٥٠٠.

اندراجها ضمن مفهوم الخطر المضمون.

ونسبة العجز المسموح بها قد تكون اتفاقية[١]، يحددها الأطراف المعنية، وقد تكون نسبًا قانونية يحددها القانون[٢]، وغالباً ما تكون هذه النسب فى حدود ١% من وزن أو حجم البضاعة المنقولة.

وفي قضية عرضت على محكمة النقض المصرية قضت المحكمة بأنه إذا كان مؤدي البند السادس من وثيقة التأمين أن شركة التأمين ضمنت التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة، واستثنت من هذا الضمان الخسائر والأضرار التي يكون سببها التأخير أو العيب الذاتي أو طبيعة البضاعة المؤمن عليها، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق العرف التجاري البحري وأعفى في حدود سلطته التقديرية المطعون عليها – شركة الملاحة والتأمين – من المسئولية عن العجز في البضاعة المشحونة في حدود ١% منها تأسيساً على أنها من الزيوت والشحوم التي تشحن صباً في تنكات السفن أثناء نقلها، وأن من شأنها أن تتعرض للنقص في وزنها بسبب التصاق جزء منها بالتنكات خلال الرحلة البحرية، وجزء منها بالأنابيب أثناء الشحن والتفريغ، وعلى أن العرف قد جرى من قديم على قبول العجز لهذا السبب في حدود نسبة ١% من أوزان تلك السوائل فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه [٣].

ولا أثر لوجود نسبة من المسموحات التي لا يغطيها التأمين ولا ضرر من استثناء خطر معين أو أخطار معينة لا يغطيها التأمين.

٧- التأمين ضد جميع الأخطار:

٣٣٩- تنص المادة ٩،٨/٢٨، من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠، على أنه:

"٨. إذا طلب الاعتماد التأمين ضد جميع الأخطار وتم تقديم مستند تأمين يتضمن إشارة إلى جميع الأخطار سواء كان يحمل عنوان جميع الأخطار أم لايحمل هذا

(1) Docteur / Hussien Kayed Mohamed Bahgat , Op.cit., N°. 321, p.433.
(2) Docteur / Hussien Kayed Mohamed Bahgat , Op.cit., N°. 313, p.425.
(٣) الطعن رقم ١٧١ ، لسنة ٣٧ ق، جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠، س ٢٣، ع ١، ص ٥٩٠.

العنوان فإن مستند التأمين سيكون مقبولاً بغض النظر عن أي مخاطر تم استبعادها.

٩-مستند التأمين قد يتضمن إشارة إلي أخطار تم إستبعادها ".

وقد بدأ العمل بشرط التأمين ضد جميع المخاطر بعد ظهور السفن البخارية التي حلت محل السفن الشراعية القديمة[١]، مستمداً تسميته مما جرى عليه عرف التأمين البحري ليقابل به شروط الإعفاء من الخسارة (المخاطر) [٢]، وهو يعرف في فرنسا باسم tous risques بينما يعرف في إنجلترا باسم All risk clause وعلى خلاف ما تدل عليه تسميته فإن هذا الشرط لا يغطي إلا بعض المخاطر[٣] التي قد تقل أو تزيد من مكان لآخر ومن ثم فهو ليس له المعنى نفسه في أنحاء العالم[٤]، فمثلاً شرط التأمين ضد جميع المخاطر في مصر وإنجلترا يغطي أحداثاً وأموراً لا يغطيها التأمين وفقاً لهذا الشرط لدى الفرنسيين مما يجعله أكثر شمولاً[٥] إذ يشمل في المفهومين المصري والإنجليزي جميع المخاطر باستثناء ثلاث مخاطر هي العيب الخاص والعيب الذي يرجع إلى طبيعة المواد المؤمن عليها وحالات التأخير أما مثيله في المفهوم الفرنسي فيحتوى على قائمة طويلة من الاستثناءات التي يمكن أن تكون غير مغطاة تأمينياً[٦]، وهو ما يجعل من الطبيعي أن نجد وثيقة تأمين مسماة بأنها تغطى جميع المخاطر، ولكنها في الحقيقة تغطي بعض المخاطر دون البعض الآخر وفي هذه الحالة تقبل البنوك مستند التأمين الذي يحتوي على شرط جميع المخاطر حتى لو كانت بعض المخاطر مستبعدة وفقاً لما قررته المادة ٢٨من القواعد الموحدة.

غير أن القواعد الموحدة لم تقصر هذا الحكم على المستندات التأمينية التي تحمل عنوان جميع المخاطر، وإنما توسعت فيه ليشمل المستندات التي لاتحمل هذا العنوان.

---

(1) Docteur / Hussien Kayed Mohamed Bahgat , Op.cit., N°. 412, p.551.

(٢) الدكتور/ ثروت على عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(3) Docteur / Hussien Kayed Mohamed Bahgat , Op.cit., N°. 404, p.536.

(4) Maurice Megrah, Op.cit., p. 658.

(5) André Boudinot , Op.cit., p. 117.

(6) Docteur / Hussien Kayed Mohamed Bahgat , Op.cit., N°. 422, p.563.

وينتقد بعض الفقه[١]، هذا الاتجاه، فيقول إنه يعيب النص المذكور أنه حتى إذا ذكرت في الوثيقة مخاطر لا يغطيها التأمين فإنها تقبل ولو لم تحمل عبارة جميع المخاطر.

ويرى أنه كان الأفضل اشتراط أن ترد عبارة جميع المخاطر في الوثيقة مع جواز استبعاد مخاطر معينة بذاتها.

ومن جانبي أرى أن هذا النقد في محله، ذلك أنه طالما اشترط الاعتماد مستند تأمين ضد جميع الأخطار فلا يكون من المقبول أن يقدم إلى البنك مستنداً غير معنون بأنه ضد جميع الأخطار ويقبله، وإلا كان في ذلك خروج منه عن الالتزام الحرفي بتعليمات عميله الأمر، لذا فإنني كنت أفضل أن يتم النص على وجوب ورود عبارة جميع المخاطر في مستند التأمين احتراماً لشروط الاعتماد مع إجازة استبعاد مخاطر معينة بذاتها باعتبار أن تعبير جميع المخاطر لا يعني كما أسلفنا التأمين ضد جميع الخسارات التي يمكن أن تلحق بالبضاعة أيا كان سببها.

ما يجب على البنك عمله خلال فحص مستند التأمين[٢]:

٣٤٠- أعرض بداءة لأهم ما يجب على البنك عمله خلال فحص مستند التأمين إجمالاً ثم أتبعه بعرض تفصيلي لهذه الواجبات، فأهم ما يجب عمله إجمالاً هو أن يلتزم بما ورد في شروط الاعتماد مع تطبيق نصوص القواعد والأعراف الدولية وغيرها من المصادر القانونية الأخرى للاعتمادات المستندية فيما لم يرد به شرط بالاعتماد أما ما يجب عمله تفصيلاً فيتمثل في الآتي:

١- التأكد من وجود مستند التأمين بين المستندات المقدمة[٣].

---

(١) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين في تعليقه، على المادة ٣٦ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠.

(٢) المادة ٢٨ من القواعد الدولية للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٦٠٠- زكي عبد الحميد الإدكاوي، مرجع سابق، ص ٢٦- أحمد غنيم: "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص.ص ٤٣، ٤٤- حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص.ص ١٢،١٣.

(٣) أنظر في ذلك

Cour de Cassation (Com.) , 15 mars 1991, dalloz sirey, 1992, p. 303. -

٢- التأكد من وجود رقم الاعتماد[١].

٣- التأكد من صدوره وتوقيعه من شركة التأمين أو المؤمن لديهم أو وكلائهم[٢].

٤- التأكد من أن هذا المستند هو المطلوب (بوليصة - استمارة تأمين - مذكرة مؤقتة... الخ)[٣]

٥- التأكد من أنه يتضمن تاريخاً لبدء سريان التأمين غير لاحق لتاريخ الشحن على متن السفينة[٤]، (أي في تاريخ الشحن نفسه أو قبله).

٦- أن يغطى المستند الشحنة بالكامل[٥]، وطوال الرحلة البحرية[٦].

٧- أن يغطى قيمة البضاعة سيف أو سيب مضافاً إليها ١٠% فإن تعذر تقدير هذه

=إذ قضت المحكمة بمسئولية البنك المؤيد لقيامه بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد، رغم أن المستندات المقدمة منه لم تكن مشتملة على وثيقة التأمين التي تطلبها الاعتماد.

(١) أنظر في هذا المعني أحمد غنيم، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) وفي ذلك تنص المادة (٢٨ /١) من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ على أنه: "١-مستندات التأمين مثل بوليصة التأمين ، شهادة التأمين أو تصريح تغطية تأمينية مفتوح ، يجب أن يبدو أنه صدر أو موقع من شركات التأمين أو مؤمنين مفوضين أو وكلائهم أو ما ينوب عنهم" - وأنظر أيضا المادة ٣٤/أ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠- وأنظر محمد محمود فهمي : "القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، المرجع السابق،ص.ص١٣،١٤ - زكي عبد الحميد الإدكاوي، مرجع سابق، ص٢٥.

(3) Paul Todd , Op.cit., p.141.
Nicholas Kouladis, Op.cit., p.221.

وانظر الدكتور / على جمال الدين عوض : "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٢٤٣ وما بعدها- الدكتور/صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوى، مرجع سابق، ص٤٩ وما بعدها- أحمد غنيم : "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص ٤٧- محمد محمود فهمي : "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص١٧ - جورج عبد الملك، مرجع سابق، ص٤٩.

(٤) أنظر في ذلك : حسن أبو الفتوح شاهين ، مرجع سابق، ص١٢- محمد محمود فهمي : "القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص١٤ - محمد محمود فهمي : "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص١٧- جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص٥٠ - أحمد غنيم، مرجع سابق، ص٤٨.

(٥) أنظر في ذلك زكي عبد الحميد الإدكاوي ، مرجع سابق، ص٢٥.

(٦) أنظر في ذلك محمد محمود فهمي : "الاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص١٨.

القيمة، فإن قيمة التأمين يجب أن تكون ١١٠% من المبلغ الذي سيتم دفعه أو قبوله أو التداول عليه طبقاً لخطاب الاعتماد أو ١١٠% من القيمة الإجمالية للفاتورة أيهما أكبر[١].

٨- التأكد من بيان أن المستند يخص البضاعة المشحونة نفسها وتعيين اسم الباخرة وميناء الوصول وتغطية البضاعة من حيث مكانها على الباخرة[٢].

٩- التأكد من أن الوثيقة صادرة لأمر المستفيد المحدد بالاعتماد[٣].

١٠- التأكد من اشتمال الوثيقة لوصف البضائع المؤمن عليها وعلاماتها وعددها[٤].

١١- التأكد من أن التأمين بعملة الاعتماد نفسها[٥].

١٢- التأكد من عدم وجود تعديلات أو شطب أو تصحيح غير معتمد وموقع من الجهة المصدرة للمستند مع ذكر تاريخ ذلك [٦].

١٣- إذا كان هناك تأمين إضافي، يجب على البنك معرفة أسبابه واتخاذ المناسب في ضوء شروط الاعتماد[٧].

---

(١) أنظر في هذا المعني/ أحمد غنيم، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) أنظر في ذلك زكي عبد الحميد الإدكاوي ، المرجع السابق، ص٢٦.

(٣) أنظر في هذا المعني/ أحمد غنيم، المرجع السابق، ص ٤٨.

P.N.Varshney, Op.cit., p. 254.
Nicholas Kauladis , Op.cit., p.221.

(٤)أنظر في ذلك محمد محمود فهمي : "الاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص١٨- جورج عبد الملك ، المرجع السابق، ص٤٩- أحمد غنيم:"الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٥) أنظر في ذلك الفقرة (٥/أ) من المادة ٢٨ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ - وأنظر أيضا : حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص١٣ - جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص٤٩ - أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٦) أنظر في هذا المعني المرجع السابق نفسه، ص ٤٨.

(7) Cour de Cassation (Com.), 24 fev. 1987, dalloz sirey, 1989, p.196.
حيث لم ينبه البنك الفاحص أثناء عملية الفحص إلى أن هناك زيادة في المبلغ المدفوع لشركة التأمين لإصدار الوثيقة وأن هذه الزيادة ناتجة عن قدم البواخر التي تم شحن البضاعة عليها ولم-

١٤- التأكد من ذكر الشرط الخاص بمكان دفع التعويضات [١].

١٥- التأكد من أنه تم تقديم مجموعة كاملة من نسخ مستند التأمين [٢] .

١٦- التأكد من عدم صدور مستند التأمين غير قابل للتداول بالمخالفة لشروط الاعتماد [٣].

١٧- التأكد من صحة التظهيرات بالبوليصة[٤].

١٨- تغطية التأمين جميع الأخطار المنصوص عليها في الاعتماد[٥] مع ملاحظة أن المخاطر التي يغطيها التأمين جميع الأخطار، قد تقل أو تزيد من مكان لآخر[٦]، وأن مصطلح جميع المخاطر في التأمين الإنجليزي يغطى أحداثاً وأموراً لا يغطيها التأمين لدى الفرنسيين مثل أحداث الشغب والعصيان المدني والإضراب [٧]، وأن خطر الحرب لا يدخل ضمن الأخطار التي يغطيها التأمين العام ضد جميع المخاطر[٨]، لذا يجب النص عليه صراحة أو صدور بوليصة إضافية خاصة به.

١٩- التأكد من مطابقة وصف البضاعة لما جاء بالفاتورة وأن تظهر عليها

=يقم بخصم هذه القيمة من المبلغ المستحق للمستفيد – وفقاً لشروط عقد الاعتماد فحملته المحكمة مسئولية دفع هذه الزيادة ومن تعليقه على هذا الحكم يقول: M.Michel Vasseur إن المستفيد الذي حصل على هذه القيمة من البنك يعد مثريا بلا سبب.

(١) أنظر في ذلك / أحمد غنيم، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) وفي ذلك تنص المادة ٢٨/٥/أمن القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠، على انه: "مستند التأمين يجب أن ينص علي مبلغ التغطية التأمينية ويكون بنفس عملة الاعتماد" – وأنظر زكي عبد الحميد الإدكاوي، مرجع سابق، ص٢٥ – جورج عبد الملك ، المرجع السابق، ص٤٩.

(٣) أنظر في ذلك أحمد غنيم: "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٤) أنظر في ذلك : حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص١٣- محمد محمود فهمي: "الاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص١٨.

(٥) أنظر في ذلك محمد محمود فهمي: "الاعتمادات المستندية"مرجع سابق، ص١٨ – جورج عبد الملك ، مرجع سابق، ص٤٩.

(6) Maurice Megrah, Op.cit., p. 658.

(7) André Boudinot, Op.cit., p. 118.

(٨) أنظر في ذلك : حسن أبو الفتوح شاهين، مرجع سابق، ص١٣.

العلامات الواردة بسند الشحن[١].

٢٠- إذا كان الاعتماد يسمح بالتفريغ في الطريق فيجب أن تغطي الوثيقة أخطار التفريغ في الطريق[٢].

(١) أنظر في ذلك محمد محمود فهمي : "الاعتمادات المستندية"، المرجع السابق، ص١٨.

(٢) أنظر في هذا المعني أحمد غنيم :" الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي" ، مرجع سابق، ص ٤٨.

المبحث الثالث

فحص المستندات الإضافية

٣٤١- قد لا يكتفي الأمر بالمستندات الرئيسية السابق ذكرها فيطلب مستندات إضافية أخرى مكملة ومتممة لها، وذلك بغرض الاستوثاق من منشأ البضاعة، أو من مطابقتها للمواصفات، أو من وزنها، أو من خلوها من العيوب والآفات إلى غير ذلك من الأغراض[١]، التي يكون هدفها النهائي ضمان شحن ووصول بضاعة مطابقة لشروط الاعتماد، والحد من حالات الغش[٢]، الآخذة في الانتشار، ولا تقع المستندات الإضافية تحت حصر معين[٣]، فهي تتعدد بتعدد الأغراض المنشودة من طلبها، ومن المستندات الإضافية الشائعة في العمل:

١- شهادة المنشأ. ٢- شهادة المعاينة.

٣- شهادة الوزن. ٤-الفاتورة التفصيلية.

٥- شهادة التحاليل. ٦-شهادة الخبراء

ولم تشر القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية تفصيلاً لمستند واحد من بين هذه المستندات[٤]، وأعرض فيما يلي لفحص أهم هذه المستندات.

---

(١)الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين : "موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، ص ٩٠٥

(2) Lazar Sarna , Op.cit., p. 4-5.

(٣)الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين ، المرجع السابق، ص ٩٠٥.

(٤) المادة ١٤/٥من القواعد والأعراف الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠، للمستندات الاضافية إذ نصت علي أن:" وصف البضاعة أوالخدمات أوالأداء يمكن أن يرد في المستندات غير الفاتورة التجارية بشكل عام علي ألايتناقض مع وصفهالوارد في الاعتماد"، وكانت المادة ٣٨ من النشرة ٥٠٠ قد عرضت لشهادة الوزن.

المطلب الأول

شهادة المنشأ أو الأصل

٣٤٢- هي شهادة تصدر من الغرفة التجارية أو الصناعية[١]، أو السلطات الجمركية في بلد التصدير أو غيرها من الهيئات الحكومية أو الرسمية الأخرى أو بيت خبرة أو أية هيئة غير رسمية يتفق عليها الطرفان[٢]، بغرض إثبات جنسية أو موطن إنتاج السلع، ويطلب هذا المستند غالباً لتقديمه إلى السلطات الحكومية في بلد المستورد طبقاً لنظمها الخاصة[٣].

ولهذه الشهادة أهميتها فيما يتعلق بالرقابة على عمليات الاستيراد والتصدير للسلع المختلفة والمقاطعة الاقتصادية المفروضة على التعامل مع بعض الدول كإسرائيل[٤]، قبل معاهدة السلام معها.

وقبل استغناء البنوك المصرية عن شهادة المنشأ بخصوص إسرائيل، كانت الاعتمادات التي تفتح فيها، تنص على ضرورة تقديمها لتفعيل المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل بسبب الحرب التي كانت دائرة معها باستمرار، فكان ينص في الشهادة على أن البضاعة من أصل غير إسرائيلي ولا يدخل في إنتاجها خامات إسرائيلية[٥].

والبنوك عندما تفحص شهادة المنشأ يجب أن تتحقق من أنها شهادة منشأ ومن تاريخها والجهة المصدرة لها والجهة التي اعتمدتها، ومن أنه موضح بها بيان البضاعة ومن أنها مطابقة للشروط الواردة بخطاب الاعتماد[٦].

وبالإضافة إلى الغرض الأساسي من إصدارها، قد تفيد شهادة المنشأ في التحقق من بعض البيانات المشترطة في الاعتماد، ومن ذلك أنه في دعوى عرضت على

---

(١) أمين ميخائيل عبد الملك، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢)الدكتور/ صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٤٨ .

(٣) زكي مهنا حسن، بكر محمد عثمان :" العمليات المصرفية نظرياً وعملياً "،غير مدون به دار النشر، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، ص ١٤٨.

(٤) أمين ميخائيل عبد الملك ، المرجع السابق، ص ٣١.

(٥) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين: "موسوعة أعمال البنوك"، ص ٩٠٧.

(6) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4-5.

محكمة السين التجارية اتضح للبنك الفاتح عند فحصه للمستندات أن شهادة المنشأ غير متطابقة مع سند الشحن، إذ ورد بالشهادة أن البضاعة تم شحنها على الباخرة S/S Sant Mathueus المتجهة إلى ميناء الهافر، بينما جاء بسند الشحن أن البضاعة قد شحنت على باخرة أخرى هي الباخرة S/S Giacomo المتجهة إلى ميناء آخر هو ميناء مارسيليا، فرفض المستندات، ورفض الوفاء بقيمتها إلى البنك المؤيد الذي كان قد أدى هذه القيمة للمستفيد، وقد أقرت المحكمة البنك الفاتح على موقفه[١].

فإن لم يحدد البنك البيانات التي ينبغي أن تشتمل عليها ولا الجهة التي ستصدرها، فإنه سيكون عليه أن يقبل شهادة المنشأ التي تقدم إليه كما هي عملاً بحكم المادة ٥/١٤ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، ولكن هذا لا يعني أن البنك سيكتفي بقبول شهادة منشأ موقعة من المستفيد[٢]، ومن جانبي أرى أنه في هذه الحالة يجب أن تكون الشهادة متضمنة الحد الأدنى الواجب توافره في مثل هذه الشهادات وصادرة من إحدى الجهات المختصة بإصدارها، وان كنت أنصح البنك بعدم التغافل عن سرد هذه التفاصيل بخطاب الاعتماد درءاً لأية منازعات بشأن الشهادة التي ستقدم من المستفيد .

المطلب الثاني

شهادة التفتيش أو المعاينة

٣٤٣- وهي شهادة تقوم بإعدادها هيئة متخصصة، تعدد فيها ما قامت بإجرائه من معاينات في إطار التعليمات المصدرة إليها، على سلع معينة أو على أجزاء منها، إما خلال وجودها في المصنع أو بالمخازن أو عند شحنها وتحميلها على متن الباخرة أو أية وسيلة نقل أخرى[٣]، وتؤكد فيها على تنفيذ الاعتماد[٤]، أو عدم تنفيذه على النحو المطلوب.

---

(1) Trib. Com. Seine, 6 fev. 1950, dalloz , 1950, p. 323.
(2) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4 - 5.
(٣)الدكتور/ صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٤٨.
(4) Pierre Jasiniski , La revue banque, N°. 500, dec. 1989 , p. 1172.

ويلجأ المشترون لطلب هذه الشهادة من جهات رسمية يثقون فيها لتفادي محاولات التزوير والغش التي يلجأ إليها المستفيدون في المستندات المقدمة، ويشيع طلب استصدارها بالنسبة لشحنات الأغذية والأدوية التي لا يصرح بدخولها إلى أي دولة إلا بعد المعاينة من الجهات الرسمية في البلد المصدر، وان كان ذلك لا يمنع من طلبها في سائر المعاملات التجارية الأخرى خاصة عندما يتردد المشترون في الانتظار حتى وصول الشحنة بالكامل[1]، للتأكد من سلامتها.

وكما أوضحنا فإن على البنوك عند طلب مثل هذه الشهادات أن تحدد الجهة التي ستصدرها والصيغة التي ستحتويها الشهادة والبيانات التي ستتضمنها، فإن اكتفى خطاب الاعتماد بالإشارة إلى أن المطلوب هو شهادة معاينة أو تفتيش فقط فيكون عليها أن تقبل الشهادة المقدمة إليها كما هي طالما توافر فيها الحد الأدنى للبيانات المفترض وروده في هذه الشهادات كبيان كمية البضائع وبياناتها وحالتها من حيث الجودة والمطابقة للمواصفات والشروط الخاصة بالبضاعة في الاعتماد[2].

---

(1) Lazar Sarna , Op.cit., p. 4-8

وأنظر أيضاً المستشار/ أحمد منير فهمي :"الدليل السعودي لمكافحة القرصنة والغش التجاري الدولي"، الجزء الثاني، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض، غير مذكور به سنة الطبع، ص ١٧٨، حيث إنه بعد أن استعرض وقائع قضية قامت فيها إحدى المؤسسات الجزائرية بالتعاقد على شراء صفقة ضخمة من السكر وبعد ما فتحت اعتماداً مستندياً لتمويل الصفقة ثم تقديم مستندات مزورة للبنك وقام البنك بصرف قيمة الاعتماد ثم اكتشفت الشركة المستوردة أنها كانت ضحية عملية نصب من جانب المورد يقول إنه:

"وحيث تبين في النهاية أن شحنات السكر التي قدمت عنها المستندات لم تكن موجودة أصلاً وأن أسماء السفن التي دونت في المستندات لا تعبر عن الحقيقة وأن جميع المستندات مزورة يتضح وجود عيب خطير وهو عدم الاهتمام بالمعاينة البحرية في ميناء الإقلاع، وخاصة في مثل هذه الشحنات الضخمة، ولو كانت المؤسسة العامة الجزائرية قد اشترطت ضمن المستندات الواجب تقديمها لصرف قيمة الاعتماد أن يقدم تقرير معاينة بحري من شركة معاينة مشهورة يثبت مطابقة البضاعة للمواصفات، وأن البضاعة قد تم شحنها في مخازن البضاعة في السفينة أو السفن، لنجت من الخسائر الفادحة التي أصابتها، لأن المفتش البحري كان سيقدم تقريراً بأنه لم يجد البضاعة والسفن المشار إليها وبالتالي، كان البنك سيمتنع عن صرف قيمة الاعتماد وتظل أموال المؤسسة الجزائرية".

(2) Lazar Sarna, Op.cit., p.4 - 6.

وليس ثمة ما يمنع من أن يكون تاريخ شهادة التفتيش لاحق على تاريخ سند الشحن فقد يتم التفتيش بعد تمام عملية الشحن[١].

المطلب الثالث

شهادة الوزن

٣٤٤- هي شهادة يوضح بها عادة بيان الأوزان الصافية والقائمة للبضاعة[٢]، إما بشكل مجمل أو تفصيلي حسب العبوات[٣].

وتبدو أهميتها في السلع والبضائع التي تتفاوت فيها أوزان وحدات السلعة وتعد شهادة الوزن هي الشهادة الإضافية الوحيدة التي أشارت إليها القواعد الموحدة تحديداً وليس بشكل مجمل[٤].

ويمكن للبائع في الحالات التي لا يتطلب فيها الاعتماد تقديم شهادة وزن على استقلال، أن يكتفي بإدراج الوزن في سند الشحن إما بختم مبين به الوزن أو إقرار به صادر من الجهة المعنية بإجراء عملية الوزن.

وطالما حدد خطاب الاعتماد وزناً معيناً لكل وحدة من وحدات البضاعة كان من الواجب على البائع الالتزام به فإن ظهر في شهادة الوزن أو مستند آخر من مستندات الاعتماد أن الوزن مخالف لما جاء بشروط الاعتماد كان للبنك أن يرفض المستندات ويمتنع عن سداد قيمة الاعتماد دون مسئولية عليه، ففي قضية عرضت على محكمة باريس التجارية قضت المحكمة بإلزام كل من المستفيد الأول والمستفيد

---

(١) وهو ما أكده مستر جراي نائب رئيس غرفة التجارة الدولية أثناء ورشة العمل التي نظمها Abn Amro Bank بفندق كونراد بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٣.

(٢) أنظر الدكتور/ صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي ، مرجع سابق ، ص ٤٨، وأمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ٣١.

(٣) أنظر الأستاذين/ زكي مهنا حسن و بكر محمد عثمان، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٤)حيث نصت في المادة ٣٨ منها على أنه: "إذا كان الاعتماد يتطلب إقراراً أو شهادة وزن في حالة النقل بغير التحويل فإن البنوك تقبل ختم الوزن أو إقرار الوزن الذي يبدو أنه وضع على مستند النقل بواسطة الناقل أو وكيله ما لم يكن الاعتماد ينص بالتحديد على أن إقرار أو شهادة الوزن يجب أن تكون بمستند مستقل".

الثاني المحول إليه الاعتماد برد ما تقاضياه من قيمة الاعتماد حيث كان السداد لهما مع التحفظ، أي سداد مشروط بعدم ظهور مخالفات في المستندات وقد ارتكنت المحكمة في قضائها إلى أنه ظهر من المستندات المقدمة للبنك أن شهادة الوزن تدل أن وزن الخراف المصدرة أقل من الوزن المشروط في الاعتماد(١).

المطلب الرابع

الشهادة القنصلية(٢)

٣٤٥- هي شهادة تشتمل على عدد من البيانات، كالإقرار بأن البضاعة مطابقة لما ورد بكل من سند الشحن والفاتورة التجارية، واسم الباخرة التي شحنت عليها هذه البضاعة وجنسيتها، وميناءي الشحن والوصول.

وسميت بالقنصلية لأنه يتم التصديق عليها من قنصل الدولة المستوردة لدى البلد المصدر، وتشترط بعض الدول أن تكون هذه الشهادة على نموذج خاص يمكن الحصول عليه من قنصلية بلد الوصول، فإن لم يكن لبلد الوصول قنصل في ميناء الشحن أو البلد المصدر عموماً تجيز بعض الدول استصدار الشهادة من أقرب قنصل.

والغرض من هذه الشهادة، إضفاء الطابع الرسمي على البيانات الواردة بالشهادة لكي تعتمدها السلطات الجمركية عند حساب الرسوم الجمركية في بلد الوصول.

فإن وردت الشهادة مخالفة للشروط الواردة بالاعتماد جاز للبنك رفضها، فإن لم يكن البنك قد حدد في خطاب الاعتماد البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الشهادة فإنه يكون عليه قبولها كما هي.

---

(1) Paris ,1e chambre ,2 dec. 1991 , dalloz sirey 1994 , p. 21.

(٢) أنظر كل من الدكتور/ صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٤٧- المادة ٥/١٤ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠-المادة ٢١ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠.

المطلب الخامس

شهادة الجودة

٣٤٦- هي شهادة إما تصدرها هيئة رسمية أو سمسار حلف اليمين أو تاجران ذوا شأن يقران بمقتضاها أن البضاعة جيدة(١).

وإذا اشترط الاعتماد شهادة جودة فيجب أن تبين الشهادة وصفاً عن جودة المنتجات أو السلع وحجمها ولونها ومذاقها والجودة الكلية لها (٢).

المطلب السادس

شهادة التحاليل

٣٤٧- هي شهادة تصدر غالبا من أحد المعامل أو الخبراء المرخص لهم بإصدار مثل هذه الشهادات(٣).

وتطلب عادة إذا كانت الجمارك لا تسمح بالتخليص علي الصنف المستورد إلا بعد تقديم شهادة تحاليل تبين المواد الداخلة في تركيبته للتأكد من مطابقته للمواصفات التحليلية المعمول بها في هذا البلد(٤).

وإذا كان المطلوب شهادة تحاليل فلا يصح تقديم شهادة بديلة عنها وإلا كان للبنك أن يرفضها، ففي قضية عرضت على محكمة النقض الفرنسية أقرت المحكمة موقف البنك الفاتح برفضه عدم تعويض البنك المكلف بالتنفيذ عما أداه للشركة المستفيدة لعدم مطابقة المستندات لشروط الاعتماد، إذ تضمنت الشروط وجوب تقديم شهادة تحاليل بينما قدمت الشركة المستفيدة شهادة أخرى لا شأن لها بعملية التحاليل(٥)، وهو ما يؤكد ما سبق ذكره من وجوب أن تكون المستندات المقدمة مطابقة لشروط الاعتماد حتى تكون مقبولة من قبل البنك وعميله الأمر.

---

(١) الدكتور/ صليب بطرس والمستشار/ ياقوت العشماوي، مرجع سابق، ص ٤٨.

(2) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4 - 7.

(٣) الدكتور/ صليب بطرس والمستشار / ياقوت العشماوي، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) الأستاذان /زكي مهنا حسن، بكر محمد عثمان، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(5) Com., 20 Nov. 1990 , Recueil dalloz sirey, Juillet 1991 , p. 222.

المطلب السابع

الشهادة الزراعية

٣٤٨- هى شهادة تخص البضائع الزراعية المستوردة وتقدم للتأكيد علي أنها – أي البضاعة – خالية من الآفات [١]، وإذا تطلب خطاب الاعتماد في الشهادة بيانات معينة كان على المستفيد أن يتأكد من ثبوت هذه البيانات بالشهادة قبل أن يقبلها، وذلك أيا كانت الجهة المصدرة لها طالما كانت هي الجهة المحددة بالخطاب، فإن خلت الشهادة من أحد هذه البيانات كان للبنك أن يرفضها دون مسئولية عليه.

وفي قضية عرضت على محكمة النقض المصرية بشأن اعتماد مستندي مفتوح لصالح مورد مصري وكان من بين المستندات المطلوبة شهادة زراعية صالحة للعمل بها في المملكة المتحدة – بريطانيا – وشهادة وزن رسمية، وأن تكون البضاعة بطاطس من نوع (ألفا)، وأن تشحن في صناديق خشبية إلى لندن، وعند قيام البنك المعنى بعملية الفحص بفحص المستندات، وجد أن الشهادة الزراعية انطوت على بيانات تخالف تلك الواردة بباقي المستندات المقدمة من حيث عدد الصناديق الخشبية التي تم تعبئة البضاعة بها ووزن كل صندوق، فضلاً عن كونها تحمل تاريخاً لاحقاً لتاريخ شحن البضاعة، فشك في سلامتها ورفض الوفاء بقيمة الاعتماد، وأقرته محكمة النقض في ذلك، وقالت في أسباب حكمها إنه:

"لما كان ما تقدم وكان المصرف الذي يفتح اعتماداً مستندياً للوفاء بثمن صفقة بين تاجرين لا يلزم بالوفاء إلا إذا كان هناك تطابق كامل بين المستندات، وشروط فتح الاعتماد دون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الثاني – بنك ميرلاند – رفض صرف قيمة الاعتماد للطاعن بناء على ما اكتشفه من مخالفة بيانات الشهادة الزراعية الصحية لبيانات البضاعة في باقي المستندات المقدمة من حيث عدد الصناديق المعبأة فيها ووزن كل صندوق وأن تلك الشهادة تحمل تاريخاً لاحقاً لتاريخ الشحن مما شكك في سلامتها فضلاً عن خلوها من بيان صلاحية البضاعة

---

(١) الأستاذان / زكي مهنا حسن وبكر محمد عثمان، مرجع سابق، ص ١٤٩.

بالمملكة المتحدة وفقاً لما تنص عليه شروط فتح الاعتماد، فإن الحكم إذ انتهى إلى أن المطعون ضده الثاني محق في عدم الصرف لالتزامه بتعليمات المطعون ضده الثاني التزاماً حرفياً لا يكون قد أخطأ في فهم الواقع ويكون هذا النعي بدوره على غير أساس[١].

وإن كنت أتفق مع هذا الحكم فيما خلص إليه من نتيجة، وفي أغلب ما أرسى عليه قضاءه من حيثيات، إلا أنني أرى - من وجهة نظري - أن السبب الأخير الذي استند إليه والمتعلق بمخالفة الشهادة لشروط فتح الاعتماد لخلوها من بيان صلاحية البضاعة بالمملكة المتحدة، لا يصح أن يكون سنداً للحكم ولا سببا من أسباب عدم قبول الشهادة إذ سبق الإشارة إلى أنه يجب لكي يتم الاعتداد بالشروط الواردة بخطاب الاعتماد أن تكون هذه الشروط دقيقة[٢]، وكاملة وواضحة[٣]، ودالة على مضمونها[٤]، لا تؤدي إلى خلط أو سوء فهم، ولا تنطوي على غموض أو إبهام، والواضح من شرط صلاحية البضاعة بالمملكة المتحدة أنه شرط مبهم وغير محدد، ويوقع في اللبس، بل أعتقد أنني لا أذهب بعيداً إن قلت إنه شرط معجز للمستفيد ويمهد لكل من البنك الفاتح - ميرلاند - من ناحية وعميله الأمر من ناحية أخرى، رفض المستندات إن وجدا مصلحتهما في ذلك، حتى ولو لم تقع باقي المخالفات التي أدت إلى رفض المستندات، فإن وردت الشهادة صالحة للعمل بها في المملكة المتحدة من الناحية القانونية لاتفاقها مع القوانين المعمول بها في المملكة والتي لا يفترض في المستفيد علمه الكامل بها، قد يلجأ البنك وعميله إلى القول إنها غير صالحة للعمل بها بالمملكة المتحدة من الناحية الفنية الزراعية أو غير ذلك.

وأحسب أن محكمة النقض ما كانت لتأخذ بهذا السبب لو أنه كان يمثل المخالفة الوحيدة الواردة بالمستند، آية ذلك أنها عندما أشارت إليه لم تشر إليه مع باقي

---

(١) الطعن رقم ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦، س ٢٧ ، ص ٢٩٢.

(2) René Rodiére et Jean Louis Rives Lange, Op.cit., p. 420.

(٣) الأستاذ الدكتور / على جمال الدين: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٨٤.

(4) Trib. Com. Paris,18 Janv. 1985, dalloz sirey, 1986, 2e chahier, p.p. 213-214. Note M. Michel Vasseur.

وكان المقصود بها تقديم شهادة صحية متفقة مع القوانين الفرنسية .

الأسباب وإنما أشارت إليه على انفراد مقرنة إياه بقولها "فضلاً عن"، وأنها كانت ستولى وجهاً عندئذ شطر وجهة أخرى، مثل ما اتجهت إليه المحكمة التجارية بباريس حين اعتبرت شرط تقديم بضاعة صحية مطابقة للقوانين الفرنسية شرطاً غير محدد ولا يتطلب مستنداً معيناً [١].

المطلب الثامن

الشهادة الصحية

٣٤٩- الغرض من هذه الشهادة تحديد ما إذا كان الصنف المستورد من المواد الغذائية، غير ضار بالصحة العامة[٢] من عدمه.

وإذا كان المطلوب شهادة صحية فلا يجب على البنك أن يستخدم عبارات غامضة في طلبها كالقول إن المطلوب بضاعة صحية مطابقة للقوانين الفرنسية كما أسلفت، لأن الشرط في هذه الحالة يكون غير محدد، ولا يمكن معرفة إن كان يطلب شهادة صحية بشكل جازم أم يكتفي بطلب بضاعة متفقة مع الشروط الصحية المعمول بها في فرنسا، وهذا الغموض أدى إلى طرح محكمة باريس للشرط[٣]، ومن الغموض الذي يحيط بطلب الشهادة الصحية أيضاً القول إن المطلوب تقديم شهادة صحية إذا لزم الأمر[٤].

فإن طلب البنك شهادة صحية وقدمت له هذه الشهادة ولكنه اكتشف عند الفحص أنها تنطوي على بيانات غير متطابقة مع ما ورد بباقي المستندات، فإنه يكون محقاً إن رفضها، وفي قضية عرضت على محكمة النقض المصرية ألغت حكم ثانى درجة فيما ذهب إليه من عدم اعتبار الاختلاف في بيان الكمية بين الشهادة الصحية وباقي المستندات سبباً موجباً لرفض المستندات وعدم الوفاء بقيمتها وقالت في أسباب

---

(1) Trib. Com. Paris ,18 Janv. 1985, dalloz sirey, 1986, 2e chahier, p.p. 213-214. Note M. Michel Vasseur.

(٢) الأستاذان / زكي مهنا حسن و محمد بكر عثمان، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(3) Trib. Com. Paris, 18 Janv. 1985, dalloz sirey, 1986, 2e chahier, p.p. 213-214. Note M. Michel Vasseur.

(4) Pierre Jasinski, La revue banque, N° 500, Déc. 1989 , p. 1172.

حكمها إنه:

"لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الـذي أحـال إليـه الحكم الأول وبلا خلاف بين طرفي النزاع وجود اختلاف في بيان كمية البضـاعة بين الشهادة الصحية التي نص عليها في خطاب فتح الاعتماد الحق في رفض تلـك المستندات أو إجراء تسوية مشروطة مع التحفظ بناء على طلب المسـتفيد وتعهـده باسترداد المستندات أو قبوله تعليق التسوية على شرط قبول العميل لها، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بدعوى أن البنك الطاعن لم يجادل في أن البضاعة التي تم فحصها بمقتضى الشهادة الصحية هي بذاتها التي تم شحن جزء منها ورتب على ذلك عدم أحقية البنك في الاعتراض على تلك الشهادة وصحة قبوله للمستندات وإدراجه قيمة البضاعة لصالح المستفيد المطعون ضده وبطلان إجراء القيد العكسي، لالتزام البنك بصرف قيمة الاعتماد دون انتظار تعليمات العميل، وأطرح ما تمسـك به الطاعن من أن التسوية تمت وفقاً لنظام الدفع تحت التحفظ بعد إقرار المطعـون ضده بكتابه المؤرخ ١٩٨٢/٦/٢ بتحمل أية مسئولية في حالة أي اعتـراض علـى المستندات المقدمة منه وذلك رداً على ما جاء بكتاب البنـك المـؤرخ ١٩٨٢/٦/١ بوجود اختلاف بين الكمية المبينة بالشهادة الصحية وتلك الواردة بسند الشحن وباقي المستندات بمقولة إن تلك العبارة ليست إلا تأكيداً من جانب المطعون ضده بسـلامة مستنداته ومطابقتها للاعتماد، في حين أنهـا مـع الاسـتهداء بظـروف الـدعوى وملابساتها وما تؤدي إليه عبارات كتابي طرفي النـزاع فـي ١٩٨٢/٦/٢،١ فـي جملتها لا تفيد المعنى الذي ذهب إليه الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيـه الذي التفت كذلك عما تمسك به الطاعن من إعادته المستندات التي سبق للمطعـون ضده تقديمها بعد ردها من البنك فاتح الاعتماد لرفض العميل لهـا وذلـك بكتـاب موصى عليه مع علم الوصول بتاريخ ١٩٨٢/٧/١ رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخرج في تفسيره لعبارات كتاب المطعون ضده المؤرخ ١٩٨٢/٦/٢ عما تحتملـه وجـاوز المعنـى الظاهر لها وعابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث بـاقي

أسباب الطعن"[١].

وإذا كان للبنك اشتراطات معينة في الشهادة الصحية فلابد أن يذكرها في خطاب الاعتماد، فإن اكتفى بطلب شهادة صحية دون أن يتطلب فيها بيانات معينة أو صيغة ما، فإنه يكون عليه أن يقبل الشهادة الصحية التي تقدم إليه كما هي[٢] وبدون مسئولية عليه[٣].

المطلب التاسع

شهادة الإيداع

٣٥٠- يطلب هذا المستند أحياناً لإثبات أن البضاعة تم إيداعها في مخازن الإيداع[٤]، أو إحدى الثلاجات لحين شحنها [٥].

ومتى اشترط الاعتماد شهادة إيداع بالمخازن أو الثلاجات فإنه لا يكون مقبولاً أن يتم السداد دون تقديمها، أو بتقديم مستند بديل عنها، وإلا كان البنك مسئولاً عن السداد، ففي قضية عرضت على محكمة استئناف باريس تدور وقائعها بإيجاز حول فتح اعتماد مستندي لدى أحد البنوك الفرنسية لصالح مورد أرجنتيني لتمويل صفقة لحوم مجمدة وجاء بخطاب الاعتماد أنه سيتم سداد ٨٠% من القيمة إذا قدم المستفيد شهادة إيداع بالثلاجات، ويتم سداد الـ ٢٠% الباقية عند تقديم باقي المستندات التي تدل على إبحار الباخرة ولما قدم المستفيد شهادة بديلة عن شهادة الإيداع قام البنك الأرجنتيني المكلف بالتنفيذ بسداد الـ ٨٠% المذكورة، ووافقه البنك الفرنسي على تصرفه، ولما تمكن المستفيد من التحايل وعدم تصدير البضاعة حاول كلا البنكين الفاتح والمكلف بالتنفيذ التنصل من المسئولية على زعم أن الدفع كان خارج نطاق

---

(١) الطعن ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩ يونيو ١٩٨٩، س٤٠، ص٦٠٦.

(٢) وذلك عملاً بحكم المادة ٥/١٤ من القواعد والأعراف الموحدة، النشرة رقم٦٠٠، السالف ذكرها.

(٣) الدكتور/ محيي الدين اسماعيل علم الدين : "موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، بند ٨٤٩، ص٩٠٨ .

(٤) أمين ميخائيل عبد الملك ، مرجع سابق، ص ٣٢، ويسميها بإيصال الإيداع .

(5) Cour d'appel de Paris, 1re Déc. 1986, dalloz sirey, 1988, p.111.

الاعتماد وتم بناء على تعليمات العميل الآمر، ردت عليهما المحكمة بأنه كان على البنك المنفذ قبل قيامه بالسداد والبنك الفاتح قبل الموافقة على هذا السداد أن يفحصا المستندات ويتأكدا من تقديم شهادة الإيداع المطلوبة، أما وأنهما لم يفعلا ذلك فإن البنك الفاتح يكون مسئولاً عن هذا السداد(١).

المطلب العاشر

الشهادة البيطرية

٣٥١- وهى شهادة يتم طلبها أحياناً لإثبات حالة البضاعة إذا كانت من الماشية والحيوانات والطيور ومنتجاتها كالألبان والزبد والجبن وخلافه للتأكد من سلامتها وينبغي على البنك أثناء قيامه بفحص الشهادة البيطرية أن يتحقق من استيفائها لكافة الشروط والبيانات المنصوص عليها بخطاب الاعتماد ومن تقديمها خلال المواعيد، فإن تبين له أنها لا تشتمل على شرط أو بيان أو أكثر أو أنها مقدمة بعد انتهاء ميعاد صلاحية الاعتماد، كان عليه أن يرفضها أو أن يحصل على موافقة عميله الآمر عليها بالحالة المقدمة بها.

"وفي قضية عرضت على محكمة استئناف بروكسل، تدور وقائعها حول قيام أحد البنوك البلغارية بفتح اعتماد مستندي لصالح إحدى الشركات البلجيكية لتمويل صفقه زبد، وفوض أحد البنوك البلجيكية بتنفيذ الاعتماد دون أن يضيف التزامه إليه – غير مؤيد – واشترط للوفاء بقيمة الاعتماد تقديم عدد من المستندات من بينها شهادة صحية وشهادة بيطرية تفيد أن الزبد من إنتاج منطقة معينة، ولما وردت المستندات وقام البنك البلغاري بفحصها اتضح له خلو الشهادة البيطرية من البيان المذكور فتحفظ ورفض سداد القيمة إلا أن الشركة البلجيكية أعادت تقديم شهادة أخرى مطابقة للشروط ولكن بعد انتهاء صلاحية الاعتماد وقام البنك المكلف بالتنفيذ بسداد القيمة لها دون أية تحفظات، وعندما أراد الرجوع على البنك البلغاري بالقيمة المسددة منه رفض البنك المذكور السداد، وتم طرح النزاع على القضاء واستند البنك المنفذ في دفاعه إلى أن العميل الآمر قد استلم البضاعة بالفعل إلا أن محكمة

(1) Cour d' appel de Paris, 1re Déc. 1986, dalloz sirey, 1988, p.111.

الاستئناف ردت عليه بأن البنك يتعامل في مستندات ولا شأن له بالبضاعة وطالما كانت المستندات غير مطابقة لشروط الاعتماد فلا شيء يلزمه بالوفاء" (١).

وأعيد ما سبق أن ذكرته من أنه إذا كان البنك لم يجد بخطاب الاعتماد الشروط والبيانات الواجب توافرها في الشهادة فيكون عليه أن يقبل الشهادة البيطرية التي تقدم إليه كما هي (٢).

(1) Cour d'appel de Bruxelles , 6 Nov. 1985 , Recueil dalloz sirey , 1986, p.p. 215-219.

(٢) المادة ٥/١٤ من القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠ - الدكتور/ محيي الدين اسماعيل علم الدين : "موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، بند ٨٤٩، ص٩٠٨.

الفصل الثالث

الاعتماد المستندى الإلكتروني وكيفية فحص المحررات غير الورقية والمسئوليات التى يمكن أن تترتب عليها

تمهيد وتقسيم :

٣٥٢- لا يعد الاعتماد المستندي الإلكتروني فكرة جديدة فقد بدأ التفكير في استخدام الوسائل الإلكترونية في الاعتماد المستندي منذ أكثر من عشرين عاما مضت، وفي مؤلفه Pratique du crédit documentaire طبعة ١٩٧٩ يقول أحد الفقهاء الفرنسيين (١) "إن لجنة فرنسية تعمل على تبسيط إجراءات التجارة الدولية قد اعتمدت عددا من الأبحاث للتغلب على المشاكل القانونية التي تعترض استخدام الحاسبات الآلية في العلاقات التجارية الدولية، ويمكن لمستند الشحن البحري وهو أحد أهم مستندات الاعتماد المستندي أن يتخذ صورا أو أشكالا أخرى، أما مشكلة التوقيع عليه فيمكن التغلب عليها بوسائل أخرى مثل استخدام التوقيع الرقمي لنقل هذا المستند بواسطة التلكس، إلا أن مثل هذا الإجراء يتطلب تعديلات في القوانين المحلية والاتفاقات الدولية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يجيز القانون قبول الكمبيالة وسند الشحن الصادر عن الحاسبات الآلية، وإن كان تداول هذين المستندين سيلقى صعوبة" .

٣٥٣- ثم تتابعت الكتابات والأبحاث في هذا المجال، ففي بحث له منشور بمجلة La revue Banque عدد أكتوبر ١٩٩٠(٢) قام أحد الباحثين الفرنسيين بالعرض لموضوع آخر ضمن عدد من الموضوعات، موضوع استخدام الوسائل الإلكترونية في تداول المستندات الخاصة بالاعتماد المستندي، ويقول إن "ال E.D.I."(٣) آخذة في الانتشار ودخلت مجال عمل بعض المهن والمصانع والمطارات الأوروبية والجمارك ومن المتوقع أن يأتي يوم تتحاور وتتفاوض فيه مثل هذه الجهات

---

(1) André Boudinot : "Pratique du Crédit Documentaire" édition sirey, Paris, 1979, p. 106.

(2) Pierre Jasiniski: "Les nouveaux incoterms et le crédit documentaire", La revue Banque, N°. 509, Octobre 1990 , p.p. 921- 922.

(٣) وترمز إلى الأحرف الأولى للكلمات الإنجليزية

Electronic data interchange.

مع بعضها البعض بدون عقود مكتوبة وبشكل آمن يتم فيه تبادل المستندات إلكترونيا، ويتساءل هل سنتكلم عندئذ عن الاعتماد المستندي ؟ ثم يتساءل بعد ذلك هل آن لنا أن نتوقع اعتماداً مستندياً إلكترونياً بدون استخدام مستندات ورقية ؟ ..ويرد على التساؤل الأخير بالإيجاب، وسنرى فيما بعد تفاصيل هذا الاعتماد وفقا لرؤية هذا الباحث، وفي الشهر ذاته من العام التالي قامت المجلة المذكورة بنشر مقال آخر للباحث نفسه تحت عنوان تبادل البيانات الكترونيا وفتح الاعتمادات المستندية هل يمكن قبول اعتماد الكتروني لا يعتمد على المحررات الورقية ؟ (١).

٣٥٤- وكانت شركة سيدوكس قد أجرت في أوائل الثمانينيات تجربة لإصدار سند شحن بحري يجمع بين كل من النظامين الورقي والإلكتروني، ورغم أن هذه التجربة لاقت نجاحا من الناحية النظرية في تقليل زمن تداول سندات الشحن، إلا أن السند المذكور لم ينتشر عمليا مما أدى إلى توقف الفكرة في ١٩٩٨ (٢).

٣٥٥- وفي عام ١٩٩٠م أصدرت C.M.I.(٣) لائحة خاصة بنظام جديد لسند شحن إلكتروني يعتمد على الوسائل الإلكترونية وحدها في إصدار وتداول سند الشحن وتسليم البضاعة إلى المستلم النهائي، ولكن هذا النظام تعرض لنقد شديد لعدم كفاية الأمن الذي يحققه للمتعاملين به.(٤)

٣٥٦- وأخيرا تم التوصل إلى نظام Polero وهو نظام خاص بإصدار سند شحن إلكتروني كسابقه، إلا أن واضعيه حاولوا الاستفادة من الانتقادات التي وجهت إلى

---

(1) Pierre Jasiniski : "L'Echange de donnes informatises (EDI) et le crédit documentaire, Un crédit électronique sans document papier est –il concevable?", La revue Banque, N°.520, Octobre 1991 , p.p. 946- 950.

(٢) أنظر في تفصيلات هذا الموضوع إلى كل من :

Paul Todd, Op. Cit. , p.p. 166 , 167.

Eric A Caprioli : "Le crédit documentaire: évolution et perspectives" , lites - librairie de la cour de cassation, Paris , 1992, p. 417.

(٣) وترمز كلمةC.M.I.إلى الأحرف الأولي من الكلمات الفرنسية

Comite Maritime International ومعناها اللجنة البحرية الدولية .

(4) Paul Todd , Op. Cit. , p.p. 158- 164.

Eric A Caprioli , Op. Cit. , p. 420.

نظام C.M.I. خاصة فيما يتعلق بعدم كفاية الأمان الذي يحققه النظام للمتعاملين به[١].

وبينما انصبت أبحاث اللجنة الفرنسية ونظام سيد وكس و نظام C.M.I.ونظام Polero على سند الشحن دون غيره من مستندات الاعتماد المستندي الأخرى، فإن أفكار Pierre Jasiniski أولت عناية بالفاتورة التجارية[٢]إلى جانب سند الشحن .

ولكن هذا لا يعني أن المجهودات المبذولة اقتصرت على محاولة تحويل المستندين المذكورين فقط إلى الطرق الإلكترونية، فثمة جهود كللت بالنجاح في استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراء الاتصالات بين أطراف الاعتماد من ناحية وفي إصدار خطاب الاعتماد ذاته من ناحية أخرى، وقد أجازت القواعد الدولية الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠ إصدار الخطاب بهذه الطريقة طالما وافق الأطراف عليها [٣]

٣٥٧- وفيما يلي أقوم بعرض لأفكار Pierre Jasiniski عن الاعتماد المستندي الإلكتروني ونظام سيدوكس ونظام C.M.I. ونظام Polero، ولكن قبل عرض هذه الأفكار والأنظمة أعرض لأهم الوسائل الإلكترونية المستخدمة في هذا المجال، وبعد ذلك أعرض للأنظمة المذكورة، ودواعي التفكير في الاعتماد المستندي الإلكتروني، ثم فحص المستندات الإلكترونية والوفاء الإلكتروني بقيمة الاعتماد، وذلك في مباحث ثلاثة على النحو التالي :

المبحث الأول: ماهية الاعتماد المستندي الإلكتروني ووسائله والمستندات الإلكترونية وسبل إرسالها للبنك.

المبحث الثاني: دواعي التفكير في الاعتماد المستندي الإلكتروني .

المبحث الثالث: فحص المستندات الإلكترونية والوفاء الإلكتروني بقيمتها.

---

(1) Paul Todd, Op. cit., p.p. 164 – 165.

(٢) كما تناولها Eric A. Caprioli في كتاباته، انظر في ذلك:

Eric A Caprioli , Op. Cit. , N°. 559, p. 394.

(٣) انظر في ذلك المادة ١١من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٥٠٠ – تعليق الدكتور / محيي الدين إسماعيل علم الدين على هذه المادة – وانظر كذلك:

Lazar Sarna, Op.cit., p.p. 4-14 , 4-15.

المبحث الأول

ماهية الاعتماد المستندى الإلكتروني ووسائله

وسبل إرسال المستندات الإلكترونية

ماهية الاعتماد المستندي الإلكتروني :

٣٥٨- هو ذلك الاعتماد الذي تستخدم فيه الوسائل الإلكترونية كبديل للطرق التقليدية سواء في الاتصال بين الأطراف أو الإخطار بخطاب الاعتماد وإصدار وتداول المستندات وفحصها وسداد قيمتها.

الوسائل المستخدمة في الاعتماد المستندي الإلكتروني

٣٥٩- يرتكز الاعتماد المستندي الإلكتروني في عمله على ما يعرف أساسا بالـ E.D.I أي تبادل البيانات إلكترونيا، إضافة إلى وسائل أخرى مثل E.F.T. Electronic funds transfer أي التمويل الإلكتروني للمبالغ أو القيمة وهو أحد روافد ال E.D.I، هذا بالإضافة إلى videotex والفاكس وغيرها من الوسائل الإلكترونية وأعرض فيما يلي لأهم هذه الوسائل :

١-الـ E.D.I :

٣٦٠- الـ E.D.I. كما ذكرت عبارة عن كلمة ترمز إلى الأحرف الأولى للكلمات الإنجليزية Electronic data interchange ومعناها تبادل البيانات إلكترونيا[1] ، وقد يتم هذا التبادل من خلال انتقال البيان والمعلومة بشكل مباشر من جهاز الكمبيوتر الخاص بالمرسل إلى جهاز كمبيوتر آخر لدى المستقبل مع توصيل كلا الجهازين كل بخط تليفوني أو أي نظام اتصال لاسلكي آخر، وفي أحيان أخرى يتم التبادل من خلال انتقال البيان أو المعلومة بشكل غير مباشر عبر شبكة ربط كمبيوتري تعمل كوسيط بين جهازي الكمبيوتر الخاصين بمرسل ومتلقي البيان[2]، ومن مزايا E.D.I أنه يقلل من الأعمال المكتبية ويؤدي إلى سرعة

---

(1) L'Echange de donnes informatises. وتسمى بالفرنسية

(2) Benjamin wright : "The law of electronic commerce", Boston, Toronto,=

الاتصال ورفع مستوي الأداء وخفض التكاليف بوجه عام، والقضاء علي الازدواجية في تداول المعلومات وعلي جميع المخاطر الناجمة عن أخطاء النسخ المستندي[١]، وهذا النظام آخذ في التطور وقد قامت الأمم المتحدة بالإشراف على وضع لغة عالمية موحدة لتبادل المعلومات منبثقة عن Edi ثم تسميتها EDIFACT [٢][٣].

٢- E.F.T :

٣٦١- وترمز E.F.T إلى الأحرف الأولى من كلمات إنجليزية ثلاث هي Electronic funds transfers ومعناها التمويل الإلكتروني وهذا التمويل يتمثل في إرسال قيمة معينة بين بنوك بواسطة الحاسب الآلي أو وسيلة إلكترونية أخرى، وقد يتم تصميم وإنشاء وتكوين عملية الإرسال بشكل يتفق مع طبيعة عمل البنوك وتعد الرسائل الخاصة بـ E.F.T. واحدة من روافد نظام E.D.I.[٤].

٣- VIDEOTEX:

٣٦٢- الفيديوتكس يمكنه إرسال البريد الإلكتروني والـ E.D.I. بشكل تجميعي وبكم هائل من المعلومات لأجهزة الكمبيوتر بأماكن بعيدة وفي الوقت نفسه، وفي نظام الفيديوتكس يمكن للمستخدم التحول بحرية في قاعدة البيانات المتاحة، ويقوم بعمليات بيع وشراء وعمليات تجارية أخرى، وغالبا ما تكون المعلومات والبيانات منظمة بشكل عنقودي للصفحات التي يشاهدها المستخدمون أثناء قيامهم بإعطاء الأوامر [٥].

=London, 1991, N°.1-1-4, p.p. 9,10,.

(1) Paul Todd , Op.cit. , p. 155.

(2) Pierre Jasiniski : "L'Echange de données informatisées(EDI) et le crédit documentaire, Un crédit électronique sans document papier est–il concevable?" , La revue Banque, N°. 520, octobre 1991, p.946.

(٣) وترمز كلمة EDIFACT إلى الأحرف الأولي من الكلمات الإنجليزية Electronic data interchange for administration commerce and transport ومعناهـا تبـادل المعلومات الخاصة بإدارة عمليات التجارة والنقل إلكترونيا.

(4) Benjamin wright, Op.cit. , - N°. 1-1-5 , p. 11.

(5) Benjamin wright, Op.cit. , N°. 1-1-6, p.12.

سبل إرسال المستندات الإلكترونية

فكرة بيير جاسينيسكي

عن الاعتماد المستندي الإلكتروني وسبل إرسال مستنداته

٣٦٣- في مقاله المنشور بمجلة La reuvs Banque عدد أكتوبر يقول بيير جاسينيسكي [١] إن الـ E.D.I. قد انتشر في مجالات كثيرة كبعض المهن أو المصانع والمطارات والجمارك الأوروبية ولكل مجال أسلوبه في التعامل مع الـ E.D.I.، وفي المجال المصرفي تقوم سويفت بدور فهل معنى ذلك أننا سنسمع يوما عن تعامل الأطراف معا من خلال E.D.I. دون استخدام مستندات ورقية وهل في هذه الحالة سنكون بصدد اعتماد مستندي إذا وصلنا إلى تبادل إلكتروني للمعلومات دون استخدام مستندات ورقية فيمكن للبنوك أن تتعامل بهذه الطريقة ؟ ولكن هذا لن يكون متاحا في الكرة الأرضية بأكملها، لأن هناك دولا مازال الاتصال الهاتفي وبالتلكس فيها محل شك.

فإن اقتصرنا على الدول المتقدمة ونظرنا إلى عملية النقل سنجد أن أمامنا طرفين شاحنين وناقلين ولأن استخدام الـ E.D.I. في هذه العملية سيوفر الكثير من النفقات فإن الشاحنين سيضغطون على الناقلين لاستخدام E.D.I.، وفي مجال الاعتماد المستندي فعلي الرغم من أن المعمول به حالياً أنه لا يوجد اعتماد مستندي بدون مستندات ورقية إلا أننا يمكن أن نتصور استخدام الوسائل الإلكترونية في هذا المجال وقد تحقق جزء من هذا الاستخدام مثل :

١- استخدام الأمر لهذه الوسائل في إبلاغ البنك بشروط فتح الاعتماد .

٢- إبلاغ البنوك الوسيطة بالاعتماد عن طريق سويفت .

٣- إخطار المستفيد بفتح الاعتماد .

٤- معرفة البنوك للمعلومات .

---

(1) Pierre Jasiniski : " Les nouveaux incoterms et le crédit documentaire" , La revue Banque, N°. 509, octobre 1990 , p.p. 921- 922.

وللإجابة على السؤال عما إذا كنا نتوقع ظهور اعتماد الكتروني بدون مستندات ورقية يجيب بأنه يمكن أن نتوقع قيام البنك بالدفع بعد ورود معلومات إليه عن طريق الكمبيوتر يتمكن من خلالها من التحقق من تنفيذ شروط الاعتماد ولكن بطرق مختلفة عن تلك المتبعة في فحص المستندات التقليدية، وفي عام ١٩٨٩ بدأت غرفة التجارة الدولية في إعداد الصيغة السابقة من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية وعند نظرها لإمكانية الاستعانة بالأجهزة الإلكترونية في الاعتمادات المستندية (إصدار وتداول وفحص المستندات) رأت بعد ستة أشهر من البحث أن تترك هذا الأمر انتظارا لما سيسفر عنه العمل في هذا المجال .

نظام Seadocs

نشأته :

٣٦٤- في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين تعاون كل من Intertanko[1] وبنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank لعمل نظام جديد لبعض مستندات الاعتمادات المستندية الخاصة بتمويل صفقات البترول السائل الخام، وتحقيقا لهذا الهدف تم تأسيس شركة سيدوكس Seadocs[2]، وانصب اهتمام هذه الشركة على استخدام النظم الإلكترونية والتقنيات الحديثة للتغلب على المشاكل التي تعرضت لها ناقلات البترول بعد أزمة البترول التي أدت إلى الاعتماد على نسبة ٥٠% من احتياطي البترول في بحر الشمال، وإلى بيع الشحنة أكثر من مرة أثناء عملية النقل، حيث كان مع كل عملية بيع يتم تسليم سند الشحن إلى المشتري الجديد مما أدى إلى تأخر عمليات التسليم [3].

---

(١) ويرمز الاختصار Intertanko إلى الكلمات الإنجليزية The International Association of Independent Tanker Owners ومعناها الجمعية الدولية المستقلة لمالكي ناقلات البترول .

(2) Paul Todd, Op.cit., p. 166.
Eric A Caprioli , Op.cit., p. 417.
(3) Eric A Caprioli , Op.cit., N°. 589, p. 417.

الفكرة التي يقوم عليها:

٣٦٥- وتقوم فكرة سيدوكس الأساسية على محاولة منع تأخير بوليصة الشحن من خلال نظام يجمع بين التوثيق الورقي التقليدي والنظام الإلكتروني الكامل، فيتم إيداع بوليصة الشحن التقليدية بسجل مركزي لا يتم نقلها منه بعد ذلك أبداً ويتم الإخطار بنقل الملكية إلى كل مشتر جديد إلكترونيا، ورغم نجاح هذا النظام في الحد نظريا من التأخيرات إلا أن حظه من النجاح عمليا كان معدوما وتم هجره تماما في عام ١٩٩٨ [(١)] وهذا يدعونا للتساؤل عن الأسباب التي حالت دون انتشاره عمليا من ناحية ؟ وأسباب حديثي عنه وتعرضي له رغم عدم انتشاره من ناحية أخرى ؟٠٠٠وهو ما سأعرض له فيما يلي:

الفائدة من عرض النظام :

٣٦٦- وأبدأ بالإجابة عن التساؤل الثاني وأقول إن عرض هذا النظام لن يخلو من فائدة إذ يمكن تلخيص فوائده في نقطتين: الأولى إن عرضي له سيتيح لنا التعرف على أسباب عدم الانتشار لتفاديها في أي نظام تال، والثانية هو محاولة الاستفادة من النجاح النظري الذي تحقق في أي نظام جديد عن طريق تطويره.

أسباب عدم انتشاره :

٣٦٧- أما أسباب عدم انتشار هذا النظام من الناحية العملية فتعود بالدرجة الأولى إلى عدم موافقة الأطراف على إيداع سندات الشحن التقليدية بالحفظ المركزي[(٢)] واحتكار الشركة للسجل، إذ رأت الأطراف أن هذا النظام يخدم مصالح مؤسسي شركة سيدوكس أكثر مما يخدم مصالحهم هم، هذا فضلا عن نقص الحماس للنظام من جانب بعض أطراف عملية النقل البحري[(٣)] .

النتيجة المستخلصة :

٣٦٨- وما تقدم يؤدي بنا إلى القول إن أي نظام مهما كانت فوائده ودرجة نجاحه

---

(1) Eric A Caprioli , Op.cit. , N°. 590, p. 419.
(2) Eric A Caprioli , Op.cit., N°. 590, p. 419.
(3) Paul Todd, Op.cit., p. 166.

من الناحية النظرية لابد وأن يراعى مصالح جميع الأطراف ذات الصلة به، وألا يرجح مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر، لأن من شأن ذلك عزوف الطرف المضرور عنه سواء لأنه لا يجد له مصلحة فيه، أو لأنه يجد أن المصلحة التي سيجنيها من ورائه أقل قدرا وشأنا من الضرر الذي قد يلحق به من موافقته على التعامل به .

نظام اللجنة البحرية الدولية C.M.I. بشأن

سند الشحن الإلكتروني وتداوله [١]

نشأته:

٣٦٩- في الفترة من ٢٤ الي ٢٩ يونيو ١٩٩٠ عقدت اللجنة البحرية الدولية Comite Martime International المعروفة اختصارا باسم C.M.I.[٢] اجتماعا في باريس [٣] انتهت فيه إلى وضع لائحتها المتعلقة بسندات الشحن [٤]، والتي قدمت فيها نظاما مبتكرا للتغلب علي مشكلات إثبات ملكية البضائع من خلال وسائل إلكترونية [٥] .

الفكرة التي يقوم عليها نظام C.M.I.:

٣٧٠- يقوم جوهر هذا النظام علي ما يلي :

وفقا للمادة الرابعة [٦] يجب أن تكون البيانات التي يتم إدراجها بسندات الشحن

---

(١) أنظر في ذلك:

Paul Todd, Op.cit., p.p.158 – 163.
Eric A Caprioli, Op.cit., p. 401.

الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(2) International maritime committee. وتسمي بالإنجليزية

(٣) أنظر في ذلك: Eric A Caprioli , Op.cit., p. 402.

(٤) وهذه اللائحة تتكون من ثماني مواد.

(٥) أنظر في ذلك: Paul Todd , Op.cit., p. 158.

(٦) أما المادة الأولى فبينت نطاق تطبيق اللائحة والتمييز بين سند الشحن البحري وغيره من المستندات المماثلة، وعرضت المادة الثانية لتعريفات سند الشحن الإلكتروني، والمادة الثالثة-

الإلكترونية مشابهة لتلك المتعلقة بسند الشحن الورقي (التقليدي)، وترسل بواسطة الناقل إلى عنوان إلكتروني يحدده الشاحن، فضلا عن مفتاح خاص (كلمة سر) ترسل للشاحن لاستخدامها في المعاملات اللاحقة، ولا يعرفها أحد سوي الناقل والشاحن، ويقوم الشاحن وأى مالك تال بنقل ما يسمي بحق التحكم والنقل إلى كل مالك جديد وهكذا .

ويتم هذا النقل، بقيام المالك الحالي بإخطار الناقل بنيته في نقل حق التحكم والنقل إلى مالك جديد مقترح، فيعزز الناقل هذا الإخطار ثم يبث المعلومات حسب ما هو مشار إليه في المادة الرابعة (ماعدا المفتاح) إلى المالك الجديد المقترح، ويقوم المالك الجديد بإخطار الناقل بقبوله لحق التحكم والنقل، ثم يلغي الناقل المفتاح الخاص بالمالك الحالي ويصدر مفتاحا خاصا جديدا إلى المالك الجديد.

فإن رفض المالك الجديد قبول التحويل أو لم يبد موافقته على التحويل خلال مدة زمنية معقولة قام الناقل بإخطار المالك الحالي بالرفض أو عدم إبداء الموافقة، ويستمر المفتاح الخاص بالمالك الحالي صالحا للاستخدام بمعرفته[1] .

و يكون للمالك وحده الحق في المطالبة باستلام البضاعة أو نقل حق التحكم والسيطرة إلى أي شخص جديد[2].

و يمكن لحامل كلمة السر (المالك الحالي) أن يطلب استلام سند شحن ورقي يحقق له العديد من الوظائف مثل تمثيل البضاعة وإمكانية تداول المستند من خلال التظهير.

وهذا النظام مفتوح نظريا أمام استخدام الجميع دون حاجة إلى أية عضوية خاصة، وعلى ذلك فهو متاح لكل من يملك التقنية المطلوبة لتشغيله، وكل ما يتطلبه الاتصال بالناقل وجود اتصال هاتفي أو لاسلكي يربطه بالناقل، وأن يكون لديه حاسب آلي ووحدة خدمة (مودم) أو أية طريقة وصول أخرى لشبكة اتصالات

=للنص على وجوب مراعاة السند الجديد للشروط والبيانات المنصوص عليها في القوانين الوطنية.

(١) المادة ٤/ج من نظام C.M.I.

(٢) المادة ١/٧ من نظام C.M.I.

لاسلكية أخرى [١].

تقديره (مزاياه وعيوبه) :

أولا : المزايا :

٣٧١- يتميز نظام اللجنة البحرية الدولية لسند الشحن الإلكتروني بكونه نظاماً مبشراً للغاية باعتبار أنه يلبي المتطلبات الواجب توافرها في سند الشحن[٢] من:

١- وجوب إخطار الناقل بالمستلم النهائي للشحنة .

٢-يكون الناقل ملتزما بالتسليم إليه .

٣- يقوم سند الشحن الإلكتروني بوظيفة مشابهة لوظيفة سند الشحن التقليدي، ويحتوي على بيانات مشابهة لبياناته مثل اسم الشاحن وبيان البضائع وتاريخ ومكان التسليم .... الخ[٣] .

٤-قد يختلف الأطراف على البيانات والشروط والمتطلبات التي يحتويها السند وفي هذه الحالة فإن للمالك الجديد فرصة في أن يفحص التوثيق الإلكتروني قبل قبوله، فإن قبله يحصل على حق السيطرة والنقل والتحكم في البضائع، وإن رفضه فلن ينتقل إليه هذا الحق ويبقي هذا الحق عندئذ للبائع (المالك الحالي) تماما كما هو الوضع في سند الشحن التقليدي[٤] .

٥-لا يحتاج النظام من مستخدمه إلا أن يكون لديه حاسب آلي وخدمة مودم أو طريقة وصول أخرى للشبكة مع الناقل واتصال تليفوني أو لاسلكي [٥].

---

(1) Paul Todd , Op.cit., p. 159.
(2) Paul Todd, Op.cit., p.158.

(٣)المادة الرابعة من نظام .C.M.I .

(٤)المادة السابعة من نظام .C.M.I.

(5) Paul Todd , Op.cit., p. 159

الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

ثانيا : عيوب نظام C.M.I. :

٣٧٢- رأينا المزايا التي يوفرها نظام C.M.I.، ولكنه في الوقت ذاته لا يخلو من عيوب تجعل الاعتماد عليه محل شك، ومن أهم هذه العيوب:

١- أنه لا يصلح إلا إذا كان الناقل ذا سمعة جيدة وكبيرة جدا تجعله محلا لثقة كل من الشاحن والبنك والمستورد وأي شخص سيتم نقل ملكية البضاعة إليه، وذلك بما يتم إيداعه لدى الناقل من بيانات ومعلومات وما يقوم به من نقل ملكية البضاعة من المالك الحالي إلى مالك ثانٍ وثالث ورابع وهكذا دون استخدام محررات ورقية.

٢- إذا خالف الناقل شروط عقد النقل ورفض تسليم البضاعة إلى المرسل إليه ستثور مشكلة، إذ لن يكون بمقدور هذا المالك الجديد مقاضاة الناقل، بخلاف الوضع في حالة وجود سند شحن ورقي تقليدي، حيث يمكن لحامله أن يقاضي الناقل عن عدم تسليمه البضاعة أو عن تسليمها إليه منقوصة أو تالفة .

٣- والأمر العجيب أن الذي سيتمكن من مقاضاة الناقل عند إخلاله بالتزاماته التعاقدية سيكون هو الشاحن الذي من المفترض أن تكون ملكية البضاعة قد انتقلت منه إلى مالك جديد وذلك باعتبار أن الشاحن هو الذي يحوز سنداً ورقيا يدل على أنه قام بشحن بضاعة لتسليمها لمرسل إليه معين .[١]

٤- وهناك مشكلة أخرى وهى أنه بعد نقل حقوق التحكم والسيطرة إلى المالك الجديد قد يرفض هذا المالك الجديد دفع قيمة البضاعة، وفي هذه الحالة سيكون المالك السابق (البائع) قد فقد البضاعة وفقد قيمتها أيضا، ويرى البعض[٢] أن أفضل حل في هذه الحالة هو أن يتم اشتراط الدفع بوسيلة إلكترونية مماثلة للاعتماد المستندي، وأن يتم تحويل حقوق التحكم والسيطرة إلى بنك ذى سمعة جيدة مقابل

---

(١) أنظر في ذلك الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٤٧، اذ يعبر عن هذا العيب قائلا إن من عيوب هذا النظام " عدم وجود نصوص من قبل C.M.I. للحقوق والالتزامات التعاقدية وانتقالها مع المستند، فإذا رفض الناقل التسليم للحامل النهائي فلا يمكن مقاضاته إلا من قبل الشاحن الأصلي " . وفي ذات المعني أنظر:

Paul Todd , Op.cit., p. 159.

(2) Paul Todd , Op.cit., p. 159.

الدفع .

٥- والمشكلة الجوهرية في هذا النظام [١] أنه يعتمد على نقل أرقام سرية بين السفينة والشاطئ عن طريق البث اللاسلكي وهذا البث يمكن لأي شخص أن يتنصت عليه ويدعى أنه المالك الحقيقي، ويعيد بيع البضاعة باستخدام الرقم الذي عرفه من خلال التنصت أو يرهن هذه البضاعة إلى شخص ثالث بريء، وعندما تكتشف هذه الحيلة سيكون المحتال قد حصل على قيمة البضاعة وانصرف بعيدا، وعلى ذلك يكون من الواجب إيجاد وسيلة ما لحماية الشفرة السرية، وجعل هذا النموذج (C.M.I.) أكثر أمانا مع الوضع في الاعتبار أن هذه المشكلة لا شأن لها بالرقم السري الذي يمنحه الناقل للشاحن كمستلم نهائي، لأن هذا الرقم لن يعلمه أحد إلا الشاحن ولن يتمكن شخص آخر من الاستفادة منه إذا علمه، فالسند غير قابل للتداول بلغة سندات الشحن التقليدية ومن ثم فلن يتمكن شخص غريب من بيع البضاعة، وكل ما يمكنه عمله هو أن ينتحل شخصية المالك ويستولي على البضاعة بنفسه، ويعرض Paul Todd حلا لهذه المشكلة [٢] فيقول: إن أفضل حل يكون باستخدام شفرة ذات مفتاح عام وخاص يجب حفظه من حيث المبدأ في سرية تامة، وهناك أربع نقاط يجب مراعاتها من أجل تفعيل نظام .C.M.I باستخدام الشفرة ذات مفتاح عام / وخاص على الوجه التالي :

أ-أن يكون لكل طرف في التعامل مفتاح عام معروف للجميع .

ب-أن يكون لكل طرف مفتاح خاص به يحتفظ بسريته ولا يفشيه أو ينقله .

ج-أن تتم إتاحة التشفير للجميع .

د-أى رسالة يرسلها A إلى B يتم تشفيرها بمفتاح خاص A,S و B,S ولا يمكن فك الشفرة إلا بـ A,S وB,S، ويقول Paul Todd إنه ليس في هذا تناقض وأنه بذلك يمكن للطرف B أن يفك الشفرة الخاصة بالرسالة ويمكنه العلم بأن الرسالة

---

(1) Paul Todd, Op.cit., p.p. 160-161.

الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(2) Paul Todd, Op.cit., p.p. 161,162.

المرجع السابق نفسه ، ص.ص ٢٤٧، ٢٤٨.

قادمة من A وليس من شخص آخر .

ويمكن تعديل النظام مع وضع النقاط الأربع آنفة الذكر في الاعتبار ليكون على النحو التالي:

أ- لكل تاجر أن يتعرف على المفتاح العام لأى شخص آخر باعتبار أن مفتاحه عمومي.

ب- يقوم الناقل بإعطاء الشاحن كوده السري مقدما.

ج- يعد الشاحن منجزا" لمهمته بمجرد قيامه بإعادة الرقم السري للناقل وإبلاغه بهوية المرسل إليه أو المحول إليه، ويتم فك الشفرة السرية باستخدام مفتاح خاص ومفتاح عام للناقل، ولا يستطيع شخص آخر غير الناقل فك الشفرة عن طريق استعمال مفتاحه الخاص ومفتاح الشاحن العام .

د- يقوم الناقل بإرسال سند الشحن الإلكتروني إلكترونيا والكود السري الجديد للمحول إليه ويتم فك الكود السري باستخدام المفتاح الخاص والمفتاح العام، ولا يمكن لشخص آخر غير المحول إليه فك الشفرة باستخدام كل من المفتاح الخاص والمفتاح العام للناقل ويتأكد من أن الرسالة صادرة من الناقل.

هـ- يتم إجراء عمليات التحويل التالية بالطريقة ذاتها.

و- يستخدم المستلم النهائي الكود السري قبل الحصول على البضائع ولا يحتاج لاستخدام شفرة في هذه المرحلة، ومن الضروري أن تظل المفاتيح الخاصة سرية وألا يتم إرسالها أبدا خلال الاتصالات الدائرة بين الأطراف حتى لا تتاح فرصة لأي شخص من الغير لاكتشافها والتوصل من خلالها إلى حل شفرة الأكواد السرية، ولكي يمكن تشفير وفك التشفير بين الأطراف، يجب أن تكون هناك علاقة بين المفاتيح العامة والخاصة، على أنه بينما يكون من السهل حساب أو تمييز المفتاح العام من الخاص فإنه سيكون من المستحيل حساب المفتاح الخاص من العام .

وهكذا يصبح نظام C.M.I. آمنا طالما كان الكود السري فقط مشفرا أما إن استطاع شخص من الغير الحصول على هذا الكود السري فإن النظام سيكون غير

آمن .

ويعطي المفتاح العام سلطة مركزية للحفاظ على دليل المفاتيح من أجل تحقيق أقصى درجات الأمن ويجب تغيير المفاتيح الخاصة والعامة بشكل دائم ومنتظم، لأن تكرار استعمالها يتيح الفرصة للغير في التوصل إلى المفاتيح الخاصة بوسيلة أو بأخرى مثل رشوة موظف، ومن شأن إجراء تغيير دائم ومستمر في المفاتيح الخاصة والعامة إعطاء دور أكبر للسلطة المركزية مع قدر أكبر من الأمان وعلى ذلك فلن نكون بصدد نظام مفتوح بحق .

٦- وإضافة إلى المشكلات السابقة، فإن هناك مشكلة لا تتعلق بنظام C.M.I. بذاته وإنما بالمعاملات والاتصالات الإلكترونية بوجه عام، وهي أنه بينما نجد أن المستندات الورقية التقليدية تقبل الإثبات لما تتميز به من قدرة على التحمل والديمومة (الاستمرار) وإمكان التعرف على أية تعديلات أو إضافات، فإن المستندات الإلكترونية بحسب طبيعتها تفتقد هذه الميزات [1] حيث تأخذ شكل الوسائط المغناطيسية التي يمكن تغيير بياناتها في أي وقت دون ترك أثر يدل على

---

(1) Paul Todd , Op.cit., N°. 6-6-4, p. 163.

الدكتور/ محمد حسين عبد العال : "ضوابط الاحتجاج بالمستندات العقدية، دراسة تحليلية لاتجاهات القضاء الفرنسي بشأن مشكلات الإثبات بالمستندات العقدية التقليدية والنموذجية والمعلوماتية"، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ١٥٧.

وكذلك الدكتور / حسن عبد الباسط جميعي : "إثبات التصرفات التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص٥١، حيث يقول: إن الثقة في المحررات الإلكترونية لاتزال غير قائمة .

أما الدكتور / محمد السعيد رشدي فيذهب إلى القول إنه : "في المعاملات التجارية يجوز الإثبات بكافة الطرق، كما انه في كافة المعاملات يجوز الإثبات بكافة الطرق طالما وجد مانع يتعذر معه إعداد الدليل الكتابي وهو يعتبر ان التعامل بوسائل الاتصال الحديثة كالحاسب الآلي وخصوصا النسخة الإلكترونية التي تخرج من الحاسب ناسخة لما في ذاكرته من بيانات وكذلك المصغرات الفيلمية وأيضا مستخرج البريد الإلكتروني أو ورقة في الـ (web) وهي الصفحة التي تظهر علي شاشة الحاسب الآلي عند استخدام شبكة الإنترنت وغيرها بمثابة مانع من إعداد الدليل الكتابي"، دكتور / محمد السعيد رشدي، مرجع سابق، ص ٦٩.

أنه ثمة تغيير أو إضافة فيها، وقد حاول واضعو النظام C.M.I.[١] توفير إجراءات صارمة لمعالجة هذه المسألة باستخدام ما يعرف بالسجلات الإلكترونية للإثبات .

٧- أن ثمة فرقاً بين سندات الشحن التقليدية وسند الشحن الإلكتروني، يتمثل في أن سند الشحن التقليدي يتم تداوله من تاجر إلى آخر مباشرة وبورقة سند الشحن نفسها، أما سند الشحن الإلكتروني وفق نظام C.M.I. فلا يتم بين تاجرين إلا عن طريق الناقل، وكل تاجر يصدر له مستند شحن إلكتروني جديد من السفينة، وهذا قد يؤدي إلى إيجاد مشاكل قانونية مرتبطة بعملية التشفير فإصدار مفاتيح عامة جديدة بشكل مستمر يؤدي إلى إضاعة الوقت وتبديده في إصدار عدد لاحصر له من الأرقام الأولية وهنا قد يحدث الخطأ، كما أن المفاتيح الخاصة قد يتم إفشاء سريتها بطريق الخطأ بواسطة الموظفين أو من خلال السجل ذاته، ولذلك يمكن القول إن عملية تحديد المسئوليات وكذلك احتمالات عدم الأمان تعد من الأمور التي يعوزها المزيد من الدراسة[٢].

نظام بوليرو Polero [٣]

تمهيد (نشأة النظام) :

٣٧٣- رأينا أن نموذج C.M.I. يفترض وجود اتصال بين السفينة الناقلة للبضاعة والشاطئ الذي تتلقى منه البيانات الخاصة بتداول سند الشحن الإلكتروني، ويتم هذا الاتصال عبر قنوات الكترونية مفتوحة مما يعرضها للتنصت من جانب الغير الذي قد يعمل على الاستفادة بما يصل إليه من بيانات بشكل غير مشروع، فيبيع البضاعة لآخر ويحصل على قيمتها دون أن يتمكن أحد من اكتشاف حيلته إلا بعد وصول البضاعة بالفعل إلى ميناء الوصول[٤]، ورأينا أن عدم الأمان في هذا النظام قد أدى إلى توجيه نقد شديد إليه [٥]، ومن ثم اتجهت الجهات المعنية إلى التفكير في

---

(١) أنظر في ذلك المادة الثالثة من نظام C.M.I..

(2)Paul Todd , Op.cit., p.p. 163 , 164.

(3)Paul Todd, Op.cit., N°. 4-6-7, p.p. 164- 165 .

الدكتور/ حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٤٩ .

(4) Paul Todd, Op.cit., N°.4-6-5, p. 160.

(5) Paul Todd, Op.cit., p. 159.

نظام جديد لتداول سندات الشحن الإلكترونية، ووجدت ضالتها في نظام Polero، ويعود أصل هذا المشروع إلى عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٦ أعد مشروع مشترك بين T.T.C., swift [١] وفي عام ١٩٩٨حصل نظام Polero علي تصديق swift T.T.C., [٢] وهو على عكس سابقه C.M.I. نظام مغلق .

متطلبات تشغيله :

٣٧٤- يلزم لتشغيل نظام بوليرو بكفاءة توفير ما يلي :

١- وجود حاسب آلي مركزي يتم تسجيل كافة الأطراف التجارية كمستخدمين لـه وتحفظ بياناتهم في سجل مركزي، ويستطيع هؤلاء الأطراف أن يتصلوا بالحاسب الآلي المركزي من أماكن عملهم، كما يسجل الناقل أيضا كمستخدم لهذا الحاسب المركزي ويتصل به من حاسب طرفي في ميناء التفريغ.

٢- يتم تسجيل جميع العمليات مركزيا في الحاسب المركزي (الرئيسي)، والذي يمكنه أيضا تخزين كافة تفاصيل بوالص الشحن، وكذا تفاصيل عقد النقل إذا رغب الأطراف في ذلك .

٣- يمكن للناقل معرفة هوية المستلم النهائي في ميناء التفريغ (الوصول)، وإن كان ذلك ليس ضروريا أثناء الرحلة البحرية [٣] .

عملية التشغيل :

٣٧٥- يتم التشغيل في هذا النظام وفقا لقواعد منظمة تعمل علي تحديد حقوق وواجبات المستخدمين من أعضاء النادي، وحل النزاعات التي تنشأ بين الأطراف، والطريقة التي يتم بها إجراء التوقيع الرقمي Digital واستخدام الإنترنت والاتصال بين الأعضاء[٤]، والعمليات التي تتم وفقا لهذا النظام آمنة للغاية إذ يتم

---

(١) ويرمز الاختصار TTC إلى الكلمات الإنجليزية Through transport clubومعناها نادي النقل المباشر

(٢) الدكتور / حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٤٩ .

(3)Paul Todd Op.cit., N°. 4-6-7, p. 164.

المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥٠.

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٤٩ .

استخدام شبكة متصلة بحاسب مركزي واحد مستقل عن الناقل والشاحن وتسجل العمليات داخله، ولا يتم الاتصال بالسفينة ما دام المستلم النهائي سيكون معلوما في ميناء التفريغ [١]، وعلى ذلك تكون فرص المحتالين من الغير ضئيلة في التنصت، على أنه للقضاء على أي فرصة للاحتيال يجب أيضا تغيير كلمات السر المستخدمة باستمرار[٢]، ومن جانبه يقوم الناقل بإبلاغ الحاسب المركزي بهوية المستخدم الأول الشاحن، وبعد ذلك يتمكن هذا الشاحن من تنفيذ عملية بيع أو رهن عن طريق هوية المستخدم وكلمة السر اللازمين للدخول بهما للجهاز المركزي لإبلاغه بهوية المشتري أو البنك الذي تم البيع أو رهن البضاعة له وهكذا في العمليات اللاحقة [٣].

التوقعات المستقبلية له :

٣٧٦- وكان البعض[٤] يتوقع أن تفصح النشرة ٦٠٠من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية عن اعتناقها لهذا المشروع، وإن كان لم يوضح ما هو المدى الذي ستذهب إليه هذه القواعد في اعتناق مشروع Polero ، علي أنه يبدو أن الوقت مبكر علي ذلك إذ صدرت النشرة المذكورة دون أن تشير إلي نظام بوليرو.

تقدير نظام Polero (مزاياه وعيوبه):

أولا : المزايا :

٣٧٧- يتميز نظام بوليرو بالآتي:

١- يعد هذا النظام أكثر أمنا[٥] من نظام C.M.I إذ تقل فيه فرص الاحتيال بواسطة الغير عن طريق التنصت .

---

(1) Paul Todd, Op.cit., N°.4-6-7, p.p. 164 –165.
(2) Paul Todd, Op.cit., N°.4-6-7, p.p. 164 –165.
الدكتور / حسين شحادة الحسين، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .
(3) Paul Todd, Op.cit., N°.4-6-7, p.p. 164 –165.
(4) Paul Todd , Op.cit., p. 189
(5) Paul Todd , Op.cit., N°. 4-6-7, p. 164.

٢- يعد أسهل من نظام .C.M.I في توفير خدمة الفحص للمستندات[١].

ثانيا : عيوبه :

٣٧٨- يعد هذا النظام أقل مرونة من نظام C.M.I باعتباره نظاما مغلقا وغير مفتوح ويحتاج لعضوية الأطراف التجارية فيه[٢] .

---

(١) وسأعرض فيما سيلي لطريقة الفحص المتبعة في جميع الأنظمة السابق عرضها.

(2) Paul Todd , Op.cit., N°. 4-6-7, p. 165 .

المبحث الثاني

دواعي التفكير في الاعتماد المستندي الإلكتروني

٣٧٩- قيل قديما "ان الحاجة أم الاختراع" والحق أن لهذا القول نصيباً كبيراً من الصحة في الموضوع الذي نحن بصدده الآن، ففي المجتمعات البدائية كانت التجارة تتسم بالبساطة وكانت تتم على أساس المبادلة وهي أبسط صور التعامل[١]، ولكن مع تقدم المدنية واتساع دائرة التعامل التجاري وقيام وسائل الاتصال ووسائل المواصلات بتقريب المسافات بين المدن والبلدان المختلفة، ظهرت وسائل أخرى للدفع وحلت محل المبادلة وانتهى الأمر بهذه الوسائل إلى تبوؤ الاعتماد المستندي مكان الصدارة منها واعتلائه قمة هرمها، بيد أنه كما هو الشأن في أي أمر من الأمور فإن الاعتماد المستندي صادفه العديد من العقبات والعراقيل التي قد يكون لها أثرها على مكانته التي يتبوأها، وكما هو الحال في الأمور كافة فإن الإنسان كدأبه دائما منذ بدء الخليقة يعمل على موالاة العقبات والعراقيل بالدراسة والتحليل ابتغاء تذليلها.

٣٨٠- ومن العقبات التي صادفت الاعتماد المستندي وتؤدي إلى هجر بعض المتعاملين في التجارة الدولية له لمصلحة وسائل دفع أخرى رغم ما قد يكتنفها من عدم أمان بالقدر الذي توفره الاعتمادات المستندية لطرفي البيع:

١- البطء في تداول المستندات [٢].

٢- ارتفاع تكاليف فتح الاعتماد [٣].

٣- زيادة نسبة المخالفات في المستندات [٤].

---

(١) الأستاذ / إبراهيم صدقي :" تأييد الاعتمادات المستندية "، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري ، يونيو ١٩٦٢، ص٢.

(2) Paul Todd, Op.cit., p. 152.

وانظر الأستاذ / أحمد غنيم: "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص.ص١٦١،١٦٢.

(3) Paul Todd, Op.cit., p.152.

(4) Pierre Jasiniski : "Proliferation de l`irregularité dans le crédit =

٤- الخطر الذي يتهدد البنك في حالة الخطأ في الفحص [١].

٣٨١- وكان لظهور الحاسبات الآلية وانتشارها على نطاق واسع أثره في لفت أنظار المهتمين بالاعتمادات المستندية، محاولين الاستفادة من المزايا العديدة التي يوفرها الحاسب الآلي والأجهزة الحديثة لمستخدميها في تذليل العقبات وذلك من خلال ما يتوقعونه من آثار لهذه الحاسبات توازي آثار الثورة الصناعية، إذ توفر بالفعل العديد من الخدمات بسرعة زائدة ومتزايدة مع الوقت بما يلحق بها وبأجيالها الجديدة من تطور، وتوفر لهم خدمات في تقليل النفقات والمعلومات المتعلقة بالاتصالات الخاصة بالتجارة الدولية تصل إلى ٥٠% لا لصالح الأطراف الرئيسية في الاعتماد وإنما لصالح كل فرد مشترك في هذه العملية، فأي بنك يتمكن من الوصول إلى ذلك سيتمكن من تقليل الزمن والنفقات .

وهذه المحاولات من المهتمين بالاعتمادات المستندية تعد امتدادا لمحاولات أخرى كانت قد بدأتها اللجنة الاقتصادية الأوروبية في الأمم المتحدة بتاريخ أكتوبر ١٩٩٠، إذ منذ هذا التاريخ قامت اللجنة المذكورة ببذل العديد من المحاولات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثل (O.M.C.I., I.S.O.C.C.I) لتبسيط مستندات التجارة الخارجية[٢].

٣٨٢- وأعرض فيما يلي للعقبات التي تعد في الوقت ذاته دواعي أو أسبابا للتفكير في الاعتماد المستندي الإلكتروني بشيء من التفصيل، بعد أن سبق أن عرضت لها بإيجاز وذلك في مطالب ثلاثة على النحو التالي :

المطلب الأول : البطء في الإجراءات وتداول المستندات .

المطلب الثاني : ارتفاع تكاليف فتح الاعتماد المستندي .

المطلب الثالث : زيادة نسبة المخالفات في المستندات .

أما العقبة الرابعة وهي الخطر الذي يتهدد البنك في حالة الخطأ في الفحص فأعرض لها ولكيفية تذليل الحاسب الآلي لها أو حده من آثارها عند تناولي

=documentaire" , la revue Banque, dec. 1989, N°. 500, p.p. 1172-1176.

(١)الدكتور /علي البارودي : "العقود وعمليات البنوك التجارية"، مرجع سابق، ص٣٧٩ .

(2) Eric A Caprioli , Op.cit., N°. 559, p. 293.

لموضوع فحص المستندات إلكترونيا في المبحث الثالث من هذا الفصل .

المطلب الأول

البطء في تداول المستندات

٣٨٣- تستغرق عملية تداول المستندات بين الأطراف المعنية في الاعتماد المستندي التقليدي أو الكلاسيكي وقتا طويلا [١]، ما بين تقديمها من المستفيد إلى بنك وسيط في بلده حسب المتبع في أغلب الأحوال ثم قيام هذا البنك بإرسالها إلى البنك الفاتح ليقوم الأخير بفحصها، وقد تصل هذه المدة إلى أكثر من أسبوعين منهما أسبوع مهلة بريد لإرسال المستندات من بلد المستفيد إلى بلد البنك الفاتح وأسبوع لفحص المستندات، فضلا عن أيام العطلات التي قد تتخلل مدة الفحص كعطلة عيد الأضحى وعيد الفطر وغيرهما من الأعياد الدينية والوطنية، وفضلا عن المدة التي قد تظل فيها المستندات بالبنك الوسيط قبل إرسالها إلى البنك الفاتح للفحص.

وهذا يدل على أن ثمة بطئاً[٢] في تداول المستندات المقدمة للفحص نتيجة لاستخدام الوسائل التقليدية في التداول .

ومن المفارقات العجيبة التي يؤدي إليها هذا البطء أن السفن الحاملة للبضائع قد تصل أسرع من المستندات الخاصة بالشحنة، لا في حالة البضاعة المصدرة إلى بلد مجاور، كما لو صدر مصري بضاعة إلى لبنان [٣]، ولكن أيضا في حالة البضاعة المصدرة عموما [٤] ولو كان البلد المصدر إليه غير مجاور، وهو أمر غير مرغوب فيه من جانب طرفي البيع المصدر والمستورد اللذين يعنيان بسرعة إتمام الإجراءات لأسباب عديدة، إذ قد لا تسمح ظروف المصدر وطبيعة العملية التصديرية بالانتظار طوال هذا الوقت، وإلا تسبب ذلك في خسائر ومشكلات كثيرة، " كما لو كان لدى المصدر مخزون كبير وراكد من سلع سريعة التلف أو

---

(1) Eric A Caprioli, Op.cit., N°. 564, p. 400.
(2) Paul Todd, Op.cit., p. 152.
(٣) الأستاذ/ محمد محمود فهمي : "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ١٦.
(4) Paul Todd, Op.cit., p.153.

بضائع ذات طبيعة موسمية وطلب متغير ومتقلب في أسواق استخدامها الأمر الذي يتطلب سرعة في الشحن والتصريف، وكما في حالة وجود بضاعة ذات طبيعة غير نمطية وبكميات كبيرة، الأمر الذي يجعل استخدامها محدودا وفي نطاق ضيق مما يجعل تصريفها صعبا ويجعل انتهاز أية فرصة متاحة لتسويقها خارجيا أمرا بالغ الحيوية " (١)

ومن ناحية أخرى فإن المستورد أيضا يهمه الحصول على المستندات قبل وصول البضاعة حتى يتمكن من استلامها بمجرد الوصول دون تأخير، وبالتالي تصريفها في فترات أو مواسم رواجها وعدم تحمل أعباء جمركية إضافية (أرضية) عند تخزينها لحين ورود المستندات الخاصة بها.

وإزاء هذه الآثار الناجمة عن البطء في تداول المستندات فضلا عن طول إجراءات فتح الاعتماد المستندي وطول إجراءات استخراج المستندات قد يجد المستورد نفسه مضطرا إلى الالتجاء إلى وسائل دفع أخرى كالتحصيل المستندي(٢)، ولذلك كان من الواجب إيجاد حل لهذه المشكلة حتى يظل الاعتماد محتفظا بالمكانة التي يتبوأها على قمة وسائل تسوية مدفوعات التجارة الدولية، بإكسابه قدرا أكبر من السرعة في الفتح والإصدار والتبليغ إلى المستفيد، وفي قيام المستفيد بطلب استصدار المستندات من الجهات المختصة، وفي تقديمها بعد الصدور إلى البنك الفاحص، وفي عملية الفحص ذاتها للدرجة التي تجعله قادرا على تلبية جانب من احتياجات المصدرين والمستوردين وهو السرعة في تداول وفحص المستندات، وتجعله متوافقا مع طبيعة بعض البضائع التي تحدو الطرفين رغبة ملحة في

---

(١) انظر الأستاذ/ أحمد غنيم : "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص.ص١٦١،١٦٢.

(٢) أنظر أستاذنا الدكتور/ محمد بهجت عبد الله أمين قايد:" عمليات البنوك"، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٩٨، ص٨١ . حيث يقول بعد عرضه لأهمية الاعتماد المستندى "وهكذا نلاحظ أن عملية الاعتماد المستندى تحقق الأمان لكل من أطرافها"- ومن المراجع الأجنبية أنظر :

Un Groupe de professeurs :" Brincipes de Technique Bancaire ", 4° édition, Banque , Paris,1955 , N°. 221 ,p. 111.

(3) André choineau :" le crédit institutions ettechniques francaises ", Armand Colin , Paris , 1974 , p. 13 .

تصريفها في وقت معين تلقى فيه رواجا أكثر من غيره من الأوقات .

وبلوغا لهذه الغاية انبرى عدد من الشراح خاصة الأجانب منهم[١] والنزر اليسير من الشراح العرب[٢] والمصريين[٣] وكذا العديد من المنظمات والهيئات، للتصدي لهذا الموضوع وتزايدت كتاباتهم وأبحاثهم في الفترة الأخيرة عن استخدام الوسائل الإلكترونية في الاعتمادات المستندية .

ومما لاريب فيه أن استخدام هذه الوسائل في الاعتمادات المستندية سيحقق ميزة هامة للاعتمادات وهى السرعة وعدم البطء في إرسال وتداول وفحص المستندات، وهذا بدوره سيحقق فوائد للأطراف مجتمعة اذ سيتمكن المستفيد من الحصول الفوري علي المبلغ المستحق له بمجرد التحقق من سلامة المستندات، وسيتمكن الآمر من استلام البضاعة في وقت أسرع [٤] .

ومن جهتهم قام واضعو القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية بالنص على إجازة استخدام النقل الآلي[٥] المصدق عليه في التبليغ بالاعتماد أو تعديله[٦]، بما يتيح

---

(1) André Boudinot, Op.cit., p.106.
Pierre Jasiniski : " Les nouveaux incoterms et le crédit documentaire" , La revue Banque , N°. 509, octobre 1990 , p.p. 921, 922.
Pierre Jasiniski : " L'Echange de donnees informatisees(EDI) et le crédit documentaire, Un crédit electronique sans document papier est –il concevable? ", La revue Banque , N°. 520, octobre 1991, p.p. 946- 950.
Paul Todd, Op.cit., p. 152.
Eric A Caprioli, Op.cit., p. 393.
Lazar Sarna , Op.cit., p.p. 4 –14, 4-15.

(٢) من ذلك الدكتور/ حسين شحاده الحسين ، مرجع سابق، ص.ص ٣٢ ,٣٤، حيث أعطي لمحة سريعة عن المستندات الإلكترونية، من ص ٢٤٤الي ص ٢٥٢ حيث تناول فيها بوليصة الشحن الإلكترونية.

(٣) من ذلك الدكتور/ محيي إسماعيل علم الدين في تعليقه على المادة ١١من القواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠، حيث يشير إلى استخدام بعض الأجهزة الإلكترونية في الإخطار بخطاب الاعتماد وحلول الشفرة السرية محل التوقيع في هذا الصدد.

(4) Pierre Jasiniski : "L'Echange de donnees informatisees(EDI) et le crédit documentaire , Un crédit electronique sans document papier est –il concevable? ", La revue Banque ,N°. 520, octobre 1991 , p.p. 946- 950.

(٥) وسأعرض لهذا الموضوع بقدر أكبر من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٦) المادة ١١من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٦٠٠.

إرسال خطاب الاعتماد أو تعديله بواسطة التلكس والفاكس والبرق وأجهزة سويفت وغير ذلك من الوسائل الحديثة [١]، كما أجازوا استخدام أنظمة آلية أو كمبيوترية في إرسال المستندات إلى البنوك طالما لم يحدث اتفاق علي غير ذلك[٢].

المطلب الثاني

ارتفاع تكاليف فتح الاعتماد التقليدي

٣٨٤- لا تقتصر مثالب الاعتماد المستندي التقليدي التي دعت إلى التفكير في الالتجاء إلى الوسائل الإلكترونية على البطء في الإجراءات وتداول المستندات، وإنما تمتد أيضا إلى ارتفاع التكاليف[٣] فعلي سبيل المثال نجد أنه في وسيلة أخرى من وسائل تسوية مدفوعات التجارة الدولية وهي التحصيل المستندي لا يقوم المستورد إلا بسداد القيمة الأصلية لمستندات الشحن وعمولة التحصيل، بينما في الاعتماد المستندي التقليدي يقوم العميل بسداد عمولات تزيد على العمولات الخاصة بالتحصيل المستندي، فضلا عن بعض عناصر المصروفات الأخرى ذات الثقل النسبي في أعباء التكلفة الاستيرادية التي يفرضها استخدام الاعتماد المستندي، حيث ترد إشعارات خصم مصروفات من المراسل الخارجي في وقت لاحق لتنفيذ عملية تداول وتسليم المستندات، كما أن بعض البنوك الأجنبية تظهر الكثير من التحفظات والقيود بصدد منح تسهيلات أو إبرام اتفاقات مع البنوك المحلية بالداخل، مما يؤدي إلى قيام هذه البنوك الأجنبية بفرض عمولات ومصروفات إضافية، يتحملها في النهاية المستورد باعتبار أن هذه المصروفات بحكم طبيعتها ليست مما يقبل المستفيد الخارجي تحمله في نطاق شروط الاعتماد باعتبارها ذات صلة وثيقة بالعلاقة التعاقدية التي تربط البنك الفاتح بمراسله الخارجي .[٤]

٣٨٥- وتتمثل أهم العمولات والمصروفات التي يتكبدها العميل سواء عند فتح

---

(١) انظر تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين، على المادة ١١من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠.

(٢) المادة ٢٠من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم٥٠٠.

(3) Paul Todd, Op.cit., N°. 4-6-1, p. 152.

(٤) الأستاذ / أحمد غنيم : "الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي"، مرجع سابق، ص ١٦٣.

الاعتماد المستندي الكلاسيكي أو خلال فترة سريانه في الآتي :

١-عمولة لفتح الاعتماد : وهذه العمولة تختلف بحسب نوع الاعتماد المطلوب فتحه وما إذا كان اعتماداً بالدفع مقابل المستندات، أو اعتماداً بالقبول (القبول مقابل المستندات)، أو اعتماداً دائرياً، أو اعتماداً على تسهيلات ائتمانية للبنك، أو اعتماداً في نطاق القروض المبرمة بين الدولة وبعض الحكومات أو هيئات التمويل الدولية ... الخ.

٢-عمولة عن الزيادة في قيمة الاعتماد .

٣-عمولة عن مد أجل الاعتماد .

٤-عمولة عن تعديل شروط الاعتماد .

٥-عمولة عن التبليغ بالاعتماد .

٦-عمولات التعزيز .

٧-مصروفات تداول المستندات ومصروفات إرسال البرقيات والمراسلات البريدية مع المستفيد أو البنك الوسيط ورسوم الدمغة وخلافه . (١)

و من شأن إدخال التقنية الحديثة خفض التكلفة (٢)التي يتكبدها العميل حاليا سواء عند فتح الاعتماد المستندي الكلاسيكي أو في فترة سريانه، وبذلك يتخفف الاعتماد المستندي من أحد أهم العيوب التي تؤدي بالبعض إلى هجره إلى وسائل تسوية مدفوعات أخرى رغم الأمان الذي يوفره لطرفيه بقدر أكبر كثيرا من هذه الوسائل المذكورة، وإمكانيات خفض التكلفة عن طريق استخدام الحاسبات الآلية تصل الي ٥٠ % لا بالنسبة إلى الأطراف الرئيسية فحسب بل بالنسبة إلى كل فرد مشترك في هذه العملية وأي جهة يمكن أن تقلل من هذه التكلفة ستتمكن من

---

(١) وفي مصر أصدر البنك المركزي المصري في عام ١٩٨٩ تعريفة أسعار الخدمات المصرفية للبنوك التجارية متضمنة العمولات والمصروفات المشار إليها في المتن والواجب التعامل بها من تاريخ العمل بهذه التعريفة ، ثم أصدر بنك مصر تعريفة لأسعار الخدمات المصرفية في عام ١٩٩٣ اتبعها بتعريفة أخري لأسعار الخدمات المصرفية في عام ٢٠٠٧ وهي المعمول بها الآن.

(2) Paul Todd, Op.cit., N° 4-6-1, p. 152.

الحصول علي ميزة تنافسية مباشرة . [1]

المطلب الثالث

زيادة نسبة المخالفات في المستندات

٣٨٦- مشكلة زيادة نسبة المخالفات في المستندات تعد واحدة من المشكلات التي تؤرق المعنيين بالاعتمادات المستندية، وقد عكفوا دوما على بذل الوقت والجهد لإيجاد الحلول المناسبة لها بالشكل الذي يتوافق مع مصلحة كل من البائع والمشتري من ناحية، ومصلحة البنك القائم بالفحص من ناحية أخرى، ودون أن يشكل خطورة على أي منهم والدافع إلى ذلك أن نسبة المخالفات في المستندات كبيرة جدا، وهو ما دعا البعض[2] إلى التساؤل عما إذا كان عدم تطابق المستندات قد أصبح هو القاعدة مردفا القول إن النتائج التي انتهى إليها مؤتمر crédimpex المنعقد في ٩ يونيو ١٩٨٩ والذي ضم عدداً من المعنيين بالاعتمادات المستندية والبحث الذي تم إجراؤه في المملكة المتحدة (بريطانيا) في عام ١٩٨٤ بمعرفة كل من Midland Bank , Sitpro قد دلت علي :

١- أن كل التقارير المقدمة من كثير من المجتمعين في المؤتمر الأول قد أجمعت على أن المستندات التي يتم تقديمها عن طريق المستفيدين من الاعتمادات تحتوي على مخالفات.

٢- أن ممثلي البنوك الإيطالية قرروا أن الخلافات لديهم تصل إلى ٨٠% من مثيلتها في فرنسا.

٣- أن ممثلي بلجيكا ولوكسمبورج وسويسرا لم يتمكنوا من إنكار أن هناك نسبة كبيرة من المخالفات بالمستندات لديهم.

٤- أن نسبة المخالفات عموما حوالي ٥٠%.

٥- أن النسبة في الولايات المتحدة تتراوح بين ٤٠%، ٧٠%.

٦- أن النسبة في هونج كونج واستراليا تتراوح بين ٨٠ ،٩٠%.

---

(1) Paul Todd , Op.cit., p.p. 152 -153.
(2) Pierre Jaseniski , La reuve Banque , N°. 500, déc. 1989, p. 1172.

وهذا يوضح مدى سوء الوضع عموما. (١)

٣٨٧- وتأخذ هذه الخلافات أشكالا عديدة فقد تكون ناتجة عن عدم دقة في الترجمة أو نقل البيانات أو عن عدم دقة في كتابة خطاب الاعتماد أو عن استعمال كلمات وعبارات مشوبة بالغموض واللبس أو غير ذلك من الأسباب (٢).

وقد يكون السبب في ذلك هو سوء الأوضاع في بعض البنوك أو الشركات غير المهيأة للتعامل في الاعتمادات المستندية بشكل سليم(٣)، والعمل على تصحيح المستندات وما تقوم به بنوك أخرى من قبول السداد مع التحفظ، وما تقوم به بعض البنوك من قبول السداد بشرط تقديم ضمان حتى لا يؤدي وجود الخلافات بالمستندات إلى رفض أغلبها وعدم اتمام العديد من الصفقات التجارية، ولا ريب أن استخدام الأجهزة الإلكترونية المتقدمة والحاسبات الآلية سيكون له أثره في الحد من نسبة المخالفات في المستندات وفي إتمام عملية فحصها على نحو ما سنرى في المبحث الثالث من هذا الفصل، فكما يقول البعض إن استخدام الحاسب الآلي في تبادل المستندات والمعلومات يحقق عدة مزايا منها الدقة، إذ يتم الفصل بشكل لحظي وعدم استخدام الأوراق يؤدي إلى تحرير المستندات من نسخة واحدة تتلافى الأخطاء بعكس المستندات الورقية المحررة من عدة نسخ(٤).

---

(١) وبالبحث المكثف لم استدل على إحصاء لنسبة المخالفات في مصر، ولإن كانت التقديرات الشفوية لبعض المتخصصين تشير إلى أنها تتراوح بين ٢٠% و ٥٠% وهذه النسبة إن صحت تكون نسبة معقولة بالمقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى.

(2) Pierre Jasiniski , Op.cit., p.p. 1174-1176.

(3) Pierre Jasiniski : " L'Echange de donnes informatises(EDI) et le crédit documentaire, Un crédit electronique sans document papier est –il concevable? ", La revue Banque , N°. 520, octobre 1991, p.p. 946- 950.

(4) Eric A. Caprioli, Op.cit., N°. 560 ,p. 397.

المبحث الثالث

الفحص والوفاء بقيمة المحررات الإلكترونية

تمهيد وتقسيم :

٣٨٨- أعرض في هذا المبحث إلى ثلاثة أمور، الأول هو كيفية فحص المحررات الإلكترونية في الأنظمة المختلفة السابق عرضها، والثاني هو كيفية سداد قيمتها وما إذا كان الوفاء سيتم بطريقة إلكترونية أيضا أم بالطرق التقليدية العادية وما إذا كان الوفاء بالطرق الإلكترونية سيقتصر على الوفاء الفوري بالقيمة أم سيمتد إلى الوفاء المؤجل فيما يعرف في الفقه الحديث للقانون باسم الوفاء عن طريق الكمبيالة الإلكترونية، والثالث هو مدى قبول الاعتماد الإلكتروني وذلك في مطالب ثلاثة على النحو التالي :

المطلب الأول : فحص المحررات الإلكترونية .

المطلب الثاني : الوفاء بقيمة المحررات الإلكترونية .

المطلب الثالث : مدى قبول الاعتماد الإلكتروني .

المطلب الأول

فحص المحررات الإلكترونية

٣٨٩- تقوم فكرة فحص المحررات الإلكترونية علي قيام البنك بمعاينة الرسائل المرسلة إليه بالطريق الإلكتروني، وإذا اتضح له أنها غير مطابقة يقوم بإخطار المستفيد بذلك أما إذا كانت جميع الرسائل مطابقة فإنه يقوم بالوفاء إليه بقيمة الاعتماد[1]، وقد سبق أن رأينا أن هناك أنظمة عديدة لإصدار وتداول المحررات الإلكترونية، وفي كل نظام من هذه الأنظمة تم اقتراح طريقة للفحص فاقترح Jasiniski طريقة لفحص المحررات الإلكترونية في إطار عرضه لنظرته الشاملة وأفكاره عن الاعتماد الإلكتروني، واقترح واضعو أنظمة سيدوكس، C.M.I.،

---

(1) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4–14.

Polero طرقا لفحص المحررات الإلكترونية الخاصة بكل نظام من هذه الأنظمة، وأعرض فيما يلي لهذه الطرق بحسب الترتيب الذي عرضت له من قبل الأنظمة الخاصة بكل منها .

فحص المحررات وفقا لأفكار Pierre Jasiniski[1]

٣٩٠- يقول Pierre Jasiniski في مقاله المنشور بمجلة la revue Banque عدد أكتوبر ١٩٩١ إن تداول المحررات عبر الوسائل الإلكترونية قد يؤدي إلى الحفاظ على مضامين هذه المحررات، ولأنه لن تستخدم محررات ورقية في هذا التداول فسيكون من الواجب البحث عن طريقة لفحص المحررات تختلف عن تلك التي يتم اتباعها عند فحص المحررات الورقية، وهذه الطريقة الجديدة في المعاينة (الفحص) تعتمد على:

١- التأكد من أهلية مصدر المحررات من خلال كلمة السر أو المفتاح الإلكتروني.

٢- التأكد من تطابق المحررات ومطابقتها لشروط الاعتماد من خلال ما تحويه من بيانات .

ولتحقيق ذلك، يلزم أن يكون عدد المحررات المطلوبة محدودا وبياناتها محددة .

إلا أنه يثور تساؤل عن ماهي المحررات التي تصلح لذلك ؟

يقول جاسينيسكي إن هناك مستندين من المستندات الرئيسية تصلح للتداول بالوسائل الإلكترونية والفحص الإلكتروني، وهذين المستندين هما : ١-الفاتورة التجارية -٢-مستندات النقل

أما المستندات الأخرى فهي مستندات إضافية مكملة، فالفاتورة تدل على بيع البضاعة، ومستند النقل يدل على أن هناك طرفاً ثالثاً خلاف البائع والمشتري يشهد بأن البضاعة يتم نقلها، ويلزم أن يكون هذا الطرف جهة دولية ذات سمعة وخبرة وأن يكون قادرا على توصيل البضاعة سليمة إلى جهة الوصول.

---

(1) Pierre Jasiniski : "L'Echange de donnes informatises(EDI) et le crédit documentaire ,Un crédit électronique sans document papier est –il concevable? ", La revue Banque, N°. 520, octobre 1991 , p. 948.

٣٩١- وواضح من الفكرة التي عرض لها بيير جاسينيسكي أن الأمان الواجب تحققه عند إرسال المحررات الإلكترونية والقيام بعملية الفحص لن يتحقق إلا باحتفاظ الرقم السري أو المفتاح الإلكتروني لسريته وعدم تمكن الغير من الكشف عنه.

وتمكن الغير من الكشف عن هذا الرقم قد يتحقق بطرق عديدة بعضها قد يكون راجعاً إلي خطأ أو إهمال المرسل أو المرسل إليه في الاحتفاظ بسرية المفتاح، وبعضها قد يكون راجعاً إلي تمكن أحد الهواة أو المحترفين من فك شفرة الرقم أو المفتاح بطريقة فنية.

أما الكشف عن الرقم عن طريق خطأ المرسل أو المرسل إليه في الاحتفاظ بسرية الرقم فيمكن تفاديه عن طريق حصر العارفين بهذه الأرقام والمسئولين عنها في أضيق نطاق ممكن.

وأما الكشف عن الرقم عن طريق فك شفرته فيتطلب اللجوء إلي أساليب أكثر تعقيداً يكون من شأنها تقليل احتمالات تمكن الآخرين من فك الشفرة وهو ما سنري مدي قدرة الأنظمة التي سأعرض لها لاحقاً علي تحقيقه.

فحص المستندات وفقاً لنظام سيد وكس:

٣٩٢- ذكرت أن جوهر نظام سيدوكس يقوم على حفظ سند الشحن الورقي مركزيا طرف شركة سيدوكس وعدم نقله منها أبدا، ولذلك فإن الفحص يكون منصبا على المستند الإلكتروني غير الورقي وفي ذلك يقول Paul Todd إنه "عندما لا تكون هناك حاجة للتوثيق المادي (من خلال المستندات الورقية) يكون بإمكان المالك أن يفحص البديل الإلكتروني أي سند الشحن الإلكتروني وهو في مكان عمله وفي الوقت المناسب له "[1] من خلال الاطلاع على بياناته بشاشة الكمبيوتر الموجود لديه .

وهذا النظام وإن كان يتولى بالشرح كيفية فحص المستندات الإلكترونية، إلا أنه لايكشف عن مستوى الأمان المتحقق عند إرسال واستقبال المستندات عبر

---

(1) Paul Todd, Op.cit., p.p. 166-167.

الإنترنت، وما إذا كان يحول دون تمكن الغير من الاطلاع عليه أو العبث به من عدمه، وما هي الطريقة التي يمكن بها تحقيق الأمان المطلوب.

فحص المستندات وفقا لنظام C.M.I :

٣٩٣- ذكرت أن الرسالة الإلكترونية في نظام C.M.I. تقوم بدور مشابه للدور الذي تؤديه سندات الشحن التقليدية، إذ تحتوي على بيانات مثل اسم الشاحن وبيان البضائع وبيان تاريخ ومكان التسليم وتاريخ ومكان شحن البضائع وإشارة إلى شروط عقد النقل، فإذا اختلف بيان عما كان مشترطاً من قبل فإنه يمكن لمن يتم نقل ملكية السند إليه أن يحصل على فرصة لفحص المستند الكترونيا من خلال استعمال المفتاح العام، فإن كان السند الإلكتروني موافقا لطلباته كان له أن يقبله ومن ثم يتم نقل حق السيطرة والتحكم له فيكون مخولا بذلك حق نقل ملكية السند ومن ثم البضاعة إلى آخر أو استلام البضاعة ان كان هو المستلم النهائي لها، أما إن رفض السند الإلكتروني فلا يتم منحه حق السيطرة والتحكم ويبقي السند مملوكا للمالك السابق[1] ويمكن القول إن للبنك في الاعتماد المستندي أن يجري عملية فحص مماثلة لتلك التي يقوم بها الشخص الذي ستنقل إليه ملكية السند، وصفة البنك في هذا الفحص أن البضاعة مرهونة إليه، وعلى ذلك فإنه إذا قام بالاطلاع على المستند الإلكتروني ووجده مطابقا لشروط الاعتماد ومشتملا على كافة البيانات المطلوبة كان له أن يقبله ،ويتم نقل حق السيطرة والتحكم إليه ، وعندما يقوم الأمر بالوفاء بقيمة الاعتماد ينقل هذا الحق – حق السيطرة والتحكم – إليه.

أما إن وجد البنك أن سند الشحن الإلكتروني مخالف للشروط والبيانات الواردة بخطاب فتح الاعتماد فإنه سيرفضه وفي هذه الحالة يبقى السند مملوكا للشاحن، فإن تمكن الشاحن من إصلاح السند خلال ميعاد الصلاحية كان للبنك أن يبدى الرأي فيه مرة أخرى بعد التصحيح باعتباره قائماً بفحص لتقديم جديد وهكذا.

---

(1) Paul Todd, Op.cit., p. 158 .

فحص المستندات وفقا لنظام بوليرو:

٣٩٤- رأينا أن نظام بوليرو يخول للأطراف التجارية المسجلين كمستعملين للحاسب المركزي أن يطلعوا على سند الشحن الإلكتروني ويقوموا بفحصه ، ولكن هذا لن يتم إلا بعد تعريف جهاز الحاسب المركزي بهوية الطرف الفاحص، واستخدام هذا الطرف كلمة السر المفتوحة في الوصول للجهاز ويقول بول تود إنه " بالفعل فإن المشترين والبنوك الموجودين عن بعد يمكنهم الوصول إلى الحاسب المركزي بغرض الفحص ومن شأن ذلك أن يوفر كثيرا من الوقت" (١).

والجدير بالذكر أن الأمر لا يقتصر في هذا النظام أو غيره من الأنظمة الأخرى السابق عرضها على إمكانية اطلاع الطرف القائم بالفحص على المستند وإنما يمتد إلى إمكانية طبع صورة من السند أيضا.

الخلاصة :

٣٩٥- بعد عرض طرق الفحص المتبعة في الأنظمة المختلفة يمكنني أن أقول إنها جميعا تتيح للطرف الراغب في الفحص أن يقوم بهذه العملية من خلال الاطلاع على السند الإلكتروني على شاشة الحاسب الآلي أو طبع صورة منه، ووجه الاختلاف في الطريقة التي يتمكن بها هذا الطرف من الدخول إلى الحاسب ، وما إذا كانت عن طريق التعريف بهويته وكلمة السر، أم عن طريق مفتاح عام يتم الدخول بموجبه للجهاز .. الخ.

المطلب الثاني

الوفاء الإلكتروني لقيمة الاعتماد

٣٩٦- شهد العهد الحديث تطورا في أدوات الدفع(٢) فبعد أن كانت الكمبيالة تأخذ

---

(1) Paul Todd, Op.cit., p. 165.

(٢) وتعبير أدوات الدفع لا يستخدم عند الحديث عن النقود القانونية كأوراق البنكنوت والمسكوكات النقدية المساعدة لأن هذه النقود تعد وسائل وفاء مباشرة ولا تحتاج لتحقيق هذا الأثر إلا لمجرد التسليم المادي، ولذلك يقتصر استخدام تعبير أدوات الوفاء على الأدوات المستخدمة لتداول ونقل النقود القيدية، وأهم أدوات الدفع الشيك وأمر التحويل المصرفي وبطاقة الدفع المصرفية والأوراق التجارية كالكمبيالة والسند لأمر.

أنظر في ذلك الدكتور / عصام إبراهيم القليوبي : "تطور أدوات الوفاء ومشكلاته القانونية"،=

صورة الورقة التجارية المعهودة والمشار إليها في المادة ٣٧٩ وما بعدها من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، ظهر حديثا ما يعرف بالكمبيالة الإلكترونية، وسبق أن عرضت في الفصل التمهيدي لصورتي هذه الكمبيالة[١]، وفي الولايات المتحدة تعد الكمبيالة الإلكترونية أداة دفع مقبولة ومعترفاً بها[٢] ، وكذلك الحال في فرنسا[٣] ، أما بالنسبة للمملكة المتحدة (بريطانيا) فيذهب البعض إلى القول إن الوضع القانوني غير مناسب للتوثيق الإلكتروني ، ففي الاعتمادات المستندية يتم الدفع غالبا بواسطة تداول الكمبيالة، وعملية استبدال هذه الكمبيالات بكمبيالات بديلة سيحكمها قانون الكمبيالات الصادر في ١٨٨٢، الذي يبدأ بالنص علي ان الكمبيالة أو الورقة التجارية Bill of exchange هي أمر كتابي غير مشروط موجه من شخص إلى آخر وموقع من الساحب (مصدر الأمر) بطلب قيام المسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً معيناً في وقت محدد حالا أو مستقبلا لشخص ثالث محدد أو لحامله، وأي وثيقة غير مطابقة لهذه الشروط أو تستلزم اتخاذ إجراء آخر غير دفع القيمة لا تعد كمبيالة .

ويستطرد قائلا : إن من الممكن اقتراح إصدار أمر إلكتروني في شكل كمبيالة، إلا انه من غير المؤكد أن تقبله المحاكم بهذا الوضع[٤].

وفي مصر أرى أن الوضع ظل غير مختلف حتى عام ٢٠٠٤ عما هو عليه في المملكة المتحدة (بريطانيا)، فلم يدر بخلد المشرع عند وضعه قانون التجارة الجديد أن الكمبيالة يمكن أن تأخذ شكلا إلكترونيا مخالفا للشكل الورقي المعهود[٥]، آية ذلك أنه لم ترد إشارة إلى هذا الشكل في أي من النصوص التي تناولت موضوع

=حقوق بني سويف، مذكرة محررة علي الآلة الكاتبة، غير مدون بها سنة الطبع، ص ١.

(١) أستاذنا الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد : "الأوراق التجارية الإلكترونية"، مرجع سابق، ص.ص ١٨ إلي ٢١.

(2) André Boudinot, Op.cit., p. 106.

(٣) المرجع السابق نفسه ، بند ٣١، ص ٢٨.

(4) Paul Todd, Op.cit., p.p. 187-188.

(٥) وسأعرض في المطلب الثالث من هذا المبحث لتطور موقف المشرع من الاعتماد والمحرر الالكتروني عموماً بعد صدور القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم التوقيع الالكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

الاعتمادات المستندية أو التي تناولت الكمبيالة[١]، ولذلك فإن استخدام الكمبيالات الإلكترونية في مصر يتطلب تعديلا تشريعيا ينظم هذا النوع من أدوات الدفع، ولكن هناك مسألة مهمة وهي أن الاعتماد المستندي يعد وسيلة لتسوية المدفوعات التجارية الدولية في الغالب ونادرا ما يستخدم في تسوية المدفوعات التجارية المحلية ومن ثم يكون هناك دائما طرف أجنبي في العلاقات الناشئة عنه وذات الصلة به، فإذا كان الدفع سيتم في بلد هذا الطرف فيلزم أن يكون هذا البلد أيضا من البلدان المعترفة بالكمبيالات الإلكترونية كأداة للوفاء ولا يكفي أن يكون الاعتراف بها في بلد ساحب الكمبيالة .

ويثور التساؤل وما الحل إذا ؟

وأري أن الإجابة تتمثل في أنه لابد من تنظيم هذا الموضوع بالقواعد الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، بحيث يتم الاعتراف بالكمبيالة الإلكترونية كأداة من أدوات الدفع، وعندئذ يمكن للأطراف في البلدان المختلفة استخدامها في جميع الحالات التي تسري فيها هذه القواعد على العلاقة بينهم طالما لم يستبعدوها .

وفي المعاملات بين البنوك يستخدم نظام التحويل الإلكتروني للمبالغ والمعروف بـ E.F.T.[٢] في تحويل المبالغ إلكترونيا، وسبق لي الحديث تفصيلا عن هذا النظام في المبحث الأول من هذا الفصل، ويري البعض أن السداد الإلكتروني يعتمد علي النقل الإلكتروني للمبلغ أو القيمة إلى المستفيد خصما من رصيد الدافع لديه [٣].

المطلب الثالث

مدى قبول الاعتماد والمحررات الإلكترونية

وتطور موقف المشرع المصري منها

٣٩٧- يتميز الاعتماد الإلكتروني عن مثيله التقليدي بمزايا عديدة سبق ذكرها تفصيلا وهي أنه :

---

(١) أنظر في ذلك المواد من ٣٤١ الي٣٥٠، من٣٧٩ إلى ٤٦٧ من قانون التجارة ١٧ لسنة ١٩٩٩.

(2) Benjamin wright, Op.cit., N°. 1-1-5, p. 11.

(3) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4 –14.

١-يعمل على السرعة[١] في الإخطار والاتصال وتداول المستندات.

٢-يخفض التكاليف[٢].

٣-يعمل علي الدقة [٣] والتقليل من نسبة المخالفات في المستندات[٤].

ولكن هذه المزايا غير كافية وحدها للجوء إليه وهجر الاعتماد المستندي التقليدي، إذ يلزم أولا أن تتمتع عملية تداول المستندات الإلكترونية والاتصال الإلكتروني عموما بالأمان، بما لا يمكن أى طرف غريب من استعمالها بأغراض احتيالية، وهو ما تم التوصل إليه من خلال نظام بوليرو، ويلزم أيضا أن تكون للمستند المعلوماتي المستخدم في الاعتماد الإلكتروني صفة الديمومة (الاستمرار) دون اكتفاء بمجرد ظهور البيانات على الشاشة وزوالها بعد ذلك فهذا لن يجسد عملية التبادل، ودون اكتفاء أيضا بإثبات هذه البيانات من خلال تزويد الحاسب الآلي بطابعة تنسخ صورة من هذا المستند، وذلك لما يؤدي إليه الحصول على هذه الصورة من تساؤل عن مدى حجيتها في الإثبات، ولذلك فإن فكرة الحاسب المركزي الذي تسجل فيه كل التعاملات[٥]، ويحتفظ فيه بقاعدة بيانات تتضمن تفاصيل كل شحنة دون حاجة إلى احتفاظ المشتري أو بنكه بصور بغرض الفحص أو تخزين البيانات طالما كان من الممكن عرض وطبع هذه البيانات بواسطة الحاسب [٦] تعد فكرة جيدة [٧].

ولكن يبقي أن يكون هذا الحاسب المركزي لدى طرف موثوق به ومحايد، كما يبقي أن تعترف المحاكم بهذه المستندات المعلوماتية ولكن هذا الاعتراف يتطلب إقراراً بهذه المستندات وتعديل التشريعات الحالية بما يتوافق مع الوضع الجديد.

وهذا يدعونا للتساؤل عن موقف القواعد والأعراف الدولية الموحدة والتشريعات المحلية من الاعتماد الإلكتروني والمحررات الإلكترونية وهو ما سأعرض له الآن.

---

(1) Paul Todd , Op.cit., N°. 1- 6 – 4, p.p. 152,153.
Eric A. Caprioli , Op.cit., N°. 560, p. 397 .
(2) Paul Todd , Op.cit., N°. 1- 6 – 4,p.p. 152,153.
(3) Eric A. Caprioli , Op.cit., N°. 560, p. 397.
(4) Lazar Sarna , Op.cit., p. 4 –15.
(5) Paul Todd , Op.cit., p. 164.
(6) Paul Todd , Op.cit., p. 165.

(٧) وهي الفكرة المتبعة في نظام بوليرو.

موقف القواعد والأعراف الدولية الموحدة من الاعتماد الإلكتروني والمحررات الإلكترونية :

٣٩٨- في كثير من الأحيان يتم إرسال خطاب الاعتماد والإخطارات عموما بواسطة التلكس والفاكس والبرق وأجهزة سويفت وغير ذلك من الوسائل الحديثة[١]، استنادا إلى المادة ١١ / ا من القواعد الدولية ، النشرة رقم ٦٠٠[٢]، التي جري نصها علي أن:

"١- خطاب الاعتمادا أو التعديلات المرسلة بإحدى وسائل الاتصال عن بعد ستعد هي الاعتماد أو التعديل النافذ المفعول وأي تعزيز لها بالبريد سيتم تجاهله".

ووفقا لهذا النص لا يشترط أن يكون الخطاب موقعا أو مصدقاً عليه من الجهة المصدرة له[٣].

ووفقا للمادة٣/٣،٤ من هذه القواعد، النشرة رقم٦٠٠:" يمكن أن تكون المستندات موقعة بخط اليد أو بالفاكس أو بالتثقيب أو بالختم أو بالرمز أو بأي طريقة توقيع أخرى آلية أو إلكترونية .

وفي حالة طلب توثيق الاعتماد أواعتماده أو التصديق عليه أو ما شابه ذلك فان ذلك سوف يتم عن طريق أي توقيع أوعلامة أوختام أو ملصق على المستند متي كان يبدو في ظاهره أنه محقق لهذا الطلب".

وبذلك أصبحت المستندات التي تصدر أتوماتيكيا من الأجهزة الإلكترونية مقبولة

---

(١) انظر تعليق الدكتور/ محيي إسماعيل علم الدين علي المادة ١١من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠.

(٢) وهذه المادة تقابلها المادة ١١/أ،ب من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠، المقابلة للمادة ١/١١ من النشرة رقم ٦٠٠.

(3) Lazar Sarna, Op.cit., p. 4 –14.

وفي هذا الصدد يقول البعض إن التوقيع اصبح يحتل الدرجة الثانية في التحقق من صحة خطاب الاعتماد وأصبحت الشفرة السرية تحتل المكان الأول بالنسبة لكل الأنواع فيما عدا سويفت التي تعتمد على الأمان الذاتي في تصنيعها وعدم إمكان التزوير حتى الآن في الوسائل التي ترد أو ترسل بواسطتها " – أنظر تعليق الدكتور/ محيي إسماعيل علم الدين على المادة ١١من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ ، المقابلة للنص الحالي.

طالما تم التوقيع عليها بإحدى الطرق المبينة بالمادة الثالثة وبما يتفق مع شروط الاعتماد.

وفي هذا الصدد يقول احد الشراح : "وقد أصبحت المستندات التي تصدر أتوماتيكيا من الأجهزة الحديثة التي يخرج منها من سندات الشحن البحرية مثلا آلاف السندات في الساعة الواحدة مقبولة، لتعذر اتباع الأساليب القديمة وعشرات الآلاف من عمليات الشحن التي تتم لدى شركة النقل في اليوم الواحد، وكل ما يشترط فيها أن تكون نسخة أصلية ويؤشر عليها بذلك وإذا اشترط التوقيع فيها جاز ذلك بكل وسيلة غير خط اليد"[١]

وفيما يلي أعرض لتطور موقف المشرع المصري من التوقيع والكتابة والمحررات الإلكترونية وأثر ذلك على الاعتماد الإلكتروني

تطور موقف المشرع المصرى من التوقيع والكتابة والمحررات الإلكترونية وأثر ذلك على الاعتماد الإلكترونى:

٣٩٩- حتى عهد قريب لم يكن المشرع المصرى يعترف بالكتابة والمحررات والتوقيع الإلكترونى إلا بقدر ضئيل من الحجية حظى به المجال التجارى وحده فى أحوال الاستعجال عند الإعذار أو الإخطار، فأجاز أن يكون ذلك بواسطة البرقية أو التلكس أو الفاكس أو غير ذلك من وسائل الاتصال الإلكترونية السريعة[٢]، وهو ما كان القضاء قد اتجه إليه من قبل فى المجال التجارى ذاته ومنه الاعتمادات المستندية بوجه خاص[٣]، أما فى غير ذلك من المجالات غير التجارية فكان قضاء

---

(١) انظر تعليق الدكتور /محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة عشرين من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ ، المقابلة للمادة ٤،٣/٣ من النشرة ٦٠٠.

(٢) وفى ذلك تنص المادة ٥٨ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أن "يكون اعذار المدين أو إخطاره فى المواد التجارية بإنذار رسمى أو بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، ويجوز فى أحوال الاستعجال أن يكون الإعذار أو الإخطار ببرقية أو تلكس أو فاكس أو غير ذلك من وسائل الاتصال السريعة".

(٣) انظر فى ذلك الطعن رقم ١٢٢٥ السنة ٥٤ ق، جلسة ١٩٩٠/٧/٩، س٤١، ص ٤٠٩ "حيث قضت بأنه "يتعين على البنك فاتح الاعتماد وفى حالة طلب تعزيزه من=

محكمة النقض المصرية يتجه إلى اعتبار المحررات المرسلة بالفاكس مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة، وليس دليلاً كاملاً.

على أنه فى أوائل عام ٢٠٠٤ أصدر المشرع القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكترونى[١] معترفاً فيه بالحجية لكل من الكتابة والمحررات[٢] والتوقيع الإلكترونى[٣] وأنشأ بموجب هذا القانون هيئة تنمية تكنولوجيا صناعة المعلومات[٤]

=مصرف آخر، الالتزام بشروط وتفاصيل الاعتماد بأن يتضمن إخطار للبنك المؤيد أو المعزز، سواء كان ذلك برقياً أو تلغرافياً أو بواسطة جهاز الفاكس أو التثبيت البريدى كافة الشروط التى ضمنها المشترى فى طلبه فتح الاعتماد حتى يكون المستفيد على علم تام بكافة الحقوق والالتزامات المترتبة على ذلك الاعتماد".

(١) صدر في غرة ربيع الأول ١٤٢٥ هـ الموافق ٢١ إبريل ٢٠٠٤ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، العدد ١٧ تابع (د) في ٢٢ إبريل ٢٠٠٤.

(٢) وفى ذلك تنص المادة ١٥ من القانون ١٥ لسنة ٢٠٠٤ آنف الذكر على أن "الكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية فى نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية فى أحكام قانون الإثبات= فى المواد المدنية والتجارية متى استوفت الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وفقاً للضوابط الفنية والتقنية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

(٣) وفى ذلك تنص المادة ١٤ من القانون ذاته على أن "للتوقيع الإلكترونى فى نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للتوقيعات فى أحكام قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية إذا روعى فى إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون".

(٤) فى ذلك تنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكترونى وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات على أن: " تباشر الهيئة الاختصاصات اللازمة لتحقيق أغراضها وعلى الأخص **ما يأتى:**

أ- إصدار وتجديد التراخيص اللازمة لمزاولة أنشطة خدمات التوقيع الإلكترونى وغيرها من الأنشطة فى مجال المعاملات الإلكترونية وصناعة تكنولوجيا المعلومات، وذلك وفقاً لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لها.=

ب- تحديد معايير منظومة التوقيع الإلكترونى بما يؤدى إلى ضبط مواصفاتها الفنية.

ج- تلقى الشكاوى المتعلقة بأنشطة التوقيع الإلكترونى والمعاملات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم فى شأنها.

د- تقييم الجهات العاملة فى مجال أنشطة تكنولوجيا المعلومات وتحديد مستوياتها الفنية بحسب نتائج هذا التقييم.

ه- تقديم المشورة الفنية بشأن المنازعات التى تنشأ بين الأطراف المعنية بأنشطة التوقيع الإلكترونى والمعاملات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

و- تقديم المشورة الفنية إلى الجهات العاملة فى مجال أنشطة تكنولوجيا المعلومات، وتدريب العاملين فيها.

ز- إقامة المعارض والمؤتمرات والندوات المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخلياً وخارجياً.

ح- إنشاء الشركات التى تساعد على تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو المساهمة فيها.

ط- إيداع وقيد وتسجيل النسخ الأصلية لبرامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات التى تقوم بها الجهات أو الأفراد الناشرون والطابعون والمنتجون لها للمحافظة على حقوق الملكية الخاصة وغيرها من الحقوق".

وتنص المادة ٩ من القانون ذاته على أن: "مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المسئولة عن شئونها وتصريف أمورها، ويباشر اختصاصه على الوجه المبين فى هذا القانون، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق الأغراض التى أنشئت الهيئة من أجلها وله على الأخص ما يأتى:

أ- وضع نظم وقواعد التوقيع الإلكترونى والمعاملات الإلكترونية طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لها.

ب- وضع القواعد الفنية والإدارية والمالية والضمانات الخاصة بإصدار التراخيص اللازمة لمزاولة أنشطة وخدمات التوقيع الإلكترونى وغيرها من الأنشطة فى مجال المعاملات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

ج- تحديد الخدمات التى تؤديها الهيئة للغير فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومقابل أداء هذه الخدمات". وواضح من النصين أن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات تقوم بالدور الرئيسى والمحورى فى عملية التوقيع الإلكترونى من حيث=

وهى هيئة تقوم بالدور الرئيسى والمحورى فى عملية التوقيع الإلكترونى والمعاملات الإلكترونية وصناعة تكنولوجيا المعلومات وتحديد معايير ومواصفات التوقيع الإلكترونى وتلقى الشكاوى المتعلقة بهذا المجال وفحصها وصولاً لاتخاذ الإجراء المناسب فى شأنها وتقديم المشورة الفنية سواء أكان هناك نزاع أم لا توجد أنزعة، وإنشاء الشركات العاملة فى مجال المعلومات والاتصالات، والمحافظة على حقوق الملكية الخاصة وغيرها من الحقوق الخاصة بأصحاب النسخ الأصلية لبرامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات من جهات وأفراد وناشرون وطابعون ومنتجون لها عن طريق إيداع وقيد تسجيل هذه النسخ الأصلية وقواعد البيانات.

أثر حجية التوقيع الإلكترونى والكتابة والمحررات الإلكترونية على الاعتماد الإلكترونى:

٤٠٠- سبق أن رأينا أن عدم الاعتراف للكتابة والمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكترونى بالحجية كان من أكبر العقبات التى حالت دون انتشار الاعتماد الإلكترونى للخشية من عدم اخذ المحاكم بها إذ كانت المحاكم فى مصر لا تعتبر المحررات الإلكترونية، إلا مبدأ ثبوت بالكتابة، وكانت المحاكم فى دول أخرى

=إصدار تراخيص مزاولة أنشطة خدمات التوقيع الإلكترونى والمعاملات الإلكترونية وصناعة تكنولوجيا المعلومات وتحديد معايير ومواصفات التوقيع الإلكترونى وتلقى الشكاوى المتعلقة بهذا المجال وبحثها وصولاً لاتخاذ الإجراءات المناسبة فى شأنها وتقديم المشورة الفنية فى حالتى النزاع وعدم وجود أنزعة وإنشاء الشركات العاملة فى مجال المعلومات والاتصالات، والمحافظة على حقوق الملكية الخاصة وغيرها من الحقوق الخاصة بأصحاب النسخ الأصلية لبرامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات، من جهات وأفراد وناشرون وطابعون ومنتجون لها عن طريق إيداع وقيد وتسجيل هذه النسخ الأصلية وقواعد البيانات.

والذى لا شك فيه أن إنشاء هذه الهيئة وتخويلها هذه الاختصاصات وقيامها بالدور المذكور يعد خطوة هامة فى سبيل اللحاق بركب التطور فى مجالات المحررات والتوقيع الإلكترونى التى تعد الركيزة الأساسية التى يقوم بها الاعتماد الإلكترونى بالصورة التى عرضنا لها سلفاً.

كإنجلترا لا تعترف لها بحجية ما، أما بعد صدور قانون التوقيع الإلكترونى، فيكون قد انفتح مجال واسع نحو تطبيق الأفكار المتعلقة بالاعتماد الإلكترونى خاصة نظام بوليرو، وسيساعد وجود هيئة تنمية تكنولوجيا المعلومات بما تقوم به من دور على نحو ما سلف على تذليل أى عقبات تواجه تطبيق هذا القانون بما تقدمه من مشورات وتبدى الرأى فيه من مسائل محل منازعة أو ليست محل منازعة.

ملخص الباب الثاني :

٤٠١- كما تتعدد أساسيات عملية الفحص، تتعدد مستنداتها، وهذه المستندات إما مستندات تقليدية، وإما محررات إلكترونية.

وتنقسم المستندات التقليدية إلي: مستندات رئيسية لا يكاد يخلو منها عقد أو خطاب اعتماد مثل مستندات النقل بأنواعها ومنها سند الشحن البحري القابل للتداول وسند الشحن البحري غير القابل للتداول ... الخ والفاتورة التجارية ووثيقة التأمين، ومستندات إضافية قد يتم طلبها أحيانا ولا يتم طلبها في أحيان أخري ومنها شهادات المنشأ والتفتيش والشهادات الزراعية والصحية والبيطرية، والفاتورة القنصلية .

وأهم ما يجب علي البنك عمله عند فحص هذه المستندات، هو أن يراعي أساسيات عملية الفحص وأن يتحقق من توافر الشروط والبيانات والمتطلبات الواجب توافرها في كل مستند علي حدة، سواء كانت هذه الشروط قد وردت في خطاب الاعتماد أو في القواعد والأعراف الموحدة أو القوانين المنظمة للاعتمادات المستندية.

وهو نفس ما يجب علي البنك عمله عند فحص المحررات الإلكترونية التي بدأ الحديث عنها منذ عدة سنوات، ووضعت لها عدة أنظمة وأفكار، كأفكار أحد المختصين الفرنسيين عن الاعتماد المستندي الإلكتروني، ونظام شركة سيدوكس الذي يعتمد علي سند شحن إلكتروني إلي جوار السند التقليدي الذي يتم الاحتفاظ به لدي الشركة مركزيا، ونظام C.M.I الذي يعتمد علي سندات شحن إلكترونية خالصة يتم فحصها إلكترونيا أيضا، وان كان يعيبه انه نظام مفتوح لا يحقق قدراً كبيراً من الأمان للمتعاملين به، أما آخر هذه الأنظمة فهو نظام بوليرو ويعتمد علي سندات شحن إلكترونية يتم تداولها ونقل ملكيتها وفحصها من خلال نظام إلكتروني مغلق يصعب علي الغير الاطلاع عليه أو العبث به، وثمة آراء بأن تطبيق النظام الأخير قد بات وشيكا، ومما سيساعد على هذا التطبيق أن المشرع المصري قد أصدر القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الالكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ، الذي أعترف للكتابة والمحررات الالكترونية والتوقيع الالكتروني بالحجية ، وليس من شك في أن الأعتراف للكتابة والمحررات والتوقيع الالكتروني بالحجية سيمهد الطريق للاعتماد الالكتروني للتطبيق في مصر.

الباب الثالث

دعوى المسئولية عن عملية الفحص

تمهيد وتقسيم:

٤٠٢- الحديث عن دعوى المسئولية عن عملية الفحص يستوجب التعرض لأمور عديدة من قبيل تحديد الأشخاص المتصور قيامهم برفع الدعوى وهما الآمر والمستفيد ، ونوع هذه المسئولية _ عقدية أم تقصيرية_ وهل يكون البنك مسئولا عن فعله أم عن عمل الغير(تابعيه القائمين بالفحص)؟أم عن الأشياء(من أجهزة وأدوات كالحاسب الآلي وخلافه) ، كما يستوجب التعرض لأمور أخرى مثل أركان هذه المسئولية ، والقانون الواجب التطبيق _ وهل هو قانون بلد المشتري، أم قانون بلد البنك الفاتح أو المؤيد، أم قانون بلد المستفيد أم قانون آخر تتم الإحالة إليه؟ وما إذا كان كل قانون تتم الإحالة إليه يمكن تطبيقه أم ان التطبيق يقتصر على بعض القوانين دون البعض الآخر؟ وما هي القوانين التي لا يتم تطبيقها رغم الإحالة ؟ ويستوجب التعرض أيضاً لتحديد المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى سواء أقيمت من الآمر أم من المستفيد ، ووسائل الحد من المسئولية أو الإعفاء منها ، وحكم الغش والتزوير في المستندات والبضاعة .

وهو ما سأعرض له في هذا الباب ، وفقا للتقسيم التالي :

الفصل الأول : دعوى المسئولية المقامة من العميل الآمر.

الفصل الثاني : دعوى المسئولية المقامة من المستفيد.

الفصل الأول

دعوى المسئولية المقامة من العميل الآمر

٤٠٣- حددت المادة الأولى من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ نطاق تطبيقها ، فنصت على أن:-

" تطبق القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية طبعة ٢٠٠٧ النشرة رقم٦٠٠ على جميع الاعتمادات المستندية بما فيها خطابات الاعتماد الضامنةStand by letters of credit طالما نص الاعتماد علي أنه خاضع لها، وتكون هذه القواعد ملزمة لجميع الأطراف المعنية بالاعتماد المستندي إلا إذا نص الاعتماد على تعديلها أو عدم تطبيقها".

وفي تحديدها لهذا النطاق لم تعرض القواعد الموحدة لكافة مشكلات الاعتماد المستندي ، ومن ذلك ما يتصل بالمسئولية عن عملية الفحص عموما، سواء تمثلت هذه المسئولية في مسئولية البنك أمام عميله الآمر أو مسئوليته أمام المستفيد ، إذ لم يرد بها نص يعرض لنظام التعويضات [١] والدعوى المقامة بشأنه، أو القانون الواجب التطبيق على النزاعات المتعلقة به.

وإزاء ذلك كان طبيعيا أن يتم الرجوع في هذا الشأن إلى القواعد العامة في الالتزامات [٢].

٤٠٤- بيد أن جزاء مسئولية البنك أمام عميله الآمر على وجه الخصوص قد لا يتمثل دائما في دعوى التعويض ، فالتعويض وفقاً للقواعد العامة يتطلب توافر ما يعرف بركن الضرر ، وهو لا يكون متوافراً في جميع الأحوال وعلى ذلك فقد يكون جزاء المسئولية في بعض الأحيان التي لا يتوافر فيها هذا الركن مقصوراً على مجرد رفض العميل للمستندات ، إذا ظهر له أنها مخالفة لما اشترطه في عقد

---

(١) الأستاذ/ محمد إبراهيم عوض شريف :" المنازعات في العمليات الخارجية "، محاضرة بالآلة الكاتبة، المعهد المصرفي ، بدون سنة طبع ، ص ٥ .

(٢) الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق، ص٨٣٧ .

الاعتماد[١]، كما أن العميل قد يكتفي برفض المستندات المخالفة رغم تـوافر هـذا الركن، (بمعني أن جزاء مسئولية البنك أمام عميله الآمر كما قد يتمثل في دعـوى التعويض قد يتمثل أيضا في رفض العميل للمستندات أو تركه لها[٢]).

٤٠٥- وأعرض في هذا الفصل لدعوى التعويض المقامة من العميل ضد البنـك لإخلاله بما يوجبه عليه الالتزام بالفحص وترك العميل للمستندات في مبحث أول ، ثم أعرض في المبحث الثاني للقانون الواجب التطبيق على دعوى التعويض المقامة من العميل ، وأعرض أخيراً في المبحث الثالث للجهة المختصة بنظر النزاع الدائر بين العميل والبنك في هذه الدعوى سواء أكانت هذه الجهة جهة قضـائية أم هيئـة تحكيم.

وعلى ذلك أقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة على النحو التالي :

المبحث الأول: دعوى التعويض المقامة من العميل وترك المستندات.

المبحث الثاني : القانون الواجب التطبيق على الدعوى.

المبحث الثالث : الجهة المختصة بنظر النزاع .

---

(١) أنظر في ذلك الدكتور/ علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، بند ٣٣٠ ، ص ٣٨٩ .

(٢) في هذا المعني الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق ، ص٨٣٤ .

المبحث الأول

دعوى التعويض المقامة من الآمر وتركه للمستندات

نوع المسئولية التي تقام على أساسها الدعوى :

٤٠٦- العلاقة بين البنك وعميله الآمر ، يحكمها عقد الاعتماد المبرم بينهما[١]، وهي ترتب التزاما على البنك بأن يفحص المستندات المقدمة إليه من المستفيد ، ليتأكد من تطابقها مع بعضها البعض ومطابقتها لشروط الاعتماد ، ثم يقدمها للآمر ، كما سبق أن ذكرت ، والإخلال بهذا الالتزام يخضعه لأحكام المسئولية العقدية ، وهي تقابل المسئولية التقصيرية ، فالأولى جزاء العقد ، والثانية جزاء العمل غير المشروع[٢]، وكلاهما فرع للمسئولية المدنية ، التي تتألف منهما معاً .

وقيام المسئولية العقدية عن الفحص يفترض أن هناك عقد اعتماد صحيحاً واجب التنفيذ لم يقم البنك بتنفيذه على الوجه المتفق عليه[٣].

وإذا كان المقرر في القواعد العامة أن "ينفذ الالتزام جبراً على المدين"[٤]، وأن " يجبر المدين بعد إعذاره طبقاً للمادتين ٢١٩، ٢٢٠على تنفيذ التزامه تنفيذاً عينياً متى كان ذلك ممكناً "[٥]، فإن التنفيذ العيني قد يكون متعذراً إذا كان البنك قد قبل

---

(١) أنظر الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، بند ١٠١٧-١، ص١٢١١ ، حيث يقول تكون المسئولية تعاقدية إذا كان يربط البنك بالمدعي الذي أصابه الضرر عقد سواء كان هذا الشخص عميلاً أو لا، وكان الفعل محل المساءلة إخلالا بالتزام مشروط في العقد صراحة أو ضمناً أو تجري به العادة المصرفية.

(٢) الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري :" الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الأول ، المجلد الأول العقد"، طبعة نقابة المحامين ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨١ ، ص ٨٨٩.

(٣) فإن كان العقد باطلا وقضى ببطلانه، فإن مسئولية أحد طرفيه قبل الآخر عما وقع منه من فعل أو امتناع تكون مسئولية تقصيرية ، أنظر في ذلك المستشار / عز الدين الدناصوري والدكتور/ عبد الحميد الشواربي :" المسئولية المدنية في ضوء القضاء والفقه "، طبعة نادي القضاة ، عام ١٩٨٨ ، ص ١٥.

(٤) المادة ١/١٩٩ من القانون المدني .

(٥) المادة٢٠٣ من القانون المدني، وتنص المادة ٢١٩على أنه "يكون إعذار المدين بإنذاره أو ما يقوم مقام الإنذار ويجوز أن يتم الإعذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون=

مستندات مخالفة ، وانقضت مواعيد صلاحية الاعتماد ولم يتنازل عن المخالفات[١] ولم يقبل التصرف المخالف للبنك [٢]، وفي هذه الحالة لا يسع القاضي إلا أن يحكم بالتعويض المناسب متى توافرت شروطه جزاء الإخلال بالالتزام التعاقدي، عملاً بحكم المادة ٢١٥ من القانون المدني التي تنص على أنه "إذا استحال على المدين – البنك – أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم وفائه بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه".

وقد جاءت أحكام المسئولية العقدية في القانون المدني متفرقة بين عدة فصول، فنجد بعضها في نطاق الفصل المخصص للعقد ، والبعض الآخر في الفصل الخاص بالمسئولية التقصيرية، حيث إن بعض النصوص التي وردت في هذا الفصل عامة التطبيق على نوعي المسئولية (م ١٦٥ ، ١٧٠، ١٧١ مدني) ، والبعض الآخر في الفصل الخاص بآثار الالتزام (المواد ٢١٥ – ٢٢٢) [٣].

أركان المسئولية:

٤٠٧-وتقوم هذه المسئولية على أركان ثلاثة هي:

١-الخطأ العقدي.

=المرافعات، كما يجوز أن يكون مترتباً على اتفاق خاص يقضي بأن يكون المدين معذراً بمجرد حلول الأجل دون حاجة إلي إجراء آخر، وتنص المادة ٢٢٠ على أنه لا ضرورة لإعذار المدين في الحالات الآتية:

أ- إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . ب- إذا كان محل الالتزام تعويضاً ترتب على عمل غير مشروع . جـ- إذا كان محل الالتزام رد شيء يعلم المدين أنه مسروق أو شيء تسلمه دون حق وهو عالم بذلك . د-إذا صرح المدين كتابة أنه لا يريد القيام بالتزامه " .

(1) Cour d' appel de Paris, 23 Avr. 1992 , Recueil dalloz sirey, 1994, 4e cahier, (som.), p. 27, Note M. Michel Vasseur.

(2) Cour d' appel de Paris, 13Mai 1993, Recueil dalloz sirey, 1994, 4e cahier , (som.) , p. 28.

وفي هذه القضية تسلم الأمر المستندات من البنك مع علمه بأن أحدها ربما يكون مزورا ، ولم يعدها إليه، واستلم البضاعة في حيازته ، وهنا اعتبرته المحكمة مقرا لتصرف البنك الذي سدد قيمة الاعتماد إلى المستفيد.

(٣) المستشار/ عز الدين الدناصوري والدكتور/عبد الحميد الشواربي :" المسئولية المدنية في ضوء القضاء والفقه "، المرجع السابق ،ص٣٨٦.

٢-الضرر.

٣-علاقة السببية بين الخطأ والضرر[١].

وفيما يلي سأعرض لهذه الأركان في مطلبين: الأول عن ركن الخطأ، والثاني عن ركني الضرر وعلاقة السببية، ثم أخصص الركن الثالث لرفض المستندات (الترك).

المطلب الأول

الخطأ في عملية الفحص

أولا : الخطأ في القواعد العامة وعملية الفحص:

٤٠٨- الخطأ العقدي عموماً هو عدم تنفيذ المدين لالتزامه الناشئ عن العقد ، فالبنك قد التزم بالعقد فيجب عليه تنفيذ التزامه[٢] ويستوى أن يكون الخطأ ناشئاً عن عمده أو عن إهماله أو عن فعله (أي دون عمد أو إهمال) [٣]وهو يأخذ صوراً

---

(١) أنظر الدكتور/ صليب بطرس و المستشار / ياقوت العشماوى :" الاعتماد المستندي من المنظور العملى والمنظور القانونى "، المركز المتطور للصحافة (أهلا)، ١٩٨٤، بنده ٢٥، ص ١٤٨ ، حيث يقولان إن قاعدة أركان المسئولية ليست قاعدة خاصة بالاعتماد المستندي وإنما هي تطبيق للقواعد العامة على عقد الاعتماد المستندي ، وأركان المسئولية العقدية عموماً هي ١-الخطأ، ٢-الضرر ، ٣- علاقة السببية بينهما.

(٢)والنصوص كثيرة في هذا المعنى ، فتقول المادة ١/١٤٧ مدني "العقد شريعة المتعاقدين" وتقول المادة ٢١٥ "إذا استحال على المدين أن ينفذ التزامه عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ".

(٣)أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري :" الوسيط في شرح القانوني المدني، الجزء الأول ، المجلد الأول العقد "، مرجع سابق ، ص ٨٩٢ ، بل إن سيادته يصل إلى أبعد من ذلك فيقول إن الخطأ العقدي يتحقق حتى لو كان عدم قيام المدين بالالتزام ناشئاً عن سبب أجنبي لا يد له فيه كالقوة القاهرة، ولكنه يستطرد قائلاً، ولكن يلاحظ في الحالة الأخيرة أنه إذا تحقق الخطأ العمدي فإن علاقة السببية وهي ركن للمسئولية تنعدم.- وأنظر المرجع ذاته ، ص ٨٩٣.

ثلاث: إما صورة مسئولية المدين عن عمله الشخصي، أو مسئوليته عن عمل الغير، أو مسئوليته عن الأشياء [١].

وفي عملية الفحص يأخذ خطأ مستخدمى البنك صورة خطأ التابعين باعتبار أن الخطأ الصادر من الممثل القانوني للبنك أو من يفوضه هو وحده الذي يعد خطئاً منسوباً الى البنك كشخص اعتبارى أما من عداهما من مستخدمي البنك فإن الخطأ الصادر من أيهم يعد خطأ صادر من تابع للشخص الاعتباري وليس خطئاً صادراً من الشخص الاعتباري ذاته [٢]، أو أن يصدر الخطأ عن الأشياء التي يستعملها البنك كالحاسب الآلي مثلاً فتأخذ المسئولية في هذه الحالة صورة المسئولية عن الأشياء .

وثمة نظرية مهجورة كانت تقضي بتدرج الخطأ غير العمدي إلى ثلاثة أقسام ، خطأ جسيم لا يرتكبه حتى الشخص المهمل وهو أقرب ما يكون إلى العمد ويلحق به ، وخطأ يسير لا يرتكبه شخص معتاد ، وخطأ تافه لا يرتكبه شخص حازم حريص[٣].

ولا يؤخذ بهذه النظرية في شأن مسئولية البنك أمام عميله الآمر عن عملية الفحص، فالبنك مسئول عن الأخطاء أو المخالفات اليسيرة كما هو مسئول عن

---

(١) أنظر الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري:"الوسيط في شرح القانوني المدني، الجزء الأول ، المجلد الاول العقد "، مرجع سابق ، ص ص ٨٩١ ، ٨٩٢ .

(٢) انظر أستاذنا الدكتور، علي جمال الدين عوض: "عمليات البنوك"، مرجع سابق ، ص ١٢١٥ ، حيث يقول :" إن البنك شخص اعتباري يعبر عن إرادته ممثله، وهو عادة رئيس مجلس إدارته أو المدير المفوض، وينسب سلوك هذا الرئيس أو المدير إلى الشخص الاعتباري نفسه ولا يعتبر صادراً من تابع بل هو سلوك الشخص الأصيل، ومع ذلك فإنه عملاً لا يمكن الاكتفاء بتوقيع هذا المدير أو المديرين في تصريف شئون البنك ، ولذا فهؤلاء يعطون تفويضاً ببعض اختصاصاتهم إلى بعض موظفي البنك من مستوى معين وعندئذ يكون توقيع هؤلاء صادرا من البنك نفسه وليس من تابع.
ومن ثم تكون الحالة التي ينسب فيها الخطأ للبنك هي حالة صدوره من ممثله القانوني أو من يفوضه، أما الخطأ الصادر من موظف أو مستخدم فيعد صادرا من تابع وليس من البنك ذاته كشخص اعتباري".

(٣) الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري ، المرجع السابق ، ص ٩٠١.

الأخطاء الجسيمة[1]، فكل قبول منه لمستندات غير مطابقة لشروط الاعتماد يعد خطأ عقدياً موجباً لمسئولية البنك [2].

فإن وجدت محكمة الموضوع أن البنك قبل مستنداً ما في غياب قاعدة التطابق التام مع شروط خطاب الاعتماد ، كان لها أن تعتبره مخطئاً .

والأخطاء المؤدية لمسئولية البنك أمام عميله الآمر عن عملية الفحص عديدة ومتنوعة، وأعرض فيما يلي لبعضها، متناولا كل خطأ بالتحليل:

١- الخطأ في عدم مراعاة البنك للشروط التكميلية:

٤٠٩- الأغلب الأعم ان ترد شروط الاعتماد في عقد الاعتماد الذي يبرمه البنك مع عميله الآمر، ولكن في بعض الأحيان قد تكون هناك شروطا أخرى إما واردة في مستندات أخرى، وإما أن الظروف التي أحاطت بعملية فتح الاعتماد قد كشف عنها.

ويثور التساؤل عن مدى إلتزام البنك بهذه الشروط الأخرى عند قيامه بإعداد خطاب الاعتماد الذي سيرسله إلي المستفيد، وعند فحصه للمستندات المقدمه منه؟، ثم وهو الأهم في هذا الصدد يثور التساؤل عن مدى مسئولية البنك أمام عميله الآمر إن لم يراع هذه الشروط عند قيامه بإجراء عملية الفحص؟.

---

(1) Pierre Jaseniski , La revue Banque, No. 500,déc. 1989, p. 1172.
Trib. Com. Paris, 6e chambre, 3 Sept. 1990, Recueil dalloz sirey, juillet 1991 , 26e cahier , sommaires commentes, p. 223.

وقارن في ذلك :

Paris, 5e chambre B, 23 Sept. 1988, Recueil dalloz sirey, 1990, 22e cahier, sommaires commentes, p.179.

إذ بينما قررت المحكمة في الدعوى الأولى أنه ليس للبنك القائم بالفحص أن يقدر إن كان الاختلاف في المستندات بسيطاً من عدمه ، قررت في الدعوى الثانية أن الاختلاف الوارد بالمستندات بسيط ولا أثر له في صحتها وسلامتها.

وأنظر نقض مصري ، الطعن ٤١٤ ، لسنة ٤١ق ، جلسة ٥٤/٤/١٥، س ٥ ، ص ٧٦٧.

(٢) الدكتور/ صليب بطرس والمستشار / باقوت العشماوي، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

وفي هذا الشأن عرض على محكمه النقض المصرية نزاع بين أحد البنوك المصرية وعميله الآمر، تدور وقائعه حول قيام هذا البنك بفتح اعتماد مؤيد من بنك مونتريال بكندا بناء على طلب العميل المصري لصالح إحدى الشركات الكندية لتمويل صفقة توريد بلاستيك مجروش من كندا إلي العميل الأمر بمصر، وقام البنك الفاتح بإخطار مراسله بالشروط، غير ان المراسل عندما اخطر المستفيد بهذه الشروط اكتفي بإبلاغة بالشروط الواردة بطلب فتح الاعتماد ولم يخطره بأى من الشروط التي كانت بالفاتورتين المبدئيين المرفقين بهذا الطلب، وعندما قدم المستفيد المستندات إلي المراسل قام بفحص المستندات والوفاء بالقيمة باعتبار أن هذه المستندات مطابقة للشروط الواردة بطلب فتح الاعتماد وحده وليس للشروط الوارد في بخطاب الاعتماد، ثم قام المراسل بإرسال المستندات الي البنك المصري – الفاتح فرفضها في البداية على أساس عدم مطابقتها للشروط التكميلية الواردة بالفاتورتين المبدئيتين المرفقتين بطلب فتح الاعتماد إلا انه لم يتمسك بهذا الموقف وإنما تراجع عنه وقبل المستندات وخصم مبلغ الاعتماد من حساب عميله الآمر، وتضرر العميل من هذا الموقف فأقام دعوى ضد البنك الفاتح أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية[١]، وقامت المحكمة بندب ثلاثة من الخبراء لبحث موضوع النزاع وانتهوا إلي خطأ البنك في قبول المستندات المقدمة إليه رغم مخالفتها للشروط الواردة بالفاتورتين المذكورتين، وفي ١٩٨٣/١/٢٦ أيدت المحكمة الابتدائية المنظور أمامها النزاع موقف الخبراء المنتدبين وقضت بالزام البنك المصري الفاتح بمصروفات فتح الاعتماد والتعويض على أن هذا القضاء لم يلق قبولا من طرفي النزاع فاستئنفاه[٢]، وفي ١٩٨٣/٣/٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف، ولم يلق الحكم قبولاً من البنك الفاتح فطعن علية بطريق النقض[٣] على سند من القول بأن:

---

(١) الدعوى رقم ٤٤٨ ، لسنة ١٩٨١ تجاري كلي جنوب القاهرة .

(٢) الاستئنافين رقمى ٨٧٤ / ٨٢٨ ، لسنة ١٠٠ ق استئناف القاهرة .

(٣) انظر في ذلك الطعن رقم ١٢٢٥، لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٩ يوليو ١٩٩٠ ص٤٠٩.

١- الحكم المطعون عليه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الفاتورتين المبدئتين جزءا من عقد فتح الاعتماد فيما تضمناه من بيانات وشروط ورتب على تخلف المستفيد عن شحن الدفعة الأولي في الميعاد المحدد وجوب إلغاء الاعتماد وإبطال مفعوله في حين أنهما منفصلتان عن عقد فتح الاعتماد وينحصر دورهما في تحديد العلاقة بين البائع والمشترى، وان تقديمهما لازم لفتح الاعتماد إذ تعتبران بمثابة ترخيص استيراد فحسب.

٢- الحكم المطعون عليه أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق عندما أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من عدم مطابقة مستندات المستفيد التي قبلها البنك الطاعن لشروط فتح الاعتماد في شأن الكميات المشحونة وإعادة شحنها وميعاد تسليم المستندات واختلاف السعر المثبت بالفاتورتين التجاريتين عن السعر المثبت بمثيلتيهما المبدئيتين واعتماد الفاتورتين التجاريتين والتعديل في أحد الاصناف رغم عدم الارتباط بين الفاتورة المبدئية وشروط فتح الاعتماد والتزام البنك الطاعن بمستندات الشحن الأصلية ولو كانت غير صحيحة ورغم ان البنك تقتصر مهمته في شأنها على فحصها ومطابقتها ظاهريا على شروط فتح الاعتماد دون ان يكون له النظر خارجها .

٣- الحكم المطعون عليه أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وخالف الثابت بالأوراق بتأييده الحكم الابتدائي فيما أخذ به من تقرير الخبراء المنتدبين في الدعوى من مخالفة خطاب فتح الاعتماد والتلكس المبلغ للبنك المعزز لما ورد بطلب فتح الاعتماد رغم عدم صدور ذلك الخطاب ووجوب عقد المقارنة بين شروط فتح الاعتماد وتلك الواردة في التلكس في حين ان مجال مسئولية البنك الطاعن يتحدد بمقارنة الشروط الأولى بمستندات الشحن التي تمثل البضاعة لأن التلكس وخطاب الاعتماد إنما يمثلان العلاقة التعاقدية بين البنك ومراسله وهي مستقلة عن علاقة الطاعن بالعميل.

٤- الحكم المعطون عليه جاء قاصراً في التسبيب ، مخلاً بحق الدفاع، بإطراحه دفاع البنك الطاعن بشأن عدم جواز اعتبار الفاتورتين المبدئتين جزءا من عقد الاعتماد وما يترتب على ذلك من عدم الاعتداد بشروط الشحن الفوري الواردة بهما وبعدم

إعادة شحن البضاعة ومدى سلطة البنك في فحص المستندات ولم يبين خطأ الطاعن في تنفيذ عقد الاعتماد وقضى بالتعويض دون بيان عناصره ولم يعن بالرد عليها رغم أنها جوهرية ومما يتغير به وجه الرأي في الدعوى.

وقد ردت المحكمة على هذه الأقوال بأن :

١- البنك الفاتح وكذا البنك المؤيد غير ملزمين بعقد البيع الذي يحكم العلاقة بين الآمر والمستفيد ولا البضاعة التي تدور حولها هذه العلاقة، وان الذي يحكم هذه العلاقة هو الشروط الواردة بطلب فتح الاعتماد، فإن قصرت هذه الشروط عن مجابهة ما يثور من أنزعة اثناء تنفيذه طبقت الاعراف الموحدة للاعتماد المستندات التي صاغتها غرفة التجارة الدولية بباريس واعتمدتها لجنتها التنفيذية في ١٩٧٤/١٢/٣ قبل تعديلها في أكتوبر ١٩٨٤ مع جواز تكملتها بنصوص ومبادئ القانون الداخلي، وهذه الشروط في تطبيقها تخضع لسلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وتفسير الاقرارات والاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفي الى نية عاقديها او أصحاب الشأن فيها مستهدية في ذلك بوقائع الدعوى وظروفها وما تفيده العبارات في جملتها لا كما تفيده عبارة معينة منها مستقلة عن باقي عباراتها دون رقابة لمحكمة النقض عليها، ما دامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات المحرر، وما دام ما انتهت إليه سائغاً وله أصله الثابت في الأوراق، ولما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد خلص إلي اعتبار الفاتورتين المبدئتين المرفقتين بطلب فتح الاعتماد جزء منه مكملاً لشروطه، لخلو الطلب من بيان البضاعة والسعر مع النص فيه على اعتماد واحد بمبلغ ١,٢٣٠,٠٠٠ دولار عن الفاتورتين المرفقتين التين تضمنتا السعر والشحن الفوري لنصف الكمية المتعاقد عليها بالفاتورة الأولى ومشمول الفاتورة الثانية، ولان البنك الطاعن استمد منها باقي شروط الاعتماد واعتمد عليها لاستكمال ما نقص من بيانات بالطلب، وهذا استخلاص سائغ تؤدى إليه عبارات الطلب في مجموعها ... فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

٢- أن على البنك الفاتح وهو يقوم بعملية الفحص ان يفحص كافة الوثائق التي يقدمها المستفيد بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها في ظاهرها لشروط وتفاصيل الاعتماد، مطابقة حرفية كاملة دون اى تقدير لمدى جوهرية أي شرط فيها إذ قد يكون له معنى فنياً لا يدركه البنك او موضع اعتبار خاص لدى الآمر، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبراء المنتدبين في الدعوى الذي أخذ به الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه، مخالفة المستندات التي قبلها البنك الطاعن رغم سبق رفضه لها وتمسكه بذلك للشروط التي وضعها المطعون ضده في طلب فتح الاعتماد من حيث الكميات المشحونة وتاريخ وكيفية شحنها وسعرها والتعديل الواضح في أحد الاصناف وعدم تقديم إقرار من ربان السفينة التي تم شحن جزء من البضاعة عليها، باستلامه لها بحالة جيدة وذلك على النحو المفصل به ... فإن النعى الثاني يكون على غير أساس.

٣- ان مناقشة ما ورد بخطاب فتح الاعتماد والتلكس المرسل من البنك الفاتح ومراسله في الخارج وبيان ما بينهما من اختلاف رغم انكار البنك وجود ذلك الخطاب انما هي مناقشة غير منتجة.

٤- ان الحكم المطعون عليه بين عناصر التعويض إذ انه بتأييده تقرير الخبراء المنتدبين اثبت خطأ البنك الطاعن لا خلاله بالتزاماته الناشئة عن عقد فتح الاعتماد على نحو ما سبق بيانه، وانه بذلك الخطأ يكون قد تسبب في الحاق أضرار بعميله تمثلت في فشل مشروعه محل عقد الاعتماد وما فاته من ربح من جراء ذلك فضلا عن ضياع عائد المبالغ التي أداها للبنك الطاعن ... وعلى كل ماتقدم قضت المحكمة برفض الطعن المقام من البنك.

وأهم ما يمكن استخلاصه من وقائع هذا النزاع ان البنك الفاتح قد أوقع نفسه والبنك المؤيد في دائرة من الحيرة والارتباك وعدم القدرة على التصرف السليم بقبول طلب اعتماد غير مبين به كافة الشروط منذ البداية، وقد ظهرت ملامح هذه الحيرة والارتباك في انه رغم انه أرسل للبنك المؤيد الشروط الواردة بالطلب والشروط الواردة بالفاتورتين المبدئيتين المرفقتين به إلا ان البنك المؤيد إعتقد ان الشروط الواجب اخطار المستفيد بها هي تلك الواردة في الخطاب وحده فلم ينص بالخطاب

على الشروط الأخرى الواردة بالفاتورتين المبدئيتين، كما ظهرت هذه الحيرة والارتباك عندما وردت المستندات غير مستوفية للشروط التكميلية الواردة في الفاتورتين المبدئيتين اضطرب فرفضها مرة ثم قبلها في المرة الثانية رغم انها لم تتغير في المرتين ، وكان الأحرى بالبنك الفاتح تفاديا لهذه الحيرة والارتباك ان يطلب منذ البداية استيفاء الطلب لكافة الشروط بدقة، لذلك تقوم البنوك عادة بإعداد نماذج مطبوعة لطلبات فتح الاعتماد ليملأ العميل فراغاتها محدداً البيانات والشروط الأساسية لعقد فتح الاعتماد[١]، فيعين في الطلب اسم المستفيد ونوع الاعتماد المطلوب فتحه ومدة صلاحيته وقيمة الاعتماد والمستندات الواجب تقديمها من البائع للبنك ومن البنك للمشترى بعد فحصها[٢]، وطريقة السداد وما إذا كانت فورية أم آجلة؟ وما إذا كان سيتم سداد دفعة مقدمة من عدمه حتى تكون الشروط واضحة.

كما كان على البنك المؤيد قبل ان يعتمد على الشروط الواردة في الطلب عند قيامه بتحرير خطاب الاعتماد الذي وجه للمستفيد ان يتأكد مما إذا كانت هناك شروطا تكميلية بمستندات أخرى خارج الطلب كالفاتورتين المبدئيتين من عدمه؟ حتى ترد الشروط المنصوص عليها بخطاب الاعتماد كاملة وواضحة[٣]، واخيرا فإنه كان علي البنك الفاحص بعد ان فحص المستندات المقدمة إليه ووجد أنها غير مطابقة للشروط التي ابلغها للبنك المؤيد ليبلغها بدوره للمستفيد ان يرفضها كما فعل في المرة الأولي وألا يتردد في موقفه ويعود لقبولها حتى لا يتحمل مسئولية هذا القبول الخاطئ.

واهم ما يمكن التعقيب به على قضاء المحكمة أنها قد التزمت وهي تقرر وجوب مراعاة الشروط التكميلية عند فحص المستندات، بما هو مقرر قانونا من ان

---

(1) Thereey Banneau, op.cit., No. 627, p.367

الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ٢٢

(2) René Rodiere et Jean Louis rives lange, Op.cit., No. 357, p.419.

(٣) الدكتور/ على جمال الدين عوض : "الاعتمادات المستندية" مرجع سابق، ص ٨٢ – المادة الخامسة من القواعد والاعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ – المادة الخامسة من القواعد ذاتها في نشرتها السابقة رقم ٤٠٠ .

المصادر القانونية للاعتمادات المستندية، لا تقتصر على عقد الاعتماد وإنما تشمل أيضاً – حين صدور هذا الحكم – القواعد والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية[١] والمصادر الأخرى فيما تقضى به من وجوب مراعاة الإرادة المشتركة لطرفي النزاع وما دلت عليه وقائع وظروف العقد[٢]، والتي تمثلت في ان الفاتورتين المبدئيتين المرفقتين بطلب فتح الاعتماد قد تضمنتا بعض البيانات التي خلى منها الطلب ذاته مثل بيان البضاعة والسعر اللذين وردا في الفاتورتين المرفقتين ولم يردا بالطلب ذاته خاصة وأنه – أي البنك الفاتح – قد استمد من هاتين الفاتورتين باقى الشروط وإعتمد عليهما لاستكمال ما نقص من بيانات بالطلب، فاعتمد عليهما في فحص المستندات، ورفض هذه المستندات لعدم مطابقتها للشروط التكميلية دون نظر لما إذا كانت هذه المستندات قد قبلت من البنك المؤيد[٣]، أما وأنه قد قبلها فإنه يكون قد أخطأ في عملية فحص هذه المستندات ويتحمل المسئولية المترتبة على هذا الخطأ، ولا يسعف البنك الفاتح في نفي هذا الخطأ قوله أن الفاتورتين المبدئيتين المرفقتين بطلب العميل الأمر منفصلتين عن عقد فتح الاعتماد، لأن هذا القول يخالف الواقع من أكثر من وجه : **الأول** : أن الظروف والملابسات التي أحاطت بعملية فتح الاعتماد دلت على أن ما ورد بهاتين الفاتورتين مكمل لطلب فتح الاعتماد خاصة مع تضمينهما بعض البيانات والشروط الجوهرية التي خلا منها طلب فتح الاعتماد، ، **والثاني** : أن البنك ذاته اعتمد على هذه البيانات والشروط على نحو ما سبق ذكره بما يثبت ان نيته قد اتجهت إلى

---

(١) والملاحظ انه عند صدور هذا الحكم لم يكن المشرع المصري قد قام بتنظيم عمليات البنوك عموما بما فيها الاعتمادات المستندية التي بدأ تنظيمها تشريعا في عام ١٩٩٩ بموجب قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، لذا لم يكن التشريع التجاري مصدرا من المصادر القانونية للاعتمادات المستندية بينما كانت القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارية الدولية بباريس من أهم هذه المصادر بعد عقد الاعتماد ذاته.

(٢) انظر في هذا المعنى الدكتور /عبد الفتاح عبد الباقي :" القانون المدني المصري ، نظرية العقد والإرادة المنفردة"، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٨٤ ، ٢٦٥ ، ص ٥٢٢.

(3) Trib. Com. Seine, 6 fev. 1950, dalloz, 1950, p. 323.

اعتبار ما جاء بهما جزءاً من شروط الطلب ذاته وهو ما لا يسوغ بعده القول بأن هاتين الفاتورتين منفصلتين عن الطلب.

كما لا يسعف البنك الفاتح في نفي هذا الخطأ قوله ان دور الفاتورتين المذكورتين ينحصر في تحديد العلاقة بين البائع والمشترى، إذ أن هذا القول لو كان صحيحا لكان أولى بالبنك ان يرفض تقديمهما مع الطلب المقدم له من العميل والذي يحكم العلاقة بين البنك وعميله كما كان أولى بالعميل ألا يقدمهما رفق عقد البيع الذي يحكم العلاقة بينه وبين البائع وهو ما يدل مرة أخرى على ان النية المشتركة للبنك والعميل قد اتجهت الى اعتبار أن بيانات وشروط هاتين الفاتورتين جزء من بيانات وشروط طلب فتح الاعتماد الذي يحكم العلاقة بينهما لا أي علاقة أخرى.

أما حديث البنك الفاتح عن العلاقة بمراسله فهو بعيد عن موضوع النزاع، كما ان حديثه عن عدم بيان الحكم الاستئنافي لعناصر المسئولية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية فهذا تكفلت محكمة النقض بالرد عليه على نحو ما سبق ذكره.

دور القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ،صيغة ٢٠٠٧،النشرة رقم ٦٠٠في تفادي الوقوع في هذا الخطأ:

تنص المادة ٢/٤ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ،صيغة ٢٠٠٧،النشرة رقم ٦٠٠علي:

" على البنك المصدر ألا يشجع أي محاولة من عميله الآمر لإرفاق نسخ من العقود أو الفواتير المبدئية وما شابه كجزء لايتجزأ من الاعتماد".

ومن شأن التزام البنك بهذا النص تفادي الوقوع في الخطأ السابق عرضه.

٢- الخطأ في تفسير نوع الاعتماد ومخالفة شروطه:

٤١٠- سبق أن سردت في الفصل التمهيدى من هذا البحث أنواع الاعتماد المستندية وذكرت أن من بين هذه الأنواع اعتمادات دفعة مقدمة يقوم البنك الفاتح فيها بالتصريح للبنك الوسيط بسداد مبلغ معين مقدماً للمصدر (البائع) حتى يتمكن من تجهيز البضاعة أو شحنها دون حاجة إلى ائتمان مصرفي أو تجارى[١]، فيحصل على هذه الدفعة المقدمة[٢] أو قرض قبل شحن البضاعة[٣]، وحصول البنك على المستندات النهائية[٤]، وعادة ما يتم سحب هذه الدفعة أو الدفعات المقدمة مقابل إيصال بالاستلام يحدد فيه المبلغ المدفوع مقدماً على ذمة الاعتماد بمعرفة المستفيد يقر فيه إلى جانب استلام المبلغ بالتعهد برد القيمة إذا لم يتم الشحن واستعمال الاعتماد خلال فترة الصلاحية المنصوص عليها[٥]، وقد يقف الاعتماد عند هذا الحد فيسمى باعتماد الدفعة المقدمة ذو الشرط الأحمر، وقد يغطى أيضاً بالإضافة إلى ذلك مصاريف تخزين البضاعة باسم البنك فيسمى باعتماد الدفعة المقدمة ذو الشرط الأخضر[٦]، وفي كلتا الحالتين يثور التساؤل عما إذا كانت الدفعة أو الدفعات المقدمة قد سددت في إطار الاعتماد أم قبل تنفيذه وخارج إطاره؟، وإذا كان التنفيذ خارج إطار الاعتماد المستندى فهل يلزم تقديم أى مستند من عدمه؟، ومدى مسئولية البنك إذا قام بالوفاء بهذه الدفعة أو الدفعات المقدمة؟، دون الحصول على المستند أو المستندات المشترطة وفحصها والتأكد من سلامتها ومطابقتها لشروط الاعتماد وتطابقها مع بعضها البعض؟، وهو ما عرض على محكمة استئناف باريس؛ إذ في نزاع تدور وقائعه حول قيام مشتر فرنسى بفتح اعتماد مستندى لدى أحد البنوك بفرنسا لصالح بائع أرجنتينى لتمويل صفقة لحوم مجمدة على أن يتم

---

(١) الأستاذ عبد القادر عثمان عثمان: "الاعتماد المستندى من منظور تمويل التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص ١٧.

(2) Françoise Dekewuaur, Op.cit., P. 99.

(3)Necholas Kauladis, Op.cit., P. 222.

(4)Maurice Megrah, Op.cit., P. 640 – Françoise Dekewuaur, Op.cit., P. 99.

(٥) الأستاذ/ جورج عبد الملك، مرجع سابق، ص ١٦.

(٦) الدكتور/ محيى الدين إسماعيل علم الدين: "موسوعة أعمال البنوك"، مرجع سابق، ص ص ٧٧٩، ٧٨٠ – الأستاذ/ إبراهيم صدقى، مرجع سابق، ص ١٢.

السداد بمعرفة أحد البنوك بالأرجنتين على دفعتين الأولى بواقع ٨٠% من القيمة عند تقديم المستند الدال على أن البضاعة قد أودعت بالثلاجات تحت إشراف إحدى الشركات المتخصصة تمهيداً للشحن، والدفعة الثانية بواقع ٢٠% من القيمة يتم سدادها عند قيام المستفيد بتقديم مستندات الشحن، وإذ أخل البنك المصدر بالتزامه نحو عميله الآمر بأن وافق على ما قام به البنك الوسيط من الوفاء بالدفعة الأولى البالغ قدرها ٨٠% من قيمة الاعتماد إلى المستفيد رغم عدم تقديم المستفيد شهادة إيداع اللحوم المجمدة بالثلاجات قام بخصم هذه القيمة على حساب المستفيد، فقد قام العميل الآمر من جانبه بإقامة دعوى قضائية أمام المحكمة التجارية بباريس طالباً الحكم على البنك المصدر برد المبلغ الذي خصمه من حسابه والتعويضات الناجمة عن خطأ البنك والفوائد وفي ١٩٨٤/٦/٢٠ قضت المحكمة التجارية بإلزام البنك المصدر بتعويض العميل عما لحقه من أضرار، واستندت في قضائها إلى أن البنك المصدر لم يؤد ما عليه من واجب الفحص والتأكد من اكتمال وسلامة المستندات ولم يطالب بشهادة إيداع اللحوم بالثلاجات بما يعد خطأ منه يستوجب التعويض عما لحق العميل الآمر من أضرار.

وأمام محكمة استئناف باريس ثار جدل حول ما إذا كانت الدفعة الأولى تعد بمثابة دفعة مقدمة وحول ما إذا كان العميل الآمر قد طلب أن يكون سداد الدفعة الأولى مقابل تقديم مستندات من بينها شهادة إيداع اللحوم المجمدة بالثلاجات فتعد هذه الدفعة بذلك دفعة سداد أم أنه طلب أن يكون سداد هذه الدفعة مجرداً ودون طلب تقديم أى مستندات فتصبح الدفعة المسددة دفعة سداد مقدم، وبقيام المحكمة ببحث أوراق الدعوى اتضح لها أن التلكسات الأولى المرسلة من العميل الآمر إلي البنك الفاتح بطلب فتح الاعتماد المستندى لم توضح أن دفع المبلغ المذكور سيكون مقابل مستندات، على أن آخر تلكس مرسل من العميل المذكور إلى البنك الفاتح أوضح أن ٨٠% من قيمة البيع F.O.B سيتم تسديدها عند تقديم عدد من المستندات من بينها شهادة إيداع اللحوم بالثلاجات تحت إشراف إحدى الشركات المتخصصة وأن مبلغ الـ ٢٠% الباقية تسدد بعد تقديم باقى المستندات، بما مؤداه أن الدفع سيتم على دفعتين الأولى ٨٠% والثانية ٢٠% من قيمة الاعتماد

وليس لأيهما صفة السداد المقدم، وإنما كلتاهما دفعة سداد مقابل مستندات وأن أهم مستند كان يجب تقديمه هو شهادة إيداع اللحوم بالمخازن الآنف ذكرها، ولكنها لم تقدم من المستفيد وقام البنك المنفذ بالأرجنتين بالسداد دون أن يتأكد من وجودها ضمن المستندات المقدمة، ثم قام البنك الفاتح بقبول هذا الوفاء الخاطئ وخصم قيمته على حساب عميله الأمر، وهو ما يعد إخلالاً منه بالتزاماته التي توجب عليه أن يفحص المستندات قبل السداد ويتأكد من أنها مطابقة لشروط الاعتماد، ويتحمل بناء عليه بقيمة الأضرار الناجمة عن هذا الخطأ[1].

وهذا الحكم يثير موضوع السداد على دفعتين في وقتين مختلفين وما ينجم عنه من أخطاء في عملية الفحص خاصة عندما يسود الاعتقاد لدى البنك الفاتح والبنك المنفذ أن الدفعة الأولى دفعة مقدمة لا يتطلب أداتها الحصول على مستندات ما بينما تكون الحقيقة أن ثمة مستندات واجبة التقديم عند سداد هذه الدفعة، ومسألة السداد على دفعتين في وقتين مختلفين من المسائل القليلة العرض على المحاكم[2].

وأرى من جانبى أن ما أوقع البنك الفاتح والبنك المنفذ في الخطأ في عملية الفحص هو أمرين:

الأول: أنه عند فتح الاعتماد تلقى البنك الفاتح تعليماته من العميل الأمر على مراحل بواسطة عدة تلكسات، وأن التلكسات الأولى قد خلت من الإشارة إلى وجوب تقديم مستندات عند سداد الدفعة الأولى البالغ قدرها ٨٠% من القيمة الواجب دفعها للمستفيد نتيجة لفتح الاعتماد، وأن التعليمات التي تطلبت وجوب تقديم مستندات عند سداد هذه الدفعة جاءت متأخرة في التلكس الأخير المرسل من العميل إلى بنكه الفاتح قبل القيام بفتح الاعتماد.

الثاني: وهو اعتبار البنك الفاتح والبنك المنفذ أن الدفعة الأولى التي سيتم الوفاء بها للمستفيد هى دفعة مقدمة لا يتطلب سدادها تقديم أية مستندات من

---

(1) Cour d'appel de Paris, 5ech.A., décembre 1986. Recueil dalloz sirey, 1986, 9e cahier, jurisprudence, p. 111.

(2) Michel Vasseur.

في تعليقه على الحكم السابق

المستفيد إلى البنك المنفذ أو البنك الفاتح، ولعل ما دعى البنك الفاتح إلى هذا الاعتقاد أن تعليمات العميل الأولى قد خلت من طلب هذه المستندات، وأن العادة قد جرت على أنه عند سداد الاعتماد على دفعتين تكون الدفعة الأولى دفعة مقدمة تسدد للمستفيد حتى يتمكن من تجهيز البضاعة وشحنها دون حاجة إلى ائتمان من أى نوع مصرفي أو تجارى.

والقاعدة الذهبية لتجنب الوقوع في مثل هذا الخطأ أن يلتزم البنك الفاتح حرفياً بتعليمات عميله الآمر عند فتح الاعتماد بواسطته أو عن طريق بنك آخر وسيط فلا ينحرف عنها ولا يغفل أى منها، وأن يلتزم هذه التعليمات والشروط الواردة في خطاب الاعتماد الموجه للمستفيد عند قيامه بإجراء عملية الفحص[١] فيتأكد من سلامة المستندات المقدمة له[٢] واكتمالها ومطابقتها لشروط الاعتماد وتطابقها مع بعضها البعض.

والثابت من النزاع الذي عرض على محكمة استئناف باريس أن البنك الفاتح والبنك المنفذ لم يقوما بمراعاة هذه الشروط سواء عند الإخطار بشروط

---

(١)المادة ١٤من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠ -المادة ١/١٣ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٥٠٠ -المادة ٣٤٧ من قانون التجارة المصري رقم ١٧، لسنة ١٩٩٩- الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد: " عمليات البنوك" ، مرجع سابق ، ص ٩٧- الدكتور/ على الأمير إبراهيم : " كيفية فحص المستندات في الاعتماد المستندي والمراحل التي تمر بها عملية الفحص طبقاً لأحكام قانون التجارة المصري رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩ والقواعد والأعراف الموحدة لعام ١٩٩٣" ، دار النهضة العربية ، طبعة ٢٠٠٥ ، ص ٣١ وما بعدها- الطعن ١٢٢٥ ، لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٧/٩ /١٩٩٠ ، س ٤١ ، ص ٤٠٩ – الطعن ٣٧٢ ، لسنة ٤٨ق ، جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ ، س ٣٦ ، ص ٢٨٢- الطعن ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ق ، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ ، س ٣٥ ، ص ٥٥١، الطعن ١٩٨ ، لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ، س ٢٧ ، ص ٩٩٢ – الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ق ، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥ ، س٥ ، ص ٧٦٧- ومن الأحكام والمراجع الأجنبية :

Michel Phijac, Banque , 1958 , p. 17.
Paul Dobson and Clive schmithoff, Op.cit., p.422.
Trib. com. Paris , 3 sep. 1990, dalloz sirey, 1991,p.223.

(٢) الدكتور / على الأمير إبراهيم ، المرجع السابق، ص ٣٦.

الاعتماد أو عند فحص المستندات بعد تقديمها من المستفيد وقام البنك المنفذ بالسداد للمستفيد وأقره البنك الفاتح على ذلك وقيد القيمة على حساب العميل الأمر، وهو ما يعد خطئاً منه يتحمل بموجبه المسئولية عن الأضرار المترتبة على هذا الخطأ.

٣- مدي خطأ البنك في الاعتداد بالمستندات والمحررات الإلكترونية :

٤١١- سبق أن عرضت للاعتمادات والمستندات والمحررات الإلكترونية والتوقيع الالكتروني ، وأظهرت أنه قد بذلت جهود عديدة من كثير من الباحثين [١] والشركات[٢] واللجان المتخصصة [٣] لتبسيط إجراءات التجارة الدولية والتغلب علي المشكلات القانونية التي تعترض استخدام الوسائل الإلكترونية كالتلكس والفاكس والحاسبات الآلية في العلاقات التجارية الدولية بوجه خاص وفي المعاملات الأخرى بوجه عام.

وقد أشرت إلي أن القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية قد اعتدت بالمحررات الإلكترونية ، كما أن القضاء كان قد أعطاها قدراً من الحجية ، ثم قام المشرع المصري بعد ذلك بإضفاء الحجية الكاملة علي كل من المحررات والكتابة والتوقيع الإلكتروني بشروط محددة سبق الإشارة إليها.

ويثور التساؤل بعد ذلك عن إلي أي حد يعد قبول البنك للمحررات والمستندات الإلكترونية تلك قبولاً صحيحاً ، وإلي أي حد لا يكون قبوله لهذه المحررات والمستندات أمراً خاطئاً يتحمل وحده المسئولية المترتبة عليه ؟.

---

(١) انظر في ذلك :

André Boudinot : " Pratique du crédit documentaire" Op.cit., p106.

Pierre Jasiniski : " Les nouveaux incoterms et le crédit documentaire ", La revue banque, N°. 509 , octobre 1990, p.p. 921 – 922 .

Pierre Jasinishi : " L'échange de donnes information (EDI) et le crédit documentaire, un crédit électronique sans document papier est – il convenable ? " , la revue banque , N°. 520, Octobre 1991, p.p. 946 – 950 .

Erik A. Caprioli , Op.cit., p. 417

(٢) ومن ذلك ما قامت به شركة سيدوكس في أوائل الثمانينيات من تجارب سبق عرضها في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث.

(٣) ومن ذلك ما قامت به إحدى اللجان الفرنسية في السبعينيات من القرن الماضي.

٤١٢- ولقد عرض أمر الاعتداد بالمراسلات الإلكترونية علي محكمة النقض المصرية فقالت في حكم حديث لها [٤]:" لما كانت الشركة الطاعنة قد جحدت مراسلات التلكس التي استدلت الشركة المطعون ضدها بحجيتها كدليل علي استلامها البضائع محل النزاع التي قامت بشحنها إليها ولم تحصل علي قيمتها وندبت محكمة الاستئناف خبيراً للتحقق من صحة مطابقة هذه المراسلات للأصل وانتهي الخبير المنتدب في تقريره إلي أنه لا يمكن الوقوف علي صحة هذه التلكسات لعدم وجود سجلات أو فواتير لدي إدارة سنترال تلكس القاهرة فضلا عن أنه يمكن اصطناع هذه التلكسات بسهولة ويسر ، كما قرر مدير سنترال التلكس الذي استجوبته محكمة الاستئناف أيضاً نفاذاً لحكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦ بأن رسائل التلكس تسجل علي شرائط مغناطيسية يبين فيها فقط رقم العميل المرسل ورقم المرسل إليه وتاريخ ووقت الإرسال وذلك بقصد المحاسبة علي هذه الإتصالات ويحتفظ بهذه الشرائط مدة ستة شهور ثم تعدم بعدها ، وأنه تثبت قيمة فاتورة المشترك في دفاتر لا يحتفظ بها أكثر من خمس سنوات ولا تظهر فيها مفردات الاتصال وموضوعه والجهة المرسل إليها بل هي معدة فقط لإثبات المبالغ المحصلة عن الإتصالات ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه فيما قضي به من رفض الدعوى الأصلية للشركة الطاعنة وبإلزام الأخيرة في الدعوى الفرعية المقامة عليها من الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي لها المبالغ المبينة بمنطوق الحكم ، وكان هذا الحكم - وعلي ما يبين من مدوناته - قد أقام قضاءه بالإلزام علي الدليل المستمد من رسائل التلكس التي تمسكت المطعون ضدها بحجيتها وجحدتها الطاعنة واعتبرها إقراراً غير قضائي والأصل أنها صحيحة إلي أن تثبت الطاعنة عكس الظاهر أصلاً بها علي الرغم من أن هذه التلكسات - وعلي ما سلف بيانه - لا تصلح بمجردها - عند إنكارها- كإقرار غير قضائي أو دليل يعتد به القانون إلا علي سبيل الاستئناس ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال الذي أدي به لمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه " .

---

(٤) الطعن رقم ٤٧٧٣ ، لسنة ٧١ ق ، جلسة ٢٠٠٣/٥/٢٢ لم ينشر.

وواضح من هذا الحكم أنه لم يعتد بالمستندات الإلكترونية كالبرقيات ومراسلات التلكس عند إنكارها إلا بمقدار مطابقتها لأصلها إن وجد ، فإن كان هذا الأصل غير موجود لأي سبب من الأسباب كان الاعتداد بها ليس كدليل كامل له حجيته في الإثبات وإنما كقرينة يستأنس بها.

وقد بين الحكم أنه من الممكن التأكد من مطابقة البرقية أو مراسلات التلكس عن طريق مطابقتها لسجلات وفواتير الجهة المختصة بتلقي هذه البرقيات والمراسلات من المرسل وإعادة إرسالها إلي المرسل إليه ، فإن كانت المراسلة الإلكترونية أو البرقية مطابقة لسجلات الجهة المذكورة وفواتيرها أمكن الاعتداد بها كدليل كامل في الإثبات وذلك بالقدر الذي تطابق فيه هذه البرقية أو المراسلة الإلكترونية البيانات الواردة في السجلات والفواتير الخاصة بها.

وهذا التوجه من محكمة النقض يدل علي أن المشكلة في الاعتراف بالمراسلات الإلكترونية من قبل القضاء تتعلق في المقام الأول بإثبات مدي صحة هذه المراسلات.

٤١٣- وللتغلب علي هذه المشكلة وضع البنك المركزي المصري ضوابط رقابية للعمليات المصرفية الإلكترونية عموماً وقد استهل هذه الضوابط بمقدمة أشار فيها إلى البواعث التي حدت به إلي إصدار هذه الضوابط[1] والمخاطر التي

---

(١) فأفصح عن أن البواعث التي دعته إلي ذلك تتمثل فيما تشهده الصناعة المصرفية- علي حد تعبير البنك المركزي – من تقدم ملموس في مجال السماح لعملاء البنوك بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية من المتوقع أن تنتشر بشكل واسع في الفترة المقبلة خاصة في ظل التطور الملموس في مجال التقنية المصرفية وفي مجال إصدار وسائل دفع نقود إلكترونية تتخذ كوسيلة لتسوية المعاملات فيما بين مختلف الأطراف.

كما تتمثل البواعث التي دعت البنك المركزي الي وضع هذه الضوابط في أن العمليات المصرفية الإلكترونية عادة ما تكون مصحوبة بمخاطر متعددة لا تقتصر فقط علي المخاطر التقليدية وإنما تشمل مخاطر أخري هي :

١- مخاطر التشغيل: وهي مخاطر متعددة أولها المخاطر الناجمة عن عدم التأمين الكافي للأنظمة علي نحو يمكن الغير من اختراقها والتعرف علي ما بها من معلومات خاصة-

تحيط بها ، وكيفية إدارة هذه المخاطر[١].

=بالعملاء واستغلالها سواء كان هؤلاء المستغلين من بين العـاملين بالبنـك أو العـاملين خارجه.

وثاني هذه المخاطر عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة، وهـي المخاطر التي تنشأ عن إخفاق النظم أو عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم= =السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الاعتماد علي مصادر خـارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

٢- مخاطر السمعة : وهي تنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك وما قد يؤدي إليه من أثر قد يمتد إلي بنوك أخري نتيجة عدم قدرة البنك علي إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.

٣- المخاطر القانونية : وهي تقع في حالة انتهاك القواعد أو الضوابط المقررة خاصـة تلـك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال أو نتيجة عدم التحديـد الواضـح للحقـوق والالتزامـات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية.

٤- المخاطر الأخرى : وهي المخاطر التقليدية التي تصادف أي عملية مصرفية غير إلكترونية ، ومن هذه العمليات المصرفية ، عمليات الاعتمادات المستندية.

(١) وتذهب الضوابط إلي أن إدارة المخاطر تكون عن طريق تقييم المخاطر ورقابتها ومتابعتها، والتقييم يكون بتحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ومدي تأثيرها عليه ووضع حـدود قصوي لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

أما الرقابة علي التعرض للمخاطر فيكون من خلال ستة مجالات الأولي هي تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين ويكون ذلك بتحديد شخصية المتعامل مع النظم وضـمان عـدم إجـراء تعديلات علي رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات وضمان الحفاظ علي سرية معاملات العملاء وضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها ، والثانيـة هـي تـدعيم الإتصـالات بـين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس إدارة وإدارة عليا وبين العاملين بشأن سـلامة الـنظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين ، والثالثة باستمرار تقديم وتطوير الخـدمات ، والرابعـة بوضع ضوابط للحد من المخاطر في حالة الاعتماد علي مصادر خارج البنك لتقديم الـدعم الفني ، والخامسة إحاطة العملاء عن العمليات المصرفية الإلكترونية وكيفية استخدامها ، أما سادس المجالات وآخرها فيتمثل في إعداد خطط طوارئ.

وتتم متابعة المخاطر عن طريق اختبار النظم وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجيـة بإجراء التجارب الدورية للنظم لاختبار مدي إمكان اختراقها وتعزيز تدفق البيانـات مـن=

وقد اختتمت هذه الضوابط ببيان مسئوليات استرشادية للبنك لدي قيامه بتقديم خدماته عبر شبكات الاتصال الإلكترونية[١]،ومسئوليات استرشادية تقع علي العميل عند تلقي خدماته عبر شبكات الاتصال الإلكترونية. [٢]

=خلال النظم وإتباع إجراءات النظم من المجالات غير العادية للاختراق وتتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.

(١) وتتمثل هذه المسئوليات في تطلب الضوابط المذكورة ضرورة موافقة مجلس إدارة البنك علي إستراتيجية تتضمن قيام البنك بتقديم خدماته عبر الشبكات علي أن يحاط المجلس بكافة المخاطر الناشئة عن ذلك :

١- موافقة مجلس إدارة البنك علي سياسة الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بإسلوب إدارة المخاطر ، وتدعيم نظام الرقابة الداخلية بشأن تلك المخاطر.

٢ – تصميم نماذج عقود لتأدية مختلف الخدمات المصرفية التي تؤدي عبر شبكات الاتصال الإلكترونية وأن يتأكد من توافر القوي البشرية المؤهلة للتعامل مع عملاء البنك عبر الشبكات ، مع تحديد ساعات تقديم هذه الخدمات.

٣ – في حالة وجود طرف آخر تقدم من خلاله الخدمة فيتعين علي مجلس إدارة البنك إقرار اتفاقية التشغيل التي تنظم العلاقة بين البنك مع هذا الطرف وتحديد مسئوليته في الحفاظ علي سرية التعليمات والمعاملات التي تتم عبر الشبكات وأية معلومات تتاح له.

٤ – إفصاح البنك علي صفحة الويب الخاصة به بما يفيد حصوله علي ترخيص بتقديم خدماته عبر الشبكات من البنك المركزي المصري ورقم وتاريخ الحصول علي الترخيص والخدمات التي يجوز للبنك تقديمها عبر الشبكات ، مع ربط هذا الموقع بصفحة البنك المركزي المصري المعلن فيها عن أسماء البنوك المرخص لها بذلك من خلال Hypertext Links حتى يتحقق العملاء من صحة التصريح.

٥ – إفصاح البنك عن أن القوانين المصرية هي التي تحكم الخدمات التي تقوم بتأديتها للعملاء عبر الشبكات .

٦ – ضرورة أن يتحقق البنك من شخصية طالب / متلقي الخدمات بأساليب قانونية ثابتة تضمن الحقوق المتبادلة.

(٢) وتتمثل هذه المسئوليات التي تقع علي العميل في الآتي :

١ – يتحمل العميل صحة المعلومات التي يقوم بإدخالها عبر الشبكات باعتباره مستخدماً للخدمات التي تؤدي من خلالها ، ويقر العميل بأن التعليمات والمعاملات التي=

وأهم ما يمكن استخلاصه من هذه الضوابط ما يلي:

١ - أنها أخضعت العمليات المصرفية الإلكترونية بوجه عام سواء بين البنك وعميله من جهة أو بين البنك والأطراف الأخرى كالمستفيدين من العلاقة بين البنك وعميله أو الجهات الخارجية الأخرى، لمبدأ سلطان الإرادة فيحكم كل علاقة من هذه العلاقات العقد المبرم بين البنك والطرف الذي يتعامل معه عميلاً كان أو مستفيداً أو جهة أخري، وهذا الاتجاه من البنك المركزي يتفق مع ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن: "العلاقة بين البنوك وعملائها تخضع لمبدأ سلطان الإرادة ".[1]

ومؤدي هذا المبدأ أن إرادة الأطراف - البنك والمتعاملين معه - هي التي تحدد شروط العقود المبرمة بينهم والآثار التي تتولد عنها ، فتستطيع الإرادة أن تنشئ

=يدخلها يتم التعامل عليها بدون أية مراجعة إضافية من البنك أو إشعارات خطية أو التأكد منها بطرق أخري.

٢ - لا يلتزم البنك بقبول أية تعديلات أو إلغاء تعليمات أو معاملات سبق أن أرسلها العميل عبر الشبكات.

٣ - يتحمل العميل مسئولية إعداد البيانات الخاصة بالمستفيد أو الإضافة أو التعديل عليها.

٤ - يلتزم العميل بمراعاة إجراءات الحماية في التعامل عبر الشبكات مع البنك.

٥ - يتحمل العميل مسئولية سوء استخدام الخدمة الناتج عن عدم الالتزام بإجراءات الحماية أو الشروط والأحكام الواردة في العقد الذي يتم إبرامه مع البنك بشأن العمليات المصرفية الإلكترونية أو الناتج عن قيامه بالكشف عن إجراءات الحماية أو مخالفتها لدي الاستخدام.

٦ - عدم تحمل البنك مسئولية تعطل الخدمة لظروف خارجة عن إرادته.

٧ - تعتبر سجلات البنك حجة قاطعة ملزمة قانوناً علي صحة المعاملات والتعليمات.

٨ - يلتزم العميل في حالة فقد أو سرقة جهاز الشفرة بإخطار البنك لكي يقوم بإبطال هذا الجهاز.

٩ - تعتبر أدوات الحماية وسيلة للتعرف والتحقق من شخصية العميل ، وبمجرد إتمام إدخالها بنجاح يعد العميل هو مصدر جميع التعليمات والمعاملات.

(١) الطعن رقم ١٣٠٨ ، لسنة ٦٢ ق ، جلسة ١٩٩٩/٦/٢٤ ، لم ينشر.

عقداً يتعلق بمعاملة لم تكن معهودة من قبل كالاعتماد الإلكتروني أو شبه الإلكتروني حتى لو لم يكن المشرع قد نظم مثل هذه المعاملة من قبل.

وإن كان المقرر أن سلطان الإرادة لا يعد سلطاناً بيناً ولا يمكن وصفه بأنه سلطان كامل فضلاً عن أنه قد يحاط ببعض القيود الشكلية فإنه مقيد أيضاً بقيود موضوعية تتمثل في النظام العام والآداب ، إلا أن مما يوسع من مجاله في نطاق العمليات المصرفية الإلكترونية عموماً ومنها الاعتماد المستندي الإلكتروني ، أن قانون التوقيع الإلكتروني قد ذلل العديد من العقبات التي كانت تقف حائلاً دون الإقدام علي العمليات الإلكترونية باعترافه تشريعياً بالتوقيع الإلكتروني والمحررات الإلكترونية والكتابة الإلكترونية ، وهو ما يشجع الأطراف علي إجراء مثل هذه العمليات المصرفية دون خشية أو رهبة من أن تكون هذه العمليات غير معترف بها قانوناً أو أن إثباتها عسير من الناحية القانونية أمام القضاء.

٢ - أن هذه الضوابط قد نبهت البنوك إلي المخاطر التي يمكن أن تحيط بالعمليات المصرفية الإلكترونية وكفلت لها سبل إدارتها وتفادي آثارها السلبية حتى تظل هذه العمليات المصرفية الإلكترونية آمنة.

علي أن ما قد يؤخذ علي هذه الضوابط أنها وإن كانت قد تناولت العمليات المصرفية الإلكترونية بوجه عام إلا أنها لم تعرض لتداول المستندات الإلكترونية الخاصة بالاعتماد المستندي الإلكتروني ، وهو أمر سبق أن أشرت في الباب الثاني من هذا البحث إلى ان نظام بوليرو لتداول المستندات الإلكترونية الخاصة بالاعتماد المستندي قد تناولها ، وبين كيفية تداولها بشكل آمن وفحصها وأشرت إلي أن هذا النظام نظام مبشر ومن المزمع أن تتبناه القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في نشرتها القادمة رقم ٦٠٠، ومن ثم يمكن القول أنه :

١ - إذا اتفق الأطراف علي أن يكون التداول والفحص منصباً علي المحررات الإلكترونية بدلاً من المستندات التقليدية والتزم كل من العميل والبنك بشأنها بالضوابط التي وضعها البنك المركزي المصري وتمت العملية بشكل آمن لا يتيح للغير اختراق النظام المعمول به في عملية تداول المحررات الإلكترونية ولا العبث بها وتمت عملية الفحص بشكل سليم فلا يعد البنك مخطئاً في قبول المحررات

الإلكترونية خاصة وأنه في قبوله هذا سيكون مدعوماً بموافقة عميله من جهة واعتراف البنك المركزي بالعمليات المصرفية الإلكترونية عموماً من جهة أخري وإسباغ القانون الحجية علي التوقيع والكتابة والمحررات الإلكترونية من ناحية ثالثة.

٢ – إذا تبنت القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في نشرتها القادمة نظام بوليرو فإن قبول البنك للمحررات الإلكترونية بدلاً من المستندات التقليدية لن يعد خطئاً منه طالما التزم البنك بالضوابط التي تجعل عملية تداول هذه المحررات وفحصها آمنا وسليماً ، حتى لو لم يتفق البنك مع عميله علي قبول هذه المحررات الإلكترونية ، إذ المقرر أن أحكام القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية تعد مكملة لعقد الاعتماد المستندي ولو لم ينص بالعقد علي ذلك حيث نصت المادة٢/٣٤١ من قانون التجارة المصري في ذلك علي أن : " تسري فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا الفرع القواعد الواردة بالأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية " ، فهي تعد مطبقة بموجب نصوص قانون التجارة المصري ، ما لم يتفق الأطراف علي استبعادها أو استبعاد نص ما من بين نصوصها.

٣ – إذا طبقت نصوص قانون التوقيع الإلكتروني من حيث إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات – التي أنشأت بالفعل– وباشرت هذه الهيئة عملها وتم تسجيل مضمون المحررات الإلكترونية لدي جهة معترف بها بحيث يمكن للقضاء الرجوع إلى هذه السجلات لدي الجهة المذكورة والتحقق من أن النسخة الإلكترونية المقدمة له مطابقة لأصلها فستثبت الحجية لهذه النسخ الإلكترونية.

٤– مدى مسئولية البنك عن أخطاء التهجئة أو الطباعة :

٤١٤– فرقت نشرة "معيار الأعراف المصرفية الدولية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية"[١]. بين نوعين من أخطاء التهجئة أو الطباعة التي

---

(١) وهذه النشرة قد اعتمدت من كامل أعضاء اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية خلال اجتماعها الذي انعقد في شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٢ بمدينة روما، وهي ثمرة جهود فريق=

تقع في المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية، الأول هو الأخطاء التي لا تؤثر على معنى الكلمة أو الجملة، والثاني هو الأخطاء التي تؤثر على هذا المعنى، فلم تعتبر النوع الأول من هذه الأخطاء بمثابة مخالفات في المستندات يسأل البنك عنها، بينما اعتبرت النوع الثاني منها بمثابة مخالفات في المستندات، ومن أمثلة أخطاء التهجئة أو الطباعة التي لا تؤثر على معنى الكلمة أو الجملة التي تظهر فيها ولا تجعل المستند مخالفاً وصف البضاعة "Mashine" بدلا من "Machine" أو "Fountan pen" بدلاً من "Fountain Pen" أو "Modle" بدلا من "Model" ومن أمثلة الأخطاء التي تجعل المستند مخالفًا ورود خطأ في الوصف مثل "Model 123" بدلاً من "321 Model" (١).

وهذا الاتجاه من اللجنة المصرفية بغرفة التجارة الدولية لا يتعارض مع معيار التطابق التام الذي تأخذ به مصر والعديد من الدول الأخرى في عملية الفحص،

=عمل انبثق عن اللجنة على مدى سنتين ونصف وقد شاعت تسميتها (ISBP) وهي تتمة عملية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ ، قبل تعديلها بالنشرة رقم ٦٠٠توضح على نحو بين كيفية تطبيق هذه القواعد في الاستخدام اليومي، وبذلك فهي تملأ الفجوة القائمة ما بين المبادئ العامة كما ظهرت في القواعد والممارسات اليومية للمتعاملين في الاعتمادات المستندية والممارسة اليومية للمتعاملين في الاعتمادات المستندية، وقد كان فريق العمل الذي قام بإنشاء هذا المعيار شديد التدقيق لمعرفة الممارسات المتبعة عالميًا في حقل المستندات بالاستعانة باللجان الوطنية لغرفة التجارة الدولية وأعضاء الغرفة وعدد كبير من المصارف المستقلة.

وينسب إلى فريق العمل فضل كبير لحسن اختياره الأسلوب الدقيق في العمل فكان الهدف من عملهم هو توثيق معيار دولي لفحص المستندات الخاضعة للأصول والأعراف الموحدة، وليس بيان الممارسات الفردية لكل دولة التي يمكن أن تكون مخالفة للمعايير النموذجية، وباستخدام هذا المعيار يمكن لفاحصي المستندات أن يشاركوا زملائهم في اتباع معايير موحدة في جميع أنحاء العالم، ويترتب على ذلك انخفاض كبير في عدد المستندات التي ترفض عند تقديمها لأول مرة وحسم لما إذا كان المستند مخالفا فيرفض أم غير مخالف فيقبل.

(1) International Standard Banking Practice (ISBP) For Examination Of Documents under documentary credits, A proved by the I.C.C. Banking Commission, 2002, p. 16.

فأخطاء التهجئة والطباعة، لا تعدو أن تكون أخطاءً مادية بحتة طالما أنها لن تؤثر على معنى الكلمة أو الجملة التي تظهر فيها، وطالما أنها لا تتعلق بوصف البضاعة.

كما أن تجاوز البنك عن هذه الأخطاء المادية لن يلحق ضرراً به أو بعميله الآمر، والمقرر أن المسئولية لا تقوم إلا بتوافر ركن الضرر.

أما الأخطاء في الوصف مثل "Model 123" بدلاً من "Model 321" فهي لا تعد من قبيل الأخطاء المادية وإنما هي أخطاء مؤثرة قد يؤدى تجاوز البنك عنها إلى اختلاف في نوع أو جودة البضاعة أو في مواصفاتها، لذلك ينبغي أن تكون مثل هذه البيانات مطابقة لشروط الاعتماد تطابقًا كاملاً وتامًا ولا يسمح له فيها بأي تفسير أو تقدير أو استنتاج فقد تكون لبيانات الوصف المختلفة معان لا يدركها باعتباره ليس تاجرًا ولا يلم بكافة التعبيرات التجارية المستخدمة.

وفي قضية عرضت على القضاء الفرنسي حكم بسلامة موقف البنك الفاتح وخطأ موقف البنك المؤيد لرفض الأول مستندًا ذكر فيه أن رقم المنتج 420TRA بدلا من أن يذكر فيه أن رقمه 402TRA، في حين أخطأ البنك الثاني وقبل هذا المستند[1]، وهو ما يتفق مع موقف غرفة التجارة الدولية سالف الذكر، فيجب أن يتطابق وصف البضاعة في المستندات مع وصفها الوارد في الاعتماد[2].

---

(1) Trib. com. Paris, 3 sep., 1990 dalloz sirey, 1991, p. 223.
(2) International standard Banking (ISBP) for the examination of documents under documentary credits, op. cit., p. 24.

وأنظر في ذلك أيضًا:

Cour d'aprel de Bruxelles, 6 nov. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p.p. 215-219.

حيث تقول أن على البنك قبل التنفيذ أن يتأكد من مطابقة المستندات فإن لم يفعل كان هو المسئول.

وأنظر أيضًا:

Paris, 3 nov. 1989, Recueil dalloz sirey, Juill , 1991, p.p. 221-228.

إذ تقول على البنك أن يقوم بفحص ودراسة المستندات ومطابقتها للاعتماد للوقوف على ما إذا كانت تنطوي على أخطاء من عدمه.

وفي المعنى ذاته أنظر: =

على أنه لا يقصد بالتطابق في وصف البضاعة أن يكون التطابق كنقل الصورة مثل ما هو في المرآة، إذ يجوز مثلا ذكر تفاصيل البضاعة في عدد من الأماكن ضمن المستند بحيث تشكل وصفاً للبضاعة يطابق وصفها، إذا فحصت مجتمعه بترتيبها الوارد في الفاتورة[1].

٥- مدى إمكان اعتبار البنك مخطئاً أمام عميله الآمر رغم عدم وجود مخالفات في المستندات أو رغم إبلاغ العميل عما بالمستندات من مخالفات :

٤١٥- الأصل أن لا يعتبر البنك مخطئاً ولا يسأل أمام عميله الأمر إلا إذا أخل بالالتزامات التي يرتبها عليه عقد الاعتماد وأهمها عدم قيامه بالدور الواجب عليه في عملية الفحص، ولكن إذا قام البنك بالدور الواجب عليه في عملية الفحص فتأكد من سلامة المستندات وتطابقها مع بعضها ومطابقتها لشروط الاعتماد، أو إذا كان بالمستندات أية مخالفات ولكن العميل الآمر لم يتمسك بها ، فهل من الممكن أن ينسب للبنك أية أخطاء في هذه الحالة؟، وهل تعد الأخطاء المسندة إليه داخلة في إطار الاعتمادات المستندية؟ هذا ما سأعرض له في النقاط التالية:

ففي نزاع عرض على القضاء المصري وتدور وقائعه حول قيام إحدى الشركات المصرية العاملة في حقل إنتاج المستلزمات الطبية بتقديم طلب إلي أحد البنوك المصرية في غضون عام ١٩٩٤ لفتح اعتماد مستندي مؤيد غير قابل للإلغاء وقابل للتحويل لصالح إحدى الشركات الكورية الجنوبية في حدود مبلغ خمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف دولار أمريكي، لشراء خط إنتاج سرنجات طبية على أن يكون الدفع بالشروط الآتية:

٥٠ % إطلاع مقابل تقديم المستندات.

٢٥ % بعد ٩٠ يوماً من بوليصة الشحن .

٢٠ % بعد ١٨٠ مائة وثمانون يوماً من بوليصة الشحن.

=Paris, 30 sep. 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, 3e cahier, sommaires commentes, p. 24, Note Michel Vasseur.

(1) International standard Banking (ISBP) for the examination of documents under documentary credits, op. cit., p. 24.

٥ % بعد ٣٦٠ ثلاثمائة وستون يوماً من بوليصة الشحن.

وذلك مقابل المستندات الآتية:

١- فاتورة تجارية من أصل وصورة.

٢- شهادة منشأ من أصل وصورة.

٣- بوليصة أو شهادة تأمين تغطى جميع أخطار النقل البحري وشاملة لأخطار الحرب وإخطار الأضرار بقيمة الفاتورة ، بالإضافة إلى ١٠ % من قيمتها.

٤- بوليصة شحن نظيفة عن بضاعة مشحونة على ظهر سفينة لأمره أو أمر البنك الفاتح خالص النولون.

وقبل البنك الطلب، وقام بإخطار الشركة المستفيدة بخطاب الاعتماد عن طريق البنك الكوري المؤيد، الذي قام بدوره بإضافة تأييده وتعزيزه للاعتماد.

ونفاذا لما ورد بالاعتماد من أنه قابل للتحويل، تم تحويله أكثر من مرة إلي عدة موردين.

وفي غضون عام ١٩٩٥ تقدم العميل الآمر إلي البنك الفاتح بطلب للتجاور عن المخالفات الواردة بالمستندات.

وبعد سداد الـ ٥٠ % الأولي من قيمة الاعتماد واستلام العميل الآمر المستندات دون اعتراض، طلب العميل الآمر من البنك الفاتح وقف الوفاء بالقسطين الأخيرين من قيمة الاعتماد البالغ قيمتهما ٢٠ % ، ٥ % قائلا أنه بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المورد لعدم تركيب خط الإنتاج مشمول الرسالة موضوع الاتفاق المبرم بين العميل الآمر والمستفيد وطلب من البنك الفاتح إبلاغ البنك المعزز بذلك دون أدنى مسئولية على البنك الفاتح.

وبعد ذلك تقدم العميل الآمر إلي البنك الفاتح بخطاب صادر من سفارة جمهورية مصر العربية في سول عاصمة كوريا الجنوبية وموجه إلي الوزير المفوض التجاري في آسيا مفاده أن المستفيد الأخير قد أفلس وبعدم تحويل مبالغ للخارج أو فتح حسابات باسم هذا المورد لحين النظر في الحكم.

ثم تقدم العميل الآمر بطلب إلى البنك الفاتح يطلب فيه أن يقوم البنك الفاتح بإخطار البنك المؤيد بوقف الدفع للمستفيد للأسباب السالفة ولأنه – أي المستفيد– تنازل للآمر بعد إفلاسه عن باقي مستحقاته الناتجة عن الاعتماد.

على أن المراسل رد على البنك الفاتح بعدم إمكانية تنفيذ هذا الطلب استناداً إلي ما قررته القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة ٥٠٠ الصادرة في عام ١٩٩٣ التي كان معمولا بها وقتئذ من أن الاعتمادات المعززة غير القابلة للإلغاء اعتمادات ملزمة لكافة أطرافها وغير قابلة للرجوع فيها ومن ثم قام البنك المؤيد بدفع باقي المستحقات للمستفيد وقام البنك الفاتح بالوفاء للبنك المؤيد بهذه القيمة.

بيد أن هذا التصرف لم يلق قبولا من العميل الآمر فأقام دعوى قضائية[1] ضد البنك الفاتح يطلب فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١١٠٦٦٥٠ دولار أمريكي مليون ومائة وستة الألف وستمائة وخمسون دولاراً أمريكيا والفوائد القانونية بواقع ٧ % من تاريخ المطالبة محملا إياه المسئولية عن الوفاء بباقي المستحقات للمستفيد، وقرر في دعواه انه عندما اتضح له أن خط الإنتاج تالف وغير مطابق للمواصفات حاول التفاوض مع الشركة الموردة – المستفيدة – إلا انه تبين أنها مفلسة، وتم عقد تحكيم بين الطرفين في سفارة مصر في سول وصدر قرار التحكيم الذي قبلت بمقتضاه الشركة الكورية تعويض الشركة المصرية بالتنازل عن القسطين الأخيرين البالغ قيمتهما ٢٠ % ، ٥ % من إجمالي قيمة الاعتماد، وتقرر إجراء تنازل عن هذا الجزء واخطر به البنك المصري فاتح الاعتماد الذي صرف قيمة الاعتماد رغم ذلك.

وبإحالة الدعوى إلي مكتب الخبراء انتهي الخبير إلي انه وفقا للمادة ١/٩ من القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ لم يكن البنك الفاتح عليه فعل أي شيء إزاء رفض البنك الكوري المؤيد وقف الصرف خاصة وأنه لم يكن طرفا في التحكيم هو أو البنك المصري الفاتح ومن ثم لا يوجد إخلال

---

(١) الدعوى رقم ٤٥٣ ، لسنة ١٩٩٦ تجاري كلي جنوب القاهرة ، غير منشور.

من البنك فاتح الاعتماد بالتزاماته واستنادا إلي ما انتهي الخبير قضت محكمة أول درجة برفض دعوى المسئولية المقامة من العميل ضد البنك الفاتح[1] إلا أن هذا القضاء لم يلق قبولا من العميل الآمر فطعن عليه بطريق الاستئناف ناعيا عليه بالفساد في الاستدلال والقصور المعيب وعدم فهم الواقع لسببين : **الأول** : أن الدعوى أقيمت لعدم التزام البنك الفاتح بتعليمات المستفيد التي تنازل فيها عن باقي مستحقاته، **والثاني**: أن ما قال به الحكم المستأنف من أن البنك الفاتح لم يكن عليه وحده وقف السداد مردود بأنه لا يحق للبنك المؤيد الذي يرفض وقف السداد أن يمارس حقا للمستفيد فهو ليس وكيلا عنه أو دائنا له، كما استند المستأنف – العميل الآمر – في استئنافه إلي أنه أخطر البنك الفاتح بتنازل المستفيد عن باقي مستحقاته لديه وكان على هذا البنك أن ينفذ هذا التنازل دون توقف على موافقة البنك المعزز وكان عليه عدم تحويل هذا الباقي للخارج ليتسلمه المستفيد، خاصة وان البنك الفاتح أقر أنه تحفظ على المبلغ لحين صدور حكم محكمة وانه أبلغ البنك المراسل بإلغاء التفويض الصادر إليه. وقضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام البنك المستأنف ضده – البنك الفاتح – أن يؤدي للشركة المستأنفة – الآمر – مبلغ – ١٣٣٢٥ دولار أمريكي وفوائده القانونية بواقع ٥% من تاريخ المطالبة القضائية وقد أقام الحكم الاستئنافي قضائه على انه بالرغم من أن العلاقة بين العميل الآمر والبنك يحكمها عقد فتح الاعتماد المستندي المبرم بينهما وانه لا شأن للبنك بالعلاقة الأصلية بين العميل الآمر والغير المستفيد إلا أن حق المستفيد قبل البنك بدفع قيمة الاعتماد ينقضي كأي حق شخصي بالإبراء أي بإعفاء الدائن مدينه من الدين الذي عليه أو بنزوله عنه ، ولا يشترط في هذا رضاء المدين إذ يحصل الإبراء للمدين وحده، ومن ثم كان على البنك الفاتح بمجرد إخطاره بأن المستفيد تنازل عن حقه أن يوقف الدفع للمستفيد الكوري، وعلى ذلك يكون الوفاء الذي تم منه وفاء خاطئ لا تعفيه منه القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية التي أقرت في المادة ٤٩ منها حق المستفيد في التنازل عن أي من مستحقاته ولا يجدي البنك الفاتح بإفلاس المستفيد

---

(١) جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٦ ، الدعوى رقم ٤٥٣ ، لسنة ١٩٩٩ تجاري كلي جنوب القاهرة.

وعدم قدرته على إدارة أمواله ذلك أن ما يجريه من تصرفات يكون صحيحاً وان كان غير نافذ في حق جماعة الدائنين ويملكون وحدهم حق التمسك بعدم نفاذ التصرف في مواجهتهم كما أن الأوراق خلت من دليل قطعي على شهر الإفلاس.

وأري من وجهة نظري أن الواضح من وقائع الدعوى وحكمي أول وثاني درجة الصادرين فيها أن :

١- دعوى المسئولية لا تستند إلى خطأ من البنك الفاتح أو البنك المؤيد في عملية فحص المستندات.

٢- تحديد ما إذا كان البنك الفاتح قد ارتكب خطأ يستوجب تحميله المسئولية أمام عميله الأمر يتوقف على ما إذا كان الوفاء الذي قام به داخلا في إطار الاعتماد المستندى ذاته؟ أم خارجا عن هذا الإطار؟

ومبعث هذا التساؤل أن التزام البنك الفاتح في إطار الاعتماد المستندي القطعي يكون نهائياً[١]، فلا يجوز الرجوع فيه[٢] أو إلغاؤه أو تعديله بإرادة البنك المنفردة أو بإرادة طرف دون باقي الأطراف[٣]، وأنه يلزم لإلغائه أو تعديله موافقة ذوى الشأن وهم البائع والعميل من ناحية وكل من له مصلحة في الاعتماد[٤] كالبنك الفاتح والبنوك المؤيدة، وتأكيداً لهذا المعنى تنص المادة ٣٤٥ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على انه : ١- يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندي البات قطعياً ومباشر قبل المستفيد، وكل حامل حسن النية للصك الذي سحب تنفيذا للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه ٢- ولا يجوز إلغاء الاعتماد المستندي البات أو تعديله إلا باتفاق جميع ذوى الشأن "، كما أن المادة التاسعة من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠التي كان معمولا بها في

---

(1) David Warne and Necholas Elliott , Op.cit, p.215.

(٢) الدكتورة / سميحة القليوبي : " مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية"، مرجع سابق ، ص ١٤.

(٣) الدكتور / محمد بهجت عبد الله أمين قايد : " عمليات البنوك" ، مرجع سابق ، ص٨٥.

(٤) المادة التاسعة من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٥٠٠، التي كان معمولا بها وقتئذ.

ذلك الوقت كانت تنص على أن:"الاعتماد غير القابل للنقض يشكل التزاماً قطعياً من البنك المنشيء بشرط أن تكون المستندات المشترطة مقدمة للبنك المعين أو البنك المنشيء أو أن تكون نصوص وشروط الاعتماد قد روعيت"، وعلى ذلك فإنه إذا رفض البنك الفاتح مثلاً التعديل المطلوب فلا يستطيع العميل الآمر أو البائع المستفيد أو البنك المؤيد أن يجبره على قبول هذا التعديل، ولا يمثل عدم إجراء هذا التعديل إخلالاً من جانب البنك الفاتح بالتزاماته.

أما إن كان الوفاء الذي تم من البنك الفاتح للبنك المؤيد والوفاء الذي تم من البنك المؤيد للمستفيد خارجاً عن إطار الاعتماد المستندي فإنهما تحكمهما القواعد التي تم على أساسها هذا الوفاء.

والواضح من الوقائع أن البنك المؤيد والبنك الفاتح قد أتما عمليتي الدفع الخاصتين بالقسطين الأول والثاني في إطار الاعتماد المستندي وتم الوفاء للمستفيد ولم يثر أي نزاع بشأن هذا الوفاء بهذين القسطين.

أما القسطين الثالث والرابع البالغ قدرهما ٢٠% ، ٥% من قيمة الاعتماد، فتم التنازل عن قيمتهما من المستفيد إلي العميل الآمر وتم إثبات ذلك بموجب مستندات موثقة مقدمة من العميل الآمر للبنك الفاتح الذي أفاد بأنه سيرجع بشأنها إلي البنك المؤيد، وكان الواجب أن يتم الإبلاغ بهذا التنازل من المستفيد إلي كل من البنك الفاتح والبنك المؤيد حتى لا يكون ثمة شك في صحة صدوره منه، إلا أن البنك الفاتح لم يشكك في صحة صدور هذا التنازل من المستفيد.

ورغم أن تنازل المستفيد عن كامل قيمة الاعتماد أو جزء منها يعد تحويلاً لحصيلة الاعتماد خارج عن الاعتماد وليس تحويلا طبقا للاعتماد ذاته[1] ، إلا أن القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠ حرصت على تنظيمه ، فنصت على أن : "عدم قابلية التحويل لا يؤثر على حق المستفيد في تحويل أية مبالغ تستحق له أو تصبح مستحقة له بموجب الاعتماد طبقا لنصوص

---

(١) تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ٤٩ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠.

القانون الواجب التطبيق[١]"، وقد أكد هذا التنظيم للتنازل على أنه يتم خارج إطار الاعتمادات المستندية بما نص عليه من أن التحويل – التنازل – الذي يجريه المستفيد عن أي مبالغ تستحق له أو تصبح مستحقة له بموجب الاعتماد تحكمها نصوص القانون الواجب التطبيق، ولم ينص على أن هذا التنازل تحكمه القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية.

٤١٦- ولست أتفق مع محكمة استئناف القاهرة فيما ذهبت إليه من أن هذا التنازل من المستفيد عن جزء من مستحقاته لدى البنك الفاتح والبنك المؤيد لصالح العميل الأمر يعد إبراءً، فالإبراء كما تصفه المجموعة المدنية الفرنسية عبارة عن "إخلاء ذمة اتفاقي"[٢] وهو سبب من أسباب انقضاء الالتزام القائم بين الدائن والمدين[٣] في القانون المدني المصري ، والواضح من وقائع الدعوى أن المستفيد لم يخل ذمة أي من البنكين الفاتح والمؤيد من القسطين المستحقين عليهما له ولم يتنازل عن هذين القسطين لأي منها، وإنما تنازل عنهما لشخص آخر هو العميل الآمر، لذلك أري أن التكييف القانوني الصحيح لتنازل المستفيد عن جزء من مستحقاته لدي البنك الفاتح والبنك المؤيد إلي العميل الآمر هو أنه أجرى حوالة حق تنقل ذات الحق الذي للدائن ، إلي شخص آخر في مواجهة المدين ، والمقرر أنه وإن كان انعقاد الحوالة لا يتطلب إلا اتفاق الدائن (المستفيد) والدائن الجديد (العميل) ، دون حاجة إلي موافقة المدين، إلا أن نفاذ الحوالة لا يكفي فيه هذا الاتفاق بين كل من الدائن والدائن الجديد،وإنما يلزم إعلان المدين – البنك الفاتح والبنك المؤيد في الحالة الماثلة – أو قبوله للحوالة [٤] حتى يتبين شخص الدائن الذي يتعين عليه أن يقوم بالوفاء له، وإلا كان البنك المدين على حق أن يعتقد أن شخص الدائن لم يتغير و يكون وفائه له وفاءاً صحيحاً مبرئاً للذمة.

---

(١) المادة ٤٩ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠التي كان معمولا بها وقتئذ ، وتقابلها حاليا المادة ٣٩ من القواعد ال القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠.

(٢) المادتين ١٢٨٥ ، ١٢٨٧ من المجموعة المدنية الفرنسية.

(٣) المادة ٣٧١ من القانون المدني المصري.

(٤) المادة ٣٠٥ من القانون المدني المصري.

والإعلان وفقا لأحكام القانون المدني المصري يكون بورقة رسمية من أوراق المحضرين، سواء أعلنت للمدين بهدف إعلانه رسمياً بحصول الحوالة، أو أعلنت لغرض آخر ولكنها تضمنت ما يفيد حصول الحوالة، ولا يغنى عن الورقة الرسمية أي طريق آخر ولا الكتاب المسجل بعلم الوصول ، أما قبول البنك للحوالة فقد يكون صريحاً أو ضمنياً وعادة ما يتم ذلك بعد انعقاد الحوالة وتحديد شخص الدائن الجديد[١] .

وبتطبيق هذا القواعد والأحكام على واقعة النزاع يتضح أن البنك المؤيد لم يعلن على يد محضر بالحوالة ولم يقبلها بل أنه رفضها صراحة ومن ثم لا تكون نافذة في مواجهته كما أن البنك الفاتح لم يعلن بالحوالة على يد محضر، وعلق قبوله لها على موافقة البنك المؤيد للحوالة وعدم رفضها، ومن ثم لا تكون غير نافذة في حق أيهما خاصة بعد رفض البنك المؤيد للحوالة.

ومن ثم يتضح من مجموع ما سلف الآتي :

١- أن البنك الفاتح والبنك المؤيد يمكن أن يكونا مسئولين عن أخطاء خارجة عن عملية الفحص كالخطأ في عدم تنفيذ أي منهما الحوالة الصادرة من المستفيد بالتنازل عن مستحقاته أو جزء منها لشخص ثالث إن أعلنا بها بإعلان على يد محضر.

٢- هذا بوجه عام، أما في واقعة الدعوى المعروضة فأري من وجهة نظري أن أي من هذين البنكين لا يعد مخطئاً في تصرفه سواء بوفاء البنك المؤيد القسطين الثالث والرابع للمستفيد، أو وفاء البنك الفاتح للبنك المؤيد، فالحوالة الصادرة من المستفيد لصالح العميل غير نافذة في حق أيهما لعدم إعلان أي منهما بها بإعلان قانوني صحيح، وعدم قبول أي منهما لها قبولاً نهائياً غير معلق على شرط.

---

(١) انظر في ذلك الدكتور / محمد شكري سرور : "موجز الأحكام العامة للالتزام في القانون المدني المصري"، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٢٢٣

٣- أن الحكم الاستئنافي السالف ذكره قد أخطأ بعدم إعطاء واقعة التنازل وصفها الصحيح واعتبارها عملية إبراء وليست حوالة حق رغم ما بين كل من الإبراء وحوالة الحق من اختلافات واضحة سبق بيانها.

٦- مدى خطأ البنك قبل العميل الآمر عند إجراء تسوية مشروطة مع المستفيد[١].

٤١٧- التسوية المشروطة هي نوع من التسوية يجريها البنك بناء على طلب المستفيد، رغم علمه من خلال الفحص أن المستندات المقدمة إليه غير مطابقة لشروط الاعتماد.

٤١٨- والواقع أن ما يدفع المستفيد إلى اللجوء إلى اتباع هذا المسلك أنه قد يجد نفسه عاجزاً عن تقديم المستندات المطلوبة كاملة وسليمة في ميعاد الصلاحية، أو يتعذر عليه تصحيحها في المدة المتبقية من ميعاد الصلاحية، بعد سبق رفض البنك لها في مرة أو أكثر من مرة سابقة، فيحاول تجنب الخسائر التي قد تلحق به من عدم تقديم المستندات أو عدم قبول البنك المشترى لها فيلجأ إلى البنك راجياً قبول المستندات رغم ما بها من مخالفات مدعياً أن هذه المخالفات ليست إلا مخالفات بسيطة وأنها لن تكون محلاً للرفض من جانب المشترى من جهة، ومن جانب البنك الفاتح من جهة أخرى إذا كان التقديم لبنك وسيط.

٤١٩- أما ما يدفع البنوك إلى اتباع هذا المسلك حتى عندما تقدم إليها المستندات بعد انتهاء صلاحية الاعتماد دون اتخاذ أي إجراء لامتداده فهو أن المستفيد ذا

---

(١) انظر في التسوية المشروطة الدكتور / على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٣٢١، وما بعدها – الدكتورة / سميحة القليوبي والأستاذ / فتحي غانم، الدكتورة / نادرة محمود سالم: "القانون التجاري وفقاً لأحكام قانون التجارة رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩"، مكتبة عين شمس، طبعة ٢٠٠١، ص ٣٦١- ومن المراجع الأجنبية انظر:

Michel Phijac :"Crédits Documentaires", Banque, 1985, p.p. 17 – 20.
Charles Bantaux: "Crédits documentaires" , Banque, 1967, p.p. 83 – 86.
Cour de Justice civile de Genève, 8 Nov. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p. 216.
Cour de cassation de commerce,23 Fev. 1976, Banque, octobre 1976, p.1-37.

سمعة جيدة ومركزه المالي متين وغير مشكوك في نزاهته ومعروف له جيداً، أو لاعتقاده بأن المشترى سيتجاوز عن المخالفة لبساطتها.

٤٢٠- وعادة لا تلجأ البنوك إلى هذا المسلك إلا مقابل ضمان كاف يقدمه المستفيد، وقد يتمثل هذا الضمان في كفالة مصرفية تضامنية مع بنك آخر، يتعهد بموجبها البنك الكفيل إما بضمان أن المستفيد سيسترد المستندات المرفوضة ويرد للبنك ما قبضه منه، وإما بتعهد البنك الكفيل للبنك المنفذ بأن يعوضه عما قد يطالبه به المشترى بسبب المخالفة إذا فضل استبقاء المستندات(١).

٤٢١- وقد جرت بنوك بريطانيا على إتباع هذه العادة، إذ تشترط البنوك البريطانية للموافقة على إجراء التسوية المشروطة وقبول المستندات المخالفة أن يقدم لها المستفيد ضمان من بنك من بنوك الدرجة الأولى(٢).

٤٢٢- وفي فرنسا لا تقبل البنوك الفرنسية التسوية المشروطة إلا إذا قدمت المستندات عن طريق بنوك مماثلة - في نفس الدرجة - وقبلت البنوك هذه التحفظات(٣).

٤٢٣- وفي أحيان أخرى تجد البنوك نفسها مضطرة إلى قبول التسوية المشروطة دون الحصول على ضمان من المستفيد اعتماداً منها على أنه عميلاً معروفاً لها بقدرته المالية وقوة مركزه في السوق، أو متى كان شركة معروفة وغير مشكوك في نزاهتها أو سمعتها الطيبة(٤).

٤٢٤- والأصل أنه يجب على البنك المنفذ الذي يجرى تسوية مشروطة مع المستفيد أن يخطر البنك الفاتح أو العميل الآمر - حسب الأحوال - بتصرفه هذا حتى يكون على بينة من الأمر(٥) فيبين له المخالفات الواردة بالمستندات والتي أسفرت عنها عملية الفحص، ولكن يحدث أحياناً ألا يكشف البنك المنفذ للبنك الفاتح، أو لا يكشف البنك الفاتح لعميله هذه المخالفات.

---

(1) Charles Bantaux, Op.cit., p. 85.
(2) Michel Phyac, Op.cit., p. 18.
(3)Michel Phyac, Op.cit., p. 17.

(٤) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٥) الدكتور/على جمال الدين عوض : " الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

ويثور التساؤل عن مدى سلامة تصرف البنك المنفذ في هذه الحالة سواء أكان قد أخطر البنك الفاتح أو المشترى حسب الأحوال بالمخالفات الواردة بالمستندات أم لم يخطره بها؟، وسواء أكان قد أبلغ أي منهما – حسب الأحوال أيضاً – بالضمان المقدم له أم لم يبلغ بذلك؟.

٤٢٥- وكانت القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في نشرتها الأخيرة رقم ٥٠٠[١] قد تكفلت بالرد على هذين التساؤلين إذ تنص على أنه: "إذا لفت البنك مقدم المستندات نظر البنك فاتح الاعتماد / أو البنك معزز الاعتماد – إن وجد – إلى وجود مخالفات بالمستندات أو أخطر هذه البنوك بأنه قد قام بسداد القيمة أو تعهد بالسداد في تاريخ الاستحقاق أو قبل السحوبات أو تداول المستندات تحت التحفظ أو مقابل خطاب تعويض (خطاب ضمان) بسبب هذه المخالفات فليس من حق البنك فاتح الاعتماد أو البنك معزز الاعتماد – إن وجد – أن يتحللا من التزاماتهما في هذه المادة وأن مثل هذا التحفظ أو الضمان يخص فقط العلاقة بين البنك مرسل المستندات والطرف الذي تقرر التحفظ ضده أو حصل منه على الضمان (المستفيد)".

وأهم ما يوضحه هذا النص:

١- أن القبول الصادر من البنك المنفذ للمستندات المقدمة إليه تحت التحفظ أو مقابل ضمان إنما هو قبول خارج إطار الاعتماد المستندى[٢] وينطوي في الأصل على مخالفة صريحة لشروط الاعتماد التي توجب على البنوك بوجه عام سواء كانت منفذة أو مؤيدة أو فاتحة أن تلتزم بتعليمات العميل الأمر وألا تخالفها فلا تقبل مستندات تنطوي على مخالفات لهذه الشروط، وإلا كان قبولها خاطئاً، وطالما أن الفحص الذي قام به البنك المنفذ قد أسفر عن وجود مخالفات في المستندات فإنه

---

(١) انظر في ذلك المادة ١٤ / و من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٥٠٠،ولأن التسوية المشروطة لاتلزم إلا طرفيها فإن القواعد الموحدة ، النشرة رقم ٦٠٠ لم تعرض لها.

(2) Charles Bantaux: "Règlements sans resevec", Banque, 1967, P. 83.

كان يمكنه أن يرفضها، أما إن قبلها فإن القبول الصادر منه لا يلزم بنكاً آخر ويقتصر أثره عليه وعلى المستفيد الذي أجرى التسوية المشروطة معه.

٢- أن قيام البنك المنفذ بإبلاغ البنك المؤيد أو البنك الفاتح بقبوله المستندات مع التحفظ أو بوجود ضمان لا يعفي أي من البنك المؤيد والبنك الفاتح من التزامه بفحص المستندات والتأكد من سلامتها وعدم وجود مخالفات أخرى بها.

وعلى ذلك فإن على البنك الفاتح والبنك المؤيد أن يقوما بفحص المستندات المقدمة لأي منهما للتأكد من سلامتها بصرف النظر عن التحفظات الصادرة من البنك المنفذ والضمانات المقدمة إليه.

على أنه وإن كانت التسوية المشروطة غير ملزمة إلا لطرفيها وهما البنك المنفذ والمستفيد، ولا تلزم من عداهما من البنوك ولا تلزم المشترى أيضاً، إلا أنه من المسلم به أن على البنوك عموماً وبحسب الأحوال إخطار المشترى أن الدفع قد تم نظير مستندات معيبة أو لا تفي بمتطلباته حتى يكون العميل المشترى على بينة من الأمر فيتخذ ما يراه، وإخطار المشترى بما قدم من ضمان يجعله في وضع يحتم عليه أن يقرر فور تلقيه المستندات ما إذا كان يرفضها أو يقبلها حتى لو كانت المخالفة من النوع الذي يدعو للشك بأن البضاعة ليست هي المتعاقد عليها في البيع فليس للمشترى أن يعاين البضاعة أولاً قبل أن يقرر ما إذا كان يرفض أو يقبل المستندات إذ ليس له أن يؤخر اتخاذ قراره في المستندات إلى ما بعد معاينة البضاعة هذا إن لم يكن المشترى قد حصل من البائع على موافقة على هذا التأخر.

وعادة لا يقبل المشترى الموافقة على المستندات الوارد بها مخالفات ويكون قبول المشترى للمستندات رغم ما بها من مخالفات عادة في حالة ما إذا كان راغباً في البضاعة، وفي هذه الحالة يحتاط المشترى لنفسه ويتمسك بالضمان حتى يتضح الموقف ويطمئن إلى أن البضاعة مطابقة، أو لمواجهة مصروفات إضافية تترتب على المخالفات التي بالمستندات[١].

---

(١) الدكتور /على جمال الدين عوض:"الاعتمادات المستندية"، ص ٣٢٦.

ومتى قبل المشترى المستندات التي سبق أن قبلها البنك المنفذ مع الضمان، امتنع عليه أن يتراجع في قبوله، أو أن يرفضها، ما لم يكن قد قبلها مع التحفظ، إذا أن قبولها بدون تحفظ إنما يعد تنازلاً منه عن التمسك بالمخالفات الواردة بالمستندات[1]، فالقاعدة أن المشترى الذي يتسلم مستندات وهو يعلم أن بها مخالفات إذا لم يقم برد المستندات وإعادتها إلى البنك مرة أخرى، وقام بدلاً من ذلك باستلام البضاعة فإنه يكون قد أعفي البنك من المسئولية عما قام به من سداد قيمة الاعتماد ولا تكون للبنك أية مسئولية بعد ذلك عن المخالفات الواردة بالمستندات[2].

٤٢٦- وللبنك أن يرجع على المستفيد بقيمة ما سدده له ، وهذا ما جرى عليه القضاء إذ في قضية عرضت على القضاء الفرنسي[3] تدور وقائعها حول " قيام بنك باريس الدولي بإيرلندا بسداد قيمة اعتماد مستندي لشركة بيريت الفرنسية مع التحفظ إذا وجدت أية مخالفات في المستندات ، وتم تحويل القيمة لمستفيد ثاني هو شركة ألبا الكندية بالشرط ذاته ، وعندما قام البنك بفحص المستندات اتضح له من خلال الفحص أنها غير مطابقة لشروط الاعتماد ، وإزاء رفض المشتري لها قام البنك بمطالبة المستفيد برد القيمة المدفوعة له ، وعندما عرض الأمر على محكمة

---

(1) Paris, 13 mai 1993, Recueil dalloz sirey, 1994, P. 22

(2)Trib.com. Paris, 21 Nov. 1990, Recueil dalloz sirey, 1994, p. 28

وفي هذه القضية كان بنك كريديت ليونيه بفرنسا قد فتح اعتماداً مستندياً بناء على طلب إحدى الشركات الفرنسية لصالح شركة تركية وعندما وردت المستندات لم يكن من بينها أحد المستندات المطلوبة وهو عبارة عن تذكرة نقل دولية ، إلا أن العميل قبل هذه المستندات رغم ما بها من نقص ، ولما عرض الأمر على المحكمة أعفت البنك من المسئولية على سند من القول بأنه طالما وافق العميل على المستندات ولم يرفضها وأنه بصرف النظر عما إذا كانت هذه المستندات صحيحة أم غير صحيحة وسواء ورد بها أخطاء أم لم يرد بها أخطاء فإن العميل لا يحق له بعد قبولها أن يرجع على البنك ولا يكون على البنك رفض الدفع للمستفيد ويكون البنك قد أضحى معفياً من المسئولية عما ورد بالمستندات من مخالفات وليس للعميل أن يسأله عن صحة هذه المستندات.

(3)Trib.com. Paris, 2 dec. 1991, Recueil dalloz sirey, 1994, p. 21.

باريس التجارية قضت بإلزام المستفيد برد القيمة للبنك استناداً إلى التحفظ وعدم مطابقة المستندات لشروط الاعتماد وتغيير السفينة مسارها".

٧- مدى اعتبار البنك مخطئا عند وجود غش أو تزوير في المستندات:

أ-القاعدة "عدم اعتبار البنك مخطئا":

٤٢٧- وفقاً لنص المادة ٣٤ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية: " لا يتحمل البنك أي مسئولية أو التزام عن شكل أو كفاية أو دقة أو جودة أو تزوير أي مستند أو تأثيره القانوني أو عن الشروط العامة أو الخاصة المنصوص عليها به أو البنود المضافة إليه....".

ويستفاد من هذا النص أن الأصل في المسئولية عدم تحمل البنك أي التزام عن أي تزوير أو تزييف بالمستندات ، فضلاً عن عدم مسئوليته عما يكون بها من عدم كفاية أو عدم دقة، كما أنه لا يعد مسئولاً عن النتائج المترتبة على المستندات المقدمة له إن شابها عيب من هذه العيوب.

وهذه الصورة من صور الإعفاء من المسئولية تفترض أن المستفيد (البائع) قدم للبنك مستندات مطابقة في ظاهرها لشروط الاعتماد، ولكنها معيبة في موضوعها بمعنى أنه رغم مطابقتها الظاهرية لشروط الاعتماد إلا أنها في الحقيقة لا تطابق الواقع إما لأنها مزورة أو مزيفة، فالعبرة في الإعفاء من المسئولية بما يكشف عنه ظاهر المستندات[1]، فإن أسفر فحص البنك للمستندات عن أن ظاهرها لا يثير شبهة فقام بدفع القيمة للمستفيد فإنه لا يعد مهملاً أو مقصراً[2] ولا يكون مسئولاً عن هذا الدفع طالما كانت المستندات المقدمة له توحي من حيث الشكل بصحتها ومطابقتها ، ولم يكن في استطاعة البنك اكتشاف تزويرها أو تزييفها فمسئولية

---

(1) Georges Marais :"Crédit conformé en matière documentaire", Libraire= =général de droit et jurisprudence, Paris, deuxième édition, 1953, N°. 15.

(٢) أنظر الأستاذ الدكتور/ نبيل محمد أحمد صبيح :" مسئولية البنك عن فحص المستندات على ضوء القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية رقم ٥٠٠ الصادرة عن غرفة التجارة الدولية سنة ١٩٩٣ "، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، السنة الثامنة والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٦ ، ص١٩٦.

البنك في هذه الحالة غير مفترضة[١]، والتزامه يقف عند حد التطابق الظاهري للمستندات مع شروط الاعتماد[٢] دون أن يجاوز ذلك إلى البحث والتحري عن حقيقة المستندات أو البضاعة التي تمثلها، بل إن للبنك في هذه الحالة أن يسترد ما دفعه من عميله الأمر، وفي قضية[٣] عرضت حديثاً على القضاء الإنجليزي تتلخص وقائعها في أنه في غضون شهر فبراير عام ٢٠٠٠ طلبت شركة مونترود الإنجليزية المحدودة من بنك فيبي فتح اعتماد مستندي عن طريق بنك ستاندرد شارترز فرع لندن لصالح شركة جرند كوتر الألمانية لتمويل صفقة لحم خنزير مجمد مقابل مستندات منها شهادة فحص موقع عليها من أحد الموظفين التابعين للشركة طالبة فتح الاعتماد ولما وردت المستندات قبلها بنك ستاندرد شارترز ومن بعده بنك فيبي ولما قدمها البنك الأخير لعميله الأمر رفض العميل الوفاء للبنك بالقيمة على زعم أن الموظف الموقع على شهادة الفحص غير مخول سلطة التوقيع على مثل هذه الشهادة وغير مفوض منه في ذلك وأن ثمة غشاً وتدليساً من البائع المستفيد وعدم تطابق للمستندات مع شروط الاعتماد، وبعد أن لجأت الشركة الآمرة – شركة مونترود – لاستصدار أمر قضائي لمنع بنكي فيبي وستاندرد شارترز من الوفاء للمستفيد ورفض القاضي ديفيد ستيل في ٢٠٠٠/٤/١٩ طلب الشركة، لجأت الشركة الآمرة وآخرون إلى قاضي الدائرة التجارية دايموند جاك الذي قضى في ٢٠٠١/١/٢٨ بإلزام العميل الآمر بالدفع لبنك فيبي وإلزام بنك فيبي بدفع القيمة ذاتها لبنك ستاندرد شارترز.

وفي محكمة الاستئناف قال اللورد دبلوك[٤] "إنه وإن كان الثابت في الواقع

---

(1) Georges Marais , Op.cit. , N°. 15.

(٢) أنظر في ذلك :" الاحتيال البحري والغش في التجارة الدولية " ،اتحاد الغرف العربية الخليجية، كتيب مطبوع على نفقة البنك العربي الوطني ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص٧٧.

(٣) أنظر قضية:

Montrad Ltd. V. Grundkotter Fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16, 17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002, p. 697.

(4) Montrad Ltd. V. Grundkotter Fleschvertriebs G mbh and another, Op.cit., p. 707.

أن المستند المقدم من المستفيد مزيف إلا أن ظاهره يتطابق مع شروط الاعتماد ومن ثم فإن هذا التزييف لا يمنع في ذاته البنك المصدر من مطالبة عميله الآمر بالمبالغ المدفوعة فواجب البنك يقف عند فحص المستندات بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد دون أن يتعدى ذلك".

٤٢٨- ويقصد بالتزوير في هذا الصدد عدم تطابق المستندات مع حقيقية البضاعة رغم مطابقتها الظاهرية لشروط الاعتماد(١).

أما التزييف فيقصد به أن يكون المستند كله مصطنعاً أو أن يكون صحيحاً في أصله ولكن التزوير أصاب بعض بياناته كبيان الكمية أو التاريخ أو المبلغ(٢).

ويقصد بالنتائج المترتبة على التزوير والتزييف ما يترتب على هذين الأمرين من حقوق وواجبات بالنسبة للبائع والمشتري(٣).

ويقصد بالغش تقديم المستفيد مستندات يعلم أنها مزورة أو مزيفة(٤)، أو كما يقول البعض(٥) أنه سبب قد يعطل حق المستفيد في طلب تنفيذ الاعتماد ويعطي البنك الحق في رفض المستندات ولو كانت سليمة شكلاً ومطابقة للاعتماد ولكنها في الحقيقة غير صادقة أو مزورة أو مصطنعة وكان المستفيد الذي يقدمها يعلم بذلك، فالغش هو كل عمل صادر من جانب المستفيد أو بعلمه بقصد الحصول على ميزة غير مبررة ويجب أن يقتصر الغش على ذلك فلا يشمل الغش الصادر من الغير إذ يعتبر المستفيد بريئاً منه(٦).

٤٢٩- ومن أمثلة الغش الحاصل من الغير قيام الناقل ببيع البضاعة في أي ميناء بعيد أثناء الرحلة البحرية ثم ادعاء أنها هلكت أو استبدالها ببضاعة تالفة تماماً

---

(١) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٢) الأستاذ الدكتور/ نبيل محمد أحمد صبيح، مرجع سابق، ص١٩١.

(٣) أنظر الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص٢٧٠.

(5) David Warne and Nicholas Elliott Q.C. , Op.cit. , p.p. 224, 225 .

(٦) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، بند رقم ٣٢٥ ، ص٣٨٣ .

(7) Cour supréme du Canada, 5 Mars 1987 , Reciuel dalloz sirey, 1988 , 17e cahier , sommaires commentés. p.186 . Note M. Michel Vasseur.

معتمداً على صعوبة إثبات خطئه خلال الرحلة البحرية[١]، وهذا النوع من الغش لا يسأل عنه المستفيد طالما لم يكن مشاركاً فيه أو على علم به[٢].

ب-الحالات التي يعتبر فيها البنك مخطئا لوجود غش أو تزوير في المستندات:

٤٣٠- إن كان الأصل حسبما سبق أن أوضحت أن البنك لا يعد مسئولاً عن الغش أو التزوير في المستندات المقدمة له طالما كان ظاهرها لا يثير شبهة ويوحي بأنها مطابقة لشروط الاعتماد إلا أن المسئولية تقوم مع ذلك في الحالات الآتية:

إذا كان التزوير واضحاً:

فإذا كان التزوير أو التزييف واضحاً يمكن كشفه بالفحص الدقيق المعتاد تحمل البنك مسئولية قبوله للمستندات[٣]، وكان من غير الجائز له مطالبة عميله الآمر بهذه القيمة، ففي نزاع عرض على محكمة استئناف إكس[٤] تدور وقائعه حول قيام أحد البنوك بفتح اعتماد مستندي بناء على طلب عميله الآمر لتمويل صفقة حديد خردة من المستفيد، واشترط الآمر أن لا يتم الدفع إلا في مقابل مستندات تشتمل على فاتورة عن كل دفعة من الصفقة وتذاكر نقل بالسكة الحديد تحمل خاتم المحطة، وبعد أن تم تنفيذ عدة دفعات بشكل طبيعي، قدم المستفيد للبنك المؤيد مستندات عن إحدى الدفعات ففحصها وقدمها للبنك الفاتح الذي أرسلها للعميل الآمر ولما اكتشف الأخير أن المستندات انطوت على تذاكر مزورة رفضها، وعرض النزاع على محكمة أول درجة فقالت إنه وفقاً للقواعد والأعراف الموحدة فإن البنوك معفاة من المسئولية عن التزوير، ولما عرض النزاع على محكمة استئناف

---

(١) أنظر في ذلك : " الاحتيال البحري والغش في التجارة الدولية"، مرجع سابق ،ص٨٠.

(2) Paul dbson and Clive M-Schmitthof , Op.cit. , p. 424.

حيث يقول إنه يجب التفرقة بين ثلاث حالات الأولى عندما يكون ثمة شك فقط في أن المستندات مزورة وهنا يكون على البنك الدفع للمستفيد، والثانية عندما يثبت للبنك على نحو مقنع أن المستندات مزورة ولكن البائع لم يكن طرفاً في هذا التزوير ولم يقم به وهنا يكون على البنك أن يدفع للمستفيد أيضاً أما الحالة الثالثة فتكون عندما يثبت للبنك أن المستندات مزورة بواسطة المستفيد أو بعلمه وهنا يكون على البنك عدم الدفع.

(3) Georges Marais , Op.cit. , N°. 15.

(4) Cour d'appel d'Aix , 10 Avril 1956 , Banque , 1956 , p. 480 , Note Samuel Epschtein.

اكس قامت بإلغاء حكم أول درجة وألقت بالمسئولية على عاتق كل من البنك المؤيد والبنك الفاتح ناعية على البنك المؤيد أنه قام بالسداد للمستفيد مقابل مستندات مزورة وقالت في أسباب حكمها إن على البنك أن يفحص ما هو جوهري في المستند المقدم والذي يعطيه قيمته وهو الخاتم ذو التاريخ وأن يستوثق من صدوره من السكة الحديد بينما كان الواقع أن الخاتم الذي على المستند لا يمكن أن يكون صادراً عن السكة الحديد بحال من الأحوال.

وأرى أنه لا ريب في سلامة حكم محكمة استئناف اكس فالتزوير إذا كان واضحاً فإنه يوقف التزام البنك[1]، والمحاكم لن تسمح للمستفيد غير الأمين بالاستفادة من غشه وتقديمه لمستندات مزورة[2]، فالغش يفسد كل شيء[3] وطالما كان الغش والتدليس واضحين فإنه يكون على البنك أن يمتنع عن الوفاء بالقيمة[4] فليس ثمة ما يجبر البنك على الدفع مقابل مستندات مزورة[5] ، وإن لم يكتشف البنك الغش رغم وضوح التزوير في المستندات فإنه يعد مهملاً ومقصراً.

والحالات التي يكون فيها الغش والتدليس واضحين قليلة ونادرة[6]، إذ عادة ما يكون التزوير أو التزييف في المستندات متقناً حتى لا يتمكن البنك من كشفه بسهولة.

مدى خطأ البنك في مخالفة أمر قضائي بوقف التنفيذ للغش أو التدليس :

٤٣١- قد يكون التزوير أو التزييف متقناً فلا يتمكن البنك من كشفه بالفحص الدقيق المعتاد فيقبل المستندات ويسلمها لعميله الآمر فإن اكتشف العميل الآمر أن هذه المستندات مزورة أو مزيفة، يكون عليه واجب إثبات هذه العيوب، والمقرر أنه

---

(1) Paris , 14e Chambre, 30 Avril 1985 , Banque , Juillet 1985 , p.755. Note Jean Louis Rives Lange.

(2) David Warne: 'Banking Litigation ', London, 1999, p. 224.

(٣) فقاعدة الغش يفسد كل شيء تبرر إمتناع البنك عن الدفع للمستفيد للغش الحاصل منه.
Paris, 14e Chambre, 30 Avril 1985, Banque, Juillet 1985,p.755. Note Jean Louis Rives Lang.

(4) Pascal Ancel , Op.cit. , p. 211.

(5) Cass.com. 7 Avril 1987, La revue Banque, N°. 473, Juin 1987, Note Jean Louis Rives Lang.

(6) David Warne , Op.cit , N°. 6 – 55 ,p.226.

لا يكفي أن يدعي العميل الآمر وجود غش في المستندات[١] وإنما يجب أن يثبت الغش بدليل لا يرقى إليه شك[٢]، وأن يقدم الدليل عليه قبل تنفيذ الاعتماد أي قبل تاريخ استحقاقه إذا كان الدفع مؤجلاً أو قبل تنفيذ المرحلة النهائية منه إذا نفذ على مراحل، وقد اكتفت بعض الأحكام بأن يكون الغش محتملاً، وحكم بأنه إذا كان العميل الآمر يرغب في الحصول على حكم أو أمر قضائي بوقف تنفيذ البنك لالتزامه بالدفع للمستفيد ، فإن عليه أن يقدم الدليل على ذلك والإثبات الوحيد هو احتمال راجح فائق للغش[٣].

ومتى أثبت العميل الآمر الغش بدليل يقيني أو احتمالي ولكنه راجح بشكل فائق للغش كان بإمكانه استصدار حكم أو أمر بوقف التنفيذ، وعندئذ يكون واجب على البنك أن يلتزم بتنفيذ الحكم أو الأمر متى كان ميعاد الاستحقاق لم يحل بعد، وفي قضية عرضت على محكمة النقض الفرنسية تتلخص وقائعها في أنه بناء على طلب شركة mage jeux الفرنسية قام أحد البنوك الفرنسية بفتح اعتماد مستندي مؤجل الدفع وغير قابل للرجوع فيه لصالح شركة gem البلجيكية، وقام أحد البنوك البلجيكية بتأييد الاعتماد وتعهد كل من البنكين المصدر والمؤيد بالدفع للمستفيد بعد ٩٠ يوماً من تاريخ تقديم المستندات.

وعندما قدمت المستندات للبنك المؤيد في المواعيد المحددة قام بفحصها فتبين له من ظاهر المستندات أنها مطابقة لشروط الاعتماد ومتطابقة فيما بينها، ولما سلمت المستندات إلى الشركة الآمرة اكتشفت أنه بينما نصت المستندات على أنه تم شحن كامل البضاعة فإن ما تم شحنه في الواقع بالفعل لا يتعدى عشر هذه الكمية، ومن ثم التجأت إلى القضاء وبتاريخ ١٩٨٥/٤/١٠ أصدرت محكمة باريس حكماً بمنع الدفع للغش الحاصل في المستندات، وقد أيدت محكمة النقض هذا القضاء، وقالت في أسباب حكمها إن شركة gem المستفيدة قدمت مستندات مزورة

---

(١) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض:"الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، بند ٢٥١، ص٣١٢.

(2) David Warne ,Op.cit., p.224.

(3) Cour de justice civil de Genève, 16 juillet 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, 21e cahier , informations rapides, p. 219 note M. Michel Vasseur.

مفادها أنه تم تسليم كامل الكمية على خلاف الواقع، ومن هنا يحق للعميل الآمر أن يعترض على الدفع بشرط أن يكون الاعتماد لم ينفذ بعد[١]، ومن هذا القضاء يتضح أنه متى كان الغش واضحاً وتم اكتشافه قبل تنفيذ الاعتماد فيجب على البنك الامتناع عن الدفع دون تمسك بمبدأ الاستقلال بين علاقته بالمستفيد وعلاقة المستفيد بالآمر فمبدأ الاستقلال من المبادئ المسلم بها في مجال الاعتماد عدا الغش[٢]، ويهاجم البعض[٣] هذا الاتجاه من القضاء باعتباره يمثل خروجاً عن أحد المبادئ الأساسية في مجال الاعتمادات المستندية وهو مبدأ استقلال العلاقات.

٤٣٢- وأرى-من جانبي- أن هذا الهجوم محل نظر فصحيح أن عقد البيع ليس من شأنه أن يؤثر على حق المستفيد قبل البنك[٤] وأن مبدأ استقلال العلاقات من المبادئ الأساسية المستقرة في مجال الاعتمادات المستندية، إلا أنه لا محل للتمسك به عند ثبوت الغش في حق المستفيد بأمر أو حكم قضائي، فالغش يعد الاستثناء الوحيد الراسخ الذي يوجب على البنك التوقف عن الدفع للمستفيد[٥] أياً كانت الاعتبارات الأخرى بما فيها مبدأ استقلال العلاقات [٦]وطالما كان ثبوته بشكل مؤكد ويقيني[٧].

مصلحة البنك في كشف الغش :

٤٣٣- وأياً كان درجة وضوح أو عدم وضوح الغش فإن للبنك مصلحة في أن يكشف عنه، فهو يضر به من أكثر من جهة : الأولى أنه إذا انخدع به البنك وكان الغش منصباً على وجود البضاعة أو مقدارها أو قيمتها أو حالتها أو نوعها[٨] أو درجة جودتها فإن ما للبنك من رهن على البضاعة سيتأثر إذا لم يستطع البنك أن

---

(1) Cassation com. , 7 Avril 1987, La revue Banque , N°. 473 Juin 1987, p. 625, Note Jean Louis Rives Lange.
(2) Trib. Féd. Suisse, 20 Août. 1991, Recuiel dalloz sirey, 1992, 23e cahier, sommaires comentes, p. 233. Note M. Michel Vasseur.
(3) Robert de Carbonnieres , Revue Banque , 1950 , p. 678.
(4) Trib. com. Haver , 14 November 1921 , dalloz 1923 , deuxiéme partie , p. 137.
(5) David Warne , Op.cit. , N°. 6 , 49 ,p. 223.
(6) Duncan Sheehan, The journal of business law, May 2005, p.331.
(7) David Warne , Op.cit., N°. 6 – 35 , p. 224.
(٨) الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٣٠٩.

يسترد من عميله الأمر ما دفعه للمستفيد حيث ستكون قيمة البضاعة المرهونة أقل من قيمتها عند عدم حدوث الغش، وستكون قيمة بيعها غير كافية لتعويضه عما دفعه فيضطر للرجوع على المستفيد بالباقي ويتكبد وقتاً وجهداً ومصاريف في بيع البضاعة ثم الرجوع على المستفيد[١].

والثانية إنه إذا لم ينخدع به البنك فسيكون فحص المستندات المعيبة للغش والتزوير أكثر صعوبة[٢] والمخاطر الناجمة عنها أكبر والثقة فيها مهتزة فيضطر إلى بذل احتياطات أكبر وسيؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف.

سبل الوقاية من الغش :

٤٣٤- لا ريب أن الفحص الدقيق للمستندات من أنجح السبل لكشف الغش ولكنه لا يكفي وحده للقضاء عليه أو الحد منه بدرجة كبيرة خاصة إذا كان الغش متقناً، وهناك سبل عديدة للوصول إلى هذه الغاية أولها التأكد من سمعة المستفيد، ثم وصف البضاعة بدقة في عقد وخطاب الاعتماد، ثم التفتيش على البضاعة ومعاينتها عند الشحن أو بعده[٣]عن طريق جهة محايدة مشهود لها بالكفاءة، ونقل البضاعة من ميناء الشحن إلى ميناء الوصول عن طريق خطوط ملاحية منتظمة جيدة السمعة، لتفادي الغش الحاصل من الناقل، وإذا كان التعامل مع المستفيد يتم لأول مرة أو الثقة فيه غير كاملة، فيفضل أن يكون الدفع مؤجلاً وليس مقابل المستندات[٤] ، بحيث إذا كان بالمستندات غش أو تزوير ولم يتم اكتشافه عند الفحص لكونه غشاً متقناً ، فيكون لدى البنك وعميله الأمر فرصة أخرى لوقف

---

(١) أنظر في ذلك الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد :" عمليات البنوك ذات الطابع الدولي "، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ ، ص١٣٤.

(٢) أنظر في ذلك: الدكتور/ علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص٣٠٩.

(٣) أنظر في ذلك: المستشار/ أحمد منير فهمي :" الدليل السعودي لمكافحة القرصنة والغش التجاري الدولي "، ج٢ ، مجلس الغرف التجارية الصناعية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، غير مدون به سنة طبع ، ص١٦٩ وما بعدها.

(٤) انظر : "الاحتيال البحري والغش في التجارة الدولية "، اتحاد الغرف العربية الخليجية ، تم الطبع على نفقة البنك العربي الوطني ، الطبعة الأولى ، جماد الأول ١٤٠٧هـ ، كانون ثاني ، ١٩٨٧ ، ص٧٦ وما بعدها.

الدفع للمستفيد ، إذا ما وصلت البضاعة واتضح أن ثمة غشاً في وجودها أو كميتها أو نوعها أو مقدارها أو قيمتها[١].

٤٣٥- ومتى تحدد للوفاء ميعاد آجل امتنع على البنك فاتحاً كان أو مؤيداً أن يقوم بالوفاء قبل حلول هذا الأجل، فإن قام بالدفع واتضح بعد ذلك أن ثمة غشاً أو تزويراً بالمستندات كان مسئولاً عن هذا الوفاء المُعجل، لأنه في هذه الحالة يعد مقرضاً للمستفيد وهذا الإقراض تم خارج عملية الاعتماد المستندي ، لذا فهو يتحمل مسئوليته إن اتضح أن المستندات مزورة فعلاً قبل حلول ميعاد الاستحقاق[٢].

٨- تطبيقات عملية أخري:

٤٣٦- وثمة أمثلة أخرى على المستندات المخالفة التي يعد قبول البنك لها بمثابة خطأ يسأل عنه، وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قبول سندات الشحن غير المطابقة[٣] للشروط ، والمستندات غير المكتملة[٤]، أو المستندات البديلة[٥]، أو قبول المستندات رغم عدم تقديم وثيقة التأمين المطلوبة[٦]، أو قبول خطاب بديل عن شهادة الإيداع المشترطة في الاعتماد[٧]، أو قبول تذكرة نقل بالسكك الحديدية مزورة تزويراً واضحاً[٨]، أو قبول فاتورة تحمل بياناً مخالفاً لبيان نوع البضاعة[٩]، أو قبول سند شحن مدون به أن إحدى

---

(1) Paris , 14e Chambre , 30 Avril 1989 , Banque , Juillet , 1989 ,p.755. Note Jean Louis Rives Lange.

(2) Paris, 5 chambre, 25 Mai 1985, La revue Banque, Octobre 1985, p. 965.

(3) Com., 22 oct. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, p.215.

(4) Colmar, 14 Juin 1985, Recueil dalloz sirey , 1986 , p. 218.

(5) Paris, 5e chambre, 13 Sep. 1990, Recueil dalloz sirey, Juill. 1991, 26e cahier, sommaires commentes, p.223 .

(6) Paris, 19 sep. 1989, Recueil dalloz sirey, 1990, 22e cahier, p.181.

(7) Cour d'Appel de paris , 5e ch., A , 1er décembre 1986 , Recueil dalloz sirey,1988, 9e cahier, p.p.111-116 Note Michel vasseur.

(٨) أنظر في ذلك :

Samuel Epschtein : "De quelques litiges en crédit documentaire, Banque, 1956, p.p. 479 – 483

(9) Trib. com. Paris, 3 sep. 1990, Recueil dalloz sirey, 1991, p. 223.

العبوات غير صالحة والأخرى وقعت بالبحر ، أو قبول شهادة منشأ وارد بها أن النقل تم على سفينة غير تلك المعينة بسند الشحن[١]، أو قبول سند شحن مبين به أن البضاعة تم شحنها من ميناء آخر غير الميناء المعين في خطاب الاعتماد وبمصاريف أزيد[٢]، أو قبول شهادة زراعية صحية رغم اشتمالها على بيانات تخالف تلك الواردة في باقي المستندات من حيث عدد الصناديق المعبأ فيها البضاعة ووزن كل صندوق، واشتمال هذه الشهادة على بيان بتاريخ لاحق على تاريخ الشحن مما يشكك في سلامتها[٣]، أو قبول سند الشحن رغم عدم مطابقته لشروط الاعتماد لتحميله المشترين غرامة تأخير[٤]، أو قبول مستندات بعد انتهاء ميعاد الصلاحية[٥]، أو عدم الاعتراض على المستندات المقدمة من المستفيد خلال أجل مقبول[٦].

وهذه التطبيقات على اختلاف الأخطاء التي أظهرتها ، يجمع بينها أمر واحد وهو أن البنك القائم بالفحص قد قبل مستندات غير مطابقة لتعليمات عميله الآمر، وهو ما يعنينا في هذا الصدد ، فضلاً عن عدم مطابقتها لخطاب الاعتماد الذي من المفترض أن يكون البنك قد التزم فيه التزاماً حرفياً بتعليمات عميله الآمر .

البنوك المسئولة أمام العميل عن الخطأ في عملية الفحص :

٤٣٧- سبق أن أشرت إلى أن البنوك المعنية بالفحص هي البنك الفاتح[٧] والبنك المؤيد[١] والبنك المفوض عن أي منهما بالفحص[٢] ، ومما تجدر الإشارة إليه أن

---

(١) أنظر في ذلك :

Trib. com. Seine, 6 Fév., 1950, p.p. 322- 325, Note Georges Marais.

(٢) نقض مصري الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق، جلسة ٥٤/٤/١٥ ، س٥ ، ص٧٦٧.

(٣) نقض مصري الطعن ١٩٨، لسنة ٣٩ ، جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ، س ٢٧ ، ص ٢٩٢.

(٤) نقض مصري ، الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ق ، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧

(5) Com. 20 Nov., 1990, dalloz sirey , juell. 1991, p.222.

(6) Cass.Com. , 14 octobre , 1981 , Recueil dalloz sirey 1982 , juris., p. 301, M . Michel . Vasseur .
Cass.com ,19 avril 1983 ,Recueil dalloz sirey 1984 , p. 80 .

(٧) فقد حكم بأن البنك الفاحص مسئول عن الفحص أنظر في ذلك :

Cass. Com. 7Avril 1992, Recueil dalloz sirey 1994, 3^e cahier, p. 22 note M.=

البنك الفاتح ملزم في جميع الأحوال بمراجعة المستندات المقدمة إليه من البنك الوسيط قبل نقلها للمشتري ، للتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد وأنها لا تنطوي على أي مخالفات ، وكذا البنك المؤيد عندما يفوض بنكاً آخر بالفحص، فإذا كانت المستندات غير مطابقة تحتم على البنك الفاتح أو المؤيد رفضها ورفض تعويض البنك الوسيط ، فإن قبلها كان ذلك خطأ منه يحاسب عليه أمام العميل.

=Michel Vasseur .

وفي ذات المعنى الحكم الصادر من محكمة بيروت المدنية الثانية ، جلسة ٨٠/٦/٦ ، المجلة العربية للفقه والقضاء ، إصدار جامعة الدول العربية ، أبريل نيسان ١٩٨٤ ، نقض مصري ١٢٢٥ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٩٩٠/٧/٩ س ٤١ ، ص ٤٠٩ ومن ثم فيكون البنك مسئولاً عن الأخطاء التي تقع أثناء إجراء عملية الفحص هذه ، فإن قدمت المستندات إلى المراسل فيكون عليه أن يرسلها للبنك الفاتح ليدرسها جيداً ويعطي الأمر بالدفع ، أنظر في ذلك:

Versailles, 24 mai 1991, Recueil dalloz sirey, 1992, p. 309 .

(1) Trib. com. Paris, 6e chamber, 3e sept. 1990, Recueil dalloz sirey, juillet 1991, 26e cahier, sommaires comments . p 222

Trib. com. Seine . 6 fevr. 1950, p 313 note Georges Marais

Samuel Epschtein , De quelques litiges en matière de crédit documentaire, Banque, 1956, p 479

(٢) ودور البنك المفوض بالفحص أو الدفع يتحدد حسب التكليف الصادر له من البنك الفاتح أو المؤيد، أنظر في ذلك:

André Faraggi et Jacque Coty ,crédit documentaire irrevocable - rolé de la banque intermediaire , Banque , Janv. 1979 , p. 583 .

المطلب الثاني

ركني الضرر وعلاقة السببية

الفرع الأول

ركن الضرر[١]

٤٣٨- الضرر هو الركن الثاني لمسئولية البنك العقدية أمام عميله الآمر عن أخطائه، وإخلاله بالتزاماته التعاقدية ، فكما يقال إن الضرر هو جوهر المسئولية عقدية كانت أم تقصيرية ، فإن لم يكن ثمة ضرر فلا مسئولية[٢]، وكما أن الضرر قد يلحق بالمستفيد إذا لم يؤد له البنك القيمة رغم قيامه بتقديم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد ، فإنه قد يلحق بالعميل الآمر إذا أخل البنك بشروط عقد الاعتماد[٣] ، ويتمثل هذا الإخلال ــ في مجال البحث الماثل – في قبول البنك مستندات مخالفة لتلك المنصوص عليها في عقد الاعتماد ، وقيامه بواجب الفحص على نحو مخالف إما لأحكام عقد الاعتماد ذاته أو للأحكام المكملة له سواء كانت

---

(1) Maurice Megrah, Op.cit. , p.661-
Victoria Laundry (Wendsor), Ltd.V. New men(1949)1 All E.R.,P. 993.
Arana Mills, Ltd. V. Dhavrajmal Gamindram–(1968)1 All. E.R., P. 113.
Cour de cassation, 24 fiv. 1987, dalloz sirey, Maritime français, tome 6, P. 648.
Cour de cassation, 13 Mai 1954, dalloz, juris., 1954, P. 630.
Cour d'appel d. Alx, 25 avril 1944, Le droit maritime français, tome 6, 1954, P. 652.

الدكتور / على جمال الدين عوض :" الاعتماد المستندية " ، مرجع سابق ، ص٣٩٢
الدكتور / محيى الدين اسماعيل علم الدين :" موسوعة اعمال البنوك "، مرجع سابق ، ص٨٣٥.
الدكتور / أحمد حشمت أبو ستيت :" نظرية الالتزام في القانون المدنى الجديد ــ الكتاب الأول ــ مصادر الالتزام "، مطبعة مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٤ ، بند ٢٦٣ ، ص٣٣٣ ــ الطعن ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ٩ /٧/ ١٩٩٠، س٤١ ، ص ٤٠٩.

(٢) الدكتور / أحمد حشمت أبو ستيت ، المرجع السابق ، ص ٨٣٥ .

(3) Maurice Megrah, Op.cit. p.661.
إذ يقول أن الأضرار لا تقتصر على عدم قيام البنك بسداد الأموال للمستفيد وإنما تمتد لإخلاله بالتزاماته التعاقدية أيضاً.

واردة في نصوص القانون أو القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية أو القواعد المستقرة في مجال فحص المستندات في الاعتمادات المستندية قضائية كانت أم صادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس على نحو ما جاء بمعيار الأعراف المصرفية الدولية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية ، فالبنك يلتزم بأن يعوض العميل الآمر عما يصيبه من أضرار بسبب عدم مطابقة المستندات[١] لشروط الاعتماد والشروط المكملة لها.

٤٣٩- وركن الضرر الناجم عن إخلال البنك بالتزاماته التعاقدية أمام عميله الآمر، لا يستقل بأحكام خاصة أو مختلفة عن تلك التي أوردتها القواعد العامة للمسئولية التعاقدية المقررة بالقوانين المدنية ، سواء في فرنسا أو في مصر ، إذ لم يرد بشأنه نص في القانون التجاري المصري عند تناوله للاعتمادات المستندية[٢]، كما لم يرد بشأنه نص في القواعد والأعراف الموحدة للاعتماد المستندية، أو معيار الأعراف المصرفية الدولية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية.

ولذلك فعادة ما يلجأ القضاء والفقه في مصر أو فرنسا عند الحديث عن ركن الضرر - بل وعند الحديث عن مسئولية البنك أمام عميله الآمر عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي - إلى الاستناد لأحكام كل من التقنين المدني الفرنسي والمصري.

ويرجع عدم استقلال ركن الضرر في مسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي أمام عميله الآمر بأحكام خاصة مختلفة عن تلك التي أوردتها القواعد العامة الواردة في التقنين المدني الفرنسي والتقنين المدني المصري إلى أن مسئولية البنك عموماً عن هذه العملية لم تحظ بتنظيم خاص مختلف عن التنظيم الذي أوردته القواعد العامة المقررة في القانون المدني.

---

(١) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين:"موسوعة أعمال البنوك"مرجع سابق ، ص ٨٣٥.

(٢) أنظر في ذلك المواد من ٣٤١ إلى ٣٥٠ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ حيث تناولت الاعتماد المستندى عموماً ، ولم تعرض لركن الضرر في مسئولية البنك أمام عميله الآمر.

٤٤٠- على أن ما يميز ركن الضرر عن باقي أركان المسئولية العقدية للبنك أمام عميله الآمر عن عملية الفحص أن القانون التجاري والقواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية عند تحديدهما لما هو مقبول من مستندات عند إجراء عملية الفحص وما هو غير مقبول منها إنما يحددان بذلك في الواقع ما يعد قبوله خطئاً من البنك وما لا يعد قبوله كذلك، وهو ما يستفاد من أن ركن الخطأ في مسئولية البنك أمام عميله الآمر قد تناوله القانون التجاري وتناولته القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ــ بل ومعيار الأعراف المصرفية الدولية لفحص المستندات المقدمة بموجب الاعتمادات المستندية ــ ولو بطريق غير مباشر.

كما أن القانون التجاري والقواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية عند تناولهما للأسباب المانعة لمسئولية البنك عموماً سواء في عملية الفحص أو غيرها قد تعرضا لشق من ركن المسئولية الثالث ، وهو ركن رابطة السببية بين الخطأ والضرر وما يتعلق منه بالأسباب الأجنبية التي تمنع قيام رابطة السببية بين الخطأ المسند للبنك والضرر اللاحق بالعميل ، كما في الحديث عن القوة القاهرة.

ومن ذلك يمكن القول أن القانون التجاري والقواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية قد تعرضا بشكل غير مباشر لركن الخطأ ، وبقدر محدد لركن رابطة السببية ولكنهما لم يعرضا بأي قدر ولو ضئيل لركن المسئولية الجوهرى الثاني وهو ركن الضرر.

٤٤١- والضرر الذي يتم التعويض عنه في مجال المسئولية العقدية هو الضرر المباشر وحده، ومن ذلك أن يكون البنك قد أخطأ في مطابقة شروط وثيقة التأمين علي شروط الاعتماد بينما تحقق الضرر عن فقد السفينة نتيجة للحرب[1]،ولا يزيد مقدار التعويض عنه عن الحدود التي كان يمكن توقعها وقت التعاقد[2]،والتي أثبت

---

(1) Cour d'appel d'Aix, 25 avril 1944, Le droit maritime français, Tome 6, 1954, p. 652.

(٢) وفي ذلك تنص المادة ٢٢١ على أنه: " ١-إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو ينص في-

المشتري حصولها وتمكن من نسبتها إلى مخالفة المستندات لتعليماته فإن لم يحصل هذا الإثبات فلا تعويض[١]،وذلك تطبيقاً لما تنص عليه القواعد العامة من تحميل المدعي عبء إثبات ما يدعيه[٢]، ومن ثم فهو لا يشمل جميع الأضرار التي تلحق بالعميل الآمر إلا إذا ثبت أن ثمة غشاً أو خطئاً جسيماً[٣] قد وقع من البنك في عملية الفحص.

٤٤٢- وفي قضية عرضت على محكمة النقض الفرنسية[٤] ، تدور وقائعها حول قيام مشتر أردني بفتح اعتماد مستندي ، لدى البنك العربي الانتركونينتال للاستثمار، لصالح بائع فرنسي لتمويل صفقة شراء خمسة وعشرون ألف طن أرز، وعندما قدمت المستندات للبنك الفاتح ، اتضح أن من بينها مستند يفيد أن ثمة تأمين إضافي على البضاعة محل الاعتماد نتج عنه دفع مبالغ أزيد من القيمة المقررة بالاعتماد ، وأن السبب في التأمين الإضافي ودفع هذه المبالغ الزائدة هو أن البائع قام بشحن البضاعة على سفينة قديمة مهجورة ، وإذ قيدت قيمة هذه المبالغ الزائدة على حساب العميل الآمر، فإنه لم يقبل هذا التصرف، وأقام دعوى أمام القضاء الفرنسي ، بطلب التعويض عن الأضرار الناجمة عن هذا القيد الخاطئ ، وعند طرح النزاع على محكمة النقض قضت بأن البنك الفاتح خالف نصوص الاعتماد المبرم بينه وبين عميله الآمر فيما تضمنه من أنه يجب طرح أية زيادة في التأمين عما هو مشترط ببنود الاعتماد ، التي تنص على أنه " يجب طرح أية زيادة في

=القانون فالقاضي وحده هو الذي يقدره ، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول. ٢- ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدره العقد ، فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشاً أو خطئاً جسيماً إلا بتعويض القدر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد " .

(١) أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ٣٩٢.

(٢) أنظر المستشار / عز الدين الدناصوري والدكتور/ عبد الحميد الشواربي :" المسئولية المدنية في ضوء القضاء والفقه "، مرجع سابق ، ص ٤٣٩.

(٣) وفي ذلك تنص المادة ٢٢٥ علي أنه: "إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً".

(4) Cour de cassation, 24 fev. 1987, dalloz sirey, 1989, p. 196.

التأمين من المستندات ، إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن نقل البضاعة على بـواخر قديمة ".

وواضح من هذا الحكم أنه قد عالج الأمور الآتية:

١- أن البنك الذي يخطئ في عملية فحص المستندات المقدمة له من المستفيد ، فيقبـل مستندات تنطوي على بنود مخالفة لشروط الاعتماد يتحمل بقيمة الأضرار الناتجـة عن هذا الخطأ.

٢- أن التعويض المستحق للعميل الآمر يكون في حدود قيمة الضرر المباشـر الـذي أصابه والذي توقعه المتعاقدين عند قيامهما بإبرام عقد الاعتماد الذي يحكم العلاقـة بينهما.

٣- أنه طالما اتفق الطرفان على قدر التعويض المترتب على الضرر المباشر المتوقع ، فإن الحكم يكون في إطار هذا الحدود ، فيقتصر التعويض على ما كان يدخل فـي حساب البنك وعميله وقت التعاقد ولا يمتد إلى التعويض عن الأضـرار الأخـرى التي لم تدخل في حسابهما ولا تعويض عنها.

٤- أما ما يستفاد ضمناً من هذا الحكم هو أن المستفيد في الاعتماد قد أثرى بقدر الفرق في قيمة المبالغ التي كان سيدفعها لشركة التأمين فيما لو قام بشحن البضاعة علـى سفينة جديدة ، والمبالغ التي دفعها بالفعل لدى قيامه بشحن البضاعة فـي السـفينة القديمة المهجورة التي شُحنت عليها البضاعة بالفعل ، في الوقت الذي كان سيفتقر فيه العميل بقيمة هذا الفرق وهو ما تداركه العميل الآمر بقيامه برفع دعـواه تلـك ومطالبته للبنك بالتحمل بقيمة هذا الفرق لخطأه في عملية الفحص ومخالفتـه عقـد الاعتماد والذي كان يوجب عليه أن يطرح هذا الفرق من القيمة المسـددة للعميـل الآمر ، وبصدور الحكم ضد البنك في هذه الدعوى أصبح البنك هو المتحمل بهـذه القيمة ، وصار من حقه أن يرجع على المستفيد بمقدار ما اثرى به دون سبب.

وقريب من هذا ما ذهب إليه أحد الشراح الفرنسيين في تعليقه على هذا الحكم إذ يقول [١]: " أن ما يمكن استخلاصه من هذا الحكم هو أن:

١- البنك الذي يدفع أكثر من المطلوب نظراً لعدم دراسة المستندات يتحمل بالزيادة التي دفعها.

٢- المستفيد من خطأ البنك يعد مثرياً بلا سبب.

وأهم ما يعنينا في هذا الحكم أنه كرس القاعدة القائلة أن مدى التعويض عن الضرر الناتج عن إخلال البنك بالتزامه التعاقدي وخطأه في عملية فحص المستندات يكون في حدود القدر المتوقع ، وفي ذلك تطبيق لأحكام التقنين المدني الفرنسي[٢] التي تنص على أن " المدين لا يسأل إلا بتعويض الأضرار التي كانت متوقعة أو التي كان في الإمكان توقعها ، متى كان عدم تنفيذ الالتزام لا يرجع إلى عمد المدين "، كما أن هذا القضاء ليس فيه مخالفة أو تعارض مع أحكام القانون المدني المصري التي تنص على أنه[٣]:" ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدره العقد فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشاً أو خطئاً جسيماً إلا بتعويض القدر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد"

٤٤٣- وفي قضية عرضت على محكمة النقض المصرية وصدر فيها الحكم حديثاً ذهبت المحكمة إلى القول[٤] بأن:"الاعتماد المستندي يلقى في العلاقة بين البنك فاتح الاعتماد وعميله طالب فتح الاعتماد التزاماً على هذا البنك بتنفيذ كافة ما تضمنه عقد الاعتماد من شروط تحققه للغاية منه لصالح عميله كما يلقي أيضاً على هذا العميل التزاماً مقابلاً بدفع قيمة الاعتماد والفوائد المستحقة وكافة المصروفات التي أنفقها البنك في تنفيذ الاعتماد فإذا أخل أي منهما بما التزم به عد مسئولاً عما قد يترتب على ذلك من ضرر للآخر باعتبار أن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدي

---

(١) أنظر في ذلك ميشيل فاسيير في تعليقه على حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٩٨٧/٢/٢٤ ، دالوزسيرى، ١٩٨٩ ، ص ١٩٦.

(٢) المادة ١١٥٠ من التقنين المدني الفرنسي.

(٣) المادة ٢٢١ من التقنين المدني الفرنسي.

(٤) نقض مصري ، الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٧١ ق ، جلسة ٢٠٠٣/١/٢٨ ، لم ينشر.

أو التأخير فيه يعد خطأ في ذاته يرتب مسئوليته – ولا يدرأها عنه إلا إثباته القوة القاهرة أو خطأ الغير الذي لا يسأل عنه أو خطأ الطرف الآخر".

ويستفاد من هذا الحكم أن عقد الاعتماد يولد التزامات متبادلة بين البنك وعميله يجب بموجبها على البنك أن يلتزم بتنفيذ كافة ما تضمنه عقد الاعتماد من شروط لصالح العميل فعليه أن يتسلم المستندات ، ويقوم بفحصها والتأكد من سلامتها وتطابقها مع بعضها البعض ومطابقتها لشروط الاعتماد ، مراعياً في ذلك مدة فحص المستندات التي قدرتها القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية[١]، بخمسة أيام يتم خلالها إجراء عملية الفحص ، ثم يكون عليه أن يسلم المستندات فوراً إلى العميل الأمر فور الانتهاء من عملية الفحص[٢].

فإن تأخر البنك عن تسليم المستندات بعد انتهائه من عمليه الفحص، كان مسئولاً عن الأضرار المترتبة على هذا التأخر.

ومن أهم ما يمكن ملاحظته على الحكم ووقائعه:

١- أن عبارات الحكم وردت عامة في شأن الحديث عن الضرر ، فلم يبين ماهية الأضرار التي يسأل عنها البنك وعميله في هذه الحالة ، وهل تقتصر على التعويض عن الأضرار المتوقعة وقت إبرام العقد ، أم تمتد فتشمل إلى جانب ذلك الأضرار التي كان يمكن للطرفان أن يتوقعانها وقت إبرام العقد.

٢- أن السبب في قيام الطاعنة بإقامة دعواها يتمثل في الآتي :

أ- خطأ البنك وإخلاله بأحد التزاماته الجوهرية التي يلقيها عليها عقد الاعتماد ، وهو بشكل مباشر ، وعلى نحو ما دلت عليه وقائع الطعن ، ومدوناته ، عدم قيام البنك بتسليم المستندات إلى عميله الأمر ، فمن المقرر أنه على البنك بمجرد انتهائه من عملية الفحص وتأكده من سلامة المستندات أن يبادر بإخطار العميل بوصولها وأن

---

(١) ومدة الفحص لا تتجاوز خمسة أيام عمل مصرفية وفقا للمادة ٢/١٤ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠ .

(2) Paris, 13 jullet 1988, dalloz sirey, 1990, p. 187, Note. Michel Vasseur.

يدعوه لتسليمها حتى يتيح له الفرصة في استلام البضاعة من السفينة مباشرة دون أن يتحمل أية رسوم جمركية (أرضية أو تخزين)[1].

ب- أن البنك قد فوت على الطاعنة الفرصة في الحصول من شركة التأمين على التأمين المقرر على بعض الأخطار المؤمن ضدها إذ أنه بتأخره في إخطار الطاعنة (العميلة) بورود مستندات الاعتماد فور تسلمه لها وإخطارها به بعد أكثر من شهر انقضت مدة التأمين التي كان يحق للطاعنة مطالبة شركة التأمين بقيمة التأمين المستحق عن هذه الإخطار خلالها.

وهو ما كشف عنه الطعن في حيثياته حيث ورد به أنه :" لما كانت الطاعنة قد أقامت دعواها على نحو ما حصله الحكم المطعون فيه بطلب الحكم بإلزام البنك المطعون ضده بدفع قيمة الاعتماد المستندي تعويضاً عما أصابه من ضرر نجم عن عدم إخطارها بورود مستندات هذا الاعتماد فور تسلمه له وإخطارها به بعد أكثر من شهر مما أسقط حقها في مطالبة شركة التأمين بقيمة ما لحق بالبضاعة من عجز فضلاً عن تعويض عن مخالفة المواصفات المتفق عليها خلال الأجل المحدد بوثيقة التأمين ، وكان من الثابت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام خبير الدعوى بدلالة ما ورد بالمحضر الإداري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٧ إداري ميناء الإسكندرية المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٩٧ والذي قدمت صورته إليه وأثبت فيه محرره تقدم وكيل البنك المطعون ضده ببلاغ لإثبات وصول البضاعة مشمول الاعتماد المستندي محل النزاع بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦ بها عجز مقداره (٣٤٠) كرتونة تحتوى على (٥٦٣٠) زجاجة عطور فضلاً عن مخالفة نوعية هذه العطور للماركات الأصلية موضوع الاعتماد، وكذا دلالة الخطاب الموجه للطاعنة من البنك المطعون ضده والذي يخطرها فيه بوصول أصل مستندات الاعتماد المؤرخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٦ والذي صدره البنك لها في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٦ وما اشترطه طلب فتح الاعتماد من تقيد هذا البنك بعدم سداد قيمة البضاعة إلا بعد مرور ستين يوماً من الشحن وتسلم عدة مستندات منها بوليصة تأمين تغطى جميع أخطار النقل البحري بالمبلغ الإجمالي

---

(1) Georges Marais, Op.cit., p. 31 .

لفاتورة الشراء مضافاً إليها ١٠% من قيمتها على أن يتم سحب هذه المستندات فور إخطار الطاعنة بوصولها تليفونياً أو بخطاب موصى عليه – وأن ما جاء بكتاب شركة التأمين من رفض تعويض ما لحق البضاعة من عجز للتأخير في معاينتها لمدة جاوزت السبعة أشهر وما ورد بكتاب مراقبة ومعاينة البضاعة من تأكيد رفض تلك الشركة تعويض هذا الضرر لمخالفة شروط الوثيقة القاضي بوجوب إجراء المعاينة خلال فترة لا تزيد عن شهر من تاريخ وصول السفينة إلى الميناء أو تمام وصول الشحنة إلى مخازن العميل أيهما أقرب وإلى ما جاء بتلك الوثيقة تأكيداً له ...".

ولعل ما أدى بالمحكمة إلى عدم بيان ما إذا كان التعويض يشمل الضرر المتوقع وغير المتوقع أم يقتصر على الضرر المتوقع اللاحق بالطاعنة أن المحكمة أظهرت ما شاب الحكم الاستئنافي من عيوب وأعادت ملف الطعن إلى محكمة الاستئناف ، فلم تشأ لذلك أن تحدد موقفها في هذه المسألة على أن هذا يدعونا إلى بيان أن القواعد العامة المقررة في المسئولية العقدية عموماً تقضي بأن التعويض المستحق عن الإخلال بالتزام تعاقدي – كعدم قيام البنك بتسليم بإخطار الطاعنة بورود المستندات وتسليمها لها فور الانتهاء من فحصها – ينحصر في التعويض عن الأضرار التي كان الأطراف يتوقعانها سلفاً طالما كان الالتزام الذي أخل البنك به التزاماً تعاقدياً ، وهو ما سبق أن بينت أن كل من القانون المدني الفرنسي[1]، والقانون المدني المصري والفقه الإنجليزي قد أخذ به ، أما مقداره فيستقل قاضي الموضوع بتحديده.

ومن جهة أخرى أشير إلى أن تفويت الفرصة الذي اتخذت منه الطاعنة سبباً من أسباب طعنها ومطالبتها بالتعويض يعد من الأمور التي يتم التعويض عنها، وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين تفويت الفرصة والضرر المحتمل فالضرر

---

(١) المادة ١١٥٠ من التقنين المدني الفرنسي .

المحتمل لا يعوض عنه لأنه لم يقع أما تفويت الفرصة فيجب التعويض عنه ، لأنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق[١].

٤٤٤- والمقرر أنه إذا كان الضرر الناتج عن مخالفة المستندات محدداً بمبلغ معين وتعهد البنك بتحمله ، فلا يكون للعميل حق في رفض المستندات ، وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه :

" لئن كان من حق العميل رفض المستندات لعدم سلامتها وتطابقها مع التعليمات الواردة بالاعتماد ، إلا أنه إذا كان الضرر الناجم عن خطأ البنك المتمثل في قبول وثيقة تأمين تغطي خطرا لم يطلب العميل تغطيته أصلا ، وهو خطر السرقة ، محدد المقدار ، وكان البنك قد أبدى استعداده لتعويض هذا الضرر وتعهد بتحمله ، فإنه لا يكون للعميل حق _ والحال هكذا _ في أن يرفض المستندات " [٢].

تطبيقات عملية أخرى [٣]:

٤٤٥- وثمة أمثلة أخرى على حالات الضرر الذي يستحق عنه تعويض ، أذكر منها ما يلي:

١- ورود تحفظ بسند الشحن بشأن حالة البضاعة وتغليفها يجعله غير نظيف ومع ذلك يقبله المشتري ويقاضي البنك عن التلف الحاصل للبضاعة بسبب سوء التغليف[٤].

٢- قبول وثيقة تأمين لا تغطي مخاطر معينة كان المشتري قد طلب في تعليماته أن يغطيها التأمين[٥].

---

(١)الدكتور / عبد المنعم فرج الصدة ، مرجع سابق ، بند ٤٥١ ، ص ٥٣٢ .

(2) Cour de cassation , 13 Mai 1954 , dalloz , Juris.,1954, p.630.

(٣) أنظر الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق السنهوري :" الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الاول ، المجلد الأول، العقد "، المرجع السابق، ص ص ٩٢٨، ٩٢٩ - المستشار / عز الدين الدناصوري والدكتور / عبد الحميد الشواربي :" المسئولية المدنية في ضوء القضاء والفقه "، مرجع سابق ، ص ٤٤٠.

(٤)الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٣٩٢.

(٥) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٩٢. ويلاحظ أن قبول المشتري للمستندات المخالفة يعد بمثابة=

الفرع الثاني

ركن علاقة السببية

٤٤٦- لا يكفي أن يكون هناك خطأ يتمثل في قبول البنك مستندات غير مطابقة ، وضرر يلحق بالعميل، بل يجب أيضاً أن يكون الخطأ هو السبب في الضرر[١]، فقد يكون هناك خطأ من البنك في فحص المستندات، كما قد يكون هناك ضرر أصاب المشتري، دون أن يكون ذلك الخطأ هو السبب في الضرر، مثل أن تنخفض أسعار البضائع فيكون الضرر الذي أصاب المشتري في هذه الحالة غير ناشئ من خطأ البنك وإنما من سبب أجنبي لا يد له فيه.

٤٤٧- وقد اختلفت الآراء في عبء إثبات السببية بين الخطأ والضرر، وما إذا كان هذا العبء على المدعي – العميل – أم المدعي عليه – البنك – في دعوى التعويض المقامة من الأول، فيذهب البعض إلى القول إن عبء الإثبات يقع على المدعي عليه ، وهو لن يثبت قيام رابطة السببية بطبيعة الحال وإنما يثبت وجود السبب الأجنبي المؤدي للضرر سواء تمثل هذا السبب الأجنبي في قوة قاهرة أو حادث فجائي أو خطأ العميل المشتري أو فعل الغير ، ومن ثم ينفي وجود هذا السبب الأجنبي السببية عن خطئه ، ويستند في ذلك إلى أن علاقة السببية ما بين الخطأ والضرر قائمة وبالتالي يكون على المدعي عليه عبء نفي هذه العلاقة إذا أدعى أنها غير موجودة، فعبء الإثبات على المدعي عليه لا على المدعي[٢].

= تنازل منه عما بها من مخالفات كما سنرى فيما بعد، ولذلك فإن قبوله سند شحن غير نظيف أو وثيقة تأمين لا تغطى جميع المخاطر التي طلب تغطيتها يجب أن يكون مع التحفظ حتى يحتفظ بحقه في طلب التعويض عن المخالفات التي انطوت عليها.

(1) Cour d'appel d'Aix, 25 avril 1944, Le droit maritime français, Tome 6, 1954, p. 652.

(٢) الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري :" الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الأول ، المجلد الأول، العقد "، مرجع سابق ، بند ٤٥٤ ، ص ص ٩٣٩ ، ٩٤٠.

ويذهب رأى آخر إلى تحميل المدعي عبء إثبات ما يدعيه وهو عبء ميسور في الغالب فبثبوت الضرر كثيراً ما تبدو السببية بين الخطأ وبين الضرر واضحة لا تحتاج إلى جهد كبير من المدعي في إثباتها ، فإن احتاج إثبات السببية إلى تقديم قرائن ترجح قيامها فينتقل عبء الإثبات إلى المدعي عليه[١].

٤٤٨- ويرى البعض أن هذا الخلاف محدود الأهمية من الناحية العملية إذ ليس من شك في أن ثبوت الخطأ والضرر يقيم في القليل قرينة قضائية على رابطة السببية بينهما بما ينقل عبء نفيها إلى عاتق المدعي عليه[٢].

٤٤٩- وفي قضية[٣] تدور وقائعها حول قيام أحد العملاء بطلب فتح اعتماد من بنك فرنسي لصالح أحد الموردين بالسويد لتمويل شراء بضاعة سيستوردها من السويد، قام البنك الفرنسي بتفويض بنكاً سويدياً بفتح الاعتماد، ولأن البنك السويدي لم يلتزم بشروط فتح الاعتماد إذ لم يورد من بينها أن الشحن يجب أن يتم من الميناء الذي حدده العميل الآمر، فإن العميل الآمر قام بالاستناد إلى هذا الخطأ في مطالبة البنك الفاتح بتعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة لورود تلف بحوالي أربعة وثلاثون طنا من البضاعة المستوردة ولكنه لم يوضح رابطة السببية بين الخطأ الذي يستند إليه وبين الضرر الذي لحق به، لذلك قضت المحكمة برفض طلبه بالتعويض.

وهذا الحكم يتفق مع القواعد العامة في المسئولية المدنية، ومنه يتضح أن:

١-على البنك أن يلتزم بالشروط التي حددها عميله الآمر سواء عند فتح الاعتماد أو عند فحص المستندات فيلتزم بها ولا ينحرف عنها، فإن كان العميل قد حدد ميناءً معينا لشحن البضاعة، فيجب أن يتم ذكر ذلك بخطاب الاعتماد الموجه للمستفيد، ويجب عدم قبول سند شحن مبين به أن البضاعة قد شحنت من ميناء

---

(١) ومن أنصار هذا الرأي المستشار / عزالدين الدناصوري والدكتور/ عبد الحميد الشواربي: " المسئولية المدنية في ضوء القضاء والفقه "، المرجع السابق ، ص ص ٤٥٥-٤٥٧.

(٢) الأستاذ / محمد كمال عبد العزيز:" التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه "، مرجع سابق، طبعة ١٩٨٠ ، ص ٧٧٨.

(3) Cour d' appel d' Orane ,1 juin 1959, Banque, 1960, p. 253.

آخر غير الميناء المذكور وإلا كان البنك مخطئا متحملاً المسئولية عن الأضرار الناجمة عن هذا الخطأ.

٢-أن الخطأ الصادر من البنك لا يبرر إقامة دعوى عليه لتحميله المسئولية عن أضرار لا تربطها رابطة سببيه بهذا الخطأ، فإذا كان تحميل البضاعة من ميناء شحن آخر غير الميناء الذي حدده العميل الآمر لم يكن هو السبب المباشر في تلف البضاعة، فلا تكون ثمة مسئولية على البنك عن هذا الضرر.

٣-أن على العميل الآمر – طالب التعويض – أن يكشف عن رابطة السببية تلك بأن يوضح أن ثمة علاقة بين الخطأ الصادر من البنك والضرر الذي لحق به، وأن الخطأ كان هو السبب في وقوع الضرر، وأن الضرر لم يقع نتيجة لسبب أجنبي لا يد للبنك فيه.

المقصود بالسبب الأجنبي الذي ينفي علاقة السببية:

٤٥٠- رغم أن القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية لم تعرض لنظام التعويضات بوجه عام كما سبق أن أسلفت إلا أنها عرضت مع ذلك لموضوع السبب الأجنبي فنصت على أنه[١]"لا تتحمل البنوك أي التزام أو مسئولية عن النتائج المترتبة على تعطيل أعمالها بسبب حوادث القضاء والقدر أوالشغب أو الاضطرابات الأهلية أو التمرد أو الحروب أو حوادث الإرهاب أو أي اضطرابات أو الإغلاق أو أي أسباب أخرى خارجة على سيطرتها.

ولن يقوم البنك عند استئناف عمله بالوفاء أو تداول الاعتمادات التي انتهت صلاحيتها خلال فترات توقف أعمالها" .

وهذا النص ينفي عن البنوك المسئولية في حالة الأحداث العامة التي تمنعها من مزاولة عملها دون أن يكون لإرادتها دخل فيها [٢] ، ومن أهم ما يؤخذ عليه أنه يقصر عدم المسئولية على حالة انقطاع الأعمال للأسباب الواردة به كما أنه بعد أن

---

(١) المادة ٣٦ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠.

(٢) تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ١٧ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٥٠٠ المقابلة للمادة ٣٦ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠.

قدم أمثلة للأسباب التي تنفي مسئولية البنك وقال إن منها القوة القاهرة والاضطرابات العامة والعصيان المدني والتمرد والحروب استطرد قائلاً أو أية أسباب أخرى خارجة عن إرادتها دون أن يحدد هذه الأسباب ، وقد جاء نص المادة ١٦٥ من القانون المدني أكثر وضوحاً ودقة ، إذ لا يقصر حالات السبب الأجنبي على حالة انقطاع الأعمال ، بأن نص على أنه " إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك ".

وهو وإن كان يقدم أمثلة للسبب الأجنبي إلا أن هذه الأمثلة تكاد تغطى كافة صور السبب الأجنبي ، ومن الأهمية أن أعرض لهذه الصور في القواعد العامة لنرى مدى اعتبارها كذلك في حالة مسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي :

١-القوة القاهرة:

٤٥١- اعتبرتها القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية من الأمور النافية لمسئولية البنك(١)، وهي كذلك في القواعد العامة (٢)، ولتحقق وقوع القوة القاهرة، يجب توافر ثلاثة شروط هي:

أ- أن يكون الحادث غير ممكن التوقع، ويؤخذ في تحديد ما إذا كان من الممكن توقع الحادث الفجائي والقوة القاهرة أو لا يمكن توقعه بمعيار مطلق أو معيار موضوعي مجرد ، فلا يكفي أن لا يتوقعه البنك المدعي عليه بل يلزم أيضاً ألا يتوقعه أشد الناس يقظة وبصراً بالأمور(٣) .

ب- أن يكون مستحيل الدفع.

---

(١)المادة ٣٦ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠.

(2) François Gura ,Op.cit, No.355 , p316 .

(٣) الدكتور / محمد حسام محمود لطفي : " النظرية العامة للالتزام – مصادر الالتزام" ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، فرع بني سويف ، غير مدون به أسم دار النشر ، ١٩٩٧/١٩٩٨، ص٢٨٦.

ج- أن يكون الحادث من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً[١].

ومن أمثلة القوة القاهرة ، وقوع فيضان أو براكين أو غير ذلك من الحوادث غير المتوقعة ومستحيلة الدفع والتي تجعل تنفيذ التزام البنك مستحيلاً ، ومن الصور التي يمكن أن تؤثر فيها القوة القاهرة على عملية الفحص ، حالة ما إذا وقعت القوة القاهرة بعد استلام البنك للمستندات وقبل أن يتم البنك فحصها مما يؤدي إلى تأخره في فحصها وتسليمها إلى العميل المشتري إلى ما بعد وصول البضاعة إلى ميناء الوصول بعدة أيام وتحمل العميل بسبب ذلك رسوماً جمركية (أرضية) ، أو التأخر في إتمام عملية الفحص إلى ما بعد المدة القصوى المحددة للفحص وقدرها خمسة أيام كما أسلفنا وفقاً لما أشارت إليه القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية[٢].

وعلى ذلك فإن القوة القاهرة تختلف عن الظروف التي يمكن دفعها والتغلب عليها[٣].

٢-خطأ المضرور:

٤٥٢- وقد يكون الخطأ الصادر من العميل مستغرقاً لخطأ البنك أو يكون الخطأ مشتركاً من الطرفين، وفي هذه الحالة فإما أن تنقضي مسئولية البنك فلا يحكم عليه بشيء أو يقتصر الحكم عليه بتعويض غير كامل بحيث يتحمل المضرور جزءاً من المسئولية بمقدار ما ارتكب من خطأ، ووفقاً لأحكام القانون المدني فإنه:

" يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض، أو لا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه"[٤].

ومن الأمثلة التي يكون الخطأ فيها صادراً من المضرور حالة ما إذا كانت التعليمات الصادرة منه غير واضحة ومحددة ، وقد رأينا مثلاً على ذلك طلب

---

(١) أنظر في ذلك تفصيلاً : الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري:" الوجيز في شرح القانون المدني "، ج/١ ، نظرية الالتزام بوجه عام ،دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية، ١٩٩٧ ، ص ٣٧١ وما بعدها.

(٢) المادة ٢/١٤ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ .

(3) François Gura , Op.cit, No. 355, p. 316.

(٤) المادة ٢١٦ من القانون المدني المصري.

العميل بضاعة صحية موافقة للقوانين الفرنسية للتعبير عن رغبته في طلب شهادة صحية، وفي هذه الحالة لو قبل البنك مستندات غير مشتملة على الشهادة الصحية يكون المسئول عن ذلك هو العميل"[1].

ومن الأخطاء الأخرى التي قد يقع فيها العميل الآمر عدم إبداء رأيه في المستندات المقدمة إليه فوراً أو في وقت معقول.

٣-خطأ الغير ... إحالة:

٤٥٣- وقد سبق أن عرضت لهذه المسألة في أكثر من موضع خاصة عند حديثي عن البنوك المعنية بالفحص، وقد رأينا أن البنك الفاتح ملتزم في كل الأحوال بفحص المستندات سواء وردت له من بنك مؤيد أو من بنك مفوض بالفحص، فلا يكتفي بفحص البنك الوسيط وإنما يجري هو الآخر فحصا ثانيا ليقرر ما إذا كان سيعوض البنك الوسيط عما أداه أم لن يعوضه ويرفض بالتالي المستندات، فإن قبلها البنك الفاتح رغم ما بها من مخالفات كان مسئولاً عن هذا الخطأ.
ومن ثم لا يكون البنك الفاتح معفيا من المسئولية في هذه الحالة على خلاف القواعد العامة ومرد ذلك إلى أن التزام البنك بالفحص التزام شخصي .

وهذا بخلاف الوضع بالنسبة لمسئولية البنك عن خطأ الغير في عملية التبليغ بالرسائل والخطابات حيث تنص المادة ٣٥(٢)، من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٦٠٠ على أنه:" لاتتحمل البنوك أية مسئولية أوإلتزام فيما يتعلق بالنتائج المترتبة عن تأخيرأو ضياع أو تشويه أو أخطاء أخرى تنتج عن تحويل أي رسالة أو استلام الخطابات أو المستندات وذلك عندما تكون هذه الرسائل أوالخطابات أو المستندات قد أرسلت وفقاً لما هو مطلوب بالاعتماد أو عندما يتخذ البنك قرار باختيار خدمة التسليم في حالة عدم وجود تعليمات بهذا الخصوص بالاعتماد" .

إذ في الحالة الأخيرة تعفي البنوك من المسئولية عن أخطاء غيرها كما لو أرسل

---

(1) Trib. Com. Paris,18 Janv.1985, dalloz sirey, 1986,2e chahier, Note M. Michel Vasseur.

(٢) تقابلها المادة ١٦ من القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، النشرة رقم ٥٠٠.

برقية عن اعتماد بمليون فأبلغه مكتب التلغراف على أنه عشرة ملايين فلا يكون البنك مسئولاً ويتم تصحيح هذا الخطأ المادي[١].

وبخلاف الوضع بالنسبة لمسئولية البنك عن الخدمات الأخرى التي تؤديها البنوك الوسيطة، إذ تنص المادة ٣٧/ ١، ٢ (٢)، من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠ على أنه:

" ١٠البنك الذي يستفيد من خدمات بنك آخر بغرض تنفيذ تعليمات الأمر إنما يقوم بذلك لحساب وعلى مسئولية الأمر.

٢٠لايتحمل البنك المصدر أو البنك المبلغ أي التزام أو مسئولية في حالة عدم تنفيذ التعليمات المرسلة لبنك آخر حتى لو كان هذا البنك هو الذي اختار البنك الآخر".

إذ لا يعد البنك مسئولاً عن أفعال البنوك التي يختارها كما أنه هو نفسه غير مسئول أمام الآمر إذا لم يتمكن من تبليغ رسائله أو تعليماته، والذي يتحمل نتائج ذلك هو الآمر كما يتحمل المصاريف التي تكبدها البنك فاتح الاعتماد والبنوك الأخرى التي استعان بها[٣].

---

(١) تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين، على المادة ١٦من القواعد الموحدة، النشرة ٥٠٠ المقابلة للمادة ٣٧من القواعد الموحدة ، النشرة ٦٠٠ .

(٢) تقابلها المادة ١٨/ أ،ب من القواعد الموحدة ، النشرة رقم ٥٠٠.

(٣) تعليق الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين على المادة ١٨من القواعد الموحدة،النشرة رقم ٥٠٠ ، وأنظر أيضاً :

François Gura , Op.cit, No. 333 ,p .302.

حيث إنه بعد أن يقرر أن البنك لا يعد مسئولاً عن اختياره للبنوك الوسيطة يعود ويقلل من شأن انعدام المسئولية هذه قائلاً إنها ذات نطاق محدود طالما أن البنك يظل مسئولاً أمام عميله الآمر عن سلامة التنفيذ.

المطلب الثالث

رفض المستندات

(الترك)

٤٥٤- رأينا في المطلبين السابقين أن مسئولية البنك أمام عميله الآمر عن فحص المستندات المقدمة إليه من المستفيد قد تؤدي إلى الحكم عليه بالتعويض عما ألحقه بعميله من أضرار، ولكن هذا ليس هو الجزاء الوحيد الذي قد يتعرض إليه البنك ، فإذا لم ينفذ البنك تعليمات عميله بحذافيرها بأن خالفها إما أثناء تحرير خطاب الاعتماد أو أثناء عملية الفحص ، وترتب على ذلك استلام مستندات مخالفة لشروط الاعتماد أو غير متطابقة مع بعضها البعض أو ترتب عليه تنفيذ الاعتماد بعد انتهاء ميعاد الصلاحية وتأخر المستندات تأخراً فاحشاً كان البنك مسئولاً عن هذه المخالفات ، وكان للعميل أن يرفض المستندات أو أن يتركها.

وفي قضية عرضت على محكمة السين التجارية تدور وقائعها حول قيام إحدى المؤسسات في مونت كارلو بإبرام صفقة شراء نخالة حبوب من أحد الموردين في داهومي بأفريقيا الوسطى على أن يتم السداد عن طريق الاعتماد المستندي وقام البنك فاتح الاعتماد – البنك التجاري الإيطالي بمارسيليا – بتفويض أحد بنوك أفريقيا الوسطى بتنفيذ الاعتماد وبعد أن قام البنك الأخير باستلام المستندات أرسلها إلى البنك فاتح الاعتماد فقام بعرضها على عميله الآمر ، ولما فحص العميل المستندات وجد أنها انطوت على عدة مخالفات إذ اتضح له خلو الفواتير من بعض الكلمات التي تطلبها الاعتماد مثل كلمة صافي وكلمة تجاري كما اتضح له أن سند الشحن غير نظيف إذ جاء به أن العبوة غير صالحة لسقوطها في البحر، فرفض المستندات ، وعند عرض الأمر على محكمة السين التجارية قررت أن للعميل الحق في ترك المستندات إذا اكتشف أنها غير مطابقة لشروط الاعتماد. (1)

---

(1) Trib. Com. Siene,6 Fev. 1950, dalloz, 1950,p.323

ومن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الحكم ما يلي :

١- أن العميل الذي يترك المستندات المخالفة لا يعد مخطئاً ، وإنما يعد محقاً في تصرفه.

٢- أن البنك الذي يقبل مستندات مخالفة لشروط الاعتماد يتحمل نتيجة تصرفه ولا يكون له والحق في إجبار عميله على قبول هذه المستندات أو الرجوع على هذا العميل بما أداه البنك للمستفيد مقابل هذه المستندات غير السليمة.

وأعتقد من وجهة نظري أن هذا الحكم لا يقف عند حد كونه تعبيراً واضحاً للقاعدة العامة في الترك والتي تتيح للعميل الآمر أن يترك المستندات إن وجد أنها مخالفة لشروط الاعتماد ، وإنما هو تعبير واضح أيضاً عن العديد من المبادئ والاعتبارات التي يجب على البنك أن يراعيها في كل خطوة من خطوات تنفيذ الاعتماد عموماً وفي عملية الفحص بوجه خاص ، إذ يجب على البنك أن يراعي قاعدة التنفيذ الحرفي لتعليمات العميل ، والتأكد من سلامة المستندات ومطابقتها لشروط الاعتماد وعدم تناقضها مع بعضها البعض ، وإلا تحمل المسئولية المترتبة على ذلك فيما لو قام العميل برفض المستندات.

٤٥٥- ويلاحظ أن المخالفات الواردة بالمستندات محل الحكم السابق عديدة تشمل بالإضافة إلى نقص بعض الكلمات في الفواتير ككلمة صافي وكلمة تجاري ووجود سند شحن غير نظيف لورود بعض التحفظات به ، ولكن ما الحكم إذا لم تكن المخالفات الواردة بالمستندات متعددة على هذا النحو ، هل تنطبق القاعدة العامة في الترك أم لا تنطبق بمعنى أنه إذا كانت المخالفات الواردة بالمستندات مقصورة على مخالفة واحدة فهل يكون للعميل أيضاً أن يرفض المستندات ويتركها للبنك أم أن الوضع سيكون مختلفاً.

وللإجابة على هذا التساؤل أعرض لقضيتين تم عرضهما على القضاء الفرنسي.

وفي القضية الأولى قامت الشركة الآمرة برفض المستندات عندما اكتشفت أنها تحتوي على مستند بديل عن المستند الذي طلبته [1] ولم تنكر عليها المحكمة هذا التصرف.

---

(1) Com, 20 Nov.1990, Dalloz sirey, Juillet 1991, p.222.

أما القضية الثانية فتدور وقائعها حول قيام أحد العملاء الفرنسيين بفتح اعتماد مستندي لصالح مورد برازيلي لتمويل صفقة برتقال طالباً تقديم العديد من المستندات من بينها شهادة تفتيش وشهادة صحية وبدلا من أن يقدم المستفيد الشهادتين اكتفي بتقديم شهادة واحدة قائلاً أن هذه هي العادة المتبعة في البرازيل في هذا النوع من التجارة واقتنع البنك بهذا التبرير وقام بالدفع للمستفيد ، ونظراً لفشل العميل الآمر في الحصول على تصريح استيراد لهذه البضاعة وانتهاء موسم التجارة الخاصة بها رفض العميل المستندات وعندما تم عرض الأمر على محكمة استئناف باريس قضت بقبول المستندات. (١)

ويلاحظ الفارق الجوهري بين هذا الحكمين إذ بينما عمل الحكم الأول على تكريس القاعدة العامة في الترك بل وأجاز الترك حتى إن كانت المستندات لا تنطوي إلا على مخالفة واحدة وهي مخالفة تقديم مستند بديل في الحالة المعروضة فإن الحكم الثاني جاء على النقيض من ذلك إذ لم يقر الترك رغم أن المستندات المقدمة من المستفيد لم تكن مطابقة لشروط الاعتماد.

واعتقد من وجهة نظري أن الحكم الثاني محل نظر لمخالفته مبدأ الحرفية الذي يفرض على البنك تنفيذ تعليمات العميل بحذافيرها إذ المقرر أنه ليس للبنك عند مطابقة المستندات على خطاب الاعتماد أدني سلطة في التقدير أو الاستنتاج وليس له أن يتصرف من جانبه في أي خلاف ولو كان يسير ، وما عليه أن يقوم به هو أن يلتزم بالمطابقة التامة ، الكاملة ، الحرفية.

ولذلك أري أن الحكم الثاني الصادر من محكمة استئناف باريس لم يقصد به تقرير قاعدة عامة يمكن الارتكان إليها في الحالات الأخرى المماثلة فالبنك عندما التزم في عقد الاعتماد إنما التزم بتقديم شهادتين وليس شهادة واحدة.

٤٥٦- وفي بعض الأحيان يرى العميل أن ترك المستندات لن يحقق له أي مصلحة فيتسلمها رغم ما بها من مخالفات ، فإن قبلها فإنه يعد متنازلا عما بها من مخالفات لذا يقول أحد الفقهاء الإنجليز أنه: " غالباً ما يتنازل العميل عن المخالفات الواردة بالمستندات لأسباب وجيهة ، كأن يكون راغباً في

(1) Cour d' appel de Paris (3e Chamber) ,15 Juillet 1942, Revue général de droit commercial, 1943, p 27.

استلام البضاعة" [١]،وهو ما يتجه إليه الفقه والقضاء الفرنسيين ، فيقول أحد الشراح الفرنسيين : "أنه من أسباب درء مسئولية البنك عن المستندات غير المطابقة لشروط الاعتماد قبول العميل هذه المستندات رغم عدم سلامتها". [٢]

وفي قضية عرضت على القضاء الفرنسي تدور وقائعها حول قيام أحد العملاء بفتح اعتماد مستندي لدى أحد البنوك لتمويل صفقة شراء إكسسوارات سيتم نقلها جواً وعند ورود المستندات اتضح أن ثمة خطأ في تاريخ إرسال البضاعة الوارد بخطاب النقل الجوي ، ورغم ذلك قام البنك بالدفع للمستفيد مع التحفظ بأنه في حالة قيام العميل برفض المستندات سيقوم البنك بالرجوع على المستفيد ومطالبته برد المبالغ التي أداها مقابل هذه المستندات غير السليمة ، إلا أنه لما قام البنك بتقديم المستندات إلى عميله لم يستعمل العميل حقه في رفض المستندات وإنما استلمها ثم استلم البضاعة أيضاً وعندما عرض الأمر على المحكمة قررت أنه باستلام العميل المستندات المخالفة وعدم اعتراضه عليها أو رفضها تكون المسئولية قد سقطت عن البنك. [٣]

فالمقرر أن العميل الذي لا يعيد المستندات المخالفة لشروط الاعتماد ويتسلمها من البنك وهو يعلم جيداً أن بها أخطاء إنما يكون قد تنازل عن المخالفات الواردة بالمستندات ويكون قد أعفي البنك من المسئولية عن قبول هذه المستندات ولا تكون على البنك أية مسئولية بعد ذلك عن المخالفات الواردة بالمستندات. [٤]

٤٥٧- لكن ما الوضع إذا قام العميل برفض المستندات وتركها للبنك ثم عاد بعد ذلك واستلمها هل يكون له الحق في الرجوع على البنك الفاتح أم أنه بقبول المستندات يكون قد أسقط حقه في الرجوع على البنك باعتباره متنازلا عن المخالفات الواردة بالمستندات.

وفي قضية عرضت على محكمة استئناف باريس تدور وقائعها حول قيام عميل فرنسي بفتح اعتماد مستندي لدي بنك كريديت ليونيه لصالح مستفيد تركي وعندما وردت المستندات رفضها العميل لمخالفتها لشروط الاعتماد ، ولكنه عاد وقبلها ،

---

(1) Duncan Sheehan,Op.cit. , p326
(2) François Gura, Op.Cit, N° 357, P.317.
(3) Agen, 27 juin 1988, Dalloz sirey, 1990, p.179.
(4) Paris, 13 Mai, Dalloz 1999, p.28.

وبناء على هذا القبول قام البنك بالدفع للمستفيد ، وعندما عرض الأمر على محكمة أول درجة قضت بأنه ما كان ينبغي على البنك الوفاء بقيمة الاعتماد إلى المستفيد لأن الوفاء بالقيمة يجب أن يكون مقابل مستندات صحيحة والثابت أن المستندات لم تكن مطابقة لشروط الاعتماد ، ولما لم يلق هذا الحكم قبولا من البنك استأنفه أمام محكمة استئناف باريس التي ألغت حكم أول درجة وانتهت إلى سلامة موقف البنك على سند من أنه أيا كان الوضع وسواء كانت المستندات صحيحة أم غير صحيحة مزورة أم غير مزورة فإنه طالما قبلها العميل فلا يحق له رفض دفع قيمة الاعتماد للبنك فبقبول العميل للمستندات تكون قد انحسرت مسئولية البنك عما بها من مخالفات ويكون من غير الجائز مسائلته عن عدم سلامة هذه المستندات فالعميل قد أضاع حقه عندما استلم المستندات وقبلها[1] .

وأرى من وجهة نظري أنه كان من الممكن النظر إلى حكم أول درجة على أنه حكم صحيح لو أن العميل استمر على موقفه الأول الذي ذهب فيه إلى رفض المستندات إذ من المبادئ المستقرة أنه لكي يكون البنك ملزماً بالسداد للمستفيد لابد أن تكون المستندات المقدمة إليه مطابقة لشروطه الاعتماد ، ولكن طالما أن العميل غير موقفه وقبل المستندات التي كان قد رفضها فإنه يكون قد تنازل عن المخالفات الواردة بها وأعفي البنك من أية مسئولية عنها ولا يسوغ له بعد ذلك أن يناقش هذه المخالفات أو أن يجادل في مدى سلامة هذه المستندات وهو ما انتهي إليه قضاء محكمة استئناف باريس.

شروط الترك:

٤٥٨- يلزم للجوء إلى ترك المستندات توافر الشروط الآتية :

١-أن يكون في إمكان البنك تسلم البضاعة من الناقل عن طريق المستندات ، بمعنى أنه يلزم أن تكون المستندات لأمر البنك ، أو مظهرة له من العميل الآمر فإن لم يحدث ذلك يكون على العميل أن يتسلم المستندات ليتسلم بها البضاعة ويسلمها للبنك، وهو أمر طبيعي حتى يتسنى للبنك أن ينفذ على البضاعة ويستوفي

(1) Cour d'appel de Paris, 5e chamber, 23 Avril 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p.28.

منها حقه أو قدراً من حقه[١] ،هذا ما لم يكن قبول البنك للمستندات مصحوباً بتحفظ أو بتقديم ضمان ، وفي هذه الحالة يمكن للبنك أن يرد المستندات للمستفيد ويسترد ما سبق أن أداه له.[٢]

٢-ألا تكون هناك حلول أخرى يمكن اللجوء إليها لتفادي شكوى العميل كتقديم تعويض له عما أصابه من ضرر.

٣- ألا يكون العميل قد تنازل عن التمسك بالأخطاء الواردة في المستندات ، وهذا التنازل قد يكون صريحاً بأن يتم الاتفاق بين البنك وعميله على إعفاء البنك من المسئولية عن هذه الأخطاء[٣]، وقد يكون التنازل ضمنياً بأن يقبل العميل المستندات غير المطابقة لشروط الاعتماد وهو على علم بما بها من أخطاء حتى لو لم يكن هناك اتفاق مكتوب بين البنك وعميله على إعفاء البنك من المسئولية عن هذه الأخطاء.[٤]

تطبيقات أخرى لعملية للترك:

٤٥٩- الأحكام القضائية حافلة بالحالات التي يتم فيها ترك المستندات لعدم سلامتها أو لمخالفتها لتعليمات العميل الآمر، ومن هذه الحالات، قيام الآمر برفض تذاكر النقل بالسكة الحديد المقدمة ضمن مستندات الاعتماد عندما اكتشف أنها غير سليمة ومزورة، ومن ذلك أيضاً قيام الشركة الآمرة برفض المستندات المقدمة إليها عندما اكتشفت أنها تحتوي على مستند بديل عن المستند الذي طلبته[٥].

---

(١) أنظر الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق ، ص٣٩١.

(٢) أنظر في قبول المستندات والسداد مع التحفظ :

Charles Bondoux, Banque , 1967, p.83.
Michel Phijac, Banque, Jan.1958, p.p.17-20.

(3) François Gura, Op.cit, N° 356, P.316.

(4) Duncan Sheehan, Op.Cit, p326.
Cour d'appel de Paris, 5e chamber, 23 Avril 1992, Recueil dalloz sirey, 1994, p.28.
Trib. Com. Siene,6 Fev. 1950, dalloz, 1950,p.323

(5) Com., 20 Nov. – 1990 , Dalloz sirey, Juillet 1991 , p.222.

المبحث الثاني

القانون الواجب التطبيق على الدعوى

تمهيد وتقسيم:

٤٦٠- على الرغم من قيام الاعتمادات المستندية بتسهيل سداد مدفوعات التجارة الدولية ، إلا أنه يبدو أن مشكلة تنازع القوانين قد تظهر [١] وتطفو على السطح ، ومرد ذلك إلى أن القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية التي تعد المرجع للأطراف في كثير من الحالات التي يثور فيها نزاع بينهم ، لم تقدم الحلول لكافة النزاعات المتصور وقوعها ، كما أن الأطراف قد يستبعدون أحكامها، وقد ذكرت من قبل أن من بين الموضوعات التي لم تنل حظها من العناية ضمن نصوص هذه القواعد مسألة التعويضات[٢].

٤٦١- وقد يكون النزاع المتعلق بمطالبة العميل الآمر بتعويض عن خطأ البنك في عملية الفحص بغير حاجة إلى الرجوع إلى أكثر من قانون إذا كان لهما - أي البنك وعميله - موطناً مشتركاً، إذ في هذه الحالة يتم الرجوع إلى قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين ، وفي هذا الشأن تنص المادة ١/١٩ من القانون المدني في صدرها على أنه " يسري على الالتزامات التعاقدية ، قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً".

٤٦٢- لكن ما الحل إن اختلفا موطناً ، كما أنه ما الحل إذا كان الاتفاق على أن يتم الفصل في أي نزاع ينشأ بين الطرفين عن طريق التحكيم ، هذا ما سأعرض له تفصيلاً في المطلبين التاليين.

---

(1) Maurice Megrah , Op. Cit , p.662.

(٢) أ/ محمد إبراهيم عوض شريف :" المنازعات في العمليات الخارجية "، المرجع السابق ، ص٥.- وفي هذا الشأن يقول الدكتور / عكاشة محمد عبد العال "أن القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية لم تأت على تنظيم كافة المسائل المتعلقة بهذا النوع من الاعتمادات ، فهي مثلاً لم تعرض لعيوب الرضا وجزاء عدم التنفيذ ونظام التعويضات، أنظر في ذلك الدكتور/ عكاشة محمد عبد العال :" قانون العمليات المصرفية الدولية "، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٨.

٤٦٣- وعلى ذلك أقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على دعوى المسئولية المقامة من العميل أمام القضاء.

المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على دعوى المسئولية المقامة من العميل ضد البنك بطريق التحكيم.

المطلب الأول

القانون الواجب التطبيق بالنسبة لدعوى

المسئولية عن الفحص المقامة من العميل ضد البنك أمام القضاء

أهمية تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع بين البنك وعميله : -

٤٦٤- ترجع أهمية تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع بين البنك وعميله الأمر إلى عدة أمور أهمها :

١- أن موضوع تنازع القوانين بوجه عام يعد من أدق موضوعات القانون الدولي الخاص[١]، سواء فيما يتعلق بالمنازعة بين البنك وعميله وهي منازعة يحكمها وينظم شروطها[٢] بالأصل عقد ذو طابع دولي في الغالب هو عقد الاعتماد [٣] أو في أي مجال من المجالات التي تكون فيها المنازعة ذات عنصر أجنبي لا بين وطنيين في بلد واحد[٤].

---

(١) الدكتور/ فؤاد عبد المنعم رياض و الدكتورة / سامية راشد:"مبادئ تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي "، دار النهضة العربية، ١٩٩٣ ، ص ٣.

(2) Jean Claude Bausquet, Op.cit., p.230.

(٣) الدكتور / علي البارودي : " العقود وعمليات البنوك التجارية " ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨- الدكتور / علي البارودي والدكتور / محمد فريد العريني:"القانون التجاري ،الجزء الثاني ، العقود التجارية ، عمليات البنوك وفقاً لأحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، بند ٢٩٥ ، ص ٤٠١ .

(٤) الدكتور / إبراهيم أحمد إبراهيم : " القانون الدولي الخاص ، الكتاب الأول ، تنازع القوانين"، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ١٣.

وما يكشف عن دقة الموضوع في مجال البحث الماثل أنه إذا كان البنك من دولة والعميل من دولة أخرى ، فإن أول ما سيثور التساؤل عنه هو وفقاً لأي قانون سيصدر القاضي حكمه ؟ وهل سيستند في ذلك إلى قانون بلد البنك أم إلى قانون بلد العميل الآمر ؟ وهل إذا كان ثمة اتفاق سابق بين الطرفين – البنك وعميله – على خضوع النزاع إلى قانون دولة ثالثة سيمكن للقاضي أن يطبق هذا القانون رغم أنه غريب عن بلد طرفي المنازعة ؟ وهل سيختلف الوضع إذا كان القانون الذي سيتم تطبيقه سواء لأنه قانون بلد أحد أطراف المنازعة أو لأنه القانون الذي اتفقا على الاحتكام إليه قانون دولة متعددة الشرائع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً حيث أنه فضلا عن القوانين الفيدرالية التي يجرى تطبيقها في عموم البلاد هناك فإن ثمة قوانين يجرى تطبيقها في كل ولاية من الولايات الخمسين اللاتى تتشكل منها الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أنه مما يكشف عن دقة الموضوع أنه إذا كان الطرفين لم يتفقا على تحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات التي يمكن أن تثور بينهما فما هي الضوابط والقواعد التي يمكن أن يرجع إليها القاضي في تحديد القانون الواجب التطبيق ؟ وهل هو ملتزم بتطبيق هذه القواعد وما تنص عليه من تلقاء ذاته حتى لو لم يثر أي من الطرفين هذا الأمر أمامه ؟ أما أنه يجب لكي يتم تطبيق القانون الذي تشير إليه هذه القواعد أن يتمسك بها أحد الأطراف ؟ ، وهل يكفي التمسك بما تشير إليه القواعد باعتباره قانوناً يلزم تطبيقه أم يلزم فضلاً عن ذلك إثبات القانون الأجنبي الذي تشير إليه القاعدة أو القواعد المذكورة باعتباره واقعة مادية لابد إثباتها ؟

كل هذه وغيرها أسئلة واستفسارات كثيرة يجب الرد عليها والكشف عن الإجابة الصحيحة لها حتى يتم التوصل على وجه سليم وصحيح للقانون الواجب التطبيق على المنازعة بين البنك وعميله . كما إنها أسئلة واستفسارات عديدة تكشف عن دقة موضوع تنازع القوانين وتحديد القانون الواجب التطبيق على هذه المنازعات وتوضح مدى أهمية هذا الموضوع .

٢- وليست دقة الموضوع هي السبب الوحيد الذي يوضح أن موضوع تحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعة المذكورة موضوعاً هاماً أو جديراً بالاهتمام ، وإنما هناك أسباب أخرى تكشف عن هذه الأهمية ، منها أن اختلاف النصوص القانونية الحاكمة لوقائع النزاع في دولة العميل عن مثيلتها المطبقة في دولة البنك أو أي

دولة أخرى قد تؤدي إلى اختلاف في الأحكام القضائية أو الحلول التي يمكن التوصل إليها[١] باختلاف وتباين الأوضاع القانونية من دولة إلى أخرى[٢].

٣- أنه على حين أن هناك موضوعات شبيهة بموضوع البحث ، قد تم توحيد قواعدها ، وتحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات التي يمكن أن تثور بين الأطراف في المسائل القانونية التي لم تنظمها هذه القواعد فإن موضوع المنازعات التي يمكن أن تثور بين البنك وعميله الأمر عن مدى مسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي لم يتم توحيد القواعد الخاصة به وتحديد القانون الواجب التطبيق عليه .

ومن ذلك أنه في موضوع مماثل لموضوع البحث قامت غرفة التجارة الدولية بباريس ببيان القانون الواجب التطبيق في شأن المنازعات التي تثور بين أطرافه وهو خطابات الضمان ذات الطابع الدولي ، إذ أفصحت هذه القواعد عن إنه [٣] إذا لم يختر الأطراف قانوناً آخر فإن القانون الذي يطبق هو قانون مقر البنك مصدر خطاب الضمان فنصت على أنه : " ما لم يكن قد نص على خلاف ذلك في الضمان أو في الضمان المقابل الذي سوف يحكم الضمان سيكون قانون البلد الذي فيه مقر عمل الضامن أو الطرف المصدر للتعليمات له أكثر من مكان يكون القانون هو قانون البلد الذي يقع فيه الفرع الذي أصدر الضمان أو الضمان المقابل".

ولم يقف الأمر عند تحديد غرفة التجارة الدولية بباريس للقانون الواجب التطبيق على النزاعات التي قد تثور بين أطراف خطابات الضمان ذات الطابع الدولي ، بل إن الأمم المتحدة تناولت هي الأخرى هذا الموضوع فنصت في اتفاقية الاونسترال لخطابات الضمان المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة على

---

(1) Henry Terrel et Henry Legeune, Op.cit., p.250.

(٢) الدكتور / عكاشة محمد عبد العال:" قانون العمليات المصرفية الدولية ، دراسة في القانون الواجب التطبيق على عمليات البنوك ذات الطبيعة الدولية " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٧.

(٣) المادة ٢٧ من القواعد الموحدة التي أصدرتها غرفة التجارة الدولية بباريس لخطابات الضمان التى تدفع عند الطلب ، الكتيب رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٢ .

أنـــه [١] : " يخضع التعهد للقانون الذي يكون اختياره :

أ- قد نص عليه في التعهد أو يتبين من شروط وأحكام التعهد .

ب- أو قد اتفق عليه بين الكفيل المصدر والمستفيد في غير التعهد "

وطالما أن كل من غرفة التجارة الدولية بباريس والأمم المتحدة قد حددا القانون الواجب التطبيق على المنازعات التي تثور بين أطراف خطاب الضمان الدولي باعتباره خطاباً يحكم علاقة ذات عنصر أجنبي وأحد أطرافها بنك والآخر عميل آمر والثالث مستفيد ، فكان مقتضى ذلك أن تفعل الشيء ذاته بالنسبة للاعتمادات المستندية المشابهة إلى حد كبير لهذا النوع من خطابات الضمان حيث تدور العلاقات أيضاً بين بنك مصدر لخطاب الاعتماد وعميل آمر بإصدار هذا الخطاب ومستفيد من الخطاب ، فكان مقتضى ذلك أن تفعل غرفة التجارة الدولية ، وكذا الأمم المتحدة الشيء ذاته بالنسبة للاعتمادات المستندية ، بيد أن الواقع أن الغرفة المذكورة والأمم المتحدة لم يفعلا ذلك بالنسبة للاعتمادات المستندية فلم تحدد غرفة التجارة الدولية في القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة رقم ٥٠٠ أوفي أي من نشراتها السابقة القانون الواجب التطبيق على النزاعات التي قد تثور بين البنك وعميله[٢].

كما لم تصدر الأمم المتحدة قواعد أونسترال للاعتمادات المستندية مقابلة لقواعد الاونسترال الخاصة بخطابات الضمان ذات الطابع الدولي .

ومن ثم بقيت الاعتمادات المستندية بدون قواعد موحدة تحدد القانون الواجب التطبيق على النزاعات التي تثور بشأنها سواء بين البنك وعميله أو بين البنك

---

(١) المادة ٢١ من اتفاقية الاونسترال لخطابات الضمان المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة الصادرة عن الأمم المتحدة.

(٢)أنظر في ذلك الدكتور / عكاشة محمد عبد العال : " قانون العمليات المصرفية الدولية " ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ . حيث يقول إن القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية لم تأت على تنظيم كافة المسائل المتعلقة بهذا النوع من الاعتمادات ، فهي مثلاً لم تعرض لعيوب الرضا وجزاء عدم التنفيذ ونظام التعويضات ، ومن هنا يبقى باب التنازع مفتوحاً بشأن هذه المسائل بحثاً – عن التنازع – عن القانون الواجب التطبيق عليها".

والمستفيد[١]، وأصبح من الواجب الرجوع إلى القواعد العامة التي تحدد القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية بوجه عام في القانون الدولي الخاص ، والوقوف على ما إذا كانت هذه القواعد كافية بذاتها لحل مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاعات بين البنك وعميله الأمر أم غير كافية

وهذا أيضاً يكشف عن جانب من جوانب أهمية ودقة موضوع تحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات المذكورة .

٤- أن كل طرف من أطراف المنازعة سواء كان البنك أو العميل الأمر ، يهمه بالدرجة الأولى أن يطبق قانون دولته ، وسيبذل قصارى جهده إلى ذلك[٢]، باعتباره أنه القانون الذي يعرفه ، والذي كان يضعه في الاعتبار عندما دخل طرفاً في العلاقة.

٥- أن حالات تنازع القوانين التي تثور في العمليات المصرفية ذات الطبيعة الدولية بما فيها المنازعات بين البنك وعميله الأمر في مسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي ، حالات قليلة لا تتناسب البتة وحجم هذه العمليات واتساع نشاط البنوك في ممارستها لها[١] ، وهو ما يزيد من دقة وصعوبة الموقف ، إذ أنه ومما لا شك فيه فإن ندرة هذه الحالات تؤدي إلى جعل التطبيقات العملية الخاصة بها قليلة أيضاً.

٦- أن عقد الاعتماد الذي يحكم العلاقة بين البنك وعميله الآمر وإن كان يندرج

---

(1) Maurice Megrah, Qp.cit, p. 662.

فيقول انه " على الرغم من قيام الاعتمادات المستندية بتسهيل سداد مدفوعات التجارة الدولية ، إلا أنه يبدو أن مشكلة تنازع القوانين قد تظهر".

(٢) ولا تقتصر هذه الرغبة على العميل الآمر والبنك فاتحاً كان أو مؤيداً أو منفذاً ، بل إنها تمتد أيضاً إلى المستفيد، ولذلك فإنه كثيراً ما يطلب المستفيد تأييد الاعتماد المفتوح في بلد العميل الآمر عن طريق أحد البنوك الموجودة في بلده، ومن بين الأسباب التي تدفعه إلى ذلك أنه يحاول قدر الإمكان تفادى الخضوع لحكم قوانين أجنبية غير معلومة له.

أنظر في ذلك :

Georges Marais : "crédit confirmé en matière documentaire" . Op.cit., No.3 ,p.p. 18 -19.

(٣) الدكتور/عكاشة محمد عبد العال:"قانون العمليات المصرفية"، مرجع سابق ، ص ٦.

في عداد العقود عموماً بما يخضعه في خصوص المسألة محل البحث المائل لحكم المادة ١٩ من القانون المدني التي تقضي وفقاً للتفصيل الذي سأعرض له فيما بعد بخضوع النزاعات ذات العنصر الأجنبي لقانون الإرادة (أي القانون الذي اتفق الأطراف على الخضوع له) فإن لم يوجد فإنها تخضع لقانون الإرادة الضمنية فإن لم يوجد فإنها تخضع لقانون مكان إبرام العقد ، إلا أنه لما كانت عقود الاعتماد عقوداً ذات طبيعة خاصة تعمل على مقتضى فنيات وأدوات معينة بما يوجب على الباحث أن ينبش القريحة وأن يستلهم من روح هذه الخصوصية الأحكام والقواعد التي تناسب طبيعة هذه العقود ، بما يوجب على الباحث عند تصديه لهذا الموضوع أن يحدد، نقاطاً جوهرية ينطلق منها عند البحث والتحليل ، وهي أن يأخذ في الاعتبار دور المؤثر الفني للعملية المصرفية التي نحن بصددها من حيث القانون الواجب التطبيق ، فإن هذا يُزيد من دقة الموقف ، ويكشف عن أهمية عملية تحديد هذا القانون.

وأخلص من ذلك أن ثمة نقطتين يجب العرض لهما عند تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع بين البنك وعميله عن مسئولية الأول عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي :

الأولي : أعرض فيها للقانون الذي تشير إليه قواعد الإسناد في مصر وفرنسا بالنسبة للعقود الدولية بوجه عام وعلى عقد الاعتماد بوجه خاص .

الثانية: أعرض فيها لتطبيق أو أكثر من التطبيقات القضائية القليلة في هذا الشأن.

القانون الذي تشير إليه قواعد الإسناد بالنسبة للعقود الدولية:

٤٦٥- قبل أن أعرض للقانون الذي تشير إليه قواعد الإسناد بالنسبة للعقود الدولية، أرى أن من المناسب أن ألقى في هذا المقام لمحة سريعة عن قواعد الإسناد بوجه عام ونظرة الفقه إليها ، ومدى وجوب التزام القاضي بتطبيق القانون الذي تشير إليه هذه القواعد .

فقاعدة الإسناد في الواقع تعد وسيلة يتم اللجوء إليها لحل مشكلة تنازع القوانين من حيث المكان ، وبينما يتجه أغلب فقه القانون الدولي الخاص إلى النظر إليها

كوسيلة وحيدة لحل هذه المشكلة [١]، يذهب البعض إلى القول بأن هناك قواعد قانونية موضوعية تتضمن تنظيماً مباشراً للعلاقات ذات العنصر الأجنبي ، بمعنى أنها تعطى حلولاً أعدت خصيصاً لحكم المعاملات الدولية ، وهذه القواعد القانونية الموضوعية التي تنظم العلاقات ذات العنصر الأجنبي مباشرة تعد وسيلة أخرى لحل مشكلة تنازع القوانين من حيث المكان وتقف في ذلك جنباً إلى جنب مع قواعد الإسناد [٢].

وأيا كان الخلاف حول ما إذا كانت قواعد الإسناد الوسيلة الوحيدة لحل هذه المشكلة من عدمه ، فإن وظيفتها هي اختيار قانون معين لحكم العلاقة ذات الطابع الدولي عن طريق ضابط إسناد يستمد أساساً من معطيات العلاقة ذاتها .

ومن حيث طبيعتها تتميز قاعدة الإسناد عن سائر قواعد القانون الدولي الخاص بأنها قاعدة لا تتكفل مباشرة بإعطاء الحل النهائي للنزاع الدائر بين الأطراف وهما في موضوع البحث المائل البنك وعميله الأمر وإنما هي قاعدة تشير إلى القانون الذي تتكفل قواعده بإعطاء الحل النهائي لهذا النزاع[١]، وبتعبير آخر فإن قاعدة الإسناد هي قاعدة غير مباشرة في حين أن سائر القواعد المنظمة للعلاقات ذات الطابع الدولي الخاص تعد من قبيل القواعد المباشرة عادة.

ومن ناحية ثانية تتميز قاعدة الإسناد من حيث طبيعتها بأنها قاعدة غير محددة المضمون فهي تتكفل بالربط بين العلاقة محل النزاع وأحد القوانين المرشحة لحكم هذه العلاقة [٢]، ومن ثم لا تكون لها نتيجة واحدة فنتيجة تطبيق القاعدة تختلف من

---

(١) أنظر في ذلك على سبيل المثال ، الدكتور / عز الدين عبد الله : " القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدوليين" ،دار النهضة العربية، ١٩٧٤ ، ص ١٦٣ وما بعدها – الدكتور / فؤاد عبد المنعم رياض والدكتورة / سامية راشد ، مرجع سابق ، ص ٧١ و ما بعدها – الدكتور / عكاشة محمد عبد العال:" قانون العمليات المصرفية الدولية " ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .

(٢) في هذا المعنى أنظر : الدكتور / إبراهيم أحمد إبراهيم :" القانون الدولي الخاص ، الكتاب الأول، تنازع القوانين"، مرجع سابق ، ص ٥٧.

(٣) الدكتور / فؤاد عبد المنعم رياض والدكتور / سامية راشد ، المرجع السابق ، ص ٧٣ – الدكتور / إبراهيم أحمد إبراهيم :" القانون الدولي الخاص ، الكتاب الأول، تنازع القوانين"، المرجع السابق ، ص ٩٣.

(٤) الدكتور / فؤاد عبد المنعم رياض والدكتور / سامية راشد المرجع السابق ، ص ٧٣.

حالة إلى أخرى رغم تعلقها بالموضوع ذاته وذلك تبعاً للقانون الذي ترشحه هذه القاعدة.

ومن ناحية ثالثة فإن قاعدة الإسناد تعد قاعدة مزدوجة ، فهي لا تقتصر على بيان حالات تطبيق القانون الوطني ، وإنما تقوم ببيان الحالات التي يطبق فيها القانون الأجنبي أيضاً [١]، ولاشك أن السمة المزدوجة لقاعدة الإسناد تحمل القاضي عبء البحث في القوانين الأجنبية انصياعاً لقاعدة الإسناد التي تشير إلى مثل هذه القوانين [٢].

ولقاعدة الإسناد ضابط إسناد يقوم بالربط بين العلاقة محل النزاع وبين أكثر النظم القانونية اتصالاً بها ، فضابط الإسناد يعد بذلك بمثابة همزة الوصل أو أداة الوصل بين موضوع قاعدة الإسناد والقانون المسند إليه[٣].

٤٦٦- وقد أفرد القانون المدني المصري المواد من ١٠ إلى ٢٨ منه لضوابط الإسناد[٤] وأشار في المادة ١/١٩ منه الى القانون الذي يحكم النزاعات الخاصة بعقود المعاملات المالية الدولية عموماً في جانبها الموضوعي إذ نص فيها على أنه " يسري على الالتزامات التعاقدية ، قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً ، فإن اختلفا موطناً سري قانون الدولة التي تم فيها العقد، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه".

ومن هذا النص يتضح أن المشرع المصري قد أخضع عقود المعاملات المالية

---

(١) الدكتور / فؤاد عبد المنعم رياض والدكتور / سامية راشد ، مرجع سابق ، ص ٧٥.

(٢) الدكتور / إبراهيم أحمد إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) الدكتور / عز الدين عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٤) وهذه القواعد عبارة عن قواعد يضعها المشرع الوطني لاختيار أكثر القوانين المتزاحمة ملاءمة لحكم العلاقة الخاصة المتضمنة عنصراً أجنبياً، وأكثرها وفاء بمقتضيات العدالة من وجهة نظره، أنظر في ذلك أ/ محمد إبراهيم عوض شريف :" المنازعات في العمليات الخارجية"، المرجع السابق ، ص ٧٠- وتنص المادة ٢٧ من القانون المدني على أنه:" لا تسري أحكام المواد السابقة إلا حيث لا يوجد نص على خلاف ذلك في قانون خاص أو في معاهدة نافذة في مصر، بمعنى أنه لا يتم الرجوع إلى قواعد الإسناد والبحث في تحديد القانون الواجب التطبيق من حيث المكان إلا إذا لم يكن هناك نص يحكم المسألة في معاهدة نافذة في مصر".

الدولية في جانبها الموضوعي لقانون الإرادة الصريحة ثم الضمنية وهو ما يسري على عقود الاعتمادات المستندية التي تحكم العلاقات بين البنوك وعملائها.

وهو ما اتجه إليه الفقه الفرنسي ، حيث يذهب أحد الشراح الفرنسيين إلى القول أن: "للأطراف الاتفاق على القانون الذي يصلح للتطبيق فإن لم يتفقا كان علينا التعرف على قانون مكان إبرام للعقد والنظر إليه باعتباره القانون الواجب التطبيق"(١).

٤٦٧- على أن ثمة رأى في الفقه المصري يتجه إلى القول بأن المصلحة تقتضي أن تخضع علاقة البنك بعميله الآمر بذات القواعد التي تخضع لها علاقة البنك بالمستفيد إذا كان المنفذ لكل منهما بنك واحد أما إن كان الذي قام بفتح الاعتماد هو بنك المشتري والذي نفذه هو بنك البائع فيمكن أن يختلف القانون الذي يحكم كلا العلاقتين(٢).

وأرى – من وجهة نظري – إخضاع العلاقة بين البنك وعميله بصفة عامة والمنازعة المتعلقة بمسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي بصفة خاصة لقانون الإرادة بالدرجة الأولى فإن لم يكن العقد وظروفه وملابساته يكشفان عن أن النية المشتركة للطرفين – البنك وعميله – قد اتجهت إلى الخضوع لأحكام قانون معين فيتم تطبيق قانون العقد وفقاً للمادة ١/١٩ من القانون المدني ، وفي ذلك احترام لأحكام القانون وإرادة طرفي التعاقد.

---

(1) Henry Terrel et Henry Legeune , Op.cit , p.250.

(٢) الدكتور / على جمال الدين عوض:"الاعتمادات المستندية" ، مرجع سابق، ص ٥٦ – الأستاذ / محمد إبراهيم عوض شريف ، مرجع سابق ، ص ٩ .

المطلب الثاني

القانون الواجب التطبيق علي دعوى

المسئولية عن الفحص المقامة من العميل ضد البنك

أمام هيئات التحكيم

مبدأ سلطان الإرادة في اختيار القانون الواجب التطبيق:

٤٦٨- يتميز التحكيم التجاري الدولي[١] بالمرونة حيث يستطيع الأطراف في شرط التحكيم[٢] أن يخولوا هيئة التحكيم سلطة الفصل دون التقيد بقواعد قانونية معينة[٣]، وفي فرنسا لا يقتضي الأمر وجود شكل معين أو حد أدنى لمحتوى اتفاق التحكيم ، وإعمالاً لذلك قضت محكمة استئناف سانت دينيس

---

(١) والأصل أن شرط التحكيم الدولي صحيح دون اشتراط توافر صفة التجارية في العقد محل النزاع ما لم ينص القانون الوطني على صحة شرط التحكيم الدولي على العقود التجارية ، أنظر في ذلك :

Cour de cassation , (1re ch. civil) , 5 janvier 1999, M. Zanzi c/j. de Coninck et autres, Revue de l'arbitrage 1999 ,No. 2, p.260, Note Philippe Fouchard.

(٢) ويقصد بشرط التحكيم ذلك الاتفاق أو التعهد بين طرفين أو أكثر في عقد أو علاقة قانونية ، الذي يتضمن تعاقدهم واتحاد إرادتهم الواضح بإخضاع كل أو بعض منازعاتهم المستقبلية (التي قد تنشأ فيما بعد للتحكيم بواسطة هيئة تحكيم يتم تعيينها عند نشوء النزاع وفوق خضوع خلافاتهم المتعلقة بهذا العقد للقضاء العادي للدولة والمختص أصلاً بنظر النزاع ، أنظر في ذلك :

Cour d'appel de Paris, (1re ch. D), 30 Avril 1997, société Vilmount international c/société F.Ch.O. berthia Fiduciaire, Revue de l'arbitrage,1998, No. 2, p. 409.

(٣) الدكتور/ عصام الدين مختار القصبي:" خصوصية التحكيم في مجال العمليات المصرفية الدولية"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الرابع للتحكيم التجاري الدولي المنعقد بفندق بيراميزا في المدة من ٤/١١ حتى ١٩٩٦/١١/٥ تحت إشراف مركز الدكتور/ عادل خير للقانون والتحكيم وفي دوره التحكيم التجاري الدولي المنعقد بفندق شيراتون القاهرة ، الفترة من ٢٧ – ٣٠ مارس ٢٠٠٠ بعد التفتيح، ص ٢.

ورينيون بصحة شرط التحكيم الذي لم يتضمن سوى النص على طرق تعيين المحكمين [١] ، وفي مصر أيضاً لا يقتضي الأمر وجود شكل معين أو حد أدنى لمحتوى اتفاق التحكيم ، وإعمالا لذلك قضت محكمة النقض بأنه[٢] " متى أتفق المحتكمان على الموضوع محل النزاع تعين على هيئة التحكيم أن تطبق عليه القواعد القانونية التي اتفق عليها ، فإن لم يتفقا طبقت القواعد الموضوعية في القانون الذي ترى أنه الأكثر اتصالا بالنزاع وعلى هدي من ذلك فإذا أتفق المحتكمان على تطبيق القانون المصري تعين على تلك الهيئة أن تطبق فرع القانون الأكثر انطباقاً على موضوع التحكيم".

وهذه المرونة تسمح للمتنازعين أن يحلوا نزاعاتهم عن طريق التحكيم بالقانون أو التحكيم بالصلح .

التحكيم بالقانون :

٤٦٩- والتحكيم بالقانون هو الذي يلتزم فيه المحكم بناء على اتفاق الأطراف بتطبيق أحكام القانون على التحكيم في جميع مراحله ، ويمكن إخضاع كل مرحلة لقانون مختلف[٣].

---

(١) أنظر في ذلك :

Cour d'appel de Saint dénis et Réunion, 29 novembre 1985 , Le droit maritime français , 1986 , p. 471.

وفي هذه القضية كان شرط التحكيم محرر بأحرف صغيرة باللغة الإنجليزية في ظهر المحرر (سند الشحن) ويشير إلى محكمة للتحكيم مقرها في لندن" أو أي مكان آخر يختاره الناقل بإرادته الخاصة"

(٢) الطعن رقم ٨٦ ، لسنة ٧٠ ق ، جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٦ ، لم ينشر.

(٣) الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم :" اختيار طريق التحكيم ومفهومه " مذكرة ومحاضرة ألقيت في دورة التحكيم التجاري الدولي التي عقدت بقاعة نفرتيتي بفندق شيراتون القاهرة في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ مارس ٢٠٠٠ تحت إشراف المركز الدولي للدراسات العلمية ، ص٧.

التحكيم بالصلح:

٤٧٠- التحكيم بالصلح لا يتقيد فيه المحكم بالقانون ، بل يفصل في النزاع وفقاً لما يراه حلاً عادلاً ولا يلتزم بتدعيم قراره بأسانيد قانونية تبرر ما انتهى إليه من قرار[١].

دور القوانين والاتفاقيات الدولية ولوائح التحكيم في ترسيخ مبدأ سلطان الإرادة :

٤٧١- يذهب البعض إلى القول إنه لا تكاد تخلو لائحة من لوائح هيئات التحكيم الدائمة أو معاهدة دولية متعلقة بالتحكيم من نص على تطبيق القانون الذي يتفق الأطراف عليه في شأن موضوع النزاع الذي يحل بالتحكيم[٢].

كما أن قانون التحكيم المصري [٣]لم يخل كذلك من نص على تطبيق القانون الذي يتفق عليه الأطراف في مثل هذه المنازعات.

ولتفصيل الأمر أستعرض على سبيل المثال بعض نصوص الهيئات الدائمة للتحكيم كغرفة التجارة الدولية ، ونصوص قانون التحكيم المصري.

---

(١) الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم ،المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم :" القانون الواجب التطبيق في منازعات التحكيم "، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الرابع للتحكيم التجاري الدولي المنعقد في المدة من ٤ إلى ١٩٩٦/١١/٥ بفندق بيراميزا القاهرة ، ص ١٣.

وأنظر أيضاً المادة ١٣ من نظام غرفة التجارة الدولية والمادة ٣٣ من قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي uncitral والمادة ٢٨ من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي المعتمد من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في١٩٨٥/٦/٢١ والقاعدة الأولى فقرة (ب) من قواعد التحكيم الخاصة بالمركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة.

(٣) أنظر في ذلك المادة ٣٩ من قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

أولاً: نظام غرفة التجارة الدولية[١]:

٤٧٢- تنص المادة ٣/١٣ من نظام تحكيم غرفة التجارة الدولية علي أن:-

" للطرفين مطلق الحرية في تحديد القانون الذي يتعين على المحكم تطبيقه على موضوع النزاع فإذا لم يحدده ، طبق المحكم قاعدة تنازع القوانين التي يراها ملائمة في هذا الخصوص ".

وتنص المادة ٥/١٣ من هذا النظام علي أنه : -

" يراعى المحكم في كل الأحوال أحكام العقد والعادات التجارية ".

وتجيز الفقرة الرابعة من المادة ١٣ من النظام المذكور للأطراف أن يفوضوا المحكم في الصلح.

وقد وضعت هذه النصوص إرادة الأطراف في المرتبة الأولي عند تحديد القواعد الواجبة التطبيق علي موضوع النزاع ، وهو ما يؤكد على سريان مبدأ سلطان الإرادة الذي يخول للأطراف الحرية في اختيار القواعد القانونية الواجبة التطبيق.

ثانياً: قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي Uncitral[٢]:

٤٧٣- تنص المادة ١/٣٣ من قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي Uncitral علي أن: -

" تطبق هيئة التحكيم القانون الذي اختاره الطرفان على موضوع نزاع ما ، فإذا لم يحددوا قانوناً تطبق القانون الذي تسند إليه قواعد التنازع الواجبة التطبيق ".

وتجيز الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من هذه القواعد للأطراف الاتفاق على قيام

---

(١) سرى هذا النظام اعتباراً من أول كانون الثاني / يناير ١٩٩٨ ويسمى بنظام المصالحة والتحكيم لغرفة التجارة الدولية ويتكون من إحدى عشرة مادة في النظام الجديد للمصالحة وست وعشرين مادة في نظام التحكيم.

(٢) صدرت قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بموجب القرار رقم ٣١ /١٩٩٨ الذي كانت الجمعية العامة قد اتخذته في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ وهي تتكون من ديباجة وإحدى وأربعين مادة .

المحكم بالفصل في النزاع وفقاً لقواعد العدالة .

وهذه القواعد شأنها شأن نظام غرفة التجارة الدولية ، وضعت إرادة الأطراف في المقام الأول ، وان كان ثمة اختلاف بينهما في حالة عدم اتفاق الأطراف على الخضوع لقواعد قانونية معينة ، إذ بينما يتجه نظام غرفة التجارة الدولية إلى ترك الحرية للمحكم في اختيار القاعدة التي يراها ملائمة ، فإن قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي تتجه إلى تطبيق القانون الذي تشير إليه قواعد الإسناد واجبة التطبيق .

ثالثا : القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي[1]:

٤٧٤-في حين سار القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي المعتمد في ١٩٨٥/٦/٢١ على ذات نهج نظام غرفة التجارة الدولية وقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي Uncitral من حيث وضع إرادة الأطراف في المرتبة الأولي عند تحديد القانون الواجب التطبيق ، فإنه اتخذ لنفسه نهجا آخر عند عدم تحديد الأطراف لهذا القانون إذ جعل على هيئة التحكيم إلتزاماً بأن تطبق القانون الذي تقرره قواعد تنازع القوانين التي ترى الهيئة أنها واجبة التطبيق وبذلك تفادي منزلق قواعد الإسناد في الدولة التي يطبق قانونها ، فنص في المادة ٢٨ منه على أن:-

"١-تفصل هيئة التحكيم في النزاع وفقاً للقواعد القانونية التي يختارها الطرفان بوصفها واجبة التطبيق على موضوع النزاع ، وأي اختيار لقانون دولة ما أو نظامها القانوني يجب أن يؤخذ على أنه إشارة مباشرة إلى القانون الموضوعي لتلك الدولة وليس إلي قواعدها الخاصة بتنازع القوانين ما لم يتفق الطرفان صراحة على خلاف ذلك.

٢-إذا لم يعين الطرفان القواعد التي يجب على هيئة التحكيم أن تطبقها وجب علي هذه الهيئة أن تطبق القانون الذي تقرره قواعد تنازع القوانين التي ترى الهيئة أنها

---

(١) اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي هذا القانون في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٨٥ ويتكون من ٣٦ مادة.

واجبة التطبيق .

٣-لا يجوز لهيئة التحكيم الفصل في النزاع على أساس ودي إلا إذا أجاز لها الطرفان ذلك صراحة ".

رابعاً: قانون التحكيم المصري :

٤٧٥- سبق أن أسلفت أن قانون التحكيم المصري قد استمد أحكامه من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي المعتمد في ١٩٨٥/٦/٢١ ولذلك نصت المادة ٣٩ من قانون التحكيم المصري على أنه :

" ١- تطبق هيئة التحكيم على موضوع النزاع القواعد التي يتفق عليها الطرفان،وإذا اتفقا على تطبيق قانون دولة معينة اتبعت القواعد الموضوعية فيه دون القواعد الخاصة بتنازع القوانين ، ما لم يتفق على غير ذلك .

٢- وإذا لم يتفق الطرفان على القواعد القانونية واجبة التطبيق على موضوع النزاع، طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية في القانون الذي ترى أنه أكثر اتصالاً بالنزاع.

٣- يجب أن تراعى هيئة التحكيم عند الفصل في موضوع النزاع شروط العقد محل النزاع والأعراف الجارية في نوع المعاملة.

٤- يجوز لهيئة التحكيم إذا اتفق طرفاً التحكيم صراحة على تفويضها بالصلح - أن تفصل في موضوع النزاع على مقتضى قواعد العدالة والإنصاف دون التقيد بأحكام القانون".

والمتأمل في هذه المادة يرى أنها تكاد تطابق المادة ٢٨ من القانون النموذجي الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي المعتمد في عام ١٩٨٥.

ولأن التحكيم طريق استثنائي لفض المنازعات فإن ولاية هيئة التحكيم لا تمتد الى المسائل التي لا يشملها اتفاق التحكيم ، وإلا كان قضائها في هذه المسائل صادراً من جهة لا ولاية لها بالفصل في النزاع لدخوله في اختصاص جهة القضاء العادي

صاحب الولاية العامة في نظر هذه المسائل[١].

إنزال القواعد السابقة على دعوى المسئولية المقامة من العميل ضد البنك :

٤٧٦- ومما تقدم يبين أنه يجوز لطرفي عقد الاعتماد أن يتفقا على إخضاع المنازعة بينهما بشأن فحص المستندات للتحكيم ، وعلى أن يفصل في هذا التحكيم وفقاً لقواعد قانونية معينة يرتضيانها، ولهما أن يتفقا على مكان نظر التحكيم طالما أن هذا الاتفاق لا يمس النظام العام [٢] ، وفي حالة عدم الاتفاق على هذه القواعد العامة فإنه إما أن يترك الأمر للمحكم كما في قواعد غرفة التجارة الدولية ، أو للقانون الذي تشير إليه قواعد الإسناد واجبة التطبيق كما في قواعد Uncitral الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي ، أو القانون الذي تقرره قواعد التنازع التي ترى هيئة التحكيم أنها واجبة التطبيق كما في القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي المعتمد في ١٩٨٥/٦/٢١ من لجنة الأمم المتحدة وقانون التحكيم المصري.

---

(١) وفي ذلك تقول محكمة النقض إنه : " يترتب على كون التحكيم طريق استثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية وسلباً لاختصاص جهات القضاء أن تقتصر ولاية هيئات التحكيم على نظر موضوع النزاع الذي تنصرف إليه إرادة المحتكمين فإذا فصلت في مسالة لا يشملها هذا الموضوع أو تجاوزت نطاقه ، فإن قضائها بشأنه يضحى وارداً على غير= =محل من خصومة التحكيم وصادراً من جهة لا ولاية لها بالفصل فيه لدخوله في اختصاص جهة القضاء صاحبة الولاية العامة بنظره " ، طعن ٨٦ ، لسنة ٧٠ق ، جلسة ٢٠٠٢/١/٢٦ ، لم ينشر.

(٢) وفي ذلك تقول محكمة النقض إنه:" يجوز الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج ما لم يكن في ذلك مساس بالنظام العام" ، طعن ٧١٤ ، لسنة ٤٧ ق مجلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ ، س ٣٣ ، ص ٤٤٢.

المبحث الثالث

الجهة المختصة بنظر النزاع المقام من الآمر

تمهيد:

٤٧٧- امتداداً لموضوع مسئولية البنك عن فحص المستندات أمام عميله الآمر، التي ناقشت نوعها وأركانها في المطلبين الأول والثاني من المبحث الأول ، وبينت فيهما أنها مسئولية عقدية ، وأركانها خطأ وضرر علاقة سببية ، ثم ناقشت القانون الواجب التطبيق على دعوى المسئولية المقامة من العميل ضد البنك في المبحث الثاني سواء كانت هذه الدعوى مقامة أمام القضاء أو هيئة التحكيم، فإنني أناقش في هذا المبحث تحديد الجهة المختصة بنظر أي نزاع ينشأ عن هذا الفحص بين الطرفين - البنك والعميل الآمر- وهذه الجهة قد تكون جهة قضائية (محكمة) أو جهة تحكيم ، وفي الحالة الأولى أي حالة ما إذا كانت الجهة المختصة بنظر النزاع جهة قضائية ، قد يختلف الوضع بحسب ما إذا كان الاعتماد مفتوحاً لدى بنك المشتري ، وحالة ما إذا كان الاعتماد مفتوحاً لدى بنك المورد أو مؤيداً لديه، وعلى ذلك سأقسم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة على النحو التالي:

المطلب الأول: الجهة المختصة إذا كان الاعتماد مفتوحاً لدى بنك المشتري.

المطلب الثاني: الجهة المختصة إذا كان الاعتماد مفتوحاً أو مؤيداً لدى بنك المورد.

المطلب الثالث: التحكيم .

المطلب الأول

المحكمة المختصة بنظر النزاع إذا كان الاعتماد مفتوحاً لدى بنك المشتري

الاختصاص الدولي :

٤٧٨- ذكرت فيما سبق أن الاعتماد الذي يفتح لدى بنك المشتري يسمى باعتماد الاستيراد، وفي هذه الحالة يكون كل من المشتري والبنك الفاتح في ذات البلد، ومن ثم لا تثور بينهما مشكلة بشأن الاختصاص الدولي للمحاكم، ويقتصر الحديث عندئذ عن الاختصاص الوظيفي والنوعي والمحلي للمحاكم.

الاختصاص الولائي والنوعي والمحلي:

هذه الأنواع من الاختصاص تحكمها القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ولذلك فمن غير السائغ الحديث عنها في هذا البحث.

المطلب الثاني

الجهة المختصة بنظر النزاع إذا كان الاعتماد مفتوحاً أو مؤيداً لدى بنك المورد

٤٧٩- بعد أن قمت بمناقشة الحالة التي يكون فيها الاعتماد مفتوحاً لدى بنك المشتري ، واستعرضت جميع قواعد الاختصاص المتعلقة بها ، أناقش في هذا المطلب الحالة التي يكون فيها الاعتماد مفتوحاً أو مؤيدا لدى بنك المورد.

وفي حالة فتح الاعتماد لدى بنك المورد يسمى كما أسلفت[1] من قبل باعتماد التصدير حيث يكون كل من العميل الآمر والبنك الفاتح في بلدين مختلفين ، وأبادر بالقول إن الاختصاص في هذه الحالة ينعقد بحسب الأصل لمحكمة بلد بنك المورد

---

(١) سبق تناول هذا النوع من الاعتمادات تفصيلاً في البندين ٦٥ ، ٦٦.

المفتوح لديه الاعتماد [١].

إلا أن ثمة حالات ينعقد فيها الاختصاص لمحاكم الجمهورية رغم فتحه لدى البنك الأجنبي بالخارج .

٤٨٠- وقد تناولت المادتان ٢٩ ، ٣٠ / ١ ، ٢ ، ٩ من قانون المرافعات هذا الموضوع ، إذ تنص المادة ٢٩ على أنه : " تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو محل إقامة في الجمهورية ، وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار في الخارج".

وتنص المادة ٣٠ على أنه " تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في الجمهورية وذلك في الأحوال الآتية.

١-إذا كان له في الجمهورية موطن مختار.

٢-إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الجمهورية أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجب تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بإفلاس أشهر فيها .

٩-إذا كان لأحد المدعي عليهم موطن أو محل إقامة في الجمهورية" .

ووفقاً لهاتين المادتين ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية ، إذا كان البنك الأجنبي الفاتح له موطن أو موطن مختار أو مال في مصر أو إذا كان من بين المدعي عليهم من لديه محل إقامة في مصر.

٤٨١-وفي قضية عرضت على محكمة النقض المصرية بشأن تنفيذ اعتماد مستندي قضي بأنه :

" وحيث إن هذا النعي برمته مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٣ / ٢ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذي رفعت الدعوى في ظله - تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو مسكن في مصر" إذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً تنفيذه في

---

(١) وذلك باعتبارها محاكم الموطن المشترك لطرفي النزاع .

مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها " وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندي الذي فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الأولى وأخطرها بذلك عن طريق مراسله المحدد في خطاب الاعتماد الذي فوضه دون غيره في القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد (المطعون ضده الثالث) ، فإن هذا البنك يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد وكل ما يتعلق به بما في ذلك إجراءات التنفيذ الجبري وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ "[١].

ولئن كان هذا الحكم يقرر أن المحاكم المصرية تعد هي المختصة بنظر منازعة التنفيذ الخاصة بالاعتماد المستندي والمقامة ضد بنك أجنبي طالما كان لهذا البنك موطن مختار معين في مصر إلا أن حكمها ينطبق أيضاً على منازعة التعويض المقامة من العميل على البنك الأجنبي بشأن خطئه في عملية الفحص لاتحاد المبدأ الذي يحكمهما وهو وجود موطن مختار للبنك الأجنبي بداخل الجمهورية.

المطلب الثالث

التحكيم في منازعة العميل

مع البنك لخطئه في عملية الفحص

٤٨٢- منذ منتصف القرن العشرين حدث تزايد مطرد وملحوظ في اللجوء إلى التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات الناشئة عن التجارة الدولية عموماً[٢]، ولوجود ارتباط مؤكد وتأثير متبادل بين العمليات المصرفية والتجارة الدولية[٣]، فقد امتد نشاط التحكيم إلى هذه العمليات ، لعدة أسباب أهمها ما يتميز به التحكيم من سرعة

---

(١) نقض مصري ، الطعن ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ق ، جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧، س ٣٥ ، ص٥٥١ .

(٢) أنظر في هذا المعنى الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم :" اختيار طريق التحكيم ومفهومه "، محاضرة مكتوبة بالكمبيوتر، وألقيت في دورة التحكيم التجاري الدولي ، التي تم انعقادها بقاعة نفرتيتي بفندق شيراتون القاهرة في الفترة من ٢٧ – ٣٠ مارس ٢٠٠٠ تحت إشراف المركز الدولي للدراسات العلمية ، ص١.

(٣) الدكتور/ عصام الدين مختار القصبي، مرجع سابق، ص٢.

إذ لا يخفي أن من أشد العيوب التي عاني منها المتنازعون أمام القضاء عيب البطء الناتج عن تراكم القضايا المعروضة على القاضي في كافة التخصصات وفي مختلف الدول ، فحتى لو حقق القضاء العدالة، فهي عدالة بطيئة قد لا يصل إليها صاحب الحق إلا بعد مدة طويلة وجهد ومشقة لا يتفقان مع مقتضيات العصر وحاجة المعاملات الدولية ، وقديماً قالوا إن العدالة البطيئة هي أشد أنواع الظلم ، أو على الأقل هي نوع من الظلم، لذلك فإن السرعة التي يتميز بها التحكيم تعتبر من أهم إيجابياته وعوامل اختياره وتفضيله على القضاء[١]، أو بالأقل اعتباره طريقا موازياً له في فض المنازعات بين البنوك والمتعاملين معها عملاء أو مستفيدين ، هذا بالإضافة إلى مزايا أخرى عديدة كتميز التحكيم بالبساطة والسهولة بعيداً عن الشكل والرسمية التي يتصف بها القضاء ، وتميزه بالقدرة على تحقيق العدالة.

اختصاص التحكيم بفض المنازعات بين البنوك والعملاء:

٤٨٣- بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم جواز فرض التحكيم قسراً على أشخاص لا يسعون إليه ويأبون الدخول فيه ، واعتبار كل تحكيم حمل عليه أطراف الخصومة نوعاً من التحكيمات التي تمت دون اتفاق أو بناء على اتفاق لا يستنهض ولاية التحكيم[٢]، بات نظام التحكيم الإجباري في مجال البنوك مجرد أثر لا حياة فيه وأضحت كافة أنواع التحكيم القائمة اختيارية، اللهم إلا تحكيمات قليلة ورد النص عليها في المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام [٣] وهي التحكيمات التي يكون أحد أطرافها من بنوك القطاع العام من

---

(١) أنظر في هذا المعنى الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم :" اختيار طريق التحكيم ومفهومه "، السابق ، ص ٨.- وفي ذات المعنى الدكتور/ عصام الدين مختار القصبي، مرجع سابق، ص٢.

(٢) دستورية عليا ، القضية رقم ١٣ لسنة ١٥ق ،دستورية ، جلسة ٩٤/١٢/١٧مشار إليه بمؤلف الدكتور المستشار / محمد ماهر أبو العينين نائب رئيس مجلس الدولة، وجيز أحكام المحكمة الدستورية العليا منذ أنشأتها حتى سبتمبر ١٩٩٨ ، المحاماة ، ملحق تشريعات ، مايو ١٩٩٨ ص٥٠.

(٣) وتنص هذه المادة على أنه: " يفصل في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام=

ناحية وجهة حكومية أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة أو شركة قطاع عام أما شركات قطاع الأعمال العام فلا يسري عليها هذا النص ولا تخضع لأحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣بشأنها. (١)

ومن ثم يمكن القول إن التحكيم الذي تكون البنوك طرفاً فيه بل والتحكيم في مصر بوجه عام(٢)، أصبح غير إجباري فالأطراف الذين يمكنهم الاتفاق على عقد الاختصاص لجهة التحكيم سواء تم ذلك بالنص في العقد المبرم بينهم أو باتفاق مستقل عن هذا العقد ، وتأكيداً على هذا المعنى صدر قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وطوي بين دفتيه العديد من النصوص التي تؤكد على حرية الأطراف في الالتجاء للتحكيم واتخاذه طريقاً لتسوية المنازعات بينهم وتحديد الإجراءات واختيار الهيئة التي ستفصل في النزاع(٣)، ورتب المشرع البطلان على صدور حكم محكمين دون اتفاق تحكيم من الأساس(٤).

وقد استمد هذا القانون أحكامه من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي للجنة

=بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين من هذا القانون".

(١) وفي ذلك تقول محكمة النقض أن " القانون رقم ٢٠٣ ، لسنة ١٩٩١ في شأن شركات قطاع الأعمال قد ألغى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما تضمنه من مواد التحكيم وبالتالي ألغى التحكيم الإجباري بين الشركات الخاضعة لهذا القانون ويسري عليه القواعد العامة"، الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٦٦ ق ، جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٥ ، لم ينشر.

(٢) إذ صدرت بعد ذلك أحكام ببطلان التحكيم الإجباري الذي كان مقرراً بشأن ضريبة المبيعات.

(٣) أنظر في ذلك عجز المادة الأولى حيث تشير إلى أن القانون يسري على كل تحكيم تجاري دولي يجري في مصر وفي الخارج واتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون، وأنظر أيضاً المادة ٣/ أولاً وثانياً، المادة ٧ ، والمادة العاشرة والخامسة عشرة والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والثامنة والعشرين.

(٤) أنظر في ذلك المادة ٥٣ ، من القانون ٢٧ ، لسنة ٩٤ إذ نصت على أنه "لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الحالات التالية أ-إذا لم يوجد اتفاق تحكيم أو كان هذا الاتفاق باطلاً أو قابلاً للإبطال أو سقطت مدته".

الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعتمد في ١٩٨٥/٦/٢١ (Unictral) [١]، ووفقاً له يمكن للأطراف أن يختاروا إما تحكيماً مؤسسياً أو تحكيماً حراً – و إما تحكيماً بالقانون أو تحكيماً بالصلح.

التحكيم المؤسسي :

٤٨٤- والتحكيم المؤسسي هو الذي يتم في إطار أحد مراكز التحكيم ومؤسساته الدائمة ، وهي مؤسسات قائمة ، مهمتها الإشراف على حل المنازعات بالتحكيم[٢]، ومن ذلك مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالزمالك ، ومن ذلك أيضاً التحكيم المسمى بالقضائي في القانون الكويتي إذ تتولاه هيئة وطنية داخل الدولة[٣].

ووفقاً لنظام التحكيم المصري لا تسهم إرادة الأطراف في اختيار المركز الذي يتم التحكيم في إطاره فقط بل تمتلك أيضاً التعديل في لائحة المركز المختار[٤].

التحكيم الحر:

٤٨٥- أما التحكيم الحر فيقوم الأطراف بصياغته بمناسبة نزاعهم خارج إطار أي مؤسسة أو مركز من مراكز التحكيم، وهذا النوع من التحكيم يحتاج إلى عناية كبيرة من الأطراف في تحديد كافة قواعد التحكيم وإجراءاته ، إذ لا توجد لائحة يمكن الرجوع إليها لإكمال إرادة الأطراف كما في التحكيم المؤسسي[٥].

---

(١) وهذا الاختصار يرمز إلى الكلمات الإنجليزية.
United Nations commission of international trade law.
ومعناها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

(٢) الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم:"اختيار طريق التحكيم ومفهومه"،مرجع سابق، ص ٦.

(٣) الدكتور / أحمد مليجي :" قانون التحكيم القضائي الكويتي الجديد "، ورقه عمل مقدمة بالمؤتمر الرابع للتحكيم التجاري الدولي المنعقد بفندق بيراميزا في المدة من ٤/١١ إلى ١٩٩٦/١١/٥، ص١٢.

(٤) الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم:"اختيار طريق التحكيم ومفهومه"، مرجع سابق ، ص٦.

(٥) المرجع السابق نفسه ، ص٦.

الخلاصة:

٤٨٦- وخلاصة ما تقدم أن إرادة الأطراف هي التي تحدد الجهة التي ستتولى الفصل في النزاع بالتحكيم وما إذا كانت هذه الجهة مركزاً من مراكز التحكيم فيما درج على تسميته بالتحكيم المؤسسي أو جهة خارجة عن إطار أي مؤسسة أو مركزاً من مراكز التحكيم فيما يطلق عليه تسمية التحكيم الحر.

الفصل الثاني

دعوى المسئولية المقامة من المستفيد

وحالات الإعفاء من المسئولية

٤٨٧- تختلف مسئولية البنك أمام المستفيد عن مسئوليته أمام عميله الآمر في عدة أمور أهمها أنه وإن كان نوع المسئولية أمام العميل الآمر جلياً ولا يحتاج إلى بذل جهد كبير للتعرف عليه نظرا للعلاقة التعاقدية التي تربط بينهما والتي تكون معها المسئولية عن الإخلال بأى التزام مما ورد بالعقد إخلالاً بالتزام تعاقدي يرتب في حق الطرف المخل مسئولية تعاقدية ، إلا أن الأمر ليس بهذا الوضوح في مسئولية البنك أمام المستفيد، فالطرفان لاتربطهما علاقة عقدية وقد اختلف الفقه والقضاء في تحديد طبيعة العلاقة بينهما وهو ما يدعو إلى عرض الآراء التي قيلت في هذا الشأن وصولاً إلى تحديد ما أرى أنه الأصح -من وجهة نظري- ثم بعد ذلك يتم تحديد نوع المسئولية وأركانها .

٤٨٨- وبعد الانتهاء من عرض طبيعة التزام البنك قبل المستفيد ثم نوع وصور وأركان مسئولية البنك أمام المستفيد أقوم بالتعرض إلى القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر دعوى المسئولية المقامة من المستفيد ضد البنك، ثم أقوم ببيان حالات الإعفاء من المسئولية أو الحد منها سواء في مواجهة العميل الآمر أو المستفيد.

وعلى ذلك أقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : طبيعة التزام البنك قبل المستفيد.

المبحث الثاني : نوع وصور وأركان المسئولية أمام المستفيد .

المبحث الثالث : القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بالنسبة لدعوى المسئولية المقامة من المستفيد.

المبحث الرابع : الحالات العامة للإعفاء من المسئولية والحد منها.

المبحث الأول

طبيعة التزام البنك قبل المستفيد[١]

أهمية تحديد طبيعة التزام البنك قبل المستفيد:

٤٨٩- التكييف القانوني لالتزام البنك قبل المستفيد في الاعتماد المستندي القطعي أو تحديد طبيعة هذا الالتزام أمر في غاية الأهمية ، إذ يتوقف عليه تحديد الحقوق والالتزامات بين كل من الطرفين ، ومن ثم تحديد مسئولية البنك قبل المستفيد بصفة عامة ومسئوليته أمام المستفيد أيضا عن فحص المستندات بوجه خاص.

تعدد الآراء في تكييف هذه العلاقة:

٤٩٠- ولقد تعددت الآراء التي تعرضت لتكييف هذه العلاقة تعدداً جاوز المعقول فقيل إنها اشتراط لمصلحة الغير[٢] ، وبالإنابة[٣] ، وبالقبول المسبق[٤]، وبأنها كفالة[٥] ، وبأنها عقد غير مسمى أنشأه العرف التجاري، وقيل بالإرادة المنفردة[٦].

---

(1) Jean Escarra :"Manuel de droit commercial",tom 1,contrats de services, Economica , Librairie du recueil sirey,1948, N°. 1390 ,p.862.
Georges Marais , Op.cit ,N°. 27-30 ,P. 49.
الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض:" الاعتمادات المستندية"،مرجع سابق ، ص ٤٤٩- الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :"موسوعة أعمال البنوك"، المرجع السابق، ص ٩٤٩- الأستاذ الدكتور/ علي البارودي:" العقود وعمليات البنوك التجارية "، المرجع السابق، ص ص ٣٨٥ ، ٣٨٧ - الأستاذ الدكتور/السيد محمد اليماني:"الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك "، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ - والدكتور/عباس عيسى هلال :"مسئولية البنك في عقود الائتمان"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢١٢ .

(٢) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، المرجع السابق ، ص٩٥٧ .

(3) Georges Marais, Op.cit , N°. 31-6 ,p.52–55.
(4) Henry Rousseau ,sirey , 1922 , 2 , p.17.
(5) Cour de cassation, 26 Janvier 1926, dalloz, 1926, 1, p.201.
(6) Jean Escarra , Op.cit., N°. 1390 ,p. 863 .
حيث يقول إن البنك يعد كالواعد بجائزة فكلاهما يتعهد تعهداً مستقلاً بأداء عمل معين إذا نفذ=

٤٩١- والواضح أن هذه الآراء تحاول جاهدة التقريب بينها وبين الأفكار والنظريات والعقود المعروفة في القانون المدني ، وإن كان معظمها يفسر جانباً من جوانب التزام البنك دون جانب ، لذلك لم تخل أغلبها من وجه أو أكثر من أوجه النقد السديد ، وفي هذا الشأن أستبق عرض تلك النظريات تفصيلاً بالإشارة إلى أنني أميل إلى تفسير التزام البنك قبل المستفيد بأنه صادر بناء على الإرادة المنفردة ، ولكن قبل أن أوصل لذلك ، أعرض أولاً للنظريات غير القائلة بالإرادة المنفردة ، ثم لنظرية الإرادة المنفردة ، ثم لموقف القضاء المصري وذلك في مطالب ثلاثة على النحو التالي :

المطلب الأول : النظريات غير القائلة بالإرادة المنفردة .

المطلب الثاني: نظرية الإرادة المنفردة .

المطلب الثالث: موقف القضاء المصري .

=شخص عملاً معيناً هو تقديم المستندات المشترطة في الاعتماد وتقديم الجائزة في الوعد بجائزة وهو التزام مجرد- أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، حيث يقول إن هذه الفكرة أقرب الأسس إلى تفسير النظام تفسيراً صحيحاً - الأستاذ الدكتور/ محمد حسني عباس :" عمليات البنوك"، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ٥٤ ، إذ يقول إنه متى نفذ البنك التزامه بفتح الاعتماد وأخطر المستفيد بذلك فإن إخطار البنك يعتبر تصرفاً قانونياً بإرادة منفردة - الأستاذ الدكتور/ علي الباردوي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق، ص٣٨٧ ، حيث يقول والواقع أن دور البنك على هذا الوجه يجعلنا نميل إلى القول إن إلتزامه يصدر عن الإرادة المنفردة فهذا الرأي هو أقرب الآراء إلى الصحة - الأستاذ الدكتور السيد/ محمد اليماني :" الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك"مرجع سابق ، ص٤٦٢.

المطلب الأول

النظريات غير القائلة بالإرادة المنفردة

٤٩٢- أغلب النظريات غير القائلة بالإرادة المنفردة ترد التزام البنك قبل المستفيد إلى عقد أو اتفاق بين العميل وبنكه ، مثل عقد الوكالة أو عقد كفالة أو حوالة الحق أو الاشتراط لمصلحة الغير أو عقد غير مسمى، وإن كان بعضها يرد هذا الالتزام إلى تصرفات غير عقدية ، وفيما يلي سأتناول هذه النظريات أو الأفكار.

١-فكرة القبول المسبق:

٤٩٣- ذهب البعض إلى القول إن خطاب الاعتماد الصادر من البنك إلى المستفيد يعد بمثابة قبول مسبق منه للكمبيالات التي سيقوم البائع (المستفيد) بسحبها على البنك ، تنفيذاً للاتفاق السابق بين الآمر والمستفيد [١].

٤٩٤- ويؤخذ على هذا الرأي أن القبول يجب أن يكون على الكمبيالة ذاتها لاعلى سند منفصل عنها ، وأن يكون صريحاً[٢]، كما يؤخذ عليه أن الدفع قد يكون فورياً دون سحب كمبيالات ، وحتى في الحالات التي يكون فيها الدفع بكمبيالات فإن القبول الصرفي يجب أن يكون غير معلق على شرط ، في حين أن البنك في الاعتماد المستندي يتعهد بالقبول إذا قدم البائع المستندات المطلوبة ، هذا فضلاً عن أن الحق في الاعتماد لا يقبل التداول في حين أن التعهد الناشئ عن القبول الصرفي ينتقل إلى كل حامل شرعي للكمبيالة [٣]، كما أن المسحوب عليه قد يقبل جزءاً من قيمة الكمبيالة ، بينما في الاعتماد المستندي لا يتعلق الأمر بتحديد المبلغ الذي يرد عليه القبول وإنما بتقديم مستندات مطابقة لشروط الاعتماد .

حتى إذا اعتبرنا أن التزام البنك قبل المستفيد وعداً بالقبول فإن هذا الوعد لا يمكن اعتباره قبولاً تترتب عليه النتائج المنصوص عليها في قانون التجارة[٤].

---

(1) Henry Rousseau , siry , 1922 , 2,p. 17.

(2) Georges Marais , Op.cit., N°. 28, A,p.50.

(٣) أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق ، ص ص ٤٤٩ ، ٤٥٠.

(4) Georges Marais , Op.cit, N°.28, p.50 . =

٢- الكفالة :

٤٩٥- وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها إلى القول إن البنك الذي يفتح اعتماداً باتاً يعد كفيلاً للمشتري [١].

ومؤدي هذه النظرة أنه إذا ما قام المستفيد بتقديم المستندات المشترطة في الاعتماد فإن البنك لن يكون بمقدوره أن يرفض تنفيذ التزامه البات ، ولا أن يستفيد من إعسار المشتري لإلغاء الاعتماد أو من عدم الوفاء له بمستحقاته ، ويكون رجوعه بما دفعه إلى المستفيد على المشتري الذي أمره بفتح الاعتماد دون غيره من المشترين السابقين الذين تنازلوا للأمر عن العقد[٢].

٤٩٦- ويؤخذ على هذه الفكرة أن الهدف من الاعتماد المستندي أوسع مدى من الهدف من الكفالة ، فالهدف من الكفالة مجرد حماية الدائن من إعسار المدين ، وفي الكفالة المصرفية يكون الهدف ضمان تنفيذ المتعهد لالتزامه ، أما في الاعتماد المستندي فإن البنك لا يضمن العميل[٣]، فالاعتماد وسيلة للوفاء تقي الدائن إعسار مدينه وسوء نيته وهو هدف تفرضه البيوع الدولية بطبيعتها[٤].

ومن ناحية أخرى فإن الكفالة تنشئ التزاماً تابعاً لالتزام الأصيل[٥]، فيدور التزام الكفيل وجوداً وعدماً مع التزام المدين ، ولا يجوز أن تتعدى التزامات الكفيل التزامات الأصيل، ولا أن تكون شروط التزام الكفيل أشد من شروط التزام

= ويشير في ذلك إلى المادة ١٢٤ من قانون التجارة الفرنسي.

(1) Cour de cassation, 26 Janvier 1926, dalloz,1926, 1, p.201.

(٢) أنظر في هذا المعنى:الدكتور/ علي جمال الدين عوض:"الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ٤٥ - الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "،المرجع السابق ، ص ٩٥٢- الدكتور/ السيد محمد اليماني :" الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك "، مرجع سابق ،ص ٤٤٢.

(3) Jean Ercarra- op.cit, N°. 1390, p. 863.

(٤) د/ عصام الدين مختار القصبي:"النظم القانونية للعمليات المصرفية الدولية دراسة تطبيقية خاصة بالاعتمادات المستندية"، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ص ٢٢٣ ، ٢٢٤.

(5) Georges Marais, Op.cit, N°. 29, b,p51.
Jean Escarra , Op.cit, N°. 1390 ,p 863 .

المدين[١]، بينما في الاعتماد المستندي يعد التزام البنك مستقلاً عن التـزام العميـل وليس تابعاً له، ولا يشترط أن يدور معه وجوداً وعـدماً ولا أن يكـون بشـروط أخرى، هذا فضلاً عن أنه في الكفالة يكون للكفيل الحق عند مطالبته بالوفاء بالدين أن يدفع بتجريد المدين أولاً [٢]، أما في الاعتماد المستندي فلا يحق للبنك أن يـدفع بالتجريد ، ذلك أن البنك بتوقيعه على خطاب الاعتماد يتخذ موقع المدين المباشر ، بل هو المدين الأول الذي يتعين عليه السداد بقيمة الاعتماد[٣]، ومن ثم فلا يسوغ له أن يدفع بتجريد العميل من أمواله قبل الرجوع عليه كبنك فاتح.

٣-الاشتراط لمصلحة الغير :

٤٩٧- واتجه البعض[٤]، إلى القول إن العميل الآمر يشترط علـى البنـك حقـاً مباشراً للمستفيد ، يتلقاه هذا الأخير من عقد الاشتراط ذاتـه دون أن يمـر بذمـة المشترط أو المتعهد ، ويحقق المشترط بهذا العقد مصلحة مادية ظاهرة في الوفاء بدينه وتسهيل حصوله على بضاعته .

٤٩٨- ويعيب هذه الفكرة أن المنتفع في الاشتراط لمصلحة الغير يكتسب حقه مـن عقد الاشتراط المبرم بين المشترط والمتعهد مباشرة[٥]، بينما يكتسب المستفيد فـي الاعتماد المستندي حقه من خطاب الاعتماد الصادر له من البنـك لا مـن عقـد الاعتماد المبرم بين البنك والعميل الآمر ، كما يعيب هذه الفكرة أن التزام المتعهد في الاشتراط لمصلحة الغير غير مستقل عن علاقته بالمشترط، أما التزام البنـك قبل المستفيد في الاعتماد المستندي البات فمسـتقل عـن التزامـه قبـل عميلـه

---

(١) الدكتور/ سليمان مرقص :" الوافي في شرح القانون المدني ، ٣ ، في العقود المسماة،المجلد الثالث ، عقد الكفالة" ، ملحق المحاماة ، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤ ، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١١٢.

(٣) أنظر الدكتور/ عصام الدين مختار القصبي :" النظم القانونية للعمليات المصـرفية الدوليـة"، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٤) الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنـوك "، مرجـع سـابق ، ص٩٥٧.

(٥) الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري:"الوجيز في شرح القانون المدني"مرجع سابق، ص ٢٣٤.

الأمر[١]، ويترتب على ذلك أن حق البائع المباشر تجاه البنك يتأثر بالعلاقة بين البنك والعميل وفقاً لنظرية الاشتراط لمصلحة الغير، على حين أن المسلم به في الاعتماد المستندي أن التزام البنك تجاه البائع لا يتأثر بعلاقة البنك بالعميل[٢]، نظراً لاستقلال العلاقتين عن بعضهما.

٤-الإنابة:

٤٩٩- يذهب البعض[٣] إلى القول إن " البنك يلتزم أمام المستفيد باعتباره نائباً عن عميله الآمر في الوفاء ، إنابة قاصرة ، يظل العميل الآمر بموجبها مديناً ، بحيث إذا لم يف البنك للبائع كان لهذا البائع أن يرجع على الآمر ، كما أن حق المستفيد من الاعتماد مطهر من الدفوع الناشئة عن علاقة البنك بالآمر ، فلا يجوز له أن يمتنع عن الوفاء له بحجة أن المشتري قد تعرض لإفلاس ولا يجوز للمشتري أن

---

(١) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص ص٤٥٠، ٤٥١ ، حيث يقول إنه:" يعيب التصوير الخاص بالاشتراط لمصلحة الغير أن إلتزام المتعهد في هذا الاشتراط مرتبط بعقد الاشتراط ، فالمتعهد يلتزم التزاماً جديداً لصالح المستفيد ولكن هذا الالتزام ليس مستقلاً عن علاقته بالمشترط في حين أن البنك في الاعتماد القطعي يتعهد بالتزام جديد ومستقل عن التزامه قبل المشتري "- وأنظر أيضاً :
Georges Marais, Op.cit, p.52.

(٢)الدكتور/ عصام الدين القصبي :" النظم القانونية للعمليات المصرفية الدولية "، المرجع السابق، ص ٢٢١ ، حيث يقول :"إن التزام المصرف تجاه المستفيد يستقل تماماً عن الاعتماد الأصلي المبرم بين المصرف وعميله الآمر بفتح الإعتماد (عقد فتح الاعتماد) في حين أن الاشتراط لمصلحة الغير يمثل عقد داخلياً في العقد الأصلي نفسه وتابعاً له – Un contrat tributaire Un contrat accessoire فعقد التأمين على الحياة وهو النموذج للاشتراط لمصلحة الغير، وهو عبارة عن عقد يتولى تنظيم حقوق والتزامات كل من المؤمن والمؤمن لديه ، هذا العقد يتضمن اشتراطاً – عقد تابع – لمصلحة المؤمن له ، نتيجة لهذه الرابطة الوثيقة بين الاشتراط (العقد التابع) وبين العقد المبرم بين المشترط والواعد (العقد الأصلي) فإن بطلان أو فسخ الاشتراط أو العقد التابع الذي تضمنه فإذا أخل المؤمن له مثلاً بالتزامه بدفع أقساط التأمين للمؤمن لديه، يكون لهذا الاشتراط لمصلحة الغير قد قبل المتعهد تجاه الغير بسبب الذي يقدمه له المشترط فالأداءان يدوران معاً وجوداً وعدماً".

(3) Georges Marais, Op.cit., N°. 31-6, p. p. 52 – 55.

يطلب من البنك تعديل التزامات الأخير أمام المستفيد باعتبار أن العلاقة بين الآمر والبنك مستقلة عن تلك التي بين البنك والمستفيد".

والأصل أن الإنابة عمل قانوني يفترض وجود ثلاثة أشخاص هم المدين الأصلي وهو المنيب ،والأجنبي الذي ينيبه هذا المدين في وفاء الدين للدائن ويسمى المناب، ثم الدائن الذي يسمى المناب لديه[١]، وهي قد تتضمن تجديداً مبرئا لذمة المدين الأصلي إذ يحل بموجبه الأجنبي المناب محل المدين الأصلي المنيب في الالتزام بالوفاء بالدين [٢]، وقد لا تتضمن تجديداً فيظل للدائن مدينان هما المدين الأصلي الذي لن تبرأ ذمته إلا بالوفاء والأجنبي الذي أصبح منابا في الوفاء للدائن ، وعندئذ نكون بصدد إنابة قاصرة[٣] ، يكون فيها مصدر دين كل من المنيب والمناب مستقلاً عن مصدر دين الآخر، فمصدر دين المنيب هو مصدر الالتزام الأصلي ، ومصدر دين المناب هو عقد الإنابة ، ومن ثم لا يكون هناك تضامن بين المدينين كذلك لا يعتبر المناب كفيلاً للمنيب ، ويكون للمناب لديه أن يرجع علي أي المدينين أولاً دون أن يكون لأيهما أن يدفع بحق التجريد ، كما أن الدين الذي أنشأته الإنابة في

---

(١) أنظر في ذلك المادة ٣٥٩ مدني حيث تنص على أنه:"١-تتم الإنابة إذا حصل المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين. ٢- ولا تقتضي الإنابة أن تكون هناك مديونية سابقة ما بين المدين والأجنبي".

(٢) أنظر في ذلك المادة ١/٣٦٠ مدني حيث تنص على أنه" إذا اتفق المتعاقدون في الإنابة على أن يستبدلوا بالتزام سابق التزاما جديدا كانت هذه الإنابة تجديدا للالتزام بتغيير المدين، ويترتب عليها أن تبرأ ذمة المنيب قبل المناب لديه على أن يكون الالتزام سابق الجديد الذي ارتضاه المناب صحيحا وألا يكون المناب معسرا وقت الإنابة " .

(٣) أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري :" الوجيز في شرح القانون المدني الجزء الأول "، مرجع سابق ،ص ١٢٩٠ ،حيث يقول إنه:" في النيابة القاصرة يبقى المنيب مديناً للمناب لديه ولا تبرأ ذمته إلا إذا وفي المناب الالتزام الجديد الذي في ذمته للمناب لديه، أو إلا إذا وفي المنيب نفسه للمناب لديه الدين الأصلي الذي في ذمته، وبمجرد أن يقوم أحدهما – المناب أو المنيب – بالوفاء للمناب لديه، تبرأ ذمة الآخر، وللمناب لديه أن يرجع على المنيب بالدين الأصلي بما يكفله من تأمينات قبل أن يرجع على المناب، كما أن يرجع على المناب بالالتزام الجديد قبل أن يرجع على المنيب، فليس في الرجوع على أيهما بترتيب معين".

ذمة المناب للمناب لديه هو دين مجرد لا يتأثر بالدين الذي يكون في ذمة المناب للمنيب[١].

ومن هذا يتضح أن الإنابة القاصرة تتحد مع الاعتماد المستندي في أكثر من سمة فالتزام المتعهد في كليهما مستقل عن مصدر التزام المدين الأصلي وللمناب لديه أو المستفيد في كليهما أن يرجع على المتعهد أولاً دون أن يدفع بالتجريد ، والتزام المتعهد في كلتا الحالتين التزام مجرد.

٥٠٠- ورغم أوجه الشبه تلك بين الإنابة القاصرة والاعتماد المستندي إلا أنه لا يصح تكييف التزام البنك أمام المستفيد على أنه نيابة قاصرة ينوب فيها البنك عن عميله الأمر في الوفاء ، ولذلك وُجه لفكرة الإنابة أكثر من وجه من أوجه النقد أذكر منها:

أولاً: إن الإنابة بحسب طبيعتها تفترض أن المنيب دائن للمناب ولا يتحقق هذا الوضع في الاعتماد المستندي إلا إذا كان العميل (المنيب) قد دفع للبنك (المناب) قيمة الاعتماد مقدماً كغطاء كامل أو كان له حساب دائن بهذه القيمة لدى البنك، ومن ثم لا تنطبق الإنابة حينما يكون الغطاء جزئياً أو عندما يفتح الاعتماد بلا غطاء حيث يكون العميل في هذا الوضع مديناً للبنك لا دائناً له[٢].

ثانياً: رغم استقلال التزام كل من المنيب والمناب إلا أن موضوعهما واحد وهو دين المنيب الذي يتعهد به المناب ، في حين أنه في الاعتماد يكون التزام العميل هو دفع الثمن والتزام البنك دفع مبلغ نقدي ليس له هذا الوصف[٣].

ثالثاً: أن الإنابة اتفاق ثلاثي الأطراف يشترك فيه المنيب والمناب والمناب لديه، في أن المستفيد من الاعتماد ليس طرفاً في الاتفاق المبرم بين البنك والعميل في عقد

---

(١) الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري :" الوجيز في شرح القانون المدني ، الجزء الأول"، مرجع سابق ، ص ١٢٩١.

(٢) الدكتور/ السيد محمد اليماني:"الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك "، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(٣) الأستاذ الدكتور / علي جمال الدين عوض: " الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، ص٤٥١.

الاعتماد[١].

المطلب الثاني

نظرية الإرادة المنفردة

أساس النظرية :

٥٠١- يتجه عدد غير قليل من الفقهاء في مصر وفرنسا إلى تكييف التزام البنك قبل المستفيد من الاعتماد المستندي بأنه التزام ناشئ عن الإرادة المنفردة للبنك والتي يقوم بإعلانها في خطاب الاعتماد الذي يصدره لصالح المستفيد[٢].

---

(١) راجع في ذلك الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك "، مرجع سابق ، ص ٩٥٥.

وأنظر عكس ذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري :" الوجيز في شرح القانون المدني ، الجزء الأول "، مرجع سابق ، هامش ص ١٢٨٦ ، حيث يشير إلى أن محكمة النقض قضت بأنه "ليس من الضروري أن يكون المناب لديه طرفاً في الاتفاق الذي يتم بين المنيب والمناب بل يكفي قبول الإنابة وليس لهذا القبول شكل خاص أو وقت معين بل يكفي لقيام الإنابة أن يقبلها المناب لديه في أي وقت مادام لم يحصل العدول عنها من طرفيها (نقض مدني ١٢ فبراير ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ٢٠ ، رقم ٢٠ ،ص ١٤٣).

(2) Jean Escarra , Op.cit, N°. 1390 , p. 863.

حيث يقول إن:"البنك يعد كالواعد بجائزة فكلاهما يتعهد تعهداً مستقلاً بأداء عمل معين إذا نفذ شخص عملاً معيناً هو تقديم المستندات المشترطة في الاعتماد وتقديم الجائزة في الوعد بجائزة وهو التزام مجرد" – أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين: "الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق، ص ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، حيث يقول إن:"هذه الفكرة أقرب الأسس إلى تفسير النظام تفسيراً صحيحاً".

وأنظر الأستاذ الدكتور/ محمد حسني عباس، مرجع سابق، ص ٥٤ إذ يقول:" إنه متى نفذ البنك التزامه بفتح الاعتماد وأخطر المستفيد بذلك فإن إخطار البنك يعتبر تصرفاً قانونياً بإرادة منفردة"– الأستاذ الدكتور/ علي الباردوي :" العقود وعمليات البنوك التجارية "، مرجع سابق ، ص٣٨٧ حيث يقول:" والواقع إن دور البنك على هذا الوجه يجعلنا نميل إلى القول بأن التزامه يصدر عن الإرادة المنفردة فهذا الرأي هو أقرب الآراء إلى الصحة" – الأستاذ الدكتور السيد/محمد اليماني :" الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك "، مرجع سابق ، ص٤٦٢.

٥٠٢- وسبق أن استبقت القول بأنني أميل إلى هذا الرأي وأؤيده، وأساس ذلك أن عملية فتح الاعتماد حسب الراجح تمر بمرحلتين كما أسلفت في الفصل التمهيدي، الأولى وهي عقد الاعتماد وفيه يتفق البنك مع عميله على فتح الاعتماد فيتقدم العميل بطلب إلى مصرفه طالباً فتح الاعتماد المذكور لصالح المستفيد وفقاً لشروط وبيانات معينة ومدة محددة ، وبعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب وإجراء الاستعلامات اللازمة عن عميله ويتأكد من سلامة مركزه المالي وحسن سمعته ويحصل على الضمانات الكافية – إن كان الاعتماد غير مغطى بالكامل – يبدي موافقته وينشأ عقد بينه وبين عميله لا يكون المستفيد طرفاً فيه، ويرتب هذا العقد التزامات على طرفيه، من بينها التزام البنك بأن يصدر خطاب اعتماد قطعياً يوجهه إلى المستفيد، يتعهد فيه بالقيام بالوفاء بمبلغ معين هو قيمة الاعتماد، بشروط معينة يجب على المستفيد تنفيذها خلال مدة محددة ولكن لا ينشأ للمستفيد حق قبل البنك رغم تمام هذا الاتفاق ورغم التزام البنك، ثم تأتي بعد ذلك المرحلة الثانية وفيها يوجه البنك خطاب الاعتماد سالف الذكر إلى المستفيد ومن هذا الخطاب ينشأ حق المستفيد .

ولأن العلاقة الناشئة عن المرحلة الأولى – بين البنك وعميله مستقلة ومنفصلة عن العلاقة الناشئة عن المرحلة الثانية – بين البنك والمستفيد ، فإن التزام البنك قبل المستفيد يكون قد صدر بإرادته المنفردة أي بشكل أحادي .

الرد على المعارضين للنظرية والمتحفظين عليها :

٥٠٣- ولم تسلم نظرية الإرادة المنفردة من النقد[١]، إذ قيل إنها ليست مصدراً عاماً للالتزام ، وإنما هي مصدر في الحالات المنصوص عليها فقط ، وبذلك يكون القانون لا الإرادة المنفردة هو مصدر الالتزام ، كما قيل إن فكرة الإرادة المنفردة تتجاهل العلاقات الأصلية التي أنشأت الاعتماد ، وقيل إن الإرادة المنفردة في الحالات التي ترتب فيها الالتزام بنصوص خاصة ترتبه مقيداً لا مجرداً .

---

(١) أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ محيي الدين إسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك"مرجع سابق ، ص ٩٥٦ .

٥٠٤- ويبدو أن هذا النقد قد تأسس على ما آل إليه حال التشريع المدني في مصر وفرنسا إذ اقتصرت صور الإرادة المنفردة فيهما على الصورة المتعلقة بالوعد بجائزة[١]، ولكن فات أصحابه مايلي :

١-أن بعض القوانين المدنية مثل القانون المدني الأردني[٢] ، وقانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة[٣] ، وقانون المعاملات المدنية السوداني الصادر في عام ١٩٨٤ [٤] ، مشروع القانون المدني المصري ، والمشروع الفرنسي الإيطالي مادة ٦٠ كانت تجعل الإرادة المنفردة مصدراً عاماً للالتزام مثلها في ذلك مثل العقد .

٢-وفي مصر فإنه نظراً لأن الإرادة المنفردة يمكن أن تتسع لاستيعاب صور عديدة من الالتزامات بخلاف الوعد بالجائزة ، ولأن الوعد بالجائزة ورد بالقانون المدني الذي يعد مصدراً من الدرجة الرابعة في ترتيب مصادر القانون التجاري[٥]،

---

(١) أنظر في ذلك المادة ١٦٢ من القانون المدني وتنص على أن:"١- من وجه للجمهور وعداً بجائزة يعطيها عن عمل معين التزم بإعطاء الجائزة، لمن قام بهذا العمل، ولو قام به دون نظر إلى الوعد بالجائزة أو دون علم بها. ٢-إذا لم يعين الواعد أجلاً للقيام بالعمل جاز له الرجوع في وعده بإعلان للجمهور، على ألا يؤثر ذلك في حق من أتم العمل قبل الرجوع في الوعد وتسقط دعوى المطالبة بالجائزة إذا لم ترفع خلال ستة أشهر من تاريخ إعلان العدول للجمهور".

(٢) وتنص المادة ٢٥١ من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ على أنه:" ١- تسري على التصرف الانفرادي الأحكام الخاصة بالعقود إلا ما تعلق منها بضرورة وجود إرادتين متطابقتين لنشوء العقد . وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك".

(٣) وتنص المادة الخامسة من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة المعدل بالقانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٨٧ على أنه " تسري على التصرف الانفرادي الأحكام الخاصة بالعقود إلا ما تعلق منها بضرورة وجود إرادتين متطابقتين لإنشاء العقد ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(٤) تنص المادة ٢/١٣٦ من قانون المعاملات المدنية السوداني الصادر عام ٨٤ على أنه " تسري على الإرادة المنفردة أحكام العقد إلا إذا كانت هذه الأحكام تتعلق بوجود إرادتين لإنشاء الالتزام أو كانت تتعارض مع نص القانون".

(٥) أنظر المادة ٢/ من قانون التجارة رقم١٧ ، لسنة ١٩٩٩ .

بينما يأتي العرف التجاري والعادات التجارية في مرتبة سابقة[١]، فإن اعتبار التزام البنك أمام المستفيد نوعاً من أنواع التصرفات الصادرة بالإرادة المنفـردة وان لـم يجد أساسه في القانون المدني ، يجد وبلا ريب أساسه في القاعدة العرفية المتقدمـة علي القانون المدني في الترتيب في هذا المجال ، وقد تكفلت البيئة المصرفية بخلق العرف التجاري المتطور في مادة الاعتماد المستندي، وعنها انتشر هـذا العـرف واستقر لدى جميع الأوساط التجارية في العالم أيا كان النظام السياسي الذي تخضع له[٢] ، ثم قامت غرفة التجارة الدولية بباريس بتسجيل تطور هذا العرف في شكل قواعد مكتوبة ، يشار إليها في طلبات فتح الاعتماد وخطابات الاعتماد لتسري بين الأطراف ، واعتبرها قانون التجارة المصري الجديـد مكملـة لأحكامـه فأصـبح انطباقها في هذه العلاقات يتم بشكل تلقائي بعد صدور هذا القانون[٣].

٥٠٥- وقد دلت نصوص هذه القواعد ضمناً على فكرة الإرادة المنفردة بما تؤكده من أن التزام البنك قبل المستفيد مستقل عن البيوع والعقود الأخرى التي قد تكون أساساً له، وأن المستفيد ليس له بحال من الأحوال أن يستفيد من العلاقات التعاقدية القائمة بين البنوك وبعضها البعض أو بين العميل الآمر والبنك الفاتح[٤]، ومن أن هذا الالتزام في الاعتماد يعد التزاماً قطعياً غير قابل للرجوع فيه[٥].

٥٠٦- ومن الأهمية أن أشير إلى أن التزام البنك الصادر عن إرادته المنفـردة ، لصالح المستفيد هو التزام مباشر ومجرد لا يجوز للبنك التحلل منه فهـو مباشـر لأن البنك عندما يلتزم به يلتزم بصفته أصيلاً ، وهو مجرد لأنه مستقل عن عقـد البيع وعقد فتح الاعتماد[٦].

---

(١) إذ يحتل المرتبة الثالثة وفقاً للمادة ٢ من القانون التجاري المصري رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(٢) الأستاذ الدكتور/ السيد محمد اليماني:" الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنـك "، مرجع سابق ، ص ٤٦٦.

(٣) أنظر المادة ٣/٣٤١ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ ، لسنة ١٩٩٩.

(٤) المادة ٤ من القواعد الموحدة ، النشرة رقم ٦٠٠.

(٥) المادة ٣ من القواعد الموحدة ، النشرة رقم ٦٠٠.

(٦) الأستاذ الدكتور/ محمد حسني عباس، مرجع سابق ،ص١٥٤.

المطلب الثالث

موقف القضاء المصري

٥٠٧- الموقف من النظريات غير القائلة بالإرادة المنفردة عبر عنه القضاء المصري بعبارات صريحة في العديد من الأحكام ، وقد استهلت محكمة النقض أحكامها في هذا الصدد بالقول إنه:

"لا يصح اعتبار البنك الذي يقوم بتثبيت اعتماد مصرفي أميناً للطرفين إذ لا توجد لديه وديعة بالمعنى المصطلح عليه قانوناً كما لا يصح وصفه بأنه ضامن أو كفيل يتبع التزامه التزام المدين المكفول – المشتري في هذه الصورة – بل يعتبر التزام البنك في هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري فلا يلزم بالوفاء إلا إذا كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماماً لشروط فتح الاعتماد"(١).

فاستبعدت الأفكار القائلة إن البنك يعتبر أميناً للطرفين البائع والمشتري أو بأنه ضامن أو كفيل يتبع التزامه التزام المدين المكفول – المشتري – في هذه الصورة.

وفي حكم ثان لها ، قضت بأن :

" البنك الذي يقوم بتثبيت اعتماد مصرفي لوفاء ثمن صفقة بين تاجرين لا يعتبر وكيلاً عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كفيلاً يتبع التزامه التزام عميله المشتري بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماماً لشروط الاعتماد " (٢) .

---

(١) نقض مصري ، الطعن ٤١٤ ، لسنة ٢١ ق ، جلسة ١٩٥٤/٤/١٥ ، س ٥ ، ص ٧٦٧ – وفي المعنى ذاته نقض مصري ، الطعن ٣٧٢ ، لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٩٨٥/٢/١٨ ، س ٣٦،ص٢٨٣ .

(٢) نقض مصري ، الطعن ٤٠٢ ، لسنة ٤٤ق ، جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ ، س ٢٩، ص ٥٣٣.

فأضافت إلى ما تقدم استبعاد الفكرة القائلة إن البنك يعتبر وكيلا عن الآمر .

ثم أكدت المحكمة على هذا المعنى في أكثر من حكم تال قضت فيها بأن :

" قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن البنك الذي يفتح اعتماداً مستنداً للوفاء بثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلاً عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كفيلاً يتبع التزامه التزام عميله المشتري بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد حتى لو كانت المستندات المقدمة إليه غير مطابقة تماماً لما تضمنه خطاب الاعتماد"(١).

وقضت بأن :

" المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البنك الذي يفتح اعتماداً مستنداً للوفاء بثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكيلاً عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد كما لا يعتبر ضامناً أو كفيلاً يتبع التزامه التزام عميله المشتري"(٢).

ومن هذه الأحكام يتضح أن قضاء محكمة النقض قد بات مستقراً على رفض النظريات القائلة إن أساس التزام البنك أمام المستفيد هو الوكالة أو الكفالة أو ضمان المشتري أو كون البنك أميناً أو مودعاً لديه.

ولكن ما هو موقف المحكمة من نظرية الإرادة المنفردة ؟،هذا ما سأبينه فيما سيلي:

موقف القضاء المصري من نظرية الإرادة المنفردة :

٥٠٨- إلى الآن لم تحدد محكمة النقض المصرية موقفها بشكل مباشر من نظرية الإرادة المنفردة ، إذ لم يصدر عنها – حسب علمي – ما يقرر أن أساس التزام البنك هو الإرادة المنفردة .

٥٠٩- إلا أنني أعتقد رغم ذلك أن المحكمة تميل إلى هذه النظرية ، ويمكن استنباط ذلك من الموقف الذي اتخذته بشأن خطابات الضمان ، إذ أوضحت أن

---

(١) نقض مصري ، الطعن ٤٤٣ ، لسنة ٤٥ق ،جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٤س ٣٥، ص ٥٥١.

(٢) نقض مصري ، الطعن رقم ١٦٨٥ ، لسنة ٥٨ ق، جلسة ١٩ يونيو ١٩٨٩س٤٠ ،ص٦٠٦.

أساس التزام البنك أمام المستفيد في خطاب الضمان هو الإرادة المنفردة بأن قضت بأن:

" البنك يلتزم بمجرد إصداره الخطاب ، ولا يلتزم إذا لم يصدره ولو اتفق مع العميل على أن يضمنه قبل المستفيد ، لأن هذا الاتفاق يظل مقصوراً على طرفيه دون أن يكون للمستفيد أن يتمسك به ، ولكن يجب لالتزام البنك بالخطاب أن يصل إلى علم المستفيد ، وليس معنى ذلك أنه يلزم قبول المستفيد بحيث يلتقي مع إيجاب صادر من البنك بل إن البنك يلتزم بإرادته وحده وهي كافية لذلك ، ولكن معنى اشتراط وصول هذه الإرادة إلى المستفيد أن البنك يستطيع الرجوع في إرادته طالما لم يصبح للمستفيد حق نهائي ضد البنك "[1].

وهو نفس اتجاه المحكمة الإدارية العليا[2].

٥١٠- ونظراً للشبه الكبير بين تعهد البنك في خطاب الاعتماد وفي خطاب الضمان، وبين الالتزامات الملقاة على عاتقه قبل المستفيد في كل منهما ، فإنني أعتقد أنه لو قدر لمحكمة النقض ، أو المحكمة الإدارية العليا أن تبين طبيعة التزام البنك في الاعتماد المستندي لانتهت بشأنه إلى نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه عند تحديدها لطبيعة التزام البنك قبل المستفيد في خطاب الضمان .

---

(١) نقض مصري ، جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ، مشار إليه لدي الأستاذ الدكتور / علي جمال الدين عوض: "عمليات البنوك"، مرجع سابق، ص ٥٩٥ ، والحكم غير منشور.

(٢) أنظر المحكمة الإدارية العليا ، ٢٠ يوليو ١٩٦٣ ،الطعن ٨٩٧ ، لسنه ٩ق ، س ٨ ، ص ١٥٢٣.

المبحث الثاني

نوع وصور وأركان المسئولية أمام المستفيد

تمهيد:

٥١١- انتهيت في المبحث السابق إلى ترجيح التكييف القائل إن التزام البنك قبل المستفيد التزام صادر عن الإرادة المنفردة ، وهو ما يدعو للتساؤل عن نوع المسئولية المترتبة علي الإخلال بهذا النوع من الالتزامات ؟ وأركان هذه المسئولية ، وصور الإخلال بها ؟ فالمقرر أن مسئولية البنك في نشاطه بصفة عامة قد تكون عقدية أو تقصيرية أو قائمة على فكرة مخاطر المهنة أو علي فكرة الظاهر[1]، وعلي ذلك سأعرض بإيجاز للأنواع المختلفة من المسئولية السابق الإشارة إليها لبيان أى منها يمكن انطباقه على مسئولية البنك أمام المستفيد في الاعتماد المستندي عن فحص المستند ، ثم أعرض بعد ذلك لتحديد أركان هذه المسئولية ، وفقا للتقسيم التالي :

المطلب الأول: نوع مسئولية البنك عن الفحص أمام المستفيد .

المطلب الثاني: صور مسئولية البنك أمام المستفيد عن الفحص.

المطلب الثالث: أركان المسئولية .

المطلب الأول

نوع مسئولية البنك عن الفحص أمام المستفيد

٥١٢- ذكرت أن مسئولية البنك عموماً[2] قد تكون عقدية أو تقصيرية أو قائمة على فكرة مخاطر المهنة أو على فكرة الظاهر ، وأعرض الآن لهذه الأنواع من

---

(١) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / علي جمال الدين :" عمليات البنوك"، مرجع سابق، ص.ص٢١٢ – ١٢١٤ .

(2) Cour de cassation. Com., 7 mars 2000, obs, Jeanne Deleau , le dalloz 2000 , N°. 17, AJ- p. 208.
Cour de cassation. Com., 4 mai 1999, Recueil dalloz 1999, 22o cahier, informations parides, p. 148.

المسئولية للوقوف على ما ينطبق منها على مسئولية البنك عن الفحص أمام المستفيد.

المسئولية العقدية :

٥١٣- سبق أن تكلمت عن هذا النوع من المسئولية تفصيلاً عند تناولي لمسئولية البنك عن فحص المستندات أمام عميله الآمر، ولذلك أحيل الى ما سبق ذكره بشأنها في الفصل الأول من هذا الباب.

المسئولية التقصيرية:

٥١٤- ذكرت أن المسئولية التقصيرية والمسئولية العقدية تشكلان معا جناحي المسئولية المدنية [١]، وتكون مسئولية البنك تقصيرية إذا كان المدعي المضرور من الغير ، وكان خطأ البنك ينطوي على إخلال منه بالالتزام العام بالحرص الذي يفرضه عليه القانون بمعناه العام تجاه الكافة[٢]،ويستوي في هذه الحالة أن تكون المسئولية عن الخطأ الشخصي الصادر من الممثل القانوني للبنك أو المعبر عنه أو عن خطأ تابعيه [٣] ،فتكون مسئولية غير مباشرة[٤] .

---

(١) أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق أحمد السنهوري :" الوسيط في شرح القانون المدني "، ١- المجلد الأول ، العقد ، المرجع السابق ، ص ٨٨٩ - وأنظر المستشار / عز الدين الدناصوري ، الدكتور/ عبد الحميد الشواربي:" المسئولية المدنية في ضوء القضاء والفقه"، طبعة نادى القضاة، القاهرة، ١٩٨٨، ص١١.

(٢) وفي ذلك تنص المادة ١٦٣ مدني على أن " كل خطأ سبب ضرر يلزم من ارتكبه بالتعويض".

(٣) وهو ماجري عليه نص المادة ١٧٤ مدني إذ ذهبت إلى أنه " ١- يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها.

٢- وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه ".

(٤) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "عمليات البنوك"، مرجع سابق ، ص ١٢١٢.

فكرة مخاطر المهنة:

٥١٥- هى فكرة طبقت وتم الأخذ بها بشأن الشيك المزور ، وكانت محكمة النقض هي أول من طبقها في هذا المجال ، وذلك في حكمها الصادر في ١١ يناير ١٩٦٦، إذ قضت فيه بأن:

"البنك المسحوب عليه لا تبرأ ذمته قبل العميل الذي عهد إليه بأمواله إذا وفي بقيمة شيك مذيل من الأصل بتوقيع مزور عليه ، إذ أن هذه الورقة المقدمة إلى البنك وقد خلت من التوقيع الحقيقي للعميل يعوزها شرط جوهرى لوجود الشيك ولم يكن لها في أى وقت وصفه القانوني - وتقع تبعة الوفاء بموجب هذه الورقة على البنك المسحوب عليه أيا كانت درجة إتقان التزوير ، وتعد هذه التبعة من مخاطر المهنة التي يمارسها البنك وهي مخاطر مهما بلغت أعباؤها لا تتناسب البتة مع المزايا التي تعود على البنوك من تدعيم الثقة بها وروح الاطمئنان لدى جمهور المتعاملين، وتحمل البنك التبعة مشروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد اسمه بالشيك ، وإلا تحمل العميل تبعة خطئه"(١).

٥١٦- وقد لاقت هذه الفكرة نقدا من البعض (٢)، إلا أن هذا النقد لم يحل دون أخذ المشرع بها في قانون التجارة الجديد بشأن الشيك المزور أيضاً(٣).

وهى تقوم على أساس أن البنك في مزاولته لنشاطاته يحصل على منافع كثيرة،

---

(١) نقض مصري ، الطعن رقم ٢٥٩لسنة ٣١ ق ، جلسة ١١يناير ١٩٦٦ س، ١٧، ص ٩٤.

(٢) أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ حسين النووي :" مسئولية البنك بمناسبة الوفاء بالشيك المزور "، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، بكلية الحقوق، جامعة عين شمس ، يوليو ١٩٧٣ العدد الثاني السنة الخامسة عشرة ، ومن أوجه النقد التي أشار إليها أن المسئولية القائمة على الضرر لم يأخذ بها المشرع المصري إلا في حالات استثنائية قدر أن التطور الاقتصادي يحكم الأخذ بها، كما أن الأخذ بهذه الفكرة قد يؤدي إلى قيام المسئولية ولو كان خطأ العميل طفيفاً

(٣) وفي ذلك تنص المادة ١/٥٢٨ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ علي أنه " يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر الذي يترتب علي وفاء شيك زور فيه توقيع الساحب أو حرفت فيه بياناته إذا لم يمكن نسبة أي خطأ إلى الساحب ، وكل شرط علي خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن " .

ومن العدل أن يتحمل بعض المتاعب المتوقعة التي لاتستند إلى خطأ من جانب العميل ، كما في حالة قيامه – أى البنك – بصرف شيك مزور سحباً من حساب عميله، إذ قد لا يكون هناك خطأ من جانب العميل وقد يكون التزوير شديد الإتقان بحيث لا يستطيع البنك أو تابعه اكتشافه بسهولة ، وعندئذ يكون من غير السائغ تحميل العميل صاحب الحساب المسئولية عن خطأ لم يرتكبه ، ويكون الأدنى إلى القبول أن يتحمل البنك بالمسئولية عن هذا الصرف لا باعتباره مخطئاً وإنما باعتبار أن تحمله بهذه المسئولية يندرج ضمن المخاطر التي تفرضها عليه وظيفته تجاه عميله الذي ائتمنه على أمواله وأودعها لديه ليستردها وقتما شاء دون نقصان طالما لم يتم السحب منها بمعرفته أو بناء على أمر منه من قبل[١].

فكرة الظاهر[٢]:

٥١٧- قد ينشئ البنك ظاهراً مخالفاً للحقيقة ، ويدفع هذا الغير إلى التصرف على ضوء الظاهر الذي أنشأه ، وقد أقرت محكمة النقض هذه الفكرة دون وجود نص في القانون[٣] واعتبرت البنك مسئولاً في مثل هذه الحالات بأن قضت بأنه: " يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الظاهر المخالف للحقيقة إلى الغير حسن النية ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب المركز الحقيقي متى كانت الشواهد المحيطة بالمركز الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد العام بمطابقة هذا المركز للحقيقة ..... مثلها في ذلك مثل التصرف الذي يصدر من الموظف الذي يستمر في أداء وظيفته بعد انتهاء ولايته "[٤].

---

(١) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين: "الشيك في قانون التجارة وتشريعات البلاد العربية "، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ ص ٤٣٨ .

(٢) أنظر في ذلك المادة ٥٢٨ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

(٣) أقرت الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض هذه الفكرة بوجه عام ، أنظر في ذلك الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق ، جلسة ١٩٨٦/٢/١٦ ، س ٣٣ ، ص ٢٦٣٩.

(٤) نقض مصري ، ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ ، الطعن ٥٣ لسنة ٣٧ ق ، س ٢٢ ، ص ٩٥٩ .

تحديد أي هذه الأنواع من المسئولية ينطبق على خطأ البنك في عملية الفحص أمام المستفيد :

٥١٨- بعد أن استعرضت الأنواع المختلفة للمسئولية التي قد يسأل البنك بموجبها في نشاطاته العديدة ، أجد أنه قد أصبح من المناسب الحديث عن نوع المسئولية التي يخضع لها البنك عند إخلاله بالتزاماته أمام المستفيد عن عملية الفحص في الاعتماد المستندي ، وأبادر بالقول إنه لا مجال لإخضاع البنك في هذه الحالة إلى فكرة الظاهر فالبنك لم ينشئ ظاهراً مخالفاً للحقيقة لكي يخضع للمسئولية وفقاً لهذه الفكرة ، كما أنه لا مجال لإخضاعه لفكرة مخاطر المهنة، لأن فكرة مخاطر المهنة لا تطبق إلا في حالات استثنائية لا يجوز القياس عليها أو التوسع فيها ، أما بالنسبة للمسئولية التقصيرية فقد أسلفت أن البنك يسأل وفقاً لها في حالة إخلاله بالتزام عام بالحرص يفرضه القانون، في حين أن إخلال البنك بالتزاماته أمام المستفيد عن عملية الفحص ، إنما هو إخلال بالتزام إرادي ، بمعنى أنه إخلال من البنك بالتزاماته الواردة بخطاب الاعتماد الصادر من البنك بإرادته المنفردة .

ومن ثم لا يبقى من أنواع المسئولية التي عرضنا لها إلا المسئولية العقدية .

والواقع أني أميل إلى القول إن إخلال البنك بالتزامه أمام المستفيد يخضع لهذا النوع من المسئولية،وقد يقال كيف تكون مسئولية البنك أمام المستفيد مسئولية عقدية رغم أن البنك والمستفيد لا تربطهما رابطة عقدية؟، ورغم أنه يلزم لاعتبار المسئولية المدنية بوجه عام مسئولية عقدية أن يكون هناك عقد يربط طرفي المسئولية المدعي والمدعى عليه؟ ،وردي على ذلك بأن إلتزام البنك أمام المستفيد صادر عن الإرادة التي عبر عنها في خطاب الاعتماد وهذا هو الحال نفسه بالنسبة لالتزامات البنك الأخرى التي يحكمها العقد، حيث تكون التزامات البنك صادرة عن الإرادة التي تم التعبير عنها في العقد ، وهذا الذى أقول به يتفق مع ما صرحت به بعض التشريعات العربية، حيث تنص المادة ٢٥١ من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ ، لسنة ١٩٧٦ على أنه:" ١- تسري على التصرف الانفرادي الأحكام الخاصة بالعقود إلا ما تعلق منها بضرورة وجود إرادتين متطابقتين لنشوء العقد . وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك"، كما تنص المادة الخامسة من قانون

المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة المعدل بالقانون الاتحادي رقم ١، لسنة ١٩٨٧ على أنه " تسري على التصرف الانفرادي الأحكام الخاصة بالعقود إلا ما تعلق منها بضرورة وجود إرادتين متطابقتين لإنشاء العقد ما لم ينص القانون على غير ذلك "، و تنص المادة ٢/١٣٦ من قانون المعاملات المدنية السوداني الصادر عام ٨٤ على أنه " تسري على الإرادة المنفردة أحكام العقد إلا إذا كانت هذه الأحكام تتعلق بوجود إرادتين لإنشاء الالتزام أو كانت تتعارض مع نص القانون".

وواضح من هذه النصوص أن عدة تشريعات تذهب الى تطبيق أحكام المسئولية العقدية على التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة وهو ما يؤيد ما ذهبت إليه ، هذا فضلاً عن أن هذا هو رأى جانب من الفقه المصري[١]، وهذا ما يدعوني للقول بخضوع البنك لأحكام المسئولية العقدية عند إخلاله بأي التزام من الالتزامات التي أوردها في تعهداته الواردة بخطاب الاعتماد ، ومنها تعهده بالوفاء بالقيمة إذا أسفر فحصه للمستندات المقدمة من المستفيد أنها سليمة ومطابقة لشروط خطاب الاعتماد.

المطلب الثاني

صور إخلال البنك بمسئوليته عن

الفحص أمام المستفيد

٥١٩- سبق أن أسلفت أن التزامات البنك أمام المستفيد تنحصر في التزام واحد ، هو الوفاء بقيمة الاعتماد ، إذا قام المستفيد بتقديم المستندات المشروطة في الخطاب خلال المواعيد المحددة ، واتضح له من خلال عملية الفحص أنها مطابقة لشروط الخطاب ومتطابقة فيما بينها ، وعلى ذلك يمكنني القول إن صور إخلال البنك بالتزاماته أمام المستفيد تنحصر[٢] في قيامه برفض المستندات المقدمة له إذا

---

(١) أنظر في ذلك الأستاذ/ محمد كمال عبد العزيز :" التقنين المدني "، مرجع سابق ، ص ٥٠٨.

(٢) أنظر في ذلك الدكتور /عادل إبراهيم السيد مصطفي :" مدي استقلال التزام البنك في=

كان رفضه لها بدون مبرر وكانت المستندات المرفوضة سليمة ومطابقة للشروط، فمتى قدمت المستندات المطابقة أصبح على البنك التزام قبل المستفيد بالوفاء بقيمتها[١] ، وقد حكم بأنه إذا كان البنك قد اقتنع بأن سند الشحن المقدم إليه سليم فلا يجوز له أن يمتنع عن دفع قيمة الاعتماد إلى المستفيد استناداً إلى أن عميله الآمر يرفض هذا السند[٢].

المطلب الثالث

أركان مسئولية البنك أمام المستفيد

عن عملية الفحص

٥٢٠- قدمت أن مسئولية البنك أمام المستفيد عن عملية الفحص مسئولية عقدية شأنها في ذلك شأن مسئولية البنك أمام عميله الآمر ، ولذلك فهى تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية .

الخطأ :

٥٢١- والخطأ الذي يجيز للمستفيد مطالبة البنك بالتعويض يتمثل - كما أوضحت في المطلب الثاني من هذا المبحث - في إخلال البنك بالتزامه الوارد بخطاب الاعتماد، ورفض المستندات السليمة المقدمة له من المستفيد، لذلك يقول البعض "إنه لا يجوز للبنك أن يتخذ قراراً إلا بعد الفحص الدقيق والصحيح للمستندات فالبنك مسئول أمام المستفيد وأمام فاتح الاعتماد إذا رفض المستندات في غير الحالات التي يجوز له فيها ذلك"[٣]، ذلك أن البنك إذا رفض المستندات في الحالة السابقة يتحمل المسئولية والعواقب الناجمة

=خطابات الضمان والاعتمادات المستندية "، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس،١٩٩٦، بند ١٣٢ ،ص٢٣٦ .

(1) Georges Marais ,dalloz, 1950 ,p. 325.
(2) Cour d' appel de Paris , 3 avril 1971, Rev . Banque ,1971 ,p..550.
(3) Fredaric Eisemann et Charles Bantaux:" le crédit documentaire dans le commerce extérieur", Jupiter exporter, N°. 153, p. 85.

عن رفضه [١]، فسلامة أو عدم سلامة المستندات لا تعد أمراً متروكاً لمطلق تقدير البنك إلا في حالة واحدة ، وهى إذا كانت قيمة الفاتورة المقدمة أزيد من قيمة الاعتماد وكان الاعتماد لا يتضمن شروطاً خاصة بهذا الشأن[٢].

٥٢٢- ومن المسائل التي تثير التساؤل في هذا الصدد مسألة مدى مسئولية البنك عند رفض المستندات المقدمة من المستفيد بعد إجراء التسوية المشروطة معه؟.

وقبل الرد على هذا التساؤل أشير الى أنني سبق أن أشرت عند تناولى لموضوع دعوى المسئولية المقامة من العميل الأمر ضد البنك عن خطأه فى عملية الفحص، إلى أن البنك عندما يجرى تسوية مشروطة مع المستفيد إنما يجريها خارج إطار الاعتماد المستندى لأنه كان من الواجب عليه عند اكتشافه المخالفات بالمستندات أن يرفضها لا أن يجرى تسوية مشروطة مع المستفيد عنها.

والاستفسار الذى يثور بعد إجراءه لهذه التسوية هل يعد البنك مخطئاً إذا رفض هذه المستندات بعد أن أجرى التسوية المشروطة عنها وهل يترتب على هذه التسوية المشروطة اعتبار البنك قابلاً للمستندات قبولاً نهائياً رغم ما بها من مخالفات، وما هى المسئولية الواقعة على عاتق البنك إذا لم تحظ هذه المستندات بقبول العميل المشترى والبنك الفاتح؟.

٥٢٣- لقد تناول القضاء والقواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية هذه المسائل.

وفى قضية عرضت على محكمة العدل المدنية بجنيف قضت المحكمة "بأن قيام البنك المؤيد بالوفاء بقيمة مستندات تنطوى على مخالفات وعدم تطابق مع شروط الاعتماد مع التحفظ باشتراط موافقة البنك الفاتح لهذه المستندات يوجب على المستفيد مقدم المستندات أن يرد ما سبق دفعه له من قبل البنك المؤيد، طالما لم يتحقق الشرط المقترن بالوفاء السابق، وهو موافقة البنك الفاتح على المستندات.

---

(1) Fredaric Eisemann et Clarles Bantaux , Op.cit .,N°.154 ,p. 85.
(2) Fredaric Eisemann et Clarles Bantaux ,Op.cit., N°. 155 ,p. 85 .

على أنه إذا كانت المخالفات التى تم التحفظ من أجلها خلاف المخالفات التى رفض البنك الفاتح المستندات من أجلها، فإن المستفيد لا يكون ملزماً برد ما تم الوفاء به له لأن الرفض استند إلى سبب بعيد عن التحفظ"[1].

٥٢٤- وواضح من هذا الحكم أنه قد أجاب على التساؤل السابق طرحه، إذ بين مايلي:

١- أن قبول البنك المنفذ للمستندات غير السليمة رغم ما بها من مخالفات لا يعد قبولاً نهائياً لها، وإنما هو قبول معلق على شرط فاسخ[2]، وهو رفض البنك الفاتح أو المشترى لتلك المستندات، فإن تحقق الشرط الفاسخ كان للبنك المنفذ أن يرفض المستندات ويسترد من المستفيد القيمة التى سبق أن دفعها له، وليس للمستفيد أن يمتنع عن الرد.

٢- أن رفض البنك المنفذ للمستندات إعمالاً للشرط الفاسخ المذكور لا يعد خطئاً يحق للمستفيد الاستناد إليه فى المطالبة بالتعويض أو تحميل البنك المنفذ أية أضرار يدعيها المستفيد.

٣- إذا رفض البنك الفاتح أو المشترى المستندات لمخالفات أخرى غير التى كانت محلاً للتحفظ، فلا يجوز للبنك المنفذ رفض المستندات لأنه كان عليه أن يكتشف هذه المخالفات أثناء إجراءه عملية الفحص ويضمها ضمن التحفظات التى قامت عليها التسوية المشروطة.

٤- ان إجراء التسوية المشروطة رغم وجود مخالفات بالمستندات لا يعد تنفيذاً صحيحاً للاعتماد، فالتنفيذ الصحيح للاعتماد يقتضى كما أسلفت مراراً فحص المستندات ورفضها بمجرد ظهور مخالفات بها وأياً كان قدر هذه المخالفات جسيماً أم بسيطاً.

---

(1) Cour de Justice civile de Genève, 8 Nov. 1985, Recueil dalloz sirey, 1986, P. 216.

(٢) الدكتور/ على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية" مرجع سابق، بند ٢٦٤، ص ٣٢٣، ويقول أنه: يلاحظ أن التسوية مع التحفظ تسوية مشروطة".

٥- إن البنك الذى يلجأ إلى هذا المسلك إنما يخالف المبادئ المقررة لعملية الفحص وأهمها ضرورة التأكد من مطابقة المستندات لشروط الاعتماد وتطابقها مع بعضها البعض وقاعدة التنفيذ الحرفى لشروط الاعتماد وقواعد وجوب مراعاة مواعيد تقديم المستندات.

٦- إن التجاء البنك إلى هذا المسلك إنما يتم على مسئوليته الشخصية، لذلك فإنه لا يستطيع أن يجبر البنك الفاتح أو المشترى على قبول المستندات.

ولكن إذا قدمت المستندات من البنك المنفذ القائم بالتسوية المشروطة إلى البنك المؤيد أو البنك الفاتح أو المشترى فهل يجب على البنك الذى قدمت إليه المستندات أن يبدى رأيه بالقبول أو بالرفض فوراً أم أن له أن يتراخى بعض الوقت حتى يبدى رأيه؟

يتجه البعض إلى القول بأنه يجب على البنك الفاتح أو المؤيد أن يخطر البنك المنفذ برفضه للمستندات خلال فترة زمنية معقولة[1] وإلا اعتبر قابلاً للمستندات، وهذا الإخطار واجب على البنك الفاتح أو المؤيد حتى يتبين البنك المنفذ أمره ويتسنى له الاحتفاظ بحقوقه تجاه المستفيد، وعلى البنك الوسيط وهو يقوم باحتساب هذه المدة المعقولة أن يضع فى اعتباره المدة التى يستغرقها وصول المستندات إلى البنك الفاتح ومدة معقولة بعدها تكفى لفحص المستندات، فإن انتهت المدة بكاملها دون رد من البنك الفاتح أو البنك المؤيد إن وجد يكون ما دفعه البنك المنفذ للمستفيد نهائياً، وجاز لكل منهما التمسك بذلك فى مواجهة البنك الفاتح أو البنك المؤيد حسب الأحوال، فإن رفض أى منهما اعتبر السداد الذى أجراه البنك المنفذ نهائياً كان مخطئاً فى تصرفه وتحمل مسئولية هذا التصرف.

والمدة المعقولة التى يتم خلالها الفحص للمستندات المقدمة من البنك المنفذ يجب ألا تزيد بحال من الأحوال عن خمسة أيام[2]، وهى مدة مخصصة للفحص والإخطار إذا قرر البنك رفض المستندات[1].

---

(١) د. على جمال الدين عوض، "الاعتمادات المستندية"، ص ١-٢.

(٢) المادة ٢/١٤ من القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠.

وفى بعض الأحيان يقوم البنك المنفذ بإجراء التسوية المشروطة ويخطر بها البنك الفاتح بسبب مخالفات معينة ويطلب إليه أن يبدى رأيه بالموافقة على التسوية خلال مدة معينة حتى يستطيع هو النزول عن التحفظات المصاحبة لها فإن مضت هذه المدة دون رد اعتبر ذلك موافقة على التسوية المشروطة.

ويذهب البعض[٢] إلى القول بأن هذا التصرف غير مقبول لأسباب هى أن البنك يلقى به على الغير التزاماً ليس من حقه أن يلقيه عليه لأن البنك الفاتح لم يشارك فى هذه التسوية، وأنه يدفع البنك الفاتح إلى تفضيل قيامه برفض فورى وسريع للمستندات تخلصاً من هذا الوضع الذى وجد نفسه فيه إزاء المستندات غير السليمة، خاصة وأن البنك لا يصدر هذا القبول إلا بموافقة مسبقة من عميله المشترى وهذا الأخير يتردد كثيراً فى إصدار موافقته على مستندات غير سليمة لأن الموافقة على المستندات تمنعه غالباً فيما بعد من مقاضاة البائع على أساس عقد البيع إذا اتضح عند تسلم البضاعة أن ثمة ما يبرر هذه المقاضاة.

٥٢٥- ومن وجهة نظرى أرى أنه يجب ألا تزيد المدة التى حددها البنك المنفذ للبنك الفاتح عن خمسة أيام ، باعتبار أن هذه هي المدة التي اشترطتها القواعد والأعراف الموحدة لإجراء عملية الفحص والإخطار .

الضرر:

٥٢٦- و خطأ البنك المتمثل في رفض تنفيذ الاعتماد نتيجة لعدم فحص المستندات بشكل دقيق وسليم ، قد يلحق بالمستفيد ضرراً ، وفي هذه الحالة يكون للمستفيد أن يقاضي البنك لهذا الرفض على أساس إخلاله بما تعهد به تجاهه في خطاب الاعتماد ، ومتى تبين للمحكمة خطأ البنك في الرفض فإنها تقضي بمسئوليته وتلزمه بالتعويض[٣].

---

(١) الدكتور / حسام الدين عبد الغني الصغير :" الجديد في القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية ٥٠٠" ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤، بند ٣٦ ، ص ص ٣٠ ، ٣١.

(٢) الدكتور/ على جمال الدين عوض، "الاعتمادات المستندية"، ص ٢٨.

(٣) الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير: "البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي=

مقدار الضرر الذي يجوز التعويض عنه :

٥٢٧- وثمة تساؤل بين الشراح عن مقدار الضرر الذي يجوز الحكم بالتعويض عنه[١]، وأساس هذا التساؤل أن القواعد العامة في القانون المدني تنص على أنه:

" إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية، وتسري هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها إن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره"[٢].

وتنص على أنه:

" يجوز للدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف إلى الفوائد ، إذا أثبت أن الضرر الذي يجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بسوء نية " [٣].

فإذا ما أخل البنك بالتزاماته ورفض الوفاء بقيمة الاعتماد رغم سلامة المستندات المقدمة على اعتقاد أنها تنطوي على عدد من المخالفات، فهل يكتفي القاضي بالحكم بقيمة الاعتماد مضافاً إليها الفوائد التأخيرية والتعويض التكميلي معاً أو الفوائد التأخيرية وحدها؟

يذهب الرأى الراجح في إنجلترا إلى القول إن الأضرار لا تقتصر على عدم سداد المبلغ النقدي ، ولكنها تمتد لتشمل كافة صور إخلال البنك بالتزامه[٤].

=دراسة للقضاء والفقه المقارن" ، القاهرة ، طبعة ١٩٩٣، ص ٤٠٥.

(١) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور / على جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، بند ٣٧٤ ،ص ٢٣٥ - الدكتورة/ نجوى محمد كمال أبو الخير، المرجع السابق، ص ٤٠٥ ، ص ٣٠٦- وأنظر أيضاً في الأضرار الناجمة عن الإخلال بالالتزامات .
Maurice Megrah , Op.cit, p. 661.

(٢) المادة ٢٢٦ من القانون المدني.

(٣) المادة ٢٣١ من القانون المدني.

(4) Maurice Megrah , Op.cit, .p. 661.

مدى التزام المستفيد بالحد من الضرر:

٥٢٨- يطرح عدد من الشراح [١] السؤال التالي .. هل يكون من حق البنك الفاتح الذي رفض المستندات خطأ عند مطالبته بالتعويض من قبل المستفيد أن يزعم بأنه كان يجب على المستفيد أن يتخذ بعضاً من الإجراءات التي من شأنها الحد من قدر الضرر الناشئ عن رفضه غير السليم للمستندات ؟

ورداً على هذا التساؤل يذهب أحد الفقهاء الإنجليز [٢] إلى القول إنه توجد وجهتا نظر متقابلتان أولاهما: توجب على المستفيد أن يبذل ما في طاقته لتقليل الأضرار، والثانية : لا توجب عليه ذلك، ثم يعلق على كلتا النظرتين بالقول إن الأمر يتوقف على ظروف كل حالة .

فالرأي القائل بعدم أحقية البنك في هذا الزعم يقول إننا إذا حرمنا المستفيد من المطالبة بوضعه كما لو كان الاعتماد المستندي البات قد نفذ تماماً، نكون قد حرمناه من الميزة الأساسية المرجوة من اشتراطه في عقد البيع أن يكون الوفاء عن طريق الاعتماد المستندي ، فالهدف الأكبر من هذا النظام أن يكون لدى المستفيد شخص مسئول وضامن وفاء الثمن من بلده ، بقصد حمايته من كل ما قد يطرأ من عقبات وكل ما يتهدده من أضرار .

أما الرأي الآخر فيتساءل عن السبب في عدم بذل المستفيد ما في وسعه للتقليل من قدر الضرر؟ فالمستفيد أو البنك الوسيط سيبقى معلقاً طوال الفترة من تاريخ رفض البنك الفاتح للمستندات خطأ وحتى تاريخ الفصل في دعوى التعويض ، ومن المنطقي أن يبذل المستفيد في هذا الوقت كل ما في وسعه من إجراءات معقولة للتقليل من حجم الأضرار ، كأن يقوم ببيع البضاعة في أي مكان وفي أحسن الظروف الممكنة[٣].

---

(١) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، بند ٢٧٦،ص ٣٨ - الدكتورة / نجوى محمد كمال أبو الخير، مرجع سابق ، بند ٣٠٨ ، ص٤٠٩ .

(2) Maurice Megrah , Op.cit., p. 661.

(٣) أنظر في تفصيلات ذلك أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية "،-

٥٢٩- ومن جهتي اتفق مع الرأي الوارد بتعليق الفقيه الإنجليزي من وجوب النظر إلي كل حالة على حدة، فإن كانت قيمة البضاعة في ارتفاع مستمر ولا تتلف بمضي الوقت فإن عدم بذل الجهد لن يرتب أى ضرر ، أما إن كان الضرر محققاً فيجب بذل الجهد لتقليله .

وغنى عن الذكر أن رأيي المتقدم لا يتعلق بالحالة التي يكون فيها موقف البنك سليماً ، إذ لا مجال للحديث عندئذ عن مسئولية البنك عن فحص المستندات أو ارتكابه لأى خطأ ، فرفض البنك لمستندات واجبة الرفض لا يعد مجرد حق له بل إنه واجب عليه أيضاً ، وقد نظمت المادة ١٦ من القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية هذا الأمر ، فأجازت للبنك الفاتح وحده أن يتصل بالعميل الأمر للتجاوز عن الاختلاف الوارد في المستندات[١].

فإن قرر هو أو البنك المؤيد أو البنك المعين للفحص رفض المستندات وجب عليها- تلك البنوك - أن ترسل إخطاراً بهذا المعني بوسيلة نقل آلى -إلكترونية - أو بوسيلة سريعة بدون تأخير، وبحيث لا يجاوز ذلك إقفال يوم العمل المصرفي السابع اللاحق ليوم تسليم المستندات، ويتم إرسال هذا الإخطار إلى مقدم المستندات[٢].

رابطة السببية - ..... إحالة :

٥٣٠- والحديث عن رابطة السببية بين خطأ البنك والضرر اللاحق بالمستفيد لايختلف عما سبق أن أوردته عند الحديث عن رابطة السببية بين خطأ البنك والضرر اللاحق بالعميل الأمر... لذلك أحيل إلى ما سبق ذكره من قبل في هذا الشأن.

-المرجع السابق ، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(١) المادة ٢/١٦ من القواعد الموحدة، النشرة رقم ٦٠٠.

(٢) المادة ٣/١٦ من القواعد الموحدة ، النشرة رقم ٦٠٠.

المبحث الثالث

القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة

في دعوى المسئولية المقامة من المستفيد

تمهيد ... وتقسيم :

٥٣١- تتفق منازعة المسئولية المقامة من المستفيد ضد البنك بشأن عملية الفحص مع منازعة المسئولية المقامة من العميل الأمر ضد البنك بذات الشأن في العديد من الأحكام المتعلقة بالجهة المختصة بالفصل في النزاع الدائر بين المدعي والبنك ، ففي الحالات التي يتم فيها الفصل في النزاع عن طريق التحكيم تكون للإرادة الحرية في ارتضاء التحكيم وسيلة لفض المنازعة سواء تم النص على ذلك في خطاب الاعتماد أو في اتفاق مستقل عنه ، وفي سبيل ذلك يمكن للإرادة اختيار طريق التحكيم المؤسسي الذي يتولاه أحد مراكز التحكيم أو المؤسسات الدائمة أو التحكيم الحر الذي يتم الفصل فيه خارج إطار هذه المراكز والمؤسسات.

كما يتفقان في العديد من الأحكام المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق عند الفصل في هذه المنازعات ، فعند النظر في النزاع عن طريق التحكيم يكون للإرادة تحديد ما إذا كان يتم فض النزاع عن طريق التحكيم بالقانون أو التحكيم بالصلح .

٥٣٢- بيد أن أوجه الاتفاق السابقة لا تعني أن ثمة تطابقاً بين دعوي المسئولية المقامتين من العميل أو المستفيد ضد البنك وفي تحديد القانون الواجب التطبيق أو المحكمة المختصة بنظر النزاع ، فالاتفاق بينهما يقتصر على بعض الجوانب خاصة تلك التي تتدخل فيها إرادة الأطراف ذاتهم ، أما المسائل التي لا تتدخل فيها إرادة الأطراف إما لأن القانون يمنع ذلك أو لأن الأطراف تركوا الأمرفيها لحكم القانون دون أن يتدخلوا في الحالات التي يسمح لهم القانون بالتدخل[1]،فإن الأمر يختلف علي ماسنري.

---

(١) أي عندما لا تكون بصدد نصوص آمرة لا يجوز للأطراف أن يتفقوا على مخالفتها.

٥٣٣- وعلى ذلك سأقتصر فيما سيلي على تناول الأوجه التي تختلف فيها دعوى المسئولية المقامة من المستفيد عن دعوى المسئولية المقامة من الأمر فيما يتعلق بالجهة المختصة بالفصل في النزاع أو القانون الواجب التطبيق في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الجهة المختصة بنظر النزاع المقام من المستفيد.

المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على النزاع المقام من المستفيد.

المطلب الأول

الجهة المختصة بنظر النزاع

٥٣٤- يتوقف تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع المثار بين المستفيد والبنك عن عملية الفحص على ما إذا كان الاعتماد مفتوحاً في بلد المستفيد أم في بلد المشتري ، فإذا كان الاعتماد مفتوحاً في بلد المستفيد فنكون بصدد اعتماد تصدير، وفي هذه الحالة ينعقد الاختصاص بنظر النزاع إلى محاكم هذا البلد باعتباره بلد الموطن المشترك لكل من المدعي والمدعي عليه ، وهذا هو ما يرمي إليه المستفيد عادة عندما يشترط في عقد البيع المبرم بينه وبين المشتري أن يتم فتح الاعتماد لدى بنك في بلده ، فهو عندما يشترط هذا الشرط يعبر عن رغبته في أن يتم نظر أى نزاع يدور بينه وبين البنك الفاتح لدى محكمة في بلده ، بما يحققه له ذلك من توفير الجهد الذي كان يمكن أن يبذله فيما لو تم فتح هذا الاعتماد لدى بنك في بلد أجنبي وليكن بلد المشتري ، ويوفر عليه التكاليف والنفقات الباهظة التي قد يتكبدها فيما لو عقد العزم على رفع مثل هذه الدعوى ، والتي قد تثنيه عن رفعها فيما لو رأي أن هذه التكاليف قد تستغرق قيمة التعويض الذي يمكنه الحصول عليه بأكمله أو تستغرق جانباً كبيراً منه .

٥٣٥- ولا يختلف الوضع كثيراً عن ذلك فيما لو كانت الدعوى مقامة من المستفيد ضد بنك مؤيد في بلده ، إذ يكون البنك المؤيد والمستفيد في موطن مشترك ويكون الوضع مشابهاً لوضع إقامة الدعوى من المستفيد ضد بنك فاتح في بلده ، ووجه الاختلاف الوحيد أنه في الاعتماد المؤيد يكون أمام المستفيد بنكان

يمكنه رفع الدعوى ضد أيهما ، أما الاعتماد المفتوح ببلد المستفيد فيكون أمام المستفيد بنك واحد في أغلب الأحوال يمكنه رفع الدعوى ضده .

إلا أنه قد يكون الاعتماد مفتوحاً في بلد المشتري أو بلد آخر غير بلد المستفيد وعندئذ يثور التساؤل عن المحكمة المختصة بنظر النزاع ، وما إذا كانت هى محكمة بلد البنك الفاتح أم بلد المستفيد أم محكمة أخرى ؟.

٥٣٦- في هذه الحالة تقضي القواعد العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية باختصاص المحاكم المصرية بنظر النزاع طالما كان للطرف الأجنبي وهو في هذه الحالة البنك المدعي عليه موطن مختار في مصر ، أو كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في مصر ، أو بالتزام نشأ أو نفذ فيها، أو كان واجب تنفيذه فيها أو كان أحد المدعي عليهم له موطن أو محل إقامة داخل الجمهورية[١].

وفي قضية عرضت على القضاء المصري ، قضت محكمة النقض بأنه:-

" وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٣ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي رفعت الدعوى في ظله تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو مسكن في مصر "إذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود في مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً تنفيذه في مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها" وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندي الذي فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الأولى وأخطرها بذلك عن طريق مراسله المحدد في خطاب الاعتماد والذي فوضه دون غيره في القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بور سعيد (المطعون ضده الثالث) فإن هذا البنك الأخير يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد وكل ما يتعلق به بما في ذلك إجراءات التنفيذ الجبري وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق على النزاع المعروض باعتباره قانون محل التنفيذ الذي يحكم العقد كله ويكون صحيحاً إعلان الطاعن بالحجز في موطن هذا المراسل باعتباره موطناً مختاراً لما

---

(١) أنظر في ذلك المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الفقرات ١، ٢، ٣ .

كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذه الأسباب الثلاثة يكون على غير أساس " [١].

وإذا انعقد الاختصاص بنظر النزاع للمحاكم المصرية وفقاً لهذه القواعد ، سرت بالتالي القواعد المتعلقة بالاختصاص الولائي والنوعي والمحلي التي سبق أن عرضت لها في الفصل الأول من هذا الباب .

المطلب الثاني

القانون الواجب التطبيق

٥٣٧- ثمة رأي في فقه القانون التجاري يتجه إلى القول أن عمليات البنوك عموماً يحكمها قانون المكان الذي فيه مقر البنك الرئيسي أو الفرع الرئيسي أو الفرع الذي يقوم بتنفيذ العملية ، بوصفه قانون مكان التنفيذ فهو الذي يحكم العقد كله هذا ما لم يتفق الأطراف على قانون معين يحكم العلاقة[٢].

وفي مجال الاعتمادات المستندية قد يكون مكان التنفيذ هو ذاته المكان الذي فتح فيه الاعتماد ، فالصورة المبسطة للاعتماد تفترض قيام المصرف المصدر للاعتماد بسداد قيمته للمستفيد، وذلك بعد استلام مستندات البضاعة المباعة وفحصها والتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد حسبما هو وارد بخطابه المرسل للمستفيد، ثم يقوم المصرف بتسليم هذه المستندات إلى عميله في مقابل استرداده لما تكبده في سبيل تنفيذ هذه المهمة[٣]، فيكون مكان التنفيذ هو ذاته مكان المصرف الطرف في الاعتماد والذي يطلق عليه اختصاراً (قانون المصرف) ، ومكان إبرام العقد مع العميل الآمر (قانون العقد)، ولأننا هنا لسنا بصدد الحديث عن القانون الواجب التطبيق على منازعة العميل الآمر مع البنك وإنما بصدد الحديث عن القانون

---

(١) نقض مصري ، الطعن رقم ٤٤٣لسنة ٤٥ ق، جلسة ٢٧ فبراير ١٩٨٤، س ٣٥ ، ص ٥٥١.

(٢) أنظر ذلك الأستاذ/ محمد إبراهيم عوض شريف :" المنازعات في العمليات الخارجية "، السابق ، ص ٨.

(٣) الدكتور/ عصام الدين مختار القصبي :" النظم القانونية للعمليات المصرفية الدولية"، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

الواجب التطبيق على منازعة المستفيد مع هذا البنك ، فإننا سنستبعد من الحديث قانون مكان إبرام العقد مع العميل الأمر ولا يبقى إلا قانون مكان التنفيذ وقانون مكان المصرف الطرف في الاعتماد أي مصدر خطاب الاعتماد، وحيث يتحد المكانان فيستوى أن نطلق عليهما قانون المصرف أو قانون مكان التنفيذ .

ويستوي أن يعتبر التنفيذ هو الأداء الأكثر تميزاً في العلاقة بين المستفيد والبنك أو نعتبر الأداء الذي يقوم به المصرف هو الأداء الأكثر تميزاً فكلاهما واحد .

٥٣٨- ولكن قد لا يأخذ الاعتماد هذه الصورة البسيطة ، فيتدخل في بعض الأداءات بنك آخر (وسيط) فإن كان الأداء الذي يقوم به هذا البنك المتدخل مقصورا على مجرد الإخطار بالاعتماد ، فإن الوضع لن يكون مختلفاً عن الصورة المبسطة التي ذكرتها سلفاً ، فالمصرف الذي يقوم بمهمة الإخطار لا يتعهد بأى التزام شخصي تجاه المستفيد فدوره محصور في التبليغ بخطاب الاعتماد ، وحتى لو امتد دوره إلى القيام باستلام المستندات فإنما يستلمها من أجل إرسالها إلى المصرف المصدر للاعتماد من أجل فحصها ، فدور الوساطة الذي يقوم به هذا الوسيط هو من قبيل توطين بعض المسائل الإجرائية ، المتعلقة بالعملية المصرفية ، في مقر المستفيد مساعدة له وتسهيلاً عليه ، ويظل جوهر الاعتماد وأداءاته الأساسية بيد مصرف المشتري المصدر والمنفذ للاعتماد(١).

٥٣٩- وفي بعض الأحيان يتم فتح الاعتماد لدى بنك المشتري ، في حين يتم تنفيذه في بلد المستفيد وعندئذ يختلف الوضع ، إذ يتم تنفيذ قانون بلد المستفيد باعتباره بلد قانون البنك المنفذ والقانون الذي يتفق وقصد الطرفين، لأن البائع عندما يشترط التنفيذ في بلده إنما يبحث عن أقوى ضمان يعطيه إياه القانون الذي يعرفه دون أي قانون آخر، كما أنه لا يطلب من البنك المنفذ اتباع أسلوب قانون لا

---

(١) أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور/ عصام الدين القصبي :" النظم القانونية للعمليات المصرفية الدولية "، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ ، ويلاحظ أن سيادته يقول إن القانون الواجب التطبيق عندئذ هو قانون المصرف ولكنني أرى كما أسلفت أن قانون المصرف هو ذاته قانون مكان التنفيذ، فمقر المصرف ومكان التنفيذ واحد.

يعرفه، وعلى ذلك فالأولى أن ينظر في سلوكه إلى القانون الذي يعرفه ويتعامل به[١].

ومن ناحية أخرى ، فإن تطبيق قانون محل التنفيذ، يرجع أيضاً إلى الثقل الذي يمثله تنفيذ الاعتماد ، ففي محل التنفيذ تتم مراجعة المستندات ومطابقتها ، كما أن عملة الوفاء تكون عادة هي عملة محل التنفيذ[٢].

وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الحل في حكمها الصادر في ١٩٨٤/٢/٢٧، إذ فضلاً عن أنها اعتبرت المحاكم المصرية مختصة بنظر النزاع باعتبار أن موطن المراسل المصري يعد موطناً مختاراً للبنك الفاتح الأجنبي ، فإنها اعتبرت كذلك أن القانون المصري هو الواجب التطبيق على النزاع باعتباره قانون محل التنفيذ[٣]، ومتى خضع الاعتماد المستندي للقانون المصري بوصفه قانون مكان التنفيذ ، فالمقصود بالقانون المصري في هذا الشأن النصوص التشريعية والعرف والعادات الصحيحة الخاصة بالاعتمادات المستندية ، دون العادات الخاصة بالبيع أو النقل البحري أو التأمين[٤].

٥٤٠- وهذا إذا لم يتفق الأطراف صراحة على تطبيق قانون آخر نزولاً على ما تقضي به المادة ١٩ مدني من إعمال الإرادة الصريحة للأطراف أولاً، لكن ما هو الوضع إذا اتفق الأطراف على تطبيق قانون آخر، هل يلتزم القاضي المصري بتطبيق هذه القواعد على أساس أن من المفترض أنه يعملها أم يكون المتمسك بها ملزماً بإثباتها[٥]؟.

---

(١) أنظر في ذلك أستاذنا الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "العمليات المستندية"، مرجع سابق، بند ٣٤ ،ص ٥٥.

(٢) الأستاذ الدكتور/ عصام الدين القصبي: "النظم القانونية للعمليات المصرفية الدولية "، مرجع سابق، ص ٣٤٩.

(٣) نقض مصري ، الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ق ، جلسة ٨٤/٢/٢٧ ، س ٣٥ ، ص ٥٥١، وسأعود لهذا الحكم تفصيلاً فيما بعد.

(٤) الأستاذ الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق ، ص ٥٦.

(٥) ومن المسلم به أن قانون الإرادة الصريحة لا يطبق إلا إذا كان على صلة بالعقد سواء من حيث جنسية الأطراف أو محل الإبرام أو محل التنفيذ الخ، ولم يكن اختياره بقصد التهرب=

يذهب البعض إلى القول أن قضاءنا المصري يؤمن بأن التمسك بقانون أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها ، قولاً منه إن ذلك أمر تفرضه اعتبارات عملية لا يتيسرمعها للقاضي الإلمام بأحكام ذلك القانون[١]، ويؤيد هذا النظر ما كانت محكمة النقض قد قضت به من أن "الاستناد إلى قانون أجنبي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها، ولما كانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت بهذا الدفاع القائم على القانون الأجنبي – أمام محكمة الموضوع – فإنه يكون سبباً لا يجوز التصدي به لأول مرة أمام محكمة النقض"[٢].

ويبدو أن المحكمة بدأت في العدول عن هذا الاتجاه قليلاً في أحكامها الحديثة حيث أكدت أن النظر إلى القانون الأجنبي بوصفه مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها أمر غير مسلم به ، إلا في الحالات التي يكون فيها القانون الأجنبي غريباً عن القاضي يصعب عليه الوقوف على أحكامه والوصول إليها إذ قضت بأنه:

" إذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التمسك بقانون أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها وكان مرد هذا القضاء هو الاستجابة للاعتبارات العملية التي لا يتيسر معها للقاضي الإلمام بأحكام ذلك القانون فإن مناط تطبيق هذه القاعدة أن يكون القانون الأجنبي غريباً عن القاضي، يصعب عليه الوقوف على أحكامه والوصول إلى مصادره ، أما إذا كان القاضي يعلم بمضمونه أو كان علمه به مفترضاً فلا محل للتمسك بتطبيق القاعدة[٣] ".

=من أحكام آمرة في قانون آخر يرتبط بالعقد ، وكان غير مخالف للنظام العام في بلد القاضي.

(١) الدكتور/ عكاشة محمد عبد العال، مرجع سابق ، ص ص٤٠٠-٤٠١.

(٢) نقض مصري ، جلسة ٧٠/٤/١٤ ، الطعن ٥١لسنة ٣٦ ق ، س ٢١، ص ٥٩٨- نقض جلسة ٧١/١٢/٢٩ ، الطعنان ٢٥، ٢٨ لسنة ٣٢ق س٢٢ ،ص ١١٣٦.

(٣) نقض مصري ، الطعن ٩٨٣لسنة ٤٩ ق ، جلسة ٨٤/٢/٦، غير منشور ومشار اليه في قضاء النقض في المواد المدنية ١٩٣١ ، ١٩٩٢ المستشار/ عبد المنعم دسوقي ، ج /٢ المجلد الأول ، ص ٥٧١.

وإن كان الوضع في فرنسا لا يختلف عما ذكرناه آنفاً ، حيث يجري تطبيق قانون محل التنفيذ، إلا أن القضاء الفرنسي عدل عن هذا الاتجاه بالنسبة للاعتماد المستندي Stand – by credit, credit conditianal وطبق قانون البنك المصدر، إذ في قضية تم عرضها على محكمة فرساى[1] ، تدور وقائعها حول قيام إحدى الجهات بفتح اعتماد مستندى Stand-by [2] لدى أحد البنوك الفرنسية على أن يتم الدفع أو الوفاء بقيمة الاعتماد بمعرفة أحد البنوك بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، أقيمت دعوى بشأنه أمام محكمة فرساى وثار جدل حول القانون الذى يحكم هذا النزاع وهل هو القانون الفرنسى باعتباره قانون البلد الكائن به البنك الفاتح للاعتماد أم القانون السارى بمدينة نيويورك باعتباره قانون البلد الكائن به البنك المنفذ ، وقالت المحكمة فى هذا الشأن بأن القانون الواجب

---

(1)Versilles, 24 mai 1991 , Recueil dalloz sirey, 1992, 32e cahier, sommaires cammentés, p.p 309, note Michel Vasseur.

(٢) يختلف الاعتماد المستندى Stand-by عن الاعتماد المستندى التقليدى ، فى أنه بينما يقوم الاعتماد المستندى التقليدى (الاعتماد التجارى) الذى يصدر بناء على طلب آمر مشترى لصالح مستفيد بائع ، بتمكين المستفيد البائع من الحصول على المبلغ المبين بخطاب الاعتماد متى نفذ الشروط الواردة بالخطاب وهى تقديم المستندات المطلوبة خلال المدة المحددة ، فإن الاعتماد المستندى Stand-by أو الاعتماد الضامن أو المقدم على سبيل الضمان أو الاحتياطى فرغم أنه يضم كافة عناصر الاعتماد المستندى الخاضع للقواعد الدولية ومن ذلك أنه يستخدم كضمان لتنفيذ عقود البيع طويل الأجل ، إلا أنه قد يستخدم أحياناً لأغراض أخرى ومن ذلك أن يستخدم كضمان تقدمه شركة أم للشركة الوليدة فيضمن الخطاب الوفاء عندما تتخلف الشركة الوليدة عن دفع قيمة القرض فى تاريخ استحقاقه . وقد يستخدم خطاب الاعتماد والضمان لصالح البائع ليضمن له الوفاء إذا لم يتم هذا الوفاء بطريق آخر متفق عليه .

وقد يصدر الاعتماد المشروط بطلب من الأمر مباشرة لصالح المستفيد ، وقد يصدر لصالح بنك فى بلد المستفيد ليغطى ضماناً صادراً من هذا البنك لصالح المستفيد .

وعلى كل فإن الاعتماد الضامن يهدف إلى تغطية عدم تنفيذ التزام كما هو فى الاعتماد المستندى التقليدى .

أنظر فى تفاصيل ذلك كل من : الدكتور / على جمال الدين عوض : " الاعتمادات المستندية "، مرجع سابق ، ص٣٣ ــ ٣٤.

وأنظر M.Michel Vasseur فى تعليقه على حكم محكمة فرساى الصادر فى ١٩٩١/٥/٢٤ المشار إليه فى الهامش السابق مباشرة.

التطبيق على النزاع الدائر بشأن اعتماد Stand by هو القانون الفرنسى وليس قانون البلد الكائن به البنك المنفذ ، إذ أنه وفقاً للظروف والملابسات التى أحاطت بالاتفاقات التى تمت بين الأطراف يتضح أن نيتهم لم تتجه إلى جعل قانون بلد البنك المنفذ مكملاً لشروط الاتفاق الذى دار بينهم ، فعملية الدفع المنصوص عليها فى الاعتماد المستندى لا تتوقف على تنفيذ عملية السداد ولكن على الثقة أو الائتمان الذى يمنحه البنك بناء على هذا الاعتماد من ناحية ، وعلى قيام المستفيد بتقديم كافة المستندات المطلوبة ، وعلى ما إذا كانت هذه المستندات صحيحة وكاملة فيقبلها البنك أم غير مطابقة لشروط الاعتماد".

وواضح من هذا الحكم أنه لم يأخذ بقانون مكان التنفيذ بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وإنما أخذ بقانون البنك المصدر بفرنسا باعتباره قانون البلد الذى تمت فيه أكثر الاداءات تميزاً. وهي:

١- أن النية المشتركة لكل من البنك والمستفيد لم تتجه إلى جعل قانون بلد البنك المنفذ في نيويورك مكملاً لشروط الإتفاق الذى دار بينهما.

٢- أن عملية الدفع المنصوص عليها فى الاعتماد المستندى لا تتوقف على تنفيذ عملية السداد ولكن على الثقة أو الائتمان الذى يمنحه البنك بناء على هذا الاعتماد من ناحية ، وعلى قيام المستفيد بتقديم كافة المستندات المطلوبة ، وعلى ما إذا كانت هذه المستندات صحيحة وكاملة فيقبلها البنك أم غير مطابقة لشروط الاعتماد، وكلها أدءات تمت بفرنسا وليس في نيويورك بلد البنك المنفذ.

وعلى ذلك أخضعت محكمة فرساي النزاع لقانون البنك المصدر بأعتباره قانون البلد الذي تمت به أكثر الأداءات تميزاً كما أسلفت.

٥٤١- ومن المسلم به أنه بينما يتلخص دور البنك في الاعتمادات المستندية التقليدية بأنواعها السابق عرضها في الفصل التمهيدي في تمكين البائع من الحصول على الوفاء المستحق له من المشتري متى نفذ البائع الجزء الملقى على عاتقه وأثبت أنه قدم المستندات المطلوبة ، فإن دوره في الاعتمادات المستندية الضامنة Stand – by credit يختلف، إذ هو غالباً ما يستخدم كبديل لضمان

التنفيذ في عقود لا يشترط أن تكون متعلقة بالبيع ، إذ قد تضمن تنفيذ عقود بناء أو قد تضمن به شركة أم شركة وليدة في الوفاء بقيمة قرض حصلت عليه الأخيرة[١].

٥٣٠- وحالات تنازع القوانين وتحديد القانون الواجب التطبيق على النزاعات المتعلقة بالاعتمادات المستندية التي تصدى لها القضاء المصري قليلة ، وفي قضية عرضت على محكمة النقض المصرية طبقت المحكمة قانون دولة البنك المنفذ للاعتماد.

وتدور وقائع هذه القضية حول قيام شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية بإبرام عقد مع السادة فري جرونكس اكسبورت هاندل بليووارين بهولندا في ١٩٦٥/٩/٢٦ تقوم بمقتضاه شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية ببيع ٨ آلاف طن من البطاطس "فوب" تسليم ظهر السفينة تشحن من بور سعيد أو الإسكندرية على أربعة دفعات بسعر ٢٤ جنيها استرلينيا للطن الواحد ونص في عقد البيع على التزام المشترين - السادة فري جرونكس اكسبورت هاندل بليووارين بهولندا- بفتح اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء ومعزز بثمن ألفي طن على أن يدور هذا الاعتماد أربع مرات ليغطي القيمة الكاملة للكمية المتعاقد عليها ومقدارها ٨ آلاف طن، وتنفيذا لعقد البيع قام المشترون بتكليف بنك هولندي بفتح اعتماد غير قابل للإلغاء لدي بنك ميدلاند بلندن (الطاعن) بمبلغ ٤٨ ألف جنية استرليني وقام البنك الأخير بإخطار الشركة المطعون ضدها الأولي بتعزيز الاعتماد المفتوح لصالحها عن طريق بنك مصر فرع بور سعيد (المطعون ضده الثالث) كما أرسل لها البنك الطاعن خطاب الاعتماد وتولي بنك مصر فرع بورسعيد بدوره إخطارها بهذا الخطاب الذي نص فيه على دفع قيمة الاعتماد بمجرد تقديم المستندات المنصوص عليها به وقد قامت الشركة المورودة بشحن البضاعة وقدمت المستندات إلي بنك مصر فرع بور سعيد في ١٩٦٥/٥/٣١ تطبيقا لشروط الإعتماد إلا أن بنك ميد لاند رفض دفع قيمة الاعتماد بحجة عدم مطابقة

---

(١)أنظر في ذلك الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، بند ٢٢، ص ٣٣ .

المستندات المقدمة لشروط الاعتماد وبمقولة أن سند الشحن قد حمل المشترين غرامة تأخير مقدارها ١٠ شلن ٤٤٢ جك على خلاف شروط الاعتماد المستندي الأمر الذي دعا الشركة الموردة إلى اتخاذ إجراءات الحجز ثم تقدمت بطلب لاستصدار أمر أداء بقيمة الدين وإذ رفض هذا الطلب قيدت الدعوى برقم ٨٤٨ لسنة ١٩٦٥ تجاري كلي القاهرة بذات الطلبات، وتظلم بنك ميد لاند من أمر الحجز وقيدت دعواه برقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٥ تجاري كلي القاهرة طلب فيها قبول التظلم شكلاً وبعدم اختصاص المحاكم المصرية دوليا بإصدار الأمر واحتياطيا بعدم اختصاص محكمة القاهرة بذلك ومن باب الاحتياط الكلي بإلغاء الأمر واعتباره كأن لم يكن . وبعد ضم الدعويين قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٧ بسقوط حق البنك الطاعن في الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى وباختصاصها، وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى للاتفاق على التحكيم وبقبولها. وبعد تداول القضية بالجلسات عادت وقضت بتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ أولاً: في التظلم رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٥ تجاري كلي القاهرة بقبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعاً وألزمت البنك الطاعن (ميد لاند) المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه. ثانياً: في الدعوى رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٦٥ تجاري كلي القاهرة بإلزام البنك الطاعن بأن يؤدي إلي الشركة المطعون ضدها الأولي مبلغ ٤٨ ألف جنيه استرليني والفوائد القانونية بواقع ٥ % من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٦٥/١٠/٤ حتى تمام السداد. وأمرت بصحة إجراءات الحجز الموقع في ١٩٦٥/٩/٢٦ تحت يد بنك مصر وجعله حجزا تنفيذيا ورفضت الدعوى بالنسبة لبنك مصر فرع بور سعيد (المطعون ضده الثالث)، واستأنف بنك ميد لاند هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٥ لسنة ٨٨ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف، وطعن بنك ميد لاند في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثاني والثالث ونقض الحكم وبالنسبة للمطعون ضدها الأولى عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وإذ دفعت النيابة العامة بأن بنك مصر لم يكن خصما حقيقيا في المرحلة الاستئنافية للدعوى كما أن الطعن أقيم على أسباب لا تتعلق به.

فإن المحكمة استهلت حيثيات حكمها بالقول أن هذا الدفع في غير محله ذلك أن النص في المادتين ٣٣٤، ٣٣٥ من قانون المرافعات يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة في اختصام المحجوز لديه كما أن للمحجوز عليه مصلحة في اختصام المحجوز لديه في دعوى طلب رفع الحجز ليمنعه من الوفاء بما تحت يده للحاجز، ومن ثم فإنه إذا ما اختصم المحجوز لديه في أي من هاتين الدعويين يصبح خصماً ذا صفة يحاج بالحكم الذي يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه في هذا الصدد، لما كان ذلك وكان البنك الطاعن قد اختصم المطعون ضدهما الثاني والثالث في دعوى رفع الحجز والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها بصفتهما محجوزاً لديهما وباعتبارهما الخصمين المناط بهما تنفيذ الحكم الذي يصدر في هذا الشأن فإن الدفع المبدي من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما يضحي على غير أساس.

وقد أقام بنك ميد لائد طعنه على ثمانية أسباب يهمنا منها ما جاء بالأسباب الأول والثالث والسابع إذ نعى في هذه الأسباب على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال،بمقولة إنه دفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية دولياً بنظر النزاع تأسيسا على أنه ليس له موطن في مصر إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا إلي المادة الثالثة من قانون المرافعات السابق، وإلي ثبوت وجود أموال للطاعن لدي بنك مصر مع أن ذلك لا يكفي لعقد الاختصاص للمحاكم المصرية إذ أن النزاع لا يتعلق بأموال الطاعن لدي بنك مصر وإنما يدور حول استحقاق المطعون ضدها الأولى لقيمة الاعتماد وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خلط بين أصل الحق موضوع النزاع ومحل تنفيذه كما أخطأ في تطبيق القانون بإخضاعه النزاع لاختصاص القضاء المصري استنادا إلي ان أحد المختصمين في الدعوى – وهو المطعون ضده الثاني – له موطن في مصر في حين أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون تعدد الخصوم تعددا حقيقيا لا صوريا مما يقتضي وحده

الموضوع والسبب بالنسبة لهم وهو ما لم يتحقق لأن المطعون ضده الثاني اختصم بصفته محجوزا لديه ليصدر الحكم في مواجهته، ومن ناحية أخرى فإن عقد فتح الاعتماد أبرم في لندن وكان من المفروض تنفيذه فيها بتقديم مستندات الشحن إلي الطاعن في مقره بها وهو ما يستوجب تطبيق القانون الإنجليزي على النزاع إعمالا للمادة ١٩ من القانون المدني لأنه يدور حول عقد فتح الاعتماد، فضلا عما شاب الحكم من فساد في الاستدلال إذ اعتبر إعلان الحجز إلي بنك مصر (المطعون ضده الثاني) صحيحاً باعتباره محلا مختارا للطاعن في حين أن هذا البنك الأخير لا يعدو ان يكون مراسلا للطاعن وليس وكيلا ولا يكفي لاعتباره كذلك مجرد تكليف الشركة المطعون ضدها الأولي بتقديم المستندات إليه لتوصيلها إلي الطاعن.

وقد ردت محكمة النقض على هذا النعي بما نصه : " أن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٣ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ – الذي رفعت الدعوى في ظله – تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوي التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو مسكن في مصر "إذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود في مصر أو كانت ناشئة عن واقعه حدثت فيها "وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندي الذي فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الأولي وأخطرها بذلك عن طريق مراسله المحدد في خطاب الاعتماد والذي فوضه دون غيره في القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بور سعيد (المطعون ضده الثالث)، فإن هذا البنك الأخير يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد وكل ما يتعلق به بما في ذلك إجراءات التنفيذ الجبري وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق على النزاع المعروض باعتباره قانون محل التنفيذ الذي يحكم العقد كله ويكون صحيحاً إعلان الطاعن بالحجز في موطن هذا المراسل باعتباره موطنا مختاراً، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذه الأسباب الثلاثة يكون على غير أساس".

٥٤٢- ومما يلفت الإنتباه في هذا الحكم ما قالت به المحكمة من أنه "لما كانت المادة ٢/٣ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ – الذي رفعت الدعوى في ظله – تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوي التي يرفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو مسكن في مصر إذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود في مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه في مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها "وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندي الذي فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الأولي وأخطرها بذلك عن طريق مراسله المحدد في خطاب الاعتماد والذي فوضه دون غيره في القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد (المطعون ضده الثالث) فإن هذا البنك الأخير يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد وكل ما يتعلق به بما في ذلك إجراءات التنفيذ الجبري وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق على النزاع المعروض باعتباره قانون محل التنفيذ الذي يحكم العقد كله ويكون صحيحا إعلان الطاعن بالحجز في موطن هذا المراسل باعتباره موطناً مختاراً، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذه الأسباب الثلاثة يكون على غير أساس".

٥٤٣- ويذهب البعض الى القول بان هذا الحكم يكشف عن ان محكمة النقض قد استنت قاعدة إسناد جديدة في خصوص الاعتماد المستندي، مستنداً في ذلك الى القول بأن المحكمة في ظل غياب قانون لإرادة الصريحة – لم تطبق قانون البنك المنفذ للاعتماد على أنه قانون الإرادة

الضمنية بين الأطراف، كما يظهر من الحكم أيضا أن المحكمة قد قدرت عدم ملاءمة الضوابط الاحتياطية المتضمنة في المادة ١٩ مدني مصري[١].

٥٤٤- وأرى من وجهة نظري أن هذا الرأي لا يتفق مع ما جرى عليه الرأي الراجح في الفقه من أن النزاعات التي تدور بين البنك الفاتح إذا كان منفذاً والمستفيد يجب أن يحكمها قانون بلد البنك المنفذ [٢] ، ولذلك أعتقد أن ما أخذت به المحكمة من تطبيق قانون البنك المنفذ على النزاع المعروض كان متفقاً مع صحيح ما ذهب اليه الرأي الراجح، أما القول بخضوع هذه العلاقة لأحكام المادة ١٩ من القانون المدني فقد جاء في غير محله ذلك أن هذه المادة تتعلق بالنزاعات التي تثور بين اطراف تربط بينها علاقة تعاقدية ذات طابع دولي ، والمسلم به أن البنك لا تربطه بالمستفيد أية علاقة تعاقدية ومن ثم فإن العلاقة بينهما لا تخضع لحكم هذه المادة .

كما أن خطاب الاعتماد الذي يحكم العلاقة بين البنك – فاتحاً كان أو مؤيداً – والمستفيد لم يحدد قانوناً معيناً للتطبيق في حالة التنازل.

ولا يسعف أصحاب الرأي الآخر القول بأن هناك إرادة ضمنية قد اتجهت نحو تطبيق قانون بلد المستفيد، فالحقيقة أن هذه الإرادة لا تعدو أن تكون رغبة فردية من المستفيد لتطبيق قانون بلده وليس ثمة ما يقطع بأن البنك المؤيد بادل المستفيد هذه الرغبة ، بل إن المنطق يقول أن البنك المؤيد يرغب هو الآخر في تطبيق قانون بلده ، ولذلك لا يبقى إلا القول أنه إزاء عدم وجود عقد يحكم العلاقة بين المستفيد والبنك المؤيد وخلو خطاب الاعتماد من تحديد قانون معين للتطبيق وتعذر القول لتوافر إرادة ضمنية نحو تطبيق قانون بلد المستفيد يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون محل التنفيذ الذي أخذت به محكمة النقض.

---

(١) الدكتور/عكاشة محمد عبد العال :" قانون العمليات المصرفية الدولية " مرجع سابق ،ص ٣٩٨.

(٢) أنظر في تفصيلات ذلك :الدكتور/ على جمال الدين عوض :" الاعتمادات المستندية ، ص ٥٦ وما بعدها .

المبحث الرابع

الحالات العامة للإعفاء من المسئولية والحد منها

٥٤٥- تتعدد الحالات العامة لإعفاء البنك من المسئولية أوالحد منها سواء في مواجهة عميله الآمر أو في مواجهة المستفيد، ومن أهم هذه الحالات :

١- السبب الأجنبي.

٢- انتفاء المسئولية عن التزوير وأخطاء الترجمة.

٣- التنازل عن المخالفات.

٤- الإتفاق على تخفيف المسئولية.

وفيما يلي سأعرض لهذه الحالات :

١- السبب الأجنبي .. إحالة:

٥٤٦- يعد السبب الأجنبي واحداً من أسباب انتفاء مسئولية البنك عن الضرر الذي قد يلحق بالعميل أو بالمستفيد وقد سبق أن عرضت للأسباب الأجنبية تفصيلا في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

٢- انتفاء المسئولية عن التزوير وأخطاء الترجمة :

٥٤٧- سبق أن أشرت في الفصل الأول من هذا الباب الى أن البنك لا يسأل أو لا يتحمل مسئولية عن الأخطاء الناجمة عن تزوير المستندات طالما كان هذا التزوير غير واضح ومما يستوقف النظر في موضوع الاعتماد المستندي أن القواعد والأعراف الموحدة تضمنت إعفاء البنك من المسئولية عن بعض الأعمال ، وهذه النصوص لا جدال في سلامتها من الناحية القانونية من حيث أنها مكملة لاتفاقات الاعتمادات المستندية ومن حيث انها تمثل العرف المصرفي السائد[١].

ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣٤ من القواعد والأعراف الموحدة للأعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٦٠٠ ، من أنه : " لا يتحمل البنك أي مسئولية أو التزام

---

(١) الدكتور / محيي الدين أسماعيل علم الدين : " موسوعة أعمال البنوك " ، مرجع سابق ، ص ٨٣٧.

عن شكل أو كفاية أو دقة أو جودة أو تزويرأي مستند أوتأثيره القانوني أو عن الشروط العامة أو الخاصة المنصوص عليها به أو البنود المضافة اليه .

كما لا يكون البنك ملتزما أو مسئولا عن وصف أو كمية أو وزن أو نوعية أوشروط أو تعبئة أو تسليم، قيمة أو وجود البضاعة أو حسن الأداء أو أي عمل آخر يتم تصويره بالمستند .

ولايكون البنك مسئولا عن حسن النية أو الأفعال أو الإهمال أو حسن الأداء أو موقف المرسل أو الناقل أو وكيل الشحن أوالمرسل إليه البضاعة أو المؤمن على البضاعة أو أي شخص آخر".

وواضح من هذا النص أن الأصل في المسئولية عدم تحمل البنك أي التزام عن أي تزوير أو تزييف، فضلاً عن عدم مسئوليته عما يكون بها من عدم كفاية أو عدم دقة كما أنه لا يعد مسئولاً عن النتائج المترتبة على المستندات المقدمة إن شابها عيب من العيوب ، فدوره يقتصر على التنفيذ الحرفي لتعليمات عميله والفحص الظاهري للمستندات بعد ورودها من المستفيد فإن أسفر فحص البنك للمستندات عن أن ظاهرها لا يثير شبهة فقام بدفع القيمة للمستفيد فلا يعد مهملاً أو مقصراً ولا يكون مسئولاً عن هذا الدفع طالما كانت المستندات المقدمة إليه توحي من حيث الشكل بصحتها ومطابقتها ، ولم يكن باستطاعة البنك اكتشاف تزويرها أو تزييفها فمسئولية البنك في هذه الحالة غير مفترضة[1] وإلتزامه يقف عن حد التطابق الظاهري للمستندات مع شروط الاعتماد دون أن يجاوز ذلك إلى البحث والتحري عن حقيقة المستندات أو البضاعة التي تمثلها. [2]

---

(1) Georges Marais, op.cit., N°.15.

(2) Montrad Ltd. V. Grundkotter Fleschvertriebs G mbh and another, Court of Appeal, Civil division, 16, 17 October, 20 December 2001, The All England law reports, 2002, p.707.

وفي هذه القضية يقول اللورد دبلوك: "إنه وإن كان الثابت من الواقع أن المستند المقدم من المستفيد مزيف إلا أن ظاهره يتطابق مع شروط الاعتماد ومن ثم فإن هذا التزييف لا يمنع في ذاته البنك المصدر من مطالبة عميله بالمبالغ المدفوعة فواجب البنك يقف عند حد فحص المستندات بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد دون أن يتعدى ذلك".

وهذا النص يتفق مع طبيعة عمل البنوك في مجال فحص المستندات في الاعتماد المستندي إذ يقتصر الفحص على المستندات وحدها من حيث مدى مطابقتها من الناحية الظاهرية لتعليمات العميل الواردة بعقد الاعتماد المبرم بينه وبين البنك.

٣- التنازل عن المخالفات :

٥٤٨- إذا وردت المستندات الى البنك وقام بفحصها ووجد أنها مستوفية لكافة شروط الاعتماد ، ومتطابقة مع بعضها البعض ، فإنه يكون عليه أن يوفي بالتزامه قبل المستفيد ويدفع له القيمة الواردة بخطاب الإعتماد ، وقد حكم بأنه[١] :" يجب أن تكون المستندات مستوفية لكافة شروط الاعتماد الواردة بخطاب الإعتماد حتى لو كانت هذه المستندات ناقصة أو غير كافية لوفاء المستفيد بإلتزاماته الواردة بالعقد المبرم بين البنك وبين عميله الآمر"، كما حكم بأنه [٢]" لابد أن تكون المستندات سليمة ومتطابقة مع شروط الإعتماد".

وقد يتبين للبنك الفاتح أن المستندات التي فحصها غير مطابقة لشروط الإعتماد وفي هذه الحالة يكون من حقه أن يرفض المستندات[٣] ويبادر فوراً بإبلاغ من تلقى منه المستندات بقراره موضحاً كافة أسباب الرفض ، على أن قيام البنك برفض المستندات لوجود مخالفات بها قد لا يحقق مصلحة العميل الآمر إذ ربما يرى أن من مصلحته التجاوز عن الإختلافات وقبول المستندات رغم ما تحتويه من عيوب حتى يتمكن من إستلام البضاعة وإتمام الصفقة[٤] ، لذلك إعتادت البنوك قبل أن تخطر الجهة التي تلقت منها المستندات على استطلاع رأى عملائها من قبول المستندات أو عدم قبولها[٥].

---

(1) Paris, 23 avril 1992 , dalloz sirey , 1994 , p. 21.
(2) Trib. com. Paris, 2 mai 1990 , dalloz sirey , 1991 , N°. 26 (som.), p. 221. Note M. Michel Vasseur.
(3) Cour de Cassation (com.), 21 dec. 1987 , La revue banque , mars 1988 , p.361.
(4) Duncan sheehan, op.cit. , p.326.
(٥) الدكتور / حسام الدين عبد الغني الصغير ، مرجع سابق ، بند ٧١ ، ص ص ٥١،٥٢.

وفي ظل قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ لم يعد إخطار العميل الآمر بالرفض مجرد عادة الغرض منها استطلاع رغبته ومعرفة ما إذا كان سيقبل المستندات رغم ما بها من مخالفات ام يرفضها ، وإنما أصبحت التزاماً عليه يجب أن يقوم به وفقاً لأحكام النص المذكور على أنه:" وإذا رفض البنك المستندات وجب أن يخطر الآمر بالرفض مبيناً أسبابه.

على أن هذا النص لم يكشف صراحة عن الهدف من وجوب إخطار العميل فوراً بالرفض ، وما إذا كان الغرض من ذلك هو استطلاع رأى العميل قبل رفض المستندات من عدمه.

وعلى المستوى الدولي كانت القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية في نشرتها رقم ٤٠٠ قد خلت من نص يؤيد ما جرت عليه عادة البنوك في مختلف دول العالم من إخطار العميل الآمر بالمخالفات الواردة بالمستندات لإستطلاع رأيه فيها ، وهو ما أثار خلافاً بشأن مدى وجوب التزام البنك فاتح الإعتماد باستطلاع رأى عميله بعد أن ينتهي من فحص المستندات ويتبين له عدم مطابقتها لشروط الإعتماد أو يتصل بعميله إذا ما تشكك في مطابقة المستندات ويطلب منه أن يشترك معه في فحص المستندات ثم يمتثل البنك لتعليمات عميله ؟ ، وهل يلتزم البنك فاتح الإعتماد بإنتظار رد العميل قبل قيامه بإخطار الجهة التي تلقى منها المستندات بقراره أم يبادر بالإخطار برفض المستندات موضحاً أسباب الرفض دون إنتظار رد العميل لكي يتيح للمستفيد مدة مناسبة لتصحيح المخالفات ؟.

ولم تجد هذه التساؤلات إجابة من القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية في ظل النشرة رقم ٤٠٠ مما أربك البنوك ، حيث أنه بينما أوجبت المادة ١٦/د،و[1] على البنوك إخطار المستفيد أو الجهة مقدمة المستندات فوراً وبالوسائل

---

(١) وكانت هذه الفقرة تنص على أنه : " إذا قرر البنك فاتح الإعتماد رفض المستندات ، فيجب أن يخطر البنك الذي أرسل المستندات أو المستفيد بطريق البرق – إذا كان قد تسلم المستندات من الأخير رأساً – ويجوز أن يكون الإخطار بأية وسيلة أخرى ، في حالة تعذر إرسال برقية، ويجب على البنك أن يقوم بالإخطار دون تأخير ، وأن يبين الإختلافات التي يستند اليها في رفض المستندات تحت تصرف من أرسلها أو قدمها ، وأنه سيعيدها إليه ، ويكون من"

الإلكترونية السريعة رفضها – أي البنوك –للمستندات ، فإنها لم تشر الى جواز أو وجوب إخطار العميل بذلك.

على أنه عندما قامت غرفة التجارة الدولية بباريس بإصدار القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٥٠٠ ،والنشرة ٦٠٠ لم تغفل معالجة المشكلات الناجمة على إعتياد البنوك أستطلاع رأى ورغبة العملاء في التنازل عن المخالفات الواردة بالمستندات ، إذ نصت المادة ١٤ /ج من القواعد الموحدة، النشرة ٥٠٠ على أنه :

" إذا قرر البنك فاتح الإعتماد أن المستندات تبدو في ظاهرها غير مطابقة لعبارات وشروط الاعتماد يجوز له – بمحض إختياره – أن يتصل بالعميل طالب فتح الاعتماد للتنازل عن حقه في الإعتراض على الإختلافات، ولا يترتب على ذلك مد أجل المدة المشار إليها في المادة ١٣ فقرة ب".

ونصت المادة ٢/١٦ من القواعد الموحدة، النشرة ٦٠٠ على أنه :

"إذا قرر البنك المصدر أن المستندات غير مطابقة فإنه من الممكن كقرار منفرد الاتصال بالعميل الآمر لرفع الخلافات وقبولها وهذا الإجراء لا يسمح له بمد الفترة المذكورة بالمادة الفرعية ٢/١٤ (خمس أيام عمل تالية ليوم استلام المستندات)".

وواضح من النصين الأخيرين:

١- أن إتصال البنك فاتح الإعتماد بعميله ليتنازل عن حقه في التمسك بالاختلافات التي يسفر عنها فحص المستندات مسألة جوازية للبنك خاضعة لمطلق سلطته التقديرية فلا يجوز للمستفيد أو البنك مرسل المستندات أن يجبره على ذلك ومن ثم إذا لم يتصل البنك فاتح الإعتماد بالعميل لأستطلاع رأيه في هذه المخالفات فلا يترتب على ذلك أيه مسئولية عليه .

٢- أن قيام البنك بأستطلاع رأى عميله يوجب عليه أن يقوم بإجراء عملية الفحص قبل أخذ رأى العميل الوقوف على ما بالمستندات من مخالفات وقد

=حق البنك فاتح الإعتماد أن يطالب برد قيمة ما دفع الى البنك الأخير".

يبدى العميل رغبته في النزول عن حقه في الاعتراض فيقبل البنك المستندات ويتجاوز عن العيوب التي أسفر عنها الفحص ويفى بقيمة الاعتماد.

٣- أن قيام البنك باستطلاع رأي العميل لا يؤدي الى تجاوز المدة المحددة بالمادة ٢/١٤ من القواعد والأعراف الموحدة لإتمام عملية الفحص وهي خمسة أيام وذلك ما لم يتفق الأطراف على مدة أزيد.

ومتى قام البنك باستطلاع رأى العميل في المخالفات الواردة بالمستندات ونزل العميل عن هذه المخالفات انتفت مسئولية البنك عن هذه المخالفات أمام العميل، إذ المقرر أنه لا مسئولية على البنك أمام العميل إذا نزل العميل عن التمسك بالمخالفة ، مثلاً أخطره البنك بوجود مخالفة في المستندات قبل تنفيذ الاعتماد فأمره بالتجاوز عنها وتسوية الاعتماد[١].

وقد حكم بأن العميل الآمر الذي قبل المستندات لا يكون محقاً في الرجوع فيما بعد ضد البنك المصدر بدعوى أن المستندات كانت مخالفة أو ناقصة[٢]

٤- الإتفاق على تخفيف المسئولية أو الإعفاء منها :

٥٤٩- قد ينص بالاتفاق بين البنك والعميل الآمر على أسباب تخفيف المسئولية [٣]عن عملية الفحص ، والمقرر في القواعد العامة أنه يجوز للبنك أن يشترط إعفاءه من المسئولية عما يصيب العميل من ضرر بسبب عدم تنفيذه لالتزامه بالفحص على الوجه الأكمل إلا إذا كان عدم التنفيذ ناشئاً عن غش او خطأ جسيم[٤]، كما يجوز للبنك أن يشترط عدم مسئوليته عن

---

(١)أنظر في ذلك الدكتور/ علي جمال الدين عوض: "الاعتمادات المستندية"، مرجع سابق، بند ٣٤١ ص ٣٩٩.

(2) Cour d'appel de Paris, 23 avril 1992, dalloz sirey, 1994, N°. 4 (som.), p.27.

(3) François Grua, Op.cit., N°. 356, p.316.

(٤) أنظر في ذلك الدكتور / محيي الدين اسماعيل علم الدين :" موسوعة أعمال البنوك " ، مرجع سابق ، بند ٧٩٢ ، ص ٨٣٦- الدكتور / عبد الحميد الشواربي : " عمليات البنوك في ضوء القضاء والفقه والتشريع " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٥١٣- المادة=

الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من الأشخاص الذين يستخدمهم في تنفيذ إلتزامه بالفحص[١]، ذلك أنه لما كانت المسئولية العقدية منشأها العقد ، وكان العقد وليد إرادة المتعاقدين ، فإلارادة إذن هي أساس المسئولية[٢] ويمكن التخفيف أو الحد منها طالما كان ذلك في نطاق حكم القانون وبما لا يخالف نصاً آمراً فيه.

وعادة ما يكون هذا الإتفاق في شكل صيغة مطبوعة يضعها البنك[٣] إما في طلب فتح الإعتماد او في ورقة منفصلة عن الطلب يخلي فيها البنك نفسه من المسئولية في تنفيذ الاعتماد كله أو بعضه إذا تعذر عليه بسبب أو بأخر تنفيذ الإلتزامات الملقاة على عاتقه- ومنها الالتزام بالفحص - على النحو المطلوب ووفقاً للمستوى الذي تطلبته القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية في نشرتها الأخيرة وهو المستوى الدولي.

وإذا ثبت شرط الإعفاء فلا يحق للعميل أن يطلب إبطاله بحجة أنه شرط إذعان تعسفي [٤]ولكنه يمكنه أن يرجع على البنك إذا ثبت أن الضرر الذي لحق به كان خارج إطار الإتفاق على الإعفاء.

٥- عدم جواز استناد البنك الى تعليمات البنك المركزي أو قرارات اللجنة الفنية فيه لمخالفة شروط عقد الاعتماد المبرم بينه وبين العميل أو خطاب الإعتماد المرسل الى المستفيد:

من المقرر أنه في ظل القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي كان للبنك المركزي الحق في الإشراف على كافة البنوك

=٢١٧ من القانون المدني المصري - ومن المراجع الأجنبية أنظر :
François Grua, Op.cit., N°. 356, p.317.

(١) المادة ٢١٧ من القانون المدني المصري.

(٢) الدكتور/ عبد الحميد الشواربي ، مرجع سابق ، ص ٥١٢.

(٣) أنظر في ذلك الدكتور/محيي الدين اسماعيل علم الدين،المرجع السابق ، بند ٧٩٢ ، ص ٨٣٦.

(٤) الدكتور / عبد الحميد الشواربي ، مرجع سابق ، ص ٥١٢.

الموجودة في جمهورية مصر العربية وفروعها وجرى العمل على أن يصدر تعليمات لها في مسائل معينة ، كذلك فإن اللجنة الفنية للبنوك التي كان قانون البنوك والأئتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ قد نص على إنشائها وبين أختصاصاتها كانت تصدر بدورها قرارات وترسلها للبنوك لتنفيذها.

وبعد صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد أستمر هذا الوضع ، فإذا جاءات تعليمات البنك المركزي أو قرارات اللجنة الفنية بالبنوك مخالفة لما تضمنه العقد المبرم بين البنك وعميله من شروط فإنه لا يجوز للبنك الإستناد الى هذه التعليمات في مخالفة شروط العقد ذلك أنه مادام أن نصوص العقد ليس فيها خروج على قاعدة قانونية آمرة أو مسألة تتعلق بالنظام العام فإنه يتعين عليه إحترامها والأخذ بها وعدم الخروج عليها [1]

---

(١) الدكتور / عبد الحميد الشواربي ، مرجع سابق ، ص ٥٨٤ .

ملخص الباب الثالث :

٥٤٨- قد يتم البنك عملية الفحص بشكل سليم ، وعندئذ لا يكون مسئولا أمـــام أي من الأطراف الأخرى سواء أكانت تتمثل في عميله الأمر أم في المستفيد.

وقد تتم عملية الفحص بشكل خاطئ ، وبالمخالفة للتعليمات والشروط الموضـــوعة، وعندئذ يكون البنك مسئولا أمام الطرف المضرور، متي اكتملت أركان مسئوليته .

ومسئولية البنك أمام عميله الأمر عن عملية الفحص يحكمها عقد الاعتمـــاد الـــذي أبرماه ،وتقام الدعوى بشأنها أمام المحكمة الكائن في دائرتها مقر البنـــك أو جهـــة التحكيم التي حددها الأطراف، ويحكم هذه المسئولية قانون العقد، والقواعـــد التـــي تراضي الأطراف علي الاحتكام إليها في مشارطة أو شرط التحكيم .

ولا تقوم المسئولية إذا كانت المستندات سليمة في الظاهر ومـــزورة فـــي الحقيقـــة فالفحص يتم من خلال ظاهر المستندات .

علي أن العميل لا يلجأ دوما إلي إقامة دعوى المسئولية ، فقد يري أن من المصلحة الاكتفاء بترك المستندات (رفضها) دون أن يقيم أي دعاوي ضد البنك رغم توافر أركان مسئولية الأخير.

أما مسئولية البنك أمام المستفيد فيحكمها خطاب الاعتماد والالتزامات الواردة بـــه، وهي تأخذ حكم المسئولية العقدية أيضا باعتبار أن الخطاب يعبر عن إرادة البنك ، وينعقد الاختصاص بنظر دعوى المسئولية المقامة من المستفيد للمحكمة الكائن بها مقر البنك أيضا أو جهة التحكيم التي تراضي الأطراف علي الاحتكام إليها، ويحكم هذه المسئولية قانون الإرادة .

وثمة حالات عامة لإعفاء البنك من المسئولية أو التخفيف منها ومـــن أهـــم هـــذه الحالات :

١- السبب الأجنبي.
٢- انتفاء المسئولية عن التزوير وأخطاء الترجمة.
٣- التنازل عن المخالفات.
٤- الإتفاق على تخفيف المسئولية.

الخاتمة

•وأقف الآن فى نهاية المسير، وقد فرغت بتوفيق من الله عز وجل من بحث ودراسة موضوع "مسئولية البنك عن فحص المستندات فى الاعتماد المستندى"، متناولاً إياه فى مقدمة، وفصل تمهيدى، وثلاثة أبواب رئيسية.

•وقد تناولت فى المقدمة، أهمية الدور الذى يقوم به الاعتماد المستندى فى تسوية مدفوعات التجارة الدولية، وتميزه عن غيره من الوسائل التى تقوم بهذه الوظيفة، كالتجارة الإلكترونية، وخصم الكمبيالة المستندية، والتحصيل المستندى، فيما يوفره من أمن لطرفى البيع معاً (البائع والمشترى) باعتباره تعهداً مستقلاً ونهائياً ومجرداً من البنك بدفع القيمة للمستفيد (البائع) بمجرد تقديمه المستندات السليمة الموضحة بخطاب الاعتماد.

ثم تناولت فيها أهمية البحث كاشفاً عن أن موطن الخطورة فى الاعتماد المستندى يكمن فى عملية فحص المستندات باعتبارها أكثر التزامات البنك دقة وخطورة، إذ دلت الإحصاءات على أن نسبة المخالفات فى المستندات عالية تجاوزت فى بعض البلدان ٨٠% (الثمانين فى المائة)، وأى خطأ فى فحصها يوقع البنك فى حرج ، فالتزامه بالفحص التزام مزدوج باعتباره التزاما من البنك نحو نفسه ليطمئن أنه دفع مقابل مستندات مطابقة، وباعتباره التزاما منه نحو عميله الآمر الذى لن يقبل مستندات مخالفة لتعليماته، كما أن مسئولية البنك عن الفحص مزدوجة، فهو مسئول أمام عميله الآمر إذا قدم المبلغ للمستفيد نظير مستندات غير مطابقة، ومسئول أمام المستفيد إذا رفض تقديم المبلغ له رغم سلامة المستندات، وفى الحالتين يتشدد القضاء فى معاملة البنك معتبراً التزامه بالفحص التزاما مقيداً لا مجال فيه لخطأ أو استنتاج، إذ عليه أن يلزم تعليمات عميله وتطبيقها وتنفيذها بحذافيرها تنفيذاً حرفياً.

ثم بينت أن هذا هو ما دعاني إلى تناول هذا الموضوع فى بحثي، هادفاً بيان نوع المسئولية الواقعة على البنك سواء أمام عميله الآمر أم المستفيد والقانون الواجب التطبيق عليها والجهة المختصة بنظرها، وتناولت الجديد فى هذا الشأن وهو الاعتماد المستندى الإلكتروني ، مبينا فكرته ودواعي التفكير فيه ومدى قدرته على

تيسير عملية الفحص والحد أو القضاء على مخاطرها.

- وبعد ذلك تناولت فى الفصل التمهيدى الأحكام العامة للاعتماد المستندى ومدى تأثره بالتجارة الإلكترونية، موضحاً كيف نشأ هذا الاعتماد، والآراء المتباينة عن هذه النشأة حيث ذهب البعض إلى القول إن الاعتماد المستندى عرف منذ آلاف السنين، وذهب البعض الآخر إلى القول إنه عرف فى القرون الوسطى، وذهب آخرون إلى القول إنه لم يعرف إلا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم أوضحت أن الاعتماد سمى بأنه مستندي لأنه يتطلب تقديم مستندات تدل على انتقال ملكية البضاعة، وقد تناولت التعريفات العديدة للاعتمادات المستندية سواء أكانت فى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ أم فى القواعد والعادات الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس ، أم لدى محكمة النقض المصرية أم لدى بعض الشراح.

وعرضت بعد ذلك لمراحل فتح الاعتماد، مبيناً أنهما مرحلتان: **الأولى** يتقدم فيها العميل إلى البنك طالباً فتح الاعتماد، **والثانية** يقوم فيها البنك بإرسال خطاب الاعتماد إلى المستفيد مبلغاً إياه بالشروط والمتطلبات اللازمة لصرف القيمة، كما عرضت أيضا لوظائف الاعتماد المستندى مبيناً أنها ثلاثة وظائف هى : تسوية مدفوعات البيوع التجارية الدولية، وتوفير الأمن لطرفى البيع أثناء إجراء التسوية، وخلق ائتمان للطرفين قدر الإمكان.

ثم عرضت للمصادر القانونية للاعتمادات المستندية موضحاً أنها تتمثل فى ما أفصحت عنه إرادة الأطراف ، سواء فى عقد الاعتماد الذى يحكم العلاقة بين العميل والبنك أو خطاب الاعتماد الذى يحكم العلاقة بين البنك والمستفيد، ثم التشريع المتعلق بالاعتمادات المستندية والمنحصر فى المواد من ٣٤١ إلى ٣٥٠ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، على وجه التحديد وبعض المواد الأخرى كالمادة الثانية من هذا القانون، فالقواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية التى يتم تعديلها بصفة دورية ومنتظمة لتواكب التطور الحاصل فى العرف المصرفي فى هذا الشأن، فالعرف والعادة المصرفية، فالفقه والقضاء وأخيراً القانون المدنى.

ثم عرضت فى هذا الفصل التمهيدى لأنواع الاعتمادات المستندية مقسماً إياها إلى

أنواع رئيسية تشمل الاعتماد القابل للإلغاءالذي كان معمولا به في ظل صيغ القواعد والأعراف الدولية الموحدة السابقة علي صيغة ٢٠٠٧ ، النشرة رقم ٦٠٠ والاعتماد غير القابل للإلغاء والاعتماد المؤيد من ناحية، وأنواع غير رئيسية تشمل الأنواع الأخرى للاعتمادات.

وعرضت فى هذا الفصل أخيراً للوسيلة الحديثة المستخدمة فى تسوية مدفوعات التجارة الدولية ،وهى التجارة الإلكترونية مبينا: نشأتها،وتطورها، والتعريف بها، والنظم الحاكمة لها دوليا ومحليا، وتقديرها ببيان مالها من مزايا وما عليها من عيوب ومآخذ ، مستخلصا من هذا كله أنها وإن كانت توفر لطرفى البيع العديد من المزايا التى تعين البائعين على تصريف مالديهم من سلع ومنتجات وخدمات فى أسرع وقت وبأقل مجهود وعرضها على عدد أكبر من جمهور المستهلكين، وتوفر للمستهلكين الحصول على حاجاتهم وسط مناخ تنافسى يوفر لهم أفضل خدمة بأقل قيمة، إلا أنها تفتقر إلى ميزة هامة ورئيسية وهى توفير الأمن لطرفى البيع، وهى الميزة التى يتمتع بها الاعتماد المستندى وينفرد بها عن باقى وسائل تسوية مدفوعات التجارة الدولية الأخرى، بما لا يجعل للتجارة الإلكترونية أو غيرها أثراً على الاعتماد المستندى ولا على مكانته فى القمة بين وسائل تسوية مدفوعات التجارة الدولية.

- وقد تناولت فى الباب الأول من هذا البحث أساسيات عملية الفحص والإعداد لها وأثرهما في تفادي الأخطاء المرتبة للمسئولية، على اعتبار أن هذه الأساسيات هي اللبنات التي بدونها لا يمكن إجراء فحص سليم آمن للمستندات، وقد بينت فى هذا الباب أن الاعتناء بالعنصر البشرى القائم بالفحص من حيث انتقائه والمداومة على تدريبه ، وإمداده بكل ما هو جديد فى مجال عمله من معلومات ومراجع ودوريات، وإلحاقه بالدورات والبعثات إلى البنوك العالمية لاكتساب المزيد من الخبرة التى تصل به إلى المستوى الدولى أو أي مستوي لا يتعارض معه عملا بالمادة ٥/١٤ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة ، صيغة ٢٠٠٧، النشرة رقم ٦٠٠، وتوفير الظروف المناسبة والملائمة له للقيام بالعمل المنوط به على الوجه الأكمل، يعد من الأساسيات التى بدونها لن يكون هناك فحص سليم.

واستعرضت البنوك المعنية بالفحص مبينا أنها بالأساس البنك الفاتح والبنك المؤيد

-إن وجد- ثم من يكلفانه من بنوك متدخلة أخرى للفحص والتنفيذ بالنيابة عن أى منهما ، موضحا أن كلاً من البنك الفاتح والبنك المؤيد عندما يجرى هذه العملية إنما يجريها باعتباره أصيلا وملتزما بعدم الوفاء بالقيمة إلا بعد التحقق من سلامة المستندات ومطابقتها للشروط ، أما البنوك المتدخلة الأخرى فهى تقوم بهذا العمل كوكيلة عن البنك الذى كلفها.

ثم عرضت لمبادئ عملية الفحص ومدده ودرجة العناية به ومعاييره ، موضحاً أنه وفقا للمادة ٢/١٤ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية النشرة رقم ٦٠٠، وما جرى عليه الفقه المقارن والقضاء فى العديد من البلدان، فإن على البنك الفاحص أن يبدى رأيه بشكل حاسم وسريع دون فرصة للبحث الطويل وفى مدة لا تتجاوز بحال من الأحول خمسة أيام ، ثم يبلغ رأيه فيها سواء بالرفض أو بالقبول للمستفيد، وإلا اعتبر تراخيه بمثابة قبول للمستندات.

كما بينت أن تقديم المستندات من المستفيد للبنك يجب أن يتم فى فترة الصلاحية فلا يكون سابقاً أو لاحقاً عليها وإلا تم رفضها.

وبينت حكم تأخر المستندات لأسباب لا شأن للبنك بها أو ضياعها قبل التقديم، موضحاً أنه وفقا للمادة ٣٥ من القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية فإن البنوك لا تتحمل أية مسئولية أو تبعة عن هذا التأخر.

وبينت درجة العناية المطلوبة فى فحص المستندات موضحاً أنها العناية التي تقدر بالمستوى الدولي للممارسة المصرفيةأو أي مستوي لا يتعارض معه.

وقد تناولت معايير الفحص فى الفقه والقانون المقارن موضحاً أن المعيار المعتمد فى مصر وفقاً لما جرى به نص المادة ٣٤٧ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، وقضاء محكمة النقض واتجاه الفقه فيها ، هو معيار التطابق التام الذى ليس للبنك فيه أية سلطة فى التقدير أو التفسير أو الاستنتاج أو التصرف من جانبه فى أى خلاف ولو يسير، إذ قد يكون للشرط الجارى تفسيره معنى فنى لا يدركه البنك وقد يكون هذا الشرط موضع اعتبار خاص لدى العميل الآمر، فما على البنك عند الفحص إلا أن يستوحى عبارات خطاب الاعتماد وحده دون ما عداه.

كما تناولت معيار الفحص فى فرنسا موضحاً أنه وإن كانت بعض الأحكام القضائية قد لجأت إلى التخفف من قسوة وصرامة معيار التطابق التام والتنفيذ

الحرفى ، إلا أنها لا تمثل اتجاهاً عاماً أو خروجاً صريحاً على هذا المعيار.
وتناولت بعد ذلك الوضع فى سويسرا موضحاً أن القانون السويسرى يقسم المستندات إلى مستندات ضرورية يطبق بشأنها معيار التطابق التام، وأخرى غير ضرورية يمكن الاستغناء عنها حتى ولو طلبت فى خطاب الاعتماد.
وتناولت بعد ذلك معيار الفحص فى ألمانيا موضحا أنه يعتمد على التقدير الشخصى والاجتهاد فى بعض الحالات القليلة والنادرة ، مع بقاء معيار التطابق التام هو الأساس.

وختمت الحديث عن هذه المعايير بإبداء رأيى قائلا إن معيار التطابق التام والتنفيذ الحرفى رغم قسوته وشدة وطأته ، إلا أنه يظل الأفضل حيث لا يسمح بالكيل بأكثر من مكيال ويسد الثغرات أمام التواطؤ.
وقد عرضت فى هذا الباب أيضاً للمبادئ العامة للفحص مبديا رأيى فى كل مبدأ وموضحا أن الفحص يقوم على سبعة مبادئ **أولها:** أن الفحص مقصور على المستندات دون البضاعة، **وثانيها:** أن على البنك التأكد من أن هذه المستندات قد قدمت خلال فترة صلاحية الاعتماد، **وثالثها:** أن على البنك التأكد من أن المستندات المقدمة إليه كاملة العدد، **ورابعها:** أن على البنك أن يجرى الفحص من ظاهر المستندات، **وخامسها:** أن على البنك أن يتأكد من السلامة الذاتية للمستندات المقدمة إليه من حيث كونها صالحة ونافذة ولا تكشف بذاتها عن عدم صدقها، **وسادسها** :أن على البنك أن يتأكد من أن المستندات مطابقة لشروط خطاب الاعتماد، **وسابعها** : أن على البنك أن يتأكد من أن المستندات غير متناقضة مع بعضها البعض.

وقد ختمت الباب الأول من البحث بتناول الدور الذى يقوم به خطاب الاعتماد فى عملية الفحص، موضحاً أن دوره فى هذه العملية دور محورى هام، فالخطاب هو الذى يحدد المستندات محل الفحص والشروط الواجب توافرها فيها، والبنوك المعنية باستلامها ومواعيد تقديمها ، وهو المرجع فى تحديد التزامات البنك قبل المستفيد، ولذلك فإن على البنك أن يستوحى عباراته عند إجراء الفحص بما يوجب عليه بداءة الاهتمام بصياغته قبل توجيهه للمستفيد ، مراعياً أن تكون هذه الصياغة دقيقة ومختصرة وواضحة وغير ناقصة ولا لبس فيها ولا غموض.

- أما الباب الثانى فقد خصصته للفحص التفصيلى للمستندات ومسئولية البنك عنه، بادئاً بسند الشحن البحرى القابل للتداول ثم باقى مستندات النقل ، فالفاتورة ووثيقة التأمين والشهادات بأنواعها من شهادة التفتيش والشهادة الصحية والشهادة البيطرية والشهادة الزراعية وشهادة المنشأ وغيرها، وختمت هذا الباب بالحديث عن الاعتماد المستندى الإلكترونى مبيناً ماهيته بالقول إنه الاعتماد الذى تستخدم فيه الوسائل الإلكترونية كبديل للطرق التقليدية سواء فى الاتصال بين الأطراف أو الإخطار بخطاب الاعتماد وإصدار وتداول المحررات وفحصها وسداد قيمتها، ومستعرضا وسائل هذا الاعتماد وهى الـ E.D.I. أى تبادل المعلومات إلكترونياً، والـ E.F.T. ومعناه التمويل الإلكترونى، والفيديوتكس الذى يمكنه إرسال البريد الإلكترونى والـ E.D.I. بشكل مجمع وكميات هائلة.

كما استعرضت الأفكار والأنظمة التى تم العرض لها فى فرنسا وإنجلترا وصولا للتداول وفحص المحررات الخاصة بالاعتماد إلكترونياً، وفى هذا الصدد بدأت بأفكار بيير جاسينيسكى التى نشرها فى مجلة بنك الفرنسية عامى ١٩٨٩، ١٩٩٠، وتصوراته عن اعتماد إلكترونى يستغنى فيه عن الأوراق التقليدية، ويتم من خلاله تداول بعض المستندات كسند الشحن والفاتورة التجارية إلكترونياً، وفحصها من خلال شاشة الكمبيوتر لدى الطرف المرسل إليه.

وعرضت لتجربه شركة سيدوكس التى بدأت فى أوائل الثمانينيات لإصدار سند شحن بحرى إلكترونى يتم الجمع فيه بين النظامين الورقى والإلكترونى، بحيث تحتفظ الشركة مركزيا بالنسخة الورقية ويتعامل الأطراف بموجب النسخة الإلكترونية التى تحمل المضمون نفسه، كاشفاً عن أن هذا النظام وإن كان قد لاقى نجاحاً من الناحية النظرية إلا أنه لم ينتشر لشعور البائعين والمشترين والأطراف ذات الصلة أنه يحقق مصلحة الشركة ومؤسسيها على حساب مصالح باقى الأطراف.

وعرضت لنظام اللجنة البحرية الدولية الـ C.M.I. الذى قام على وضع لائحة بنظام جديد لسند شحن إلكترونى يعتمد على الوسائل الإلكترونية وحدها، وبينت أن هذا النظام قد تعرض لنقد شديد لعدم كفاية الأمن الذى يحققه للمتعاملين به، لكونه نظاماً مفتوحاً يتيح للغير الإطلاع على البيانات والعبث بها.

وعرضت لنظام بوليرو الذى يفترق عن نظام الـ C.M.I. فى أنه أكثر أمناً باعتباره نظاماً مغلقاً.

وقد استعرضت فى كل هذه الأنظمة نشأتها وجوهر الفكرة التى تقوم عليها كل منها، وما لكل نظام من مزايا وما عليه من مآخذ.

كما عرضت لدواعى التفكير فى الاعتماد المستندى الإلكترونى موضحا أنها تتمثل فى القضاء على:

أ- البطء في تداول المستندات.

ب- ارتفاع تكاليف فتح الاعتماد.

ج- زيادة نسبة المخالفات في المستندات.

د- الخطر الذي يتهدد البنك في حالة الخطأ في الفحص.

وختمت حديثي عن الاعتماد الإلكتروني ببيان كيفية إجراء الفحص في كل نظام من الأنظمة الآنف ذكرها, موضحاً أن نظام بوليرو يعد أكثر الأنظمة أماناً ليس في التداول فحسب وإنما فى الفحص أيضاً, وأن التوقعات المستقبلية ترشحه للنفاذ والتطبيق.

أما الوفاء الإلكترونى لقيمة الاعتماد فقد تناولت فيه الأوراق الإلكترونية وما يمكن أن تقوم به من دور فى دفع قيمة الاعتماد إلكترونياً.

- وفى الباب الثالث من البحث عرضت لدعوى المسئولية عن الفحص موضحاً أن البنك إما أن يسأل أمام عميله الآمر إن استلم مستندات غير سليمة، أو يسأل أمام المستفيد إن ادعى أن المستندات غير سليمة بينما هى ليست كذلك.

وقد أوضحت أن مسئولية البنك أمام عميله الآمر مسئولية عقدية يحكمها عقد الاعتماد المبرم بين الطرفين, ولابد لقيامها من توافر أركان المسئولية العقدية الثلاثة وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية.

وفى ركن الخطأ بينت أن الخطأ الصادر من مستخدمى البنك القائمين بالفحص يعد خطأ شخصي للبنك وعرضت للعديد من الأمثلة والتطبيقات العملية لثبوت هذا الخطأ.

وبينت أن التزام البنك بالفحص يكون من ظاهر المستندات ولذلك فلا يعد البنك مخطئا إذا قبل مستندات مزورة أو بها غش طالما كان الغش أو التزوير غير

واضحين.

وعن ركن الضرر بينت أن التعويض يكون على قدر الضرر الذى أثبته المشترى (العميل الآمر)، ودلل على أنه ناتج عن عدم سلامة المستندات فأن كان الضرر محددا بمبلغ معين وتعهد البنك بتحمله فلا يجوز للعميل رفض المستندات ،وإن كان الضرر محتملاً فلا يستحق التعويض إلا بتحققه وقدمت تطبيقات لذلك.

وعن ركن علاقة السببية أوضحت أنه يجب أن يكون الخطأ الصادر من البنك هو السبب فى الضرر الذى لحق بالعميل، فإن كان السبب أجنبياً كقوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير فلا يتوافر هذا الركن من أركان المسئولية.

ثم عرضت للقانون الواجب التطبيق فى هذه الدعوى موضحاً أنه قانون الإرادة فإن لم تحدد إرادة الأطراف قانوناً معيناً خضعت الدعوى لقانون مكان إبرام العقد.

كما عرضت للجهة المختصة بنظر النزاع مبيناً أنها إما أن تكون جهة قضائية كالمحاكم، وفى هذه الحالة تطبق القواعد العامة للاختصاص فينعقد الاختصاص للمحكمة الكائن فى دائرتها مقر المدعى عليه، وإما أن تكون جهة تحكيم وعندئذ ينعقد الاختصاص للجهة التى حددتها مشارطة أو شرط التحكيم.

ثم عرضت لترك المستندات باعتباره تصرفاً قد يلجأ إليه الآمر إن رأى مصلحته فى ذلك ، مبيناً أنه يلزم للجوء إليه توافر ثلاث شروط **الأول:** أن يكون فى إمكان البنك تسلم البضاعة من الناقل عن طريق المستندات، **والثانى:** ألا تكون هناك حلول أخرى يمكن اللجوء إليها لتفادى شكوى العميل، **والثالث:**ألا يكون العميل قد تنازل عن المخالفات الواردة بالمستندات صراحة أو ضمنا.

وبالنسبة لمسئولية البنك أمام المستفيد عن عملية الفحص بينت أن ثمة آراء مختلفة فى تحديد طبيعة التزام البنك يتحدد على ضوئها نوع المسئولية، ولأني أميل إلى القول إن التزام البنك التزام بإرادته المنفردة فإن مسئوليته تأخذ حكم المسئولية العقدية، ينطبق عليها ما سبق ذكره بالنسبة لمسئولية البنك أمام عميله الآمر، من حيث وجوب توافر الأركان الثلاثة للمسئولية العقدية وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية.

أما القانون الواجب التطبيق فى هذه الدعوى فهو قانون الإرادة فإن لم يكن فيطبق قانون محل التنفيذ.

وأما الاختصاص بنظر الدعوى فينعقد للمحاكم المصرية إذا كان للطرف الآخر موطن أو موطن مختار أو مال فى مصر أو نشأ الالتزام أو وجب تنفيذه فيها.

النتائج المستخلصة :

ومن خلال هذا البحث يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١- وجوب الاهتمام بالعنصر البشرى القائم بالفحص من حيث انتقائه وتدريبه وتهيئة المناخ المناسب له لأداء عمله على الوجه المطلوب ، وبالمستوى الدولى للممارسة المصرفية الذى تطلبته القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية باعتباره العنصر الفعال والأكثر أهمية فى هذه العملية وباعتبار أن أى خطأ منه أو تأخر فى عملية الفحص قد يكبد البنك مبالغ طائلة.

٢- تبادل الخبرات مع البنوك العالمية فى مجال الفحص واستقدام محاضرين مختصين من الخارج للوقوف على كل ما هو جديد فى هذا الصدد.

٣- أن تقوم البنوك بتدعيم مكتباتها بالدوريات والمؤلفات الأجنبية ذات الصلة بالموضوع وتعمل على ترجمتها لمواكبة ما ينشر بها سواء بالنسبة للمصرفيين القائمين بالفحص أو القانونيين الذين يتولون الدفاع وإبداء الرأى فى أى نزاع يثور فى هذا الشأن.

٤- إمداد إدارات وأقسام الفحص بالحاسبات الآلية والوسائل الحديثة لأداء عملية الفحص بدقة وفى الوقت المعقول المناسب.

٥- العمل على التنفيذ الصارم لتعليمات العميل سواء فى صياغة خطاب الاعتماد أو فى الفحص لتفادى المسئولية الناتجة عن مخالفة تعليماته.

٦- عدم الركون إلى أن القواعد والعادات الموحدة قد أعفت البنوك من المسئولية عن الغش والتزوير الحادثين فى المستندات ، لأن هذه المستندات تعد الضمانة الرئيسية للبنك فى حالة عدم وفاء العميل الأمر بالتزاماته ، فإن فقدت المستندات قيمتها لكونها غير صحيحة أو مزورة فقد البنك ضمانته.

٧- أن يقوم البنك بدراسة الحالات التى وردت فيها مستندات منطوية على غش أو تزوير لمعرفة مصدرها واتخاذ الموقف المناسب حياله.

٨- أن تبدأ البنوك من الآن بالاستعداد لتبادل وفحص المحررات إلكترونياً وأن تحدد الجهات التى يمكن التعامل معها فى هذا الشأن بطريقة آمنة.

٩- أن تبدأ البنوك من الآن بالاستعداد للوفاء إلكترونياً بقيمة الاعتمادات إذا كان الوفاء مؤجلاً عن طريق الأوراق التجارية الإلكترونية.

١٠-أن ينص فى عقود وخطابات الاعتماد الصادرة من بنوك مصرية على أن القانون المصري هو القانون الواجب التطبيق وأن المحاكم وهيئات التحكيم المصرية هي المختصة بنظر أى نزاع ينشأ بينها وبين الأطراف الأخرى عن هذه العقود أو الخطابات ، لتفادى الخضوع لأحكام قوانين أخري نجهلها أو

التكبد بمصاريف باهظة إذا بوشر النزاع فى الخارج ولتفادى تحيـز أو عـدم حياد القضاة الأجانب.

" تم بعون الله وتوفيقه"

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

١- المراجع العامة:

(١) إبراهيم : ابراهيم احمد إبراهيم
القانون الدولي الخاص ، تنازع القوانين
القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٩.

(٢) إبراهيم : إبراهيم أحمد إبراهيم
القانون الدولي الخاص ، تنازع القوانين
القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣.

(٣) أبو ستيت : أحمد حشمت أبو ستيت
نظرية الإلتزام في القانون المدني الجديد ، الكتاب الأول ، مصادر الإلتزام .
القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٤

(٤) البارودي : علي البارودي .
القانون التجاري .
الاسكندرية : المكتب العربي للطباعة ،١٩٨٨ .

(٥) الدناصوري والشواربي : عزالدين الدناصوري وعبد الحميد الشواربي .
المسئولية المدنية في ضوء القضاء والفقه .
القاهرة : نادي القضاه ،١٩٨٨م.

(٦) الدناصوري وعكاز : عزالدين الدناصوري وحامد عكاز .
التعليق علي قانون المرافعات .
القاهرة : نادي القضاه ،١٩٩٢ م.

(٧) الزيني : علي الزيني .
أصول القانون التجاري ،ج١ .
القاهرة : غير مذكور به أسم دار النشر،١٩٣٥ .

(٨) السنهوري : عبد الرزاق أحمد السنهوري .
الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الأول (العقد)

القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١م.

(٩) السنهوري : عبد الرزاق أحمد السنهوري.
الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول (العقد) .
القاهرة : نقابة المحامين ،١٩٨٢ م.

(١٠) السنهوري : عبد الرزاق أحمد السنهوري .
الوجيز في شرح القانون المدني، الجزء الأول (نظرية الالتزام بوجه عام).
القاهرة : دار النهضة العربية ،الطبعة الثانية ،١٩٩٧م.

(١١) الشرقاوي : قدري الشرقاوي .
التجارة الخارجية .
القاهرة : مطبعة التجارة والتعاون، غير مذكور به سنة الطبع.

(١٢) الصدة : عبد المنعم فرج الصدة
مصادر الإلتزام
القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٢.

(١٣) العبودي : محسن العبودي .
الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية .
القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٨٤م.

(١٤) القليوبي ورضوان : سميحة القليوبي وأبو زيد رضوان وفوزي عبد الظاهر .
القانون التجاري .
القاهرة : مكتبة عين شمس ، بدون سنة طبع .

(١٥) القليوبي وغانم : سميحة القليوبي وفتحي غانم ونادرة محمود ثابت
القانون التجاري وفقاً لأحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
القاهرة : مكتبة عين شمس ، ٢٠٠١.

(١٦) بريرى : محمود مختار أحمد بريرى.
التحكيم التجارى الدولى.
القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

(١٧) بريري : محمود مختار أحمد بريري .
قانون التجارة البحرية .

القاهرة :دار النهضة العربية ،١٩٩٩م.

(١٨)جميعي : حسن عبد الباسط جميعي.
اثبات التصرفات التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت.
القاهرة : دار النهضة العربية ،٢٠٠٠م.

(١٩)حسن وعثمان : زكي مهنا حسن وبكر محمد عثمان .
العمليات المصرفية نظريا وعمليا .
القاهرة : غير مذكور به دار نشر،١٩٩٠.

(٢٠)حسني : عبد المنعم أحمد حسني خليل .
تخطيط القوى العاملة ببنك مصر .
القاهرة : بنك مصر ،١٩٧٤ م.

(٢١)حمدي : كمال حمدي .
القانون البحري .
الإسكندرية : منشأة المعارف ، ٢٠٠٠م.

(٢٢)رياض وراشد : فؤاد عبد المنعم رياض وسامية راشد
مبادئ تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي .
القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٣.

(٢٣)سرور : محمد شكرى سرور.
موجز الأحكام العامة للالتزام فى القانون المدنى المصرى.
القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

(٢٤)سيف : رمزي سيف .
الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية .
القاهرة : دار النهضة العربية ،الطبعة السابعة ،١٩٦٧.

(٢٥)شفيق : محسن شفيق .
اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي والبضائع .
القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٨٨م.

(٢٦)شفيق : محسن شفيق .
القانون التجاري المصري (الأوراق التجارية) .

القاهرة : غير مذكور به اسم دار النشر ، ١٩٥٤م.

(٢٧) شفيق : محسن شفيق .
الوسيط في شرح القانون التجاري المصري ، الجزء الثالث .
القاهرة : غير مذكور به اسم دار النشر، الطبعة الثانية ، ١٩٥٩م.

(٢٨) صادق والحداد : هشام صادق على صادق وحفيظة السيد الحداد
دروس في القانون الدولي الخاص.
الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ١٩٩٨/١٩٩٩.

(٢٩) طلبة : عبد الله طلبة.
الإدارة العامة .
دمشق : كلية الحقوق ، جامعة دمشق ،١٩٨٣/ ١٩٨٤م.

(٣٠) عبد الحميد : محمد عبد الحميد .
القانون الواجب التطبيق علي النقل الجوي في المملكة العربية السعودية .
مكتبة النصربالقاهرة والزقازيق ، ١٩٨٩م.

(٣١) عبد العزيز : محمد كمال الدين عبد العزيز .
التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه ، الجزء الأول .
القاهرة : نادي القضاه ، ١٩٨٠م.

(٣٢) عبد العزيز : محمد كمال الدين عبد العزيز .
التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه ، الجزء الأول (مصادر الالتزام).
القاهرة : مكتبة وهبة ،٢٠٠٣م.

(٣٣) عبد الله : عز الدين عبد الله
القانون الدولي الخاص ، الجزء الثاني ، تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدوليين.
القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٤.

(٣٤) عبيد : عاطف محمد عبيد
أصول الإدارة العامة والتنظيم

القاهرة ، غير مذكور أسم دار النشر ، ١٩٧٠.

(٣٥) عوض : علي جمال الدين عوض .
الشيك في قانون التجارة وتشريعات البلاد العربية .
القاهرة :دار النهضة العربية ،٢٠٠٠م.

(٣٦) فهمي : أحمد منير فهمي .
القواعد القانونية للغش التجاري الدولي .
الرياض : مجلس الغرف التجارية السعودية ، بدون سنة طبع .

(٣٧) فهمي : أحمد منير فهمي .
القواعد القانونية للنقل التجاري الدولي للبضائع براً بحراً وجواً.
الرياض :مجلس الغرف التجارية السعودية ، بدون سنة طبع .

(٣٨) فهمي : محمد كمال فهمي
أصول القانون الدولي الخاص
مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨١.

(٣٩) قايد : محمد بهجت عبد الله أمين قايد .
الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية، ج٢.
القاهرة : دار النهضة العربية،الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ /٢٠٠٥.

(٤٠) قايد : محمد بهجت عبد الله أمين قايد .
الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية، ج١.
القاهرة : دار النهضة العربية،الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ .

(٤١) قايد : محمد بهجت عبد الله أمين قايد
الأوراق التجارية الإلكترونية .
القاهرة : دار النهضة العربية ،٢٠٠١ م.

(٤٢) قايد : محمد بهجت عبد الله أمين قايد
القانون البحري .

القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٨٤م.

(٤٣)مجاهد : أسامه أبو الحسن مجاهد .
خصوصية التعاقد عبر الإنترنت .
القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م .

(٤٤)محمدين : جلال وفاء البدري محمدين .
القانون التجاري .
الإسكندرية : دار الجامعة ، ١٩٩٥ م.

(٤٥)مرقس : سليمان مرقس
في في شرح القانون المدني ، العقود المسماه ، الكفالة.
القاهرة : ملحق المحاماه ،١٩٩٤ م.

(٤٦)والدو : دوايت والدو
دراسة الإدارة العامة(ترجمة الشريف عبود)
القاهرة : دار الفكر العربي ، غير مذكور به سنة الطبع

(٤٧)يونس : علي حسن يونس .
القانون البحري .
القاهرة : دار الفكر العربي، غير مذكور به سنة الطبع.

٢- المراجع الخاصة :

(١) إبراهيم : على الأمير إبراهيم
كيفية فحص المستندات في الإعتماد المستندي والمراحل التي تمر بها عملية الفحص طبقاً لأحكام قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والقواعد والأعراف الموحدة لعام ١٩٩٣.
القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥

(٢) أحمد : إبراهيم سيد أحمد .
مسئولية البنوك عن العمليات المصرفية فقهاً وقضاءاً المحلة الكبرى، دار الكتب القانونية ، ٢٠٠٤.

(٣) البارودي : علي البارودي .
العقود وعمليات البنوك التجارية .
الاسكندرية : منشأة المعارف ،١٩٩٠م.

(٤) بطرس والعشماوي : صليب بطرس ويعقوب العشماوي .
- الاعتماد المستندي من المنظور العملي والمنظور القانوني.
القاهرة : المركز المتطور للصحافة (أهلا) ،١٩٨٤ م.

(٥) عثمان : عبد القادر عثمان عثمان.
الاعتماد المستندى من منظور تمويل التجارة الخارجية. القاهرة : المعهد المصرفي ، بدون سنة طبع .

(٦) عوض : على جمال الدين عوض.
الاعتمادات المستندية
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩.

(٧) علم الدين : محيي الدين إسماعيل علم الدين .
- تطوير القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات المستندية ، النشرة رقم ٥٠٠.
- القاهرة :ملحق الأهرام الاقتصادي ، ١٩٨٤م.

(٨) علم الدين : محيي الدين إسماعيل علم الدين.
- موسوعة أعمال البنوك.
- القاهرة : ش.م.الطناني ،١٩٨٧ م.

(٩) غنيم : أحمد غنيم .
الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي .
بورسعيد :مطبعة المستقبل ،١٩٩٥ .

(١٠) غنيم : أحمد غنيم .
سند الشحن البحري في اطار الاعتمادات المستندية.
بورسعيد : مطبعة المستقبل ،١٩٩٥ .

(١١) فهمي أحمد منير فهمي .
مسئولية البنك في الاعتمادات المستندية .
-الرياض :مجلس الغرف التجارية السعودية،١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥ م .

(١٢) فهمي : أحمد منير فهمي .
الاعتمادات المستندية .
الرياض :مجلس الغرف التجارية السعودية، بدون سنة طبع.

(١٣) القصبي : عصام الدين مختار القصبي.
النظم القانونية للعمليات المصرفية الدولية (دراسة تطبيقية خاصة بالاعتمادات المستندية)، دار النهضة العربية، ١٩٩٣م.

(١٤) الصغير : حسام الدين عبد الغني الصغير
الجديد في القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية ٥٠٠ .
الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٤.

(١٥) الشواربي : عبد الحميد الشواربي
عمليات البنوك في ضوء الفقه والقضاء والتشريع.
الإسكندرية : منشأة المعارف ، ٢٠٠١.

(١٦) القليوبي : سميحة القليوبي .
الأسس القانونية لعمليات البنوك.
القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ،١٩٨٨م.

(١٧) القليوبي : سميحة القليوبي .
الأسس القانونية لعمليات البنوك .
القاهرة : دار النهضة العربية ،الطبعة الثانية ،٢٠٠٣م.

(١٨) عباس : محمد حسني عباس.
عمليات البنوك.
القاهرة : دار النهضة العربية،١٩٧٢م.

(١٩) عبودة : عبد المجيد محمد عبودة
النظام البنكي في المملكة العربية السعودية
الرياض : معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٦هـ

(٢٠) عبد الحميد : رضا السيد عبد الحميد.
عمليات البنوك ذات الطابع الدولي.
القاهرة :غير مذكور به دار نشر، ١٩٩٠م.

(٢١) عبد الحميد : رضا السيد عبد الحميد.
القانون التجاري ،عمليات البنوك.
القاهرة :دارأبو المجد للطباعة بالهرم، ٢٠٠١م

(٢٢) عبد العال : عكاشة محمد عبد العال .
قانون العمليات المصرفية الدولية .
الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ،١٩٩٤م.

(٢٣) عوض : علي جمال الدين عوض .
عمليات البنوك .
القاهرة : طبعة نادي القضاه ،١٩٨٩ م.

(٢٤) قايد : محمد بهجت عبد الله أمين قايد .
عمليات البنوك .
القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ .

٣- مقالات ومحاضرات :

(١) إبراهيم : إبراهيم أحمد إبراهيم
اختيار طريق التحكيم ومفهومه .
-القاهرة :مذكرة ومحاضرة ألقيت في دورة التحكيم التجاري الدولي المنعقدة بقاعة نفرتيتي بفندق شيراتون القاهرة في الفترة من ٢٧ : ٣٠ مارس ٢٠٠٢ تحت إشراف المركز الدولي للدراسات العلمية.

(٢) إبراهيم : إبراهيم أحمد إبراهيم .
القانون الواجب التطبيق في منازعات التحكيم.
القاهرة : ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر الرابع للتحكيم التجاري الدولي المنعقد بفندق بيراميزا في المدة من ٤/١١/١٩٩٦ حتى ٥/١١/١٩٩٦.

(٣) إبراهيم : إبراهيم أحمد إبراهيم .
التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية .
القاهرة : مجلة المحاماه ،٢٠٠١ م .

(٤) الادكاوي : زكي عبد الحميد الادكاوي .
النواحي العملية للاعتمادات المستندية .
القاهرة:المعهد المصرفي ،١٩٦٨ /١٩٦٩ .

(٥) الحسيني عمر الفاروق الحسيني .
تأملات في بعض صور الحماية الجنائية لنظم الحاسب الآلي ، محاضرة ألقيت في مصر والكويت في عدة مؤتمرات ، نوفمبر ١٩٨٩ .

(٦) حشيمة : هنري ميشيل حشيمة .
سند الشحن .
القاهرة : المعهد المصرفي ، ١٩٦٢م.

(٧) رشدي : محمد السعيد رشدي.
حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات .
القاهرة : النسر الذهبي للطباعة ، بدون سنة طبع

(٨) زهره : محمد المرسي زهره .
حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات .
القاهرة : محاضرة بالآلة الكاتبة ألقيت في عدة مؤتمرات، بدون سنة طبع .

(٩) شاهين : حسن أبو الفتوح شاهين .

الاعتمادات المستندية .
القاهرة : المعهد المصرفي،١٩٧٢ /١٩٧٣ .

(١٠) صبرة : أحمد ياقوت صبرة.
الكمبيالات المستندية .
القاهرة :المعهد المصرفي ،١٩٦١ .

(١١) صدقي : إبراهيم صدقي .
- تأييد الاعتمادات المستندية .
- القاهرة :المعهد المصرفي ،١٩٦٢ م.

(١٢) عبد الملك : أمين ميخائيل عبد الملك.
الاعتمادات المستندية.
القاهرة : معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري ، ١٩٧٣ /١٩٧٤.

(١٣) عبد الملك : جورج عبد الملك
الإعتمادات المستندية في البنوك التجارية
القاهرة : معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري ، ١٩٧٥ /١٩٧٦.

(١٤) العرابي : إبراهيم حسن كامل العرابي .
نشأة الاعتمادات المستندية وتطور فكرة القواعد الدولية .
القاهرة :مذكرة بالآلة الكاتبة ،إدارة تدريب بنك مصر بدون سنة طبع .

(١٥) عنبر : عبد الحميد عنبر .
أيها المستوردون انتبهوا من حقكم تحديد الشركة الملاحية وشركة التأمين.
الإسكندرية : مقال بمجلة أنباء النقل البحري سبتمبر ١٩٩٧ م.

(١٦) القصبي : عصام الدين إبراهيم القصبي .

خصوصية التحكيم في مجال العمليات المصرفية الدولية.
القاهرة : ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الرابع للتحكيم التجاري الدولي المنعقد بفندق بيرامزا في المدة من ١٩٩٦/١١/٤ حتى ١٩٩٦/١١/٥ ، وفي دورة التحكيم التجاري الدولي المنعقد بفندق شيراتون القاهرة في الفترة ٢٠٠٠/٣/٢٧ إلي ٢٠٠٠/٣/٣٠ بعد التنقيح .

(١٧) القليوبي : عصام إبراهيم القليوبي.
تطور أدوات الوفاء.
القاهرة : محاضرة ألقيت في عدة مؤتمرات بمصر

(١٨) القليوبي : سميحة القليوبي .
مسئولية البنوك والتزاماتها بالنسبة للاعتمادات المستندية.
القاهرة : معهد التدريب المصرفي ،١٩٩٢ .

(١٩) اللاهواني : حسام الدين كامل اللاهواني .
حماية أنشطة البنوك من مخاطر استخدام الحاسبات الآلية.
القاهرة : تقرير ومحاضرة ،بدون سنة طبع .

(٢٠) لطفي : محمد حسام محمود لطفي .
الحجية القانونية للمصغرات الفيلمية .
القاهرة : محاضرة ألقيت في عدة مؤتمرات ، بدون سنة طبع .

(٢١) لطفي : محمد حسام محمود لطفي .
الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي .
القاهرة : محاضرة ألقيت في عدة مؤتمرات ، بدون سنة طبع .

(٢٢) مرعي : عفاف بشير مرعي .

تمويل عمليات الاستيراد والتصدير عن طريق التسهيلات الممنوحة من البنك لعملائه .
القاهرة : ادارة التدريب ببنك مصر ،بدون سنة طبع .

(٢٣) مسعود : سعد مسعود محمد.
الاعتماد المستندي.
القاهرة : مجلة قضايا الدولة ،١٩٩١.

(٢٤) مليجي : أحمد مليجي .
قانون التحكيم القضائي الكويتي .
القاهرة : ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر الرابع للتحكيم التجاري الدولي المنعقد بفندق بيراميزا في المدة من ١٩٩٦/١١/٤ حتى ١٩٩٦/١١/٥ .

(٢٥) النووي : حسين النووي .
مسئولية البنك بمناسبة الوفاء بالشيك المزور .
القاهرة : مجلة العلوم القانونية والاقتصادية يوليو ، ١٩٧٣م.

٤- رسائل وأبحاث علمية:

(١) أبو الخير : نجوي محمد كمال أبو الخير .
البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي.
القاهرة : رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، طبعة ١٩٩٣.

(٢) الحسين : حسين شحاده الحسين.
موقف البنك من المستندات المخالفة في الاعتماد المستندي.
القاهرة : رسالة دكتوراه ، حقوق عين شمس ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١م.

(٣) العكيلي : عزيز عبد الأمير العكيلي .
دور سند الشحن في تنفيذ عقد البيع كاف أو سيف .
القاهرة : رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، دار النهضة العربية ،١٩٧١م.

(٤) اليماني : السيد محمد اليماني .
الاعتماد المستندي والطبيعة القانونية لالتزام البنك .
القاهرة : رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٧٤ .

(٥) سليمان : حياة شحاتة سليمان
مخاطر الائتمان في البنوك التجارية
القاهرة : رسالة دكتوراه ، حقوق القاهرة ، ١٩٨٩.

(٦) صبيح : نبيل محمد أحمد صبيح
مسئولية البنك عن فحص المستندات على ضوء القواعد والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية رقم ٥٠٠الصادرة عن غرفة التجارة الدولية
القاهرة : بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، عدد يناير ١٩٩٦ .

(٧) قليني : جورجيت صبحي عبده قليني .
مبدأ الاستقلال في الاعتماد المستندي .
القاهرة: رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة دار النهضة العربية ،١٩٩٣.

(٨) عبد الحميد : محمد عبد الحميد .
التعويض عن حالات الهلاك والتلف والتأخير في نقل الضائع بطريق البحر.
القاهرة ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، طبعة ١٩٨٤م.

(٩) عبد الرحيم : ثروت علي عبد الرحيم .
الاعفاءات والمسموحات في التأمين البحري .
القاهرة : رسالة دكتوراه، غير مذكور به دار نشر، ١٩٦٦ م.

(١٠) حمود : سامي حسن أحمد حمود.
تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية.
القاهرة: رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، مكتبة التراث ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م.

(١١) هلال : عباس عيسي هلال .
مسئولية البنك في عقد الائتمان .
القاهرة : رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،١٩٩٣ م.

(١٢) مصطفي عادل إبراهيم السيد مصطفي .
-مدي استقلال التزام البنك في خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .
القاهرة : رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦م.

الدوريات :

- مجموعة أحكام محكمة النقض ، المكتب الفني.

- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقـوق، جامعـة عين شمس.
- مجلة عالم الفكر الكويتية.
- مجلة هيئة قضايا الدولة.
- مجلة أنباء النقل البحري.

مراجع باللغة الفرنسية:

(1) **A. Caprioli (Eric)** "Le crédit documentaire: évolution et perspectives" , lites - librairie de la cour de cassation, Paris , 1992.

(2) **Ancel (Pascal)** Droit du crédit, Lites, Paris, 1986.

(3) **Banneau (Thierry)** "DroitBancaire", Montchrestien, Paris, 1994.

(4) **Bausquet (Jean Claude)** "l'entreprise et Les banques", Librairies de la Cour de cassation, Paris, بدون سنة طبع.

(5) **Boudinot (André)** "Pratique du credit documentaire", Éditions sirey, 1979.

(6) **Bousque (Jean clouds)** L'enterprise et les banques, jean librairies techniques, librairies de la cour de cassation, Paris, غير مشار به لسنة الطبع.

(7) **Choineau (André)** "le crédit- institutions et techniques Françaises ", Armand Colin , Paris , 1974.

(8) **Costa (Ligia Maura)** " Le Crédit Documentaire ", Paris, 1998.

(9) **Defossez (Françoise Dekeuwar)** Droit Bancaire, Dalloz, Paris, 1986.

(10) **Dekeuwer (Francoise)** " Droit Bancair ", Dalloz, Paris , 1986.

(11) **Eisemann (Frédéric)** Le crédit documentaire dans le droit et dans la Pratique, J. delmas et c^{ie}, 1986.

(12) **Eisemann (Frédéric) & Bontoux (Charles)** « Le crédit documentaire dans le commerce extérieur » Jupiter Exporter, Paris, 1985.

(13) **Escara (Jean)** " Manuel de droit commercial", Librarie du recueil sirey, Paris ,1948.

(14) **Ferronnière (Jacques)** "Les opérations de banque", librairie Dalloz, Paris, 1959.

(15) **Gura (Françoise)** "Contrat Bancaire, Contrats de service", Paris, Economica, Tom 1, 1990.

(16) **Kaycd (Bahgat)** "L'indemnité en matière d'assurance maritime sur facultés dans les droit Anglais, égyptien et français", Lyon, 1980.

(17) **M. Martin (Lucien)** "Traité de droit commercial - Banques

et Bourses", Mantchrestien, Paris, 3eme, 1991.

(18) **Marais (Georges)** « Credit Confirme, En Matiere Documentaire ",Libraire Generale de droit et jurisprudence , Paris , Deuxieme Edition, 1953.

(19) **Remilleret (Michel)** "La Banque Metiere du Risque, Banque ", Paris غير مذكور به سنة الطبع.

(20) **Ripert (Georges)** "Traite de droit commercial", quinzieme édition, L.G.D.J, Paris, 1996.

(21) **Ripert (Georges) & Roblot (René)** "Traité de droit commercial", torziéme éditon ,L.G.D.J, Paris , بدون سنة طبع.

(22) **Ripert (Georges) & Roblot (René)** "Traité de droit commercial", Quatorzième éditon ,L.G.D.J, Paris , 1996.

(23) **Rodiere (Rene)** "Droit Bancaire", Dalloz, Paris , 2e Edition , 1975.

(24) **Rodiére (Rene) & Pontavice (Emmanuel)** "Droit Maritime", Dalloz, Paris, 2eme, édition, 1986.

(25) **Rodiére(René) & Rives Lange (Jean Louis)** "Droit Bancaire", Dalloz, Paris, 2 édition, 1975.

(26) **Sedallian (Valerie)** 'Droit de L'intrnet', scollection association des utilisateurs d'internet, lausanne, 1999.

(27) **Terrel (Henery) & Lejeune (Henery)** " Traité de operation commerciales de Banque",Masson et Cie éditeurs, Paris, huitième édition 1951.

(28) **Un Groupe de professeurs** " Brincipes de Technique Bancaire ", 4e édition , Banque , Paris,1955.

(29) **Veyrieres (M. Bravard)** Traite droit commercial, Librairie Plon, Paris, 1886.

(30) **Veyrieres (M. Bravard) & Bemangeat (ch.)** "Traité de droit commercial ", Librarie Plon, Paris, Tome Quatrième , 1886.

مقالات باللغة الفرنسية:

(1)	**Bantaux (Charles)**	Saisie, arrêt et crédit documentaire, Banque, No. 446. janv. 1985-P73.
(2)	**Bantaux (Charles)**	Crédit documentaire règlements saus réserves, Banque, 1967-p83.
(3)	**Bontoux (Charles)**	La Lettre de crédit documentaire, banque , 1985p.p14-16.
(4)	**Carbonieres (Robert)**	Autonomie et liens en matiérre de crédit documentaire, Banque ,1950, p. 679 - 687.
(5)	**Carbonnieres (Robert)**	Autonomie et liens en matiérre de crédit documentaire, Banque ,1950, p.679 - 687.
(6)	**Deschamps (Julien)**	Le Crédit documentaire en droit anglais, Banque, 1956, p.23-25.
(7)	**Epachtien (Samuel) & Bontoux (Charles)**	Credit documentaire et obligation du transporteur maritime , Banque 1956 , p.p 212 – 217.
(8)	**Epechtien & Bontaux (Charles)**	Credit documentaire , Regles communs au interets particuliers , Banque , Janv 1976 , p. 583.
(9)	**Epschtien (Samuel)**	De quelques litiges en matiere de credit documentaire, Bauque, 1956, p. 479.
(10)	**Faraggi (André) & Coty (Jacque)**	Credit dacumentaire irrevoacable و Rôle de la banque intermediaire , Banque , Janv 1979 و p. 583.
(11)	**Guillat (Jean Lauis)**	Credit acheteur Banque magazine No. 601-mars 1999.
(12)	**Jaseniski (Pierre)**	La reuve Banque , No 509 , October 1990 , p. 917 , 922.
(13)	**Jaseniski (Pierre)**	La reuve Banque, No. 500,Déc. 1989 , p.p. 1172 , 1176.
(14)	**Jasinski (Pierre)**	La Revue Banque, No. 520 , Oct 1991 , p.946 .
(15)	**Marin (Xavair)**	Crédit documentaire Distinction entre le lenquier donneur de crédit et le bancaier notifieateur ou payeur, Banque, 1956, p.788-789.
(16)	**Martin (Lucien)**	Banque, Nov. 1976, p.p 1.154, 1.158.
(17)	**Phijac (Michel)**	Banque, janv 1958 , P17,20

دوريات باللغة الفرنسية:

(1) Banque
(2) Gazette du Palais
(3) La Revue Banque
(4) Le Dalloz
(5) Le Droit Maritime Français
(6) Recueil Dalloz Sirey.
(7) Revue trimestriel de droit commercial
(8) Revue de l'arbitrage

مراجع باللغة الإنجليزية :

(1)	Bertrams (R.I.V.F)	Bank Guarantees in internationaltrade, I.C.C. Pulileshing S.A. Paris, New York, 1998.
(2)	Dobson (Paul) & M.Schmitthoff (Clive)	"Business Law", Sweet & Maxwell L.T.D., London, Fifteeneth edition, 1991.
(3)	Goode (Roy)	"Commercial law", Benguin Books, London, 2^{e} edition, 1995.
(4)	Kouladis (Nicholas)	"Principles of Law Relating to Overseas Trade', Blackwell London Business , 1994.
(5)	Mcznerics (Ivam)	D.Sc:" Law of banking in east – west trade", sigthoff, London, 1973.
(6)	Megrah (Maurice)	"Paget's law of Banking", Butterworths , London , eighth edition 1972.
(7)	N.Bennett (Hauadrd)	The law of marine insurance, Clarendon press, Oxford, 1996.
(8)	P. N. Farshney	"Banking Law & practice", Saltan shand, new Delhi, 1980.
(9)	Sarna (Lazar)	"Letters of credit the law and current practice ", third edition, Carswell, 1998.
(10)	Todd (Paul)	"Bills of lading and Bankers, documentary credits ", L.L.P. – London and Hong Kong, third edition, 1998.
(11)	Warne (David) & Elliott Q. C. (Nicholas)	"Banking Litigation", Sweet Maxwell, London, 1999.
(12)	Wright (Benjamin)	"The law of electronic commerce", Boston Toronto, London, 1991.

دوريات باللغة الإنجليزية:

(1) The All England law Reports.
(2) Lloyd's Law Reportes.
(3) The journal of business law.

الفهرس الأبجدي

الموضوع	الصفحة	البند
(أ)		
أثر التجارة الإلكترونية على الاعتماد المستندى.	٨٣	١٠٦
أثر العلاقات ذات الصلة بخطاب الاعتماد على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٣٢	
أثر العلاقة بين الآمر والمستفيد على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٣٢	٢٢٤
أثر حجية التوقيع الإليكترونى والكتابة والمحررات الإلكترونية على الاعتماد الإلكترونى.	٤٠٠	٤٠٠
أثر استقلال العلاقات الناشئة عن خطاب الاعتماد على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٤٢	٢٣٥
أداء كل مستند لوظيفته.	١٩١	١٨٦
ارتفاع تكاليف فتح الاعتماد المستندى.	٣٨٤	٣٨٤
أركان المسئولية في دعوي المسئولية المقامة من الآمر ضد البنك.	٤٠٨	٤٠٧
أركان مسئولية البنك أمام المستفيد عن عملية الفحص.	٥٢٧	٥٢٠
ازدواج مسئولية البنك عن الفحص وتشدد القضاء فى مساءلته عنها والتزامه المقيد فيها.	٧	١٠
أسباب أدراج التحفظات .	٢٥٣	٢٤٥
استقلال العلاقة الناشئة عن خطاب الاعتماد عن علاقة الآمر بالبنك وأثر ذلك على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٣٩	٢٣١
استيفاء شروط الاعتماد .	٢٦٠	٢٥٤

اسم الناقل وتوقيعه هو ووكيله .	٣١٣	٣١٤
اسم الناقل وتوقيعه.	٢٦٤	٢٥٩
اشتراطات قبول مستندات التأمين.	٣٣٢	٣٣٠
اشتراطات قبولها وفقا للقواعد الموحدة .	٣٢٢	٣٢٣
اعتماد التصدير.	٥٤	٦٥
اعتماد الدفعة المقدمة (ذو الشرط الأحمر)	٥٥	٦٨
اعتماد الدفعة المقدمة (ذو الشرط الأخضر)	٥٧	٧٠
اعتماد المبادلة.	٥٣	٦٤
إعداد البيانات والمعلومات.	١١٢	
أغلب المنازعات تكون عن مسئولية البنك عن الفحص.	٩	١١
الـ E.F.T.	٣٦٤	٣٦١
الـ E.D.I.	٣٦٣	٣٦٠
الـ Videotex .	٣٦٤	٣٦٢
إلا تكون السفينة الناقلة مما يدار بالشراع وحده.	٢٩١	٢٩١
ألا تكون الفاتورة صادرة بمبالغ المسموح به في الاعتماد.	٣٢٥	٣٢٥
ألا يكون السند مشتملا على بيان خاضع لمشارطة إيجار.	٢٧٤	٢٧١
الأسباب الداعية إلى القول بخطورة عملية الفحص.	٦	
الاشتراط لمصلحة الغير.	٥١٠	٤٩٧
الاعتماد الدائرى.	٥١	٦١
الاعتماد القابل للتحويل والتجزئة.	٦٤	٨٣
الاعتماد المحلى.	٥٣	٦٣
الاعتماد المستندى الإلكتروني وكيفية فحص	٣٦٠	
المحررات غير الورقية والمسئوليات التى يمكن أن		

تترتب عليها.		
الاعتماد المستندى القابل للإلغاء الذي كانت القواعد والأعراف الدولية السابقة تنظم أحكامه.	٤٢	٥١
الاعتماد المستندى المؤيد.	٤٧	٥٨
الاعتماد المستندى غير القابل للإلغاء.	٤٥	٥٥
الاعتماد المعاون.	٦٥	٨٤
الاعتمادات المؤجلة التي تستخدم فيها كمبيالات (اعتمادات القبول).	٥٩	٧٥
الاعتمادات المؤجلة التي لا تستخدم فيها كمبيالات.	٥٨	٧٤
الاعتمادات المؤجلة الدفع.	٥٧	٧٢
الاعتمادات المنجزة.	٥٧	٧١
الإعداد لعملية الفحص بشريا.	٩٤	١١٢
الإعداد لعملية الفحص والبنوك المعنية به.	٩٠	
الالتزام باشتراطات الاعتماد.	٢٦٥	٢٦٠
الإنابة.	٥١١	٤٩٩
الأنواع الرئيسية للاعتمادات المستندية.	٤٢	
الأنواع غير الرئيسية للاعتمادات المستندية.	٥٠	
الباب الأول	٨٨	
أساسيات عملية الفحص والإعداد له وأثرهما فى تفادى الأخطاء المرتبة للمسئولية		
البطء في تداول المستندات.	٣٨٦	٣٨٣
البنوك المسئولة أمام العميل عن الخطأ فى عملية الفحص	٤٥٥	٤٣٧
البنوك المعنية بالفحص.	١١٩	
التأكد من أن المستندات كاملة العدد.	١٨٤	١٨٣
التجارة الإلكترونية وأثرها على الاعتماد المستندى.	٦٨	

التحفظات بشأن تغليف البضاعة.	٢٥٩	٢٥٣
التحفظات بشأن حالة البضاعة.	٢٥٧	٢٥١
التحكيم فى منازعة العميل مع البنك لخطأه في عملية الفحص.	٥٠٠	٤٨٢
التشريع المتعلق بالاعتمادات المستندية.	٢٨	٣٤
التعريف بالاعتماد المستندى.	١٦	١٨
التعريف بخطاب الاعتماد وتمييزه عن غيره.	٢٠٣	
التقديم السابق على بداية النفاذ أو بداية فترة التقديم.	١٤٢	١٥٣
التقديم المتأخر لمستندات النقل البحري.	١٥١	١٦٠
التمييز بين خطاب الاعتماد المستندى وغيره .	٢٠٥	١٩٨
التمييز بين خطاب الاعتماد وخطاب الضمان.	٢٠٦	١٩٩
التنازل عن قيمة الاعتماد لصالح طرف ثالث.	٦٦	٨٦
الجهة المختصة بنظر النزاع إذا كان الاعتماد مفتوحا أو مؤيدا لدى بنك المورد.	٤٩٨	٤٧٩
الجهة المختصة بنظر النزاع المقام من الأمر	٤٩٧	٤٧٧
الجهة المختصة بنظر النزاع.	٥٣٦	٥٣٤
الحالات التي يعتبر فيها البنك مخطئا لوجود غـش أو تزوير في المستندات.	٤٤٩	٤٣٠
الحالات العامة للإعفاء من المسئولية والحد منها .	٥٥٠	٥٤٥
الحرج الذى يقع فيه البنك.	٧	٩
الخاتمة.	٥٥٩	
الخطأ في القواعد العامة وعملية الفحص.	٤٠٩	٤٠٨
الخطأ فى تفسير نوع الاعتماد ومخالفة شروطه.	٤١٩	٤١٠
الخطأ فى عدم مراعاة البنك للشروط التكميلية .	٤١١	٤٠٩
الخطأ في عملية الفحص .	٤٠٩	
الرد على المعارضين للنظرية والمتحفظين عليها.	٥١٥	٥٠٣

السفينة المعينة بالذات.	٢٨٨	٢٨٧
السلامة الذاتية للمستندات.	١٩٠	١٨٥
السند النظيف مقابل أوراق ضمان.	٢٥٥	٢٤٩
السند لأجل الشحن.	٢٩٤	٢٩٤
الشحن على سطح السفينة.	٢٩٧	٢٩٨
الشحن على متن السفينة .	٢٩٣	٢٩٣
الشهادة البيطرية.	٣٥٨	٣٥١
الشهادة الزراعية.	٣٥٣	٣٤٨
الشهادة الصحية.	٣٦٠	٣٤٩
الشهادة القنصلية.	٣٥٥	٣٤٥
العلاقات الناشئة عن خطاب الاعتماد والعلاقات ذات الصلة به ودورها فى المسئولية عن الفحص.	٢١٩	٢١٣
العلاقة الناشئة عن علاقة الاعتماد.	٢١٩	٢١٤
الغاية من البحث.	٩	١٢
الفحص التفصيلي للمستندات ومسئولية البنك عنه.	٢٤٦	
الفحص الظاهري.	١٨٨	١٨٤
الفحص والوفاء بقيمة المحررات الإلكترونية.	٣٨٨	
الفصل التمهيدى	١٢	
الأحكام العامة للاعتماد المستندى ومدى تأثره بالتجارة الإلكترونية.		
الفكرة التي يقوم عليها نظام CMI.	٣٦٨	٣٧٠
القانون الذى تشير إليه قواعد الإسناد بالنسبة للعقـود الدولية	٤٨٦	٤٦٥
القانون الواجب التطبيق بالنسبة لدعوى المسئولية عن الفحص المقامة من العميل ضد البنك أمام القضاء.	٤٨١	
القانون الواجب التطبيق على الدعوى.	٤٨٠	

القانون الواجب التطبيق على دعوى المسئولية عن الفحص المقامة من العميل ضد البنك أمام هيئات التحكيم .	٤٩٠	
القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة فى دعوى المسئولية المقامة من المستفيد.	٥٣٥	٥٣١
القانون الواجب التطبيق فى دعوى المسئولية المقامة من المستفيد.	٥٣٨	٥٣٧
القواعد الدولية لسنة ٢٠٠٧ وأهم ما استحدثته.	٣٣	٣٩
القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية.	٣٠	
القوة الإلزامية للقواعد الموحدة فى إنجلترا.	٣٦	٤٣
القوة الإلزامية للقواعد الموحدة فى فرنسا.	٣٥	
القوة الإلزامية للقواعد الموحدة وفقا للتشريع المصرى.	٣٤	٤٠
القوة القاهرة.	٤٧٠	٤٥١
الكفالة .	٥٠٩	٤٩٥
المبادئ العامة للفحص ومعاييره وماده	١٣٤	
المبادئ العامة للفحص.	١٧٦	١٨٠
المحكمة المختصة لنظر النزاع إذا كان الاعتماد مفتوح لدى بنك المشترى	٤٩٨	٤٧٨
المخاطر التي يغطيها التأمين.	٣٣٧	٣٣٦
المراحل الزمنية لفتح الاعتماد.	١٨	٢١
المستندات المثيرة للشك.	١٩٤	١٩٠
المستندات متأخرة التقديم.	١٩٣	١٨٨
المصادر القانونية الأخرى للاعتمادات المستندية.	٣٧	
المصادر القانونية للاعتماد المستندى.	٢٨	

المعايير المعتمدة في القانون المقارن.	١٦٩	١٧٢
المقصود بالتجارة الإلكترونية والتعريف بها.	٧١	٩٠
المقصود بالسبب الأجنبي الذي ينفى علاقة السببية.	٤٦٩	٤٥٠
النتائج المستخلصة.	٥٦٧	
النظريات غير القائلة بالإرادة المنفردة.	٥٠٨	٤٩٢
النظم القانونية الحاكمة للتجارة الإلكترونية دوليا ومحليا.	٧٣	٩٤
الوسائل المستخدمة فى الاعتماد المستندى الإلكتروني.	٣٦٣	٣٥٩
الوضع بعد صدور قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.	٣٥	٤٢
الوضع قبل صدور قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.	٣٤	٤١
الوفاء الإلكتروني لقيمة الاعتماد.	٣٩٢	٣٩٦
إمتداد تاريخ انتهاء الصلاحية.	١٥٠	١٥٩
أن تكون صادرة من المستفيد واسم المشترى.	٣٢٤	٣٢٤
انتقاء المكلفين بالفحص.	٩٥	١١٣
أنواع الاعتمادات المستندية من حيث ميعاد الوفاء.	٥٥	٦٧
أنواع الاعتمادات المستندية.	٤٢	٥٠
أنواع الاعتمادات من حيث الغرض.	٥١	٦٠
أنواع الاعتمادات من حيث تعدد المستفيدين.	٦٢	٧٨
أهمية تحديد طبيعة التزام البنك قبل المستفيد .	٥٠٦	٤٨٩
أهمية خطاب الاعتماد فى عملية الفحص.	٢٠٣	١٩٥
أهمية موضوع البحث	١	
أهمية وثيقة التأمين.	٣٣٠	٣٢٨
(ب)		
بيان ميناء الوصول.	٢٨٤	٢٨١

بيانات خطاب الاعتماد ودورها في عملية الفحص.	٢١١	٢٠٢
(ت)		
تاريخ الشحن والإرسال.	٣١٤	٣١٥
تاريخ الشحن.	٢٧٧	٢٧٦
تحديد وقت وقوع العيب الذي يجعل السند غير نظيف.	٢٦١	٢٥٦
تطبيقات عملية للترك.	٤٧٩	٤٥٩
تطور موقف المشرع المصرى من التوقيع والكتابة والمحررات الإلكترونية وأثر ذلك على الاعتماد الإلكترونى .	٣٩٧	٣٩٩
تعريف خطاب الاعتماد .	٢٠٣	١٩٦
تغطية السند للرحلة بالكامل.	٢٨٦	٢٨٥
تغطية الوثيقة للرحلة بأكملها زمانيا.	٣٣٦	٣٣٤
تغيير السفينة.	٣٠١	٣٠٣
تقدير التجارة الإلكترونية (مزاياها وعيوبها) وأثرها على الاعتماد المستندى.	٧٨	٩٦
تقدير معايير الفحص المختلفة.	١٧٤	١٧٩
تقدير نظام POLERO (مزاياه وعيوبه).	٣٧٧	
تقديم أصل وثيقة النقل الجوى.	٣١٥	٣١٦
تقديم المجموعة الكاملة لنسخ بوليصة الشحن.	٢٦٩	٢٦٥
تقديم المستندات خلال مدة صلاحية الاعتماد.	١٤٢	١٥٢
تقديم مجموعة كاملة من الأصول.	٣٣٥	٣٣٣
تميزه عن غيره من وسائل تسوية مدفوعات التجارة الدولية بتحقيق الأمن لطرفى البيع.	١	٢
تمييز وثيقة التأمين عما سواها .	٣٣١	٣٢٩
تنمية مهارات المكلفين بالفحص.	١٠٠	١١٧

(ح)		
حجية وثيقة النقل الجوى.	٣١٦	٣١٨
حكم تأخر المستندات لأسباب لا شأن للبنك بها أو ضياعها قبل التقديم.	١٤٧	١٥٦
(خ)		
خطأ الغير.	٤٧٢	٤٥٣
خطأ المضرور.	٤٧١	٤٥٢
خطاب الاعتماد وما يترتب عليه.	٢٠	٢٥
خطة البحث.	١١	١٤
(د)		
درجة العناية المطلوبة في فحص المستندات.	١٥١	١٦١
دعوى التعويض المقامة من الآمر وتركه المستندات.	٤٠٧	
دعوى المسئولية المقامة من العميل الآمر.	٤٠٥	٤٠٣
دعوى المسئولية المقامة من المستفيد وحالات الإعفاء من المسئولية.	٥٠٥	٤٨٧
دعوى المسئولية عن عملية الفحص.	٤٠٣	
دواعي التفكير فى الاعتماد المستندى الإلكتروني.	٣٧٩	٣٧٩
دور البنك الفاتح في عملية الفحص.	١٢١	١٤١
دور البنك المؤيد في عملية الفحص.	١٢٥	١٤٥
دور الحاسبات الآلية في عملية الفحص.	١١٧	١٣٩
دور السجلات وثيقة الصلة بعملية الفحص وتقليل الأخطاء فيها.	١١٣	١٣٠
دور خطاب الاعتماد فى عملية الفحص.	٢٠١	١٩٣

(ر)		
رابطة السببية.	٥٣٤	٥٣٠
رفض المستندات (الترك).	٤٧٤	٤٥٤
ركن الضرر.	٤٥٧	٤٣٨
ركن علاقة السببية .	٤٦٧	٤٤٦
ركني الضرر وعلاقة السببية.	٤٥٧	
(ز)		
زيادة نسبة المخالفات فى المستندات .	٦	٨
زيادة نسبة المخالفات في المستندات .	٣٨٦	٣٨٦
(س)		
سبل إرسال المستندات الإلكترونية (فكرة بيير جاسينيسكي عن الاعتماد المستندى الإلكتروني).	٣٦٥	٣٦٣
سبل الوقاية من الغش.	٤٦٠	٤٣٤
سجل الاعتمادات المستندية.	١١٣	
سجل مقترح (سجل اعتمادات مستندية فهرسي)	١١٦	١٣٧
سندات الشحن المختصرة.	٢٧٣	٢٧٠
(ش)		
شرط كاسبيانا .	٢٨٥	٢٨٢
شروط الترك.	٤٧٨	٤٥٨
شروط القبول المتعلقة بسند الشحن ذاته.	٢٥١	٢٤٣
شروط قبول السند المتعلقة بالرحلة وتاريخ الشحن.	٢٧٧	٢٧٥
شروط قبول السند المتعلقة بالسفينة والشحن عليها.	٢٨٨	٢٨٦
شروط نظافة السند .	٢٥٧	
شكل الوثيقة.	٣٣٣	٣٣١
شهادة الإيداع.	٣٥٧	٣٥٠

شهادة التحاليل.	٣٥٢	٣٤٧
شهادة التفتيش أو المعاينة.	٣٤٨	٣٤٣
شهادة الجودة.	٣٥٢	٣٤٦
شهادة المنشأ أو الأصل.	٣٤٧	٣٤٢
شهادة الوزن.	٣٥٠	٣٤٤
شيوع استخدام الاعتماد المستندى فى البيوع التجارية الدولية.	١	١
(ص)		
صور إخلال البنك بمسئوليته عن الفحص أمام المستفيد.	٥٢٦	٥١٩
صيغة خطاب الاعتماد ومضمونه.	٢٠٨	٢٠١
(ط)		
طبيعة التزام البنك قبل المستفيد.	٥٠٦	
(ع)		
عدم اقتصار صفة النظافة على سند الشحن البحري.	٢٦٣	٢٥٨
عدم تناقض المستندات مع بعضها البعض.	١٩٩	١٩٣
عقد الاعتماد.	١٨	٢٢
علاقة الأمر بالبنك (عقد الاعتماد) .	٢٢٥	٢١٦
علاقة المشترى بالبائع (علاقة الأساس) .	٢٢٣	٢١٥
عيوب ومثالب التجارة الإلكترونية.	٨٠	٩٩
(ف)		
فحص الفاتورة التجارية .	٣٢١	٣٢١
فحص الفاتورة ووثيقة التأمين والمستندات الإضافية.	٣٢١	
فحص المحررات الإلكترونية.	٣٨٨	٣٨٩
فحص المستندات الأخرى والمسئولية عنه.	٣٠٥	٣٠٦

فحص المستندات الإضافية.	٣٤٦	٣٤١
فحص المستندات وفقا لأفكار PIERRE JASINISKI.	٣٨٩	٣٩٠
فحص المستندات وفقا لنظام CMI.	٣٩١	٣٩٣
فحص المستندات وفقا لنظام بوليرو.	٣٩٢	٣٩١
فحص المستندات وفقا لنظام سيدوكس.	٣٨٩	٣٩٢
فحص إيصالات البريد والبريد السريع.	٣١٨	٣٢٠
فحص سند الشحن البحري القابل للتداول والمسئولية عنه.	٢٤٩	٢٤٢
فحص سند الشحن غير القابل للتداول.	٣٠٦	٣٠٨
فحص سند النقل متعدد الوسائل (أو المراحل).	٣٠٩	٣١٠
فحص مستندات النقل الأخرى.	٣٠٦	٣٠٧
فحص وثائق التأمين .	٣٣٠	
فحص وثيقة النقل الجوى.	٣١٢	٣١٣
فحص وثيقة أو تذكرة أو إيصال الشحن. بالسيارات أو السكك الحديدية أو النقل النهري.	٣١٦	٣١٩
فكرة القبول المسبق.	٥٠٨	٤٩٣

(ق)

قائمة المراجع	٥٦٩	
قصر الفحص على المستندات.	١٧٨	١٨١
قيمة وعملة التأمين .	٣٣٦	٣٣٥

(م)

ما يجب على البنك عمله أثناء فحص الفاتورة .	٣٢٨	٣٢٧
ما يجب على البنك عمله خلال فحص مستند التأمين.	٣٤١	٣٤٠
ماهية الاعتماد المستندى الإلكتروني ووسائله وسبل	٣٦٨	

إرسال المستندات الإلكترونية.		
ماهية الاعتماد المستندى الإلكتروني.	٣٦٣	٣٥٨
مدة الفحص.	١٣٨	١٥١
مدى اشتراط كلمة نظيف في السند.	٢٦٢	٢٥٧
مدى اعتبار البنك مخطئا عند وجود غش أو تزوير في المستندات	٤٤٦	
مدى التزام المستفيد بالحد من الضرر.	٥٣٣	٥٢٨
مدى إمكان اعتبار البنك مخطئا أمام عميله الآمر رغم عدم وجود مخالفات فى المستندات أو رغم عدم إبلاغ العميل عما بالمستندات من مخالفات.	٤٣٣	٤١٥
مدى إمكانية استخدام الكمبيالة الإلكترونية فى تسوية المدفوعات الناجمة عن الاعتماد المؤجل الدفع.	٦١	٧٧
مدى حجية السند الغير نظيف .	٢٥٥	٢٤٨
مدى خطأ البنك فى الأعتداد بالمستندات والمحررات الإلكترونية.	٤٢٣	٤١١
مدى خطأ البنك في مخالفة أمر قضائى بوقف التنفيذ للغش أو التدليس.	٤٥٠	٤٣١
مدى خطأ البنك قبل العميل الآمر عند إجراء تسوية مشروطة مع المستفيد	٤٤١	٤١٧
مدى قبول الاعتماد الإلكتروني.	٣٩٤	٣٩٧
مدى مرادفة خطاب الاعتماد المستندى لخطاب الاعتماد التجاري .	٢٠٧	٢٠٠
مدى مسئولية البنك عن أخطاء التهجئة أو الطباعة.	٤٣٠	٤١٤
مراعاة ميعاد انتهاء الصلاحية.	١٤٣	١٥٤
مزايا الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي.	١٦٦	١٧٠
مزايا التجارة الإلكترونية.	٧٨	

مساوئ الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي.	١٦٧	١٧١
مصلحة البنك في كشف الغش.	٤٥٢	٤٣٣
مطابقة المستندات لشروط خطاب الاعتماد.	١٩٦	١٩١
معايير الفحص فى الفقه والقانون المقارن.	١٥٧	
معيار الفحص المعتمد في مصر.	١٥٧	١٦٥
معيار الفحص في ألمانيا.	١٧٣	١٧٧
معيار الفحص في إنجلترا.	١٧٣	١٧٨
معيار الفحص في سويسرا.	١٧٢	١٧٦
معيار الفحص في فرنسا.	١٦٩	١٧٣
مقدار الضرر الذي يجوز التعويض عنه.	٥٣٢	٥٢٧
مكانة الفاتورة بين مستندات الاعتماد والدور الذي تقوم به.	٣٢١	٣٢٢
ملخص الباب الأول.	٢٤٥	٢٣٩
ملخص الباب الثالث.	٥٥٨	٥٤٨
ملخص الباب الثاني.	٤٠٢	٤٠١
ملخص الفصل التمهيدي.	٨٦	١٠٧
منهج البحث.	١١	١٣
موطن الخطورة فى الاعتماد المستندى (أهمية البحث).	٦	٧
موقف البنك من السند الغير نظيف مقابل أوراق ضمان.	٢٥٦	٢٥٠
موقف البنوك الوسيطة الأخرى.	١٢٨	١٤٧
موقف القضاء المصري من نظرية الإرادة المنفردة.	٥١٩	٥٠٨
موقف القواعد والأعراف الدولية الموحدة من الاعتماد الإلكتروني والمحررات الإلكترونية.	٣٩٦	٣٩٨
ميناء الشحن.	٢٨١	٢٧٩

(ن)		
نشأة الاعتماد المستندى والتعريف به ومراحل فتحه.	١٤	
نشأة الاعتماد المستندى والتعريف به ووظائفه ومراحل فتحه ومصادره القانونية.	١٤	
نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها والتعريف بها.	٦٨	
نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها.	٦٨	٨٨
نشأة القواعد والأعراف الدولية.	٣٠	٣٨
نظافة سند الشحن.	٢٥١	٢٤٤
نظام SEDOCS .	٣٦٦	
نظام اللجنة البحرية الدولية CMI بشأن سند الشحن الإلكتروني وتداوله .	٣٦٨	
نظام المسموحات .	٣٣٨	٣٣٨
نظام بوليرو POLERO.	٣٧٥	
نظرية الإرادة المنفردة.	٥١٤	
نوع المسئولية التي تقام على أساسها الدعوى.	٤٠٧	٤٠٦
نوع مسئولية البنك عن الفحص أمام المستفيد	٥٢١	٥١٢
نوع وصور وأركان المسئولية أمام المستفيد.	٥٢١	٥١١
(و)		
وصف البضاعة بما يتفق وشروط الاعتماد .	٣٢٧	٣٢٦
وظائف الاعتماد المستندى.	٢٢	

الفهرس

الموضوع	الصفحة	بند
مقدمة: أهمية موضوع البحث	١	
- شيوع استخدام الاعتماد المستندى فى البيوع التجارية الدولية.	١	١
- تميزه عن غيره من وسائل تسوية مدفوعات التجارة الدولية بتحقيق الأمن لطرفى البيع.	١	٢
- موطن الخطورة فى الاعتماد المستندى (أهمية البحث).	٦	٧
- الأسباب الداعية إلى القول بخطورة عملية الفحص.	٦	
أ- زيادة نسبة المخالفات فى المستندات .	٦	٨
ب- الحرج الذى يقع فيه البنك.	٧	٩
ج- ازدواج مسئولية البنك عن الفحص وتشدد القضاء فى مساءلته عنها والتزامه المقيد فيها.	٧	١٠
د- أغلب المنازعات تكون عن مسئولية البنك عن الفحص.	٩	١١
- الغاية من البحث.	٩	١٢
- منهج البحث.	١١	١٣
- خطة البحث.	١١	١٤
الفصل التمهيدى **الأحكام العامة للاعتماد المستندى ومدى تأثره بالتجارة الإلكترونية.**	١٢	

- تمهيد وتقسيم.	١٣	١٥
- **المبحث الأول: نشأة الاعتماد المستندى والتعريف به ووظائفه ومراحل فتحه ومصادره القانونية.**	١٤	
المطلب الأول: نشأة الاعتماد المستندى والتعريف به ومراحل فتحه.	١٤	
النشأة.	١٤	١٦
لماذا سمى اعتمادا مستنداً.	١٦	١٧
التعريف بالاعتماد المستندى.	١٦	١٨
المراحل الزمنية لفتح الاعتماد.	١٨	٢١
المرحلة الأولى: عقد الاعتماد.	١٨	٢٢
المرحلة الثانية: خطاب الاعتماد وما يترتب عليه.	٢٠	٢٥
المطلب الثانى: وظائف الاعتماد المستندى.	٢٢	
تسوية مدفوعات البيوع التجارية الدولية.	٢٢	٢٧
توفير الأمن لطرفى البيع أثناء إجراء التسوية.	٢٣	٢٩
خلق ائتمان قدر الإمكان.	٢٤	٣٠
تجنب البنوك المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها عند قيامها بإجراء التسوية.	٢٦	٣٢
المطلب الثالث: المصادر القانونية للاعتماد المستندى.	٢٨	
تمهيد.	٢٨	٣٣
المصدر الأول: التشريع المتعلق بالاعتمادات المستندية.	٢٨	٣٤
المصدر الثانى: القواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية.	٣٠	

نشأة القواعد والأعراف الدولية.	٣٠	٣٨
القواعد الدولية لسنة ٢٠٠٧ وأهم ما استحدثته.	٣٣	٣٩
القوة الإلزامية للقواعد الموحدة ووفقا للتشريع المصرى.	٣٤	٤٠
الوضع قبل صدور قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.	٣٤	٤١
الوضع بعد صدور قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.	٣٥	٤٢
القوة الإلزامية للقواعد الموحدة فى فرنسا.	٣٥	
القوة الإلزامية للقواعد الموحدة فى إنجلترا.	٣٦	٤٣
المصادر القانونية الأخرى للاعتمادات المستندية.	٣٧	
العرف والعادة المصرفية.	٣٧	٤٤
الفقه والقضاء.	٣٩	٤٨
القانون المدنى.	٤٠	٤٩
- المبحث الثانى: أنواع الاعتمادات المستندية.	٤٢	٥٠
المطلب الأول: الأنواع الرئيسية للاعتمادات المستندية.	٤٢	
الاعتماد المستندى القابل للإلغاء الذي كانت القواعد والأعراف الدولية السابقة تنظم أحكامه.	٤٢	٥١
الاعتماد المستندى غير القابل للإلغاء.	٤٥	٥٥
الاعتماد المستندى المؤيد.	٤٧	٥٨

المطلب الثانى: الأنواع غير الرئيسية للاعتمادات المستندية.	٥٠	
أنواع الاعتمادات من حيث الغرض.	٥١	٦٠
الاعتماد الدائرى.	٥١	٦١
الاعتماد المحلى.	٥٣	٦٣
اعتماد المبادلة.	٥٣	٦٤
اعتماد التصدير.	٥٤	٦٥
أنواع الاعتمادات المستندية من حيث ميعاد الوفاء.	٥٥	٦٧
اعتماد الدفعة المقدمة (ذو الشرط الأحمر)	٥٥	٦٨
اعتماد الدفعة المقدمة (ذو الشرط الأخضر)	٥٧	٧٠
الاعتمادات المنجزة.	٥٧	٧١
الاعتمادات المؤجلة الدفع.	٥٧	٧٢
الاعتمادات المؤجلة التى لا تستخدم فيها كمبيالات.	٥٨	٧٤
الاعتمادات المؤجلة التى تستخدم فيها كمبيالات (اعتمادات القبول).	٥٩	٧٥
مدى إمكانية استخدام الكمبيالة الإلكترونية فى تسوية المدفوعات الناجمة عن الاعتماد المؤجل الدفع.	٦١	٧٧
أنواع الاعتمادات من حيث تعدد المستفيدين.	٦٢	٧٨
الاعتماد القابل للتحويل.	٦٢	٧٩
الاعتماد القابل للتحويل والتجزئة.	٦٤	٨٣

الاعتماد المعاون .	٦٥	٨٤
التنازل عن قيمة الاعتماد لصالح طرف ثالث.	٦٦	٨٦
- المبحث الثالث: التجارة الإلكترونية وأثرها على الاعتماد المستندى.	٦٨	
تمهيد وتقسيم.	٦٨	٨٧
المطلب الأول: نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها والتعريف بها.	٦٨	
نشأة التجارة الإلكترونية وتطورها.	٦٨	٨٨
المقصود بالتجارة الإلكترونية والتعريف بها.	٧١	٩٠
المطلب الثاني: النظم القانونية الحاكمة للتجارة الإلكترونية دوليا ومحليا.	٧٣	٩٤
المطلب الثالث: تقدير التجارة الإلكترونية (مزاياها وعيوبها) وآثارها على الاعتماد المستندى.	٧٨	٩٦
مزايا التجارة الإلكترونية.	٧٨	
١-بالنسبة للبائعين.	٧٨	٩٧
٢-بالنسبة للمشترين.	٧٩	٩٨
عيوب ومثالب التجارة الإلكترونية.	٨٠	٩٩
أ-مشكلة إثبات التصرفات.	٨٠	١٠٠
ب-مشكلة الاستخدام غير المشروع لبيانات طرفى البيع من الجانبين.	٨١	١٠١
ج-مشكلة الترويج لسلع أو منتجات أو خدمات محظورة.	٨١	١٠٢
د-مشكلة مدى حجية ما يسمى بالتوقيع	٨١	١٠٣

الإلكتروني.		
هـ-مشكلات أخرى.	٨٣	١٠٤
و-المشكلة الرئيسية عدم وجود طرف ثالث بين البائع والمشترى.	٨٣	١٠٥
أثر التجارة الإلكترونية على الاعتماد المستندى.	٨٣	١٠٦
ملخص الفصل التمهيدي.	٨٦	١٠٧
الباب الأول **أساسيات عملية الفحص والإعداد له وأثرهما فى تفادى الأخطاء المرتبة للمسئولية**	٨٨	
- تمهيد وتقسيم.	٨٩	١٠٨
- الفصل الأول: الإعداد لعملية الفحص والبنوك المعنية به.	٩٠	
تمهيد وتقسيم.	٩٠	١٠٩
المبحث الأول: الإعداد لعملية الفحص بشريا.	٩٤	١١٢
المطلب الأول: انتقاء المكلفين بالفحص.	٩٥	١١٣
المطلب الثاني: تنمية مهارات المكلفين بالفحص.	١٠٠	١١٧
المطلب الثالث: تهيئة الظروف المناسبة للفاحصين.	١٠٨	١٢٨
- المبحث الثاني: إعداد البيانات والمعلومات.	١١٢	
تمهيد وتقسيم.	١١٢	١٢٩
المطلب الأول: دور السجلات وثيقة الصلة بعملية الفحص وتقليل الأخطاء فيها.	١١٣	١٣٠
١-سجل الاعتمادات المستندية.	١١٣	
التعريف به.	١١٣	١٣١
أنواعه.	١١٣	١٣٢
وظيفته.	١١٤	١٣٣

اقتراحات بغرض تأدية هذا السجل دوره على الوجه المطلوب.	١١٤	١٣٤
رأيي في هذه الاقتراحات.	١١٥	١٣٥
٢-سجل مقترح (سجل اعتمادات مستندية فهرسي)	١١٦	١٣٧
المطلب الثاني: دور الحاسبات الآلية في عملية الفحص.	١١٧	١٣٩
- المبحث الثالث: البنوك المعنية بالفحص.	١١٩	
تمهيد وتقسيم.	١١٩	١٤٠
المطلب الأول: دور البنك الفاتح في عملية الفحص.	١٢١	١٤١
المطلب الثاني: دور البنك المؤيد في عملية الفحص.	١٢٥	١٤٥
المطلب الثالث: موقف البنوك الوسيطة الأخرى.	١٢٨	١٤٧
الفصل الثاني : المبادئ العامة للفحص ومعاييره ومدده	١٣٤	
تقسيم.	١٣٤	١٤٩
المبحث الأول: المدد ودرجة العناية الواجب مراعاتها أثناء إجراء عملية الفحص.	١٣٨	
تقسيم	١٣٨	١٥٠
المطلب الأول: مدة الفحص.	١٣٨	١٥١
المطلب الثاني: تقديم المستندات خلال مدة صلاحية الاعتماد.	١٤٢	١٥٢
أولاً: التقديم السابق على بداية النفاذ أو بداية فترة التقديم.	١٤٢	١٥٣
ثانيا: مراعاة ميعاد انتهاء الصلاحية.	١٤٣	١٥٤

حكم تأخر المستندات لأسباب لا شأن للبنك بها أو ضياعها قبل التقديم.	١٤٧	١٥٦
امتداد تاريخ انتهاء الصلاحية.	١٥٠	١٥٩
التقديم المتأخر لمستندات النقل البحري.	١٥١	١٦٠
المطلب الثالث: درجة العناية المطلوبة في فحص المستندات.	١٥١	١٦١
رأيي في الموضوع.	١٥٣	١٦٢
موقف القضاء.	١٥٥	١٦٣
المبحث الثاني: معايير الفحص فى الفقه والقانون المقارن.	١٥٧	
تمهيد	١٥٧	١٦٥
المطلب الأول: معيار الفحص المعتمد في مصر.	١٥٧	١٦٥
رأى الفقه.	١٥٨	١٦٦
موقف القضاء المصري.	١٦٠	١٦٧
خلاصة موقف القضاء.	١٦٣	١٦٨
موقف التشريع.	١٦٤	١٦٩
مزايا الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي.	١٦٦	١٧٠
مساوئ الأخذ بمعيار التنفيذ الحرفي.	١٦٧	١٧١
المطلب الثاني: المعايير المعتمدة في القانون المقارن.	١٦٩	١٧٢
معيار الفحص في فرنسا.	١٦٩	١٧٣
معيار الفحص في سويسرا.	١٧٢	١٧٦
معيار الفحص في ألمانيا.	١٧٣	١٧٧
معيار الفحص في إنجلترا.	١٧٣	١٧٨
المطلب الثالث: تقدير معايير الفحص المختلفة.	١٧٤	١٧٩

المبحث الثالث: المبادئ العامة للفحص.	١٧٦	١٨٠
المطلب الأول: قصر الفحص على المستندات.	١٧٨	١٨١
المطلب الثاني: التأكد من أن المستندات كاملة العدد.	١٨٤	١٨٣
المطلب الثالث: الفحص الظاهري.	١٨٨	١٨٤
المطلب الرابع: السلامة الذاتية للمستندات.	١٩٠	١٨٥
أداء كل مستند لوظيفته.	١٩١	١٨٦
المستندات متأخرة التقديم.	١٩٣	١٨٨
المستندات المثيرة للشك.	١٩٤	١٩٠
المطلب الخامس: مطابقة المستندات لشروط خطاب الاعتماد.	١٩٦	١٩١
المطلب السادس: عدم تناقض المستندات مع بعضها البعض.	١٩٩	١٩٣
الفصل الثالث: دور خطاب الاعتماد فى عملية الفحص.	٢٠١	١٩٣
المبحث الأول: أهمية خطاب الاعتماد فى عملية الفحص.	٢٠٣	١٩٥
المطلب الأول: التعريف بخطاب الاعتماد وتمييزه عن غيره.	٢٠٣	
تعريف خطاب الاعتماد .	٢٠٣	١٩٦
التعريف المعتمد .	٢٠٤	١٩٧
التمييز بين خطاب الاعتماد المستندى وغيره .	٢٠٥	١٩٨
التمييز بين خطاب الاعتماد وخطاب الضمان.	٢٠٦	١٩٩
مدى مرادفة خطاب الاعتماد المستندى لخطاب الاعتماد التجاري .	٢٠٧	٢٠٠

المطلب الثاني: صيغة خطاب الاعتماد ومضمونه.	٢٠٨	٢٠١
المطلب الثالث: بيانات خطاب الاعتماد ودورها في عملية الفحص.	٢١١	٢٠٢
المبحث الثاني: العلاقات الناشئة عن خطاب الاعتماد والعلاقات ذات الصلة به ودورها فى المسئولية عن الفحص.	٢١٩	٢١٣
المطلب الأول: العلاقة الناشئة عن علاقة الاعتماد.	٢١٩	٢١٤
المطلب الثاني: علاقة المشترى بالبائع (علاقة الأساس) .	٢٢٣	٢١٥
المطلب الثالث: علاقة الآمر بالبنك (عقد الاعتماد) .	٢٢٥	٢١٦
المبحث الثالث: أثر العلاقات ذات الصلة بخطاب الاعتماد على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٣٢	
المطلب الأول: أثر العلاقة بين الآمر والمستفيد على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٣٢	٢٢٤
المطلب الثاني: استقلال العلاقة الناشئة عن خطاب الاعتماد عن علاقة الآمر بالبنك وأثر ذلك على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٣٩	٢٣١
أثر ما تقدم على عملية الفحص ومسئولية البنك عنها.	٢٤٢	٢٣٥
ملخص الباب الأول.	٢٤٥	٢٣٩
الباب الثاني: الفحص التفصيلي للمستندات ومسئولية البنك عنه.	٢٤٦	
تمهيد وتقسيم .	٢٤٧	٢٤٠
الفصل الأول: فحص سند الشحن البحري القابل	٢٤٩	٢٤٢

للتداول والمسئولية عنه.		
المبحث الأول: شروط القبول المتعلقة بسند الشحن ذاته.	٢٥١	٢٤٣
المطلب الأول: نظافة سند الشحن.	٢٥١	٢٤٤
أسباب أدراج التحفظات .	٢٥٣	٢٤٥
مدى حجية السند الغير نظيف .	٢٥٥	٢٤٨
السند النظيف مقابل أوراق ضمان.	٢٥٥	٢٤٩
موقف البنك من السند الغير نظيف مقابل أوراق ضمان.	٢٥٦	٢٥٠
شروط نظافة السند .	٢٥٧	
١-التحفظات بشأن حالة البضاعة.	٢٥٧	٢٥١
٢-التحفظات بشأن تغليف البضاعة.	٢٥٩	٢٥٣
استيفاء شروط الاعتماد .	٢٦٠	٢٥٤
تحديد وقت وقوع العيب الذي يجعل السند غير نظيف.	٢٦١	٢٥٦
مدى اشتراط كلمة نظيف في السند.	٢٦٢	٢٥٧
عدم اقتصار صفة النظافة على سند الشحن البحري.	٢٦٣	٢٥٨
المطلب الثاني: أسم الناقل وتوقيعه.	٢٦٤	٢٥٩
المطلب الثالث: الالتزام باشتراطات الاعتماد.	٢٦٥	٢٦٠
المطلب الرابع: تقديم المجموعة الكاملة لنسخ بوليصة الشحن.	٢٦٩	٢٦٥
المطلب الخامس: سندات الشحن المختصرة.	٢٧٣	٢٧٠
المطلب السادس:ألا يكون السند مشتملا على بيان خاضع لمشارطة إيجار.	٢٧٤	٢٧١

توصية.	٢٧٦	٢٧٤
المبحث الثانى: شروط قبول السند المتعلقة بالرحلة وتاريخ الشحن.	٢٧٧	٢٧٥
المطلب الأول: تاريخ الشحن.	٢٧٧	٢٧٦
المطلب الثانى: ميناء الشحن.	٢٨١	٢٧٩
المطلب الثالث: بيان ميناء الوصول.	٢٨٤	٢٨١
شرط كاسبيانا .	٢٨٥	٢٨٢
المطلب الرابع: تغطية السند للرحلة بالكامل.	٢٨٦	٢٨٥
المبحث الثالث: شروط قبول السند المتعلقة بالسفينة والشحن عليها.	٢٨٨	٢٨٦
المطلب الأول: السفينة المعينة بالذات.	٢٨٨	٢٨٧
المطلب الثاني:ألا تكون السفينة الناقلة مما يدار بالشراع وحده.	٢٩١	٢٩١
المطلب الثالث: الشحن على متن السفينة .	٢٩٣	٢٩٣
١-السند لأجل الشحن.	٢٩٤	٢٩٤
٢-الشحن على سطح السفينة.	٢٩٧	٢٩٨
المطلب الرابع: تغيير السفينة.	٣٠١	٣٠٣
الفصل الثاني: فحص المستندات الأخرى والمسئولية عنه.	٣٠٥	٣٠٦
المبحث الأول: فحص مستندات النقل الأخرى.	٣٠٦	٣٠٧
المطلب الأول: فحص سند الشحن غير القابل للتداول.	٣٠٦	٣٠٨
المطلب الثاني: فحص سند النقل متعدد الوسائل (أو المراحل).	٣٠٩	٣١٠
مسمياته.	٣٠٩	٣١٠
أهميته.	٣١٠	٣١١
شروط قبوله.	٣١١	٣١٢

المطلب الثالث: فحص وثيقة النقل الجوى.	٣١٢	٣١٣
١-اسم الناقل وتوقيعه هو ووكيله .	٣١٣	٣١٤
٢-تاريخ الشحن والإرسال.	٣١٤	٣١٥
٣-تقديم أصل وثيقة النقل الجوى.	٣١٥	٣١٦
شروط أخرى.	٣١٥	٣١٧
حجية وثيقة النقل الجوى.	٣١٦	٣١٨
المطلب الرابع: فحص وثيقة أو تذكرة أو إيصال الشحن. بالسيارات أو السكك الحديدية أو النقل النهري.	٣١٦	٣١٩
المطلب الخامس: فحص إيصالات البريد والبريد السريع.	٣١٨	٣٢٠
المبحث الثاني: فحص الفاتورة ووثيقة التأمين والمستندات الإضافية.	٣٢١	
المطلب الأول: فحص الفاتورة التجارية .	٣٢١	٣٢١
مكانة الفاتورة بين مستندات الاعتماد والدور الذي تقوم به.	٣٢١	٣٢٢
اشتراطات قبولها وفقا للقواعد الموحدة .	٣٢٢	٣٢٣
١-أن تكون صادرة من المستفيد واسم المشترى.	٣٢٤	٣٢٤
٢-ألا تكون الفاتورة صادرة بمبالغ المسموح به في الاعتماد.	٣٢٥	٣٢٥
٣-وصف البضاعة بما يتفق وشروط الاعتماد .	٣٢٧	٣٢٦
ما يجب على البنك عمله أثناء فحص الفاتورة .	٣٢٨	٣٢٧
المطلب الثاني: فحص وثائق التأمين .	٣٣٠	

أهمية وثيقة التأمين.	٣٣٠	٣٢٨
تمييز وثيقة التأمين عما سواها .	٣٣١	٣٢٩
اشتراطات قبول مستندات التأمين.	٣٣٢	٣٣٠
أولاً: الاشتراطات الواجب توافرها في مستند التأمين.	٣٣٣	
١-شكل الوثيقة.	٣٣٣	٣٣١
٢-تقديم مجموعة كاملة من الأصول.	٣٣٥	٣٣٣
٣-تغطية الوثيقة للرحلة بأكملها زمانيا.	٣٣٦	٣٣٤
٤-قيمة وعملة التأمين .	٣٣٦	٣٣٥
٥-المخاطر التي يغطيها التأمين.	٣٣٧	٣٣٦
٦-نظام المسموحات .	٣٣٨	٣٣٨
٧-التأمين ضد جميع المخاطر.	٣٣٩	٣٣٩
ما يجب على البنك عمله خلال فحص مستند التأمين.	٣٤١	٣٤٠
المبحث الثالث: فحص المستندات الإضافية.	٣٤٦	٣٤١
المطلب الأول: شهادة المنشأ أو الأصل.	٣٤٧	٣٤٢
المطلب الثانى: شهادة التفتيش أو المعاينة.	٣٤٨	٣٤٣
المطلب الثالث: شهادة الوزن.	٣٥٠	٣٤٤
المطلب الرابع: الشهادة القنصلية.	٣٥١	٣٤٥
المطلب الخامس: شهادة الجودة.	٣٥٢	٣٤٦
المطلب السادس: شهادة التحاليل.	٣٥٢	٣٤٧
المطلب السابع: الشهادة الزراعية.	٣٥٣	٣٤٨
المطلب الثامن: الشهادة الصحية.	٣٥٥	٣٤٩
المطلب التاسع: شهادة الإيداع.	٣٥٧	٣٥٠

المطلب العاشر: الشهادة البيطرية.	٣٥٨	٣٥١
الفصل الثالث: الاعتماد المستندى الإلكتروني وكيفية فحص المحررات غير الورقية والمسئوليات التى يمكن أن تترتب عليها.	٣٦٠	
تمهيد وتقسيم.	٣٦٠	٣٥٢
المبحث الأول: ماهية الاعتماد المستندى الإلكتروني ووسائله وسبل إرسال المستندات الإلكترونية.	٣٦٨	
ماهية الاعتماد المستندى الإلكتروني.	٣٦٣	٣٥٨
الوسائل المستخدمة فى الاعتماد المستندى الإلكتروني.	٣٦٣	٣٥٩
١-الـ .E.D.I.	٣٦٣	٣٦٠
E.F.T.-٢	٣٦٤	٣٦١
. Videotex-٣	٣٦٤	٣٦٢
سبل إرسال المستندات الإلكترونية	٣٦٥	٣٦٣
فكرة بيير جاسينيسكي عن الاعتماد المستندى الإلكتروني.		
نظام SEDOCS .	٣٦٦	
نشأته.	٣٦٦	٣٦٤
الفكرة التي يقوم عليها.	٣٦٧	٣٦٥
الفائدة من عرض النظام.	٣٦٧	٣٦٦
أسباب عدم انتشاره.	٣٦٧	٣٦٧
النتيجة المستخلصة.	٣٦٧	٣٦٨
نظام اللجنة البحرية الدولية CMI بشأن سند الشحن الإلكتروني وتداوله .	٣٦٨	
نشأته.	٣٦٨	٣٦٩
الفكرة التي يقوم عليها نظام CMI.	٣٦٨	٣٧٠
تقديره (مزاياه وعيوبه) .	٣٧٠	
أولاً: المزايا .	٣٧٠	٣٧١

ثانيا: عيوب نظام CMI.	٣٧١	٣٧٢
نظام بوليرو POLERO.	٣٧٥	
تمهيد (نشأة النظام).	٣٧٥	٣٧٣
متطلبات تشغيله.	٣٧٦	٣٧٤
عملية التشغيل.	٣٧٦	٣٧٥
التوقعات المستقبلية له.	٣٧٧	٣٧٦
تقدير نظام POLERO (مزاياه وعيوبه).	٣٧٧	
أولاً: المزايا.	٣٧٧	٣٧٧
ثانيا: عيوبه.	٣٧٨	٣٧٨
المبحث الثاني: دواعي التفكير فى الاعتماد المستندى الإلكتروني.	٣٧٩	٣٧٩
المطلب الأول: البطء في تداول المستندات.	٣٨١	٣٨٣
المطلب الثاني: ارتفاع تكاليف فتح الاعتماد المستندى.	٣٨٤	٣٨٤
المطلب الثالث: زيادة نسبة المخالفات في المستندات .	٣٨٦	٣٨٦
المبحث الثالث: الفحص والوفاء بقيمة المحررات الإلكترونية.	٣٨٨	
المطلب الأول: فحص المحررات الإلكترونية.	٣٨٨	٣٨٩
فحص المستندات وفقا لأفكار PIERRE JASINISKI.	٣٨٩	٣٩٠
فحص المستندات وفقا لنظام سيدوكس.	٣٨٩	٣٩٢
فحص المستندات وفقا لنظام CMI.	٣٩١	٣٩٣
فحص المستندات وفقا لنظام بوليرو.	٣٩٢	٣٩١
المطلب الثاني: الوفاء الإلكتروني لقيمة	٣٩٢	٣٩٦

الاعتماد.		
المطلب الثالث: مدى قبول الاعتماد الإلكتروني.	٣٩٤	٣٩٧
موقف القواعد والأعراف الدولية الموحدة من الاعتماد الإلكتروني والمحررات الإلكترونية.	٣٩٦	٣٩٨
تطور موقف المشرع المصري من التوقيع والكتابة والمحررات الإلكترونية وأثر ذلك على الاعتماد الإلكتروني .	٣٩٧	٣٩٩
أثر حجية التوقيع الإلكتروني والكتابة والمحررات الإلكترونية على الاعتماد الإلكترونى.	٤٠٠	٤٠٠
ملخص الباب الثاني.	٤٠٢	٤٠١
الباب الثالث: دعوى المسئولية عن عملية الفحص.	٤٠٣	
تمهيد وتقسيم.	٤٠٤	٤٠٢
الفصل الأول: دعوى المسئولية المقامة من العميل الآمر.	٤٠٥	٤٠٣
المبحث الأول: دعوى التعويض المقامة من الآمر وتركه المستندات.	٤٠٧	
نوع المسئولية التي تقام على أساسها الدعوى.	٤٠٧	٤٠٦
أركان المسئولية .	٤٠٨	٤٠٧
المطلب الأول: الخطأ في عملية الفحص .	٤٠٩	
أولاً: الخطأ في القواعد العامة وعملية الفحص.	٤٠٩	٤٠٨
١-الخطأ فى عدم مراعاة البنك للشروط التكميلية .	٤١١	٤٠٩

٢-الخطأ فى تفسير نوع الاعتماد ومخالفة شروطه.	٤١٩	٤١٠
٣-مدى خطأ البنك فى الاعتداد بالمستندات والمحررات الإلكترونية.	٤٢٣	٤١١
٤-مدى مسئولية البنك عن أخطاء التهجئة أو الطباعة.	٤٣٠	٤١٤
٥-مدى إمكان اعتبار البنك مخطئا أمام عميله الأمر رغم عدم وجود مخالفات فى المستندات أو رغم عدم إبلاغ العميل عما بالمستندات من مخالفات.	٤٣٣	٤١٥
٦-مدى خطأ البنك قبل العميل الأمر عند إجراء تسوية مشروطة مع المستفيد	٤٤١	٤١٧
٧-مدى اعتبار البنك مخطئا عند وجود غش أو تزوير فى المستندات	٤٤٦	
أ-القاعدة "عدم اعتبار البنك مخطئا".	٤٤٦	٤٢٧
ب-الحالات التي يعتبر فيها البنك مخطئا لوجود غش أو تزوير في المستندات.	٤٤٩	٤٣٠
إذا كان التزوير واضحا.	٤٤٩	
مدى خطأ البنك في مخالفة أمر قضائى بوقف التنفيذ للغش أو التدليس.	٤٥٠	٤٣١
مصلحة البنك في كشف الغش.	٤٥٢	٤٣٣
سبل الوقاية من الغش.	٤٦٠	٤٣٤
٨ -تطبيقات عملية أخرى.	٤٥٤	٤٣٦
البنوك المسئولة أمام العميل عن الخطأ فى	٤٥٥	٤٣٧

عملية الفحص		
المطلب الثاني: ركني الضرر وعلاقة السببية.	٤٥٧	
الفرع الأول: ركن الضرر.	٤٥٧	٤٣٨
تطبيقات عملية أخرى.	٣٦٦	٤٤٥
الفرع الثاني: ركن علاقة السببية .	٤٦٧	٤٤٦
المقصود بالسبب الأجنبي الذي ينفي علاقة السببية.	٤٦٩	٤٥٠
١-القوة القاهرة.	٤٧٠	٤٥١
٢-خطأ المضرور.	٤٧١	٤٥٢
٣-خطأ الغير.	٤٧٢	٤٥٣
المطلب الثالث: رفض المستندات (الترك).	٤٧٤	٤٥٤
شروط الترك.	٤٧٨	٤٥٨
تطبيقات عملية للترك.	٤٧٩	٤٥٩
المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق على الدعوى.	٤٨٠	
تمهيد وتقسيم	٤٨٠	٤٦٠
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق بالنسبة لدعوى المسئولية عن الفحص المقامة من العميل ضد البنك أمام القضاء.	٤٨١	
القانون الذى تشير إليه قواعد الإسناد بالنسبة للعقود الدولية	٤٨٦	٤٦٥
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على دعوى المسئولية عن الفحص المقامة من العميل ضد البنك أمام هيئات التحكيم .	٤٩٠	
المبحث الثالث: الجهة المختصة بنظر النزاع المقام من الآمر	٤٩٧	٤٧٧

المطلب الأول: المحكمة المختصة لنظر النزاع إذا كان الاعتماد مفتوح لدى بنك المشترى	٤٩٨	٤٧٨
المطلب الثاني: الجهة المختصة بنظر النزاع إذا كان الاعتماد مفتوحا أو مؤيدا لدى بنك المورد.	٤٩٨	٤٧٩
المطلب الثالث: التحكيم فى منازعة العميل مع البنك لخطأه في عملية الفحص.	٥٠٠	٤٨٢
الفصل الثاني: دعوى المسئولية المقامة من المستفيد وحالات الإعفاء من المسئولية.	٥٠٥	٤٨٧
المبحث الأول: طبيعة التزام البنك قبل المستفيد.	٥٠٦	
أهمية تحديد طبيعة التزام البنك قبل المستفيد .	٥٠٦	٤٨٩
تعدد الأراء في تكييف هذه العلاقة.	٥٠٦	٤٩٠
المطلب الأول: النظريات غير القائلة بالإرادة المنفردة.	٥٠٨	٤٩٢
١-فكرة القبول المسبق.	٥٠٨	٤٩٣
٢-الكفالة .	٥٠٩	٤٩٥
٣-الاشتراط لمصلحة الغير.	٥١٠	٤٩٧
٤-الإنابة.	٥١١	٤٩٩
المطلب الثاني: نظرية الإرادة المنفردة.	٥١٤	
أساس النظرية.	٥١٤	٥٠١
الرد على المعارضين للنظرية والمتحفظين عليها.	٥١٥	٥٠٣
المطلب الثالث: موقف القضاء المصري.	٥١٨	٥٠٧
موقف القضاء المصري من نظرية الإرادة المنفردة.	٥١٩	٥٠٨
المبحث الثاني: نوع وصور وأركان المسئولية أمام	٥٢١	٥١١

المستفيد.		
المطلب الأول: نوع مسئولية البنك عن الفحص أمام المستفيد	٥٢١	٥١٢
المطلب الثاني: صور إخلال البنك بمسئوليته عن الفحص أمام المستفيد.	٥٢٦	٥١٩
المطلب الثالث: أركان مسئولية البنك أمام المستفيد عن عملية الفحص.	٥٢٧	٥٢٠
الخطأ.	٥٢٧	٥٢٠
الضرر.	٥٣١	٥٢٦
مقدار الضرر الذي يجوز التعويض عنه.	٥٣٢	٥٢٧
مدى التزام المستفيد بالحد من الضرر.	٥٣٣	٥٢٨
رابطة السببية.	٥٣٤	٥٣٠
المبحث الثالث: القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة فى دعوى المسئولية المقامة من المستفيد.	٥٣٥	٥٣١
المطلب الأول: الجهة المختصة بنظر النزاع.	٥٣٦	٥٣٤
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق.	٥٣٨	٥٣٧
المبحث الرابع: الحالات العامة للإعفاء من المسئولية والحد منها .	٥٥٠	٥٤٥
ملخص الباب الثالث.	٥٥٨	٥٤٨
الخاتمة.	٥٥٩	
النتائج المستخلصة.	٥٦٧	
قائمة المراجع	٥٦٩	

جامعة الفيوم
المكتبة
Library
University of Fayoum

مستخلص الرسالة

نخلص من البحث إلى أنه لتفادى وقوع المسئولية عن عملية الفحص يجب الاهتمام بالعنصر البشرى القائم بالفحص من حيث انتقائه وتدريبه فى الداخل والخارج ومده بالمراجع والدوريات اللازمة والأجهزة الحديثة كالحاسبات للقيام بالفحص فى المدة المقررة وبالمستوى الدولى المطلوب.

ويجب على البنك الفاحص الالتزام بالتعليمات الصادرة من العميل حرفياً وعدم الركون إلى أن القواعد الدولية أعفته من المسئولية عن الغش والتزوير الحادثين فى المستندات ، لأن هذه المستندات تعد الضمانة الأساسية للبنك فى حالة اضطراره إلى بيع البضاعة لعدم وفاء العميل بالتزاماته كما يجب على البنوك الاستعداد من الآن لتبادل وفحص المستندات والوفاء بالقيمة إلكترونياً ، والنص فى العقود وخطابات الاعتماد على تطبيق القانون المصرى وانعقاد الاختصاص للمحاكم المصرية.